



رِجَالُ الكُتُبِ السِّتَّةِ

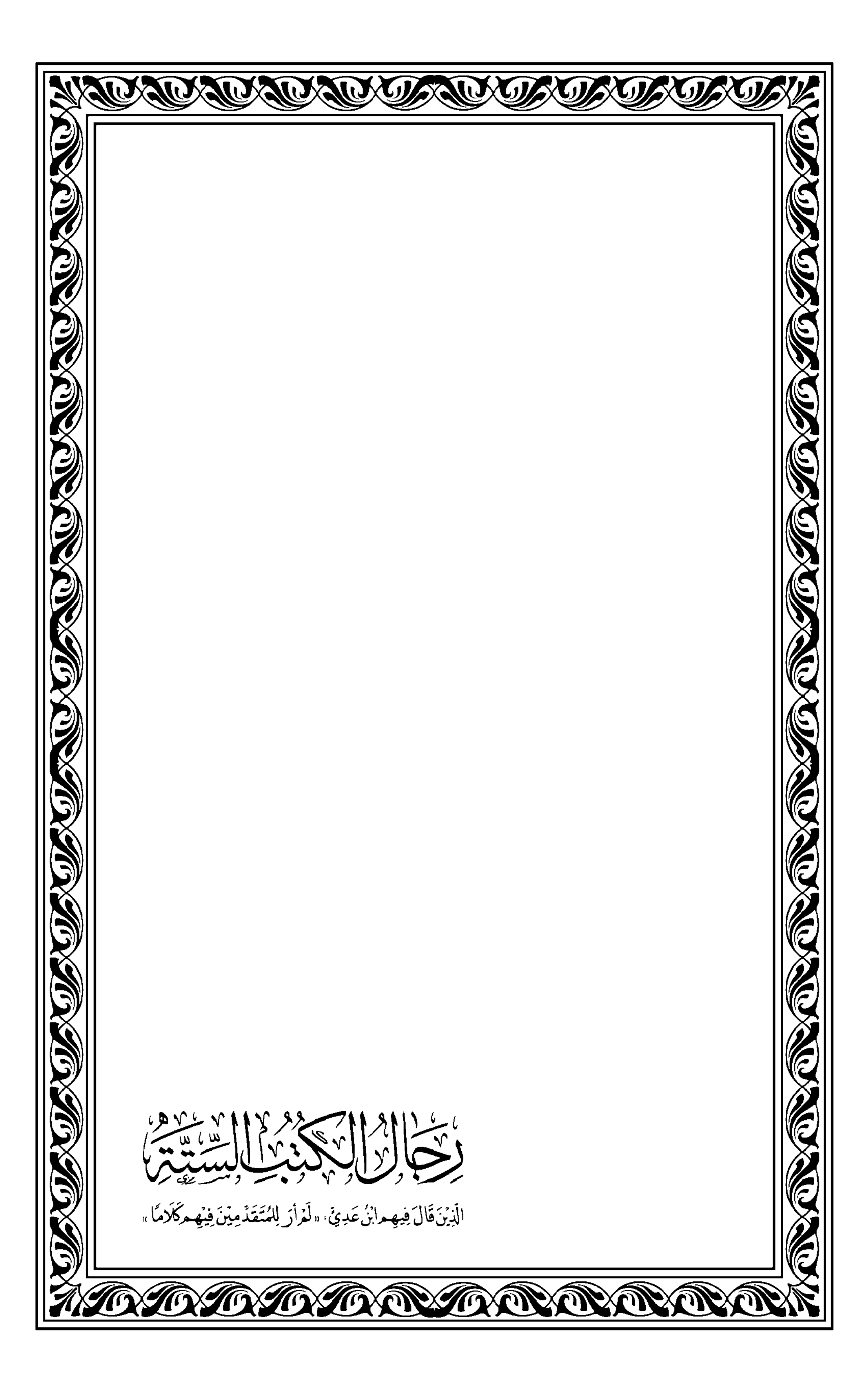
الَّذِينَ قَالَ فِيهِم ابْنُ عَدِيٍّ: «لَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِمْ كَلَامًا»

دِرَاسَةٌ اسْتِقْرَائِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

تَتَضَمَّنُ: تَحْرِيرَ مُرَادِ ابْنِ عَدِيٍّ بِهَذِهِ العِبَارَةِ، وَأَسْبَابَ إِطْلَاقِهِ لَهَا، وَطَرِيقَةَ حُكْمِهِ عَلَى هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ، وَبَيَانَ مَرْتَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. مَعَ ذِكْرِ أَبْرَزِ المَعَالِمِ الحَدِيثِيَّةِ فِي شَخْصِيَّةِ ابْنِ عَدِيٍّ، وَكِتَابِهِ «الكَامِلُ فِي ضُعَفَاءِ الرِّجَالِ»

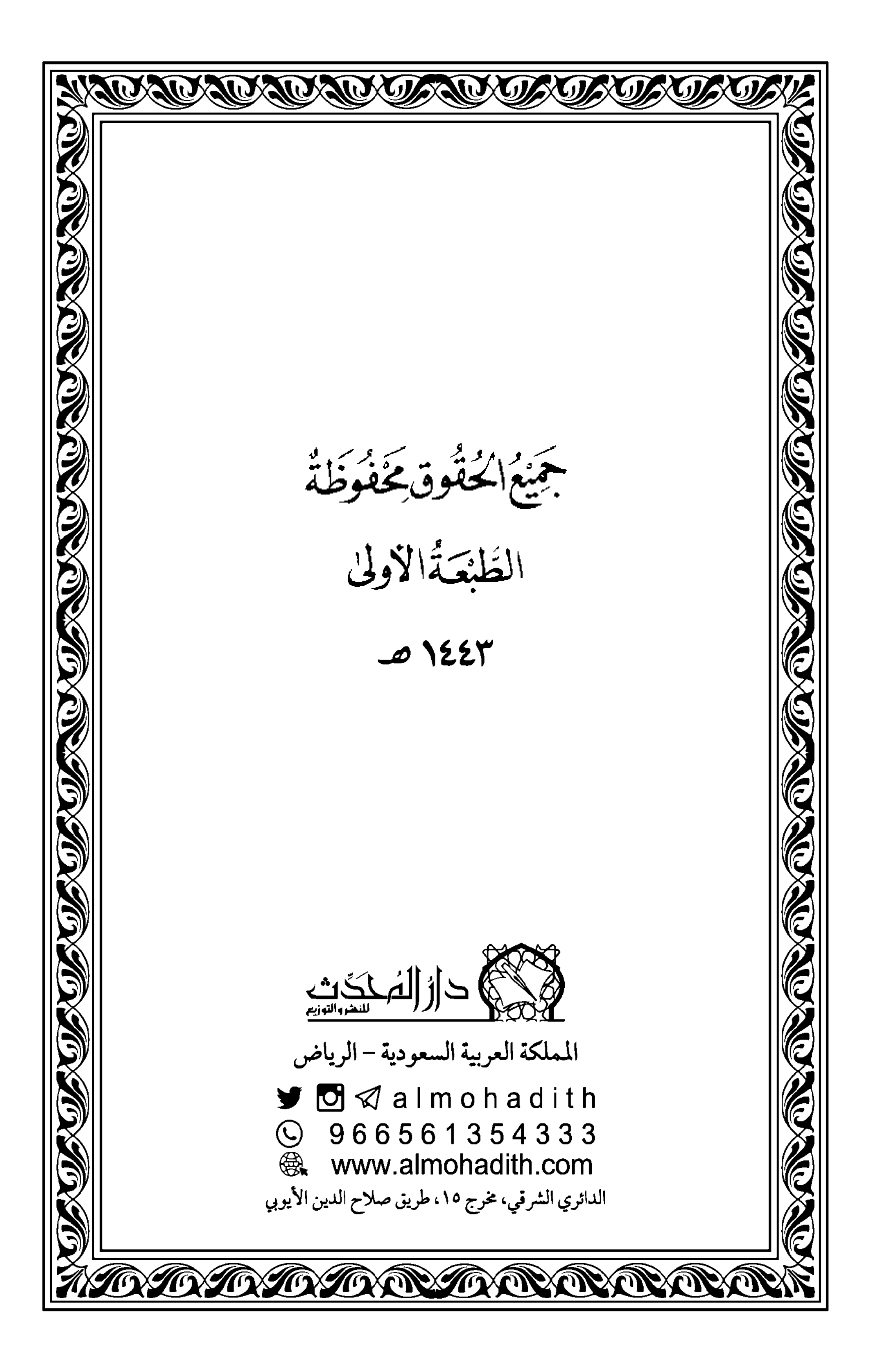
تَأْلِيفُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ الهَلِيِّل
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ





رِجَالُ الكُتُبِ السِّتَّةِ

الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِمْ كَلَامًا»



الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٤٣ هـ

دار المحدث للنشر والتوزيع

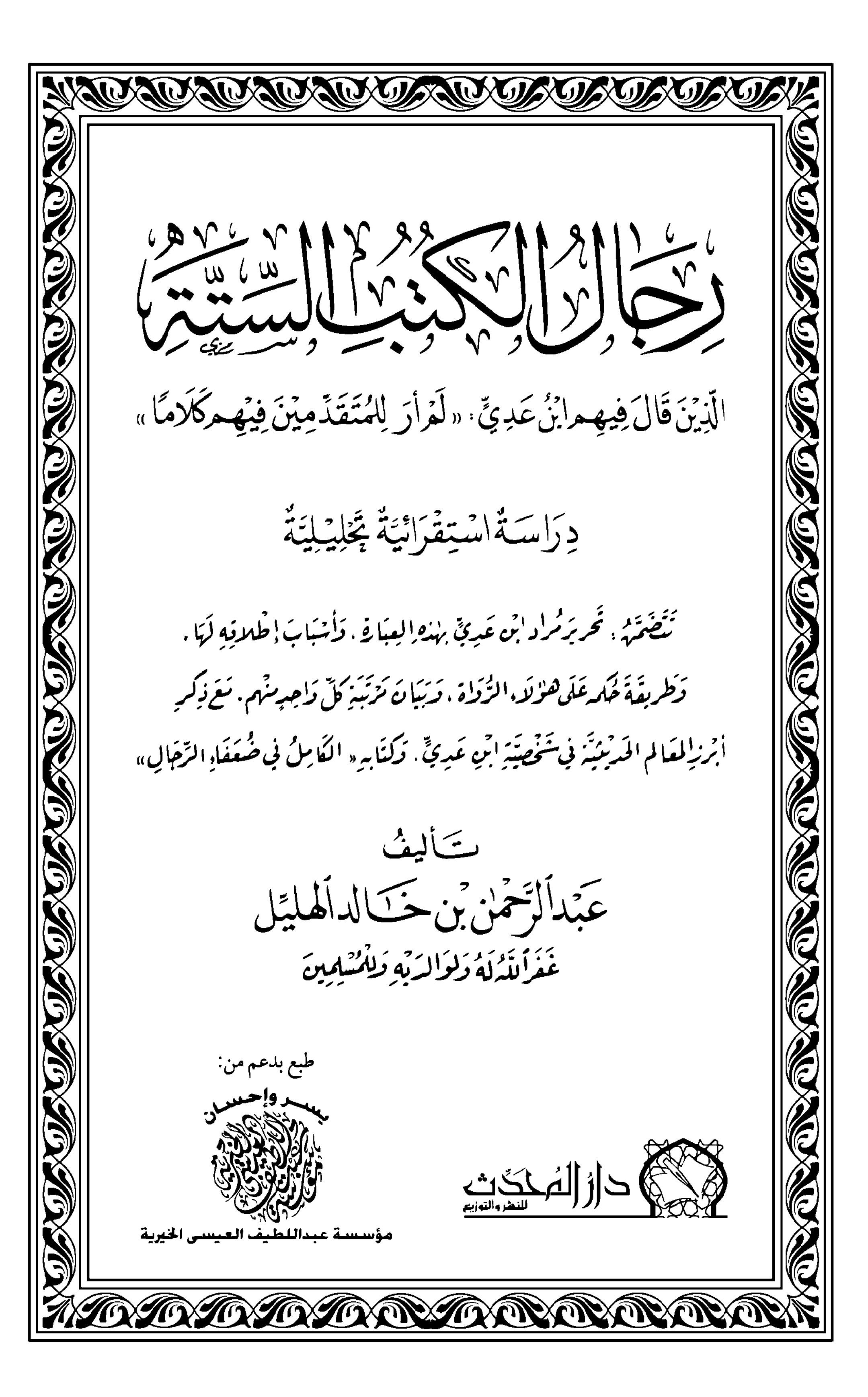
المملكة العربية السعودية - الرياض

almohadith

966561354333

www.almohadith.com

الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي



رِجَالُ الكُتُبِ السِّتَّةِ

الَّذِينَ قَالَ فِيهِم ابْنُ عَدِيٍّ: «لَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِمْ كَلامًا»

دِرَاسَةٌ اسْتِقْرَائِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

تَتَضَمَّنُ: تَحْرِيرَ مُرَادِ ابْنِ عَدِيٍّ بِهَذِهِ العِبَارَةِ، وَأَسْبَابَ إِطْلاقِهِ لَهَا، وَطَرِيقَةَ حُكْمِهِ عَلَى هَؤُلاءِ الرُّوَاةِ، وَبَيَانَ مَرْتَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم، مَعَ ذِكْرِ أَبْرَزِ المَعَالِمِ الحَدِيثِيَّةِ فِي شَخْصِيَّةِ ابْنِ عَدِيٍّ، وَكِتَابِهِ «الكَامِلُ فِي ضُعَفَاءِ الرِّجَالِ»

تأليف

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ الْهَلِيلُ

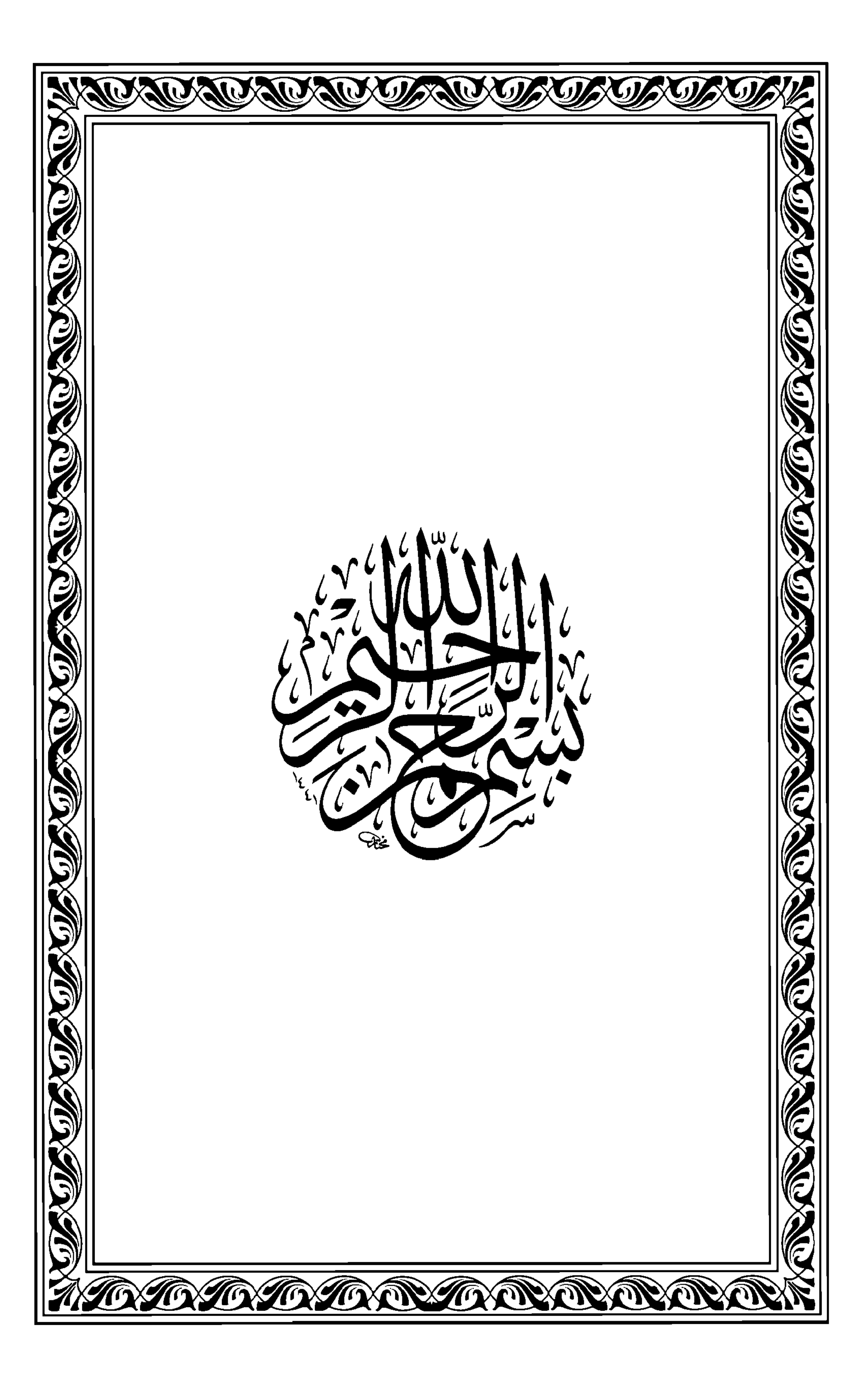
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

طبع بدعم من:

يسر وإحسان

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

دار المحدث للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

رجالُ الكتبِ الستَّةِ الذين
قال فيهم ابنُ عَدِيٍّ:
لم أرَ للمتقدِّمين فيهم كلامًا

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

رجالُ الكتبِ الستَّةِ الذين
قال فيهم ابنُ عَدِيٍّ:
لم أرَ للمتقدِّمين فيهم كلامًا

دراسة استقرائيَّة تحليليَّة، تتضمَّن: تحريرَ مرادِ ابنِ عديٍّ بهذه العبارة، وأسبابَ إطلاقه لها، وطريقةَ حكمِه على هؤلاء الرواة، وبيانَ مرتبةِ كلِّ واحدٍ منهم، مع ذكر أبرزِ المعالِمِ الحديثيَّة في شخصيَّةِ ابنِ عديٍّ، وكتابِه «الكامل في ضعفاء الرجال»

تأليف

عبد الرحمن بن خالد الهليِّل


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، مالك يوم الدين، أحمده حمدَ الشاكرين، وأُثني عليه ثناءَ العارفين المتَّقين، وأستغفره استغفارَ المذنبين التائبين، وأصلِّي وأسلِّم على أشرفِ الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله أوحى لنبيه ﷺ القرآن، وثنَّاه بالحكمة ليُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم، وقد حفظ اللهُ تعالى الوحيين بحفظه، ومن حفظه للسنة أن سخَّر لها جهابذة الأئمة ليحفظوها من الزيادة والنقصان.

وإن من سبل حفظها نقدُ حامليها؛ حتى يتميَّز المقبولُ منهم من المردود، فقام لذلك الأئمةُ النقَّاد من علماء الحديث، فتكلموا في الرواة جرحًا وتعديلًا، حتى صُنِّفت في ذلك المصنَّفات، وأُلِّفت الكتب، وتكوَّن بذلك علم مستقل مهمٌّ، يُسمى علم الجرح والتعديل.

ثم إن الأئمة النقاد من علماء الجرح والتعديل كانت لهم مدارسُ في هذا العلم، ومصطلحاتٌ وعباراتٌ وألفاظٌ يجرحون بها الرواةَ ويُعدِّلونهم، وهذه المصطلحات والعبارات والألفاظ منها ما يكون واضحَ الدلالة، ومنها ما يختلف المرادُ به باختلاف قائله، فيكون فيها شيء من الغموض، فلا يستبين إلا بتتبع هذا المصطلح أو العبارة أو اللفظ ودراسته؛ حتى يظهر المعنى المقصود به، وتتحقق منه الفائدة.

وإن من هؤلاء الأئمة النقاد الإمام الحافظ ابنَ عديٍّ الجُرجاني، الذي يُعَدُّ من المبرِّزين في هذا العلم، وقد ألَّف فيه كتابًا حافلًا معتمدًا، وهو كتابه المشهور «الكامل في ضعفاء الرجال»، وقد كان له في كتابه هذا أسلوب خاص في حكمه على الرواة، حيث إنه يحكم عليهم من خلال إحصاء مروياتهم وسبرها ودراستها،

ويتوسع في ذلك ويبسطه بسطًا، فاحتلَّ بذلك منزلة رفيعة عند أصحاب هذا الشأن.

وقد ذكر في كتابه هذا جملةً من الرواة المعروفين، وأورد لهؤلاء الرواة أحاديث كثيرة للاستشهاد بها في حكمه عليهم جرحًا أو تعديلًا، ثم إنه أطلق على هؤلاء عبارات تحتاج إلى بيان مراده منها، ومن هذه العبارات قولُه في الراوي: «**لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا**».

وقد قال شمس الدين السَّخَاوي: «من نظر كتبَ الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور[١]، **والكامل لابن عدي**، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضعِ كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا لكان حسنًا»[٢].

ثم إن ابن عدي قد حكم على هؤلاء الرواة الذين قال فيهم هذه العبارة، وظهرت طريقةُ حكمه بجلاء في هؤلاء الرواة بعينهم؛ حيث إن ابن عدي قد صرَّح بأنه لم يجد للمتقدمين فيهم كلامًا، فحكم عليهم باجتهاده دون الاطلاع على كلام المتقدمين فيهم، وهذا مما يُكسِب دراسةَ هؤلاء الرواةِ أولويَّةً في معرفةِ طريقةِ هذا الإمام الناقد في الحكم على الرواة.

وقد كان من هؤلاء الرواة الذين قال فيهم ابن عدي هذه العبارة رواةٌ لهم رواية في الكتب الستة، منهم مَن له رواية في الصحيحين أو أحدهما، وهذا يولي أهميةً للبحث والنظر في مراد ابن عدي بهذه العبارة، وكيفية حكمه على هؤلاء الرواة.

وقد أطلق ابن عدي عبارة: «**لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا**» وما في معناها على عدد من الرواة، مع أنه قد وُجد للأئمة النقاد في عدد كثير من هؤلاء الرواة جرحٌ وتعديل، بل إن ابن عدي نفسَه قد نقل بعض هذه الأقوال، فكان من المهم بيانُ مقصوده بتلك العبارة، والنظرُ في تفسيرات المحدثين لها، وكيفيةِ إمكانِ فهمها مع الآراء المنقولة عن الأئمة الآخرين في الراوي نفسه، وكيفيةِ حكمِ ابن عدي عليهم مع كونه لم يجد للمتقدمين فيهم كلامًا.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث؛ لتحقيق ما يلي:

---

(١) يعني «الجرح والتعديل».

(٢) فتح المغيث (٢/ ٢٧٧).

أولًا: تحرير المراد بقول ابن عدي: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، وبيان آراء المحدثين تجاه هذه العبارة.

ثانيًا: بيان أسباب إطلاق ابن عدي هذه العبارةَ على هؤلاء الرواة.

ثالثًا: إبراز طريقة ابن عدي في الحكم على هؤلاء الرواة.

رابعًا: بيان مرتبة كل راوٍ من هؤلاء الرواة، ومقارنة ذلك بحكم ابن عدي.

ويشمل هذا البحثُ: كلَّ راوٍ له رواية في الكتب الستة أو أحدها، أورده ابنُ عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» وقال عنه: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» أو نحوها من العبارات، مثل: «لم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا»، وقوله: «لم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا».

وعدد هؤلاء الرواة ستة عشر راويًا.

مع دراسة كل الروايات التي يوردها ابن عدي في ترجمة هؤلاء الرواة، وبيان سبب إيرادها، وأثرها على الراوي، وقد بلغ مجموعُ هذه الروايات ستًّا وثمانين روايةً.

وقد كُتب عن ابن عدي وكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» دراسات عديدة، وسأذكر هنا الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، مع بيان الفروق بينها وبين هذا البحث، وهذه الدراسات هي:

١ ـ من قال فيه ابن عدي: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» ـ دراسة نقدية ـ، لعبد الوهاب السامرائي، وهو بحث في ثماني صفحات، في مجلة «سُرَّ مَن رأى» نشر عام ٢٠١٤م.

وقد أورد فيه خمسةً وعشرين رجلًا، وطريقته: أنه يذكر اسم الراوي، ثم أقوال العلماء المتقدمين إن وُجد لهم قولًا، وإن لم يجد للمتقدمين فيه قولًا فإنه يذكر حكم المتأخرين فيه، كالذهبي وابن حجر.

والفرق بين البحثين ظاهر؛ فهو في بحثه لم يحرِّر مراد ابن عدي بقوله: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، ولم يورد آراء المحدِّثين تجاهها، فضلًا عن أن يذكر أسباب إطلاق ابن عدي هذه العبارةَ في هؤلاء الرواة، وكذلك لم يستوعب كلام المتقدمين في الراوي، ولم يدرس هؤلاء الرواة، ولم يذكر المرويات التي أوردها ابن عدي في تراجمهم، ولم يبيِّن سبب إيراد ابن عدي لها، وأثرَها على صاحب

الترجمة، ولم يبيِّن طريقة ابن عدي في حكمه على هؤلاء الرواة، وهو بحث مختصر جدًّا، فهو في ثماني صفحات فقط ـ كما تقدم ـ.

٢ ـ **«الكامل في ضعفاء الرجال» ـ دراسة وتحقيق ـ**، رسائل علمية لمجموعة من الباحثين، في جامعة الإمام محمد بن سعود، ولم يكتمل العمل، فقد توقفوا فيه إلى نهاية حرف الميم.

وهناك فروق جوهرية ظاهرة بين عملهم في تحقيق الكتاب وبين هذا البحث؛ فلم يكن من غرضهم تحرير هذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» وبيان مراد ابن عدي بها، وآراء المحدِّثين تجاهها، فضلًا عن أن يذكروا فيه أسباب إطلاق ابن عدي هذه العبارةَ في هؤلاء الرواة، كما أنهم لم يستوعبوا أقوال النقاد المتقدمين في الراوي جرحًا وتعديلًا، وليس في عملهم دراسةٌ لرأي ابن عدي في الرواة، ولا بيانٌ لطريقته في الحكم عليهم.

ومن الفروق الجوهرية أيضًا: أنهم يعاملون الروايات التي يوردها ابن عدي للاستفادة منها في الحكم على الراوي معاملةَ الأحاديث المسندة، فيكتفون بتخريجها والحكم عليها فقط، ولا يلتفتون لمقصد ابن عدي منها، في حين يُعنى هذا البحث بإيضاح مراد ابن عدي من إيراد كل رواية، وبيان علتها، وتحقيق أثرها على صاحب الترجمة.

٣ ـ **ابن عدي ومنهجه في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»**، لزهير عثمان نور، وهي رسالة علمية بجامعة أم القرى، عام ١٤١٨هـ.

وهذه الرسالة في مجلدين، وقد عقد مؤلفها فصولًا كثيرة لم يتطرق فيها للرواة الذين قال فيهم ابن عدي: «لم أرَ للمتقدمين فيهم كلامًا»، ولم يتناول هذا الموضوع بشيء.

٤ ـ **رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي**، لعطوة محمد القريناوي، وهي رسالة علمية بجامعة غزة، عام ١٤٣٢هـ.

وهذه الرسالة مختلفةٌ عما أبحثه موضوعًا وأهدافًا، كما أن هذه الرسالة ليس فيها إلا ذكر راوٍ واحد فقط من الرواة الذين أوردتهم في بحثي.

٥ ـ **الرواة الذين نص ابن عدي على اجتهاده فيهم في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»**، لعبد الرزاق أبو البصل، بحث علمي محكم نشر في مجلة أبحاث اليرموك عام ٢٠٠١.

وهذا البحث لا يتقاطع مع ما أبحثه، لأمور:

أ ـ لا يوجد في بحثه تحريرٌ لهذه العبارة: «لم أر للمتقدمين فيه كلامًا» وبيان مراد ابن عدي بها، وآراء المحدِّثين تجاهها، فضلًا عن أن يذكر فيه أسباب إطلاق ابن عدي هذه العبارةَ في هؤلاء الرواة.

ب ـ لا يوجد في بحثه دراسة تطبيقية، فلا يوجد فيه دراسة لهؤلاء الرواة، فضلًا عن دراسة مروياتهم، وبيان سبب إيرادها، وطريقة حكم ابن عدي في كل راوٍ.

ت ـ أن بحثه بحثٌ مختصر.

وقد قسَّمت هذا البحث إلى بابَيْن، وعشرين فصلًا:

الباب الأول: **تحرير مرادِ ابنِ عدي بهذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، وفيه تمهيد، وتوطئة، وأربعة فصول، وبيان ذلك فيما يلي:**

التمهيد، وفيه: تعريف موجز بابن عدي، وكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال».

التوطئة، وفيها أمران:

الأمر الأول: تخليصُ العبارةِ محلِّ البحث عن بعض العبارات المشابهة لها والتي استعملها ابنُ عدي في كتابه «الكامل» أيضًا.

الأمر الثاني: بيان معنى (المتقدمين) في هذه العبارة.

الفصل الأول: أحوال استعمال هذه العبارة عند ابن عدي.

الفصل الثاني: أسباب إطلاقِ ابنِ عديٍّ هذه العبارة.

الفصل الثالث: آراء المحدِّثين تجاه هذه العبارة.

الفصل الرابع: الراجح في مراد ابن عدي بهذه العبارة.

الباب الثاني: **طريقة ابن عدي في الحكم على هؤلاء الرواة، وفيه توطئة، وستة عشر فصلًا، وبيان هذه الفصول فيما يلي:**

الفصل الأول: ترجمة بريه بن عمر بن سفينة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالراوي.

المبحث الثاني: ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.

المبحث الثالث: دراسة مروياته.

المبحث الرابع: بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك.

وهذه المباحث الأربعة هي مكوِّنات دراسة كل راوٍ من رواة البحث، ولذا فسأكتفي هنا بذكر بقية الفصول مجرَّدةً عن مباحثها:

الفصل الثاني: ترجمة الخليل بن زكريا.

الفصل الثالث: ترجمة داود بن أبي عوف.

الفصل الرابع: ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

الفصل الخامس: ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

الفصل السادس: ترجمة شهاب بن خِراش بن حَوشَب.

الفصل السابع: ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني.

الفصل الثامن: ترجمة عبد الله بن بُديل بن وَرْقاء.

الفصل التاسع: ترجمة عبد الله بن هارون البَجَلي.

الفصل العاشر: ترجمة عبد الله بن واقد الخراساني.

الفصل الحادي عشر: ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليَمَامي.

الفصل الثاني عشر: ترجمة عمر بن أبي خليفة العَبْدي.

الفصل الثالث عشر: ترجمة كامل بن العلاء التميمي.

الفصل الرابع عشر: ترجمة محمد بن زياد القرشي.

الفصل الخامس عشر: ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي.

الفصل السادس عشر: ترجمة محمد بن وهب بن عطية.

ثم الخاتمة، وذكرت فيها أهمَّ النتائج.

ثم الفهارس العلمية، وتشمل:

١ ـ فهرس الأحاديث.

٢ ـ فهرس الآثار.

٣ ـ فهرس الرواة المحكوم عليهم[١]

٤ ـ فهرس الفوائد العلمية.

---

(١) وفيه حكمٌ على أكثر من ثلاث مئة راوٍ جاء ذكرهم في هذا البحث.

٥ ـ قائمة المصادر والمراجع.

٦ ـ فهرس الموضوعات.



وبعد: فإن من تمام الحق أن أشكرَ وأحمدَ مَن هو أهلُ الشكرِ والحمْدِ والثناءِ والفضل، أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، وهو اللهُ ربِّي ﷻ، وعزَّ شأنه، على ما علَّم وفهَّم، ويسَّر وأعان، وعفا وسَتَر.

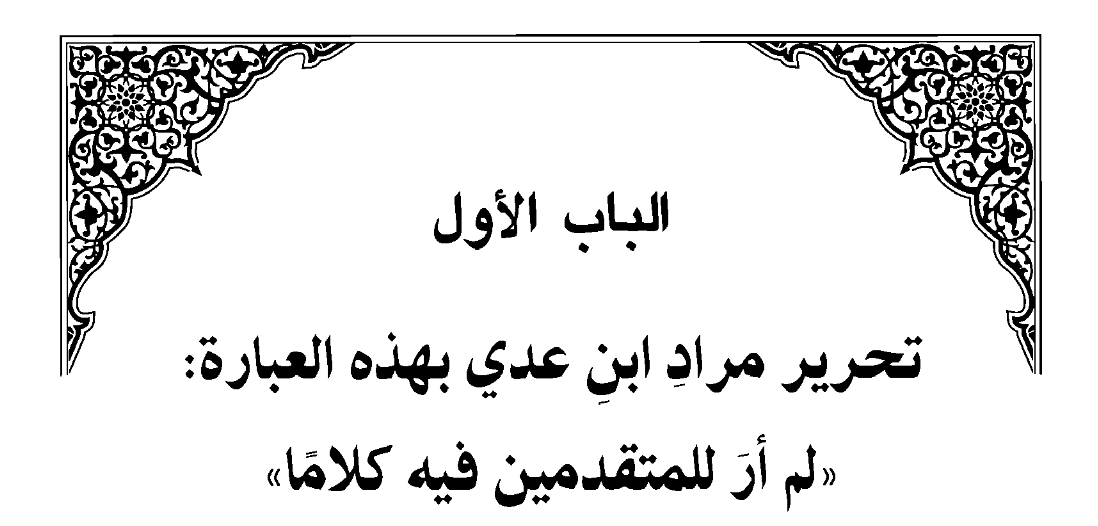
ثم أشكر والديَّ الكريمين شكرًا غير معلَّل ولا مسبَّب؛ فالفضل بعد الله يعود إليهما في كل شأن، جزاهما اللهُ ووالدِي المسلمين خيرَ الجزاء.

وأصلُ هذا الكتاب بحثٌ للماجستير في مسار التفسير والحديث، من قسم الدراسات الإسلامية، بجامعة الملك سعود، فأخص بالشكر الشيخَ المفيد، فضيلة الدكتور/ فهد بن عبد العزيز العسكر، أستاذ الحديث وعلومه المشارك في قسم الدراسات الإسلامية، على أن أشرف على هذا البحث الذي هو باكورة إشرافه.

فقد كان حريصًا على تجويد العمل، وهو ممَّن جمع بين قوَّةِ التمكّن العلمي عمومًا، والحديثيِّ خصوصًا، مع ما حباه اللهُ مِن دماثةٍ في الخُلُق، فأسأل الله تعالى أن يُخلف له في وقته وأهله خيرًا، وأن يجعله مباركًا أينما كان.

والحمد لله رب العالمين.





الباب الأول

تحرير مرادِ ابنِ عدي بهذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»

وفيه تمهيد، وتوطئة، وأربعة فصول.

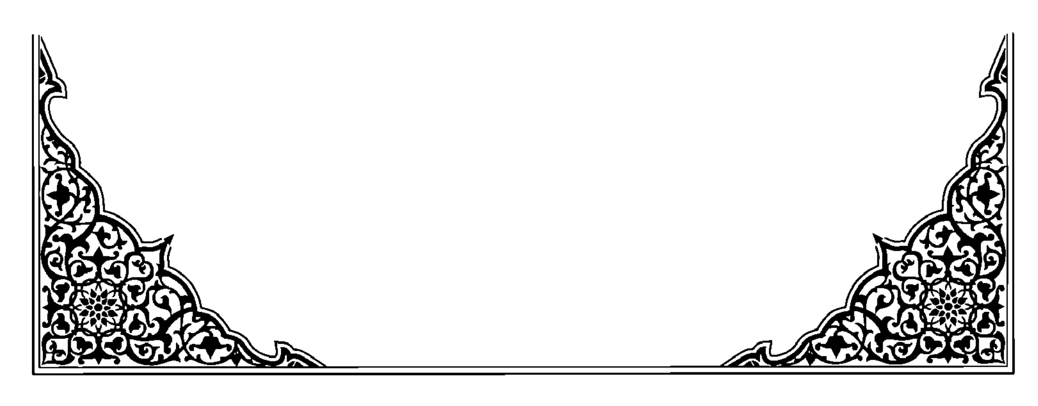
التمهيد، وفيه: تعريف موجز بابن عدي، وكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال».

التوطئة، وفيها أمران:

الأمر الأول: تخليصُ العبارةِ محلِّ البحث عن بعض العبارات المشابهة لها والتي استعملها ابنُ عدي في كتابه «الكامل» أيضًا.

الأمر الثاني: بيان معنى (المتقدمين) في هذه العبارة.

- الفصل الأول: **أحوال استعمال هذه العبارة عند ابن عدي.**
- الفصل الثاني: **أسباب إطلاقِ ابنِ عديٍّ هذه العبارة.**
- الفصل الثالث: **آراء المحدِّثين تجاه هذه العبارة.**
- الفصل الرابع: **الراجح في مراد ابن عدي بهذه العبارة.**



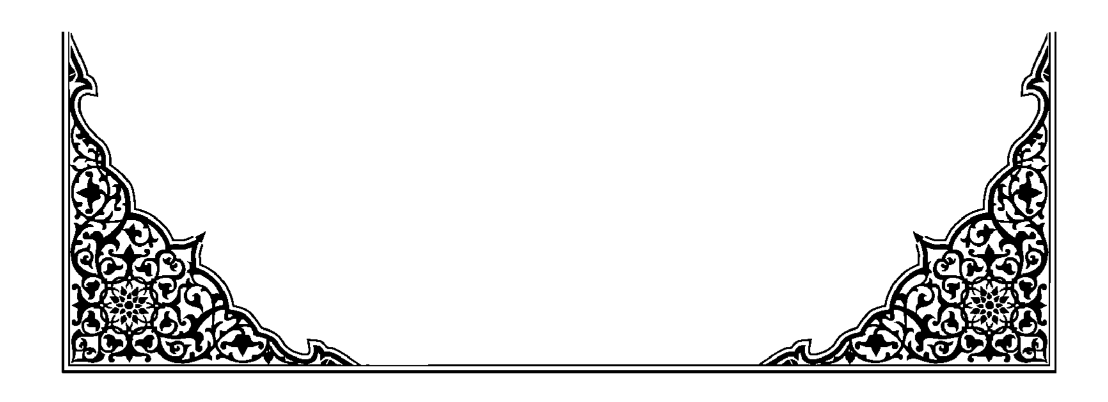


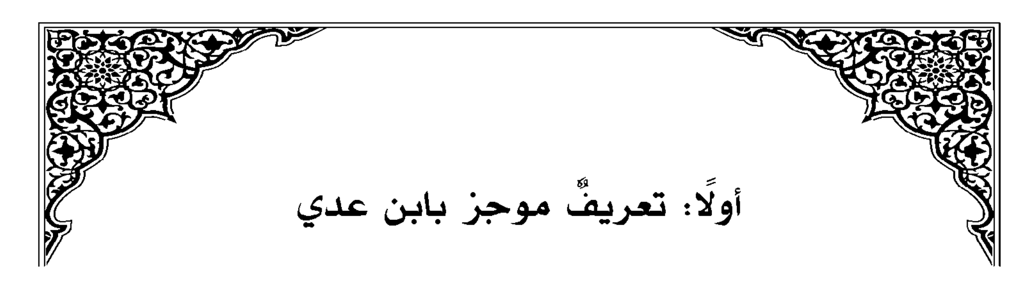
التمهيد

وفيه: تعريفٌ موجز بابن عدي، وبكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال».

❏ أولًا: **تعريفٌ موجز بابن عدي.**

❏ ثانيًا: **تعريفٌ موجز بكتاب «الكامل في ضعفاء الرجال».**





أولًا: تعريفٌ موجز بابن عدي

وسأحرص هنا على ذكر ما فيه جِدَةٌ وإضافة، من الأمور المتعلِّقةِ بشخصيَّته رَحِمَهُ اللَّهُ، وتمكُّنه ورسوخه في علم الحديث، مما يُبيِّن منزلتَه العلميَّة، من خلال ما ظهر أثناء هذا البحث، دون الإطالة فيما هو موجودٌ متوافرٌ في ترجمته من كتب التراجم.

وسيكون الكلام في هذا التعريف على جانبين:

الجانب الأول: ذكر ما يتعلَّق باسمه ونسبه، وكنيته، ونسبته، ومولده، وأشهر شيوخه وتلامذته، ومؤلفاته، وثناء الأئمة عليه، ووفاته، على وجه الاختصار.

الجانب الثاني: أبرز المعالِم التي تتعلَّق بشخصيَّة ابن عدي، وتكوينِه في الصنعة الحديثية، وبيان منزلته العلمية.

الجانب الأول:

ـ **اسمه ونسبه وكنيته**: هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك، أبو أحمد، يُعرَف في بلدته بابن القطَّان[(١)]

ـ **نسبته**: الجُرجانيّ، نسبةً إلى جُرْجَان[(٢)]، وهي موطنه، فيها وُلِد، وفيها مات رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) هكذا سمَّاه وكنَّاه تلميذه حمزة السهمي، وهو من خاصة أصحابه، وكذا سمَّاه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ٥) رقم: (٣٤٠٣) وزاد ذكْرَ جدِّه الثالث (مبارك)، والذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٢) رقم: (٨٩٣)، وكلُّ قولٍ يخالف هذا فهو غلط، انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٥٣).

(٢) وهي مدينة مشهورة، تقع بين طبرستان وخراسان، يُقال: إن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلَّب بن أبي صفرة، وقد خرج منها جماعةٌ من العلماء والمحدِّثين، وهي مدينة ذاتُ جمالٍ وحُسْنٍ في الطبيعة، وهي اليوم تقع في شمال إيران، وتُنطق بلغتهم: كركان. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٢/ ١١٩).

- **مولده**: قال عن نفسه: «وُلِدتُ يومَ السبت، غُرَّةَ ذي القعدة، سنةَ سبع وسبعين ومئتين، وهي السنةُ التي مات فيها أبو حاتم الرازي»[(١)]

- **من أشهر شيوخه**[(٢)]: أبو عبد الرحمن النسائي، وعبدان الأهوازي، وزكريا الساجي، وأبو يعلى الموصلي، وابن خزيمة، وأبو القاسم البَغَوي، وابن صاعد، وأبو عَروبة الحرَّاني، وأبو العباس ابن عُقْدة.

- **من أشهر تلامذته**: أبو عبد الله الحاكم، وأبو سعد الماليني، والحسن بن الحسين بن رامين[(٣)]، وأبو الحسين بن العالي[(٤)]، وحمزة السهمي.

- **مؤلفاته**:

١ - أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح.

وهو مطبوع[(٥)]

٢ - الانتصار، صنَّفه على كتاب مختصر المزني، ذكره حمزة السهمي[(٦)]، والذهبي[(٧)]، والسبكي[(٨)]، وغيرهم.

---

(١) تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).

(٢) ذكرتُ هنا من شيوخه مَن هم من أهل النقد والصنعة والحفظ، فذلك مما يعطي دلالةً على كون ابن عدي قد عُني مبكِّرًا بجمع علم هؤلاء والحرص على تلقِّي نقدهم في هذه الأبواب.

(٣) القاضي أبو محمد الإستراباذي، نزيل بغداد، روى عن: خلف بن محمد الخيام، وأبي بكر القطيعي، وغيرهما، روى عنه: عبد الواحد بن علوان بن عقيل، وأبو بكر الخطيب البغدادي، وغيرهما، قال عنه الخطيب: «كان صدوقًا فاضلًا صالحًا، سافرَ الكثير»، مات ببغداد، سنة اثنتي عشرة وأربع مئة. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٥٥) رقم: (٣٧٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٠٢) رقم: (٣٦).

(٤) أحمد بن محمد بن منصور، البوشنجي، خطيب بوشنج، روى عن: أبي بكر الإسماعيلي، وأبي سعيد بن ديسم، وغيرهما، روى عنه: أبو إسماعيل الهروي، وأبو القاسم أحمد بن محمد العاصمي البوشنجي، وغيرهما، مات سنة تسع عشرة وأربع مئة. انظر: «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٥) رقم: (٣٥٦).

(٥) طبعته دار البشائر الإسلامية، ببيروت.

(٦) انظر: «تاريخ جرجان» (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣)، ونصُّه: «وصنَّف على كتاب المزني، سمَّاه الانتصار».

(٧) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٢) رقم: (٨٩٣).

(٨) قال: «وألَّف على «مختصر المزني» كتابًا سماه: «الانتصار» لوددت لو وقفتُ عليه»، انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٣١٥) رقم: (٢٠٣).

وأظنه في عداد المفقود، فلا يكاد يُنقل منه شيء من قديم، لا في كتب المحدثين، ولا في كتب فقهاء الشافعية.

٣ ـ جمعُ أحاديث إسماعيل بن أبي خالد.

٤ ـ جمع أحاديث الأوزاعي.

٥ ـ جمع أحاديث سفيان الثوري.

٦ ـ جمع أحاديث شعبة بن الحجاج.

٧ ـ جمع أحاديث مالك بن أنس[(١)]

قال حمزة السهمي: «وكان ابنُ عدي جَمَعَ أحاديث: مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وشعبة، وإسماعيل بن أبي خالد، وجماعة من المقلِّين»[(٢)]

وكلها في عداد المفقود، فليس لها ذكرٌ عند المحدثين من قديم.

٨ ـ الكامل في ضعفاء الرجال[(٣)]، وبه عُرِف وشُهِر.

٩ ـ معجم شيوخه، ذكره حمزة السهمي في عدة مواضع من «تاريخ جرجان»[(٤)]، والخليلي[(٥)]، والخطيب البغدادي[(٦)]، والذهبي، وابن عبد الهادي[(٧)]، وغيرهم.

---

(١) ذكره حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣) عند ترجمة ابن عدي، وذكر في ترجمة أبي سعد الماليني (ص: ١٢٤) رقم: (١١٢) أنه سمع هذا الكتاب من ابن عدي، فقال: «سمع من الإمام أبي بكر الإسماعيلي كثيرًا من كتبه، ومن أبي أحمد بن عدي الحافظ كتاب «الكامل» و«جمعه أحاديث مالك»»، وممن سمعه من ابن عدي أيضًا: أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، انظر: «تاريخ جرجان» (١٤٧) رقم: (١٧٠).
وذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢/ ٨١)، ونصُّه: «وألَّف مسندَ حديث مالك: أبو عبد الرحمن النسائي، وأبو أحمد بن عدي الجرجاني».

(٢) انظر: «تاريخ جرجان» (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).

(٣) وهو موضوع البحث، وسيأتي الكلام عليه، وقد طُبع الكتاب عدة طبعات، منها: طبعة مكتبة الرشد ـ ولعلها أجود الموجود ـ، وطبعة مؤسسة الرسالة العالمية، وطبعة دار الفكر، وطبعة دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: (ص: ٥١٩) رقم: (١٠٧٥)، (٥٤٢) رقم: (١١٦٥)، (٥٤٣) رقم: (١١٦٧).

(٥) انظر: «الإرشاد» (٢/ ٧٩٥).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٤٣) رقم: (٢٢٨٠).

(٧) قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٢) رقم: (٨٩٣): «زاد «معجمه» على ألفِ شيخ»، =

ولم يُطبع، ولا أعلم أحدًا ذكر عن نسخته الخطية شيئًا.

تنبيه: ذكر بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»(١) أن لابن عدي كتابًا اسمه: «**أسماء الصحابة**»، وذكر أنه في مكتبة مدينة إسطنبول برقم: (٢٧٠)، وأحال إلى «تذكرة النوادر» للندوي، رقم: (٩٤)، وكذا ذكره سزكين في «تاريخ التراث العربي»(٢)، وذكر أن ابن حجر نقل منه في مواضع من الإصابة.

قلت: هذا وهم، ولا أعلم أحدًا قبلهما ذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن عدي، ولم ينقل ابنُ حجر في «الإصابة» ولا في غيره عن كتاب لابن عدي بهذا الاسم ـ كما زعم سزكين ـ!

وسببُ الوهم منهما ظاهر، وهو: أن مكتبة لايدن كان بها مخطوط بعنوان: «أسماء الصحابة»، نُسب في الفهرس القديم لابن عدي، ومنه نقل بروكلمان، وتبعه سزكين، ثم إن مكتبة لايدن استدركت الخطأ في الفهرس الحديث، وصححوا النسبة بأن المخطوط هو «أسد الغابة»، لابن الأثير(٣)

ـ ثناء العلماء عليه:

قال له شيخه ابن عقدة: «ما أتى أحدٌ مثلك من أهل المشرق»(٤)

وقال عنه تلميذه حمزة السهمي: «لم يكن في زمانه مثلُه»(٥)

وقال الخليلي: «سمعتُ أحمدَ بنَ أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول: لم أرَ مثلَ أبي أحمد بن عدي الجرجاني، فكيف فوقه في الحفظ! ـ وكان قد لقيَ أبا القاسم الطبراني، وأبا أحمد الكرابيسي، والحفَّاظ ـ، وقال لي: كان حفظ هؤلاء تكلُّفًا، وكان أبو أحمد بن عدي حفظه طبعًا»(٦)

وقال الخليلي: «سألتُ عبدَ الله بن محمد القاضي الحافظ، فقلتُ: كان ابنُ عدي أحفظ أم ابن قانع؟ فقال: ويحك! زِرُّ قميصِ ابنِ عدي أحفظُ من

= وكذا قال تلميذه ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٣/ ١٣٤) رقم: (٨٦٣).

(١) (٣/ ٢٢٦).

(٢) (١/ الجزء الأول/ ٤٠٠).

(٣) أفاد بذلك رئيس قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

(٤) الإرشاد، للخليلي (٢/ ٧٩٤).

(٥) تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).

(٦) الإرشاد، للخليلي (٢/ ٧٩٤).

عبد الباقي»[١]

وقال عنه الخليلي: «عديمُ النظير حفظًا وجلالة»[٢]

وقال ابن عساكر: «وكان مصنفا حافظا ثقة»[٣]

وقال الذهبي: «وأما في العلل والرجال فحافظ لا يُجارَى»[٤]

وقال ابن كثير: «الحافظ الكبير المفيد الإمام العالم، الجوّال النقّال الرحّال»[٥]

ـ **وفاته**: قال تلميذه حمزة السهمي: «توفي عبدُ الله بن عدي غُرَّةَ جمادى الآخرة، سنةَ خمس وستين وثلاث مئة، ليلةَ السبت، وصلَّى عليه أبو بكر الإسماعيلي، ودُفِن بجنب مسجد كرز بن وبرة، عن يمين القبلة مما يلي صحنَ المسجد»[٦]

الجانب الثاني: أبرز المعالِم التي تتعلَّق بشخصيَّة ابن عدي، وتكوينِه في الصنعة الحديثية، وبيان منزلته العلمية.

١ ـ **قوَّة حفظه**، فهو من أئمة أهلِ زمانه في ذلك، وحَصَلَ له من التمكّن في هذا الباب ما يقلُّ نظيرُه، قال تلميذه حمزة السهمي: «كان أبو أحمد بن عدي حافظًا متقِنًا»[٧]

والثناءُ عليه في هذا الباب كثير كبير، وقد تقدم قريبًا ما نقله أبو يعلى الخليلي عنه في ذلك.

ومن الدلالة على قوَّةِ حفظه: أنه أملى أجزاء من كتابه «الكامل» من حفظه، كما تُشعِر بذلك عدةُ عبارات من مواضع متفرِّقة من كتابه، وقد نصَّ صراحةً في بعض المواطن على ذلك، فلما أورد روايةً من الروايات في ترجمة حماد بن يحيى الأبح، قال بعدها: «أمليتُ هذا الحديث **من حفظي**، وهو كما قال أحمد بن حفص

(١) المصدر السابق (٢/ ٧٩٤). (٢) المصدر السابق (٢/ ٧٩٤).
(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣/ ٣١٥) رقم: (٣٤٠٣).
(٤) تاريخ الإسلام (٨/ ٢٤٠) رقم: (١٥٥). (٥) البداية والنهاية (١٥/ ٣٦٥).
(٦) انظر فيما تقدم: «تاريخ جرجان» (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).
(٧) تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).

على المعنى إن شاء الله»[١]

وقد قال في ترجمة إسماعيل بن مجمع: «وإسماعيل بن مجمع **لم يحضرني** حديثه في هذا الوقت، وليس هو من المعروفين المشهورين»[٢]

وقال في ترجمة أصبغ بن سفيان: «**ولم يحضرني** في وقت ما أمليتُ له حديثًا، وهو قليلُ الرواية جدًّا»[٣]

وقال في ترجمة سَوَّار بن عبد الله بن قدامة العنبري ـ بعد أن أورد له قرابة سبع روايات، غير ما نقله من الأقوال فيه ـ: «وسَوَّار **لم يحضرني** من أخباره وحكاياته غيرُ ما أمليتُه، وما أظن أن له من المسند غير ما أمليت أو زيادة حديث أو حديثين، ومَن حديثُه وحكاياته وروايته مقدارُ ما ذكرتُه كيف يتبيَّن بهذا المقدارِ منه ضعفُه أو صدقُه! وأرجو أنه في مقدار ما يرويه لا بأس به»[٤]

فهذه العبارات ـ وغيرُها كثير[٥] ـ توحي بأن ابن عدي كان يُملي بعضَ كتابه من حفظه، وهذا عزيز، لأن سردَ الأحاديث على النَّسَق الذي جرى عليه ابنُ عدي في تراجم الكتاب أمرٌ لا يقوى عليه إلا كبار أهل الحفظ والنقد[٦]، خصوصًا أن ابن عدي ينتقي من أحاديث الرواة أشدَّها نكارة، وهذا لا يحصل إلا مع مقارنتها بمروياتٍ وطرقٍ أخرى كثيرة، وهذا يحتاج إلى استحضارٍ واسع، وحافظةٍ دقيقة.

على أن مجرَّدُ استحضارِ ابن عدي لهذه الأحاديث التي يوردها في تراجم الرواة واستخراجها من كتبه عن شيوخه كافٍ في الدلالة على حفظه، سواء أملى الكتاب من حفظه أو من كتبه.

٢ ـ سعةُ رحلته، وكثرة شيوخه، فقد ابتدأ ابنُ عدي بسماع الحديث والاشتغال به وعمره ثلاث عشرة سنة، قال السهمي: «كتب الحديث بجرجان في سنة تسعين

(١) (٣/ ٣٣٢) رقم الرواية: (٤٥٠٨)، وأحمد بن حفص هو شيخ ابن عدي في هذه الرواية.

(٢) (١/ ٤٦٧) رقم: (١٢٥). (٣) (٢/ ١٠٣) رقم: (٢٢١).

(٤) (٤/ ٥٣١) رقم: (٨٧٠).

(٥) انظر مثلًا: (٥/ ٤٠٤) رقم: (١٠٧٧)، (٥/ ٥٥١) رقم: (١١٧٠)، (٧/ ٤٠٥) رقم: (١٦٦٩).

(٦) وقد بيَّن أبو زرعة الرازي صعوبةَ مثل هذا حين قال له صالحُ جَزَرة ـ كما في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١٨) ـ: «بلغني أنك تحفظ مئةَ ألف حديث، تقدر أن تملي عليَّ ألفَ حديثٍ من حفظك؟ قال: لا، ولكن إذا أُلْقِيَ عليَّ عرفتُ».

ومئتين»[١]، وبعد أن جمَع حديث أهلِ بلده ارتحل مبكِّرًا وعمرُه قرابة عشرين سنة، وكانت هذه رحلته الأولى، قال حمزة السهمي: «رحل إلى العراق والشام ومصر في سنة سبعٍ وتسعين»[٢].

ثم ارتحل بعدها رحلتَه الثانية، ولعلها كانت سنة أربع وثلاث مئة[٣].

وكان دخوله لمصر في الرحلة الأولى سنة تسع وتسعين ومئتين، وفي رحلته الثانية دخلها سنة أربع وثلاث مئة، نصَّ على ذلك في ترجمة أبي الفضل جعفر بن أحمد بن علي، فقال: «كتبتُ عنه بمصر في الدخلة الأولى في سنة تسع وتسعين ومئتين، وكتبت في الدخلة الثانية في سنة أربع وثلاث مئة»[٤].

ومن الروايات التي رواها ابن عدي وفيها دلالة على سعة رحلته، وكثرة شيوخه: أنه روى روايةً عن سبعة عشر رجلًا من شيوخه، مجموع بلدانهم ستة[٥].

وقد بلغ عددُ شيوخه أكثر من ألف شيخ، وألَّف في ذلك معجمًا لنفسه[٦].

وقد وصف تاج الدين السبكي رحلةَ ابن عدي، فقال: «أحدُ الجهابذة الذين طافوا البلاد، وهجروا الوساد، وواصلوا السهاد، وقطعوا المعتاد، طالبين للعلم، لا يعتري همتَهم قصور، ولا يثني عزمَهم عوارضُ الأمور، ولا يدع سيرَهم في ليالي

---

(١) تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).
(٢) المصدر السابق.
(٣) ولم أجزم لأن الذي بين أيدينا أن ابن عدي دخل مصر المرة الثانية سنة أربع وثلاث مئة، ولا يبعد أن يكون قد ابتدأ رحلته في أواخر السنة التي قبلها، أو نحو ذلك، وأما قول ابن عساكر ـ كما في «تاريخ دمشق» (٥/٣١) رقم: (٣٤٠٣) ـ عن رحلة ابن عدي الثانية إلى الشام ومصر: إنها كانت سنة خمس وثلاث مئة، ـ وتابعه على ذلك الحمويُّ في «معجم البلدان» (٢/١١٩) ـ فيرده قولُ ابن عدي عن نفسه أن دخوله لمصر المرَّةَ الثانية كان سنة أربع ـ كما سيأتي ـ.
(٤) (٣/١٢٠) رقم الترجمة: (٣٤٨).
(٥) انظر: «الكامل» (٣/٥٦٦) رقم الرواية: (٥٢٠٣).
(٦) تقدم قول الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٢) رقم: (٨٩٣)، «زاد «معجمه» على ألفِ شيخ»، ولم يُطبع، ولا أعلم أحدًا ذكر عن نسخته الخطية شيئًا.
وقد قام الدكتور زهير عثمان علي نور بحصر أسماء شيوخ ابن عدي ـ دون ترجمة ـ، كما في كتابه «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/٢٣٥)، فجاوزا ألف شيخ، ويحسن أن يُعمَل لهم معجم، ويُترجَم لهم؛ لأن فيهم عددًا ليس بالقليل ممَّن يعسر الوقوف على ترجمتهم.

الرحلة مُدْلَهِمُّ الدَّيْجُور»(١)

وقَبْلَ السبكيِّ وصف ابنُ عساكر ابنَ عديٍّ بأنه أحد الرحَّالين في الحديث، فقال: «أحدُ أئمة أصحاب الحديث، والمكثرين له، والجامعين له، والرَّحَّالين فيه»(٢)

٣ ـ لطافتُه ورِقَّةُ طبيعته الشخصية، وكونه صاحب حياء وعِفَّةٍ في التعامل، وهذا كما هو ظاهر في عباراته فهو ظاهر أيضًا في المواقف التي حكاها عن نفسه.

فمن ذلك: ما حصل منه لما رأى شيخَه ابنَ العرَّاد، فهالَه ما رأى من عِظَم خِلْقته، فلم يعد إليه ليسمع منه بسبب ما وجده من الخوف من ذلك، قال: «حدثنا أحمد بن محمد بن العرَّاد، هو بغدادي، وما رأيتُ خلقًا لله أعظمَ جُثَّةً من ابن العرَّاد هذا، دخلتُ إليه فلم أجسر أن أعود إليه لما رأيتُ من عِظَم خِلْقته»(٣)

ومن ذلك: أنه كان لا يجرؤ أن يُصحّح لشيخه عبدان الأهوازي هيبةً له، فقد قال بعد أن أورد روايةً من طريق عبدان، عن محمد بن عمر بن سلمة: «كان عبدان يُخطئ في هذا الاسم، فيقول مرَّة: محمد بن عمر بن سلمة، ومرَّة: محمد بن عمرو بن سلمة، وإنما هو عمرو بن سواد السرحي، مشهورٌ من أصحاب ابن وهب، وكان هيبةُ عبدان تمنعنا من أن نقول له: أخطأت؛ فإنه كان مهيبًا»(٤)

وله مع عبدان موقف آخر: فقد أورد روايةً عن عبدان، فسَاق الإسناد، وفيه: «عن رشرس»، فقال ابن عدي: «كذا قال عبدان، وقد أخطأ ملء رأسه وصحَّف! فأردت أن أقول لعبدان: هو (أشرس)، ليس بـ(رشرس)، فخفتُ أن يُبادِر فيحلف ألَّا يُحدثني، فقلت له: من رشرس هذا؟ ليتذكَّر فيرجع، فقال: ما يدريني؟ شيخ لأبي بكر بن عياش»(٥)

٤ ـ حُسْنُ أسلوبه وجودةُ تعبيره، فمع ما وُصِف به ابنُ عدي من اللحن، إلا أنَّ مَن ينظر في تراكيبِ الألفاظ والجُمَل عنده يجدها فصيحةً مسبوكةً، مبيِّنةً عن المراد، موضِّحةً للمقصود بسهولةٍ ممتنعة.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣١٥) رقم: (٢٠٣).

(٢) تاريخ دمشق (٣١/ ٥) رقم: (٣٤٠٣).

(٣) (٦/ ٥٠١) رقم الرواية: (١٠٢٥٥).

(٤) (٢/ ١٥٥) رقم الرواية: (٢٠٤٦).

(٥) (٢/ ٣٨٠) رقم الرواية: (٢٧٥٣). وقد قال الإصطخري عن أهل جرجان: «وأهلها يأخذون أنفسَهم بالتأنِّي والأخلاق المحمودة». انظر: «معجم البلدان» للحموي (٢/ ١١٩).

فإنه رَحِمَهُ اللهُ يتفنَّن في عباراته النقدية، وينوِّع بينها، فمن ذلك قوله: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لم أجد لإبراهيم بن يزيد أوحش منها إسنادًا ومتنًا»[(١)]

وقوله: «وهذا الحديث شوَّش إسناده حماد بن قيراط»[(٢)]

وقوله: «وقد اختُلف أيضًا في هذا الحديث على الحسن على ثلاثة ألوان»[(٣)]

وقوله: «وهُشيم يروي عن زكريا بن أبي مريم القليل، وليس فيما روى عنه هُشيم حديثٌ له روْنق وَضَوْء»[(٤)]

وقوله عن ابن لهيعة: «وحديثه حسن كأنه بستان عمَّن روى عنه، وهو ممن يُكتب حديثه»[(٥)]

وأورد رواية مرفوعةً عن أنس بن مالك، ثم قال: «وهذا الحديث يرويه عن أنس كلُّ طبْل، وكل مجهول، وكل ضعيف»[(٦)]

٥ ـ **الابتكار والتجديد**، وهذا ظاهرٌ في مسلك تصنيفه لهذا الكتاب، وبيِّنٌ فيه من جهات متعددة، خصوصًا طريقته في هيئة الترجمة، وطريقته في الحكم على الراوي، وتبيينه ذلك بيانًا شافيًا.

وابنُ عدي رَحِمَهُ اللهُ أراد هذا وقصده، ولذا قال في مقدمة كتابه: «وأرجو أني أُشْبعُ كتابي هذا، وأشفي الناظرَ فيه، ومضمِّنٌ ما لم يذكره أحدٌ ممن صنَّف في هذا المعنى شيئًا»[(٧)]

---

(١) (١/ ٥١٨) رقم الرواية: (١٣٧٤).

(٢) (٣/ ٣٤٢) رقم الرواية: (٤٥٣٩).

(٣) (٥/ ١٦) رقم الرواية: (٧٠٣٣).

(٤) (٥/ ١٢١) رقم الترجمة: (٧١٢).

(٥) (٦/ ٤٠٤) رقم الترجمة: (٩٧٨).

(٦) (٩/ ٥٥٦) رقم الرواية: (١٦١٠٨).

وقد يقع عنده رَحِمَهُ اللهُ شيءٌ من اللحن في باب الضمائر وبعض الكلمات، وهذا ما جعل ابنَ عساكر يقول عنه ـ كما في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣١٥) رقم: (٣٤٠٣) ـ: «وكان مصنفًا حافظًا ثقةً على لحنٍ فيه»، وجعل الذهبيَّ أيضًا ـ كما في تاريخ الإسلام (٨/ ٢٤٠) رقم: (١٥٥) ـ يقول: «كان لا يعرف العربية، مع عجمةٍ فيه»، أما من حيث تراكيب الجُمَل، وهيئة المعاني فكما تقدم.

ويظهر أن ابن عدي كان يعرف الفارسية، لأنها من لغات إقليمه؛ فقد نقل قولًا لعمر بن الوليد: «كرمه ودكراه باتنكسته بيت»، ثم قال: «كلام بالفارسية معناه: إذا رجع قطيع الغنم فإن المكسورَ الرِّجْلِ يصير قدَّام»، انظر: (٧/ ٦١٢) رقم الرواية: (١٢٣٠٦).

(٧) (١/ ٨٤).

٦ ـ **شغفُه بعلم الرجال**، وما عنده من تفاصيلَ دقيقةٍ تدلُّ على تمكُّنِ هذا العلم من قلبه، فهو شديدُ العنايةِ بأحوال الرواة، وحريصٌ على تتبُّعِ كل ما يُفيد عنهم، حتى إنه كان يزور قبورَهم وينظر ما كُتب عليها، لعله يجد ما يُفيد في تراجمهم، مثل نسبهم وكناهم ونحو ذلك[١].

فمن الأمثلة على ذلك: أنه زار قبر أبي عِقال، مولى رسول الله ﷺ، فقال: «وأبو عِقال قرأتُ على قبره بعسقلان: هذا قبر أبي عقال، هلال بن زيد، مولى رسول الله ﷺ»[٢].

وزار قبر محمد بن إسحاق بن يسار، فقال: «قرأت على قبره ببغداد على باب الحجرة التي فيها قبره، بحذاء مقبرة الخيزران، مكتوب عليها بخضرة: هذا قبر محمد بن إسحاق بن يسار[٣]، صاحب مغازي رسول الله ﷺ»[٤].

---

(١) اختلف العلماء في حكم الكتابة على القبر كتابةَ تعريف، على أقوال:
القول الأول: الكراهة، وهو مذهب الجمهور، من المالكية، والشافعية، والحنابلة.
القول الثاني: الجواز، وهو مذهب الحنفية، وقول لبعض المالكية، وقول لبعض الحنابلة.
القول الثالث: الندب، وهو قولٌ لبعض الشافعية.
والصواب ـ واللهُ أعلم ـ ترك الكتابة؛ لظاهر حديث جابر؛ فقد أخرج مسلم في «الصحيح» (٢/ ٦٦٧) رقم: (٩٧٠) عنه رضي الله عنه أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُجصَّص القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يُبنى عليه»، زاد الترمذي في «الجامع» (٣/ ٣٥٩) رقم: (١٠٥٢): «وأن يُكتب عليها»، وعند النسائي في «السنن» (٦/ ٨٦) رقم: (٢٠٢٧): «أو يُكتَب عليها».
ولما قد يُحدثه ذلك من الافتتان بالقبور وتعظيمها، ولفتِ النظر إليها، وإنما يُكتفى بالتعليم عليها كما في «سنن أبي داود» (٣/ ٢١٢) رقم: (٣٢٠٦) من طريق كثير بن زيد المدني، عن المطلب، قال: «لما مات عثمان بن مظعون، أُخرج بجنازته فدفن، فأمر النبيُّ ﷺ رجلًا أن يأتيه بحجر، فلم يستطع حمله، فقام إليها رسولُ الله ﷺ، وحسر عن ذراعيه»، قال كثير: قال المطلب: قال الذي يخبرني ذلك عن رسول الله ﷺ، قال: «كأني أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله ﷺ حين حسر عنهما، ثم حملها فوضعها عند رأسه، وقال: **أتعلَّم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مَات من أهلي**».
يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ٢٣٧)، و«مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» للحطَّاب الرُّعَيْني (٢/ ٢٤٧)، و«تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٣/ ١٩٦)، و«نهاية المحتاج» للرملي (٣/ ٣٤)، و«الإقناع» للحجاوي (١/ ٢٣٣)، و«منتهى الإرادات» لابن النجار الفتوحي (١/ ٤٢٤).

(٢) (١/ ٤٨٣).

(٣) في طبعة الرشد: «سيار»، وأظن أنها تصحيف من الطباعة، وهي على الصواب في طبعة دار الكتب العلمية (٧/ ٢٥٤) رقم: (١٦٢٣).

(٤) (٩/ ٢٧) رقم الترجمة: (١٦٢٨).

وزار قبر أبي طيبة عيسى بن سليمان بن دينار، فقال: «قرأت على قبره عندنا بجرجان: هذا قبر أبي طيبة عيسى بن سليمان بن دينار»(١)

٧ ـ **إنصافُه في الكلام على الرجال، وعفَّةُ عبارته**، فإن الناظر في أحكامه على الرواة، خصوصًا أولئك الذين ترجم لهم ثم دافع عنهم يظهر له بوضوحٍ ما عند ابن عدي من الإنصاف والعدل، وقد أثنى على طريقته ومسلكه الدارقَطنيُّ ـ وكان عَصريَّه ـ، وذلك لمَّا سأله حمزةُ السهمي ـ كما سيأتي ـ أن يُصنِّف كتابًا في الضعفاء، فأجابه بأن كتاب ابن عدي فيه كفاية.

وشهد له بذلك الحافظ الذهبي، فقال: «ويتكلم على الرجال بكلام منصف»(٢)

وقال: «يذكر في «الكامل» كلَّ من تُكلم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال «الصحيحين»، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا أو أحاديث مما استُنكر للرجل، وهو مُنصِف في الرجال بحسب اجتهاده»(٣)

وشهد له بذلك أيضًا ابن حجر، فبعد أن نقل قول الجوزجاني في أبان بن تغلب نقل قول ابن عدي، ثم عقد موازنةً بين القولين، فقال: «هذا قولُ منصِف ـ يعني قولَ ابن عدي ـ، وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين. .»(٤)

ومن أوجه إنصافه رَحِمَهُ اللَّهُ: إبرازه لفضائل بعض الرواة، سواء مَن كان ضعيفًا، أو مَن تُكلِّم فيه وهو ثقة، فإن كان من أهل الفضل أو العبادة أبرز ذلك، وكذلك إن كان له تخصُّصٌ في علم معيَّن فإنه يُبيِّنه؛ كما أثنى على بعض مَن كانت له عنايةٌ بالتفسير أو القراءات أو السيرة، ونحو ذلك.

وأما عفَّةُ عبارته، فإن الناظر في أحكامه يجد عامَّة عباراتِه عليها صبغةُ التعفّف، فلا تكاد ترى فيها شيئًا يتعدى الغرضَ المقصود، ولا تجد فيها تحاملًا على الراوي(٥)

---

(١) (٨/ ٢٥٣) رقم الترجمة: (١٤٠٧).
(٢) تاريخ الإسلام (٨/ ٢٤٠) رقم: (١٥٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٤) رقم: (٣٣١٠).
(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٥٣).
(٥) وسيتَّضح هذا المعلَم أكثر حينما يُقارِن الناظر بين عبارات ابن عدي في كتابه «الكامل» وبين عبارات ابن حبان في كتابه «المجروحين»، وهما في عصر واحد رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

وهو متعفِّفٌ أيضًا عن ذكر بعض المتون الباطلة التي فيها تحاملٌ سيِّئ، فمن ذلك: أنه قال: «وروى عن الوُحاظي هذا الحديث أيضًا، عن حَرِيز ـ يعني ابنَ عثمان ـ، عن سليم بن عامر، عن أبي أُمامة، عن النبي ﷺ، حديثًا في تنقُّص عليّ، لا يصلح ذكره في الكتاب، حديث معضل منكر جدًّا، لا يروي مثلَه مَن يتَّقي الله»[١]

وتعفّفه تعفّفٌ محمود، ولذا فإن الأمر إذا كان متعلِّقًا بالعقيدة ـ كاستنقاص بعض الصحابة ـ فإنه لا يبالي أن يقول من العبارات ما يستحقّه الواضع؛ تنفيرًا وتحذيرًا من أمره، فمن ذلك: قوله عن المغيرة بن سعيد: «والمغيرة بن سعيد هذا لم يكن بالكوفة ألعن منه فيما يُروى عنه من التزوير على عليٍّ بن أبي طالب، وعلى أهل البيت، وهو دائمًا يكذب عليهم، ولا أعرف له من الأحاديث مسندًا»[٢]

٨ ـ خبرته بمقاصد النقاد، ومعرفتُه بمرادهم من المصطلحات التي يستعملونها، ولذا فهو يُفسِّر عباراتهم تفسيرًا دقيقًا، بنفَسِ الخبير المتضلِّع[٣]

فمن ذلك: تفسيرُه لقول ابن معين: «ليس به بأس، يُكتب حديثه»، فقد قال بعد أن أورده في ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني: «وقول يحيى بن معين: «يُكتب حديثه» معناه: أنه في جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم»[٤]

ومن ذلك: تفسيره لقول ابن معين أيضًا: «لا أعرفه»، فإنه لما أورد هذا القول له في الجرَّاح بن مَلِيح، قال: «وقول يحيى بن معين: لا أعرفه» كأن يحيى إذا لم يكن له علمٌ ومعرفةٌ بأخباره ورواياته يقول: لا أعرفه»[٥]

ومن ذلك: تفسيره لقول البخاري: «في إسناده نظر»، قال: «وقولُ البخاري: «في إسناده نظر» أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده»[٦]

---

(١) (٤/ ٢١٩) رقم الرواية: (٥٩٤٢)، هكذا العبارة في «الكامل»، وفي تركيبها إشكال، إلا أن محلَّ الشاهد ظاهر.

(٢) (٩/ ٥٥٨) رقم الترجمة: (١٨٤٢).

(٣) وهو مبحثٌ مهم، وقد جمعَ أ.د. أحمد عبد الله أحمد عباراتِ النقادِ التي فسرها ابن عدي، ببحث عنوانه: «شرح ابن عدي لعبارات أئمة الجرح والتعديل» إلا أنه لم يقم بدراسة تلك العبارات دراسةً تحليليَّة مقارنة، وهذا ما لم أرَ مَن بحثه حتى الآن.

(٤) (١/ ٥٤٨) رقم الترجمة: (٧٣).

(٥) (٣/ ١٣١) رقم الترجمة: (٣٥١).

(٦) (٢/ ٣٣١) رقم الترجمة: (٢٢٥).

ويشرح أحيانًا سببَ تضعيف أحد النقاد لراوٍ من الرواة، فمن ذلك: شرحُه لسبب تضعيف ابن معين لدَلْهَم بن صالح، فقال: «وعندي أنه ضعَّفه لأجل حدث بريدة لمعنيين، . . .» فذكرهما[(١)]

وقد يشير إلى سببِ كونِ ناقدٍ من النقاد رأى في راوٍ ما رأيًا، فمن ذلك: ما جاء في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب، حينما روى عنه، عن ابن حُمَيْد، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**القرآن كلام الله، لا خالقٌ ولا مخلوق، وهو كلام الله، ومن قال غير ذلك فهو كافر**»، ثم ساق بالإسناد نفسه عن النبي ﷺ، قال: «**الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول وعمل، ومن قال غير ذلك فهو مبتدع**»، ثم قال ابن عدي بعد هاتين الروايتين: «وقد بلغنا عن أحمد بن حنبل لميلِه إلى ابن حميد وتصلُّبِه في السنة أنَّه حسَّن القول في ابن حميد لمَّا روى هذين الحديثين»[(٢)]

ومن تفسيره لكلام النقاد: أنه قد يوضِّح قولَ ناقدٍ من النقاد، خصوصًا إن كان النقلُ عنه قد يُفهَم منه ما لم يقصده ذلك الناقد، فمن ذلك: أنه أورد من طريق معافى بن عمران، عن أفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة، قالت: «وقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام ومصر الجُحفة، ولأهل اليمن يَلَمْلَم، ولأهل العراق ذات عرق»، ثم قال: «قال لنا ابن صاعد: كان أحمد بن حنبل ينكر هذا الحديث مع غيره على أفلح بن حميد»، ثم علَّق ابن عدي على هذا فقال: «وإنكارُ أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله: «ولأهل العراق ذات عرق»، ولم ينكر الباقي من إسناده ومتنه شيئًا»[(٣)]

---

(١) (٤/ ٤٧٧) رقم الترجمة: (٦٤٥). وقد يتوقف في معرفة مراد بعض النقاد بكلامهم، ومن ذلك: أنه ترجم لبكر بن قِرْوَاش (٢/ ٤٤٠) رقم الترجمة: (٢٦٩)، ونقل قولَ البخاري فيه: «وحديث قتادة فيه نظر»، ثم قال: «وقول البخاري: حديث قتادة فيه نظر، لا أدري ما يعني به، ولعله روى عن قتادة حديثًا ولم أجده بعد».

(٢) (١/ ٤٥٩) رقم الرواية: (١١٦٢، ١١٦٣). ولم يذكر ابنُ عدي الواسطة في هذا النقل، وفي النفس شيءٌ من ثبوت مثل هذا عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، ولا شك في أن هذا النقل لو ثبتَ فإنه محمولٌ على أن أحمد إنما حسَّن القولَ في ابن حُميْد من جهة عدالته، وأن روايته لهذا الخبر ونحوه جاءت من قبل غفلته وسوء حفظه، لا أنه تعمَّد الكذب على النبي ﷺ.

(٣) (٢/ ٣٤٦) رقم الرواية: (٢٦٥٤).

٩ ـ بيانُه لمنزلةِ بعضِ النقادِ والمتكلمين في الرواة، ومعرفة مراتبهم في هذا العلم، وهذا فرعٌ من تمكُّنِه رَحِمَهُ اللهُ من هذا الفن، فكلما كان الإنسانُ أكثرَ درايةً، وأطولَ تجربةً في علمٍ من العلوم عرفَ قيمةَ أهلِه المبرِّزين فيه، وعلِمَ دقيقَ ما لهم من التحقيق، على خلافِ مَن قلَّ بصرُه فيه، فإنه لا يرى في تصرّفاتهم ما يحفل به؛ لقصور إدراكه عن فهم مقاصدهم أصلًا[(١)]

فمن ذلك: أنه نقل في ترجمة عبد الرحمن بن آدم قولَ ابن مَعين: «لا أعرفه»، ثم قال: «وإذا قال مثلُ ابن معين: لا أعرفه، فهو مجهول غير معروف، وإذا عرفه غيره لا يُعتمد على معرفة غيره؛ لأن الرجال بابن معين تُسبَر أحوالهم»[(٢)]

ولما ترجم لثُمَامة بن كلثوم أورد فيه قول ابن معين: «ما أعرفه»، ثم قال: «وإذا لم يعرفه مثل يحيى بن معين فلا خير فيه»[(٣)]

ومن ذلك: أنه قال عن حُميْد بن قيس: «وقد روى عنه مالك، وناهيك به صدقًا إذا روى عنه مثلُ مالك؛ فإن أحمد ويحيى قالا: لا نبالي ألَّا نسأل عمَّن روى عنه مالك»[(٤)]

ومن ذلك: أنه قال عن الحسن بن ذكوان: «على أن يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه»[(٥)]

١٠ ـ عنايتُه بأقوالِ كبارِ النقاد، وجريانُه على طريقتهم في النقد والجرح والتعديل، مثل: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وهذا ظاهرٌ لمن تأمَّل طرائقَ إعلاله، ومسالكَ أحكامه على الرواة.

ولذا فإن ابن عدي قد حرص في أبواب النقد على أقوال هؤلاء المُطْبَق على إمامتهم، فأكثر عنهم، واستأنس بأقوالِ جماعةٍ ممن هم دون هؤلاء، وذكر كلا الصنفين في مقدمة كتابه عند ذكره لمن يُقبَل قولُه في نقد الرواة، وترجم لهم.

---

(١) قال البخاري ـ كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢) رقم: (٣٧٤) ـ: «أخذ إسحاقُ بنُ راهويه كتابَ «التاريخ» الذي صنفتُ، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: أيها الأمير، ألا أريك سِحْرًا؟ قال: فنظر فيه عبدُ الله بنُ طاهر فتعجَّب منه، وقال: لستُ أفهمُ تصنيفه».

(٢) (٧/ ١٧٤) رقم الترجمة: (١١٢٦).

(٣) (٣/ ٢١) رقم الترجمة: (٣٢٤).

(٤) (٣/ ٣٩١) رقم الترجمة: (٤٣٤).

(٥) (٣/ ٥٠١) رقم الترجمة: (٤٤٨).

وقد قال رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه: «وقد أقام اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قومًا من صحابة نبينا ﷺ، والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين، وإلى يومنا هذا مَن يُبيِّن أحوالهم، ويُنبِّه على الضعفاء منهم، ويعتبر رواياتهم، فعُرِفَ بذلك صحيحُ الأخبار من سقيمها، حِسبةً منهم في ذلك، وحذَرَ أن يكونوا ممن قال ﷺ فيهم: «**من حدَّث بحديثٍ وهو يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذِبِين**»، وهم في المرتبة التي يُسمع ذلك منهم، ويُقبل قولهم فيهم، لمعرفتهم بهم؛ إذ هو عِلْمٌ يَدِق، ولا يحسنه إلا من فهَّمه اللهُ ذلك»[1]

١١ ـ اجتهادُه في باب الجرح والتعديل، وخُلوصه إلى أحكامه بناءً على ذلك، فهو مع استفادته من كلام النقاد فإنه لا يُتابع دون تحقيق، بل له نظره الخاص، ويظهر هذا جليًّا في ختمِه كلَّ ترجمةٍ برأيه وما توصَّل إليه في الحكم على الراوي[2]

---

(١) (١/ ٨٤). وفصلُ (مَن استجازَ الكلام في الرجال) ضمَّنه ابنُ عدي تراجمَ الأئمة الذين يَرى أنهم ممن يُقبل قولهم في نقد الرجال، ولذا لما ترجمَ للزهري عند طبقة التابعين ذكر عنوانًا في داخل ترجمته، قال فيه: «محلُّه في العلم الذي يُجوِّز له أن يتكلَّم في الرجال» انظر: (١/ ٢٠٠).

ولما بدأ بذكر مَن استجاز الكلامَ في الرجال، ووصل إلى طبقة أتباع التابعين، قال: «ذكرُ تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسمع قولهم في الرجال؛ إذ هم أهلُ ذلك» انظر: (١/ ١٨٣).

ولما ذكر آخر طبقةٍ من شيوخه في هذا الفصل عطفهم على مَن قبلهم، فقال: «وفي هذه الطبقة ممن أدركتُهم وكتبتُ عنهم أو يقاربونهم في الإسناد والمعرفة، ومحلهم محلُّ مَن ذكرتُ في طبقتهم، وكلهم يجوز لهم الكلام في الرجال» انظر: (١/ ٣٢٨).

وأكَّد رَحِمَهُ اللهُ على هذا الأمر، فعقد عدةَ فصولٍ في هذا المعنى، انظر: (١/ ٣٤٣)، (١/ ٣٥٠)، (١/ ٣٥٨)، (١/ ٣٦٢)، (١/ ٣٦٨).

(٢) ترجم ابنُ عدي لبعض الرواة في «الكامل» وسكت عنهم، وهذا السكوت حكمٌ منه عليهم بمطلق الضعف؛ لأنه أورد في ترجمتهم ما يُستنكر عليهم، كما أن كتابه «الكامل» خاصٌّ بالضعفاء فكلُّ مَن ترجم له فيه فإنه يرى أن اسمَ الضعف لاحقٌ به ـ باستثناء مَن ترجم له ليدافع عنه ـ، قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٨٤): «وذاكرٌ في كتابي هذا كلَّ مَن ذُكِر بضربٍ من الضعف، ومَن اختُلِف فيهم، فجرحه البعضُ وعدَّله البعضُ الآخرون، ومُرَجِّحٌ قولَ أحدهما مبلغَ علمي، من غير محاباة، فلعلَّ مَن قبَّحَ أمرَه أو حسَّنَه تحامل عليه أو مال إليه، وذاكرٌ لكل رجلٍ منهم مما رواه ما يُضعَّف من أجله، أو يَلْحَقُهُ بروايته له اسمُ الضعف، لحاجة الناسِ إليها، لأقرِّبه على الناظر فيه». انظر «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢١٠)، (٢/ ٢٩٩).

والأمثلة على ذلك كثيرة ـ سيأتي شيء منها في المعلَم القادم ـ، إلا أن من أوضحها: ما جاء في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فقد عدَّله ابنُ عدي واحتملَه، مع أنَّ مالكًا وابن معين كذَّباه، وتركه ابنُ المبارك والنسائي، وقال عنه أحمد بن حنبل: «لا يُكتب حديثه»، ولم يوثِّقه من المشاهير غير الشافعي وابن الأصبهاني، وقد نقل ابنُ عدي ما تقدم من كلام النقاد فيه، ثم أورد جملةً من مروياته، ثم قال: «وقد نظرتُ أنا في أحاديثه، وتبحَّرتُها، وفتَّشتُ الكلَّ منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكرَ إذا كان العهدةُ من قِبَلِ الراوي عنه، أو مِن قبل مَن يروي إبراهيم عنه، فكأنه أُتيَ مِن قِبل شيخه، لا مِن قبله، وهو في جملة مَن يُكتب حديثه، وقد وثَّقه الشافعيُّ وابنُ الأصبهاني، وغيرُهما»[(١)]

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد الإيامي، فقد أسند ابنُ عدي إلى النسائي قولَه فيه: «ليس بثقة»، ثم قال: «وأشعث بن عبد الرحمن بن زبيد له أحاديث، ولم أرَ في متون أحاديثه شيئًا منكرًا، ولم أجد في أحاديثه كلامًا إلا عن النسائي، وعندي أن النسائي أفرط في أمره حيث قال: ليس بثقة، فقد تبحَّرتُ حديثه مقدار ما له، فلم أرَ له حديثًا منكرًا»[(٢)]

١٢ ـ عنايتُه ببيانِ ما قد يقع للنقاد من أوهام، بأدبٍ وإنصافٍ كبير، وهذه التعقبات تدلُّ على استقلالٍ في النظر ـ كما تقدم ـ، ورسوخ في هذا العلم[(٣)]

فمن ذلك: أنه نقل عن مالك أنه كان يُنكر وجودَ أُويس القَرني، ثم تعقَّبه، فقال: «وقد شكَّ قوم فيه، إلا أنه من شهرته في نفسه وأخباره لا يجوز أن يُشكَّ فيه»[(٤)]

ومن ذلك: أنه تعقَّب ابنَ معين والنسائي في ذكرِ تلاميذ أحد الرواة، فقد نقل عن ابن معين قوله: «حميد بن مالك اللَّخْمي ضعيف، يُحدِّث عنه: إسماعيل بن عياش»، ثم نقل عن النسائي قوله: «لا أعلم أحدًا روى عنه غير إسماعيل بن عياش»، ثم قال ابن عدي: «وقول ابن معين والنسائي: إنه يحدث عنه ابن عياش،

---

(١) (٢/ ٢٩) رقم الترجمة: (١٠١).
(٢) (٢/ ٥٢) رقم الترجمة: (٢٠١).
(٣) وهذا المبحث مهمٌّ جدًّا، وهو: (تعقباتُ ابنِ عدي على أئمة النقد قبله)، ولم أرَ من بحثه، ومادته غزيرة.
(٤) (٢/ ٣٣٣) رقم الترجمة: (٢٢٧).

وقد ذكرتُه عن غير ابن عياش، ممن روى عنه: الربيع بن حميد، والمسيب بن شريك، ومعاوية بن حفص»[١]

ومن تعقباته: أنه لما نقل قول أحمد بن حنبل: «لم أكتب أحاديث سعد بن سنان لأنهم اضطربوا فيها، فقال بعضهم: سعد بن سنان، وسنان بن سعد»، قال ابن عدي: «وليس هذه الأحاديث مما يجب أن تُترك أصلًا كما ذكره أحمد بن حنبل أنه ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان، وسنان بن سعد؛ لأن في الأحاديث وفي أسانيدها ما هو أكثر اضطرابًا مما في هذه الأسانيد، ولم يتركه أحد أصلًا، بل أدخلوه في مسندهم وتصانيفهم»[٢]

ومن تعقباته أيضًا: أنه نقل عن أحمد بن حنبل أنه لم يعرف لجون بن قتادة حديثًا غير حديث الدباغ، ثم ذكر ابنُ عدي لجون حديثًا آخر، وقال: «وجون بن قتادة لم يعرف له أحمد بن حنبل غير حديث الدباغ، وقد ذكرتُ بهذا الإسناد حديثًا آخر، وما أظن له غيرهما»[٣]

١٣ ـ **نقدُه لبعض أقوال النقاد التي يَشُكُّ في ثبوتها عنهم**، وهذا دليلٌ على الخبرة بأقوال النقاد وأحوالهم، وشدة الممارسة لكلامهم[٤]

فمن ذلك: إعلاله لقول علي بن المديني عن خَليفة بن خَيّاط، الملقَّب بشَبَاب: «لو لم يحدِّث شباب كان خيرا له»، فقد قال ـ بعد أن أورد هذا النقل ـ: «ولا أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني: «لو لم يحدِّث شباب كان خيرا له» صحيحة أم لا، إنما يروي عن علي بن المديني الكديميُّ، والكديميُّ لا شيء»[٥]

ولما أسند عن ابن معين قولَه: «الدجين بن ثابت أبو الغصن، صاحب حديث: «من كذب عليَّ متعمدًا» هو جحا»، قال بعدها: «وهذه الحكاية التي حُكي عن يحيى أن الدجين هذا هو جحا أخطأ عليه مَن حكاه عنه؛ لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا»[٦]

---

(١) (٣/ ٤١٠) رقم الترجمة: (٤٤٢).
(٢) (٥/ ٤٣٧) رقم الترجمة: (٨٠٠).
(٣) (٣/ ١٧٣) رقم الترجمة: (٣٦٥).
(٤) ومثل هذا الموضوع: (أقوال الجرح والتعديل التي نقدها ابن عدي) جدير بالدراسة والبحث.
(٥) (٤/ ٣٨١) رقم الرواية: (٦٤٠١).
(٦) (٤/ ٤٧١) رقم الرواية: (٦٦٦٢). وانظر: (٨/ ٦٣٩) رقم الرواية: (١٤١٢٩).

١٤ ـ عنايته الفائقة بتقصِّي وتتبُّعِ مرويات الراوي للوصول إلى الحكم فيه، فهو يحرص على جمع كل مرويات الراوي، حتى رواياته الموقوفة عن الصحابة، والمقطوعة عن التابعين، وهذا استيفاءٌ واسع، وهو طريقٌ لتمكُّن الناقدِ من الدقة في الحكم.

فمن ذلك: أنه أورد من طريق الأزْوَر بن غالب، عن سليمان التيمي، عن أنس، أنه قال: «القرآن كلام الله، وليس كلام الله بمخلوق»، ثم قال: «وهذا الحديث وإن كان موقوفًا على أنس فهو منكر؛ لأنه لا يُعرف للصحابة الخوض في القرآن»[(١)]

وفي ترجمة إسماعيل بن عَيَّاش أسند ابن عدي من طريقه عن عمرو بن قيس السَّكوني، عن عمر بن عبد العزيز، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: «إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» ثم قال ابن عدي: «وهذا الحديث وإن كان موقوفًا فهو غريب من حديث عمر بن عبد العزيز عن عطاء بن يسار»[(٢)]

وفي ترجمة عمار بن زَرْبي أسند ابن عدي من طريقه عن المعتمر بن سليمان، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «مَرَّرَ الموتُ على أهل النعيم نعيمَهم، فهلمُّوا بنا نلتمس نعيمًا لا موت فيه»، ثم قال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد وإن كان موقوفًا فهو غير محفوظ»[(٣)]

ومن ذلك: ما جاء في ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وهو من رجال البحث ـ، فقد أورد في ترجمته عدة مرويات، وكان منها روايات موقوفة، استدلَّ بها على استقامة حاله.

ومن الأمثلة على تتبُّعه للمقطوعات: ما جاء في ترجمة أَصْرَم بن حَوْشَب؛ فقد أسند من طريق العباس بن الحسن البَلْخِي، عن أَصْرَم بن حَوْشَب، عن مَنْدَل، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: «مداراة الناس صدقة» ثم قال ابن عدي: «وهذا الحديث وإن كان مقطوعًا عن إبراهيم قوله، فإني لا أعرفه إلا من حديث أصرم، والعباسُ بن الحسن البَلْخي الراوي عن أصرم هو في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث»[(٤)]

---

(١) (٢/ ٣٤٩) رقم الرواية: (٢٦٦٣).
(٢) (٢/ ٨٠) رقم الرواية: (١٨٤٠).
(٣) (٧/ ٤٥٢) رقم الرواية: (١١٨١٩).
(٤) (٢/ ٣١٤) رقم الرواية: (٢٥٩٣).

وسِمَةُ الاستقصاء عنده رَحِمَهُ اللهُ ظاهرةٌ في كثير من الجوانب الأخرى، مثل: محاولته استقصاءَ مَن استجاز الكلامَ في الرجال من عهد الصحابة إلى زمنه ـ كما ساق ذلك في مقدمة كتابه ـ، واستقصاءَ أقوال النقاد في جرح كلِّ راوٍ وتعديله، وذكر الأخبار التي لها أثر في الحكم على الراوي ولو لم تكن من صريح الجرح والتعديل.

١٥ ـ **دِقَّتُه في أبواب العلل**، وكتابُه «الكامل» كتابُ علل، وهو من أوسع المصادر في ذلك ـ كما سيأتي ـ[1].

ومن بديع إعلالاته: أنه أورد روايةً أنكرَ متنها، فساق الإسناد الأول لها، وفيه «رَوَّاد بن الجراح، عن بُكير الدامغاني»، ثم أوردها بإسناد آخر فيه زيادة راوٍ بين رَوَّاد وبين بكير، وهو أبو الحسن الحنظلي، ثم رجَّح أن الوجه الذي فيه زيادة الواسطة أشبه، ثم بيَّن سبب ترجيح ذلك، فقال: «لأن هذا الحديث منكر، وإذا كان حديثًا منكرًا فيرويه مجهول، وأبو الحسن الحنظلي مجهول»[2].

١٦ ـ **دِقَّةُ ابن عدي في إلحاق الخطأ بالراوي، وعنايته بذلك عنايةً ظاهرة**، فأصلُ كتابه «الكامل» قائمٌ على هذا.

فمِن تنبُّهه: أنه قد يورد الرواية في ترجمة الراوي ثم ينبِّه إلى أن الخطأ ليس منه، وإنما من راوٍ آخر، فمن ذلك: أنه لَمَّا أورد إحدى الروايات في ترجمة أحمد بن بكر البالسي، قال بعده: «وهذا الحديث لأبي سعد البقال عن أبي الزبير، لا أعلم رواه غير أحمد بن بكر، ولعل البلاء فيه من خالد بن يزيد الدمشقي»[3].

وقد يُنبِّه إلى أن عامة مرويات الراوي المنكرة ليس سبب نكارتها منه، وإنما من راوٍ آخر، ومن الأمثلة على ذلك: ما تقدم حينما ترجم لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، ثم قال في آخر ترجمته: «وقد نظرتُ أنا في أحاديثه، وتبحَّرتُها، وفتَّشتُ الكلَّ منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكرَ إذا كان العهدةُ من قِبَلِ

---

(١) وهذا المعْلَم يحتاج إلى دراسة مستقلة، ويصلح أن تكون رسالةً علمية، موضوعها: (منهج ابن عدي في إعلال المرويات)، ولم أرَ فيه بحثًا.

(٢) (٢/٢٧٦) رقم الرواية: (٢٩٨٢، ٢٩٨٣)، وانظر: (٣/١٤٩) رقم الرواية: (٣٨٩٨، ٣٨٩٩).

(٣) (١/٤٣١) رقم الرواية: (١١٠٣).

الراوي عنه، أو من قبل مَن يروي إبراهيم عنه، فكأنه أُتيَ من قبل شيخه، لا من قبله»[١].

وقال في ترجمة محمد بن عثيم: «وهو مع ضعفه يُكتب حديثه؛ لأن الإنكار في أحاديثه لعله من جهة ابن البيلماني؛ فإن عامة ما يرويه عن ابن البيلماني»[٢].

وفي ترجمة سعيد بن كثير بن عفير ذكر أنه استقصى حديثه فلم يجد فيه حديثًا منكرًا برأسه، سوى حديثين، وألحق العلة فيهما بابنه لا به[٣].

ومن أكثر التراجم في «الكامل» التي تُبيِّن عنايةَ ابنِ عدي بمسألة إلحاق الخطأ بصاحب الترجمة أو بغيره ما جاء في ترجمة الحسن بن عمارة، ومن الأمثلة على ذلك: أنه أورد رواية من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله، عن الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي بن أبي طالب، قال: «كنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم جلوسًا، إذ جاء تميم الداري، فحدَّث بحديث الجسَّاسة»، ثم قال ابن عدي: «وليس البلاء في هذا الإسناد من الحسن بن عمارة، إنما البلاء من إسماعيل بن يحيى لأنه ضعيف»[٤].

وقال في الرواية التي بعدها: «وهذا أيضًا ليس البلاء فيه من الحسن، والبلاء من الراوي عنه يوسف بن خالد السَّمْتي؛ فإنه ضعيف»[٥].

ومما يبيِّن دِقَّةَ نظره في هذا الباب: أنه قد يأتي عن أحد النقاد إلحاقُ الخطأ في رواية معينة براوٍ معين، فيأتي ابنُ عدي ويخالفه في ذلك ويجعل الخطأ من راوٍ آخر، فمن ذلك: أنه أورد روايةً في ترجمة حسان بن إبراهيم الكرماني، ثم نقل قولًا عن ابن صاعد في الكلام عن هذه الرواية، ثم قال: «وهذا الذي قاله ابنُ صاعد وَهِمَ فيه؛ لأن ابنَ صاعد ظن أن هذا الذي قيل في هذا الإسناد عن سعيد بن مسروق أنه من أبي عمر الحوضي، حيث قال: «إنما حدَّثه حسان»، وهذا الوهم هو من حسان بن إبراهيم، فكأن حسان حدث مرتين؛ مرةً على الصواب فقال: عن أبي سفيان، ومرةً قال: حدثنا سعيد بن مسروق، كما رواه الحوضي، وقد رواه حبانُ بن

---

(١) (١/ ٤٩٢) رقم الترجمة: (٦١).
(٢) (٩/ ٣١٨) رقم الترجمة: (١٧٢٤).
(٣) (٥/ ٥٤٩) رقم الترجمة: (٨٤٠).
(٤) (٣/ ٤٣٠) رقم الرواية: (٤٨١٦).
(٥) (٣/ ٤٣١) رقم الرواية: (٤٨١٧)، والأمثلة في هذه الترجمة كثيرة، فلتُراجع (٣/ ٤١٩) رقم الترجمة (٤٤٤).

هلال أيضًا فقال: عن سعيد بن مسروق»[١]

ومما يُبيِّن عنايته وحرصه رَحِمَهُ اللَّهُ على بيان تحديد الراوي محلِّ الخطأ: أنه قد يتأمل الروايةَ المنكَرة فلا يتبيَّن له الجزم بإلحاق العلة براوٍ، فيبني على غلبة الظنِّ وينصُّ على ذلك، ومن الأمثلة على هذا: ما جاء في ترجمة أحمد بن بشير، حينما أورد روايةً من الروايات المنكرة، ثم قال بعدها: «وهذا الحديثُ لم يأتِ به عن مسعر موصولًا غير أحمد بن بشير، وعن أحمد بن بشير غير يحيى بن سليمان هذا، فلا أدري الوهمُ من أحمد أو من يحيى، وأكثر ظني أنه من أحمد»[٢]

ومن ذلك: أنه قد يجزم بنكارة الرواية مع توقُّفه فيمن يُلحق الخطأ به، ومن الأمثلة على هذا: أنه أسند من طريق محمد بن كثير، عن الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله»، قال: «ولا أدري ما أقول في رواية ابن كثير عن الثوري لهذا الحديث، فإن ابن كثير ثقة، وهذا الحديث عن الثوري منكر».

وهذا لا يعني أنه لا يفوته أحيانًا التنبُّه إلى أن الخطأ ليس من صاحب الترجمة، فالكمال عزيز، إلا أن الأصلَ عنده رَحِمَهُ اللَّهُ الدقةُ في هذا الباب، وهذا الأمر هو ركنُ كتابه[٣]

---

(١) (٤/٤٨) رقم الرواية: (٥٤١١). (٢) (١/٣٧٨) رقم الرواية: (٩٦٨).

(٣) (٤/٣٠١) رقم الرواية: (٦١٦١).

وأما قول الذهبي في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد من «ميزان الاعتدال» (٢/٥٤٨) رقم: (٤٨٧٤)، ـ وانظر: (٤/ ٣٤٠) رقم: (٨٠٨٨) ـ: «هذا من عيوب «كامل» ابن عدي، يأتي بترجمة الرجلِ بخبرٍ باطل لا يكون حدَّث به قط، وإنما وضع من بعده»، **فإن في هذه العبارة نظرًا**، من جهة أنه قد يُفهم منها أن هذا أمرٌ ظاهر في كثير من مواضع «الكامل»، ولا أظن الذهبي يعني ذلك، فهو من أهل الخبرة بكتاب «الكامل»، وعليه اتَّكأ في «الميزان»، ولذا كانت عبارةُ ابنِ حجر أجود، فإنه قال في الفصل التاسع من «هدى الساري» (٢/ ١١٥٩) ـ وهو في معرض الكلام عن غالب القطان ـ: «وأما ابنُ عدي فذكره في «الضعفاء»، وأورد له أحاديث، الحملُ فيها على الراوي عنه عمر بنِ مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي، والكمال لله»، فهو هنا تعجَّب من فوت هذا على ابن عدي، وهذا التعجب من ابن حجر يشير به إلى أن الأصل عند ابن عدي الدقة، وإلا لما تَعجَّب منه.

وقد درستُ في هذا البحث **أكثر من خمسٍ وثمانين رواية**، وتبيَّن أن أكثرها كما قال ابنُ عدي رَحِمَهُ اللَّهُ من جهة إلحاق الخطأ بالراوي أو إشارته إلى أن الخطأ من غيره، أو احتماله =

وبعد: فإن هذه أبرز المعالِم التي وقفتُ عليها من خلال هذا البحث، وهي دالَّةٌ على إمامة ابن عدي، ومنزلتِه الرفيعة في علم النقد الحديثي، ولا يزال ابنُ عدي بحاجةٍ إلى دراسةٍ عميقةٍ تكشف عن طريقته ومنهجه في الأبواب النقدية، مثل: باب العلل، وباب الجرح والتعديل، ونحو ذلك، فإن أكثر الدراسات التي تناولته دراساتٌ وصفيّةٌ، ليس فيها تحليلٌ ونقدٌ وإبرازٌ للجانبِ الدقيقِ من الصنعةِ الحديثية عنده رَحِمَهُ اللَّهُ(١)

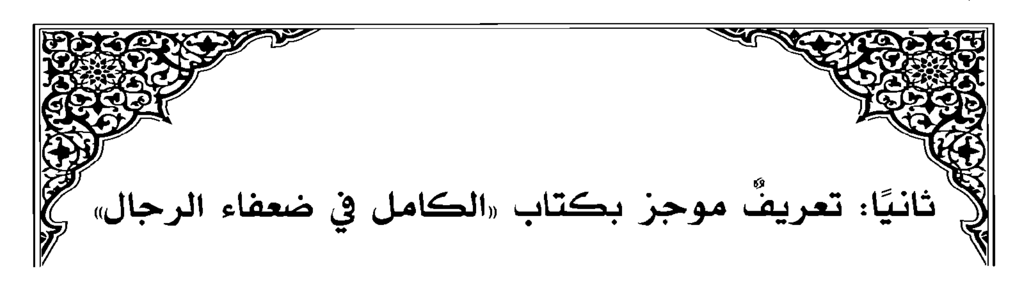


= للرواية، وما ظهر لي من خلاف ذلك فهو محلُّ اجتهاد، وتعقُّبُ الذهبيِّ أو غيره لابن عدي يظلُّ أيضًا محلَّ اجتهاد، وقد يُخطئ المتعَقِّبُ في تعقُّبِه.

ثم إن ما يُسلَّم فيه بأنه خطأ من ابن عدي فإنه مغمور في مقدار ما أصاب، خصوصًا أنه قد أورد في كتابه هذا قرابة **ثمانية عشر ألف رواية** ما بين حديثٍ ونقلٍ عن الأئمة، والخطأُ بالمئات في مثل هذا العدد يُعدُّ يسيرًا.

ومثل هذا المبحث (إلحاق الخطأ بالراوي عند ابن عدي) جدير بدراسة علمية جادَّة، فهي قضيَّةٌ بارزةٌ عنده رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) وهذا لا يعني التقليل من تلك الدراسات الوصفية وما بُذل فيها من جهد، فهي مقدمة مهمة للدراسات التحليليَّة النقديَّة.



ثانيًا: تعريفٌ موجز بكتاب «الكامل في ضعفاء الرجال»

وسوف يكون الكلام هنا عن أبرز المعالِم التي تُبيِّن قيمةَ هذا الكتاب، ومنزلتَه العالية من كتب الجرح والتعديل، وهذه المعالم هي:

١ ـ **اتفاقُ كلمة النقاد في الثناء على هذا الكتاب وتقدُّمِه على غيره**، وسأذكر هنا أهم أقوال المحدِّثين عنه:

قال حمزة السهمي: «سألتُ أبا الحسن الدارقطني أن يُصنف كتابًا في ضعفاء المحدثين، فقال لي: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يُزاد عليه»[(١)]

وقال أبو يعلى الخليلي: «له تصنيفٌ في الضعفاء، ما صنَّف أحدٌ مثله»[(٢)]

وقال ابن تيمية: «لم يُصنَّف في فنِّه مثلُه»[(٣)]

وقال الذهبي: «هو أكمل الكتب وأجلُّها في ذلك»[(٤)]، وقال: «في غاية الحسن»[(٥)]

وقال ابن عبد الهادي: «وهو كتاب جليل»[(٦)]

وقال تاج الدين السبكي: «وكتابه الكامل طابق اسمُه معناه، ووافق لفظُه فحواه، مِن عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون»[(٧)]

---

(١) تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦) رقم: (٤٤٣).
(٢) الإرشاد (٢/ ٧٩٥).
(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٢٠٩) رقم: (٥٤٢).
(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٦).
(٥) تاريخ الإسلام (٨/ ٢٤٠) رقم: (١٥٥).
(٦) طبقات علماء الحديث (٣/ ١٣٤) رقم: (٨٦٣).
(٧) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣١٥) رقم: (٢٠٣).

وقال ابن كثير: «وهو كاملٌ في بابه كما سُمِّي»[(١)]، وقال: «لم يُسبق إلى مثله، ولا يُلحق في شكله»[(٢)].

وقال السَّخاوي: «أكمل الكتب المصنَّفة قبله وأجلُّها»[(٣)]، وقال: «ومصنَّفه في الرجال إليه المنتهى في الجرح»[(٤)].

٢ ـ كتابُ «الكامل» كتابُ علل، بالإضافة إلى كونه كتابًا في الجرح والتعديل، فمن المعلوم أن طريقة ابنِ عدي في الحكم على الرواة أنه يسبر مروياتهم، ثم يفحصها، ثم يخلص إلى الحكم المناسب على الراوي بناءً على مروياته، بالإضافة إلى استفادته من كلام النقاد المتقدمين فيه.

ويُورد في ترجمة الراوي أهمَّ المرويات التي تكشف سببَ حكمِه عليه، وكثيرٌ من هذه المرويات مرويات مُعلَّة، أعلَّها ابنُ عدي في هذا الكتاب، ومن هنا كان «الكامل» مليئًا جدًّا بالعلل.

وهذا يُبيِّن معنى ما جاء على بعض النسخ الخطيَّة من تسمية الكتاب بـ: «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث»[(٥)]، كذا سمَّاه بعضهم[(٦)]، منهم: أبو العباس المقريزي في «مختصر الكامل»؛ فإنه سمَّاه: «الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة»[(٧)].

بل إنَّ ثناء الذهبي على ابن عدي بأنه في باب العلل حافظ لا يجارى ـ كما تقدم ـ إنما قال ذلك من خلال ما وقف عليه في كتاب «الكامل» من إعلال ابن عدي للأحاديث فيه.

٣ ـ سَعَةُ شرطِ ابنِ عدي في كتابه؛ فقد شرَطَ ابنُ عدي في الكتاب أن يذكر فيه كلَّ مَن تكلَّم فيه ناقد بضربٍ من الضعف، وكلَّ مَن رأى ابنُ عدي أن فيه ضعفًا ولو لم يجد مَن جرحه قبله.

---

(١) طبقات الشافعيين (ص: ٢٨٣).
(٢) البداية والنهاية (١٥/ ٣٦٥).
(٣) فتح المغيث (٤/ ٣٤٨).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٣٥٥).
(٥) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ١٢٥).
(٦) انظر: «هدية العارفين في أسماء الرواة وآثار المصنفين» لإسماعيل بن محمد أمين الباباني (١/ ٤٤٧)، و«معجم المؤلفين» لعمر بن رضا كحالة (٦/ ٨٢).
(٧) مختصر الكامل (ص: ١١).

ووجه السعة: أن ابن عدي أراد أن يكون كتابه (كاملًا) في ذكر الضعفاء وبيان حالهم، حتى قال: «ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق ـ وإن كان يُنسب إلى هوًى وهو فيه متأوِّل ـ»[١]

وشرطُ ابن عدي في كتابه على ضربين:

الضرب الأول: أنه يذكر فيه كلَّ من تُكلِّم فيه بضربٍ من الضعف، سواء اتُّفِقَ على ضعفه أو اختُلِفَ فيه فضعَّفه قوم وعدَّله آخرون، ثم يُبيِّن ابنُ عدي رأيَه فيهم، ويحكم عليهم باجتهاده[٢]

الضرب الثاني: من يكون في رواياته ما يُنكَر، فإن ابنَ عدي يذكره في كتابه ولو لم يجرحه أحد، سواء وجَد مَن وثَّقه أم لم يجد، وهؤلاء على صنفين: صنفٍ كانوا في عصر النقاد ومع ذلك لم يذكروا فيهم جرحًا ـ فيما يعلم ابنُ عدي ـ، وصنفٍ جاؤوا بعدهم فلذا لم يجرحوهم، فجاء ابن عدي وبيَّن أمر الصنفين[٣]

٤ ـ **أن ابن عدي كان يُملي كتابه** على عادة المحدِّثين الأوائل، ومن المعلوم أن الكتابَ الذي يُصنَّف ثم يُملى ولو مُجزَّءًا، كأن يُصنِّف بابًا منه ثم يمليه، ثم الذي يليه مثله، وهكذا ـ وهو الظاهر من صنيع ابن عدي في كتابه «الكامل» ـ أجود من الذي لا يُملى، لأن الإملاء دليلٌ على رضا مصنِّفه عنه، وقبول أهل العلم له،

---

(١) (١/ ٨٤). **ويُستفاد من هذا**: أن من القرائن التي يُستأنس بها في تقوية حال الراوي ألا يترجم ابنُ عدي له في كتابه «الكامل»، ويزداد الاستئناس بهذه القرينة إذا تحصّلت هذه الأمور أو بعضها:
- أن يكون الراوي من شيوخ ابن عدي الذين روى عنهم في «الكامل» ـ وهذه أقواها ـ.
- ألا يوجد في الراوي تضعيف.
- أن يكون له ذكر في الأسانيد التي يسوقها ابن عدي في المرويات ـ فإن هذا مما يدلّ على أن ابن عدي قد وقف على شيءٍ من حديثه ـ.

(٢) وفي هذا يقول ابن عدي (١/ ٨٤): «وذاكرٌ في كتابي هذا كلَّ مَن ذُكِر بضربٍ من الضعف، ومَن اختُلِف فيهم، فجرحه البعضُ وعدَّله البعضُ الآخرون، ومُرَجِّحٌ قولَ أحدهما مبلغَ علمي، من غير محاباة، فلعلَّ مَن قبَّحَ أمرَه أو حسَّنَه تحامل عليه أو مال إليه، وذاكرٌ لكل رجلٍ منهم مما رواه ما يُضعَّف من أجله، أو يَلْحَقُهُ بروايته له اسمُ الضعف، لحاجة الناس إليها، لأقرِّبه على الناظر فيه».

(٣) وفي هذا يقول ابن عدي (١/ ٣٣٠): «وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أساميَ قومٍ نسبوا إلى الضعف مَن عساهم غفلوا عنهم، وقوم نشؤوا بعد موتهم فلم يتكلّموا فيهم، ولم يَلحقوا زمانهم، وأنا أُبيِّن أحوالَ مَن غفلوا عنهم، ومَن نشؤوا بعد موتهم، إن شاء الله تعالى».

ويُكسِبه مزيَّةً أخرى أيضًا، وهي: أن الإملاء مَظِنَّةٌ للوقوف على بعض الإشكالات في الكتاب، فيُراجِعها المصنِّفُ ويُحرِّرها.

ومما يدلُّ على إملائه للكتاب ما يلي:

قال في ترجمة أصبغ بن سفيان: «ولم يحضرني في وقت **ما أمليتُ** له حديثًا، وهو قليلُ الرواية جدًّا»[(١)]

وقال في ترجمة سَوَّار بن عبد الله بن قدامة العنبري ـ بعد أن أورد له قرابة سبع روايات، غير ما نقله من الأقوال فيه ـ: «وسَوَّار لم يحضرني من أخباره وحكاياته غيرُ **ما أمليتُه**، وما أظن أن له من المسند غير ما أمليت أو زيادة حديث أو حديثين، ومن حديثه وحكاياته ورواياته مقدارُ ما ذكرتُه كيف يتبيَّن بهذا المقدارِ منه ضعفُه أو صدقُه! وأرجو أنه في مقدار ما يرويه لا بأس به»[(٢)]

وبعد أن أورد ابنُ عدي روايةً من الروايات في ترجمة حماد بن يحيى الأبح، قال بعدها: «**أمليتُ هذا الحديث من حفظي**، وهو كما قال أحمد بن حفص على المعنى إن شاء الله»[(٣)]

وقد نصَّ أبو العباس المقريزي في «مختصر الكامل» على أن ابن عدي قد أملى كتابه، فقال: «فإن الحافظ أبا أحمد عبد الله بن عدي ـ سقى اللهُ جَدَثَه صيِّبَ الغفران، وبوَّأه بحبوحة دار الأمان ـ **قد أملى كتابه** «الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة»، . . »[(٤)]

٥ ـ أن كتاب «الكامل» مصدرٌ واسعٌ لأحكام ابن عدي على الأحاديث، وهذه الأحكام قد تكون أحكامًا على مروياتٍ أوردها ابنُ عدي في تراجم الرواة ليُبيِّن نكارتها أو استقامتها[(٥)]

---

(١) (٢/ ١٠٣) رقم: (٢٢١).
(٢) (٤/ ٥٣١) رقم: (٨٧٠).
(٣) (٣/ ٣٣٢) رقم الرواية: (٤٥٠٨)، وأحمد بن حفص هو شيخ ابن عدي في هذه الرواية.
(٤) مختصر الكامل (ص: ١١).
(٥) كما في ترجمة إبراهيم بن سعد (١/ ٣٩٩) رقم الترجمة: (٧٧)، وترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى (١/ ٤٩٢) رقم الترجمة: (٦١)، وترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي (٢/ ١٢٨) رقم الترجمة: (٢٣٧)، وترجمة الحسن بن علي بن عاصم الواسطي (٣/ ١٦٤) رقم الترجمة: (٤٥٣)، وعادةً ما يورد ابنُ عدي مروياتِ الراوي ليُبيِّن استقامتها حينما يريد الدفاع عنه.

وقد تكون أحكامًا على مرويات كثيرة لم يذكرها ابنُ عديٍّ في كتابه، وإنما أطلق حكمًا كليًّا على مرويات راوٍ معين، إما بالنكارة أو بالاستقامة، فمن ذلك: أنه ترجم لحُمَيْد بن هلال وأورد له ثلاث روايات، ثم قال: «ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة، وقد حدَّث عنه الناس والأئمة، وأحاديثه مستقيمة»[١]

ومن ذلك: قوله في ترجمة إبراهيم بن حيَّان بن حكيم: «وهذان الحديثان مع أحاديث غيرهما بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان عامَّتها موضوعة مناكير، وهكذا سائر أحاديثه»[٢]

وقوله في ترجمة إبراهيم بن البراء بن النضر: «وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثُه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومَن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدًّا، وهو متروك الحديث»[٣]

٦ ـ بيانُ ابن عدي في كتابه «الكامل» لسماتِ وقيمةِ بعض المصنفات ومناهج أصحابها، والموازنة بينها.

فمن ذلك: بيانه لمنهج وطريقةِ البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» ـ وقد أكثر ابنُ عدي من ذلك[٤] ـ، فقد قال في ترجمة حمزة بن نجيح ـ ولم ينقُل فيه غير قولِ البخاري في «التاريخ» ـ: «وهذا كما ذكره البخاريُّ حرفٌ مقطوع، وقد بينتُ مراد البخاري أن يذكر كل راوٍ، وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يريد كثرةَ الأسامي، فيذكر كلَّ من رُوي عنه شيء، كثيرًا أو قليلًا، وإن كان حرفًا»[٥]

وفصَّل في طريقة البخاري في «التاريخ الكبير» في موضع آخر، فقد نقل في ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفي قولَ البخاري: «عبد الله بن عطية بن سعد العوفي، عن أخيه الحسن، لم يصح حديثهما»، ثم قال: «وهذه الأسامي التي يذكرها البخاري ليس قصده فيه أنه يُضعِّف هذه الأسامي التي يذكرها، وإنما قصده

(١) (٣/ ٤٠٣) رقم الترجمة: (٤٣٩)، وانظر في هذا البحث: الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن هارون، عند الكلام عن سبب إيراد ابن عدي للرواية، فإن فيه مزيدَ بيانٍ عن مسألة إيراد ابن عدي الأحاديثَ المستقيمة للراوي.

(٢) (٢/ ٥) رقم الترجمة: (٨٤).

(٣) (٢/ ٨٥) رقم الترجمة: (٨٥).

(٤) انظر على سبيل المثال: (٤/ ٨٥) رقم الترجمة: (٥١٤)، (٤/ ٨٩) رقم الترجمة: (٥١٧).

(٥) (٤/ ٥٦) رقم الترجمة: (٥٠٣).

أن يذكر كلَّ مَن اسمه عبد الله ممن روى المسند أو غير المسند، أو روى عن التابعين أو عن الصحابة، أو روى الحرف أو الحرفين، فيعزُّ وجود روايات هؤلاء»[١]

ومن ذلك: أنه بيَّن سمةً من سمات «سؤالات عثمان بن سعيد الدارمي لابن معين»، فقال: «وعثمان بن سعيد هذا كثيرًا ما يسأل يحيى عن قوم، فكان جوابه أن قال: لا أعرفهم»[٢]

ومن ذلك أيضًا: أنه عقد موازنةً بين تفسير محمد بن السائب الكلبي، وبين تفسير مقاتل بن سليمان، فقال: «وهو ـ أي: الكلبي ـ رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسيرٌ أطول ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان، إلا أن الكلبيَّ يفضل على مقاتل، لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة»[٣]

ولابن عدي في «الكامل» كلام نقديٌّ عن بعض الكتب، فمن ذلك: كلامه عن كتاب «تفضيل العقل» لسليمان بن عيسى السجزي، فقد قال عنه: «وهو ـ أي: سليمان بن عيسى ـ في الدرجة الذي يضع الحديث، وله كتاب في «تفضيل العقل»، مصنف جزء، ويروي منه أخبارًا في فضل العقل عن شيوخ ثقات، يروي ذلك الكتاب عن سليمان بن عيسى الخليل بن سعيد الفارسي، والخليلُ هذا وإن كان قد حدثنا عنه غير واحد، فليس هو بالمعروف»[٤]

وقريبٌ من ذلك: نقده لكتاب «فضائل العقل» لداود بن محبَّر، فقد قال عنه: «وعند داود كتاب قد صنَّفه في «فضائل العقل»، وفيه أحاديث مسندة، وكل تلك الأخبار أو عامتها غير محفوظات، وداود له أحاديث صالحة خارج «كتاب العقل»»[٥]

---

(١) (٧/ ٣٠) رقم الترجمة: (١٠٥٥). وابن عدي له عناية كبيرة بكتاب «التاريخ الكبير» للبخاري، حتى إنه يورد كل من ترجم له البخاري وتكلَّم فيه، وإن لم تكن له رواية مسندة، انظر: (٤/ ٢٩٠) رقم: (٥٨٩).

(٢) (٧/ ٣٠) رقم الترجمة: (١٠٥٥). ونقل في ترجمة عبد الله بن حفص (٧/ ٥٤) رقم: (١٠٧٤) قولَ عثمان بن سعيد لابن معين: «فعبد الله بن حفص الذي يُروى عنه؟ قال: شيخ لا أعرفه»، ثم قال ابن عدي: «وهذا الذي لا يعرفه ابنُ معين لا أعرفه أنا، فلا أدري عثمان بن سعيد من أين يعرفه، ولا من أين وجد اسمه!».

(٣) انظر: آخر ترجمة محمد بن السائب الكلبي (٩/ ٥٢) رقم: (١٦٣١).

(٤) (٥/ ٥٤٩) رقم الترجمة: (٨٤٠).

(٥) (٤/ ٤٥٤) رقم الترجمة: (٦٣٦).

ومن ذلك أيضًا: ثناؤه على كتاب «المغازي» لمحمد بن إسحاق، وجعلُه هذا الكتاب من فضائل ابن إسحاق، فقد قال عنه: «ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن كتب لا يحصل منها شيء، فصرف أشغالهم حتى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخلق، ومبعث النبي ﷺ، فهذه فضيلة لابن إسحاق سبق بها، ثم بعده صنَّفه قوم آخرون، ولم يبلغوا مبلغ ابن إسحاق فيه»[١].

٧ ـ **أن كتاب «الكامل» مصدرٌ مهمٌّ للوقوف على أقوال بعض النقاد** الذين صنَّفوا كتبًا لم تصل إلينا، كما أنه مصدر مهمٌّ لأقوال جماعة من النقاد الذين لم يُصنِّفوا كتبًا في الرجال.

فمن الكتب التي لم تصل إلينا ونقل منها ابنُ عدي كثيرًا في «الكامل»: كتاب «الضعفاء» لشيخه زكريا الساجي، فإن ابن عدي قد وقف على كتابه هذا، وأكثر عنه، وذكر أن الساجي سمَّى كتابه «كتابَ العلل»[٢].

ومن النقاد الذين لهم كلام نقديٌّ ثمين، وكان كتاب «الكامل» مصدرًا مهمًّا وأصيلًا لها: شيخا ابنِ عدي: عبدان الأهوازي[٣]، ومحمد بن صاعد[٤]، وكلامهما في الرواة كثيرٌ منثور.

٨ ـ **عنايةُ ابن عدي في كتاب «الكامل» بالحكم العام على مرويات الراوي**، سواء التي أوردها أو التي لم يوردها، وتحديده لنوع النكارة في المرويات.

أما الأمر الأول ـ وهو ذكره لأحكام مطلقة في كل أحاديث الراوي ـ فهذا فيه فائدة كبيرة للمحدِّث، لأنه يأخذ من ذلك أحكامًا إجماليَّة، يستفيد منها في كل روايةٍ تمرُّ عليه من مرويات هذا الراوي.

ومن الأمثلة على ذلك: ما قاله عن سُليم مولى الشعبي: «ومقدار ما يرويه ليس

---

(١) (٧/ ٢٧٠).

(٢) (٢/ ٨٥) رقم الترجمة: (٨٥). وقال في ترجمة حريث بن السائب (٣/ ٢٢٢) رقم: (٣٨٦): «وقد أدخله الساجيُّ في كتاب «ضعفائه» الذي خرَّجه».

(٣) قال الخطيب البغدادي (٧/ ١٠٤) رقم: (٢٨١): «وصنَّف التصانيف».

(٤) قال الخطيب البغدادي (١٦/ ٣٤١) رقم: (٧٤٨٩): «وله تصانيف في السنن، وترتيبُها على الأحكام يدلُّ مَن وقف عليها وتأمَّلها على فقهه»، أما في الجرح والتعديل فلا يُعلم أنه قد صنَّف فيه شيئًا مستقلًّا، وإنما حُفظ كلامه من خلال الرواية عنه في عدة مصادر من كتب تلاميذه ومن بعدهم، وأهم هذه المصادر: كتاب «الكامل» لابن عدي.

له متن منكر، وإنما عِيب عليه الأسانيد»[١]

وقد يُطلِق حكمًا إجماليًّا في موضوع أحاديث الراوي لتُعرف أهمية مروياته من عدم ذلك، ومن الأمثلة على هذا: ما قاله عن إسماعيل بن نَشِيط: «عزيز الحديث جدًّا، ولا يقع في حديثه ما فيه حكم، ولا يروي من الحديث إلا القليل»[٢]

وأما الأمر الثاني ـ وهو بيانه لنوع النكارة في المرويات ـ، فمن الأمثلة عليه: أنه لما أورد حديث قولِ النبي ﷺ لابن مسعود في ليلة الجن: «هل من طهور؟ قلت: لا، هذه إداوة، ومعي فيها نَبيذ، فقال: ثمرة طيبة، وماء طهور. فتوضَّأ وصلى»، أنكَره لمخالفته للقرآن، وذكر أن فيه راويًا مجهولًا[٣]

ومن الأمثلة أيضًا: أنه لما أورد حديث: «مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي كمثل أم موسى ﷺ، كانت ترضعه وتأخذ الكراء من فرعون»، أشار إلى أن النكارة هنا نكارة متنيَّة، فقال: «وهذا الحديث وإن كان مستقيم الإسناد فإنه منكر المتن، ولا أعلم رواه عن ابن عيَّاش غير سليمان بن أيوب الحمصي هذا، ولم نكتبه إلا عن الجَنَدي»[٤]

ومن الأمثلة أيضًا: أنه لما ساق إسناد حديث: «الأمناء عند الله ثلاثة: جبريل، وأنا، ومعاوية» قال: «وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد وبغير هذا الإسناد»[٥]

٩ ـ أن «الكامل» كتاب تطبيقيٌّ، وميدان عمليٌّ للنظر في كيفيَّة الحكم على الرواة، وطريقة إعلال المرويات، فإن الكتاب ليس على طريقة السؤال والجواب، كأن يُسأل: فلان بن فلان؟ فيُجيب بأنه ثقة أو ضعيف، ولا هو على طريقة الترجمة المختصرة كأن يذكر اسم الراوي وأبرز أقوال مَن قبله فيه ثم يحكم عليه، وإنما أراد ابنُ عدي التفصيل، والاستدلال لما يذكره في الراوي بطريقة علميَّة منظَّمة، فيترجم

---

(١) (٥/ ٣٤٨) رقم الترجمة: (٧٧٦).

(٢) وهذا قريبٌ من قول أحمد بن حنبل عن جابر الجعفي: «ليس له حكمٌ يُضطرُّ إليه» ـ انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٩١) رقم: (٢٤٠) ـ، وهذا يفيد أنه لا طائلَ كبيرَ من التعبِ في تحريرِ القولِ في هذا الراوي، خصوصًا إذا كان مشكلَ الأمر.

(٣) (٤/ ٣٢١) رقم الرواية: (٥٩٩).

(٤) (٢/ ٨٧) رقم الرواية: (١٨٣٤).

(٥) (٤/ ٣٢١) رقم الرواية: (٥٩٩).

له، ثم يذكر أقوال النقاد فيه إن وجدت، ثم يذكر أهم مروياته التي لها علاقة بالحكم عليه، ثم يذكر حكمَه فيه، معلِّلًا لذلك، مناقشًا لأقوال النقاد فيه.

وهو كتاب عزيزٌ في كتب الرجال عند المتقدمين، فلا يكاد يوجد كتاب نُسِج على منواله في التوسع والبسط، ولذا فهو من أهم الكتب للحديثيِّ الذي يريد أن يكتسب الصنعة على طريقة الأوائل، فإنه كتاب يجمع ما بين التنظير والتطبيق لعامة أبواب علوم الحديث، خصوصًا أبواب الجرح والتعديل، والتعامل مع أقوال النقاد، وتحرير القول في الرواة المختلف فيهم، وانتقاء المرويات المنكرة، وبيان وجه نكارتها، ومدى أثرها على الراوي، بالإضافة إلى تبحُّره في علم العلل ومعالجته لدقائقه.

١٠ ـ أن كتاب «الكامل» مَظِنَّةٌ لكثيرٍ من البحوث والدراسات الأكاديمية وغيرها، فهو كتاب مليء بالتنظير والتطبيق لكثيرٍ من العلوم الحديثية ـ كما تقدم ـ، وفيه كثيرٌ من القضايا الحَرِيَّةِ بالدراسة والبحث.

ويظهر أن بعض الدراسات الوصفيَّة للكتاب لَمَّا خرجت ظنَّ كثيرون أنها استوفت عامَّة ما في الكتاب، والحقُّ أن من نظر إلى الدراسات الوصفية ثم نظر إلى كتاب «الكامل» علِم الفرق الكبير الذي يوجد ما بين الدراسات الوصفية وما بين التحليل والنقد الذي لا يزال الكتاب بحاجة إليها[1]

هذه معالمُ موجزةٌ مختصرةٌ لهذا الكتاب الجليل «الكامل في ضعفاء الرجال»، أردت من خلالها أن أذكر شيئًا مما يُبيِّن أهميتَه العلميَّة، وذلك من خلال ما ظهر لي في هذا البحث.

---

(١) وقد تقدم أن هذا لا يعني التقليل من تلك الدراسات الوصفية وما بُذل فيها من جهد، فهي مقدِّمة مهمة للدراسات التحليليَّة النقديَّة.



التوطئة

مما يحسن ذكره هنا: أن عبارة البحث: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» ليست محصورة في هذا اللفظ، بل يدخل فيها عباراتٌ أخرى تؤدي المعنى نفسه وإن اختلف اللفظ فيها يسيرًا عن العبارة المذكورة، مثل قول ابن عدي: «ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا».

وقوله: «ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا».

وقوله: «ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا».

وقوله: «ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

وقوله: «ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا».

وكلها عبارات استعملها ابنُ عدي في رجال البحث.

وكما أن هناك عبارات يختلف لفظها يسيرًا عن العبارة المذكورة ولكنها تؤدِّي المعنى نفسَه، فقد استَعْمَل ابنُ عدي في «الكامل» عباراتٍ أخرى تشابهُ عبارة البحث، مع أن الفرقَ بينها وبين عبارة البحث ظاهرٌ في كثيرٍ منها، إلا أن التنبيه عليها مهم؛ كي لا تختلط بغيرها، كما أن التمييزَ بينها مما يُعين على فهم معنى عبارة البحث ودلالاتها، وهو يدل أيضًا أن عبارة البحث من العبارات التي قصدها ابنُ عديٍّ وجعل لأصحابها نسَقًا مستقلًّا يمتازون به عن غيرهم.

وهذا هو الأمر الأول من التوطئة، وهو: تخليصُ العبارةِ محلِّ البحث عن بعض العبارات المشابهة لها والتي استعملها ابنُ عدي في كتابه «الكامل» أيضًا.

وقد جاءت هذه العبارات على صيغ:

الصيغة الأولى: أن يستعمل ابنُ عدي عبارة البحث أو عبارة نحوها ولكنه يُقيِّدها بالضعف، فيقول مثلًا: لم أرَ أحدًا ضعَّفه ممن تكلَّم في الرجال.

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة أيمن بن نابل؛ فقد أسند ابنُ عدي إلى ابن معين قولَه: «أيمن بن نابل ثقة، وكان لا يفصح، وكانت فيه لكنة»، ثم قال:

«ولأيمن بن نابل أحاديثُ غير ما ذكرته هاهنا، وهو لا بأس به فيما يرويه، وما ذكرته جملة أحاديثه، ولم أرَ أحدًا ضعَّفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها، صالحة»[١]

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: ما جاء في ترجمة سلام بن أبي مطيع؛ فقد أسند ابنُ عدي إلى موسى بن إسماعيل قولَه: «حدثتُ سفيانَ بن عيينة عن سلام بن أبي مطيع، فقال: هات هات، كان ذاك رجلًا عاقلًا»، ثم قال ابن عدي: «ولسلام أحاديث حسان غرائب وأفرادات، وهو يُعدُّ من خطباء أهل البصرة ومن عقلائهم، وكان كثير الحج، ومات في طريق مكة، ولم أرَ أحدًا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثرُ ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة، لا يرويها عن قتادة غيره، ومع هذا كله فهو عندي لا بأس به وبرواياته»[٢]

وهذه الصيغة تُغاير عبارة البحث من جهة أنه نصَّ هنا على أنه لم ير مَن ضعَّفه، بينما في عبارة البحث أطلق أنه لم يرَ مَن تكلم فيه، من غير تقييد بضعف أو بتوثيق.

ويُلاحظ هنا أن بين استعمال ابن عدي لهذه العبارة وبين استعماله لعبارة البحث فرقًا مؤثرًا، وهو: أن ابن عدي نقل في ترجمة أيمن بن نابل توثيقَ ابن معين له، ثم ذكر أنه لم ير أحدًا ضعَّفه، بينما في استعماله لعبارة البحث لا ينقل في الراوي أيَّ قول يُفيد جرحًا أو تعديلًا[٣]

الصيغة الثانية: أن يستعمل ابنُ عدي هذه العبارة مقيَّدةً بالضعف ثم يستثني، فيقول: لم أرَ أحدًا ضعَّفه إلا فلانًا.

ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في ترجمة أبي إسماعيل المؤدِّب إبراهيم بن سليمان، فقد أسند ابن عدي إلى معاوية بن صالح عن ابن معين، قال: «أبو إسماعيل المؤدِّب ضعيف»، ثم أورد له ابن عدي روايتين، ثم قال: «وأبو إسماعيل المؤدب لم أجد في ضعفه إلا ما حكاه معاوية بن صالح، عن يحيى، وهو عندي

---

(١) (٢/ ١٤٥) رقم الترجمة: (٢٤٣). (٢) (٤/ ٣١٧) رقم الترجمة: (٧٦٩).

(٣) ولا يُعارضه ما يذكره ابنُ عدي نادرًا في ترجمة بعض الرواة الذين قال فيهم عبارة البحث من ثناء على ديانة الراوي وكونه مرضيًّا، ونحو ذلك، فهذا لا يُعتبر توثيقًا صريحًا، ولا حُكمًا بيِّنًا، وليس هو مما يُبيِّن أمر الراوي في الضبط ـ وسيأتي مزيد بيان لهذا قريبًا ـ.

حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية بن صالح عن يحيى، وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، وتدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يُكتب حديثه»(١)

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء في ترجمة بحر بن مَرَّار؛ فقد أسند ابنُ عدي إلى يحيى بن سعيد القطان قوله: «رأيت يعني بحر بن مَرَّار قد خولط»، ثم أورد له بعض المرويات، ثم قال: «ولبحر بن مَرَّار هذا غير ما ذكرتُ من الحديث شيء يسير، ولا أعرف له حديثًا منكرًا فأذكره، ولم أرَ أحدًا من المتقدمين ممن تكلم في الرجال ضعَّفه إلا يحيى القطان، ذَكَرَ أنه كان قد خولط، ومقدارُ ما له من الحديث لم أرَ فيه حديثًا منكرًا»(٢)

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد الإيامي، فقد أسند ابنُ عدي إلى النسائي قولَه فيه: «ليس بثقة»، ثم قال: «وأشعث بن عبد الرحمن بن زبيد له أحاديث، ولم أرَ في متون أحاديثه شيئًا منكرًا، ولم أجد في أحاديثه كلامًا إلا عن النسائي، وعندي أن النسائي أفرط في أمره حيث قال: ليس بثقة، فقد تبحَّرتُ حديثه مقدار ما له، فلم أرَ له حديثًا منكرًا»(٣)

وهذه الصيغة تُغاير عبارة البحث من جهتين:

الأولى: أنه نصَّ هنا على أنه لم ير من ضعَّفه، بينما في عبارة البحث أطلق أنه لم يرَ من تكلم فيه من غير تقييد بضعف أو بتوثيق ـ كما تقدم في الصيغة السابقة ـ.

الثانية: أنه هنا يستثني فيقول: إلا فلان، فهو قد أورد قول من ضعَّفه، بينما في عبارة البحث لا يستثني، ولا يورد شيئًا.

ويُلاحظ في الأمثلة السابقة من هذه الصيغة أن ابن عدي حينما استعمل هذه الصيغة حسَّن أمر هؤلاء الرواة، واستنكر قولَ مَن ضعَّفهم، أو صَرَف القولَ عن باب الرواية، بينما في عبارة البحث كان الأمر على خلاف هذا، فإنه إنما أوردهم لأنه وجد في مروياتهم ما يُنكر عليهم، وينالهم بها شيءٌ من الضعف، على تفاوتٍ في ذلك عنده من حيث الرتبة ـ كما سيأتي ـ.

---

(١) (١/ ٤٠٤) رقم الترجمة: (٧٨).

(٢) (٢/ ٢٣٥) رقم الترجمة: (٢٨٨).

(٣) (٢/ ٥٢) رقم الترجمة: (٢٠١).

كما يُلاحظ هنا أيضًا أنه لم يذكر في تراجمهم أيَّ توثيق، وإنما ذكر قول مَن جرح الراوي، ثم قال عبارته هذه[(١)]

الصيغة الثالثة: أن ينفي ابنُ عدي علمَه بأن يكون أحدٌ قد تكلَّم في هذ الراوي إلا بخير، ثم يبيِّن أنه إنما ذكره لأجلِ كلمةٍ لأحد النقاد قد يُفهم منها نوعُ تضعيف، ثم يُنبِّه أن هذه الكلمة غير مؤثِّرة، مثل أن يقول: ما تكلم فيه أحد إلا بخير.

ومثال هذا: ما جاء في ترجمة سعيد المقبري، فقد أسند ابنُ عدي إلى شعبة قوله: «حدثنا سعيدُ بن أبي سعيد المقبري بعد ما كبر»، ثم قال في آخر الترجمة: «وإنما ذكرتُ سعيدَ المقبريّ في جملة من اسمه سعيد لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعد ما كبر، وأرجو أن سعيدًا من أهل الصدق، وقد قَبِله الناسُ، وروى عنه الأئمةُ والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحدٌ إلا بخير»[(٢)]

ومثال هذا أيضًا: ما جاء في ترجمة محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، فقد قال ابن عدي: «سمعتُ أبا يعلى يسيء القول فيه، وكان يشتدّ عليه إذا قرئ عليه عنه شيء، ويقول: شهد على خالي بالزور».

ثم أسند إلى أبي طالب قوله: «سمعتُ أحمدَ بن حنبل وسئل عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، فقال: الأزرق؟ قيل له: نعم، قال: رأيته عند يحيى القطان»، ثم قال ابن عدي: «ومحمدُ بن عبد الله هو حسن الرواية عن أهل الموصل: معافى بن عمران، وعفيف بن سالم، وعمر بن أيوب، وغيرهم، وعنده فيهم أفرادات وغرائب، وقد شهِد له أحمدُ بن حنبل أنه رآه عند يحيى القطان، ولم أرَ أحدًا من مشايخنا الذين حدثوا عنه يذكرونه بغير الجميل، أو يتكلمون عنه في باب الحديث، وكان عندهم ثقة»[(٣)]

والفرق بينها وبين عبارة البحث ظاهر جَلَيٌّ؛ فإن هذه العبارة صريحةٌ في

---

(١) والأمثلة على هذه الصيغة كثيرة، وعامَّتها على هذا النمط، انظر ـ مثلًا ـ: ترجمة جميل بن الحسن الأهوازي (٢/ ٤٢٩) رقم: (٣٦٠)، والحسن بن علي بن راشد الواسطي (٣/ ١٨٠) رقم: (٤٦٥)، وحيان بن عبيد الله بن جبلة الدارمي (٣/ ٣٤٥) رقم: (٥٤١)، وسعيد بن كثير بن عفير المصري (٤/ ٤٧١) رقم: (٨٣٩)، وصلت بن مسعود (٥/ ١٢٩) رقم: (٩٣٠)، ويحيى بن عثمان الحمصي (٩/ ١٢٠) رقم: (٢١٥٢).

(٢) (٤/ ٤٤٣) رقم الترجمة: (٨٢٠).

(٣) (٧/ ٥٣٥) رقم الترجمة: (١٧٦٤).

التوثيق ودفعِ الجرح، وهناك تقارب بينها وبين الصيغتين قبلها، فكلها عبارات توثيق من ابن عدي، إلا أن هذه العبارة أرفع رتبةً في التوثيق.

الصيغة الرابعة: أن ينفي ابنُ عدي علمَه بأن يكون أحدٌ من المتقدمين رضيَه، وهذه الصيغة عكس الصيغة السابقة.

ومثال ذلك: ما جاء في ترجمة أبي صالح باذام مولى أم هانئ، فقد قال عنه: «وباذام هذا عامة ما يرويه تفاسير، وما أقلَّ ما له من المسند، وهو يروي عن علي، وابن عباس، وروى عنه ابنُ أبي خالد، عن أبي صالح هذا تفسيرًا كثيرًا قَدْرَ جزء، وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه أهلُ التفسير عليه، ولم أعلم أحدًا من المتقدمين رضيه»(١)

ويلاحظ في هذه الترجمة أن ابن عدي ذكر للمتقدمين فيه تضعيفًا كثيرًا، كما يُلاحظ أنه ذكر فيه ثناءً ليحيى القطان، وأنه كان يروي عنه، ويقول: «لم أرَ أحدًا من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعنا أحدًا من الناس يقول فيه شيئًا، لم يتركه شعبة، ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان»(٢)

والفرق بين هذه العبارة وبين عبارة البحث ظاهر.

ومن سياق ما تقدم من الصيغ وبيان الفرق بينها وبين عبارة البحث يتبيَّن أن عبارة البحث مختلفةٌ عن هذه العبارات والصيغ، ولها خصائص تُميِّزها عن غيرها، وهي كما يلي:

أولًا: أن ابن عدي لا يورد في ترجمة الراوي الذي يقول فيه هذه العبارة أيَّ

---

(١) (٢/ ٢٥٥) رقم الترجمة: (٣٠٠). والضمير في: «رضيه» يحتمل أن يعود على التفسير، ويحتمل أن يعود على أبي صالح، فإن كان يعود على التفسير ـ وهو الأظهر، لأنه أقرب مذكور، ولكلام العلماء الذي ذكره ابنُ عدي في ترجمة أبي صالح عن تفسيره، ولما نصَّ عليه ابنُ عدي من أن عامة مروياته في التفسير، وأنه ليس له من المسند إلا القليل ـ، ففي هذه الحال لا يكون هذا المثال صيغةً من الصيغ التي فيها نوع شَبَه بعبارة البحث، وإن كان الضمير يعود على أبي صالح فإن المثال يكون مستقيمًا على ما أُثبتَ فوق.

(٢) وقد يشكل قول ابن عدي: «ولم أعلم أحدًا من المتقدمين رضيه» مع ما تقدم من قول يحيى القطان، وفيه عدة احتمالات، وليس هذا من موضوع البحث، والأولى أن يُدرس أمر باذام أبي صالح دراسة نظر وتأمل. يُنظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤/ ٣٤٩) وما بعدها.

كلام للمتقدمين في تعديل الراوي أو جرحه[١]

ثانيًا: أن النفي فيها يكون مطلقًا، فينفي ابنُ عدي علمَه بوجود أيِّ كلام للمتقدمين في هؤلاء الرواة، من دون تقييد النفي بالجرح أو التعديل.

ثالثًا: أن هذا النفيَ مُطْلَقٌ لا يُقرَن باستثناء.

ومما يلاحظ: أن ابن عدي إذا استعمل عبارةَ البحث فإنه يُنبِّه على شرطه في كتابه «الكامل» ويُذكِّر به؛ كي يُسوِّغ الترجمةَ للراوي، ولا يُظن أنه على غير شرطه.

وقد تطرق ابنُ عدي لشرطه في كتابه «الكامل» في مواضع متعددة منه، وصرّح به في المقدمة، وخلاصة ذلك أن شرطه على نوعين[٢]:

النوع الأول: أنه يذكر في كتابه هذا كلَّ من تُكلِّم فيه بضربٍ من الضعف، سواء اتُّفِقَ على ضعفه أو اختُلِفَ فيه، فضعفه قوم وعدَّله آخرون، ثم يُبيِّن ابنُ عدي رأيَه فيهم، ويحكم عليهم باجتهاده.

النوع الثاني: من يكون في رواياته ما يُنكَر؛ فإن ابنَ عدي يذكره في كتابه ولو لم يجرحه أحد، وهؤلاء على صنفين: صنفٍ كانوا في عصر النقاد ومع ذلك لم يُبيِّنوا ضعفهم ـ فيما يعلم ابنُ عدي ـ، وصنفٍ جاؤوا بعدهم فلذا لم يجرحوهم، فجاء ابن عدي وبيَّن أمر الصنفين.

وعبارةُ البحث مرتبطةٌ بالنوع الثاني، وتحديدًا بالشق الأول منه، فإن النوع الثاني ـ وهم الذين لم يرَ ابنُ عدي أحدًا جرحهم ـ إما قوم كانوا في عصر النقاد ومع ذلك لم يتكلموا فيهم فيما يعلم ابنُ عدي ـ وهم الشق الأول ـ، وإما قوم جاؤوا بعد موت النقاد المتقدمين ـ وهم الشق الثاني ـ.

فأصحاب الشق الأول هم الذين يقول فيهم ابنُ عدي هذه العبارة: «لم أرَ

---

(١) ولا يُشكل على هذا ما جاء في ترجمة بعض الرواة الذين قال فيهم ابن عدي عبارة البحث مِن ذِكْرِ ابنِ عدي في تراجمهم كلامًا يتعلق بالعدالة؛ فقد تقدم أن ابن عدي لا يعدُّ ذلك تعديلًا صريحا في باب الرواية، وإنما هو كلام في التزكية العامة المتعلقة بالديانة، ولم يرد هذا في رواة البحث إلا في راويين، وهما: داود بن أبي عوف، وعبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

(٢) وقد تقدم ذكر شرطه في كتابه في «التمهيد»، وأعدته هنا باختصار ليظهر الغرض من هذه الحال أكثر.

للمتقدمين فيهم كلامًا»، ويُفسِّر أحيانًا عدمَ وجودِ جرحٍ للمتقدمين فيهم بأنهم غفلوا عنهم، بينما لا يقول هذه العبارة في أصحاب الشقِّ الثاني، لأن هذا ليس مما يُستدرك على النقاد قبله، فهم ـ أي: هؤلاء الرواة ـ إنما نشؤوا بعد موتهم.

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

ما جاء في ترجمة عبد الله بن هارون البَجَلي، فقد قال ابن عدي: «ولم أرَ لعبد الله بن هارون هذا غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولعل له غيرها، وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعض الإنكار، وقد شرطت في كتابي هذا أني أذكر كل من أرى في رواياته اضطرابًا، وفي متونه مناكير، وأذكره وأبيِّن أمره، ولم أرَ للمتقدمين في عبد الله كلامًا فأذكره».

وما جاء في ترجمة عمر بن أبي خليفة العبدي، فقد قال ابن عدي: «وعمرُ بن أبي خليفة لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني لما رأيتُ له من الحديث ـ وإن قلَّ ـ لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأبيِّن، لأني هكذا شرطتُ في أول الكتاب».

فهو هنا قبل أن يستعمل عبارة البحث نبَّه على أنه ترجم للراوي ـ مع أنه لم يجد مَن جرحه ـ لأن مِن شرطه في الكتاب أن يذكر كلَّ مَن يرى له ما يُنكر ولو لم يجد فيه جرحًا لمن تقدم.

ومن الأمثلة التي يُشير فيها ابنُ عدي إلى سبب ذكر الراوي في الكتاب حين يقول فيه هذه العبارة، وتسويغه لذلك ما يلي:

في ترجمة بريه بن عمر بن سفينة، قال ابن عدي: «ولبريه هذا عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا لأني رأيت أحاديثه لا يتابعوه عليها الثقات، ولبريه غير ما ذكرته من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال في ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليه».

وقال في ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها يحدث بها عبد الرحيم عن ابن أبي رواد وهشام بن حسان وعطية، وله غير ما

ذكرت، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكيرَ عن قوم ثقات»[(١)]

فهو هنا كلما استعمل هذه العبارة أشار إلى الغرض من ذكر الراوي في الكتاب، وهذا مما لا يفعله عادةً في غير هذا النوع من الرواة؛ لأن النوع الأول من شرطه ـ وهو إيراد كل من تكلم فيه أحدٌ بضعف ـ ظاهر من جهة أن الأقوال قد أوردها فوقف عليها الناظر، أما النوع الثاني ـ وهم الذين لم يجد فيهم كلامًا للمتقدمين ـ فإن الأمر فيه قد لا يكون ظاهرًا، فلكي لا يتعقَّبه متعقبٌ أراد أن يُذكِّر بكاملِ شرطه الذي ذكره في أول الكتاب.

وهذا كله يُبيِّن الارتباطَ الوثيقَ بين عبارة البحث وبين شرطِ ابنِ عدي في الكتاب، ويبيِّن أيضًا أن هذه العبارة قد أوردها ابنُ عدي قاصدًا لها، وجعل لأصحابها نمطًا يختصُّون به.

الأمر الثاني من التوطئة: بيان معنى (المتقدمين) في هذه العبارة.

لا شك في أن مما يدخل في معنى (المتقدمين) هنا عند ابن عدي: الطبقةُ المتقدمة من النقاد، مثل: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، فضلًا عن الطبقة التي جاءت قبلهم، وإنما الذي يُراد تحريره هنا هو: إلى أي طبقة ينتهي المراد بهذه الكلمة عند ابن عدي؟ فهل تدخل فيها الطبقة التي تلي هؤلاء، مثل: أبي زرعة، وأبي داود، وأبي حاتم، والترمذي، ونحوهم، وهل تدخل فيها أيضًا طبقةُ شيوخ ابن عدي، مثل: النسائي، وعبدان الأهوازي، وأبي يعلى، وابن صاعد، والعقيلي، ونحوهم؟

والذي ظهر من خلال البحث أن ابن عدي يريد بـ(المتقدمين) في هذه العبارة كلَّ من تقدمه، من النقاد الذين يَعتد بهم[(٢)]، من طبقة شيوخه فمن فوق، وذلك لعدة قرائن:

أولًا: أن ابن عدي ترجم لجملة من الرواة ولم ينقل فيهم أقوالًا عن النقاد غير

(١) وهذا الراوي والرواةُ الذين ذُكِروا قبله في الأمثلة السابقة هم من رواة البحث، وستأتي دراستهم مفصَّلةً في الباب الثاني.

(٢) هذا القيد سيأتي بيانه في الفصل الثاني من هذا الباب، وإنما المراد هنا بيان معنى (المتقدمين) في هذه العبارة.

أقوالٍ من نقادٍ هم في طبقة شيوخه، أو في طبقة شيوخِ شيوخه، ومع ذلك لم يطلق عليهم عبارة البحث، فلو كان مراده بـ(المتقدمين) الطبقاتِ التي هي فوق طبقة شيوخه أو فوق طبقة شيوخِ شيوخه لأطلق في هؤلاء الرواة هذه العبارة، فلمّا لم يطلق فيهم هذه العبارة كان ذلك قرينة على أنه يريد بـ(المتقدمين) كلَّ مَن تقدَّم، من طبقة شيوخه فمن فوق.

وهذه بعض الأمثلة على ذلك، فمنها: ما جاء في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد الإيامي، فقد أسند ابنُ عدي إلى النسائي قولَه فيه: «ليس بثقة»، ثم قال: «وأشعث بن عبد الرحمن بن زبيد له أحاديث، ولم أرَ في متون أحاديثه شيئًا منكرًا، ولم أجد في أحاديثه كلامًا إلا عن النسائي، وعندي أن النسائي أفرط في أمره حيث قال: ليس بثقة، فقد تبحَّرتُ حديثه مقدار ما له، فلم أرَ له حديثًا منكرًا»[(١)]

ومنها: ما جاء في ترجمة جميل بن الحسن، فإن ابن عدي أورد فيه قول عبدان عنه: «كان كذابًا فاسقًا فاجرًا، . . »، ثم قال ابن عدي: «وجميل بن الحسن لم أسمع أحدًا يتكلم فيه غير عبدان»[(٢)]

ومنها: ما جاء في ترجمة الحسن بن علي بن راشد الواسطي، فقد قال فيه ابن عدي: «سمعت عبدان يقول: نظر عباس العنبري في جزء لي فيه: عن الحسن بن علي بن راشد هذا، فقال لي: يا بني اتَّقه»، ثم قال ابن عدي: «ولم أسمع أحدًا قال فيه شيئًا فنسبه إلى ضعف غير عباس العنبري في حكايةِ عبدان عنه، ولم أخرّج له شيئًا؛ لأني لم أرَ له منكرًا»[(٣)]

ثانيًا: أن ابن عدي لم يورد في رواة البحث أيَّ قولٍ من أقوال النقاد الذين هم في طبقة شيوخه، فهذه قرينة على أنه يريد بـ(المتقدمين) كلَّ من تقدمه.

ثالثًا: أن لفظ عبارته في بعض المواضع يوحي بأنه يريد بـ(المتقدمين) كلَّ من تقدمه، من طبقة شيوخه فمَن فوق، فهو يقول أحيانًا: «ولم أجد للمتكلمين في

---

(١) (٢/ ٥٢) رقم الترجمة: (٢٠١).

(٢) (٢/ ٤٢٩) رقم الترجمة: (٣٦٠).

(٣) (٣/ ١٨٠) رقم الترجمة: (٤٦٥).

الرجال لأحد منهم فيه كلامًا»[١]، وأحيانًا يقول: «ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا»[٢]

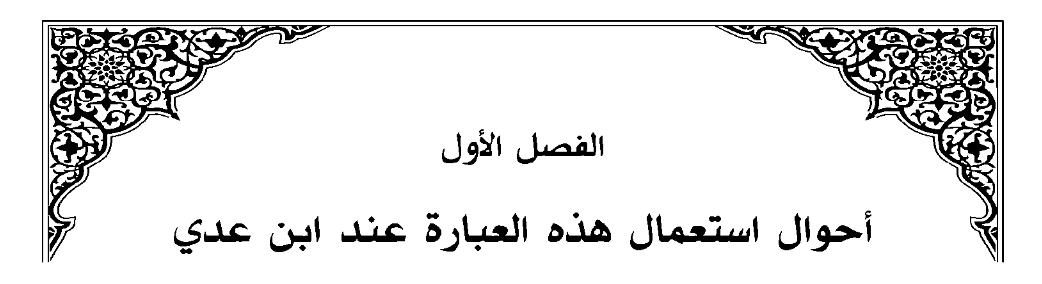
رابعًا: أنه في مقدمة كتابه لما ذكر مَن استجاز الكلام في الرجال، وبدأ بهم طبقةً طبقة، انتهى إلى طبقة شيوخه، وترجم لهم، فهذه قرينة على أنه يقصد بـ(المتقدمين) إلى هذه الطبقة.

خامسًا: أن الأصل في كلمة (المتقدمين) عند الإطلاق أن يدخل فيها كلُّ مَن تقدم، ولكن حينما تُقابل بالمتأخرين، كأن يُقال: المتقدمون والمتأخرون، فهنا تكون خاصة بمن تقدم قبل عصر المتأخرين، وابنُ عدي يستعمل (المتقدمين) في هذه العبارة بدون مقابلتها بالمتأخرين أو المعاصرين له.



(١) كما في ترجمة بريه بن عمر بن سفينة، وهو من رواة البحث.

(٢) كما في ترجمة الخليل بن زكريا، وهو من رواة البحث أيضًا.



الفصل الأول

أحوال استعمال هذه العبارة عند ابن عدي

استعمل ابنُ عدي هذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، وما في معناها في مواضع كثيرة من كتابه، وكان لهذا الاستعمال أحوال، ولكل حالٍ منها دلالة خاصَّة تبيِّن ما لهذه العبارةِ من الأثر على الرواة الذين قيلت فيهم، كما أنها توضِّح المعنى المقصودَ منها.

وقد استعمل ابنُ عدي عبارةَ البحث على حالين، وسوف أوردهما هنا إجمالًا، ثم أذكر تفصيلَ كل حال على حِدَة:

الحال الأولى: استعمالُه هذه العبارة مع إيراده كلامًا للمتقدمين في الراوي من عدمه.

الحال الثانية: استعمالُه هذه العبارة مع تفاوت حكمِه على الرواة الذين قال فيهم هذه العبارة.

وتفصيلهما كما يلي:

الحال الأولى: استعمالُه هذه العبارة مع إيراده كلامًا للمتقدمين في الراوي من عدمه.

وهذه الحال لها صورتان:

الصورة الأولى: استعمالُه هذه العبارة مع عدم إيراده لشيءٍ من كلام المتقدمين في الراوي.

وهذه الصورة هي الأصلُ في إطلاق ابنِ عدي لهذه العبارة واستعماله لها، فقد أطلق ابنُ عدي هذه العبارة في عددٍ من الرواة، كان منهم ستة عشر راويًا ممن لهم رواية في الكتب الستة، وهم محلٌّ بحثي هذا.

وبعد دراسة أولئك الرواة وتتبُّعهم تبيَّن وجودُ عددٍ كبير من أقوالِ النُّقاد المتقدمين فيهم، ما بين جرحٍ أو تعديل، وسأذكر هنا هؤلاء النقاد، وإحصاءَ أقوالهم

في رواة البحث، وأما ما يتعلق ببيانِ أسبابِ عدمِ إيرادِ ابنِ عدي لتلك الأقوال، وإطلاقه هذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» عليهم، وكيف يستقيم ذلك مع سعة حفظه واطلاعه؟ فسيأتي ذلك مفصَّلًا في الفصل القادم إن شاء الله.

وقد بلغ عدد هؤلاء النقاد الذين لهم كلام في رواة البحث جرحًا أو تعديلًا: **أربعة وعشرون ناقدًا**، ومجموع أقوالهم: **سبعة وستون قولًا**، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١ ـ **سفيان الثوري**: له قولان[١]

٢ ـ **عبد الله بن المبارك**: له قول واحد[٢]

٣ ـ **عبد الرحمن بن مهدي**: له حكم واحد[٣]

٤ ـ **إسحاق بن منصور السَّلولي**: له قول واحد[٤]

٥ ـ **أبو الحسن، علي بن محمد المدائني**: له قول واحد[٥]

٦ ـ **ابن سعد**: له قول واحد[٦]

٧ ـ **يحيى بن معين**: له خمسة عشر قولًا[٧]

٨ ـ **علي بن المديني**: له قولان[٨]

٩ ـ **أحمد بن حنبل**: له ستة أقوال[٩]

١٠ ـ **محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي**: له قول واحد[١٠]

---

(١) وهما تعديلٌ لداود بن أبي عوف.

(٢) وهو تعديلٌ لشهاب بن خِراش.

(٣) وهو أنه ترك الرواية عن كامل بن العلاء.

(٤) وهو تعديل لعبد الله بن واقد.

(٥) وهو تعديل لشهاب بن خراش.

(٦) وهو جرح في كامل بن العلاء.

(٧) وتفصيل هذه الأقوال كما يلي: تعديلٌ منه لداود بن أبي عوف، وثلاثةُ أقوالٍ في تعديلِ شهاب بن خِراش، وقولٌ في تعديل عبد الله بن بُديل، وقولان في تعديل عبد الله بن واقد، وقولان في تعديل كامل بن العلاء، وثلاثةُ أقوالٍ في تعديل محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي، وجرحٌ منه في عبد الله بن بُديل بن وَرْقاء، وفي عبد الله بن واقد، وفي عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

(٨) وهما: تعديل لشهاب بن خراش، وتعديل لمحمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي.

(٩) وهي: ثلاثة أقوال في تعديلِ داود بن أبي عوف، وتعديلٌ لشهاب بن خراش، وتعديل لعبد الله بن واقد، وتعديل لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

(١٠) وهو تعديل لشهاب بن خراش.

١١ ـ **عمرو بن علي الفلَّاس**: له قول واحد[١]

١٢ ـ **إبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجوزجاني**: له قول واحد[٢]

١٣ ـ **أحمد بن عبد الله العجلي**: له قولان[٣]

١٤ ـ **أبو زرعة الرازي**: له أربعة أقوال[٤]

١٥ ـ **أبو داود السجستاني**: له ثلاثة أقوال[٥]

١٦ ـ **أبو حاتم الرازي**: له عشرة أقوال[٦]

١٧ ـ **يعقوب بن سفيان الفَسَوي**: له قول واحد[٧]

١٨ ـ **جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ**: له قول واحد[٨]

١٩ ـ **أبو بكر البزار**: له قولان[٩]

٢٠ ـ **صالح بن محمد البغدادي، الملقب بصالح جزرة**: له قول واحد[١٠]

٢١ ـ **أبو عبد الرحمن النسائي**: له ثلاثة أقوال[١١]

٢٢ ـ **القاسم بن زكريا المطرز**: له قول واحد[١٢]

٢٣ ـ **زكريا الساجي**: له قول واحد[١٣]

٢٤ ـ **أبو جعفر العقيلي**: له خمسة أقول[١٤]

---

(١) وهو تعديل لعمر بن أبي خليفة.
(٢) وهو جرح في داود بن أبي عوف.
(٣) تعديل لشهاب بن خراش، وتعديل لكامل بن العلاء.
(٤) قولان في تعديل شهاب بن خِراش، وتعديل لعبد الله بن واقد، وجرح منه في الخليل بن زكريا.
(٥) قولان في تعديل عبد الله بن واقد، وتعديل لمحمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي.
(٦) وهي: تعديل لداود بن أبي عوف، وسعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وشهاب بن خِراش، وعبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وعمر بن أبي خليفة، ومحمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي، ومحمد بن وهب بن عطية، وجرح منه في سليمان بن معاذ الضبي، وعبد الرحيم بن هارون الغسَّاني، وعبد الله بن بُديل بن وَرْقاء.
(٧) وهو تعديل لكامل بن العلاء.
(٨) وهو تعديل للخليل بن زكريا.
(٩) تعديل لكامل بن العلاء، وجرح منه في سعد المقبري.
(١٠) وهو جرح في شهاب بن خراش.
(١١) وهي تعديلٌ لكلٍّ مِن: داود بن أبي عوف، وشهاب بن خراش، وعبد الله بن واقد.
(١٢) وهو جرح في الخليل بن زكريا.
(١٣) وهو جرح في الخليل بن زكريا.
(١٤) وهي جرح لكلٍّ مِن: بريه بن عمر، والخليل بن زكريا، وداود بن أبي عوف، وعمر بن أبي خليفة، وكامل بن العلاء.

وكثرةُ هؤلاء النقاد، واختلاف طبقاتهم، وكثرة أقوالهم جرحًا وتعديلًا مع تنوع مصادر هذه الأقوال، كلُّ هذا مما يزيد أهميةَ البحث عن مراد ابنِ عدي بهذه العبارة، وأهميةَ معرفةِ أسباب إطلاقه لها، خصوصًا إذا عُلِمتْ منزلةُ هذا الإمام في سعة الحفظ والاطلاع والرحلة، ودقته في أحكامه، وهذا ما سيأتي بيانه مفصلًا في الفصل القادم إن شاء الله.

الصورة الثانية: استعمالُه هذه العبارة مع إيراده كلامًا للمتقدمين في الراوي.

وقد جاء هذا الاستعمال عند ابن عدي على نَمَطَيْن:

النمط الأول: أن يطلق هذه العبارة في الراوي، مع أنه يورد في ترجمته كلامًا لمن تقدم، ولهذا مثالان:

المثال الأول: ما جاء في ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، حيث أسند ابنُ عدي إلى إسحاق بن أبي إسرائيل قولَه: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير - وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيتُ باليمامة خيرا منه»، ثم قال: «ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا»، ونبَّه بعدها على قول إسحاق فيه، فقال: «وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به».

المثال الثاني: ما جاء في ترجمة أبي الجحَّاف داود بن أبي عوف، حيث أسند ابنُ عدي إلى سفيان قولَه: «حدثنا أبو الجحاف وكان مَرْضِيًّا»، ثم قال: «ولأبي الجحاف أحاديث غير ما ذكرته، وهو من غالية أهل التشيع، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث».

النمط الثاني: أن يطلق عبارة البحث في الراوي، وينقل كلامًا لأحد النقاد فيه، ولكن ليس في ترجمته، بل في موضع آخر من كتابه، لمناسبةٍ عرضتْ له.

وهذا لم يحصل في رواة البحث إلا في موضع واحد، وهو ما جاء في ترجمة عبد الله بن بُدَيْل بن وَرْقَاء الخُزَاعي، فقد ترجم ابنُ عدي قبله لراوٍ آخر اسمه: إبراهيم بن بُدَيْل الخزاعي، ونقل في ترجمته قولَ ابن معين: «إبراهيم بن بديل بن ورقاء الخزاعي، وعبد الله بن بديل بن ورقاء بصريان، ضعيفان جميعًا في الزهري»، ثم قال ابن عدي: «وإبراهيمُ بن بديل هذا أقل رواية من عبد الله بن بديل، وعبدُ الله قد أخرجت له فيمن اسمه عبد الله، وجميعًا ليس بينهما قرابة، وهما ممن يكتب حديثهما».

ثم ترجم ابن عدي لعبد الله بن بُدَيْل بن وَرْقَاء، ولم ينقل فيه قولَ ابن معين المتقدم، وإنما قال فيه: «وعبدُ الله بن بديل له غير ما ذكرت مما ينكَر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

الحال الثانية: استعمالُه رَحِمَهُ اللهُ هذه العبارة مع تفاوت حكمِه على الرواة الذين قال فيهم هذه العبارة.

نصَّ ابن عدي على شرطه في كتابه ـ كما تقدم ـ، وأن مِن شرطه أنه يذكر فيه مَن يجد له ما يُستنكر في رواياته، ولو لم يرَ أحدًا جرحه ممن تقدَّم.

وهذه النكارة التي وقف عليها ابنُ عدي في مرويات هؤلاء الرواة الذين لم يجد للمتقدمين فيهم كلامًا، يتفاوت أثرُها على الراوي بتفاوت شدَّتها من خفَّتها، وبتفاوت مقدارها من مجموع مرويات الراوي، وغير ذلك من الموازين الدقيقةِ المعلومةِ عند المحدِّثين، ولذا فإن ابن عدي حينما يستعمل هذه العبارة في هؤلاء الرواة فإنه لا يساوي بينهم في الحكم، بل قد يحتمل الراوي فيراه مقبولَ الرواية، وقد يراه ضعيفًا يُكتب حديثه، وقد يراه شديدَ الضعف.

فممن احتملهم ابن عدي:

عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، فإنه قال فيه: «ولا أعلم لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثير حديث غير ما ذكرت، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكِره إلا: "نهى رسول الله ﷺ عن أكل أُذُنَي القلب"، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به».

فبيَّن ابنُ عدي هنا أنه لم ير ما يُنكر لعبد الله غير حديث واحد، ثم أعقبه بأن إسحاق بن أبي إسرائيل قد أثنى عليه، وقال بعدها: «وأرجو أنه لا بأس به»، وهذا ظاهر في أن ابن عدي احتمله[1]

وممن احتملهم أيضًا: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، فإنه قال فيه: «وللطُّفَاوي هذا غير ما ذكرتُ من الحديث، ورواياته عامة عمن رواه أفرادات وغرائب، وكلها مما يُحتمل، ويُكتب حديثه، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وأخرجته في جملة من يُسمى محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك محتمل، لا بأس به».

---

(١) وعبد الله هذا ممن أخرج له الشيخان في «صحيحيهما».

فقد صرَّح ابنُ عدي هنا أن كل ما انفرد به الطُّفَاوي فهو محتمل، وأنه لا بأس به[١]

وممن ضعفهم ابن عدي، تضعيفًا لا يخرجهم عن الاعتبار بحديثهم:

كامل بن العلاء، فإنه قال فيه: «ولكامل غير ما ذكرتُ من الحديث، وليس بالكثير، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره، إلا أني رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أن لا بأس به».

ومنهم: سليمان بن معاذ الضَّبِّي، فإنه قال فيه: «ولسليمان بن معاذ غير هذا من الحديث، وأحاديثه متقاربة، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، وفي بعض ما يروي مناكير، وعامة ما يرويه إنما يروي عنه أبو داود الطيالسي، وهو بصري».

وممن ضعفهم ابن عدي تضعيفًا شديدًا:

الخليل بن زكريا، فإنه قال فيه: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدها عن الخليل بن زكريا مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا، وللخليل غير ما ذكرت من الحديث، ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا، وقد تكلموا فيمن كان خيرًا منه بدرجات؛ لأن عامة أحاديثه مناكير».

فقد ذكر ابنُ عدي هنا أن عامَّة أحاديث الخليل بن زكريا مناكير.

ومنهم: سعد بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، فإنه قال فيه: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليه».

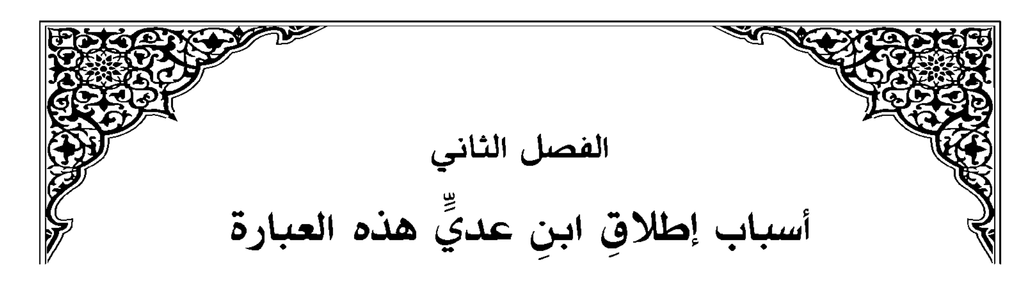
فصرَّح ابنُ عدي هنا أن عامَّة ما يرويه سعد المَقْبُري غير محفوظ[٢]

والخلاصة أن ابن عدي يستعمل عبارة البحث على تفاوتٍ في أحكامه على هؤلاء الرواة، فتارةً يستعملها ويحتمل الراوي، وتارةً يستعملها ويضعِّف الراوي تضعيفًا يُعتبر فيه بحديثه، وتارةً يستعملها ويضعِّف الراوي تضعيفًا شديدًا.

---

(١) والطُّفَاوي ممن أخرج له البخاري في «الصحيح».

(٢) وستأتي دراسة هؤلاء الرواة دراسةً مفصَّلةً في الباب الثاني إن شاء الله.



الفصل الثاني
أسباب إطلاقِ ابنِ عديٍّ هذه العبارة

تقدم أن هؤلاء الرواة محلَّ البحث قد جاء فيهم عن النقاد المتقدمين على اختلاف طبقاتهم جرحٌ وتعديلٌ كثير، وتقدم أن عدد النقاد المتقدمين الذين وُجد لهم قولٌ في هؤلاء الرواة: أربعة وعشرون ناقدًا، وأن مجموع أقوالهم: خمسة وستون قولًا، وأن هذا مما يزيد أهميَّةَ البحثِ عن مرادِ ابنِ عدي بهذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، وأهميَّةَ الوقوف على أسباب إطلاقه لها، خصوصًا إذا عُلِمت منزلةُ هذا الإمام في سعة الحفظ والاطلاع والرحلة، ودقتُه في أحكامه على الرواة.

وبعد دراسةِ تلك الأقوال التي جاءت عن أولئك النقاد في هؤلاء الرواة تبيَّن أن إطلاق ابن عدي عبارةَ البحث، وعدم إيراده هذه الأقوال له عدة أسباب:

السبب الأول: عدم توفر مصادر هذه الأقوال عند ابن عدي.

وسأذكر هنا المصادر التي لم تتوفر لابن عدي، وترتَّب على ذلك أنه لم يقف على الأقوال التي جاءت فيها، وأبيِّن سبب عدم توفر هذه المصادر له رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع تحريرِ القرائن الدالة على ذلك[(١)]

المصدر الأول والثاني: كتاب «الجرح والتعديل»، وكتاب «العلل»، كلاهما لابن أبي حاتم.

من الملاحظ أن ابن عدي لم ينقُل أقوال أبي زرعة وأبي حاتم في النقد في كتابه «الكامل» إلا ما جاء في مواطن نادرة جدًّا يأتي بيانها، وهذا الأمر يحتاج إلى تفسير، وتفسيرُ هذا فيه عدة احتمالات، سأذكر الاحتمال الأظهر منها، ثم أذكر بعض الاحتمالات التي تليه في القوة.

ولكن قبل ذلك سأذكر احتمالًا قد يَرِدُ إلا أنه بعيد جدًّا، وهو: أن يكون ابنُ عدي قد وقف على أقوالهما من خلال كتاب «الجرح والتعديل» وكتاب «العلل»

---

(١) رتَّبت هذه المصادر حسب كثرة الأقوال الواردة فيها في رواة البحث.

وتحمَّل هذين الكتابين تحمُّلًا حسنًا ومع ذلك أعرض عنها عمدًا؛ لأنه لا يرضى أبا زرعة وأبا حاتم، أو لا يحفل بأقوالهما.

وسببُ بُعْدِ هذا الاحتمال ما يلي:

١ ـ أن ابن عدي قد ذكر أبا زرعة وأبا حاتم في مقدمة كتابه حينما ذكر النقاد الذين يُقبل قولهم في الرجال[١]، وهذا يدل على أنه يرتضي مسلكهما في النقد.

٢ ـ أن ابن عدي قد ظهر منه حرصٌ على ما يحصل له من أقوالٍ لهما في النقد، فقد نقل بعض الأقوال في الكلام عن الرجال والأحاديث عن أبي زرعة[٢]، وعن أبي حاتم[٣]، حتى إنه أشار إلى احتمال أحد الرواة مستدِلًّا على ذلك برواية أبي حاتم عنه[٤].

٣ ـ أن ابن عدي لو لم يَرضَهما لأورد بعض أقوالهما على وجه التعقب، كما يورد أقوال جماعة من النقاد ويتعقبهم ممن هم في منزلة أبي زرعة وأبي حاتم أو أجلّ أو أقل، ولكني لم أقف في كتاب «الكامل» على شيءٍ من ذلك مطلقًا، وهذه قرينة على أن ابن عدي لم يقف على أقوالهما أصلًا، لا أنه وقف عليها ثم أعرض عنها.

وإذا تقرَّر ذلك فإن أقوى الاحتمالات التي ظهرت لي وتُفسِّر سببَ عدم إيراد ابنِ عدي أقوالَ أبي زرعة وأبي حاتم إلا نادرًا هو: أن ابن عدي لم يقف على كتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل» ولا كتابه «العلل»، وذلك لعدة قرائن، أهمها:

١ ـ أن ابن عدي قد فاته كثيرٌ من الأقوال في كتاب «الجرح والتعديل» عن جماعة من الأئمة غير أبي زرعة وأبي حاتم، مثل: أقوال ابن معين، وأقوال أحمد بن حنبل، وهذه قرينة قويَّة على أن ابن عدي لم يقف على هذا الكتاب، فإنه لو كان قد

---

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٣١٩)، (١/ ٣٢٢).

(٢) أورد له ابنُ عدي ستة أقوال في أبواب النقد، انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٢٤)، (١/ ٤٠٢)، (٤/ ٤٧٩)، (٥/ ٣١٤)، (٧/ ٥٢٩) طبعة الكتب العلمية.

(٣) أورد له ابنُ عدي قولين في النقد، انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٣٠)، (٦/ ١١) طبعة الكتب العلمية.

(٤) انظر: «الكامل» (٣/ ٢١٣) طبعة الكتب العلمية، فقد قال: «وعبد الله بن يزيد هذا أرجو أنه لا بأس به، وقد حدَّث عنه جماعة من الثقات، مثل: أبي حاتم الرازي، ويزيد بن عبد الصمد الدمشقي». وانظر: «الكامل» (١/ ٤٢١) رقم: (٢٢) طبعة مكتبة الرشد.

وقف عليه وأراد ترك أقوال أبي زرعة وأبي حاتم فإنه لن يترك هذه الأقوالَ المهمَّة التي جاءت فيه عن غيرهما، والتي يحرص ابنُ عدي كثيرًا على تتبّع أقوال أصحابها.

٢ ـ أن ابن عدي روى من طريق أبي زرعة عدة مرويات، وعددها قريب من أربع عشرة رواية، بعضها روايات وحكايات من طريق أبي زرعة عن غيره[1]، وستٌّ منها أقوالٌ له في الجرح والتعديل والكلام على الإسناد[2]، ولا يوجد شيء من هذه الروايات كلها رواه ابن عدي من طريق ابن أبي حاتم عن أبي زرعة، فلو كان قد وقف على كتاب «الجرح والتعديل» وكتاب «العلل» لروى هذه الأقوال أو بعضها من طريق ابن أبي حاتم.

٣ ـ أن ابن عدي روى من طريق أبي حاتم عدة مرويات أيضًا، وعددها قريب من ثمان وعشرين رواية[3]، روايتان منها في عدالة بعض الرواة والكلام على

الأحاديث، والباقية يرويها أبو حاتم عن غيره، ولا يوجد شيء من هذه الروايات كلها رواه ابن عدي من طريق ابن أبي حاتم عن أبيه، وهذه قرينة على أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» وكتاب «العلل»، وإلا لروى هذه الأقوال أو بعضها من طريق ابن أبي حاتم.

وهناك احتمال آخر أيضًا، وهو: أن ابن عدي وقف على الكتابين، إلا أنه لم يحصل عليها مسموعةً، أو أنه لم يطمئن للطريقة التي تحمَّل بها هذين الكتابين، خصوصًا أن الذي يظهر أن لقاء ابن عدي بابن أبي حاتم كان لقاء قصيرًا، فابنُ عدي لم يروِ عن ابن أبي حاتم في كتابه «الكامل» كله سوى حديثين[4]،وهذا يُشعر

---

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٩٢)، (١/ ٢١٧)، (١/ ٢٦٤)، (١/ ٣٦٤)، (٢/ ٢٩٩)، (٨/٨)، (٨/ ٥١٠) طبعة الكتب العلمية.

(٢) تقدم ذكر مواضعها قريبًا.

(٣) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٢٧)، (١/ ٢٣٠)، (١/ ٤٥٩)، (١/ ٤٨٥)، (١/ ٥٠٩)، (٢/ ٤٢)، (٢/ ١٧٦)، (٢/ ٢٥٩)، (٢/ ٢٦٠)، (٢/ ٣٦١)، (٣/ ٣٧)، (٣/ ١٣٩)، (٣/ ٤٢٠)، (٣/ ٤٨٦)، (٣/ ٤٨٧)، (٤/ ٦٥)، (٤/ ٢٠٤)، (٤/ ٢٥٣)، (٤/ ٣٢٤)، (٥/ ١٤٣)، (٦/ ٥٠٨)، (٦/ ٥٤٠)، (٧/ ٣٤١)، (٨/ ٥٣٣) طبعة الكتب العلمية.

(٤) انظر: «الكامل» (١/ ٣٠٤)، (٩/ ٤٣).

بأن اللقاء بينهما كان لقاءً عابرًا، لا يتيسر فيه تحمّلُ كتابٍ كبيرٍ مثل: كتاب «الجرح والتعديل»، وكتاب «العلل».

إلا أن هذا الاحتمال قد يرِدُ عليه أن ابن عدي لو وقف على الكتاب لكنه لم يسمعه أو لم يطمئن لطريقة تحمّله له لكان قد علَّق أقوالهما أو جعلها بلاغاتٍ ولو قليلًا، كما يفعل في بعض المواضع عن بعض النقاد، كما أن قرائن الاحتمال الأول ـ وهو: أن ابن عدي لم يقف على كتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل» ولا كتابه «العلل» ـ أقوى وأظهر من هذا الاحتمال.

ومن غير المستغرب في تلك الحقبة أن يلتقي التلميذ بشيخه ولا يسمع منه أحكام النقاد على الرجال؛ لأن الهمَّة تتوجه في رحلاتهم إلى سماع الأحاديث والآثار أكثر من غيرها، خصوصًا حينما يكون اللقاء بينهما قصيرًا.

ومن الأمثلة على ذلك: أن ابنَ أبي حاتم قد لقي عبدَ الله بن أحمد بن حنبل، فلما أراد أن يصنِّف «الجرح والتعديل» كاتب عبدَ الله ليحصل على أقوال أبيه أحمد بن حنبل في أحكامه على الرجال، ولعل هذا الأمر مما يُفسِّر كون ابن عدي قد لقي ابنَ أبي حاتم وسمع منه ومع ذلك لم يقف على كتابيه «الجرح والتعديل»، و«العلل».

وعليه فإن أظهر تفسيرٍ لسبب عدم إيراد ابن عدي أقوالَ أبي زرعة وأبي حاتم في كتابه «الكامل» هو: أن ابن عدي لم يتيسر له الوقوف على كتابي ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل» و«العلل» اللذين هما أكبر مصدرٍ لأقوال هذين الإمامين.

وقد بلغ عددُ الأقوالِ التي قيلت في رواةِ البحث من هذين الإمامين مما نقله عنهما ابن أبي حاتم (ثلاثة عشر قولًا) ما بين جرحٍ وتعديل، ثلاثة أقوال منها لأبي زرعة، وعشرة أقوال منها لأبي حاتم، تأتي في محلِّها أثناء دراسة الرواة.

المصدر الثالث: كتاب «الضعفاء» لأبي جعفر العُقيلي.

الذي يظهر أن ابنَ عدي لم يلقَ العقيليّ، ولم يقف على كتابه «الضعفاء»، فليس للعُقيليِّ ذكرٌ في أي موضع من كتاب «الكامل»، لا روايةً للمرويات، ولا نقدًا للرجال، ولم يذكره ابنُ عدي في مقدمة الكتاب حينما ترجم لمن يُقبل قوله في نقد الرجال.

ولعلَّ من الأسباب لذلك أن العقيلي ـ فيما يظهر ـ لم يكن مشهورًا في زمانه

إلا بعد تصنيفه كتابَه «الضعفاء»[١]، ومن المحتمل أن يكون قد صنَّفه بعد رجوعِ ابن عدي من رحلته إلى مكة، فإن المصادرَ التي ذكرت رحلةَ ابنِ عدي جاء فيها أن رحلته الثانية كانت عام أربعٍ وثلاثِ مئة، فلعلَّه لم يرحل بعدها[٢]، ويكون العقيليُّ قد صنَّف كتابه «الضعفاء» بعد هذه السنة، فإنه ـ أي: العقيلي ـ عاش بعدها ثماني عشرة سنة.

وللعقيلي خمسة أقوال في رواة البحث، كلها في باب الجرح، تقدم بيانها، وتأتي في محلِّها أثناء دراسة الرواة.

المصدر الرابع: كتاب «الثقات»، لأحمد بن عبد الله العجلي.

فإن ابن عدي لم ينقل عنه في كتابه أيَّ قولٍ في الجرح والتعديل، ولم يذكره في مقدمةِ كتابه عند ذكره لأئمة الجرح والتعديل الذين يُقبل قولهم في نقد الرجال، فالأظهرُ أنه لم يقفْ على كتابه «الثقات».

ولعل السبب لذلك أنَّ العجليَّ وابنَه صالحًا ـ الذي روى عنه الكتاب ـ كانا في المغرب[٣]، ولم يرتحل ابنُ عدي إلى هناك[٤].

وليس للعجليِّ في رواة البحث سوى قولين في باب التعديل، تقدم بيانهما، ويأتيان في محلِّهما أثناء دراسة الرواة.

المصدر الخامس: كتاب «المسند» لأبي بكر البزَّار.

فإن ابنَ عدي لم ينقل عنه في كتابه شيئًا، لا أقواله في نقد الرجال، ولا مروياته[٥]، ولم يذكره في خطبة الكتاب، فالأظهر أنه لم يلقه، ولم يتيسر له الوقوف

---

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٦) رقم: (٩٣).

(٢) تقدم بيانُ رحلاتِ ابن عدي في (التمهيد)، عند ذكر المعالم المتعلقة بشخصية ابن عدي وتكوينه الحديثيّ.

(٣) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٦٦).

(٤) ويبعد جدًّا أن يُعرض ابنُ عدي عن أقواله لكونه لا يعتمده، فهو جليلُ القدر، قال عنه عباس الدوري: «إنما كنا نعدُّه مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين»، انظر: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٦٩) رقم: (٣٩).

(٥) روى ابنُ عدي في مقدمة كتاب «الكامل» روايتين عن رجل اسمه (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق)، ويبعد جدًّا أن يكون هو البزار، فالبزار توفي في أبعد ما قيل سنة أربع وتسعين ومئتين ـ انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٥٦٣) رقم: (٦٩٠) ـ، وقد كان عُمُرُ =

على كتابه، والبزَّار لم يكن من المشهورين في ذلك الوقت، ثم إنه ليس له كتاب خاصٌّ في نقدِ الرجال، وإنما ضمَّن الكلامَ فيهم في كتابه «المسند».

وليس للبزار في رواة البحث سوى قولين، جرح وتعديل، تقدم بيانهما، ويأتيان في محلِّهما أثناء دراسة الرواة.

المصدر السادس: كتاب «الطبقات» لابن سعد.

فمن الواضح أن ابن عدي لم يقف على هذا الكتاب، فهو إذا أراد أن ينقل قولًا لابن سعد من كتابه «الطبقات» فإنه يَنقل عنه بواسطة البغوي، والبغويُّ يقول: «رأيتُ في كتاب ابن سعد»، وهذا ظاهر في عدم توفر هذا المصدر لابن عدي، ولم يورد ابنُ عدي في كتابه «الكامل» من أقوال ابن سعد إلا ثلاثة أقوال[١]

وليس لابن سعد في رواة البحث سوى قول واحد، في باب الجرح[٢]

المصدر السابع: كتاب «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفَسَوي.

فلم يورد ابن عدي للفَسَوي في كتابه «الكامل» إلا قولين في نقد الرجال، جاءا عرضًا في الأسانيد[٣]، ولم يترجم له في خطبة الكتاب.

= ابنِ عدي حينها لم يتجاوز خمس عشرة سنة، ولم يبتدئ الرحلة إلا سنة سبع وتسعين ومئتين، أي: بعد وفاة البزار بخمس سنين ـ انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل» (١/ ٩٥) ـ، وأما أن يكون البزار هو من رحل إلى جرجان فسمع منه ابنُ عدي فيها فهذا في غايةٍ من البعد؛ لأن هذا لم يُذكر في ترجمته أولًا، ولأن السهمي لم يذكره في «تاريخ جرجان» ثانيًا، ولأنه لو رحل إلى جرجان لكان قد رحل في مقتبل العمر أو في وسطه كعادة المحدثين ـ وحينها لن يكون ابنُ عدي قد وُلِد ـ، لا أن يرتحل في آخر عمره.

(١) وكون ابنِ عدي لم يترجم لابن سعد في مقدمة كتابه «الكامل» مع أنه ترجم فيها لبعض النقاد الذين لم تتوفر له مصادر أقوالهم، مثل: أبي زرعة وأبي حاتم ـ كما تقدم قريبًا ـ، فإن ذلك لا يقتضي أنه لا يَعُدُّ ابنَ سعد من النقاد الذين يُحفَل ويُعنى بأقوالهم، فإن ابن عدي لم يقف على كتاب ابن سعد ليميِّز مرتبته بين النقاد، ولم تتوفر له كثير من أقواله وأخباره كما هو ظاهر من طريقةِ نقله عن كتابه «الطبقات»، والله أعلم.

(٢) قاله في كامل بن العلاء.

(٣) **الرواية الأولى**: قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٩): «حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا أيوب بن محمد أبو الجمل ـ ثقة ـ، عن عبيد الله...». وهذا التوثيق يحتمل أن يكون من قول يعقوب بن سفيان، ويحتمل أن يكون من عبد الله بن رجاء، ولذا اختلف في ذلك الذهبيُّ وابن حجر؛ فقال الذهبي في ترجمة أبي الجمل ـ كما في «الميزان» (١/ ٢٧٧) رقم: (١٠٤١) ـ: «وثَّقه الفسوي»، ثم تعقبه ابن حجر ـ =

وقد لقي ابنُ عدي جماعةً من تلاميذ يعقوب[١]، فلعله لم يتحمَّل منهم كتاب «المعرفة والتاريخ»[٢].

وليس ليعقوب في رواة البحث سوى قول واحد، وهو في باب التعديل[٣].

ويلتحق بهذا السبب: نقادٌ يَعتدُّ ابنُ عدي بأقوالهم في النقد، إلا أنه لم يحصل على عامة أقوالهم، وليس لأقوالهم مصدرٌ بعينه يجمعها.

= كما في «اللسان» (٢/ ٢٥٢) رقم: (١٣٧٩) ـ فقال: «وقول المصنف: وثقه الفسوي، خلاف ما وقع في «الكامل»، قال ابن عدي: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا أيوب بن محمد أبو الجمل ثقة، عن عبيد الله بن عمر، فذكر حديث إحرام المرأة، وظاهر هذا أن التوثيق فيه من عبد الله بن رجاء، مع احتمال أن يكون من الفسوي».

قلتُ: والأقرب ما ذهب إليه الذهبي، وهو أن هذا التوثيق من قول يعقوب الفسوي؛ فإن الدارقطني ـ كما في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٩٠) ـ روى هذا الحديث من طريقين آخرين غير طريق الفسوي، عن عبد الله بن رجاء، ولم يذكر فيه هذا التوثيق، وهذا يقوي أن التوثيق هنا من الفسوي، **كما أن من عادة الفسوي أن يوثِّق الرواةَ هكذا في سياق الإسناد** ـ يُنظر: «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٢)، (٢/ ٢٢)، (٢/ ٤٣٤)، (٢/ ٦٧٢) ـ.

ولا يحتمل أن يكون هذا التوثيق من قول ابن عدي؛ لأن ظاهر حكم ابن عدي عليه في آخر الترجمة أنه يميل إلى تضعيفه، بالإضافة إلى أن ابن عدي لا يحكم على صاحب الترجمة في سياق الإسناد، وإنما يحكم عليه في أول الترجمة أو آخرها.

الرواية الثانية: قال ابن عدي (٣/ ٣٩): «حدثنا موسى بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا الحجاج بن المنهال ـ وهو في الثقات ـ، حدثنا حماد بن سلمة ـ وكان من أئمة الدين ـ، حدثني موسى بن القاسم...»، فإن الكلام الأول المعترض هنا، وهو قول: «وهو في الثقات»، يظهر أنه من قول يعقوب بن سفيان، فالأصل في مثل هذا أنه من الراوي عنه ما لم تأتِ قرينة أخرى تصرفه عنه، كما في الرواية الأولى، بالإضافة إلى ما تقدم من أن هذا الصنيع من عادة الفسوي، ولا يحتمل أن يكون هذا التوثيق من قول ابن عدي لما تقدم.

وأما الكلام الثاني المعترض وهو: «وكان من أئمة الدين»، فيحتمل أن يكون من قول يعقوب، ويحتمل أن يكون من قول الحجاج ـ وهذا ما ذهب إليه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٣٤٤) ـ.

(١) انظر: «الكامل» (١/ ١٠٥)، (٢/ ١٩)، (٢/ ٥٣٤)، (٣/ ٣٩)، (٤/ ٧٠)، (٤/ ٥٠٧)، (٥/ ٣٤٤)، (٦/ ٣٣).

(٢) على أن من المحتمل أن يكون ابن عدي قد استغنى عن أقوال يعقوب الفسَوي بأقوال غيره من النقاد.

(٣) قاله في كامل بن العلاء.

ومن هؤلاء: صالح بن محمد البغدادي، الملقَّب بـ(صالح جزرة)[١]، فإن ابنَ عدي قد عدَّه في خطبة كتابه مِن الذين يُقبل قولهم في الجرح والتعديل، إلا أن ابن عدي مقلٌّ عنه جدًّا، فالنصوص التي أوردها له في كتابه كله تقرب من خمسة نصوص فقط، والذي يظهر أن سبب ذلك أن ابن عدي ليس له طرق كثيرة إلى صالح جزرة، بحيث يطَّلع على جميع أقواله، بالإضافة إلى قِلَّةِ أقوال صالحٍ نفسه في نقد الرجال.

وليس لصالح جزرة في رواة البحث سوى قول واحد في باب الجرح[٢]، لم يورده ابنُ عدي لما تقدم.

السبب الثاني: عدم توفر طريق القول عند ابن عدي[٣].

هناك عددٌ من النَّقاد المتقدمين الذين يَنقل ابنُ عدي أقوالَهم ـ على تفاوتٍ بينهم في ذلك قِلَّةً وكثرةً ـ، وقد تبيَّن بعد البحث أن جماعةً منهم كانت لهم أقوالٌ في رواة البحث لم يوردها ابنُ عدي، وبعد تتبُّع الأقوال التي يوردها ابنُ عدي عن أولئك النقاد وجدت أنه يرويها عنهم من طرق محدَّدة في كل كتابه.

وأما تلك الأقوال التي جاءت عنهم في رواة البحث فإنها نُقِلَت عنهم من طرقٍ أخرى لم يروِ ابنُ عدي عنهم بها شيئًا، فكان هذا هو سبب عدم وقوفه عليها فيما يظهر، مما جعله يقول عبارةَ البحث في هؤلاء الرواة مع وجود هذه الأقوال فيهم.

وقد بلغ عددُ هذه الأقوال ستة وثلاثين قولًا، قالها اثنا عشر ناقدًا، منها ثمانية وعشرون قولًا في باب التعديل، وثمانية منها في باب الجرح، وبيانُها كما يلي:

تعديلٌ من **الثوري** لداود بن أبي عوف، وثناءٌ من **شَريك بن عبد الله** في

(١) ذكر المعلمي في محاضرة له بعنوان «علم الرجال وأهميته» أن صالح جزرة له كتاب «تاريخ الري»، انظر: «آثار الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي» (١٥/ ٢٣٠). **قلت**: وهذا غريب، فإني لم أجد من نسب هذا الكتاب لصالح جزرة، وإنما المعروف أن «تاريخ الري» لابن بابويه، وهو من موارد ابن حجر في «لسان الميزان».

(٢) قاله في الخليل بن زكريا.

(٣) وهذا السبب يختلف عن الذي قبله بأن المقصود هنا: أن ابن عدي لم يتوفر له طريق معيَّن جاء به قول من الأقوال، مع أنه ينقل كلامًا كثيرًا لصاحب هذا القول من طرق أخرى، بينما المقصود من السبب السابق: أن ابن عدي لم يتوفر له المصدر الذي فيه أقوال ذلك الناقد، مما ترتَّب عليه أنه لم يقف على عامة أقوال ذلك الناقد.

سليمان بن معاذ، وتعديلٌ من **ابن المبارك** لشهاب بن خراش، وتعديلٌ من **ابن معين** لداود بن أبي عوف، وثلاثةُ أقوالٍ له في تعديلِ شهاب بن خراش، وقولٌ في تعديل عبد الله بن بُديل، وقولان في تعديل عبد الله بن واقد، وقولان في تعديل كامل بن العلاء، وثلاثةُ أقوالٍ في تعديل محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وجرحٌ منه في عبد الله بن واقد، وفي عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وتعديلٌ من **ابن المديني** لشهاب بن خراش، ولمحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وقولان من **أحمد بن حنبل** في تعديلِ داود بن أبي عوف، وتعديلٌ لشهاب بن خراش، وعبد الله بن واقد، وعبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وتعديلٌ من **الفلّاس** لعمر بن أبي خليفة، وجرحٌ من **الجوزجاني** في داود بن أبي عوف، وقول من **أبي زرعة** في تعديل شهاب بن خراش[١]، وقولان من **أبي داود السجستاني** في تعديلِ عبد الله بن واقد، وقولٌ في تعديل الطفاوي، وتعديلٌ من **النسائي** لداود بن أبي عوف، ولشهاب بن خراش، ولعبد الله بن واقد، وجرحٌ من **الساجي** في الخليل بن زكريا، وفي سليمان بن معاذ الضبي، وفي شهاب بن خراش.

وقد فصَّلتُ بيان هذه الطرق وشرحت عدم توفرها عند ابن عدي في محلِّها أثناء دراسة الرواة.

السبب الثالث: أن يكون في نسبة القول إلى قائله نظر، إما من جهة الثبوت وإما من جهة الدلالة[٢].

في أثناء تتبع أقوال النقاد المتقدمين في رواة البحث ظهر أن جملة من الأقوال لا يُسلَّم بثبوتها عنهم، أو لا يُسلَّم بأنهم أرادوا بها هؤلاء الرواة ـ ويظهر هذا في الرواة الذين فيهم اشتباه ـ، وقد بلغ عدد هذه الأقوال ثمانية أقوال، جاءت عن خمسة من الأئمة، اثنان منها في باب التعديل، وستة في باب الجرح.

---

(١) ذكرته هنا لأنه ليس مما نقله ابن أبي حاتم عنه.

(٢) وهو (إعلال أقوالٍ في نقد الرجال) بناءً على منهجٍ علميّ، وهو أمر معروف عند المحققين، سواء من المتقدمين أو من المتأخرين، ويغفل عنه كثيرٌ من المعاصرين، مع أنه يُظهِر أمورًا مهمة، خصوصًا إذا كانت هذه الأقوالُ جوهريَّةً في الحكم على الرواة ـ كما هو الحال في رواة البحث؛ فإنَّ القولَ الواحد فيهم إذا ثبتَ فله أثر ـ، فليُراجع في مواطنه من هذا البحث، فإن فيه فائدة.

وقد فصَّلتُ سببَ النظرِ في نسبة هذه الأقوال، وذلك عند دراسة كل راوٍ من رواة البحث، وسأقتصر هنا على سرد هذه الأقوال وقائليها على طريقة مجملة:

تعديل من **ابن معين** لعبد الله بن واقد الهروي، وجرح منه في سعد المقبري، وتعديل من **أحمد بن حنبل** لداود بن أبي عوف، وجرح من **البخاري** في بريه بن عمر، وفي سعد المقبري، وجرح من **النسائي** في بريه بن عمر، وفي سليمان بن معاذ الضبي، وجرحٌ من **الساجي** في سعد المقبري.

السبب الرابع: أن يكون قائلُ القول ليس من عادة ابن عدي أن ينقل أقواله، لأنه ليس في التمكُّن والبراعة مما يجعل ابن عدي يعتدُّ بنقده للرجال.

قد تقدَّم أن ابنَ عدي من المتضلعين في الصنعة الحديثية، وهو على منهج كبار أصحاب هذا العلم، كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبي داود، والنسائي، وهذا ظاهرٌ لمن تأمَّل طرائقَ إعلاله، ومسالكَ أحكامه، وكذا هو ظاهرٌ في الأئمةِ الذين يحرص على إيراد أقوالهم، ويكثر عنهم.

ولذا كان لابنِ عدي مِعْيَارٌ وميزانٌ واضح لمن يُقبل قولُه في نقد الرواة، فلم يكن يرتضي كلَّ متكلِّمٍ في الرواة، بل كان يعتمد أولئك النقاد الكبار، ويستأنس بمن دونهم في الرتبة، وأعرض عمَّن ليس من بابةِ أولئك، ولم يورد أيَّ قولٍ لهم في الرجال[1].

وأيضًا قد يكون المتكلِّم ليس من المشهورين في باب النقد والجرح والتعديل، بل ولا من المعروفين به، فلا يُحفظ له إلا القول بعد القول في بعض الرواة، لذا لم يُعنَ الأئمةُ ـ ومنهم ابنُ عدي ـ بأقواله.

وإذا تقرَّر ذلك فإن من الذين أعرض ابن عدي عن أقوالهم لأنه لم يرهم من

---

(١) وهذا مسلكٌ معروف عند المحدثين، وممن صرَّح به ابن أبي حاتم، حيث قال في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» (٢/٣٨): «وقصدنا بحكايتنا الجرحَ والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له، متأخرًا بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة ﷺ، ولم نحكِ عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به».

أهل الصنعة: أبا الحسن، علي بن محمد المدائني، فالذي يظهر أن ابن عدي لا يَعُدُّه ممن يُقبل قولُه في الجرح والتعديل؛ فقد ترجم له في «الكامل» وقال عنه: «ليس بقوي في الحديث»، ولم يَنقل عنه أيَّ قولٍ في الجرح والتعديل، ولم يترجم له في مقدمة كتابه، وليس له في رواة البحث **سوى قول واحد** في باب التعديل[١].

ومنهم: **محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي**، فكأن ابن عدي لا يعتمده في النقد، فقد ترجم له في «الكامل»، وذكر في ترجمته أن أبا يعلى الموصلي كان سيِّئ الرأيِ فيه، مع أن ابن عدي أنصَفَه ودافع عنه، إلا أن الذي يظهر أن ابن عدي لم يره ممن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، فللنقد معيار ووزن يختلف عن ضبط الراوي وحفظه في نفسه، ولذا لم يذكره ابن عدي في خطبة كتابه حينما ترجم للنقاد الذين يُقبل قولهم في الرجال، كما أنه لم يَذكر له أيَّ قول يتعلق بنقد الرجال في كتابه كله[٢]، وليس له في رواة البحث سوى **قول واحد** في باب التعديل[٣].

ومن الذين ليسوا من المشهورين بالنقد: جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، فليس هو من المشهورين بالكلام في الرجال[٤]، ولم يذكره ابنُ عدي في خطبة كتابه، ولم يَنقل عنه شيئًا في النقد، وإنما جاء له ذكرٌ نادرٌ في بعض الأسانيد، وليس له قولٌ في رواة البحث سوى **قولٍ واحدٍ** في باب التعديل[٥].

ومنهم: **القاسم بن زكريا المطرز**، فليس هو من المشهورين في نقد الرجال[٦]، ولم يذكره ابنُ عدي في خطبة كتابه، وقد نَقل عنه بعضَ الأقوال في الكلام عن الرجال، وهي أقوال قليلة جدًّا، وليس له قولٌ في رواةِ البحث سوى **قولٍ واحدٍ** في باب الجرح[٧]، لم يورده ابنُ عدي.

---

(١) قاله في شهاب بن خراش.
(٢) ومن المحتمل أيضًا أن يكون ابن عدي لم يقف على أقواله، لا أنه لا يعتمده.
(٣) قاله في شهاب بن خراش.
(٤) ولم يذكره الذهبي في رسالته «ذكر مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل» مع توسُّعِه فيها وذِكْرِه لجماعةٍ من الضعفاء.
(٥) قاله في الخليل بن زكريا.
(٦) ولم يذكره الذهبي في رسالته «ذكر مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل».
(٧) قاله في الخليل بن زكريا.

ومنهم: **إسحاق بن منصور السَّلولي**[١]، فليس هو من أئمة الجرح والتعديل[٢]، ولم يذكره ابنُ عدي في خطبة كتابه، وغايةُ أمر إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ أنه راوٍ وثَّق بعضَ مَن روى عنهم، وحُفظ عنه في ذلك أقوالٌ يسيرة جدًّا، لا أنه انتصب للكلام في الرجال فعُرف به وجُمعت أقواله، وليس له في رواة البحث سوى **قولٍ واحدٍ** في باب التعديل[٣].

السبب الخامس: أن يكون القول قد فات ابنَ عدي من باب السهو والذهول.

هناك أقوال يكون لابن عدي طريق إليها، ومع ذلك لم يذكرها، وهذه الأقوالُ نادرةٌ مقارنةً بعدد رواة البحثِ وما قيل فيهم من أقوالٍ للمتقدمين، **فمجموعها قولان فقط**، أما أحدهما فقد أورده ابنُ عدي في ترجمةٍ أخرى، فلمَّا جاء إلى ترجمة راوٍ من رواةِ البحث ذهل عنه فلم يورده، ممَّا جعله يقول فيه عبارة البحث، وهذا القول هو جرحٌ من **ابن معين** في عبد الله بن بُديل بن ورقاء.

وأما القولُ الآخر فهو حكايةٌ من ابنِ المثنى عن **ابن مهدي** أنه كان لا يُحَدِّث عن كاملِ بن العلاء.

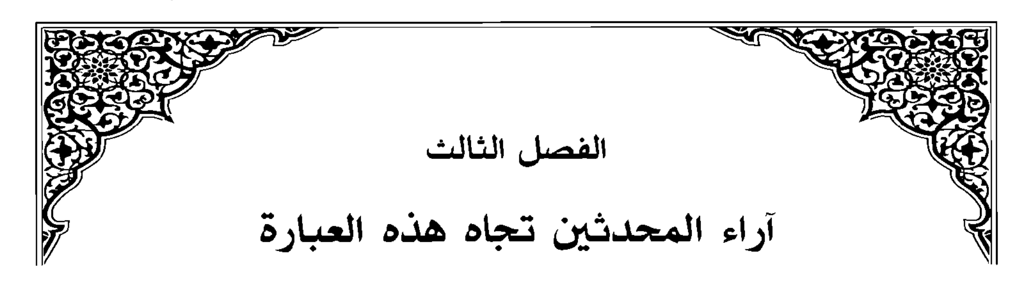
فهذه خمسة أسباب ظهرت من خلال البحث والتفتيش في هذه الأقوال ومصادرها وطرقها، وربطِ ذلك بتصرفات ومسالك ابن عدي في كتابه عمومًا، وفي عبارة البحث خصوصًا، وهذه الأسباب تفسِّر سبب إطلاق ابن عدي هذه العبارة في هؤلاء الرواة، وهي أيضًا من أهم القرائن في تحرير معنى هذه العبارة عند ابن عدي كما سيأتي.

---

(١) أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن: إسرائيل، وهُريم بن سفيان، وغيرهما، روى عنه: محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو كريب محمد بن العلاء، وغيرهما، وهو أحد الثقات، حديثه مخرَّج في «الصحيحين»، مات سنة خمس ومئتين. انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٣١) رقم: (٢٨) و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٠) رقم: (٤٧٢) الطبعة الهندية.

(٢) ولم يذكره الذهبي في رسالته «ذكر مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل».

(٣) قاله في أبي رجاء، عبد الله بن واقد.



الفصل الثالث

آراء المحدثين تجاه هذه العبارة

استعمل ابنُ عدي عبارته هذه في أكثر من أربعين راويًا في كتابه «الكامل»، وقد تعدَّدت صور وأحوال استعماله لهذه العبارة في هؤلاء الرواة، ومن أجل ذلك كانت هذه العبارة محلَّ إشكالٍ ونظر من قبل النقاد والمحدثين، فإنها صادرةٌ من إمام كبير في هذا العلم، وكتابه من أهم كتب الجرح والتعديل وأكبرها، لذا كان من المهم تفسيرُ معنى العبارة من جهة هذا النفي المطلق فيها، وهل أراد ابنُ عدي بهذه العبارة أنه لم يجد في هؤلاء الرواة أيَّ كلام متعلق بالجرح والتعديل؟ أم أنه أراد بها أنه لم يجد للمتقدمين كلامًا بمعنى الجرح فحسب، ولا يلزم منها أنه لم يجد للمتقدمين فيهم تعديلًا؟

وبيان ذلك فيما يلي: اختلف المحدثون في معنى عبارة ابن عدي هذه على قولين:

القول الأول: أن ابن عدي يريد بها أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلامٍ، سواء كان ذلك جرحًا أو تعديلًا.

وعلى هذا القول فإن ابن عدي لا يقول هذه العبارة إلا إذا لم يجد للمتقدمين في الراوي جرحًا ولا تعديلًا، أما إذا وجد لهم فيه تعديلًا فلا يقول هذه العبارة.

وإلى هذا ذهب الأكثرون، ومنهم: عبد الحق الإشبيلي، وابن التُّرْكُماني، وابن الملقن، والعيني، والألباني، رحمهم الله جميعًا.

وهذا ظاهرٌ في فهمهم ومناقشاتهم واعتراضاتهم على ابن عدي، فإنهم حين يوردون هذه العبارة عن ابن عدي في أحد الرواة، فإنهم يعترضون عليها بإيراد أقوالِ المتقدمين في ذلك الراوي جرحًا وتعديلًا.

أما **عبد الحق الإشبيلي** رحمه الله فقد ذكر قولَ ابن عدي في عبد الله بن بُديل بن ورقاء: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، ثم قال: «كذا قال أبو أحمد، وذكره

ابنُ أبي حاتم فقال فيه عن يحيى بن معين: عبدُ الله بن بديل بن ورقاء مكيٌّ صالح»[(١)]

ونقل قولَ ابن عدي في عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: «ولم أجد فيه للمتقدمين كلامًا»، ثم قال: «كذا قال: لم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة لا بأس به، وقال فيه أبو حاتم: صدوق»[(٢)]

فالإشبيلي هنا يتعقَّب ابنَ عدي بوجود كلام للمتقدمين في الراوي، وهذا الكلام هو في باب التعديل، وهذا يقتضي أن الإشبيلي يرى أن ابنِ عدي أراد بهذه العبارة أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلامٍ، سواء في الجرح، أو في التعديل.

وأما **ابن التُّرْكُماني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد نقل في «الجوهر النقي على سنن البيهقي» قولَ ابن عدي في عبد الله بن بُديل بن ورقاء: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، ثم قال بعده: «وذَكَرَ ابنُ أبي حاتم عن ابن معين أنه قال فيه: مكيٌّ صالح»[(٣)]

فتأخيره لذكر قول ابن معين إلى ما بعد قول ابن عدي مباشرة مُشْعِرٌ بأنه يريد به التعقُّبَ عليه، فيُستفاد من ذلك أن ابن التركماني كأنه يميل إلى أن ابن عدي أراد بعبارته هذه أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلامٍ، سواء في الجرح، أو في التعديل.

وأما **ابن الملقن** رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنه قد نقل في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» قولَ ابن عدي في عبد الله بن بُديل بن ورقاء: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، ثم قال بعده: «قلت: قد قال يحيى: صالح»[(٤)]

ونقل قولَ ابن عدي في محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، ثم قال بعده: «قلت: قد قال ابن معين فيه: صالح، وقال أبو حاتم: صدوق»[(٥)]

فيظهر من هذا أنه يتعقَّب ابنَ عدي بوجود تعديل للراوي ممن تقدَّم من النقاد،

---

(١) انظر: «الأحكام الوسطى» للإشبيلي (٢/ ٢٥٠).
(٢) انظر: «الأحكام الوسطى» للإشبيلي (٤/ ١٢٢).
(٣) (٤/ ٣١٧). (٤) (١٣/ ٦٣٦).
(٥) انظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٦/ ٢٢٣).

فيُؤخذ من هذا أن ابن الملقن كأنه قد فهم أن ابن عدي أراد بعبارته هذه أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلامٍ، سواء في الجرح، أو في التعديل.

وأما **العيني** رَحِمَهُ اللهُ فقد نقل في «عمدة القاري» قولَ ابن عدي في محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، ثم قال بعده ـ كما قال ابن الملقن ـ: «قلت: قد قال ابن معين فيه: صالح، وقال أبو حاتم: صدوق»[(١)]

وأما **الألباني** رَحِمَهُ اللهُ فقد نقل قولَ ابن عدي في عبد الله بن بُديل بن ورقاء: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، ثم قال: «قلت: روى ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال فيه: صالح»[(٢)]

ونقل قولَ ابن عدي في عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: «ولا أعرف في هذه الأحاديث ما أُنكره إلا هذا، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، وقد أثنى عليه إسحاقُ بن أبي إسرائيل، فقال: «كان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيت باليمامة خيرًا منه»، وأرجو أنه لا بأس به» ثم قال الألباني: «قلت: قال ابن أبي حاتم في ترجمته: قال أحمد: ثقة لا بأس به، وقال أَبي: صدوق»[(٣)]

فكأن الألباني بصنيعه هذا يتعقَّب ابنَ عدي بأن الراوي الذي قال فيه هذه العبارة قد وُجد فيه تعديلٌ للمتقدمين، فيُستنبط من هذا أن الألباني كأنه قد فهم من عبارة ابن عدي الإطلاق، بأنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلامٍ، سواء في الجرح، أو في التعديل.

القول الثاني: أن ابن عدي يريد بهذه العبارة أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا، ولا يلزم من ذلك ألا يجد لهم فيه تعديلًا.

وعلى هذا القول فإن ابن عدي قد يجد أقوالًا في تعديل الراوي من المتقدمين ـ قلَّت أو كثرت ـ ومع ذلك يُطلق هذه العبارة في الراوي.

وهذا ما فسَّر **الذهبيُّ** به عبارةَ ابنِ عدي هذه، فقد نقل في «تاريخ الإسلام» قولَ ابن عدي في ترجمة شهاب بن خِراش: «ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا»، ثم

---

(١) (٢١/ ٧١).

(٢) السلسلة الصحيحة (٢/ ٣٤) رقم: (٥٠٨).

(٣) السلسلة الضعيفة (١٣/ ٤٧٦) رقم: (٦٢٢٠).

قال: «يعني بالتليين، وإلا فقد وثَّقه عدة»، وأورد ـ أي: الذهبي ـ في ترجمته تعديلَ ابن المبارك له، وكذلك ابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم(١).

وقد اكتسب الذهبيُّ هنا مزيةً على غيره من المحدِّثين بأنه هو الوحيد الذي نصَّ صراحةً على معنى عبارة ابن عدي، بينما غيره من المحدِّثين لا يوجد لهم كلام صريح في معناها، وإنما هو فهمٌ يُستنبط من صنيعهم، ﷺ جميعًا(٢).

وخلاصةُ ما تقدم أنَّ كلَّ مَن تعقَّب ابنَ عدي ـ فيما وقفتُ عليه ـ فإنه قد فهم من عبارته أنه يريد بها النفيَ المطلق، أي: أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلام، سواء في الجرح أو في التعديل، إلا ما جاء عن الذهبي في «تاريخ الإسلام» من أنه فهم من عبارة ابن عدي أنه يريد بها أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا، ولا يلزم ألَّا يجد لهم فيه تعديلًا.



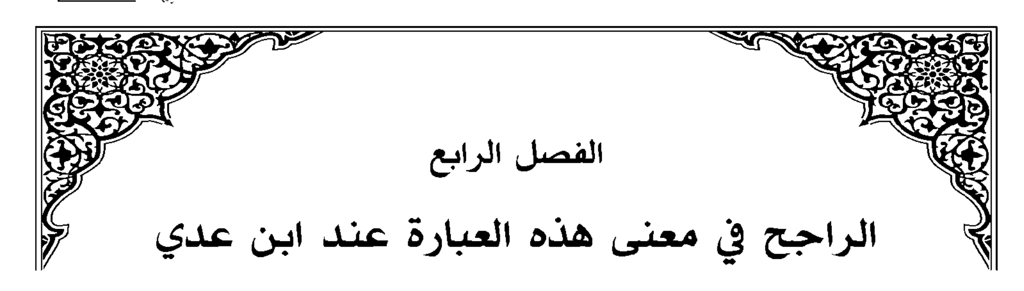
---

(١) (٤/ ٦٥٠) رقم: (١٣٣).

(٢) **ومما يُشار إليه هنا**: أن الذهبيَّ ﷺ قد جاء عنه في «ميزان الاعتدال» ما قد يُشعِر بأنه قد فهم من عبارة ابن عدي الإطلاق، وهو: أنه لم ير للمتقدمين في هؤلاء الرواة أيَّ كلام، سواء في الجرح، أو في التعديل؛ فإنه ترجم لعبد الله بن واقد الخراساني، ثم نقل قول ابن عدي فيه: «لم أر للمتقدمين فيه كلامًا»، ثم قال: «قلت: وثَّقه أحمد، ويحيى، وقال أبو زرعة: لم يكن به بأس».

وترجم لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير، ثم نقل قول ابن عدي فيه: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وأرجو أنه لا بأس به»، ثم قال: «قلت: هو صدوق، قاله أبو حاتم، ووثَّقه أحمد، قد خرَّج له صاحبا «الصحيحين»، تبارد ابنُ عدي بذكره».

فكأن الذهبي في هذين المثالين يتعقَّب ابنَ عدي بوجود تعديلٍ للنقاد المتقدمين في الراوي، إلا أن هذا استنباطٌ قد لا يُسلَّم به، ولا يُعارَض به النصَّ الصريحَ منه ﷺ في تفسير عبارة ابن عدي بأنه أراد بها الجرحَ فحسب، **ولذا فالمعتمد من رأي الذهبي تجاه هذه العبارة هو ما أُثبِتَ فوق**.



الفصل الرابع

الراجح في معنى هذه العبارة عند ابن عدي

تقدم في الفصل السابق ذكرُ كلام أهل العلم في معنى عبارة ابن عدي، وأن كثيرًا منهم قد ظهر من صنيعهم أنهم فهموا من عبارة ابن عدي النفيَ المطلق، بأنه لم يرَ للمتقدمين في هؤلاء الرواة جرحًا ولا تعديلًا.

وتقدم أيضًا أن الذهبي قد فسَّر عبارةَ ابن عدي بأنه يقصد بها: أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا، ولا يلزم من ذلك ألا يجد لهم فيه تعديلًا.

وسأذكر هنا ما قد يُستدلُّ به لكلا القولين، من خلال ما ظهر في البحث:

أما القول الأول، وهو: أن ابن عدي يريد بهذه العبارة أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلام، سواء كان ذلك جرحًا أو تعديلًا، فلعل مِن أهم ما يمكن أن يُستدلَّ به لهذا القول ما يلي:

أولًا: أن هذا هو ظاهر العبارة، ولهذا ذهب كثيرٌ العلماء إلى ذلك ـ كما تقدم ـ.

ثانيًا: أن ابن عدي ترجم لبعض الرواة وضعَّفهم، ثم نصَّ على أنه لم يرَ أحدًا من المتقدمين ضعَّفهم، ومع ذلك لم يُطلق فيهم عبارة البحث؛ لأنه قد وجد للمتقدمين فيهم تعديلًا، وأورده.

ومثال ذلك: ما تقدم من أن ابن عدي ترجم لأيمن بن نابل، وأورد فيه توثيق ابن معين له، ثم أورد ابن عدي له جملة من المرويات، ثم قال: «ولأيمن بن نابل أحاديثُ غير ما ذكرته هاهنا، وهو لا بأس به فيما يرويه، وما ذكرته جملة أحاديثه، ولم أرَ أحدًا ضعَّفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها، صالحة»[1]

فهذا مما يدل على أن ابن عدي إذا لم يجد أحدًا من المتقدمين ضعَّف الراوي، ووجد لهم فيه تعديلًا فإنه يورد هذا التعديل، ويستعمل عبارةً مقيَّدةً بأنه لم

(١) (٢/ ١٤٥) رقم: (٢٤٣).

يجد للمتقدمين في الراوي تضعيفًا فقط، كأن يقول: «لم أرَ أحدًا ضعَّفه ممن تكلم في الرجال»، ولا يستعمل عبارة البحث، وهذه قرينة على أنه يريد بعبارة البحث الإطلاق، بأنه لم يجد للمتقدمين في الراوي جرحًا ولا تعديلًا.

ثالثًا: أن ابن عدي استعمل بعض الألفاظ في عبارة البحث يبعُد أن يكون مقصوده منها الجرحَ فحسب، وإنما ظهر منها أنه أراد بها نفيَ علمِه بوجود الجرح والتعديل معًا، كقوله عن الخليل بن زكريا: «ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا»، ولم يقل: كلامًا.

رابعًا: أن الأقوال التي جاءت في تعديل هؤلاء الرواة من المتقدمين تبيّن بعد دراستها أنه لا يوجد قول منها يخرج عن كون ابن عدي ليس له طريق إليه أو أن قائله ليس من المشهورين إلا ما نَدَر، والنادرُ لا حُكْم له، مما يؤيد أن ابن عدي لم يقف على أي تعديل للمتقدمين في هؤلاء الرواة، وهذه قرينة على أن ابن عدي أراد بعبارته الإطلاق.

خامسًا: أنه قد يكون من لوازم القول بأن ابن عدي يريد بالعبارة أنه لم يجد للمتقدمين في هؤلاء الرواة جرحًا مع أنه قد يوجد لهم فيهم تعديل، قد يكون من لوازم ذلك أن ابن عدي ـ في حال وقف على هذا التعديل لهم ـ يخالف ما يُشبه إجماعَ المتقدمين، خصوصًا في الرواة الذين كثُر فيهم التعديل من كبار النقاد المتقدمين، ولم يوجد لهم فيهم جرح.

وأما القول الثاني وهو: أن ابن عدي يريد بهذه العبارة أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا، ولا يلزم منها أنه لم يرَ لهم فيه تعديلًا، فلعل مِن أهم ما يمكن أن يُستدلَّ به لهذا القول ما يلي:

أولًا: أن ابن عدي أورد في بعض تراجم هؤلاء الرواة عباراتٍ للمتقدمين فيها نوعُ تعديل، ثم قال فيهم هذه العبارة: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، مما يدل على أنه يعني بعبارته هذه أنه لم يجد للمتقدمين في الراوي جرحًا فقط، أما التعديل فقد وُجِد.

ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، فقد أسند ابنُ عدي إلى إسحاق بن أبي إسرائيل قولَه: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيتُ باليمامة خيرًا منه ـ»، ثم

قال: «ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا»، ونبَّه بعدها على قول إسحاق فيه، فقال: «وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به».

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء في ترجمة أبي الجحَّاف داود بن أبي عوف، فقد أسند ابنُ عدي إلى سفيان قولَه: «حدثنا أبو الجحاف وكان مَرْضِيًّا»، ثم قال: «ولأبي الجحاف أحاديث غير ما ذكرته، وهو من غالية أهل التشيع، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يُحتج به في الحديث».

فابن عدي في هذه الأمثلة ساق قولًا في التعديل ومع ذلك قال عبارته هذه، وهذه قرينة على أن ابن عدي لا يريد بعبارته النفيَ المطلق بأنه لم يجد للمتقدمين في الراوي جرحًا ولا تعديلًا، وإنما أراد بها أنه لم يجد لهم فيه جرحًا، ولا يلزم من ذلك أنه لم يجد لهم فيه تعديلًا.

ثانيًا: أن هذه العبارة مُشعرةٌ بأنها في الجرح فحسب، لأن من عادة المحدثين أنهم إذا قالوا في الراوي: تكلَّم فيه فلان، أو: فيه كلام، فإنهم يعنون بذلك أنه جرحه، وهذا الاستعمال مما جرى عليه أيضًا ابن عدي في كتابه «الكامل»، ويؤكد هذا أن ابن عدي نصَّ في عدة تراجم على أنه إنما ترجم لهذا الراوي لأن فلانًا (تكلَّم فيه)، وأراد بذلك أنه جرحه، وهذا كثير عند ابن عدي، فمن ذلك: أنه قال في ترجمة أحمد بن صالح المصري: «ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كلَّ مَن تكلَّم فيه متكلِّم، لكنتُ أُجِلُّ أحمدَ بن صالح أن أذكره»[١].

وقال في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد، أبي العباس الهمداني: «ولم أجد بُدًّا من ذكرِه؛ لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كلَّ مَن تكلَّم فيه متكلِّم ولا أُحَابي، ولولا ذاك لم أذكره للذي كان فيه من الفضل والمعرفة»[٢].

وعند ذكره لأحد الأحاديث المنكرة في ترجمة حيي بن عبد الله المصري، قال: «وهذا هو حديثٌ منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لَهيعة؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلَّم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف»[٣].

---

(١) (١/ ٢٩٥) رقم: (٢١). (٢) (١/ ٣٣٨) رقم: (٥٣).
(٣) (٣/ ٣٨٧) رقم: (٥٦٢).

وغير ذلك كثير، فالأولى أن يُحمل معنى (الكلام) الوارد في عبارة ابن عدي: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» على هذا المعنى الاصطلاحي المستعملِ عنده، وعند أرباب هذا العلم، لا على الظاهر اللغوي.

ثالثًا: أن ابن عدي لما وجد بعضَ أقوالِ المتقدمين التي فيها نوعُ تعديلٍ لهؤلاء الرواة أوردها في تراجمهم، كقول سفيان الثوري عن أبي الجحَّاف: «حدثنا أبو الجحاف وكان مَرْضِيًّا».

وكقول إسحاق بن أبي إسرائيل عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيتُ باليمامة خيرا منه ـ»، ثم عضد ابنُ عدي حكمه في تعديل الراوي بقول إسحاق، فقال: «وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به».

وهذه قرينة قوية على أن ابن عدي لا يريد بهذه العبارة نفيَ وجودِ تعديلٍ للمتقدمين في هؤلاء الرواة، وإنما تدل العبارة على أنه يريد نفيَ وجودِ جرحٍ لهم.

هذا أهم ما يُمكن أن يُستدلَّ به لكل قول.

والذي تبيَّن لي بعد الدراسة أن تحرير العبارة مكوَّنٌ من حيثيَّتيْن:

الأولى: تحرير العبارة من حيث ظاهرها.

الثانية: تحريرها من حيث واقع استعمال ابن عدي لها، وطريقته في إطلاقها.

أما **الحيثيَّة الأولى** فإن الظاهر من العبارة دون النظر إلى واقع استعمال ابن عدي لها، أنه يريد بها الجرح فقط، ويدل على هذا أمران:

الأول: ما تقدم من أن اصطلاح المحدثين في (الكلام) أنهم يريدون به الجرح، وقد استعمل ابن عدي هذا الاصطلاح بهذا المعنى في كتابه «الكامل» كما تقدم، فالأولى أن تُحمل هذه العبارة على الأصل من اصطلاح المحدثين، لا على الظاهر اللغوي منها.

الثاني: أن ابن عدي قد قال في سياق ذكره لشرطه في كتابه «الكامل»: «وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أساميَ قومٍ نسبوا إلى الضعف مَن عساهم غفلوا عنهم، وقوم نشؤوا بعد موتهم فلم يتكلَّموا فيهم، ولم يلحقوا زمانهم، وأنا أُبيِّن أحوالَ مَن غفلوا عنهم، ومَن نشؤوا بعد موتهم، إن شاء الله تعالى»[١]

---

(١) (١/ ٣٣٠).

وقول ابن عدي هنا: «فلم يتكلَّموا فيهم» ظاهر في أنه يقصد به: الجرح، وعبارةُ البحث لها ارتباط وثيق جدًّا بهذا الشرط، فإن ابن عدي كثيرًا ما ينبِّه على شرطه هذا حينما يستعمل عبارةَ البحث[١]، والأَولى أن يُحمل معنى (الكلام) الوارد في عبارة البحث، على معنى (الكلام) الوارد في شرط الكتاب؛ للارتباط القويِّ بينهما.

وأما **الحيثيَّة الثانية**، فإن واقع استعمال ابن عدي لها، وطريقته في إطلاقها، يدلُّ على أنه لم يجد للمتقدمين في هؤلاء الرواة تعديلًا، وهذا ظهر من خلال تتبع هذه الأقوال التي جاءت فيهم، فقد تبيَّن أن ابن عدي لم يقف على هذه الأقوال، وقد ذكرتُ الأسباب التي أدَّت إلى عدم وقوفه عليها في الفصل الثاني من هذا الباب.

ومما يؤيد هذا: أن ابن عدي لما وقف على قولين غير صريحين في تعديل راويين من رواة البحث أوردهما، واستفاد منهما في الحكم[٢]، وهذا يدل أيضًا على أن ابن عدي لم يقف على تعديل النقاد المتقدمين لهؤلاء الرواة، فإنه لو وقف على الأقوال الأخرى التي هي صريحة في التعديل وقد قالها كبارُ النقاد، فإنه لن يطويَها ويعرضَ عنها ثم يورد ما هو أقل منها.

ومما سبق يظهر أن الراجح في معنى عبارة البحث «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» وما في معناها، ما يلي:

١ ـ أن ابن عدي لم يرَ في هذا الراوي جرحًا لِمن تقدم من النقاد الذين يَعتدُّ بهم، من طبقة شيوخه فمَن فوق.

٢ ـ أن ابن عدي حينما استعمل هذه العبارة فإنه لم يجد للمتقدمين في هؤلاء الرواة تعديلًا.

---

(١) تقدم تفصيل ذلك عند الكلام على تخليص العبارةِ محلِّ البحث عن بعض العبارات المشابهة، وهو الأمر الأول من التوطئة في هذا الباب.

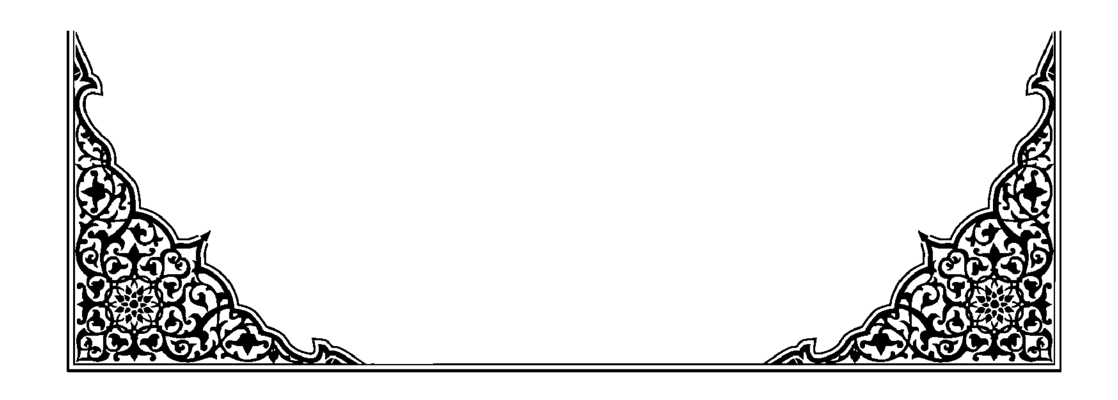
(٢) تقدم الكلام عن هذين القولين في الحال الأولى من الفصل الأول.

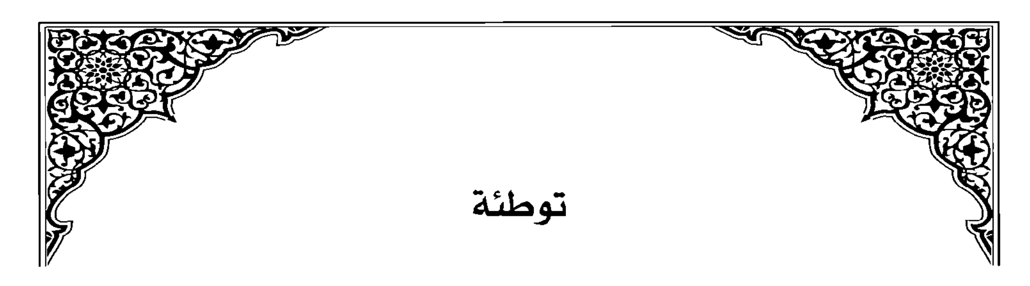


الباب الثاني

طريقة ابن عدي في الحكم على رجال الكتب الستة الذين قال فيهم: لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا

وفيه توطئة، وستة عشر فصلًا.





توطئة

تقدم ذكر شرط ابن عدي في كتابه «الكامل»، وأنه نصَّ على أن الرواة الذين يوردهم في كتابه على نوعين:

النوع الأول: كل من تُكلِّم فيه بضربٍ من الضعف.

النوع الثاني: من يكون في رواياته ما يُنكَر؛ فإن ابنَ عدي يذكره في كتابه ولو لم يجرحه أحد قبله، وهؤلاء على صنفين: صنفٍ كانوا في عصر النقاد ومع ذلك لم يُبيِّنوا ضعفهم ـ فيما انتهى إليه علمُ ابن عدي ـ، وصنفٍ جاؤوا بعدهم فلذا لم يجرحوهم، فجاء ابن عدي وبيَّن أمر الصنفين.

ولما كان هذا البحث متعلِّقًا بالنوع الثاني من الرواة عند ابن عدي، وتحديدًا بالشق الأول منه، وهم الرواة الذين كانوا في عصر النقاد ولم يجد ابنُ عدي للمتقدمين فيهم كلامًا، **فتحسن الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الرواة عند ابن عدي من الأهمية بمكان؛ لأنه هو النوع الذي يظهر فيه اجتهادُ ابن عدي ومنزلتُه في هذا العلم**؛ لكون أحكامه على هؤلاء الرواة صادرة عن اجتهاده ورأيه، وظهورُ شخصية ابن عدي النقدية فيهم أكثر جلاءً من غيرهم؛ فإن الناقد إذا لم يجد في راوٍ من الرواة أيَّ حكمٍ فيه لمن تقدم[1]، ثم اجتهد في الحكم عليه وأعمل حصيلةَ علومه للخلوص بحكمٍ دقيق فيه، فإن صنعتَه في النقد وطريقةَ حكمه على الرواة تكون ظاهرة جدًّا، ورواةُ البحث هم من هذا النوع.

لذا كان من المهم دراسةُ أحكامه على هذا النوع من الرواة، ومعرفةُ طريقتِه في الحكم عليهم، ومنهجِه في ذلك، خصوصًا وأن رواة البحث هم من رجال الكتب الستة، وأنهم من طبقة متقدمة ـ وهي: طبقة أتباع التابعين ـ.

---

(١) تقدم أن ابن عدي أراد بعبارة البحث أنه لم يجد للمتقدمين في الراوي جرحًا، وتقدم أيضًا أنه قد ظهر من خلال البحث أن ابن عدي حينما أطلق هذه العبارة على هؤلاء الرواة فإنه لم يجد للمتقدمين فيهم تعديلًا.

ومن أجل هذا الأمر رأيتُ أن من أهم مقاصد هذا البحث بيانَ طريقة حكم ابن عدي على هؤلاء الرواة، كما رأيتُ أن تكون معرفةُ طريقةِ حكمه عليهم من خلال دراسة كل ترجمة على حِدَة؛ فإن هذا أبين للمراد، وأظهر في إبراز صنعته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب.

وأشير هنا إلى أهم النقاط في المنهج الذي سلكتُه في دراسة تراجم هؤلاء الرواة:

١ ـ أعرّف بالراوي، بأن أذكر اسمه ونسبه وكنيته وموطنه، واثنين من أبرز شيوخه واثنين من أبرز تلامذته، ووفاته، وإذا تعذرت معرفة تاريخ وفاة الراوي فإني أذكر طبقته عند ابن حجر.

٢ ـ أذكر قول ابن عدي في الراوي أولًا ثم أستقصي أقوال المتقدمين فيه جرحًا وتعديلًا، وأبدأ بمن عدّله، ثم من جرحه، وأرتّبهم حسب وفياتهم، وإن كان التعديل أو التجريح ضمنيًّا فإني أجعله آخر كل قسم، وأعزو كل ذلك إلى المصادر الأصلية ما وجدتها.

٣ ـ أناقش هذه الأقوال، وأحكم على الراوي بناء على هذه الأقوال، وبناء على دراسة مروياته التي أوردها ابن عدي، وربما أعضد ما توصلت إليه من الحكم بأحكام بعض المتأخرين، كالذهبي، وابن حجر.

٤ ـ أدرس كل مرويات الراوي التي أوردها ابن عدي في ترجمته، وأبيّن سبب إيراد ابن عدي لكل رواية، وأذكر أثرَ هذه الرواية على صاحب الترجمة.

٥ ـ بعد دراسة المرويات أبيّن طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ثم أناقش حكمه عليه.

وأما ما يتعلق بدراسة المرويات، فسلكت الآتي:

١ ـ إذا كانت الرواية في الصحيحين أو أحدهما من طريق الراوي المترجم له فإني أكتفي بذلك عن دراستها، مع بيان سبب إيرادها، وإن لم تكن فيهما فإني أدرسها، فإن كانت في شيء من السنن الأربعة أو مسند أحمد فإني أكتفي بتخريجها منها، وإلا توسعت في المصادر التي أخرجَتها.

٢ ـ أذكر المتابعات المؤثرة في الحكم، سواء كانت متابعات تامة أو قاصرة، فإن كانت المتابعة في شيء من الصحيحين فإنني أكتفي بهما، وإن كانت في السنن

الأربعة أو مسند أحمد فإني أقتصر على ذلك في التخريج، وإن كانت في غيرها فإني أقتصر على أهم مصدرين أو ثلاثة من المصادر التي أخرجتها.

٣ ـ إن كانت المتابعة ثابتة فإني أكتفي بذكر الطرق إليها، وإن كانت المتابعة لا تثبت فإني أبين ذلك.

٤ ـ لا ألتزم الإشارة إلى شواهد الحديث، وإنما أذكرها أحيانًا في حال كان لها علاقة بالحكم على الراوي.

وأما ما يتعلق بترجمة رجال الإسناد، فسلكت الآتي:

١ ـ أترجم لرجال الإسناد الواردين في الرواية التي أوردها ابن عدي، فإذا كان الراوي متفقًا على تعديله أو تجريحه فإني أكتفي بحكاية الاتفاق عن ذكر الأقوال فيه.

٢ ـ إذا كان الراوي ممن اختلف فيه فإني أذكر أبرز الأقوال فيه ومن قال بها، وأعزو ذلك إلى «تهذيب التهذيب» أو «لسان الميزان»، أو غيرهما، ثم أحكم عليه.

٣ ـ في المتابعات المؤثرة في الحكم أذكر حكم ابن حجر على أصحابها، إلا إن تبين لي خلافه، فحينئذ أذكر أبرز أقوال الأئمة فيه، وأحكم عليه بما تبين لي مع بيان السبب.

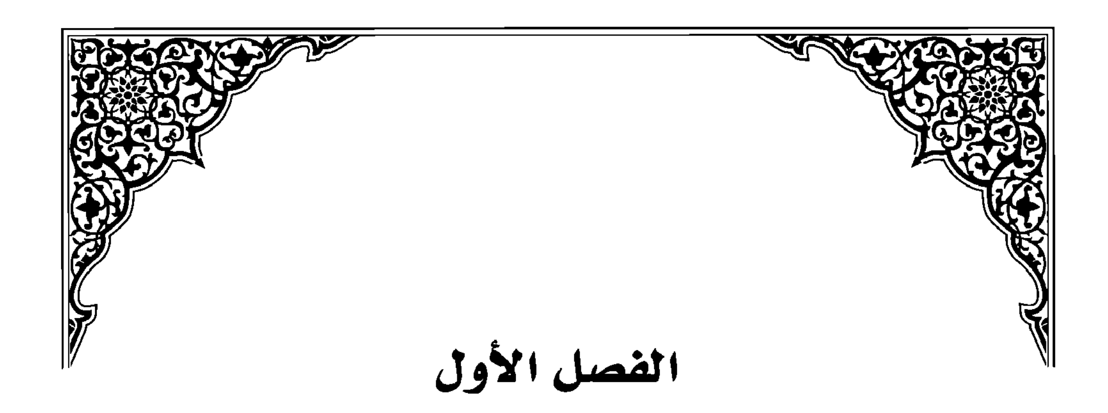
٤ ـ أبين درجة الحديث بالإسناد الذي ساقه ابن عدي مع التعليل، ثم أحكم على الحديث من جهة العموم.

وهاهنا أمر آخر تحسن الإشارة إليه في هذه التوطئة، وهو: أن من أراد أن يعرف طريقة حكم ابن عدي على الراوي، أو أراد أن يستفيد من ترجمته للراوي، أو أراد مناقشته في أحكامه، فلا بدَّ له من دراسة الترجمة كاملةً كما أوردها ابن عدي، خصوصًا ما يتعلق بدراسة المرويات، لأن حكم ابن عدي على الراوي يؤخذ من مجموع الترجمة، أما من يجتزئ شيئًا من الترجمة ويدرسه ثم يريد أن يعلم أبعاد حكم ابن عدي، ويستفيد منه، ويناقشه في ذلك، فإن حكمه سيكون غلطًا، بعيدًا عن الصواب.

وسبب التنبيه على ذلك: أني رأيتُ بعض الدراسات الأكاديمية التي تدرس بعض مصطلحات ابن عدي في كتابه «الكامل»، أو بعض أحكامه على الرواة، تأخذ من الترجمة روايةً أو روايتين، ثم تحاكم ابنَ عدي إليها، وهذا خطأ علميٌّ ظاهرٌ،

فإن ابن عدي قد يورد في الترجمة على سبيل المثال عشر روايات، فيأتي باحث ويدرس اثنتين منها، فيجد أنها محتملة، أو أن العلة فيها لا تلحق بالراوي، ثم يخالف ابنَ عدي أو ينسبه للخطأ بناء على هذا النظر القاصر، بينما لو أكمل دراسة بقية الروايات لوجد أن خمسًا منها أو أكثر مما يُستنكر على الراوي، وبعضها أشد من بعض، أو العكس، وحينها سيختلف حكمه تمامًا، وسيدرك السبب الذي من أجله أصدر ابنُ عدي هذا الحكم عليه، كما سيعلم مدى دقة منهج ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في الحكم على الرجال.





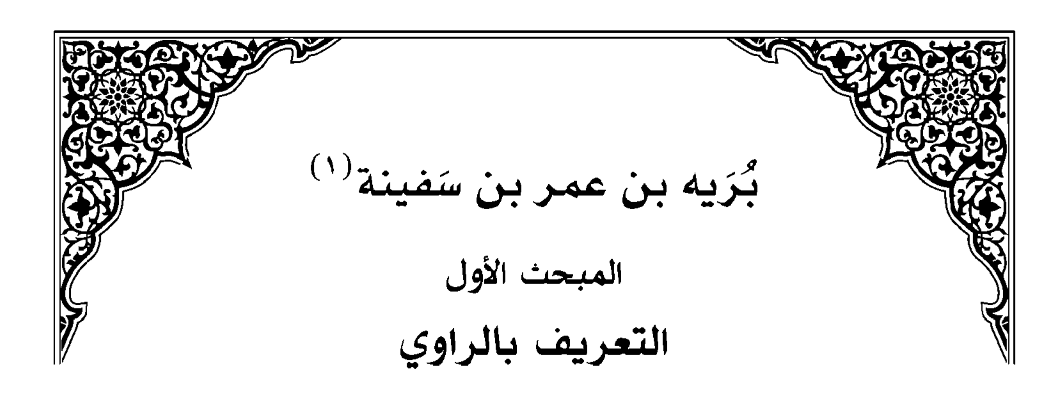
الفصل الأول

ترجمة بُرَيْه بن عمر بن سَفِيْنة

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





بُرَيه بن عمر بن سَفينة[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّفه ابنُ عدي بقوله: «بُرَيه بن عمر بن سَفينة، يكنى أبا عبد الله».

وجدُّه سفينة هو مولى رسول الله ﷺ، الهاشمي، المدني.

وبُرَيه، هو بضم أوله، وفتح الراء، وسكون الياء، ثم هاء[2]

واسمُه: إبراهيم، ولقبه: بُرَيْه[3]

روى عن: أبيه.

روى عنه: إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فُديك، وغيرهما.

أخرج له أبو داود والترمذي حديثًا واحدًا[4]

وفاته: لم أجد من نصَّ على سنة وفاته، وقد قال ابن حجر: «من السابعة»[5]

تنبيه: حصل اشتباه عند ابن أبي حاتم، وابن حبان، فظنَّا أن (بُرَيه بن عمر بن سفينة) غير (إبراهيم بن عمر بن سفينة).

أما ابن أبي حاتم فقد ترجم له أولًا في حرف الألف، فقال: «إبراهيم بن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥١٣)، رقم الترجمة: (٢٩٦)، وأكتفي بهذا العزو عن عزوِ كل ما سيأتي عن ابن عدي في ترجمة هذا الراوي، وهكذا الحال في بقية الرواة في الفصول القادمة.

(٢) انظر: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف» لابن ماكولا (١/ ٢٣١).

(٣) انظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١/ ٢٥٠)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٥٧) رقم: (٦٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٠).

(٤) وهو الحديث الرابع من الأحاديث التي أوردها ابن عدي لبريه، ولترجمةِ بُرَيْه بن عمر بن سفينة، يُنظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٩٢) رقم: (٢٢١).

عمر بن سفينة، روى عن: أبيه عن جده سفينة مولى رسول الله ﷺ، روى عنه: إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة».

ثم ترجم له في حرف الباء، فقال: «بُرَيه بن عمر بن سفينة، مولى رسول الله ﷺ، روى عن: أبيه، روى عنه: ابن أبي فديك، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، سمعت أبي يقول ذلك»[١]

فكأنه يرى أنهما اثنان، لأنه غاير بين الترجمتين والاسمين وشيءٍ من المعلومات الأخرى، دون تنبيهٍ إلى كونهما واحدًا.

وأما ابن حبان فقد ذكره في كتابه «الثقات» باسم (بُرَيه) وقال: «كان ممن يخطئ»، وذكره في «المجروحين» باسم (إبراهيم) وقال: «يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن أبيه ما لا يُتابع عليه من رواية الأثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال»[٢]

ويظهر أنه اشتبه عليه، بقرينةِ تغيُّر الاسم، وتغيُّر الحكم في الكتابين، ولذا لما ذكر ابنُ حجر كلامَ ابن حبان من الكتابين قال: «فكأنه ظنَّه اثنين»[٣]

والصواب ما ذهب إليه أكثر المحدثين، من أن بريهًا هو تصغير لإبراهيم فهو واحد، كما هو صنيعُ البخاري[٤]، والعقيلي[٥]، وابن عدي، ونصُّ الدارقطني[٦]، وهو اختيار ابن الجوزي[٧]، والمزي[٨]، والذهبي[٩]،

---

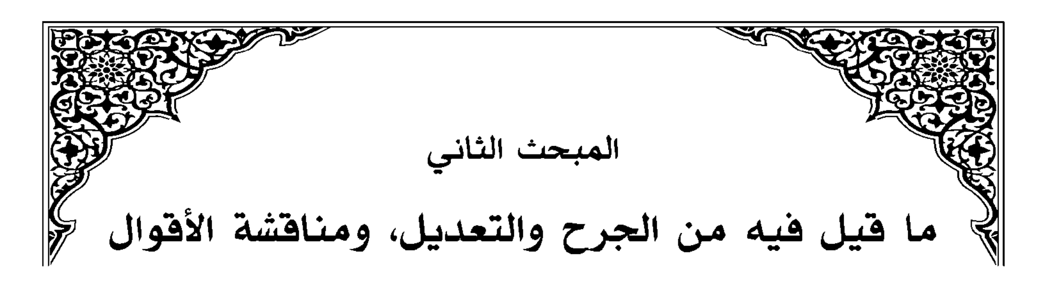
(١) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ١١٥) رقم: (٣٤٦)، (٢/ ٤٣٨) رقم: (١٧٤٤).
(٢) انظر: «الثقات» (٦/ ١١٩) رقم: (٦٩٨٩)، و«المجروحين» (١/ ١٠٨) رقم: (٢٢).
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٠).
(٤) التاريخ الكبير (٢/ ١٤٩) رقم: (٢٠١١).
(٥) الضعفاء (١/ ١٧٦) رقم: (٢٠٩).
(٦) الضعفاء والمتروكون (١/ ٢٥٠) رقم: (٩).
(٧) الضعفاء والمتروكون (١/ ٤٤) رقم: (٩٥).
(٨) تهذيب الكمال (٤/ ٥٧) رقم: (٦٦٣).
(٩) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٨٦)، (١/ ٢٩٠) رقم: (١٠٩٨).

وابن حجر[١]



= تنبيه: قد يُظنُّ أن الذهبي اشتبه عليه الأمر أيضًا فظنَّ أن (بُرَيْه) غير (إبراهيم)، لأنه ترجم له في موضعين من كتابه «المغني في الضعفاء»، فذكره مرَّةً في حرف الألف، وذكره مرَّةً في حرف الباء، وغاير بين إيراد كلام الأئمة في الموضعين، وهذا ظنٌّ غير صحيح؛ فإنه قد نبَّه على أنهما واحد في كلا الموضعين، فلما ذكره في حرف الألف، قال: «إبراهيم بن عمر بن سفينة، يُقال له: بُرَيه»، ولما ذكره في حرف الباء، قال: «بُرَيه بن عمر بن سفينة، واسمه: إبراهيم، مصغَّر»، وأما مغايرته بين إيراد كلام الأئمة في الموضعين فإن هذا من دقَّته رحمه الله؛ لأنه يريد أن يورد كلامَ النقاد كما هو من حيث المسمَّى به؛ فمن سمَّاه منهم (إبراهيم) فإنه ينقُل حكمَه فيه عند حرف الألف، ومن سمَّاه منهم (بُرَيه) فإنه ينقُل حكمَه فيه عند حرف الباء، انظر: «المغني في الضعفاء» (١/ ٢١) رقم: (١٣٨)، (١/ ١٠٣) رقم: (٨٧٢).
وهكذا يُقال في سبب ترجمته لبُرَيه في موضعين من كتابه «ديوان الضعفاء» ومغايرته بين إيراد كلام الأئمة في الموضعين، انظر: (١/ ٢٠٥) رقم: (٢٦٢)، (١/ ٢٧٠) رقم: (٢٦٢).
ومما يؤيد أنه لم يشتبه عليه: أن عمدة الذهبي وأصلَه الذي بنى عليه كتابيه «ديوان الضعفاء» و«المغني في الضعفاء» هو كتاب «الضعفاء» لابن الجوزي، وقد نصَّ ابنُ الجوزي فيه على أن إبراهيم هو بُرَيه، انظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١/ ٤٤) رقم: (٩٥).

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٠).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابنُ عدي جملةً من الروايات ثم قال: «ولبُرَيْه هذا عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا لأني رأيت أحاديثه لا يتابعوه عليها الثقات، ولبُرَيْه غير ما ذكرته من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به».

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وقال: «بُرَيْه بن عمر بن سفينة مولى النبي ﷺ، عن أبيه، سمع منه ابن أبي فديك، إسناده مجهول»[١]

وقال العقيلي: «لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به»[٢]

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم ينقل فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: «يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن أبيه ما لا يتابَع عليه من رواية الأثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال»[٤]

وذكره أيضًا في «الثقات» وقال: «كان ممن يخطئ»[٥]

وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» وقال: «لا يُعرف أبوه إلا به»[٦]

---

(١) (٢/ ١٤٩) رقم: (٢٠١١). (٢) الضعفاء (١/ ١٧٦) رقم: (٢٠٩).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١١٥) رقم: (٣٤٦)، (٢/ ٤٣٨) رقم: (١٧٤٤).

(٤) (١/ ١٠٨) رقم: (٢٢). (٥) (٦/ ١١٩) رقم: (٦٩٨٩).

(٦) (١/ ٢٥٠) رقم: (٩). ونقل ابنُ الجوزي في «الضعفاء والمتروكون» (١/ ٤٤) رقم: (٩٥) عن الدارقطني أنه قال: «ضعيف»، فلعل ابن الجوزي رأى الدارقطنيَّ قد ذكر بريه بن عمر في كتابه «الضعفاء» فتجوَّز ونقل عنه هذا القول، وتابعه الذهبيُّ على هذا، كما في «ديوان الضعفاء» (١/ ٢٠٥) رقم: (٢٦٢)، و«المغني» (١/ ٢١) رقم: (١٣٨).

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما سبق يتبين أن بُرَيه بن عمر قد ضعَّفه جماعة من النقاد، كالعُقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وجهّل البخاريُّ الإسنادَ الذي يرويه بريه عن أبيه عن جده، ولم أجد من وثَّقه.

وقد أورد ابنُ عدي لبُرَيْه أربع روايات، ومن خلال دراسة هذه المرويات ظهر أن الذي يثبت منها إلى بُرَيه روايتان فقط، وهي الرواية الأولى والرابعة ـ كما سيأتي في المبحث القادم ـ.

وقد نظرتُ في روايات بُرَيه بن عمر في بقية المصادر التي بين أيدينا، فوجدت أن مجموع ما له فيها **روايتان فقط**، غير الروايات التي أوردها له ابنُ عدي في «الكامل»، سأذكرهما هنا على وجه الاختصار:

الرواية الأولى: أخرجها أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٣٩٣) رقم: (٣٥١٤) من طريق النضر بن طاهر عن بريه بن عمر بن سفينة عن أبيه عن جده: «أن النبي ﷺ كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد».

وهذا الحديث تفرد به النضر بن طاهر، عن بُرَيه، والنضر ضعيف جدًّا[1]، فلا يثبت هذا الإسناد إلى بُرَيه، ولو ثبتَ فإن هذه الرواية مما يقوِّيه، فقد جاء الحديث من طريق آخر صحيح عن سفينة رضي الله عنه، فقد أخرجه: مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٥٨) رقم: (٣٢٦)، والترمذي في «الجامع» (١/ ٨٣) رقم: (٥٦)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٩٩) رقم: (٢٦٧) من طرق عن أبي ريحانة، عن سفينة به.

الرواية الثانية: أخرجها البزار في «المسند» (٩/ ٢٨٤) رقم: (٣٨٣٥) عن إسحاق بن حاتم المدائني، عن ابن أبي فُديك، عن بُرَيه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدو؛ مخافة أن يناله العدو».

وهذا إسناد ثابت إلى بُرَيه، وقد تفرَّد به، ولم يستنكره العقيليُّ ولا ابنُ حبان ولا ابنُ عدي فيما أوردوه له من الروايات.

---

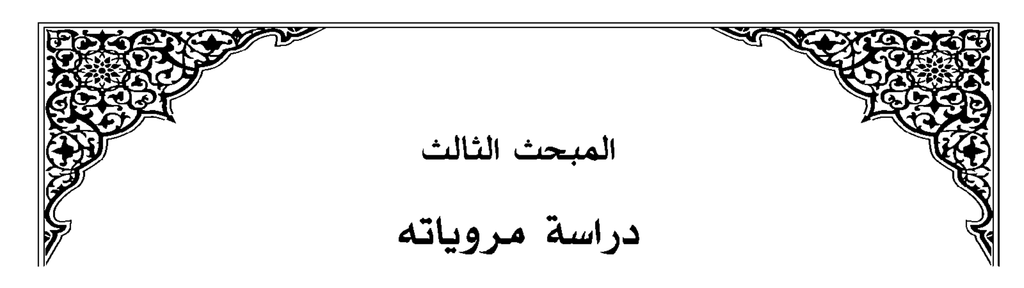
(١) ستأتي ترجمته عند سياق الترجمة لرجال الإسناد في الرواية الثانية من هذا الفصل.

وعليه فإن مجموع ما لبُرَيه في المصادر التي بين أيدينا ست روايات، لا يثبت منها عنه إلا ثلاث.

وإذا تقرر ذلك فإن راويًا لا يروي سوى ثلاث روايات، ولا يرويها إلا عن أبيه عن جده، ومتونها ليست من متون العقائد أو أصول الأحكام ومهمَّاتها، فإن ضعفه حينئذٍ يكون محتمَلًا، بل ما أقرب أن تكون مروياته صالحة، **وهذا الذي يظهر لي، وهو: أن بُرَيْه بن عمر (صالح)**، وقد قال عنه الذهبي: «متماسك»[(١)]



(١) انظر: «اختصار السنن الكبرى للبيهقي» للذهبي (٥/ ٢٦٣٧٥).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار وإبراهيم بن أسباط، قالا: حدثنا سُريج بن يونس، حدثنا ابن أبي فُديك، حدثنا بُرَيْه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده، قال: احتجم النبي ﷺ، ثم قال لي: **خذ هذا الدم فادفنه من الدواب والطير** أو قال: **الناس والدواب** ـ شكَّ ابن أبي فُديك ـ قال: فغيَّبت به فشربته، قال: ثم سألني فأخبرته أني شربته، فضحك».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أحمد بن الحسن بن عبد الجبار: هو الصوفيُّ المشهور**: وثَّقه الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، والخطيب البغدادي، واحتج به ابن حبان في «صحيحه» في مواطن كثيرة[١].

وقال ابن المنادي: «كتبت عنه على إغماض».

واستُنكر عليه حديثان، أحدهما رجَّح الخطيبُ البغدادي أن أحمد بن الحسن بريء من عهدته، والثاني رجَّح ابنُ حجر أن البلاء ليس منه[٢].

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ **إبراهيم بن أسباط: هو ابن السَّكَن أبو إسحاق البزَّاز، كوفيُّ الأصل**: قال ابن المنادي: «صالح الأمر»، وقال الدارقطني: «ثقة»[٣].

(١) انظر على سبيل المثال: (١/ ٢٠٢) رقم: (٢٣)، (١/ ٢٨٣) رقم: (٨٣)، (١/ ٤٩٠) رقم: (٢٥٧).
(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٤٢٩) رقم: (٤٤٦)، وتوثيقُ الحاكم في «سؤالات السجزي للحاكم» (ص: ١٣٤).
(٣) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٥٤٤) رقم: (٣٠١٩).

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٣ ـ سُريج بن يونس: هو ابن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث، مرُّوذيُّ الأصل: اتفقوا على صدقه وثقته، وحديثه مخرَّجٌ في «الصحيحين».

وما ذُكر عن داود بن رُشَيْد[1] أنه قال فيه لما بلغه تصحيفَه في اسم أحد الرواة: «سريج ليس من حمازات المحامل»[2] فلا يضره[3].

■ **درجة الراوي**: «ثقة عابد» كما قال ابن حجر[4].

٤ ـ ابن أبي فُديك: هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك، أبو إسماعيل المدني: قال ابن معين: «ثقة»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وحديثه مخرَّجٌ في «الصحيحين».

وقال ابن سعد: «كثير الحديث، وليس بحجة»[5].

■ **درجة الراوي**: ثقة، كما قال ابن معين، وأما قول ابن سعد: «ليس بحجة» فقد ردَّ عليه ابنُ حجر، فقال: «ولم يوافقه على ذلك أئمةُ الجرح والتعديل، وقد احتجَّ به الجماعة»[6].

٥ ـ بُرَيْه بن عمر بن سفينة: هو الراوي محل البحث، وهو صالح، كما تقدم.

---

(١) أبو الفضل الخوارزمي، من أعيان شيوخ بغداد، روى عن: هُشَيم بن بَشير، وأبي المليح الحسن بن عمر الرقِّي، وغيرهما، روى عنه: مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وروى عنه البخاريُّ والنسائي بواسطة، وهو ثقةٌ جليل، وثَّقه ابنُ معين وغيرُه، وقال عنه الدارقطني: «ثقةٌ نبيل»، وحديثه مخرَّج في «الصحيحين»، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين. انظر: «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٣٥) رقم: (٢٠٤٤)، و«تاريخ الإسلام» (٥/٨١٨) رقم: (١٣٠).

(٢) كذا في «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٨٦)، وكأنها تصحيف، فالعبارة المعروفة هي: «ليس من جمال ـ أو جمالات ـ المحامل»، أي: ليس ممن يُعتمَد عليه، فإن جمال المحامل هي التي يحمل الناس عليها في السفر، وهذه العبارة استعملها يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٦٦) رقم: (٥٠٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ١٧٤) رقم: (٣٢٢٤).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٨٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٩).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥١٤).

(٦) هدى الساري (٢/ ١١٦٨).

٦ ـ **عمر بن سفينة**: قال أبو زرعة: «صدوق»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وأخرج له مسلم في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُخطئ».

وقال البخاري ـ لما ذكر حديثًا من طريق بريه بن عمر بن سفينة عن أبيه عن جده ـ: «إسناده مجهول»، وقال ابن عدي: «له أحاديث أفراد لا تُروى إلا من طريق بريه عن أبيه»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»[(١)]

■ **درجة الراوي**: «صدوق» كما قال ابن حجر[(٢)]

٧ ـ **سفينة** رضي الله عنه: هو مولى رسول الله ﷺ، اختُلف في اسمه على أحد وعشرين قولًا، وكان أصله من فارس فاشترته أم سلمة، ثم أعتقته واشترطَت عليه أن يخدم النبي ﷺ[(٣)]

التخريج:

أخرجه من طريق ابن عدي: البيهقيُّ في «السنن الكبير» (٧/ ١٠٧) رقم: (١٣٤٠٨).

وأخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٠٩) عن عبد العزيز بن عبد الله الأُويسيّ.

والبزار في «مسنده» (٩/ ٢٨٤) رقم: (٣٨٣٤) عن إسحاق بن حاتم.

والروياني في «مسنده» (١/ ٤٤٣) رقم: (٦٧٣) من طريق دُحيم بن اليتيم.

والمحاملي في «أماليه» (ص: ٤٤١) رقم: (٥٢٦) من طريق علي بن شعيب.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٨) رقم: (٦٤٣٤) من طريق أحمد بن صالح.

وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٤٠٥) من طريق الحسين بن عيسى.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨/ ٤٤٥) رقم: (٦٠٧٠) من طريق محمد بن عمر بن الوليد.

كلهم (سريج بن يونس ـ كما هي رواية ابن عدي ـ، وعبد العزيز الأويسي،

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤١٣).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٢).

وإسحاق بن حاتم، ودحيم، وعلي بن شعيب، وأحمد بن صالح، والحسين بن عيسى، ومحمد بن عمر) عن ابن أبي فديك.

وتوبع ابن أبي فُديك:

أخرجه: ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١١) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٨٠) رقم: (٢٨٥) ـ من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي[١]

كلاهما (ابن أبي فديك، وإبراهيم) عن بُرَيه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على بُرَيه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، وقد تقدم أن بُرَيه بن عمر صالح، وأبوه صدوق، **وعليه فالحديث حديثٌ صالح**.

وقد أشار الذهبي إلى قوّة هذا الحديث، فقد علّق عليه في «اختصار السنن الكبرى للبيهقي» بقوله: «قلت: بُرَيه متماسك»[٢]

وشربُ دم النبي ﷺ قد جاء عن جماعة من الصحابة غير سفينة، منهم: عبد الله بن الزبير، وسالم بن أبي سالم الحجّام، ومالك بن سنان والد أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، **ولا يخلو شيءٌ منها من ضعف**.

أما حديث ابن الزبير فقد أخرجه: ابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٤١٤) رقم: (٥٧٨)، والبزار في «المسند» (٦/ ١٦٩) رقم: (٢٢١٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٣٨) رقم: (٦٣٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٦) رقم: (١٣٤٠٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ١٦٣) من طريق موسى بن إسماعيل، عن هنيد بن القاسم، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، به.

وإسناده ضعيف؛ فيه هنيد بن القاسم بن عبد الرحمن بن ماعز، وهو مجهول، لم يروِ عنه غير موسى بن إسماعيل أبي سلمة التَّبوذكي، وقد ترجم له ـ أي: هنيد ـ

---

(١) ولفظه: احتجم النبيُّ ﷺ فأعطاني دمَه فقال: «**اذهب فوارِه**» فذهبت فشربته فرجعت، فقال: «**ما صنعتَ به؟**» قلت: واريته، أو قلت: شربته: قال: «**احترزتَ من النار**».

(٢) (٥/ ٢٦٣٧٥).

ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: «ما علمت فيه جرحة»[١]

وقد جاء من وجه آخر، فقد أخرجه: ابنُ الغِطْريف في «جزء له» (ص: ١٠٤) رقم: (٦٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٢٣٣) ـ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٣٠) من طريق سعد أبي عاصم مولى سليمان بن علي، عن كيسان مولى عبد الله بن الزبير، عن سلمان الفارسي، به.

وإسناده ضعيف لأمرين:

الأول: فيه سعد بن زياد أبي عاصم، قال عنه أبو حاتم: «يُكتب حديثه، وليس بالمتين»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال صالح جزرة: «شيخ بصريٌّ ضعيف»، والذي يظهر من أمره أنه ضعيف[٢]

الثاني: فيه كيسان مولى عبد الله بن الزبير؛ وهو مجهول، لم أجد له ترجمة، ولم أجد له رواية غير هذه.

وقد جاء من وجه آخر أيضًا، أخرجه: البغويُّ في «معجم الصحابة» (٣/ ٥١٦) رقم: (١٥٠٣) ـ ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (١/ ٤٢٥) رقم: (٨٨٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ١٦٢) ـ عن محمد بن حُميد، عن علي بن مجاهد، عن ربَاح النُّوبي، عن أسماء بنت أبي بكر، به.

وإسناده ضعيف جدًّا لثلاثة أمور:

الأول: فيه محمد بن حميد بن حيان الرازي، وهو متكلَّم فيه، قال عنه ابن حجر: «حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه»[٣]

الثاني: فيه علي بن مجاهد بن مسلم الكابُلِي، قال عنه ابن حجر: «متروك، من التاسعة، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه»[٤]

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ١٢١) رقم: (٥٠٩)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٥١٥) رقم: (٦٠١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ٣٦٦).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٨٣) رقم: (٣٦٥)، و«الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٧٨) رقم: (٨١٨٨)، و«مختصر تاريخ دمشق» لأبي الفضل بن منظور الأنصاري (٩/ ٢٣٤)، و«لسان الميزان» (٤/ ٢٨) رقم: (٣٣٧٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥) رقم: (٥٨٣٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٥) رقم: (٤٧٩٠).

الثالث: فيه رباح النوبي، أبو محمد، مولى آل الزبير، ضعفه الدارقطني[١]، وذكره الذهبي في «الميزان» وقال: «ليَّنه بعضهم، ولا يُدرى من هو»[٢]

وعليه فإن حديث ابن الزبير قد جاء من طرق كلها ضعيفة، أشدها ضعفًا ما جاء من رواية أسماء بنت أبي بكر ﵄، وأخفها ما جاء من طريق عامر بن عبد الله بن الزبير.

وأما حديث سالم الحجَّام فقد أخرجه: ابنُ منده في «معرفة الصحابة» (ص: ٧١٨) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٣٦٤) رقم: (٣٤٤٣) ـ من طريق يوسف بن صهيب، عن أبي الجَحَّاف، عن سالم بن أبي سالم، به.

وهذا الإسناد وإن كان حسنًا فهو غريب، فلا يرويه عن سالم بن أبي سالم إلا أبو الجحَّاف، ولا يُعرَف سالم إلا بهذا الحديث، بالإضافة إلى غرابة تفرد يوسف بن صهيب عن أبي الجحاف، ولذا فهذا الحديث فيه نكارة.

وأما حديث مالك بن سِنان والد أبي سعيد الخدري فقد أخرجه: سعيدُ بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٦١) رقم: (٢٥٧٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٢٦٦) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عمر بن السائب، به.

وهو حديث منقطع؛ فعمر بن السائب قال عنه ابن حجر: «من السادسة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة»[٣]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

أورد ابن عدي هذه الرواية ليبين أنها مما تفرد به بُرَيه، فلم يُتابَع عليها، وأن هذا التفرد مما يُضعَّف به، ولذا قال معلِّلًا ذكرَ بُرَيه في كتابه «الكامل» مع أنه لم يجد للمتقدمين فيه كلامًا: «لأني رأيت أحاديثه لا يتابعوه عليها الثقات».

والأمر كما ذهب إليه ابنُ عدي من جهة أن هذا الحديث مما تفرَّد به بريه، إلا أن الذي يظهر أن هذا التفرد محتمل؛ وليس مما يُضعَّف به بُرَيه؛ فبُرَيه يروي هذا الحديث عن أهل بيته، ومتنُه لا يُستغرب التفرد بمثله؛ فليس هو من أصول الأحكام ورؤوس المسائل ومهمَّاتها.

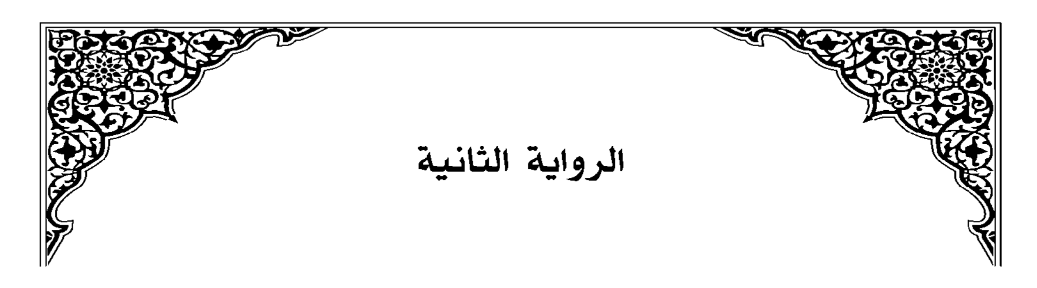
وقد تقدم أن الذهبي قوَّى هذا الحديث.

---

(١) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين، لابن ناصر الدين الدمشقي (٢/ ٥٦) رقم: (١٢٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦) رقم: (٢٦٠٥).

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٤١٢) رقم: (٤٩٠٠).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن الحسين بن شَهْرَيار، حدثنا النضر بن طاهر، حدثنا بريه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: **من كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ محمد بن الحسين بن شَهْرَيار: هو أبو بكر القطَّان البَلْخي: قال الدارقطني: «ليس به بأس».

وكذَّبه عبدُ الله بن ناجية، وقال: روى عن سلمان بن توبة، وقد مات قبل أن يسمع منه»، وروى عنه ابن عدي عدة أحاديث وتردَّد في إلحاق الخطأ به[١]

■ **درجة الراوي**: هو صدوق؛ لقول الدارقطني، ولأنه من شيوخ ابن عدي، ولم يترجم له في كتابه «الكامل» مع أنه قد أكثر عنه فيه، وهذا قبولٌ ضمنيٌّ من ابن عدي، فلو كان ضعيفًا عنده لأفرده بترجمة وبيَّن ضعفه؛ لأنه قال في مقدمة كتابه: «ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق ـ وإن كان يُنسب إلى هوًى وهو فيه متأول ـ»[٢]، فلما لم يترجم له دلَّ هذا على رضاه عنه.

وأما كون ابن عدي قد تردد في إلحاق الخطأ به فإن هذا قليل، ولا يعني خروجَه عن حيِّز مرتبة الصدق.

وأما ما جاء من تكذيب ابن ناجية له في روايته عن سلمان بن توبة فهذا بعيد ولا يُسلَّم به، فإنه ـ أي: محمد بن الحسين ـ قد سمع ممن مات قبل سلمان بن توبة بأكثر من عشر سنين، فقد سمع من عمرو بن علي الفلَّاس[٣]، وحينها فما أحرى أن

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٧/ ٨٧) رقم: (٦٦٩٠).

(٢) (١/ ٨٤). وقد تقدمت الإشارة إلى مسألة القبول الضمنيِّ عند ابن عدي في التمهيد.

(٣) مات الفلَّاس سنة تسع وأربعين ومئتين، ومات سلمان بن توبة سنة اثنتين وستين ومئة، انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٤٢٤) رقم: (٥٠٨١)، (ص: ٢٥٠) رقم: (٢٥٤٠).

يكون محمد بن الحسين قد لقي سلمانَ بن توبة وسمع منه قبل أن يموت، ثم لو ثبت أن محمد بن الحسين روى عن سلمان بن توبة ولم يسمع منه فإنه يحتمل أن يكون دلَّس عنه، لا أنه زعم أنه سمع منه مباشرة.

٢ ـ **النضر بن طاهر: القيسي، من أهل البصرة**: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ ووهم».

وقال ابن أبي عاصم: «سمعت منه ثم وقعت منه على كذب، ثم رأيته بعدما عمِي يحدث عن الوليد بن مسلم بما ليس من حديثه، فيتابع في الكذب».

وقال البزار: «كان رجلًا كثير الذكر لله، حدَّث بأحاديث لم يُتابَع عليها».

وقال ابن عدي: «ضعيف جدًّا، يسرق الحديث، ويحدث عمن لم يرهم ولا يحتمل سنه أن يراهم»(١)

■ **درجة الراوي**: ضعيف جدًّا.

٣ ـ **بريه بن عمر بن سفينة**: هو الراوي محل البحث، وهو صالح، كما تقدم.

٤ ـ **عمر بن سفينة**: صدوق، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **سفينة** رضي الله عنه: تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: ابن المقرئ في «المعجم» (ص: ٨٩) رقم: (١٩٠).

كلاهما (ابن عدي وابن المقرئ) عن محمد بن الحسين بن شهريار، به.

الحكم على الحديث:

إسناد هذه الرواية **ضعيف جدًّا**؛ لضعف النضر بن طاهر، وأما متن الحديث فصحيح مشهور في دواوين السنة.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

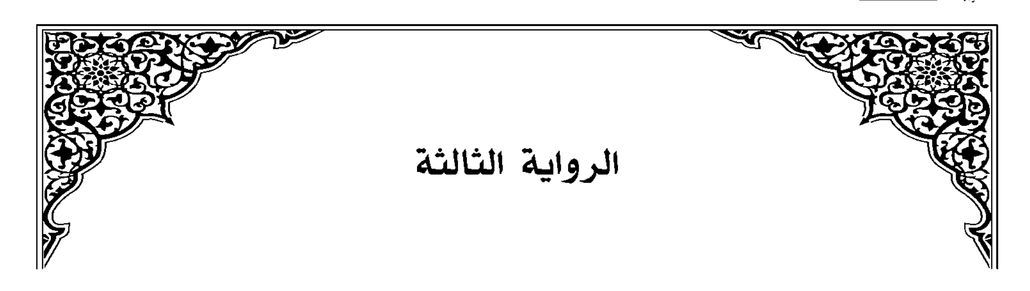
أورد ابن عدي هذه الرواية ليبين أنها مما تفرد به بُرَيه، فلم يُتابَع عليها، وأن هذا التفرد مما يُضعَّف به.

---

(١) انظر ترجمته في: «الكامل» لابن عدي (١٠/ ١٦٤) رقم: (١٩٧٣)، و«لسان الميزان» (٨/ ٢٧٦) رقم: (٨١٤٣).

والذي يظهر أن العلة في هذه الرواية لا تلحق ببُرَيه؛ وإنما بالنضر بن طاهر؛ فقد تفرَّد بها عن بُرَيه، وهو ـ أي: النضر ـ ضعيف جدا كما تقدم، فهو أولى أن تُلحق به العلة.





الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن أحمد بن حَمْدان، حدثنا محمد بن زياد بن عبد الله الثقفي المكي بمصر، حدثني أبو عبد الله بريه بن عمر بن سفينة، حدثني أبي، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: **الولاء لمن أعتق**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ محمد بن أحمد بن حمدان: هو الورَّاق، أبو الطَّيب الرَّسْعَني: ترجم له ابن عدي في «الكامل» فسماه: محمد بن أحمد بن عيسى، أبا الطيب الورَّاق المَرْوَرُّوذي.

ويروي ابنُ عدي عنه في كتابه باسمين: الأول محمد بن أحمد بن عيسى الورَّاق، والثاني محمد بن أحمد بن حمدان ـ كما في هذه الرواية ـ، ويُنسبه أحيانًا بالرَّسْعَني، وأحيانًا بالبلدي.

وقد استظهر الذهبيُّ أنه واحد[١]، وتيقَّنه ابن حجر[٢]، ويظهر أن هذا هو الصحيح ـ أي: أنهما واحد ـ، ويؤكده أنَّ ابن عساكر ترجم له في «تاريخ دمشق» فقال في نسبه: «محمد بن أحمد بن حمدان بن عيسى، أبو الطَّيب المروروذي، ثم الرَّسْعَني، الورَّاق»[٣]

ما قيل فيه من جرحٍ وتعديل: قال أبو عَروبة: «لم أرَ في الكذابين أسفَقَ وجهًا منه».

وقال ابن عدي: «يضع الحديث ويلزق أحاديث قوم لم يرهم يتفردون بها على قوم يحدث عنهم ليس عندهم»، وقال: «وعندي، عن ابن عيسى هذا آلاف حديث ولو ذكرت مناكيره لطال به الكتاب».

---

(١) انظر ترجمتيه في: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٦) رقم: (٦٧٥٨).
(٢) انظر: «لسان الميزان» (٦/ ٥٠٣) رقم: (٦٣٨١).
(٣) تاريخ دمشق (٥١/ ٣٢) رقم: (٥٨٩٠).

وقال أبو أحمد الحاكم: «رأيتهم يكذبونه».

■ **درجة الراوي**: متفق على كذبه[١]

٢ ـ **محمد بن زياد بن عبد الله الثقفي المكي**: لم أعرفه.

٣ ـ **بريه بن عمر بن سفينة**: هو الراوي محل البحث، وهو صالح، كما تقدم.

٤ ـ **عمر بن سفينة**: صدوق، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **سفينة** رضي الله عنه: تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

لم أجد من أخرجه غير ابن عدي.

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث واهٍ؛ لأن محمد بن أحمد بن حمدان كذاب، وأما متنه فصحيحٌ مخرَّجٌ في «الصحيحين» وغيرهما.

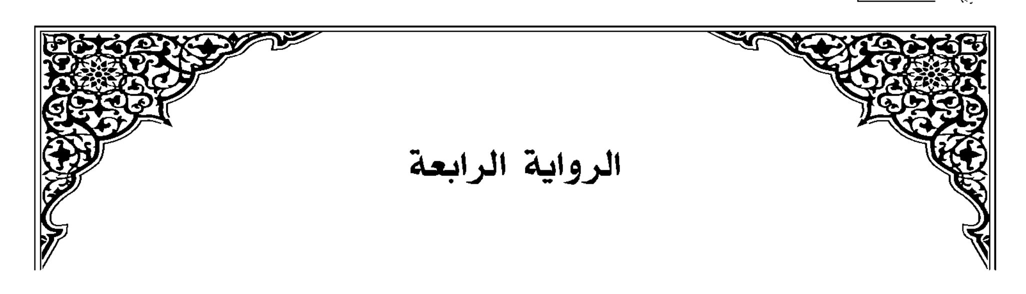
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

كالغرض من الروايات السابقة، وهو أن ابن عدي أراد أن يبين أن هذا الحديث من أفراد بُرَيه، وأن هذه الأفراد مما يُضعَّف بها.

والعلة هنا لا تلحق ببُرَيه؛ فإن في طريق الإسناد إلى بُرَيه محمدَ بن أحمد بن حمدان، وقد تقدم أنه كذاب، وقد كذبه ابنُ عدي نفسُه، فالعلة أولى أن تلحق به.

---

(١) انظر ترجمته في: «الكامل» (٩/ ٤٣٧) رقم: (١٧٩٢)، وفي: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٩٢) رقم: (٥٤٧)، وفي: «لسان الميزان» (٦/ ٥٠٣) رقم: (٦٣٨١).



الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن محمد بن ياسين، حدثني أبو الحجاج النضر بن طاهر، حدثنا بُرَيه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده: أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حُبَارَى[1]».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عبد الله بن محمد بن ياسين: هو أبو الحسن الدُّوري**: قال أبو بكر الإسماعيلي: «ثبت، صاحب حديث»، وقال: «الثقة المأمون»، وقال الدارقطني: «ثقة»[2].

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٢ ـ **النضر بن طاهر**: ضعيف جدًّا، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية.

٣ ـ **بريه بن عمر بن سفينة**: هو الراوي محل البحث، وهو صالح، كما تقدم.

٤ ـ **عمر بن سفينة**: صدوق، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **سفينة** رضي الله عنه: تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٣٤٤) عن محمد بن سليمان المالكي.

وأبو نعيم الأصبهاني في «الطب النبوي» (٢/ ٧٥٣) رقم: (٨٨٧) من طريق عبد الوهاب بن عصام العكبري.

---

(١) الحُبَارى: طائر طويل العنق، رمادي اللون، في منقاره بعض طول، وهو من أشد الطير طيرانًا، وأبعدها شوطًا. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (١/ ٣٢١).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣١٧) رقم: (٥١٧٩).

ثلاثتهم (عبد الله بن محمد بن ياسين ـ كما هي رواية ابن عدي ـ، ومحمد بن سليمان المالكي، وعبد الوهاب بن عصام العكبري) عن النضر بن طاهر.

وتُوبع النضر:

أخرجه أبو داود في «السنن» (٥/ ٦١٦) رقم: (٣٧٩٧)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ٣٣٦) رقم: (١٨٢٨)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١١١) رقم: (٢٢) من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٨٦)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/ ٧٤٢) رقم: (١٠٢١)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٩/ ٥٤١) رقم: (١٩٤٠٨) من طريق ابن أبي فديك.

ثلاثتهم (النضر بن طاهر، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي فديك) عن بُرَيه به.

الحكم على الحديث:

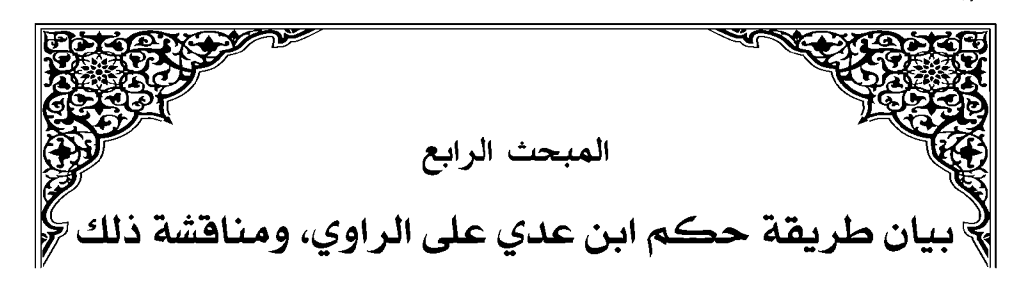
هذا الحديث مداره على بُرَيه، وهو صالح، وأبوه صدوق ـ كما تقدم ـ، **وعليه فالحديث حديثٌ صالح.**

وللحديث شاهد مرسل، من رواية أبي وهب الوليد بن عبد الملك، عن زميل بن المثنى، عن مخلد بن يزيد، عن فطر بن خليفة، عن الشعبي. ذكره الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢/ ١٢٩) رقم: (٩٤٠).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

أورد ابن عدي هذه الرواية ليبين أنها مما تفرد بها بُرَيه، فلم يُتابَع عليها، وأن هذا التفرد مما يُضعَّف به.

والأمر كما ذهب إليه ابنُ عدي من جهة أن هذا الحديث مما تفرَّد به بُرَيه، إلا أن الذي يظهر أن هذا التفرد محتمل؛ وليس مما يُضعَّف به بُرَيْه؛ فهو يروي هذا الحديث عن أهل بيته، ومتنُه لا يُستغرب التفرد بمثله؛ فليس هو من أصول الأحكام ورؤوس المسائل ومهمَّاتها.



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولبُرَيه هذا عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا؛ لأني رأيت أحاديثه لا يتابعوه عليها الثقات، ولبُرَيْه غير ما ذكرته من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على عدَّة أمور:

الأول: تتبَّعَ أقوالَ النقادِ من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه جرحًا، ولذا قال: «ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحدٍ منهم فيه كلامًا»، ويظهر أنه لم يرَ لأحد منهم فيه تعديلًا أيضًا.

الثاني: تتبَّعَ مروياته فوجده قليل الرواية؛ فإنه أورد له أربعة أحاديث ثم قال: «ولبُرَيه غير ما ذكرته من الحديث شيء يسير».

الثالث: فَحَص مروياته فرأى أنه لا يُتابع عليها، فلما رآه هكذا ضعَّفه، ولذلك سوَّغ ذكره في كتابه بقوله: «وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا لأني رأيت أحاديثه لا يتابعوه عليها الثقات».

الرابع: فرَّق بين ضبطه وعدالته، فما سبق إنما يتعلق بضبطه، وأما ما يتعلق بعدالته فإنه عدَّله بقوله: «وأرجو أنه لا بأس به»، وابنُ عدي يريد بهذه العبارة أن الراوي لا يتعمد الكذب[1]

---

(١) ذهب إلى هذا المعلِّمي، انظر: حاشية الفوائد المجموعة (٣٥) و(ص: ٤٥٩)، وللاستزادة انظر: «مصطلح (أرجو أنه لا بأس به) عند الإمام ابن عدي» للباحثة: تهاني عبد القوي عواجي، وهي رسالة ماجستير في كلية التربية بجامعة الملك سعود، عام (١٤٣٦ ـ ١٤٣٧هـ).

ولعل ابنَ عدي عرف عدالة بُرَيه من خلال ما وقف عليه من مروياته، فإن الناقد البصير يستبين له ذلك بالسَّبر والفحص في حال الأسانيد والمتون التي يرويها الراوي.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشةٌ في أربعة أمور:

الأمر الأول: في قوله: «لم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا».

جاء عن اثنين من النقاد ممن هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق كلامٌ في بُريه؛ وهما: البخاري، والعقيلي.

أما البخاري، فقد قال في إسنادٍ ساقه في ترجمة بُرَيه: «إسناده مجهول»، وقد رواه ابنُ عدي عنه في ترجمة (عمر بن سفينة)[١]، فكون ابن عدي لم ينقل هذا القول في ترجمة بُرَيه يحتمل أنه يرى أن قول البخاري إنما هو في عمر بن سفينة، لا في بُرَيه، ويحتمل أنه يرى أن قول البخاري هنا لا يقتضي حكمًا، وإنما هو تجهيل، وفرقٌ بين الحكم على الراوي بالتوثيق أو التضعيف وبين تجهيله، فالأول علمٌ به، والثاني عدم وضوح في حاله.

وأما العقيلي، فقد قال عن بُرَيه: «لا يُتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن الأظهر أن ابن عدي لم يلقَ العقيليَّ ولم يقف على كتابه «الضعفاء»، فلذا لم يورد عن العقيليِّ هذا القول ولا غيره[٢]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٠٥).

(٢) **مما يُنبَّه إليه هنا**: أنه قد جاء في بعض النسخ من كتاب «ديوان الضعفاء» في ترجمة (بُرَيْه بن عمر) أن الذهبي قال: «ضعَّفه النسائي»، **وهذا وهم أو تصحيف من بعض النسَّاخ**، ولذا جاء النصَّ في النسخ الأخرى: «ضعَّفه الدارقطني»، وهو الصواب، ويؤيده ما يلي:

أولًا: لم أجد من نقل هذا القول عن النسائي في غير هذا الموضع، لا في الكتب المسندة ولا في غيرها، ولم ينقله المزي في «تهذيب الكمال»، ولا ابن حجر في «تهذيب التهذيب».

ثانيًا: أن الذهبي ترجم لبُرَيْه في موضع آخر من الكتاب نفسه، ولم يذكر فيه هذا القول للنسائي، وترجم له في «المغني» وفي «الميزان» ولم ينقل فيهما أيضًا هذا القول.

انظر: «ديوان الضعفاء» (١/ ٢٠٥) رقم: (٢٦٢)، (١/ ٢٧٠) رقم: (٢٦٢)، و«المغني في الضعفاء» =

وبهذا يتبيَّن أن بُرَيه بن عمر لا يوجد للمتقدمين فيه جرحٌ ولا تعديل، سوى ما جاء عن البخاري، وما جاء عن العقيلي، وقد تقدم ذكر سبب قول ابن عدي هذه العبارة مع وجود هذين القولين.

الأمر الثاني: قوله: «ولبُرَيه غير ما ذكرته من الحديث شيء يسير».

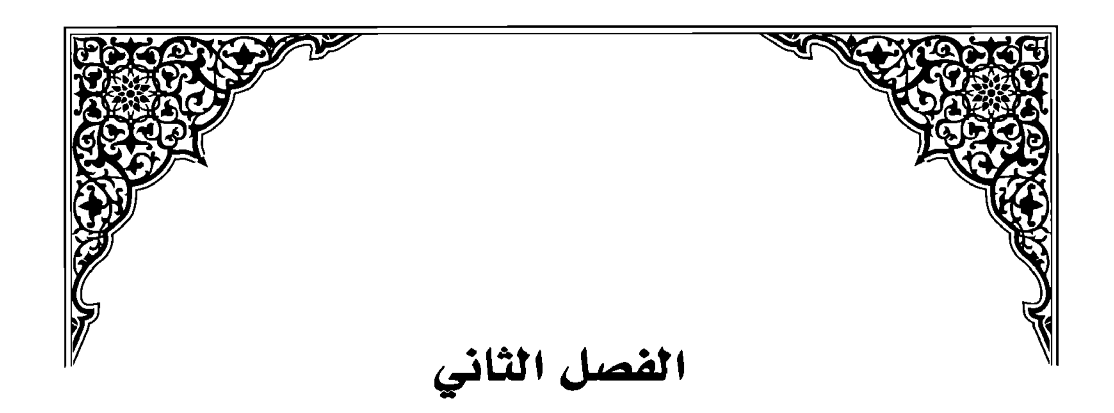
وهو كما قال؛ فإني لم أجد له من الحديث غير ما ذكره ابن عدي سوى حديثين.

الأمر الثالث: حكمَ ابنُ عدي على بُرَيه من جهة الضبط بأن أحاديثه لا يُتابعه عليها الثقات، ومن جهة العدالة بأنه لا بأس به.

وقد تقدم أن الذي يظهر أن بُرَيْه بنَ عمرَ صالحُ الحديث، والله أعلم.



= (١/ ٢١) رقم: (١٣٨)، (١/ ١٠٣) رقم: (٨٧٢)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٥٧) رقم: (٦٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٠).



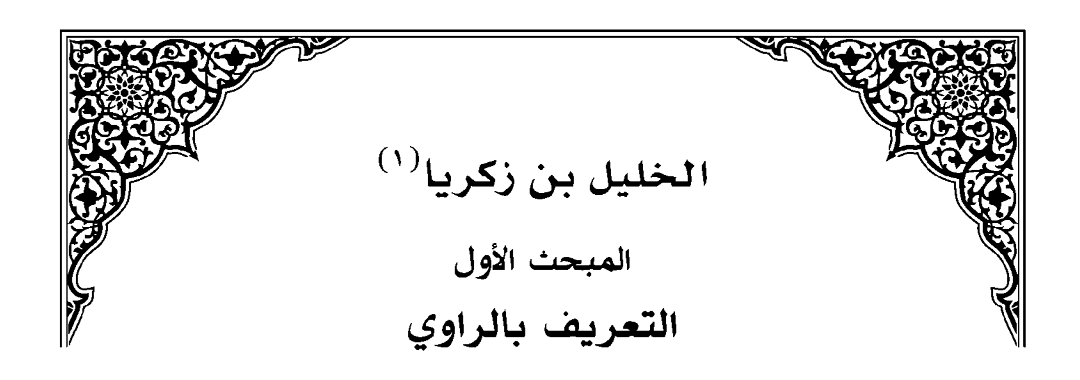
الفصل الثاني

ترجمة الخليل بن زكريا

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





الخليل بن زكريا[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابنُ عدي بقوله: «الخليل بن زكريا، بصري، روى عن: ابن عون، وهشام بن حسان، وجماعة من أهل البصرة، وغيرها، وروى عنه أهل الكوفة أيضًا».

واسمه: الخليل بن زكريا الشَّيباني، ويُقال: العَبْدي، أبو زكريا البصري، ويُقال: أبو زَكَّار.

روى عنه: أحمد بن الهيثم البزَّاز، وعبد العزيز بن أبان، وغيرهما.

أخرج له ابن ماجه حديثًا واحدًا[2]

وفاته: ذكره الذهبي فيمن توفي بين سنتي إحدى ومئتين وعشر ومئتين[3]، وقال ابن حجر: «من التاسعة»[4]

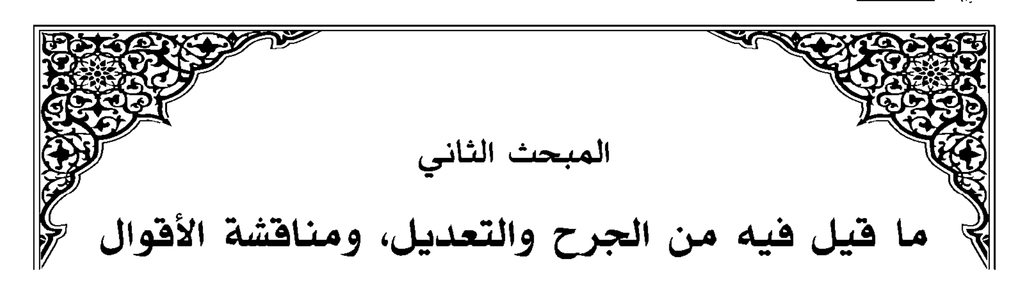
---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٦٩) رقم الترجمة: (٦١٢).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٥٣).

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ٧٠) رقم: (١٣٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٩٥) رقم: (١٧٥٢).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

قال ابن عدي عنه: «وعامة حديثه مما لم يتابعه أحد عليه».

ثم أورد له جملة من الروايات، وقال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدها عن الخليل بن زكريا مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا، وللخليل غير ما ذكرت من الحديث، ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا، وقد تكلموا فيمن كان خيرًا منه بدرجات؛ لأن عامة أحاديثه مناكير».

وأورد ابن عدي رواية في ترجمة منهال بن بحر، ثم قال: «هذا كان يقال: إنه حديث منهال بن بحر عن هشام، ليس يرويه عنه غيره، وقد حدَّث به الخليل بن زكريا عن هشام كما رواه المنهال، والخليل أضعف من المنهال»[١]

وقال أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي: سمعت جعفرًا الصائغ[٢] يقول: «سمعتُ الخليلَ بن زكريا وكان ثقةً مأمونًا»[٣]

وقال الحاكم في «تاريخه»: قال صالح بن محمد: «لا يُكتب حديثه»[٤]

وقال حمزة السهمي عن أبي بكر الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا المطرِّز:

---

(١) الكامل (٩/ ٥١١) رقم: (١٨١٨).

(٢) جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، أبو محمد البغدادي، الزاهد، روى عن: عفَّان بن مسلم، وأبي نعيم الفضل بن دُكين، وغيرهما، روى عنه: ابن صاعد، وموسى بن هارون، وغيرهما، قال عنه الخطيب البغدادي: «كان عابدًا، زاهدًا، ثقةً، صادقًا، متقِنًا، ضابطًا»، مات سنة تسع وسبعين ومئتين. انظر: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٣١) رقم: (١٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٠).

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٤) رقم: (١٧٢٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٥٥٣).

«هو واللهِ كذاب»[١]

وقال الساجي: «يُخالَف في بعض حديثه»[٢]

وقال العقيلي: «يحدث بالبواطيل عن الثقات»[٣]

وقال ابن السكن: «قدم بغداد وحدَّث بها عن ابن عون، وحبيب بن الشهيد، أحاديثَ مناكير لم يروها غيره»[٤]

وقال مسلمة بن القاسم: «بصريٌّ مجهول»[٥]

وقال الأزدي: «متروك الحديث»[٦]

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما تقدم يظهر أن عامة من تكلم في الخليل بن زكريا قد ضعفه أو تركه أو كذَّبه، إلا ما جاء عن جعفر الصائغ من توثيقه له، ولعله يُحمل على ثقته في الديانة لا الضبط، وهذا الذي يظهر من مرويات الخليل التي أوردها ابن عدي، **وهو أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه، إلا أنه قد أُتي من جهة الغفلة لا التعمد**، وهذا يلوح لمن نظر في متون أحاديثه وأسانيدها.

---

(١) سؤالات السهمي للدارقطني (ص: ٢١٤) رقم: (٢٨٩).

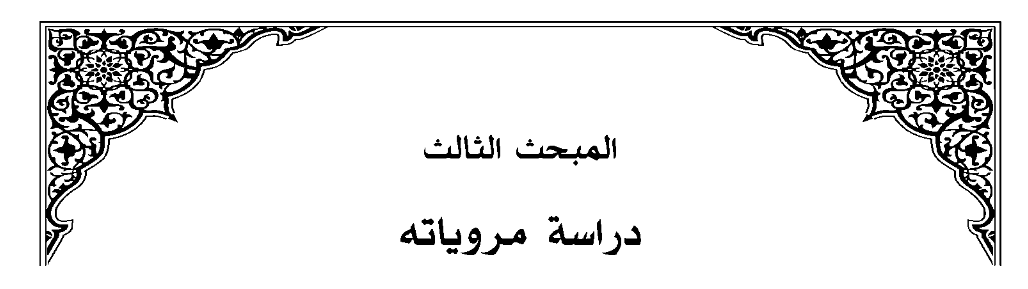
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٥٥٣).

(٣) الضعفاء (٢/ ٢٠) رقم: (٤٣٦).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٥٥٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٢٤) رقم: (١٤١٤)، وقد صرَّح مغلطاي بأن هذا القول في كتاب «الصلة» لمسلمة بن القاسم، وأهمل هذا القول ابنُ حجر فلم يذكره في «التهذيب».

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٢٥٧) رقم: (١١٢٧).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «أخبرنا محمد بن خلَف بن المرْزُبان، ومحمد بن جعفر بن يزيد المطِيري، قالا: حدثنا إبراهيم بن نصر أبو إسحاق الكِندي، حدثنا الخليل بن زكريا، حدثنا ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كنا مع النبي ﷺ في طريق بين مكة والمدينة، فمر بعُسْفان[1]، فرأى المجذَّمين، فأسرع رسول الله ﷺ السيرَ، وقال: **إن كان من شيء من الدَّاء يُعدي فهو هذا**».

ثم قال: «حدثنا أحمد بن سعيد بن ماوال الساوي، حدثنا الحارث بن أسامة، حدثنا الخليل بن زكريا الشيباني، حدثنا ابن عون، والمثنى بن الصَّبَّاح، قالا: حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ مرَّ بعسفان... فذكر نحوه».

ترجمة رجال الإسناد الأول:

١ ـ **محمد بن خَلَف بن المَرْزُبان: أبو بكر الآجُرِّي**: قال الدارقطني: «أَخباريٌّ ليِّن»، وقال الخطيب البغدادي: «كان أخباريًّا مصنِّفًا حسنَ التأليف»[2]

■ **درجة الراوي**: ليِّن، وهو من شيوخ ابن عدي، ولم يترجم له في «الكامل»، وهذا من ابن عدي تعديلٌ ضمنيٌّ له.

٢ ـ **محمد بن جعفر بن يزيد المَطِيري: أبو بكر الصَّيرفي**: قال الدارقطني: «ثقة مأمون»[3]

---

(١) قرية بين الجحفة ومكة المكرمة. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ١٢١).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٣/ ١٢٨) رقم: (٧٤٨)، و«لسان الميزان» (٧/ ١٢٠) رقم: (٦٧٥٦).

(٣) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٦٩٥) رقم: (١٨٢).

■ درجة الراوي: ثقة.

٣ ـ **إبراهيم بن نصر أبو إسحاق الكِنْدي**: قال ابن عقدة: «ثقة»، وقال أبو الحسين ابن المنادي: «كان من عباد الله الصالحين»[١]

■ درجة الراوي: صالح.

٤ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٥ ـ **ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبان المزني مولاهم، أبو عون البصري**: متفق على ثقته وتثبته وإمامته[٢]

٦ ـ **نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته[٣]

ترجمة رجال الإسناد الثاني:

١ ـ **أحمد بن سعيد بن ماوال الساوي**: لم أعرفه، وهو من شيوخ ابن عدي، ولم يترجم له في «الكامل»، وهذا من ابن عدي تعديل ضمنيٌّ له.

٢ ـ **الحارث بن أبي أسامة: هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي، صاحب المسند**: قال إبراهيم الحربي: «ثقة»، وكذا قال أحمد بن كامل[٤]، وأبو العباس النَّباتي، وزاد: «راوية للأخبار، كثير الحديث»، وقال الدارقطني: «اختُلف فيه، وهو عندي صدوق»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حزم: «ضعيف»، وقال: «متروك الحديث»، وقال: «مجهول»، وقد

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٤٨) رقم: (٣٢٠٥).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩٨).

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١٠).

(٤) هو القاضي أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبو بكر البغدادي، روى عن: محمد بن جهم السمري، ومحمد بن مسلمة الواسطي، وغيرهما، روى عنه: الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وغيرهما، قال عنه الخطيب البغدادي: «كان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو، والشعر، والتواريخ»، وقال الدارقطني: «كان متساهلًا، ربما حدث من حفظه بما ليس في كتابه، وأهلكه العُجْب، كان يختار لنفسه، ولا يُقلد أحدًا»، مات سنة خمسين وثلاث مئة وله تسعون سنة. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٨٧) رقم: (٢٤٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤٤) رقم: (٣٢٣).

ضعَّفه بعض البغادِدَة لكونه يأخذ على الرواية[١].

■ **درجة الراوي**: «كان حافظًا عارفًا بالحديث، عالي الإسناد بالمرة، تُكلِّم فيه بلا حجة» كما قال الذهبي[٢].

٣ ـ **الخليل بن زكريا الشيباني**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٤ ـ **ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبان**: متفق على ثقته وتثبته وإمامته، تقدمت ترجمته في الإسناد السابق.

٥ ـ **المثنى بن الصَّبَّاح: اليماني الأَبْناوي، أبو عبد الله المكي**: متفق على ضعفه إلا ما جاء عن ابن معين من توثيقه، وقد جاء عنه أيضًا تضعيفه، وهو قولُ عامة النقاد، فقد تركه ابنُ القطان وابن مهدي، وضعفه أحمد، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم[٣]، ومع ضعفه يُكتب حديثه.

٦ ـ **نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول.

التخريج:

أخرجه: ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص: ٤٠٧) رقم: (٥٣٨) عن عمر بن إسماعيل بن إبراهيم الصفار.

وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٠٩) من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب.

أربعتهم (محمد بن خلف بن المرزبان، ومحمد بن جعفر المطيري ـ كما هي رواية ابن عدي في الإسناد الأول ـ، وعمر بن إسماعيل، ومحمد بن أحمد بن يعقوب) عن إبراهيم بن نصر الكندي.

وتوبع إبراهيم بن نصر:

أخرجه: الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث عن زوائد

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٩/ ١١٤) رقم: (٤٢٨٥)، و«لسان الميزان» (٢/ ٥٢٧) رقم: (٢٠٥٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٥) رقم: (١٥٦٩).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢).

مسند الحارث» (٢/٥٩٩) رقم: (٥٦٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/٤٥٢) رقم: (٣٩٢٥)، و«المطالب العالية» (١١/١٧٦) رقم: (٢٤٨٩) ـ، ومن طريقه ابن عدي كما تقدم.

كلاهما (إبراهيم بن نصر، والحارث بن أبي أسامة) عن الخليل بن زكريا، عن ابن عون[١]، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على الخليل بن زكريا، **وهو حديث ضعيف جدًّا**، وذلك لأمور:

الأول: ضعف الخليل بن زكريا، فقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

الثاني: نكارة تفرد الخليل بن زكريا عن ابن عون، فابنُ عون إمام مشهور يُتنافس على حديثه.

الثالث: أنه لا يُروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه.

وقد عدَّه ابنُ الجوزي من الموضوعات، واتَّهم به الخليلَ بن زكريا، فقال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، تفرد به الخليل بن زكريا، وهو المتَّهم به»[٢].

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من ذكر هذه الرواية، فقال: «وعند الخليل عن ابن

---

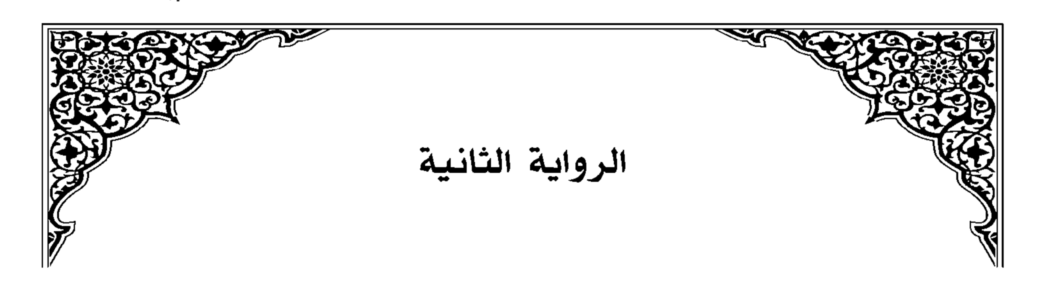
(١) في رواية ابن عدي التي من طريق الحارث بن أبي أسامة زيادة تقدمت، وهي: عن الحارث بن أبي أسامة، عن الخليل بن زكريا، عن ابن عون والمثنى بن الصباح، عن نافع، به.
وليس في «بغية الباحث» ولا في «إتحاف الخيرة» ولا في «المطالب العالية» زيادة «المثنى بن الصباح» من طريق الحارث بن أبي أسامة، ولعلها خطأ، ويُلحق الخطأ بأحمد بن سعيد بن ماوال؛ فإني لم أجد له ترجمة.
وعلى أية حال فهذه الزيادة غير مؤثرة؛ فمدار الحديث على الخليل بن زكريا.

(٢) الموضوعات (٣/٢٠٩)، وضعَّفه البوصيري كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/٤٥٢) رقم: (٣٩٢٥).

عون بهذا الإسناد غير ما ذكرت، وكلها مناكير غير محفوظة عن ابن عون»، فهو يريد أن يُبيِّن أنَّ هذه الرواية قد تفرَّد بها الخليلُ بن زكريا بها عن ابن عون، وأن هذا التفرَّد منكر، وأنَّ هذه النكارة مما يُضعَّف بها الخليلُ بن زكريا.

والأمر كما قال ابن عدي.





الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن جعفر بن يزيد المطِيري، حدثنا إبراهيم بن نصر الكندي، حدثنا الخليل بن زكريا الشيباني، حدثنا ابن عون، حدثني نافع، عن ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: **ذكاة الجَنين ذكاةُ أمِّه**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **محمد بن جعفر بن يزيد المَطِيري: أبو بكر الصَّيرفي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية السابقة.

٢ ـ **إبراهيم بن نصر أبو إسحاق الكِنْدي**: صالح، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية السابقة.

٣ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٤ ـ **ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبان**: متفق على ثقته وتثبته وإمامته، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية السابقة.

٥ ـ **نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية السابقة.

التخريج:

هذا الحديث يرويه نافع عن ابن عمر، واختلف عنه على وجهين:

الأول: يرويه الخليل بن زكريا، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، به مرفوعًا.

الثاني: يرويه جماعة، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا.

الوجه الأول:

أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ من طريق الخليل بن زكريا، عن عبد الله بن عون.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ١٥٠) رقم: (٨٢٣٤)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٨٢) من طريق عبد الله بن نصر الأنطاكي، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، والدارقطني في «السنن» (٥/ ٤٨٩) رقم: (٤٧٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٥٦٣) رقم: (١٩٤٩٤) من طريق المبارك بن مجاهد، وعلَّقه ابن عدي عن علي بن غُرَاب بصيغة التمريض ـ كما في «الكامل» (٥/ ٣٨٣) ـ، ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر بن حفص.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/ ١٧٤) رقم: (٩٤٥٣) ـ ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢١٧) ـ من طريق أيوب بن موسى.

والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٢٨) رقم: (٧١١١) من طريق محمد بن إسحاق.

أربعتهم (عبد الله بن عون، وعبيد الله بن عمر، وأيوب بن موسى، ومحمد بن إسحاق) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الوجه الثاني:

أخرجه: مالك في «الموطأ» (٢/ ٤٩٠) رقم: (٨).

وعبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٥٠٠) رقم: (٨٦٤٢) عن معمر عن أيوب.

وأبو الجهم في «جزء له» (ص: ٤٤) رقم: (٦٦)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص: ٣٩٤) رقم: (١٢٨٦) من طريق الليث.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٥٦٣) رقم: (١٩٤٩٣) من طريق عبد الله بن عمر.

وموسى بن عقبة ـ ذكره أبو حاتم كما في «العلل» (٤/ ٥٢٢) رقم: (١٦١٤) ـ.

خمستهم (مالك، وأيوب، والليث، وعبد الله بن عمر، وموسى بن عقبة) عن نافع، عن ابن عمر، به موقوفًا.

الترجيح بين الوجهين:

أما الوجه الأول فقد جاء من رواية أربعة عن نافع، وهم: ابن عون، وعبيد الله بن عمر، وأيوب بن موسى، ومحمد بن إسحاق، والذي يثبت منها روايتان فقط، رواية أيوب بن موسى، ورواية محمد بن إسحاق، وأما رواية ابن عون وعبيد الله بن عمر، فلا تثبتان عنهما، وبيان ذلك فيما يلي:

أما رواية ابن عون عن نافع، فقد تفرد بها الخليل بن زكريا، ونصَّ الدارقطني على ذلك[١]، وتقدم أن الخليل بن زكريا ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

وأما رواية عبيد الله بن عمر عن نافع، فقد جاءت من ثلاث طرق عنه: من طريق حماد بن أسامة، ومن طريق المبارك بن مجاهد، ومن طريق علي بن غُرَاب، **ولا يثبت منها شيء**؛ فإن الطريق الأول يرويه عبد الله بن نصر الأنطاكي، عن حماد بن أسامة، عن عبيد الله، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا أبو أسامة، تفرد به: عبد الله بن نصر»[٢]، وعبدُ الله بن نصر «منكر الحديث» كما قال الذهبي[٣].

وأما طريق المبارك بن مجاهد فإنه ثابت إليه، إلا أن المبارك نفسه متكلَّمٌ فيه، فهو وإن كان قد قال عنه أبو حاتم الرازي: «ما أرى بحديثه بأسًا»، إلا أن قتيبة بن سعيد قد ضعَّفه جدًّا، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»[٤]، ومن كانت حاله هكذا فإن تفرده عمَّن شأنه في الشهرة والإمامة كعبيد الله بن عمر لا يُحتمل.

وأما طريق علي بن غراب عن عبيد الله فلا يثبت لأمور:

الأول: جهالة الإسناد إليه، فيحتمل ألا يكون ثابتًا إليه أصلًا، وهذا ما يُشعر من ذكر ابن عدي له بصيغة التمريض، قال: «وهذا يعرف بعبد الله بن نصر بهذا الإسناد، وقد رُوي عن علي بن غراب أيضًا عن عبيد الله»[٥]، فقد بيَّن ابن عدي هنا أن هذه الطريق إنما تعرف من جهة عبد الله بن نصر، وفي هذا تضعيف لطريق علي بن غراب.

كما يُستفاد من قول الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا أبو أسامة، تفرد به: عبد الله بن نصر» أن كل طريقٍ غير طريق عبد الله بن نصر فإنه لا يثبت، ومنها: طريق علي بن غراب.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد، لابن القيسراني (٣/ ٤٥٤) رقم: (٣٢٥١).
(٢) المعجم الأوسط (٨/ ١٥٠) رقم: (٨٢٣٤).
(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٩) رقم: (٤٤١٧).
(٤) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٦/ ٤٥٥) رقم: (٦٢٩١).
(٥) الكامل، لابن عدي (٥/ ٣٨٣).

الثاني: أن علي بن غراب موصوف بالتدليس، فلا يُدرى أسمع هذه الرواية من عبيد الله أم لا؟

الثالث: أن علي بن غراب مختلف فيه، فبعضهم وثّقه أو جعله صدوقًا، وبعضهم ضعَّفه وأنكره[١].

ومما سبق يتبين أن طريق ابن عون، وطريق عبيد الله بن عمر، غير ثابتين عنهما.

وعليه فإن الوجه الأول عن نافع ـ وهو الوجه الذي رُفِع إلى النبي ﷺ ـ قد رواه عنه اثنان: أيوب بن موسى، ومحمد بن إسحاق.

وأما الوجه الثاني عن نافع ـ وهو الوجه الذي وُقِف على ابن عمر ـ فقد ثبت من رواية خمسة عنه، وهم: مالك، وأيوب السِّختِياني، والليث، وعبد الله بن عمر، وموسى بن عقبة.

ولا شك أن هذا الوجه ـ أي: الوجه الثاني ـ هو الراجح عن نافع؛ فإن أيوبَ بن موسى وإن كان ثقةً، وابنَ إسحاق وإن كان صدوقًا[٢] إلا أنهما قد خالفا الجماعة ممن هم أوثق منهما، وممن يُقدَّم عليهما في الرواية عن نافع؛ فإن مالكًا على رأس الطبقة الأولى من أصحاب نافع، وكذلك أيوب السِّختِياني، فكيف وقد انضم إليهما موسى بن عقبة، والليث بن سعد، بينما أيوب بن موسى في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وابن إسحاق في الطبقة الثامنة[٣].

وقد صحح أبو حاتم الوجه الثاني ـ وهو الوقف ـ[٤]، وكذلك البيهقي[٥].

الحكم على الحديث:

هذا الحديث ثابت إلى نافع من رواية مالك بن أنس، وأيوب السِّختِياني، والليث بن سعد، وغيرهم، عنه، عن ابن عمر، موقوفًا عليه، وهو إسناد في أعلى درجات الصحة.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٦).

(٢) انظر ترجمته في: «تقريب التهذيب» (ص: ١١٩) رقم: (٦٢٥)، (ص: ٤٦٧) رقم: (٥٧٢٥).

(٣) انظر: «الطبقات»، للنسائي (ص: ٥٣).

(٤) العلل (٤/ ٥٢٢) رقم: (١٦١٤).

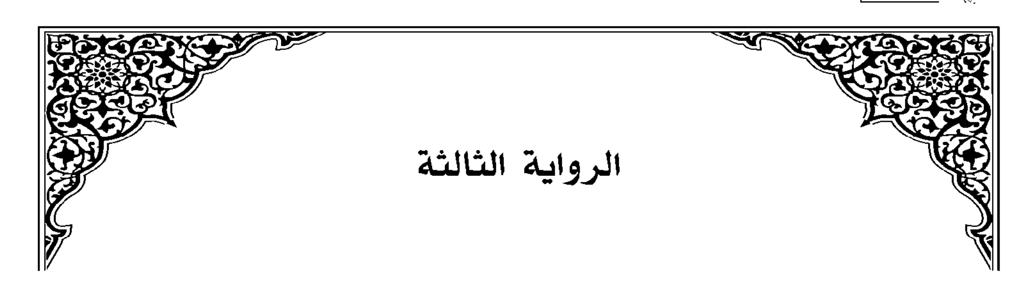
(٥) السنن الكبرى (٩/ ٥٦٣) رقم: (١٩٤٩٥).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

تقدم أن ابن عدي قد صرَّح بغرضه من ذكر هذه الرواية، فقال: «وعند الخليل عن ابن عون بهذا الإسناد غير ما ذكرت، وكلها مناكير غير محفوظة عن ابن عون»، فهو يريد أن يبين أن هذه الرواية من الروايات المنكرة، وأن سبب نكارتها هو أن الخليل بن زكريا تفرد بها عن ابن عون، وأن هذا لا يُحتمل منه، بالإضافة إلى أن تفرد الخليل عن ابن عون كان بالوجه المرجوح الذي خالف فيه كبار الحفاظ، وأن هذه الرواية مما يُضعَّف بها الخليل.

والأمر كما قال ابن عدي.





الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن حمدون النيسابوري، حدثنا محمد بن عَقيل، حدثنا الخليل بن زكريا، عن هشام بن حسَّان، عن الحسن، عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: **لا يقبل الله صلاةً بغير طُهور، ولا صدقةً من غلول**».

ثم قال: «حدثنا الحسن بن علويه الصوفي، حدثنا محمد بن عبد العزيز الدينوري، حدثنا منهال بن بحر، عن هشام بن حسَّان... فذكر بإسناده نحوه».

ترجمة رجال الإسناد الأول:

١ ـ أحمد بن حمدون النيسابوري: أبو حامد الأعمشي، ويُلقب بأبي تراب: قال ابن عدي: «حضرتُ ابنَ خزيمة يسأل أبا حامد الأعمشي: كم روى الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد؟ فأخذ أبو حامد يسرد الترجمة حتى فرغ منها، وابن خزيمة يتعجب من مذاكرته».

وقال أبو أحمد الحاكم: كان أبو علي الحافظ ـ يعني النيسابوري القباني ـ يقول: «حدثنا أبو حامد بن حمدون إن حلَّت الرواية عنه، وأنكر عليه أحاديث»، فردَّ عليه الحاكم بأن ابن حمدون مظلوم، ووافقه أبو الحسين الحجاجي.

وقال أيضًا ـ أي: الحاكم ـ: «تأملت أجزاءً كثيرة بخطه، فلم أجد فيها حديثًا يكون الحمل فيه عليه، وأحاديثه كلها مستقيمة»[١]

■ **درجة الراوي:** ثقة.

٢ ـ محمد بن عَقيل بن خويلد الخزاعي، أبو عبد الله النيسابوري: قال النسائي: «ثقة»، وقال أبو عبد الله الحاكم: «كان من أعيان الصالحين العلماء»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ، حدَّث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة».

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٣٧) رقم: (٣).

وقال أبو أحمد الحاكم: «حدَّث بحديثين لم يتابع عليهما، ويُقال: دخل له حديث في حديث، وكان أحد الثقات النبلاء»[(١)]

■ **درجة الراوي**: «صدوق، حدَّث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها» كما قال ابن حجر[(٢)]

٣ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٤ ـ **هشام بن حسان الأزدي، أبو عبد الله البصري**: متفق على تثبُّته، إلا ما جاء عن شعبة ووهيب في تركهما الرواية عنه جملةً.

وقد تكلموا في روايته عن الحسن وغيره، فقال معاذ بن معاذ: «كان شعبة يتَّقي حديث هشام عن عطاء، ومحمد، والحسن».

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: «لقد أتى هشام أمرًا عظيمًا بروايته عن الحسن»، قيل لنعيم: لِمَ؟ قال: إنه كان صغيرًا.

وقال ابن عيينة: «كان هشام من أعلم الناس بحديث الحسن».

وقال ابن عُليَّة: «ما كنا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا».

وقال ابن المديني: «وحديثه عن الحسن عامتها يدور على حوشب».

وقال أبو داود: «إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: ثقة ثبت، وفيما يتعلق بروايته عن الحسن ـ وهي المقصودة في هذه الرواية ـ فهي مرسلة، أخذها من حوشب كما قال ابن المديني وغيره، وحوشب هو ابن عقيل البصري، وهو ثقة[(٤)]

٥ ـ **الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو الحسن، البصري**: متفق على ثقته وإمامته وجلالته[(٥)]، وهو كما قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/٦٤٩).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٧) رقم: (٦١٤٦).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/٢٦٨).
(٤) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ١٨٤) رقم: (١٥٩٢).
(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/٣٨٨).

كثيرًا ويدلس»[١]

وقد ذهب الدارقطني إلى أن الحسن لم يسمع من أبي بكرة، وحجته في ذلك أن الحسن روى عن أبي بكرة أحاديث بواسطة الأحنف بن قيس، وأن رواياته عن أبي بكرة ليس فيها تصريحٌ بالسماع، فدل ذلك على أن روايته عن الحسن هي بواسطة الأحنف[٢]

ورجَّح العلائي أن الحسن سمع من أبي بكرة، وأن روايته عنه متصلة، وذلك لأمور:

الأول: قول بهز بن أسد: «سمع من أبي بكرة شيئًا».

الثاني: أن رواية الحسن عن أبي بكرة قد أخرجها البخاري في «صحيحه»، ومن المعلوم أن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، وإنما بثبوته، قال العلائي ـ بعد أن ذكر إخراج البخاري في «صحيحه» روايةَ الحسن عن أبي بكرة ـ: «وإن لم يكن فيها التصريح بالسماع، فالبخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء»، ثم قال: «وغاية ما اعتلَّ به الدارقطنيُّ أن الحسن روى أحاديث عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة، وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري»[٣]

قلت: فات العلائيَّ أن في «صحيح البخاري» روايةً للحسن عن أبي بكرة فيها تصريحٌ بالسماع، فقد أسند البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٨٦) رقم: (٢٧٠٤) إلى الحسن، قال: «ولقد سمعتُ أبا بكرة يقول: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر، والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يقبل على الناس مرة، وعليه أخرى ويقول: «**إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**».

وبسبب هذه الرواية أثبت البخاريُّ سماع الحسن من أبي بكرة، وهو ما ذهب إليه شيخه علي بن المديني، فقد قال البخاري بعد هذا الحديث: «قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة، بهذا الحديث».

وما ذهب إليه بهز بن أسد وابن المديني والبخاري، واختاره العلائي من إثبات سماع الحسن من أبي بكرة هو الصواب.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٦٠) رقم: (١٢٢٧).

(٢) انظر: «جامع التحصيل» (ص: ١٦٣) رقم: (١٣٥).

(٣) انظر ما تقدم في: «جامع التحصيل» (ص: ١٦٣) رقم: (١٣٥).

ترجمة رجال الإسناد الثاني:

١ ـ **الحسن بن علويه الصوفي**: هو الحسن بن علي بن محمد بن سليمان، أبو محمد ابن علويه القطان: وثَّقه الدارقطني، والخطيب البغدادي[١].

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٢ ـ **محمد بن عبد العزيز الدِّينَوَري**: ذكره ابن عدي في «الكامل» وذكر له أحاديث أنكرها عليه، وقال: «وللدينوري غير هذا من الأحاديث التي أُنكرت عليه»[٢].

■ **درجة الراوي**: كما قال الذهبي: «منكر الحديث، ضعيف»[٣].

٣ ـ **منهال بن بحر**: قال أبو داود: «ثقة»[٤]، وكذا قال أبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال العقيلي: «في حديثه نظر»، وذكره ابن عدي في «الكامل» وأشار إلى تليينه[٥].

■ **درجة الراوي**: صدوق.

التخريج:

أخرجه: ابن ماجه في «السنن» (١/ ١٠٠) رقم: (٢٧٤) عن محمد بن عقيل.

كلاهما (أحمد بن حمدون النيسابوري ـ كما تقدم من رواية ابن عدي في الإسناد الأول ـ، وابن ماجه) عن محمد بن عقيل.

وتوبع محمد بن عقيل:

أخرجه: المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٣٦) من طريق الحسن بن السكن.

كلاهما (محمد بن عقيل، والحسن بن السكن) عن الخليل بن زكريا.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٩٣٢) رقم: (١٦٣).
(٢) انظر ترجمته في: «الكامل»، لابن عدي (٩/ ٤١٩) رقم: (١٧٨٠)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٨١٢) رقم: (٤٦٧).
(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١٨٩) رقم: (٧٤٢٢).
(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (ص: ٢٤٠) رقم: (٣٠١).
(٥) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٤/ ٩٨٤) رقم: (٣٦٥)، و«لسان الميزان» (٨/ ١٧٣) رقم: (٧٩٤٤).

وتوبع الخليل بن زكريا:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٤٢) عن الحسين بن إسماعيل الصوفي عن الدينوري.

والشجريُّ في «الأمالي الخميسية» (٢/ ٣١٠) رقم: (٢٥٥٨) من طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن سلام.

ثلاثتهم (الحسن بن علويه ـ كما تقدم من رواية ابن عدي في الإسناد الثاني ـ، والحسين بن إسماعيل، وأبو بكر محمد بن أحمد بن سلام) عن محمد بن عبد العزيز الدينوري، عن منهال بن بحر[١].

كلاهما (الخليل بن زكريا، ومنهال بن بحر) عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه الخليل بن زكريا، وتابعه منهال بن بحر، إلا أن متابعة المنهال لا تثبت إليه، فإن راويها عنه هو محمد بن عبد العزيز الدينوري، وهو منكر الحديث ـ كما تقدم ـ، وعليه فإن مدار الحديث على الخليل بن زكريا، عن هشام بن حسان، به.

والخليل ضعيف جدًّا ـ كما تقدم ـ، وقد تفرد بهذا الحديث، ولذا فإن **هذا الحديث عن أبي بكرة لا يثبت**، وقد ضعفه البوصيري أيضًا[٢].

والحديث ثابت من رواية ابن عمر وغيره، فقد أخرج مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٠٤) رقم: (٢٢٤) عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**لا تُقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول**».

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراده هذه الرواية أن يبين أنها منكرة، ولذا تقدم أنه قال في آخر الترجمة: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدها عن الخليل بن زكريا

---

(١) وفيه زيادة: «ولا عملًا في رياء».

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ٤١).

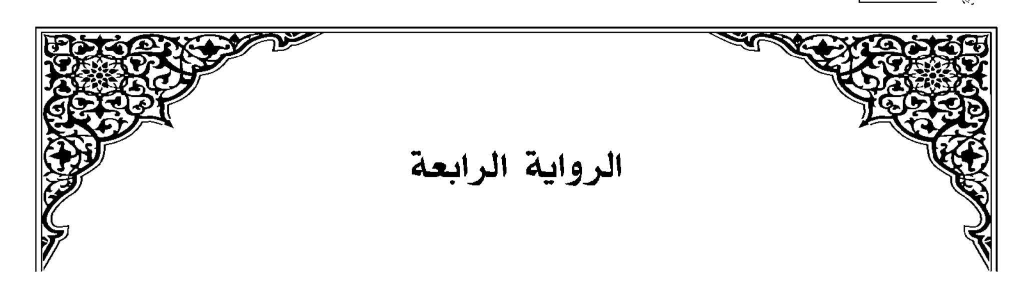
مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا»، وأن سبب النكارة هو أن تفرد الخليل بن زكريا عن هشام لا يُحتمل، وأن رواية الخليل لهذا الحديث مما يُضعِّفه.

ويرى ابن عدي أن متابعة المنهال بن بحر لم تنفع الخليل، بل ضرَّت المنهال، ولذا ترجم للمنهال بن بحر وأورد له هذه الرواية فقط، ثم قال: «وهذا كان يقال: إنه حديث منهال بن بحر، عن هشام، ليس يرويه عنه غيره، وقد حدث به الخليل بن زكريا، عن هشام، كما رواه المنهال، والخليل أضعف من المنهال»(١).

والأمر كما قال ابن عدي من جهة نكارة هذا الحديث، وأن العلة تلحق بالخليل بن زكريا.



(١) الكامل (٥١١/٩) رقم: (١٥٩٧٩).



الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن خلف بن المرْزُبان، حدثنا إبراهيم بن نصر أبو إسحاق الكندي، حدثنا الخليل بن زكريا، حدثنا محمد بن ثابت، حدثني أبي ثابتٌ البُناني، عن أنس: أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ، فقال: **يا محمد، نِعْم القومُ أمَّتك، لولا أن فيهم بقايا من قوم لوط**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **محمد بن خَلَف بن المَرْزُبان: أبو بكر الآجُرِّي**: ليِّن، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية الأولى.

٢ ـ **إبراهيم بن نصر أبو إسحاق الكِنْدي**: صالح، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية الأولى.

٣ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٤ ـ **محمد بن ثابت بن أسْلم البُنَاني البصري**: متفق على ضعفه، ويُكتب حديثه، قال ابن حبان: «روى عن أبيه ما ليس من حديثه»[(١)]

٥ ـ **ثابت البناني: هو ثابت بن أسْلم البُنَاني، أبو محمد البصري**: متفق على ثقته وتثبته، وأما ما جاء عن أيوب أنه ترك حديث ثابت، فقد تعجَّب منه يحيى بن سعيد القطان، فلا أثر له[(٢)]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٢٤). وأما قول الحاكم ـ كما في المصدر نفسه ـ: «عزيز الحديث، ولم يأت بمتن منكر» فلا توثيق فيه، وغايته أن المتون التي يرويها ليست بمنكرة، ولكن هذا لا ينفي أنها ليست بمحفوظة عن أصحابها من جهة الإسناد، وأن الضعف لاحق به.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٢).

التخريج:

هذا الحديث رواه الخليل بن زكريا، واختلف عنه على وجهين:

الأول: رواه أبو إسحاق الكندي، عنه، عن محمد بن ثابت البناني، عن أبيه، عن أنس، به مرفوعًا.

أخرجه ابن عدي، كما تقدم.

الثاني: رواه الحارث بن أبي أسامة، عنه، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، به مرفوعًا.

أخرجه الحارث في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث»، للهيثمي (٢/ ٥٦٥) رقم: (٥١٥) ـ عن الخليل بن زكريا، به.

الترجيح بين الوجهين:

أما الوجه الأول ففي إسناده إلى الخليل بن زكريا لين، وأما الوجه الثاني فهو صحيح إليه، والذي يظهر أن كلا الوجهين ثابتان عنه، وأن الاضطراب منه.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث ضعيف جدًّا بوجهيه؛ فإن الخليل بن زكريا تفرد به، وهو شديد الضعف[١].

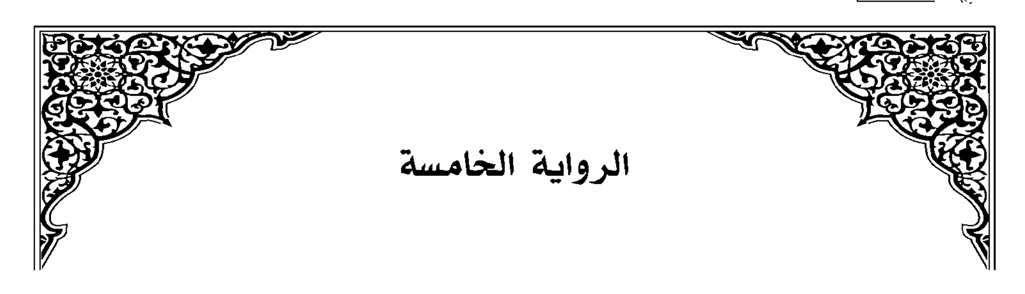
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراده هذه الرواية ما تقدم في الروايات السابقة، وهو أن يبين أنها منكرة، وأن سبب النكارة هو أن تفرد الخليل بن زكريا بهذا الإسناد والمتن لا يُحتمل، وأن هذا مما يُضعِّفه.

والأمر كما قال ابن عدي من جهة نكارة هذا الحديث إسنادًا ومتنًا، وأن العلة تلحق بالخليل بن زكريا.

---

(١) ويُضاف إلى ذلك في **الوجه الأول**: ضعفُ محمد بن ثابت، وغرابة تفرده عن أبيه ـ انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٤٧٠) رقم: (٥٧٦٧) ـ، وفي **الوجه الثاني** لينُ مجالد بن سعيد، وستأتي ترجمته في الرواية السادسة.



الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا صالح بن أبي مقاتل، حدثني فَضْل بن أبي طالب، حدثنا الخليل بن زكريا، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن، عن أنس، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: **اسمع وأطع ولو لحَبَشيٍّ مُجَدَّع**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **صالح بن أبي مقاتل: هو صالح بن أحمد بن أبي مقاتل، القِيراطي، البزَّاز**: قال الخطيب البغدادي: «كان يُذكر بالحفظ، غير أن حديثه كثير المناكير».

وقال ابن حبان: «يسرق الحديث ويقلبه، لعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث»، وقال: «لا يجوز الاحتجاج به بحال»، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث، ويلزق أحاديث قوم لم يرهم على أحاديث قوم رآهم» وقال: «هو بيِّن الأمر جدًّا»، وقال الدارقطني: «متروك، كذاب، دجَّال»[1]

■ **درجة الراوي**: متروك.

٢ ـ **فضل بن أبي طالب: هو الفضل بن جعفر بن عبد الله بن الزِّبْرِقان، البغدادي، أبو سهل بن أبي طالب الهاشمي، مولى آل العباس**: قال الخطيب البغدادي: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[3]

٣ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٠/٤٤٧) رقم: (٤٨١٨)، و«لسان الميزان» (٤/٢٧٨) رقم: (٣٨٤٦).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/٣٨٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٥) رقم: (٥٣٩٨).

٤ ـ عمرو بن عُبيد بن باب، ويُقال: ابن كيسان، التميمي مولاهم، أبو عثمان البصري: خلاصة أقوال النقاد فيه ما يلي: أنهم اتفقوا على ترك الرواية عنه وذلك للطعن في عدالته، وضبطه.

أما العدالة فذلك لأمرين: لبدعته في القدر، والثاني: لاتهامه بالكذب على الحسن البصري، ثم منهم من يجعله متعمِّدًا في ذلك، ومنهم من يجعل كذبه بسبب الوهم، مع أنهم ذكروا عنه شيئًا من العبادة، ولعل ذلك قبل بدعته؛ لأنهم ذكروا أيضًا شيئًا من التقصير في عبادته في خاصة نفسه.

وأما الضبط فلأنه ليس من أهل الحديث، ولا العناية به.

وقد كان الحسن البصري يثني عليه في بداية الأمر حتى أحدث بدعته في القدر، فذمَّه، قال السَّاجي: «وكان الحسن، وأيوب، وابن عون، وسليمان التَّيمي، ويونس بن عبيد، يذمون عمرًا، وينهون الناس عنه، وكانوا أعلم به»[(١)]

■ **درجة الراوي**: متروك الرواية، وروايته عن الحسن أشد سوءًا.

٥ ـ الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو الحسن، البصري: متفق على ثقته وإمامته وجلالته، وهو كما قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس»[(٢)]، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية الثالثة.

التخريج:

لم أجد من أخرجه هكذا من طريق الحسن غير ابن عدي.

الحكم على الحديث:

الحديث من هذا الوجه إسناده تالف؛ وذلك لأمور:

الأول: فيه صالح بن أبي مقاتل، وهو متروك.

الثاني: فيه الخليل بن زكريا، وهو ضعيف جدًّا.

الثالث: فيه عمرو بن عبيد، وهو يكذب على الحسن.

الرابع: نكارة التفرد في الإسناد، فأين أصحاب الحسن البصري عن هذا الحديث، حتى يجيء عمرو بن عبيد ويتفرد به وهو متَّهم في الحسن؟

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٦٠) رقم: (١٢٢٧).

والحديث محفوظ من وجوه أُخَر:

ففي «مسند أحمد» (١٧٨/١٩) رقم: (١٢١٢٦)، و«صحيح البخاري» (١/ ١٤٠) رقم: (٦٩٣)، «وسنن ابن ماجه» (٢/ ٩٥٥) رقم: (٢٨٦٠) من طريق شعبة، عن أبي التَّيَّاح، عن أنس: قال النبي ﷺ لأبي ذر: «**اسمع وأطع ولو لحبشيٍّ كأن رأسه زبيبة**».

وهو في «صحيح مسلم» (١/ ٤٤٨) رقم: (٦٤٨)، و«سنن ابن ماجه» (٢/ ٩٥٥) رقم: (٢٨٦٢)، من طريق شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، قال: «**إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا ـ زاد ابن ماجه: حَبَشيًّا ـ مُجدَّع الأطراف**».

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مقصد ابن عدي من إيراده هذه الرواية ما تقدم في الروايات السابقة وهو أنها منكرة، وسببُ النكارة أن تفرد الخليل بن زكريا لا يُحتمل، وأن هذا مما يُضعِّفه.

والأمر كما قال ابن عدي من جهة نكارة إسناد هذا الحديث، إلا أن العلة فيه مترددة بين ثلاثة:

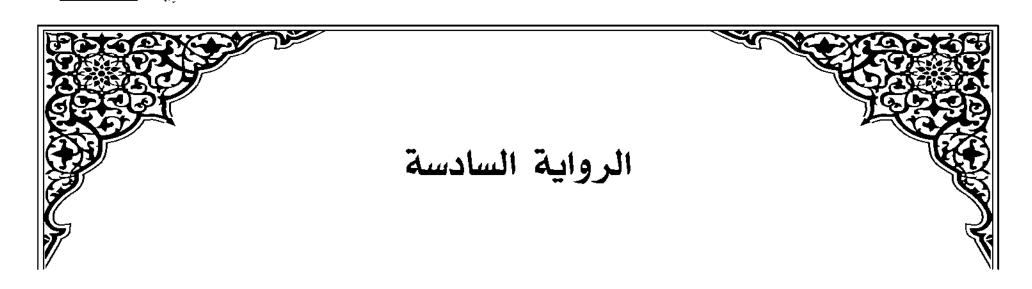
الأول: صالح بن أبي مقاتل؛ لأنه متروك الحديث، وقد صرَّح ابن عدي بأنه ممن يسرق الحديث، وأنه بيِّن الأمر، وكذَّبه الدارقطني.

الثاني: الخليل بن زكريا؛ لأنه شديد الضعف.

الثالث: عمرو بن عبيد؛ فهو متَّهم في الحسن، وصرَّحوا بأنه يكذب عليه.

ومما قد يُقال هنا: إن ابن عدي قد خَبَرَ صالح بن أبي مقاتل؛ لأنه من شيوخه، وقد ترجم له وقال فيه ما قال، وأن ابن عدي لم يورد هذه الرواية في ترجمة الخليل بن زكريا إلا لعلمه بأن ابن أبي مقاتل لم يسرقها من غيره، وإنما هي من مسموعاته عن الفضل بن أبي طالب عن الخليل بن زكريا، ويؤيده أن ابن عدي لم يورد هذه الرواية في ترجمة ابن أبي مقاتل، **علمًا بأن من عادة ابن عدي إذا ترددت العلة عنده بين راويين، أو رأى أن العلةَ تلحق بهما جميعًا فإنه يورد الرواية في كلا الترجمتين**.

فيبقى ممن يحتمل أن تكون آفةُ هذه الرواية منه: الخليلُ بن زكريا، وعمرو بن عبيد، والأصل في هذا أن العلة تلحق بالراوي المتأخر، وهو هنا الخليل بن زكريا.



الرواية السادسة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن إبراهيم بن الهيثم البَلَدي، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا الخليل بن زكريا، حدثنا مجالِد بن سعيد، حدثنا عامر الشعبي، عن فاطمة بنت قيس: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن إبراهيم بن الهيثم البلدي**: **أبو الحسن**: أخرج له ابن حبان في «صحيحه»[(١)]

روى له الخطيب البغدادي حديث: «لا تضربوا أولادكم على بكائهم، فبكاء الصبي أربعة أشهر شهادة أن لا إله إلا الله، وأربعة أشهر الصلاة على محمد ﷺ، وأربعة أشهر دعاء لوالديه»، ثم قال: «هذا الحديث منكر جدًّا، ورجال إسناده كلهم مشهورون بالثقة سوى أبي الحسن البلدي».

وقد فهم الذهبي من هذا أن الخطيب يتَّهمه بالوضع، فقال: «اتَّهمه الخطيب».

وقال ابن حجر: «هو موضوع بلا ريب»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: الذي يظهر أنه مستور الحال، فقد أخرج له ابن حبان في «صحيحه» يسيرًا، ولم يذكره في «الثقات»، ولا «المجروحين»، ولم يذكره أيضًا ابن عدي في «الكامل» مع أنه في طبقة شيوخه، وأكثر جدًّا من الرواية عنه، وهذا منه تعديل ضمنيٌّ له.

وأما الحديث الذي ذكره الخطيب فلعله قد حصل فيه إدخال على أحد الرواة، أو يكون غفلةً من البلدي هذا، لا أنه تعمَّد وضعه.

---

(١) (١٠/٥٥٣) رقم: (٤٧٠٠)، (١٣/٢٢٨) رقم: (٥٩٠٧).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٤٥) رقم: (٦١٢٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٢٢) رقم: (٥٤٧٣)، و«لسان الميزان» (٥/ ٤٧٧) رقم: (٥٢٩٦).

٢ ـ **الحارث بن أبي أسامة: هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي، صاحب المسند**: هو كما قال الذهبي: «كان حافظًا عارفًا بالحديث، عالي الإسناد بالمرة، تُكلِّم فيه بلا حجة»[١]، تقدمت ترجمته في الإسناد الثاني من الرواية الأولى.

٣ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٤ ـ **مجالد بن سعيد بن عُمير الهَمْداني، أبو عمرو ـ ويُقال: أبو سعيد ـ الكوفي**: قال محمد بن المثنى: «يُحتمل حديثه لصدقه»، وقال البخاري: «صدوق»، وقال العجلي: «جائز الحديث»، وقال يعقوب بن سفيان: «تكلم الناس فيه، وهو صدوق»، ووثَّقه النسائي.

وقال أحمد بن سنان القطان: سمعت ابن مهدي يقول: «حديث مجالد عند الأحداث: أبي أسامة وغيره ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء، ـ يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره ـ».

وقال البخاري: «كان ابن مهدي لا يحدث عنه».

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول لبعض أصحابه: «أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه، عن مجالد، قال: تكتب كذبًا كثيرًا، لو شئتُ أن يجعلها لي مجالد كلَّها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، فعل».

وقال ابن معين: «لا يُحتج به»، وقال: «ضعيف، واهي الحديث»، وقال أحمد: «ليس بشيء، يرفع حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس»، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي في الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ»، وقال الدارقطني: «لا يُعتبر به»[٢]

■ **درجة الراوي**: صدوق في دينه، أما من جهة الضبط فكما قال ابن حجر: «ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره»[٣]

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٥) رقم: (١٥٦٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠) رقم: (٦٤٧٨).

٥ ـ **الشعبي: هو عامر بن شَرَاحيل بن عبد ـ وقيل: عامر بن عبد الله بن شراحيل ـ الشَّعْبي الحِمْيَري، أبو عمرو الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته وإمامته، وكان يُرسل، وهو كما قال ابن حجر: «ثقة، مشهور، فقيه، فاضل»[(١)]، وقد قال عن نفسه: «ما كتبتُ سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته، ولا حدثني رجل بحديث فأحببتُ أن يعيده عليَّ»[(٢)].

التخريج:

أخرجه: الحارث في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث» (١/ ٢٦٩) رقم: (١٥٠) ـ ومن طريقه ابن عدي ـ كما تقدم ـ عن الخليل بن زكريا، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث من هذا الوجه **ضعيف**، لضعف الخليل بن زكريا، ولينِ مجالد بن سعيد، خصوصًا إذا روى عنه غير أصحابه الكبار، مثل: شعبة وحماد بن زيد، كما هي الحال في هذه الرواية.

وقد ضعفه البوصيري[(٣)].

والحديث محفوظ من أوجه أُخَر، منها ما:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٤/ ٢٨٧) رقم: (٨٦٤٤)، والدارمي في «السنن» (٢/ ٨٠٧) رقم: (١٣٠٤)، ومسلم في «الصحيح» (١/ ٣٢٦) رقم: (٤٤٠)، وأبو داود في «السنن» (١/ ١٨١) رقم: (٦٧٨)، والترمذي في «الجامع» (١/ ٤٣٥) رقم: (٢٢٤)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٢/ ٩٣) رقم: (٨٢٠)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٣١٩) رقم: (١٠٠٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

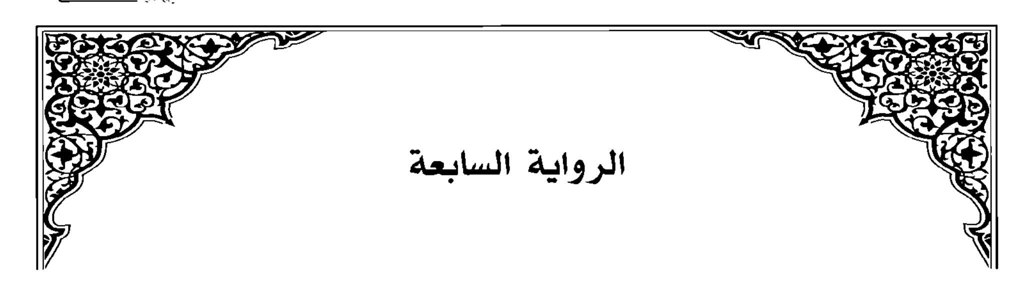
غرض ابن عدي من إيراده هذه الرواية ما تقدم في الروايات السابقة وهو أن يبين أنها منكرة، وأن سبب نكارتها هو أن تفرد الخليل بن زكريا بهذا الإسناد لا يُحتمل، وأن هذا مما يُضعِّفه.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧) رقم: (٣٠٩٢).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٤).
(٣) إتحاف الخيرة (٢/ ١٤٦) رقم: (١٢٢١).

والأمر كما قال ابن عدي من جهة نكارة إسناد هذا الحديث، فلا يروى هذا الحديث عن فاطمة بنت قيس إلا من طريق الخليل بن زكريا، عن مجالد، عن الشعبي، عنها، وأن العلة تلحق بالخليل بن زكريا، فهو أضعف من مجالد، وطبقته متأخرة.





الرواية السابعة

قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن إدريس أبو موسى البغدادي بدمشق، حدثنا محمد بن عَقيل، أخبرنا الخليل بن زكريا، أخبرنا مجالِد بن سعيد، حدثنا عامر الشعبي، عن النعمان بن بَشير: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **إن المعروف والمنكر لَخَلِيقَتَان يُنْصَبَان للناس يوم القيامة**، قال: **فأما المعروف فيُبَشِّر أصحابَه ويَعِدهم بالخير، وأما المنكر فيقول: إليكم عني، فما يستطيعون له إلا لزومًا**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عيسى بن إدريس، أبو موسى البغدادي**: قال الخطيب البغدادي: «صدوق»[(١)]

■ **درجة الراوي**: لا بأس به.

٢ ـ **محمد بن عقيل بن خويلد الخزاعي، أبو عبد الله النيسابوري**: «صدوق، حدَّث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها» كما قال ابن حجر[(٢)]، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية الثالثة.

٣ ـ **الخليل بن زكريا**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

٤ ـ **مجالد بن سعيد بن عُمير الهَمْداني، أبو عمرو ـ ويُقال: أبو سعيد ـ الكوفي**: صدوق في دينه، أما من جهة الضبط فكما قال ابن حجر: «ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره»[(٣)]، تقدمت ترجمته في الرواية السادسة.

٥ ـ **الشعبي: هو عامر بن شَرَاحيل بن عبد ـ وقيل: عامر بن عبد الله بن**

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٠٧) رقم: (٢٨٨).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٧) رقم: (٦١٤٦).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠) رقم: (٦٤٧٨).

شراحيل ـ الشَّعْبي الحِمْيَري، أبو عمرو الكوفي: متفق على ثقته وجلالته وإمامته، وكان يُرسل، وهو كما قال ابن حجر: «ثقة، مشهور، فقيه، فاضل»[1]، تقدمت ترجمته في الرواية السادسة.

التخريج:

لم أجد من أخرجه هكذا إلا ابن عدي في هذا الموضع.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث **ضعيف جدًّا**؛ لأمور:

الأول: تفرد محمد بن عقيل، وهو وإن كان صدوقًا إلا أنه قد حدَّث من حفظه فأخطأ في بعض ذلك.

الثاني: فيه الخليل بن زكريا، وهو ضعيف جدًّا، لا يُكتب حديثه.

الثالث: فيه مجالد بن سعيد، وهو ليس بالقوي، كما تقدم.

وقد جاء الحديث من وجه آخر:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٢/ ٢٣٤) رقم: (١٩٤٨٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ٤٩٣) رقم: (١٠٦٦٦) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

والحسين بن الحسن المَرْوَزي في «زياداته على الزهد لابن المبارك» (ص: ٣٤٨) رقم: (٩٨٠) عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

ويونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي»[2] (١/ ٤٣١) رقم: (٥٣٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «القضاء والقدر» (ص: ١٧٦) رقم: (١٤٩) ـ عن أبي داود.

والرُّوياني في «المسند» (١/ ٣٥٠) رقم: (٥٣٦)، والبزار في «المسند» (٨/ ٧٤) رقم: (٣٠٧١) من طريق محمد بن أبي عدي.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧) رقم: (٣٠٩٢).

(٢) تنبيه: الأظهر أن «مسند أبي داود الطيالسي» ليس من تصنيفه، وإنما هو عدة مجالس سمعها منه يونسُ بن حبيب، وصنَّفها ليونس أبو مسعود الرازي. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٢)، وفيه: «سمع يونسُ بن حبيب عدة مجالس متفرقة، فهي «المسند» الذي وقع لنا»، وفيه: «قال أبو بكر الخطيب: قال لنا أبو نعيم: صنَّف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب «مسندَ أبي داود الطيالسي»».

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٧٦) رقم: (٨٩٢٥) من طريق حماد بن سلمة.

والبيهقي في «القضاء والقدر» (ص: ١٧٦) رقم: (١٥٠) من طريق معاذ بن هشام.

ستتهم (عبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الوهاب بن عطاء، وأبو داود الطيالسي، ومحمد بن أبي عدي، وحماد بن سلمة، ومعاذ بن هشام) عن هشام الدَّسْتُوائي، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، به مرفوعًا.

وهذا الحديث صحيح إلى الحسن، لكنه منقطع، فالحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعري، قال ابن المديني: «لم يسمع من أبي موسى»، وقال أبو زرعة: «لم يره»، وقال البزار: «لا أحسبه سمع من أبي موسى»[1].

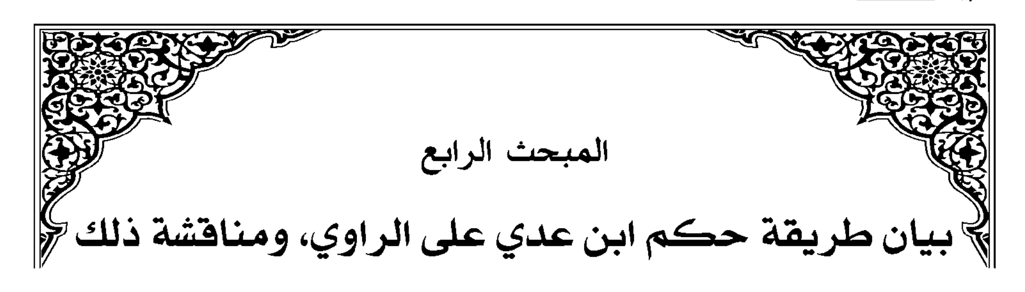
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراده هذه الرواية ما تقدم في الروايات السابقة وهو أن يبين أنها منكرة، وأن سبب نكارتها هو أن الخليل بن زكريا تفرد بهذا الإسناد، وأن هذا لا يُحتمل منه، وأن هذا مما يُضعِّفه.

والأمر كما قال ابن عدي من جهة نكارة هذا الحديث، وأن العلة لاحقةٌ بالخليل بن زكريا.



(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨).



المبحث الرابع
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي عنه في أول الترجمة: «وعامة حديثه مما لم يتابعه أحد عليه».

ثم أورد له جملة من الروايات، وقال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدها عن الخليل بن زكريا مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا، وللخليل غير ما ذكرت من الحديث، ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا، وقد تكلموا فيمن كان خيرًا منه بدرجات؛ لأن عامة أحاديثه مناكير».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على عدَّة أمور:

الأول: جمَع مروياته ثم فحصها فرأى أن عامتها مناكير، لا يُتابع عليها، ولذا قال عنه: «وعامة حديثه مما لم يتابعه أحد عليه»، وقال: «عامة أحاديثه مناكير».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد المتقدمين فيه فلم يرَ لهم فيه قولًا؛ ولذا قال: «ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا»، وسوَّغ سبب ذكره في كتابه «الكامل» بأنه قد رأى النقاد المتقدمين «قد تكلموا فيمن كان خيرًا منه بدرجات»، وأنه رأى للخليل بن زكريا ما يُنكر، وأن إيراد هذا النوع من الرواة هو من شرطه في كتابه.

الثالث: بعد ذلك حكم عليه بناء على ما تقدم من سبره وفحصه لمروياته، وخلص إلى أن «عامة حديثه مما لم يتابعه أحد عليه»، وأن أحاديثه التي ذكرها «مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا».

وهذا الحكم من ابن عدي يعني أن الراوي في درجة شديدة من الضعف، وأنه لا يُكتب حديثه[1].

---

(١) سيأتي الكلام عن مسألة كتابة حديث الراوي من عدمه عند ابن عدي في المطلب القادم.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في عدة أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ لمن تقدم فيه قولًا».

تقدم ذكر ما قيل في الخليل من الجرح والتعديل، وأنه قد تكلم فيه جماعة، منهم: جعفر الصائغ، وصالح جزرة، والقاسم بن زكريا، والساجي، والعقيلي، وهؤلاء من طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق، ولذا فمن الأمور التي تَرِد هنا: كيف يقول ابن عدي هذه العبارة مع وجود أقوالٍ للمتقدمين في الخليل بن زكريا؟

والجواب عن هذا فيما يلي:

أما قول جعفر الصائغ: «كان ثقة مأمونًا»، فجعفر هو ابن محمد بن شاكر الصائغ، وقد تقدم[١] أن الأظهر في سبب عدم إيراد ابن عدي قولَ جعفر هو أنه ليس من المشهورين في الكلام على الرجال، وليس من الطبقة التي يعتد ابنُ عدي بأقوالهم في أبواب النقد، ولم يترجم له ابن عدي في مقدمة الكتاب عند ترجمته لمن يُقبل قوله في نقد الرجال.

وأما قول صالح بن محمد ـ الملقب بجزرة ـ: «لا يُكتب حديثه»، فقد تقدم أيضًا[٢] أن الذي يظهر في سبب عدم إيراد ابن عدي لكثير من أقواله أنه ـ أي: ابن عدي ـ ليس له طرق كثيرة إلى صالح جزرة، ولذا فاته كثير من أقواله، فلعل هذا القول لصالح جزرة من الأقوال التي لم يقف عليها ابن عدي[٣]

وأما قول القاسم بن زكريا المطرِّز: «هو واللهِ كذاب»، فقد تقدم[٤] أن ابن

---

(١) في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢) في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣) لم أجد هذا القول مسندًا ليتبيَّن لي هل لابن عدي طريق إليه أم لا، وإنما ذكره مغلطاي في «الإكمال» (٤/ ٢٢٤) رقم: (١٤١٤) بقوله: «قال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: قال صالح بن محمد: لا يُكتب حديثه»، وأثبته ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٥٥٣)، وهو ـ أي: ابن حجر ـ قد وقف على تاريخ نيسابور، انظر: «المعجم المفهرس»، لابن حجر (ص: ١٧٩) رقم: (٧٤٢).

(٤) في الفصل الثاني من الباب الأول.

عدي لم ينقل في «الكامل» من أقوال القاسم بن زكريا إلا القليل، لأنه ليس من المشهورين في نقد الرجال، ولم يترجم له ابن عدي في مقدمة الكتاب.

وأما قول الساجي: «يُخالَف في بعض حديثه»، فالساجي من شيوخ ابن عدي، وقد نقل عنه بعض الأقوال في الرجال، ووقف على كتابه في الضعفاء[1]، فيُحتمل أن النسخة التي بين يدي ابن عدي ليس فيها ذكر الخليل بن زكريا، ولذا لم يقف على هذا القول، ويُحتمل أن يكون قد وقف عليه لكنه ذهل عنه.

وأما قول العقيلي: «يحدث بالبواطيل عن الثقات»، فقد تقدم[2] أن ابن عدي فيما يظهر لم يلقَ العقيليَّ ولم يقف على كتابه «الضعفاء»، فلذا لم يورد عن العقيليِّ هذا القول ولا غيره.

وتحصَّل مما سبق أن خمسةً ممن هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق لهم قولٌ في الخليل بن زكريا، **وخلاصةُ الأسباب التي جعلت ابنَ عدي يستعمل هذه العبارةَ في الخليل بن زكريا مع وجود هذه الأقوال للمتقدمين فيه، ما يلي**:

السبب الأول: أن يكون صاحب القول ليس من المشهورين بالنقد، ولا ممن يَحفل به ابنُ عدي في هذه الأبواب، مثل: جعفر الصائغ، والقاسم بن زكريا المطرز.

الثاني: أن يكون المتكلِّم في الخليل ممن لم يقف ابنُ عدي على عامة أقواله في الجرح والتعديل، مثل: صالح جزرة، أو يكون المتكلِّم فيه ممن لم يقف ابنُ عدي على كتابه الذي هو مصدر أقواله في الكلام على الرجال، مثل: العقيلي، أو يكون المتكلِّم فيه ممن قد وقف ابنُ عدي على كتابٍ له في الكلام على الرجال، لكن قولًا بعينه من أقوال هذا الناقد لم يتيسر لابن عدي طريق إليه، مثل: الساجي في أحد الاحتمالين.

الثالث: أن يكون ابنُ عدي قد وقف على القول ولكنه ذهل عنه، وهو الاحتمال الثاني في سبب عدم إيراد ابن عدي قولَ الساجي في الخليل بن زكريا.

الأمر الثاني من مناقشة ابن عدي: في قوله: «وقد تكلموا فيمن كان خيرًا منه بدرجات».

---

(١) انظر: «الكامل» (٢/ ٢٩) رقم: (١٠١)، (٣/ ٢٢٢) رقم: (٣٨٦).

(٢) في الفصل الثاني من الباب الأول.

تقدم أن جماعة من المتقدمين ممن هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمَن فوق قد تكلموا في الخليل بن زكريا، كالساجي، والعقيلي، وغيرهما.

الأمر الثالث: في قوله: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدها عن الخليل بن زكريا مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا».

تقدم أن ابن عدي أورد في ترجمة الخليل سبعَ روايات، ثم حكم عليها بهذا الحكم، وتقدمت دراسة هذه المرويات، وظهر منها أن الأمر كما قال ابن عدي من أن هذه الروايات منكرة، وأن العلة فيها تلحق بالخليل بن زكريا.

وقول ابن عدي: «من جهة الإسناد والمتن جميعًا»، يُقال فيه: أما النكارة من جهة الإسناد فظاهرة في كل مرويات الخليل، وأما النكارة من جهة المتن فإن المتون التي وردت في مروياته على نوعين:

الأول: متون تفرد بها، وليس لها أصل من حديث غيره.

الثاني: متون تفرد بها نسبيًّا، فهي لا تُروى من حديث فلانٍ من الصحابة إلا من طريق الخليل بن زكريا، وتكون ثابتةً من حديث صحابي آخر.

ولعل ابنَ عدي يقصد بقوله: «من جهة الإسناد والمتن جميعًا»، أن النكارة في أحاديث الخليل بن زكريا تقع أحيانًا من جهة الإسناد، وتقع أحيانًا من جهة الإسناد والمتن، لا أن كلَّ واحدٍ من هذه الأحاديث منكرُ الإسناد والمتن معًا.

وقد يكون ابنُ عدي يقصد أن كلَّ هذه الأحاديث منكرةُ المتن بالنسبة إلى الصحابة الذين رُويت عنهم هذه الأحاديث من طريق الخليل بن زكريا، لا أن متون هذه الأحاديث منكرةٌ من روايةِ صحابةٍ آخرين، وبهذا المعنى يصح أن يُقال عن مرويات الخليل بن زكريا: إنها جميعًا منكرة الإسناد والمتن معًا.

الأمر الرابع: في حكمه عليه، وهو أن: «عامة حديثه مما لم يتابعه أحد عليه»، وأن أحاديثه التي أوردها ابنُ عدي: «مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعًا».

وهذا الحكم من ابن عدي تضعيفٌ شديد للراوي، ويعني به أنه لا يُكتب حديثه؛ فإن ابن عدي إن رأى ضعفَ الراوي ليس بشديد فإنه ينصُّ على أنه يُكتب حديثه، وقد لا ينصُّ على ذلك ولكن يعقبه بإشارةٍ تدلُّ على تعديله وقبوله وكتابةِ حديثه، كأن يقول: «أرجو أنه لا بأس به»، أو يظهَر أن ابنَ عدي يرى كتابةَ حديث الراوي من سياق ترجمته له، كأن لا يذكر ابنُ عدي في ترجمته شيئًا من العبارات

الشديدةِ في الجرح، مثل: «منكر الحديث» أو «عامة حديثه لا يتابعه عليه أحد»[١]، أما إن رأى ابنُ عدي ضعفَ الراوي شديدًا فإنه يجرحه بعبارات قويّةٍ في الضعف، ويسكت عن ذكر كتابة حديثه[٢].

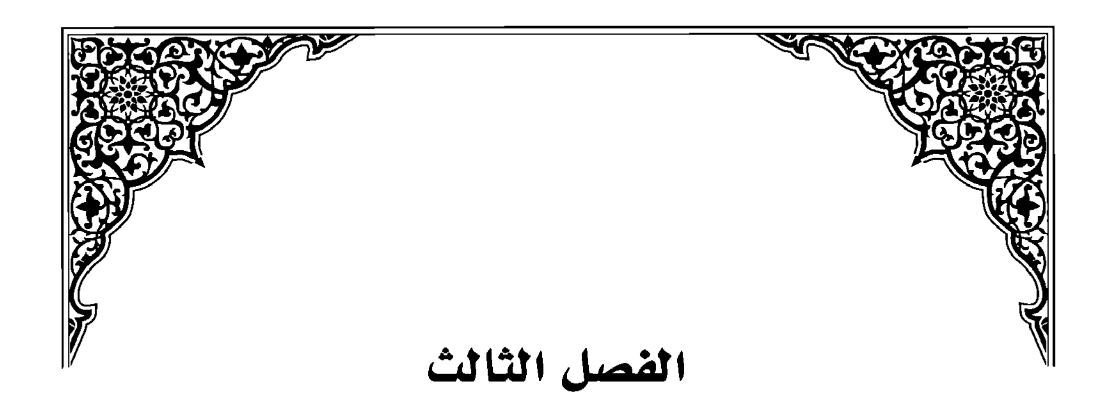
ومما يُشار إليه هنا: أن حكم ابن عدي على الخليل بن زكريا موافقٌ لحكم الأئمة قبله: صالح جزرة، والساجي، والعقيلي، وابنُ عدي لم يقف على أقوالهم كما نصَّ على ذلك، وهذا مما يبيِّن أن هؤلاء النقاد يَصدُرون من منبعٍ واحد.

والله تعالى أعلم.

---

(١) ومن الأمثلة الظاهرة على أن سياق الترجمة إذا لم تكن به عبارات تُشعر بالجرح والضعف الشديد فإنه يدلّ على أن ابن عدي يرى أن هذا الراوي ممن يُكتب حديثه مع ضعفه: ما جاء في ترجمة عبد الله بن بُديل ـ وهو من رجال البحث ـ، حيث إن ابن عدي عقد له ترجمة، ثم قال في الحكم عليه: «وعبد الله بن بُديل له غير ما ذكرت مما يُنكر عليه من الزيادة في متن، أو في إسناد، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، وكان قبل ذلك ترجم لإبراهيم بن بُديل، وقال في ترجمته: «وإبراهيم بن بديل هذا أقل روايةً من عبد الله بن بديل، وعبدُ الله قد أخرجتُ له فيمن اسمه عبد الله، وجميعًا ليس بينهما قرابة، وهما ممن يكتب حديثهما».
وهذا يقود إلى تنبيه مهم، وهو: أن من السِّمات الظاهرة في أحكام ابن عدي أنه يُفصِّل القول في الراوي ويبسط الحكم عليه، وكثيرًا ما تخلو هذه الأحكام عن ذكر كلمة أو كلمتين تعطي درجةً صريحة في الراوي، مثل قولهم: صدوق أو صالح أو ضعيف يُعتبر به أو ضعيف جدًّا أو متروك ونحو ذلك، ومع أن هذه الطريقة في الحكم من أجلّ مزايا كتاب ابن عدي «الكامل»، إلا أنه ينبغي للمطّلع على هذه الأحكام أن يعرف مقاصد ابن عدي بها، وعلى أيِّ درجة تتنزَّل، وهذا إنما يكون بالاستقراء الواسع للكتاب، والتأمل، والمقارنة.

(٢) ولم أرَ موضعًا واحدا في كتاب «الكامل» نصَّ ابنُ عدي فيه على أن هذا الراوي لا يُكتب حديثه، وقد قال ابن عدي عبارةً قريبةً من معنى عبارة «لا يكتب حديثه»، وذلك في ترجمة زيد بن رُفيع، فإنه قال: «وإذا روى عنه ثقة فلا بأس بحديثه، فأما إذا روى عنه مثل حمزة الجَزَري فإن حمزة ضعيف، ولا يُعتبَر حديثه بروايته عنه» (٥/ ١٠١) رقم: (٧٠٣).
وقال في ترجمة محمد بن الأزهر: «ليس بالمعروف، وإذا لم يكن معروفًا ويحدث عن الضعفاء فسبيلهم سبيل واحد، ولا يجب أن يُشتغل برواياتهم وحديثهم» (٩/ ٨٧) رقم: (١٦٤١).
ولا يكاد يوجد مثل هذا من ابن عدي إلا في مواضع نادرة، كما أن هذه العبارات ليست صريحةً مثل عبارة «لا يكتب حديثه».
تنبيه: من الأمور التي يحسن الإشارة إليها أن ابن عدي قد يُلحظ منه توسعٌ في باب كتابة حديث الراوي، وكأنه رَحِمَهُ اللهُ يربط بين كتابة حديث الراوي وبين عدالته أكثرَ من ربطه بينها وبين ضبطه، **ومسألةُ كتابة حديث الراوي من عدمها عند ابن عدي من المسائل التي لا زالت تحتاج إلى تتبعٍ واستقراءٍ دقيق**.



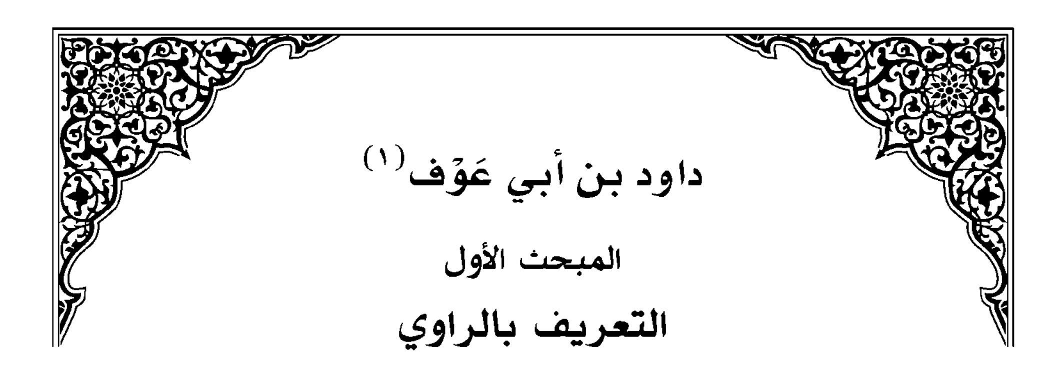
الفصل الثالث

ترجمة داود بن أبي عوف

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





داود بن أبي عَوْف[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابنُ عدي بقوله: «داود بن أبي عَوْف، أبو جَحَّاف[2]، كوفي، وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت».

وأبو عوف اسمه سويد، التميمي البُرجمي مولاهم[3]

روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن بن صُبيح مولى أم سلمة، وجُمَيع بن عُمير، وغيرهما.

روى عنه: السفيانان، وغيرهما.

أخرج له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وفاته: ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الخامسة عشرة، وهم مَن توفي ما بين سنة إحدى وثلاثين ومئة وما بين سنة أربعين ومئة[4]، ثم أعاد ذكره في الطبقة التي تليهم فيمن توفي ما بين سنة إحدى وأربعين ومئة وما بين سنة خمسين ومئة[5]

وقال ابن حجر: «من السادسة»[6]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٤١٦)، رقم الترجمة: (٦٢٦).

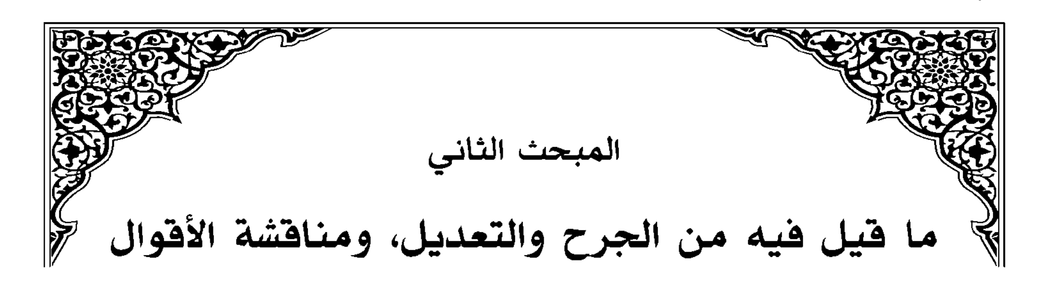
(٢) الجَحَّاف: من الجحْف، وهو اقتلاع الشيء واستئصاله، وجَحَفَ السَّيلُ الوادي، إذا اقتلع أجرافه. انظر: «الاشتقاق» لابن دريد (ص: ٣٠٨).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/٥٦٩).

(٤) تاريخ الإسلام (٣/٧٦٣) رقم: (٣٣٨).

(٥) تاريخ الإسلام (٣/٨٥٨) رقم: (١٢٣).

(٦) تقريب التهذيب (٣/١٩٩) رقم: (١٨٠٥).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

قال ابن عدي: «هو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت».

ثم أسند إلى سفيان الثوري قولَه: «حدثنا أبو الجحاف وكان مَرْضِيًّا».

ثم أورد له جملة من الروايات وقال: «ولأبي الجحاف أحاديث غير ما ذكرته، وهو من غالية أهل التشيع، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث».

هذا ما ذكره ابن عدي عن الراوي.

وسأل عبدُ العزيز بن الخطاب الكوفي[1] عبد الله بن داود: ما كان أبو الجحاف عند سفيان ـ يعني الثوري ـ؟ فقال: «كان يوثقه، ويعظمه»[2]

قال يحيى: «ثقة»[3]، وكذا قال أحمد من رواية ابنه عبد الله[4]

---

(١) ثم البصري، أبو الحسن، روى عن: الحسن بن صالح، وشعبة، وغيرهما، روى عنه: أحمد بن الأزهر، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهما، وثَّقه الفلَّاس، وقال أبو حاتم: «صدوق»، أخرج له ابن ماجه، مات سنة أربع وعشرين ومئتين. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٢٥) رقم: (١٢٧)، و«تهذيب التهذيب» طبعة دار المعارف النظامية في الهند (٦/ ٣٣٥) رقم: (٦٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢١) رقم: (١٩٢٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٦٧) رقم: (١١٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٤٣٤) رقم: (١٧٧٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٨٧) رقم: (١١٢١).

وذكر عبدُ الله في موضع آخر أنه سأل أباه، فقال: أليس هو بثقة؟ فقال: «بلى»[(١)]

وسأله أيضًا فقال له: ثقة؟ قال ـ أي: أحمد ـ: «نعم، صالح»[(٢)]

وقال أحمد مرَّةً: «حديثه مقارب»[(٣)]

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[(٤)]

وقال النسائي: «لا بأس به»[(٥)]

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُخطئ»[(٦)]

وذكره ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات»[(٧)]

وقال إبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجوزجاني: «كان معتقدا منهم ـ يعني من غير المحمودين في الحديث ـ»[(٨)]

وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: «حدثنا بشر بن موسى، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان ـ هو ابن عيينة ـ، قال: حدثنا أبو الجحاف، وكان من الشيعة»[(٩)]

وقال الأزدي: «زائغ ضعيف»[(١٠)]

وذكره ابن خلفون في «الثقات» وقال: «تُكلِّم في مذهبه»[(١١)]

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٦٤) رقم: (٢٦١٣).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٥١) رقم: (٢٥٥٤).
(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٦٧).
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٢) رقم: (١٩٢٢).
(٥) تهذيب الكمال (٨/ ٤٣٦) رقم: (١٧٧٩).
(٦) الثقات (٦/ ٢٨٠) رقم: (٧٧٣١).
(٧) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٨٢) رقم: (٣٤٧).
فائدة: ذكرُ ابنِ شاهين للراوي في كتابه «تاريخ أسماء الثقات» لا يلزم منه أنه يوثِّقه، وإنما يذكره لينقل أقوالَ الأئمة فيه، كما صرَّح بذلك في مقدمة الكتاب، ولذا قد يذكر الراويَ في هذا الكتاب، ثم يذكره أيضًا في كتابه «تاريخ أسماء الضعفاء».
(٨) أحوال الرجال (ص: ١٤٣) رقم: (١٢٤).
(٩) (٢/ ٣٨٦) رقم: (٤٦٣).
(١٠) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٦٧) رقم: (١١٦٤).
(١١) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٦١) رقم: (١٤٦٢).

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما تقدم يتبين أن أبا الجحاف لم يضعفه أحد من الأئمةِ من جهة ضبطه غير ابن حبان وابن عدي والأزدي، وأما غيرهم من المتقدمين فإنما تكلموا فيه من جهة مذهبه، وأن فيه تشيُّعًا.

ولذا فالذي يظهر أنه صدوق، قد رضيه الثوري ووثَّقه، ووثَّقه أيضًا ابنُ معين وأحمدُ في بعض الروايات عنه، وقال في رواية أخرى: «صالح»، وقال مرَّةً: «حديثه مقارب»، وقال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال النسائي: «لا بأس به».

وأما قول السعدي والأزدي فمعروف تشددهما في الكوفيين[١]، فلا يقبل منهما هذا القول في داود مع تظافر أقوال كبار النقاد قبلهما على تعديله.

وأما قول ابن حجر: «صدوق، شيعي، ربما أخطأ» فكأنه أضاف: «ربما أخطأ» لقول ابنِ حبان[٢]، مع أن ابن حبان قد ذكره في «الثقات» مما يعني أنه يرى أن خطأه لم يؤثر فيه[٣]

---

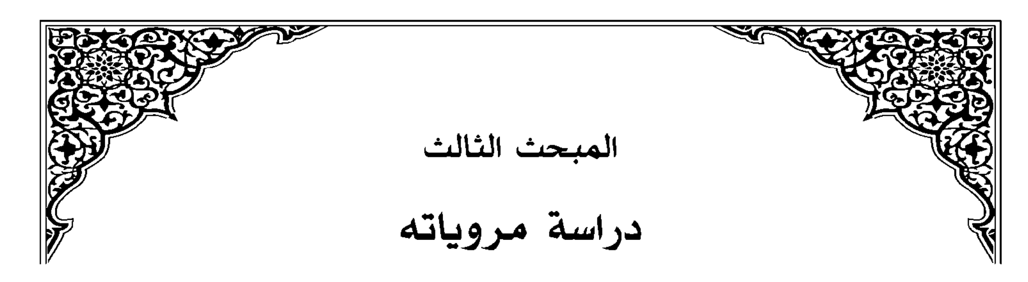
(١) تشددُ السعدي في الكوفيين وفي غيرهم.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ١٩٩) رقم: (١٨٠٥).

فائدة: كثيرًا ما يضيف ابنُ حجر في «التقريب»: «ربما أخطأ» متابعةً لابن حبان في «الثقات».

(٣) على أن ابن حبان قد يتشدد في غير أبواب الجهالة، وقد وصفه الذهبيُّ بأنه يسرف في الجرح أحيانًا، فقال في ترجمة أفلح بن سعيد: «ابنُ حبان ربما قَصَبَ الثقةَ حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه» «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٦٢) رقم: (٩٦٨).

وقال ـ بعد أن نقل قول الدارقطني في شيخ البخاري أبي النعمان عارم بأنه تغير بأخرة، ولم يظهر في حديثه ما يُنكَر ـ: «فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسَّاف المتهور في عارم!»، ثم نقل قول ابن حبان. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٣٩) رقم: (٧٥٨٩).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن الحسين بن حفص الأُشْناني، حدثنا علي بن المنذر، حدثنا عبد الله بن نُمَير، حدثنا عامر بن السِّمْط، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن معاوية بن ثَعْلَبَة، عن أبي ذر قال: قال النبي ﷺ: **يا عليُّ، من فارقني فارق الله، ومن فارقك يا عليُّ فارقني**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **محمد بن الحسين بن حفص الأُشْناني: هو الكوفي**: قال أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان: «ثقة، حجة»، وقال الدارقطني: «ثقة مأمون»[1]

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ **علي بن المنذر: هو ابن زيد الأَوْدي، ويُقال: الأسدي، أبو الحسن الكوفي الطَّريقي**: قال ابن نُمَيْر: «ثقة صدوق»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»، وقال النسائي: «شيعي محض، ثقة»، وقال ابن أبي حاتم: «صدوق ثقة»، وقال مسلمة بن قاسم: «لا بأس به، كان يتشيع»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو بكر الإسماعيلي: «في القلب منه شيء، لستُ أخبره»[2]

■ **درجة الراوي**: ثقة، وأما ما يتعلق بقول الإسماعيلي فإنه قد صرح بأنه لم يخبر حاله، ومَن خبر حالَه فقولُه مقدم.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٢) رقم: (٦٣٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٤).

٣ ـ **عبد الله بن نُمَيْر: هو الهَمْداني الخارفي، أبو هشام الكوفي**: متفق على ثقته(١)

٤ ـ **عامر بن السِّمْط: ويُقال: السِّبط**(٢)، التميمي، السَّعدي، أبو كِنانة الكوفي: متفق على ثقته(٣)

٥ ـ **داود بن أبي عوف**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٦ ـ **معاوية بن ثعلبة: هو ابن عقبة الحمَّاني**: ذكره ابن حجر في «الإصابة» في القسم الرابع (من ذُكر في الصحابة غلطًا)، وقال: «تابعيٌّ، أرسل حديثًا، فذكره الإسماعيليُّ في الصحابة، وقال: لا أدري له صحبة أو لا»(٤)

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له الحاكم في «المستدرك» حديثين، قال فيهما: «وهذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»(٥)

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال، ولم أجد للمتقدمين فيه تعديلًا ولا تجريحًا، وأما ذكرُ ابنِ حبان له في «الثقات» وتصحيح الحاكم لحديثه، فإن هذا بناءً على منهجهما في توثيق المستورين والتصحيح لهم، وهذا لا يدفع الجهالةَ عن الراوي.

التخريج:

أخرجه: البزار في «المسند» (٩/ ٤٥٥) رقم: (٤٠٦٦).

كلاهما (محمد بن الحسين الأُشْناني ـ كما هي رواية ابن عدي ـ، والبزار) عن علي بن المنذر.

وتوبع علي بن المنذر:

أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٥٧٠) رقم: (٩٦٢).

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤٦).

(٢) قال المزي: «والأول أصح»، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٥) رقم: (٣٠٤٠).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣).

(٤) (٦/ ٢٨٦) رقم: (٨٦٠٤).

(٥) انظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٣٣) رقم: (١٤٣١)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٨) رقم: (١٧٣٣)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٤١٦) رقم: (٥٤٨٠)، و«المستدرك» للحاكم (٣/ ١٣٠) رقم: (٤٦١٧)، (٣/ ١٣٣) رقم: (٤٦٤٢).

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٣٣) عن أبي عامر العقدي.

والبزار في «المسند» (٩/ ٤٥٥) رقم: (٤٠٦٦) عن إبراهيم بن زياد.

والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٣٣) رقم: (٤٦٢٤) من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري، وفي «المستدرك» أيضًا (٣/ ١٥٨) رقم: (٤٧٠٣) من طريق عبدان الأهوازي.

وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٣٠٧) من طريق منهال بن عباد، ومن طريق عبد الله بن براد.

كلهم (علي بن المنذر، وأحمد بن حنبل، وأبو عامر العقدي، وإبراهيم بن زياد، والحسن بن علي بن عفان، وعبدان الأهوازي، ومنهال بن عباد، وعبد الله بن براد) عن عبد الله بن نمير.

وتوبع ابن نمير:

أخرجه: أبو يعلى ـ كما عزاه ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٩/ ٤٥٣) رقم: (١٢٢٨١) ـ عن عبد الله بن عامر بن نزار بن أبي بردة[1]

كلاهما (عبد الله بن نمير، وعبد الله بن عامر) عن عامر بن السمط، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على عامر بن السمط، عن داود بن أبي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر.

وهو حديث **ضعيف**؛ لجهالة معاوية بن ثعلبة وتفرده به، وقد أنكره أحمد، فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «وسألته ـ يعني: أباه ـ، عن حديث ابن نمير، عن

---

(١) كذا في المطبوع، ولا يوجد راوٍ بهذا الاسم، ولعله عبد الله بن عامر بن براد بن يوسف بن أبي بردة الأشعري، فتصحفت كلمة (براد) إلى (نزار)، وقد يكون عبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي الكوفي، فتصحفت كلمة (براد) إلى (زرارة)، وكلا هذين الراويين يروي عنهما أبو يعلى ـ انظر ترجمتهما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٦١)، (٢/ ٣٦٢) ـ، ومهما يكن فهذه المتابعة غير مؤثرة؛ فإن ابن نمير متفق على ثقته وجلالته ـ كما تقدم في ترجمته ـ.

عامر بن السمط، عن أبي الجحاف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر: أن النبي ﷺ قال لعلي: «من فارقني...»، فقال: اضرب عليه، وكره أن يحدث به»[(١)]

وكذا استنكره الذهبي، فلما قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، تعقَّبه فقال: «بل منكر»[(٢)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

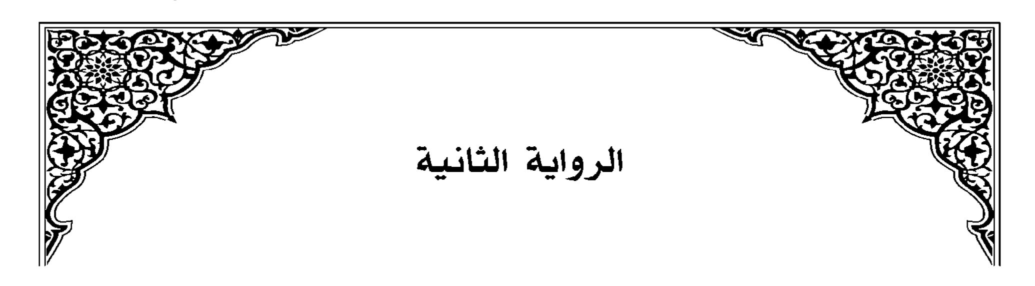
تقدم أن هذا الحديث تفرد به عامر بن السمط، عن داود بن أبي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر، وابنُ عدي لما رأى هذا التفرد في هذا الإسناد ألحق علة النكارة بداود بن أبي عوف، ورأى أن هذه النكارة مما يُضعَّف بها داود.

وسببُ إلحاق ابن عدي العلةَ بداود هنا أنه رأى عامر بن السمط ثقة، ورأى معاوية بن ثعلبة مقبول الرواية بدليل أنه لم يذكره في كتابه «الكامل»، فلم يتبقَّ سوى داود بن أبي عوف، ثم بحث عن أقوالٍ للمتقدمين فيه فلم يجد سوى قول الثوري المتقدم، ولاحظ ابنُ عدي ما وُصِف به داود من التشيع، وأن هذا الحديث في فضائل علي بن أبي طالب، فاستراب منه وألحق العلة به.

والذي يظهر أن النكارة هنا أولى بأن تلحق بمعاوية بن ثعلبة، لأن داود بن أبي عوف قد وثَّقه جماعة من كبار النقاد، كالثوري، وابن معين، وأحمد، وعدَّله أبو حاتم، والنسائي، وأما معاوية بن ثعلبة فلا يوجد فيه أيُّ قولٍ للمتقدمين، فهو مجهول الحال.

(١) المنتخب من علل الخلال (ص: ٢٠٥) رقم: (١١٥).

(٢) المستدرك للحاكم ـ وبذيله تلخيص الذهبي ـ (٣/ ١٣٣) رقم: (٤٣٢٤)، وكذا قال في «الميزان» (٢/ ١٨) رقم: (٢٥١٩).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، حدثنا عبَّاد بن يعقوب، حدثنا علي بن هاشم، عن أبي الجَحَّاف، عن معاوية بن ثعلبة قال: جاء رجل إلى أبي ذر وهو جالس في المسجد، وعليٌّ يصلي أمامه، فقال: يا أبا ذر، ألا تحدثني بأحب الناس إليك؟ فوالله لقد علمتُ أن أحبَّهم إليك أحبُّهم إلى رسول الله ﷺ، قال: أجل، والذي نفسي بيده إن أحبهم إليَّ أحبُّهم إلى رسول الله ﷺ، هو ذاك الشيخ. وأشار إلى عليٍّ».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ عبد الله بن سليمان بن الأشعث: هو السِّجستاني، أبو بكر بن أبي داود: قال ابن عدي: «وأبو بكر بن أبي داود لولا شرطنا أول الكتاب أن كل من تكلم عنه متكلم [وإلا لما][1] ذكرته في كتابي هذا، وابن أبي داود قد تكلم فيه أبوه وإبراهيم الأصبهاني» إلى أن قال: «وهو مقبول عند أصحاب الحديث وأما كلام أبيه فيه فلا أدري أيش تبين له منه»[2]

وقال صالح بن أحمد الحافظ: «إمام العراق، كان في وقته ببغداد مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ»، وقال الدارقطني: «ثقة، إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث»، وقال أبو محمد الخلال: «كان أبو بكر أحفظ من أبيه أبي داود».

كذَّبه أبوه أبو داود، وإبراهيم بن أورمة الأصبهاني[3]

■ **درجة الراوي:** ثقة متقن، قال الخليلي: «حافظ، إمام وقته، عالم، متفق

---

(١) إضافة من «لسان الميزان» (٤/ ٤٩١) ليستقيم المعنى.

(٢) الكامل (٧/ ٩٩) رقم: (١١٠٢).

(٣) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/ ٤٩١) رقم: (٤٢٦٦).

عليه، احتج به من صنَّف الصحيح: أبو علي النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني»، وقال الذهبي: «الحافظ، الثقة، صاحب التصانيف»[(١)]

وأما ما جاء من تكذيب أبيه له فكما قال ابن عدي: «وأما كلام أبيه فيه فلا أدري أيْشٍ تبين له منه»، وكذا يُقال عن تكذيب إبراهيم الأصبهاني له.

وقد أعلَّ المعلميُّ ثبوت تكذيب أبي داود لابنه عبد الله، فقال: «لا نعلمه ثابتًا»[(٢)]

٢ ـ **عباد بن يعقوب: هو الرَّواجني الأسدي، أبو سعيد الكوفي**: قال أبو حاتم: «شيخ ثقة»، وكان ابن خزيمة يقول: «حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه، عباد بن يعقوب»، وذكر الخطيب أن ابن خزيمة ترك الرواية عنه آخرًا، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: «كان رافضيًّا داعية، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك»، وقال ابن عدي: «فيه غلو في التشيع، وروى أحاديث أُنكرت عليه في الفضائل والمثالب»، وقال الدارقطني: «شيعي، صدوق»، روى عنه البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره[(٣)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق، رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك»[(٤)]

٣ ـ **علي بن هاشم: هو البَريدي العائذي مولاهم، أبو الحسن الكوفي**: قال ابن معين: «ثقة»، وقال ابن المديني: «كان صدوقًا، وكان يتشيع»، وقال أحمد: «ليس به بأس»، وقال أبو زرعة: «صدوق»، وقال أبو حاتم: «كان يتشيع، ويكتب حديثه»، روى له مسلم في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وذكره في «المجروحين»[(٥)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق، يتشيع»[(٦)]

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٩) رقم: (٤١٥٥).

(٢) انظر: «التنكيل» (٢/ ٥١٧)، وقد وجَّه القول في حال كونه ثبت، فليُراجع.

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٩١) رقم: (٣١٥٣).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٦) رقم: (٤٨١٠).

٤ ـ **داود بن أبي عوف**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٥ ـ **معاوية بن ثعلبة: هو ابن عقبة الحمَّاني**، مجهول الحال، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: أبو بكر الخلال في «السنة» (٢/ ٣٤٤) رقم: (٤٥٢) من طريق داود بن عمرو الضَّبِّي.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٦٤) من طريق داود بن رشيد.

ثلاثتهم (عباد بن يعقوب ـ كما هي رواية ابن عدي ـ، وداود بن عمر، وداود بن رشيد) عن علي بن هاشم.

وتوبع علي:

أخرجه: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده في «أماليه» (ص: ١٨٠) رقم: (١٧٣).

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٦٤) من طريق عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده.

كلاهما: (محمد بن إسحاق بن منده، وابنه عبد الرحمن) عن أبي محمد بكر بن عبد الرحمن الخلال عن أحمد بن داود بن موسى المكي عن عبد العزيز بن الخطاب عن علي بن هاشم وأبي مريم عبد الغفار بن القاسم.

كلاهما (علي بن هاشم، وعبد الغفار بن القاسم) عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، به.

وهذه المتابعة لا تنفع؛ لأن أبا مريم متهم، قال ابن المديني: «يضع الحديث»، وكذا كذَّبه أبو داود السجستاني، وقال أبو حاتم: «متروك»، وكذا قال النسائي والدارقطني.

أما قول شعبة: «لم أر أحفظ منه»، فقد قال الدارقطني: «أثنى عليه شعبة، وخفي على شعبة أمره، فبقي بعد شعبة، فخلَّط»[1]

---

(١) انظر: «لسان الميزان» (٥/ ٢٢٦) رقم: (٤٨٥٣).

وقد قال الذهبي: «أخذ عنه شعبة، ولما تبين له أنه ليس بثقة تركه»[(١)]

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على عليِّ بن هاشم، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر.

وهذا الحديث **ضعيف**؛ لجهالة معاوية بن ثعلبة.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أنها منكرة، وأن العلة فيها تلحق بداود بن أبي عوف، وأن هذا مما يُضعِّفه.

وقد تقدم أن هذا الحديث تفرد به علي بن هاشم، عن داود بن أبي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر.

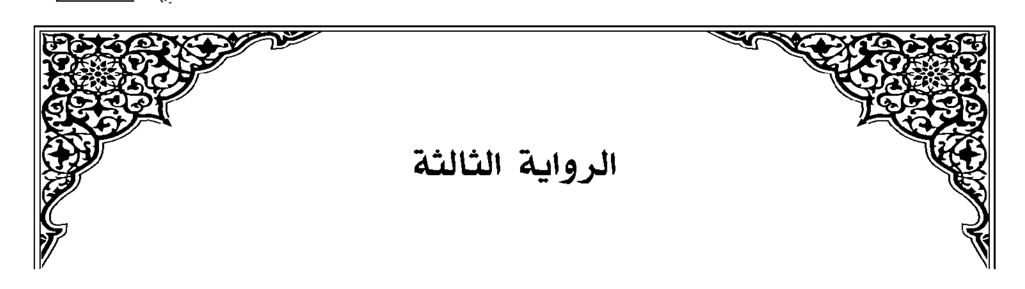
ولعل ابنَ عدي ألحق العلة هنا بداود بن أبي عوف لأنه لم يجد للمتقدمين فيه قولًا سوى قول الثوري المتقدم، ولاحظ ابنُ عدي أيضًا ما وُصِف به داود من التشيع، وأن هذا الحديث في فضائل علي بن أبي طالب، فاستراب من داود وألحق العلة به.

والذي يظهر أن علي بن هاشم أولى بأن تلحق العلة به، فليست حاله بأرفع من حال داود، وفيه تشيّع أيضًا، وهو في طبقة متأخرة عن داود.

أو تلحق العلة بمعاوية بن ثعلبة، لأن داود بن أبي عوف قد وثَّقه جماعة من كبار النقاد، كالثوري، وابن معين، وأحمد، وعدَّله أبو حاتم، والنسائي، وأما معاوية بن ثعلبة فلا يوجد فيه أيُّ قولٍ للمتقدمين، فهو مجهول الحال.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٥٨) رقم: (٤٨٩٢).



الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا عمر بن سنان، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: **من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني ـ يعني الحسن والحسين ـ**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ عمر بن سعيد بن سنان: هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان، أبو بكر، الطائي، المَنْبِجِي: قال السمعاني: «الحافظ»، واحتج به ابن حبان في «صحيحه»[(١)]، ولم يترجم له ابنُ عدي في «الكامل» وهو من طبقة شيوخه، وهذا تعديل ضمني من ابن عدي له[(٢)]

■ **درجة الراوي**: ثقة، وقد قال الذهبي: «الإمام المحدِّث القدوة العابد»[(٣)]، ولم أقف على من جرحه.

٢ ـ إبراهيم بن سعيد الجوهري: هو أبو إسحاق الطبري الأصل، البغدادي الحافظ: قال أبو حاتم: «كان يُذكر بالصدق»، وقال النسائي: «ثقة» وكذا وثقه الدارقطني، وقال الخطيب: «كان ثقة مُكثرًا ثبتًا».

وقال ابن خراش: «رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نُعيم، وأبو نُعيم يقرأ، وهو نائم، وكان الحجاج يقع فيه»[(٤)]

---

(١) انظر على سبيل المثال: «صحيح ابن حبان» (١/ ٢٢٥) رقم: (٣٨)، (١/ ٢٨٧) رقم: (٨٦)، (١/ ٣٤٤) رقم: (١٣٥).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٥٩) رقم: (٥٢١٤)، و«الأنساب» (١٢/ ٤٤١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٩٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٠).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٧).

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة حافظ تُكُلِّم فيه بلا حجة»[(١)]، وأما كلام ابن خراش فقد رد عليه ابن حجر بقوله: «وابنُ خراش رافضي، ولعل الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك»[(٢)].

٣ ـ أبو أحمد: هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر، أبو أحمد الزبيري: قال ابن معين: «ثقة»، وكذا وثقه العجلي وابن قانع، وقال ابن معين مرةً: «ليس به بأس» وكذا قال النسائي، وقال بُندار: «ما رأيت أحفظ منه»، وقال أبو حاتم: «حافظ للحديث، له أوهام».

وأما روايته عن الثوري فقد قال هو عن نفسه: «لا أبالي أن يسرق مني كتاب سفيان، إني أحفظه كله»، وقال عنه ابن نمير: «صدوق، في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيرًا، مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب، وكان صديق أبي نعيم، وأبو نعيم أقدم سماعًا وأسنُّ منه»، وقال أحمد بن حنبل: «كان كثير الخطأ في حديث سفيان»[(٣)].

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري»[(٤)].

٤ ـ سفيان الثوري: هو ابن سعيد بن مسرق الثوري، أبو عبد الله الكوفي: إمام المتقنين، متفق على ثقته وجلالته[(٥)].

٥ ـ داود بن أبي عوف: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٦ ـ أبو حازم: الكوفي، مولى عَزَّة الأَشْجعيَّة، واسمه: سلمان: متفق على ثقته، قال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة»[(٦)].

التخريج:

هذا الحديث يُروى عن الثوري من ثلاثة أوجه:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٨٩) رقم: (١٧٩).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٦٧).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٠٥).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٧) رقم: (٦٠١٧).
(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٦).
(٦) المصدر السابق (٢/ ٦٩).

الوجه الأول: رواه جماعة، عنه، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الوجه الثاني: رواه جماعة، عنه، عن سالم بن أبي حفصة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الوجه الثالث: رواه سيف بن محمد، واختلف عنه:

فرواه جمهور بن منصور، عنه، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت وأبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

ورواه محمد بن عبيد الهمذاني، عنه، عن الثوري، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، به.

أما الوجه الأول عن الثوري:

فقد أخرجه: أحمد في «المسند» (١٣/ ٢٦٠) رقم: (٧٨٧٦).

كلاهما: (إبراهيم بن سعيد الجوهري ـ كما هي رواية ابن عدي ـ، وأحمد بن حنبل) عن أبي أحمد الزبيري.

وتوبع أبو أحمد:

أخرجه: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٨٤) (٣٥١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٧) رقم: (٨١١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٤٨) رقم: (٢٦٤٧) من طريق الفضل بن دكين.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٧٨) رقم: (٣٢١٧٥)، وأحمد في «المسند» (١٥/ ٤٧٢) رقم: (٩٧٥٩)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٥١) رقم: (١٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٩٥) رقم: (٤٨٢١) من طريق وكيع[١]

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١/ ٢٤٨) رقم: (٢١١) عن المُلائي.

ورواه أيضًا في «المسند» (١/ ٢٤٨) رقم: (٢١٢) عن قبيصة[٢]

---

(١) ولفظه عن الحاكم من طريق وكيع ومن طريق عبد الله بن الوليد: «رأيت رسول الله ﷺ وهو حامل الحسين بن علي وهو يقول: **اللهم إني أحبه فأحبه**».

(٢) أخرج الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/ ١١٦) رقم: (٣٩٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٤٦) رقم: (٦٨٩٥) من طريق قبيصة، عن الثوري، عن أبي الجحاف داود بن =

والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٩٥) رقم: (٤٨٢١) من طريق عبد الله بن الوليد[1].

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد روي بإسناد في الحسن مثله، وكلاهما محفوظان».

كلهم: (أبو أحمد، والفضل بن دكين، ووكيع، والملائي، وقبيصة، وعبد الله بن الوليد) عن الثوري عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الوجه الثاني عن الثوري:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٤٧١) رقم: (٦٣٦٩) - ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٤٨) رقم: (٢٦٤٦) -.

وأحمد في «المسند» (١٦/ ٥٠٦) رقم: (١٠٨٧٢) من طريق عبد الله بن الوليد.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/ ١١٧) رقم: (٣٩٦١) من طريق أبي حذيفة.

والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢١٨١) رقم: (١٦٧٤) من طريق يزيد بن أبي حَكيم العدني.

والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٨٧) رقم: (٤٧٩٩) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٤٥) رقم: (٦٨٩٤) - من طريق عبيد الله بن موسى.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٤٥) رقم: (٦٨٩٤) من طريق الحسين بن حفص.

= أبي عوف، عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، قال: أخبرني من شهد الحسين بن علي حين مات الحسن وهو يقول لسعيد بن العاص: «أقدم، فلولا أنها سنة ما تقدمت».

وكذلك أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٣٦) رقم: (٢٩١٢) من طريق عبد الرزاق، عن الثوري، عن سالم بن أبي حفصة، عن أبي حازم، نحوَ قول إسماعيل بن رجاء.

وليس هذا من الاختلاف أو الاضطراب، بل هي أحاديث مستقلة، فلا حاجة لذكرها فوق.

(١) وسيأتي أن عبد الله بن الوليد رواه عن الثوري على الوجه الثاني، وليس هذا باختلاف؛ فإن مثله يحتمل أن يكون قد سمع من الثوري كلا الوجهين.

كلهم: (عبد الرزاق، وعبد الله بن الوليد، وأبو حذيفة، ويزيد بن أبي حَكيم العدني، وعبيد الله بن موسى، والحسين بن حفص) عن الثوري عن سالم بن أبي حفصة عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الوجه الثالث عن الثوري:

أخرجه: الآجري في «الشريعة» (٥/ ٢١٨١) رقم: (١٦٧٣) عن أبي بكر قاسم بن زكريا المُطَرِّز، عن محمد بن عُبيد الهَمْداني، عن سَيْف بن محمد، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعًا بلفظ: «حسن وحسين من أبغضهما فقد أبغضني».

وخالف محمدَ بنَ عُبيد جُمْهورُ بنُ منصور:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٤٨) رقم: (٢٦٤٩) عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن جمهور بن منصور، عن سيف بن محمد، عن الثوري، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الترجيح بين الأوجه عن الثوري:

أما الوجه الأول والثاني عن الثوري فقد رواه عنه جماعة من الثقات ـ كما تقدم ـ، فالذي يظهر أنهما ثابتان عنه، والثوري من المكثرين المتقنين، فيُحتمل منه مثل هذا وأكثر.

أما الوجه الثالث، فقد اختُلف فيه على سيف، وسيف بن محمد هو ابن أخت سفيان الثوري، وهو ممن يضع الحديث، قال عنه ابن معين: «كان شيخا ها هنا كذابًا خبيثًا»، وقال أحمد بن حنبل: «لا يكتب حديثه، ليس بشيء، كان يضع الحديث»، وقال أبو داود السجستاني: «كذاب»[١].

ولذا أعلَّ هذا الوجه الدارقطنيُّ في «العلل» (٥/ ٣٨٧) رقم: (٢٢١٥) بسيف بن محمد.

وعليه فالوجه الثالث لا يثبت عن الثوري، وإنما يثبت عنه الوجهان الأولان.

وقد توبع الثوري على الوجه الأول:

أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١٠٢) رقم: (٤٧٩٥) عن عُبيد بن كثير،

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٥).

عن محمد بن الجُنيد، عن محمد بن علي بن صالح بن حَيٍّ، عن عمه الحسن بن صالح، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن صالح إلا ابن أخيه، تفرد به محمد بن الجنيد».

كلاهما (الثوري، والحسن بن صالح) عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

وهذه المتابعة ضعيفة جدا لأمرين:

الأول: فيها عبيد بن كثير الكوفي التَّمار، قال عنه الأزدي: «متروك»، وكذا قال الدارقطني[1]

الثاني: فيها محمد بن علي بن صالح، لم أجد له ترجمة، ولا يُدرى ما حاله.

وعليه فهذا الحديث ثابتُ من رواية الثوري عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف.

وقد توبع أبو الجحاف داود بن أبي عوف:

رواه جماعة عن الثوري، عن سالم بن أبي حفصة[2]

ورواه أبو يعلى في «المسند» (١١/ ٧٨) رقم: (٦٢١٥) من طريق ابن فُضيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٤٨) رقم: (٢٦٤٨) من طريق إسرائيل.

ورواه أيضًا في «المعجم الكبير» (٣/ ٤٩) رقم: (٢٦٥١) من طريق علي بن عابس.

أربعتهم (الثوري، وابن فُضيل، وإسرائيل، وعلي بن عابس) عن سالم بن أبي حفصة.

وهذه المتابعة صحيحة إلى سالم بن أبي حفصة.

وتوبع سالم:

أخرجه: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٨٤) رقم: (٣٥٠).

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٥/ ٣٦٠) رقم: (٥٠٦٩).

(٢) كما في الوجه الثاني عن الثوري، وقد تقدم أنه ثابت عنه، وحينئذ تكون رواية الثوري عن سالم بن أبي حفصة متابعةً لداود بن أبي عوف.

والطبراني في «الكبير» (٣/ ٤٧) رقم: (٢٦٤٥) عن فُضيل بن محمد المَلْطي.

كلاهما (ابن سعد، وفضيل بن محمد الملطي) عن أبي نُعيم الفضل بن دُكَين، عن سَلْم الحذَّاء، عن الحسن بن سالم بن أبي الجّعْد.

ثلاثتهم (أبو الجحاف، وسالم بن أبي حفصة، والحسن بن سالم بن أبي الجعد) عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الحكم على الرواية:

هذه الرواية ثابتة إلى أبي الجحاف داود بن أبي عوف، وداود صدوق.

ومتابعة سالم بن أبي حفصة ثابتة إليه، وسالم قد قال عنه ابن حجر: «صدوق في الحديث، إلا أنه شيعيٌّ غالٍ»[(١)]

وأما متابعة الحسن بن سالم بن أبي الجعد فإن الحسن صدوق، قال عنه ابن معين: «صالح»[(٢)]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٣)] إلا أن في هذه المتابعة سلْمًا الحذَّاء، وهو مجهول، ذكره ابن حبان في «الثقات»[(٤)]، وقال عنه الذهبي: «لم يُضعَّف ولا يكاد يُعرف»[(٥)]

وعليه فإن هذا الحديث ثابت عن أبي حازم ـ وهو متفق على ثقته كما تقدم ـ من رواية داود بن أبي عوف، ومن رواية سالم بن أبي حفصة ـ وهما صدوقان ـ، ومتابعةُ الحسن بن سالم بن أبي الجعد لهما يُعتبَر بها، ولذا فإن هذا الحديث **حسن**.

وقد قال الذهبي عن هذا الإسناد: «إسناده قوي، وسَلْمٌ لم يُضعَّف ولا يكاد يُعرف، ولكن قد روى مثلَه أبو الجحاف، عن أبي حازم»[(٦)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن سبب إيراد ابن عدي هذه الرواية أنه ظن أن هذه الرواية قد تفرد بها داود بن أبي عوف عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأن هذا التفرد لا

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٦) رقم: (٢١٧١).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٥) رقم: (٥٣).

(٣) الثقات (٦/ ١٦٤) رقم: (٧١٧٣).

(٤) الثقات (٨/ ٢٩٧) رقم: (١٣٥٤٠).

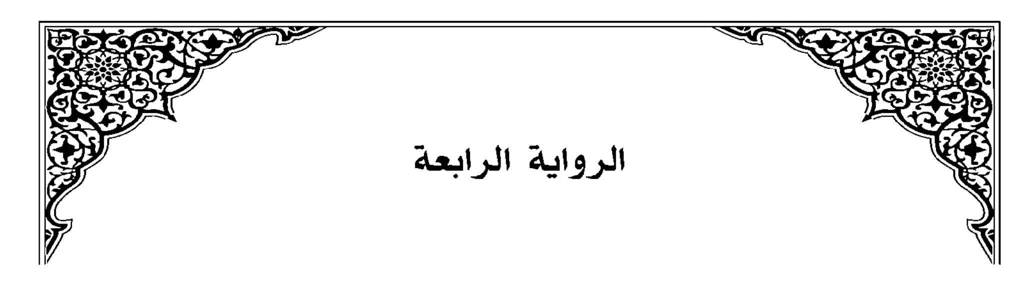
(٥) تاريخ الإسلام (٢/ ٦٣١).

(٦) تاريخ الإسلام (٢/ ٦٣١). وقد جاء الحديث من أوجه أخرى كثيرة عن أبي هريرة، بمعانٍ متقاربة، ولا حاجة لذكرها هنا.

يحتمل، خصوصًا وأن داود فيه تشيع، وأن هذه الرواية مما لها علاقة بتشيُّعه، فأوردها ابنُ عدي منكرًا لها، ورأى أن داود بن أبي عوف يلحقه اسمُ الضعف بروايته لها.

وقد تقدم أن داود بن أبي عوف لم يتفرد بهذه الرواية عن أبي حازم، بل تابعه سالم بن أبي حفصة، وكذلك تابعهما الحسن بن سالم بن أبي الجعد، وعليه فلا نكارة في هذه الرواية، ولا شيء فيها يلحق بداود.





الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا أبو يعلى وأحمد بن الحسين الصوفي، قالا: حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا تَلِيد بن سليمان، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن زينب بنت علي، عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ لعليٍّ: **أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك ثم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة، لهم نَبْزٌ، يُقال لهم: الرافضة، فإن لقيتهم فاقتلهم؛ فإنهم مشركون**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب المسند**: متفق على ثقته وإتقانه، قال والد أبي عبد الله بن منده لأبي يعلى: «إنما رحلت إليك لإجماع أهل العصر على ثقتك وإتقانك»[(١)]

٢ ـ **أحمد بن الحسين الصوفي: هو ابن إسحاق بن هُرْمُز، المعروف بالصوفي الصغير**: قال ابن المنادي: «كتبت عنه على معرفة بلينه، والذين تركوه أحمد وأشهر»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: «ليَّنه بعضهم، وهو ثقة إن شاء الله» كما قال الذهبي[(٣)]

٣ ـ **أبو سعيد الأشج: هو عبد الله بن سعيد بن حُصين الكِنْدي**: قال ابن معين: «ليس به بأس، وكان يروي عن قوم ضعفاء»، وقال أبو حاتم: «ثقة، صدوق»، وقال مرةً: «إمام زمانه»، وقال النسائي: «صدوق»، وقال مرةً: «ليس به بأس»[(٤)]

---

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٤) رقم: (١٠٠).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥٩) رقم: (٢٠١٩)، و«لسان الميزان» (١/ ٤٣٥) رقم: (٤٥٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ١٢١) رقم: (٣١٧).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤٥).

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»(١)

٤ ـ **تَلِيد بن سليمان**: **هو المحاربي الكوفي**: قال المرُّوذي عن أحمد بن حنبل: «كان مذهبه التشيُّع، ولم ير به بأسًا»، وقال العجلي: «لا بأس به، كان يتشيع، ويُدلِّس».

وقال ابن معين: «ليس بشيء» وقال مرةً: «كذاب» وكذا أحمد بن حنبل ـ في رواية عنه ـ وكذا كذَّبه الساجي، وقال النسائي: «ضعيف»، وكذا ضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: «يتبين على رواياته أنه ضعيف»، وقال الحاكم: «رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن أبي الجحَّاف أحاديث موضوعة»(٢)

■ **درجة الراوي**: متَّهم بالكذب.

٥ ـ **داود بن أبي عوف**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٦ ـ **محمد بن عمرو**: **هو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب**: متفق على ثقته(٣)

٧ ـ **زينب بنت علي بن أبي طالب**: **أمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ**: قال ابن الأثير: «أدركت النبي ﷺ، ووُلدت في حياته، ولم تلد فاطمة بنت رسول الله ﷺ بعد وفاته شيئًا، وكانت زينب امرأةً عاقلة لبيبة جزلة».

■ **درجة الراوي**: ثقة جليلة، وقد تكون رأت النبيَّ ﷺ وهي مميِّزة، فتكون صحابية(٤)

التخريج:

هذا الحديث فيه اختلاف كثيرٌ على عدة أوجه:

الأول: رواه أبو سعيد الأشج، عن تَليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، واختُلف عنه.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٥) رقم: (٣٣٥٤).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٧).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٦٠).
(٤) انظر ترجمتها في: «تاريخ دمشق» (٦٩/ ١٧٤) رقم: (٩٣٥٣)، و«أسد الغابة» (٦/ ١٣٢) رقم: (٦٩٦١).

الثاني: رواه سوَّار بن مصعب عن أبي الجحاف، واختُلف عنه.

الثالث: رواه أبو الجارود عن أبي الجحاف، واختُلف عنه.

الرابع: رواه غالب بن عثمان، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر، عن فاطمة الصغرى، عن فاطمة الكبرى.

الخامس: رواه طُعْمَة بن غَيْلان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن فاطمة بنت علي بن أبي طالب، عن أم سلمة.

الوجه الأول عن أبي الجحاف: رواه أبو سعيد الأشج، عن تليد بن سليمان، عنه:

أخرجه: أبو يعلى في «المسند» (١٢/ ١١٦) رقم: (٦٧٤٩) ـ ومن طريقه ابن عدي كما تقدم ـ.

ورواه ابن عدي عن أحمد بن الحسين الصوفي، كما تقدم.

وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/ ٧٦٥) رقم: (١٥٤٩) عن الوليد بن علي الوراق.

وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٥) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٥٩) رقم: (٢٥٥) ـ عن محمد بن عمرو بن يوسف.

والدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) عن إبراهيم بن عبد الصمد.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٣٣٣) من طريق محمود بن محمد الواسطي، وفي «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٣٣٤) أيضًا، من طريق محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع.

كلهم (أبو يعلى، وأحمد بن الحسين الصوفي، والوليد بن علي، ومحمد بن عمرو بن يوسف، وإبراهيم بن عبد الصمد، ومحمود بن محمد الواسطي، ومحمد بن الحسين بن حميد) عن أبي سعيد الأشج، عن تَلِيد بن سليمان، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن زينب بنت علي، عن فاطمة بنت سول الله ﷺ.

وخالفهم إسماعيل بن إسحاق بن الحصين العمري:

أخرجه: الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) عن علي بن

عبد الله بن الفضل، عن إسماعيل بن إسحاق بن الحصين العمري، عن أبي سعيد الأشج، عن تَلِيد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن عبد الله بن الحسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

الراجح عن أبي سعيد الأشج:

لا شك أن الراجح عن أبي سعيد روايةُ الجماعة عنه في الوجه الأول، وأما الوجه الثاني فلا يثبت لأمرين:

الأول: تفرَّد به إسماعيل بن إسحاق العمري، وخالف به الجماعة.

الثاني: أن إسماعيل بن إسحاق هذا مجهول الحال، لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقد قال الدارقطني عن رواية إسماعيل بن إسحاق العمري: «ووهم على أبي سعيد في هذا الإسناد، والذي قبله عن أبي سعيد أصح».

الحكم على هذا الوجه:

هذا الوجه باطل، مداره على تليد بن سليمان، وهو متَّهَم بالكذب، كما تقدم.

وعليه فهذا الوجه لا يثبت عن أبي الجحاف، ولذا قال ابن عدي ـ بعد أن رواه ـ: «تليد بن سليمان لعله أضعف من أبي الجحاف».

وقال الذهبي: «وهذا آفتُه تليد؛ فإنه متَّهَم بالكذب»[١]

وقد أخرج الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) متابعةً لتليد، فروى عن علي بن محمد بن عبيد، عن أحمد بن حازم، عن سهل بن عامر، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي الجحاف، به.

وهذه متابعة لا تثبت ولا تنفع، فيها سهل بن عامر البجلي، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، روى لنا أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة، وكان يفتعل الحديث»[٢]

الوجه الثاني عن أبي الجحاف: رواه سوار بن مصعب، عنه، واختلف عن سوار على أربعة أوجه:

(١) الميزان (٢/ ١٨) رقم: (٢٥١٩).

(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/ ٢٠١) رقم: (٣٧٠٧).

الوجه الأول عن سوار:

أخرجه: ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٧٥) رقم: (٩٨٠) عن محمد بن عوف عن بكر بن خنيس.

وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/ ٧٦٤) رقم: (١٥٤٨) عن محمد بن عقبة الشيباني عن زكريا بن يحيى الأكفاني عن خنيس بن بكر بن خنيس.

كلاهما (بكر بن خنيس، وابنه خنيس) عن سوار بن مصعب، عن داود بن أبي عوف، عن فاطمة بنت علي، عن فاطمة الكبرى، عن أسماء بنت عميس، عن أم سلمة رضي الله عنها.

الوجه الثاني عن سوار:

أخرجه: القطيعي في زوائده على أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٦٥٤) رقم: (١١١٥) عن إبراهيم بن شريك عن عقبة بن مُكرَم الضبي عن يونس بن بكير.

واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٨/ ١٥٤٠) رقم: (٢٨٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٣٣٣) من طريق محمد بن إدريس السامي عن سويد بن سعيد[١]

كلاهما (يونس بن بكير، وسويد بن سعيد) عن سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن عمرو، عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة رضي الله عنها.

الوجه الثالث عن سوار:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٥٤) رقم: (٦٦٠٥) عن محمد بن جعفر الإمام ابن الإمام.

والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٥١٤) عن أحمد بن محمد بن شاهين عن أحمد بن إسحاق.

والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٢٢) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٦١) رقم: (٢٥٨) ـ من طريق أحمد بن زهير.

---

(١) ورواه أبو القاسم البغوي، عن سويد بن سعيد، عن سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي، بدلًا من محمد بن عمرو، ولا يظهر أن هذا من الاختلاف على سويد، وإنما هو من اضطراب سوار ـ كما سيأتي ـ.

ثلاثتهم (أحمد بن إسحاق، ومحمد بن جعفر الإمام، وأحمد بن زهير) عن الفضل بن غانم، عن سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة رضي الله عنها.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عطية، عن أبي سعيد، عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب».

الوجه الرابع عن سوار:

أخرجه: اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٨/ ١٥٤٠) رقم: (٢٨٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٣٣٤) من طريق أبي طاهر المخلص، عن أبي القاسم البغوي، عن سويد بن سعيد.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٣٣٤) من طريق عيسى بن علي بن عيسى الوزير، عن أبي القاسم البغوي، عن سويد بن سعيد، ومحمد بن عبد الوهاب.

كلاهما (سويد بن سعيد، ومحمد بن عبد الوهاب) عن سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن علي، عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة رضي الله عنها.

الراجح من الأوجه عن سوار، والحكم عليها:

هذا الاختلاف على سوَّار بن مصعب الهَمْداني سببه من سوَّار نفسه، فهو ضعيف جدًّا، قد اتفقوا على ضعفه، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أحمد والنسائي: «متروك»، وكذا قال أبو حاتم وزاد: «ذاهب الحديث، لا يُكتب حديثه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو داود: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه ليس بمحفوظ، وهو ضعيف»[1].

وعليه فرواية سوَّار بن مصعب ضعيفة جدًّا من كل الأوجه، وهو سبب الاضطراب فيها، فلا تثبت عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف.

الوجه الثالث عن أبي الجحاف: رواه أبو الجارود، عنه، واختلف عن أبي الجارود على ستة أوجه:

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/ ٢١٦) رقم: (٣٧٣٦).

الوجه الأول عن أبي الجارود:

أخرجه: الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) عن محمد بن هارون الحضرمي، عن عبد الله بن الصباح العطار، عن محمد بن القاسم الأسدي، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن زينب بنت علي، عن فاطمة ﵂ بنتِ رسول الله ﷺ.

وخُولف عبد الله بن الصباح العطار:

فرواه محمد بن أحمد القطواني عن محمد بن القاسم، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن فاطمة بنت الحسين، عن أم سلمة ﵂، عن فاطمة ﵂ بنتِ رسول الله ﷺ، كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤).

الوجه الثاني عن أبي الجارود:

أخرجه: الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، عن جده، عن عمرو بن عبد الغفار، عن أبي الجارود، عن داود أبي الجحاف، عن فاطمة بنت علي، عن فاطمة الكبرى، عن أسماء بنت عميس، عن أم سلمة ﵂.

الوجه الثالث عن أبي الجارود:

رواه محمد بن بكر الأزجي، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن زينب، عن فاطمة ﵂، كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤).

الوجه الرابع عن أبي الجارود:

رواه محمد بن الفرات، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة ﵂ بنتِ رسول الله ﷺ،كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤).

الوجه الخامس عن أبي الجارود:

رواه معاوية بن هشام، عن أبي الجارود، عن محمد بن عمرو، عن زينب، عن فاطمة ﵂، ولم يذكر أبا الجحاف، كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤).

الوجه السادس عن أبي الجارود:

رواه يحيى بن سالم، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن فاطمة بنت علي، عن علي رضي الله عنه، كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤).

الراجح من الأوجه عن أبي الجارود، والحكم عليها:

هذا الاختلاف على أبي الجارود سببه من أبي الجارود نفسه، واسمه زياد بن المنذر، وهو متهم بالكذب، متفق على ضعفه الشديد، قال عنه ابن معين: «كذاب، ليس يسوى فَلْسًا»، وقال أحمد والنسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عبد البر: «اتفقوا على أنه ضعيف الحديث منكرُه، ونسبه بعضهم إلى الكذب»[(١)]

وعليه فهذا الوجه لا يثبت عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، ولذا قال ابن عدي: «وهذا قد رواه عن أبي الجحاف أيضًا أبو الجارود، واسمه زياد بن المنذر، ولعله أضعف من أبي الجحاف».

وقال الذهبي: «ورواه أبو الجارود زياد بن المنذر وهو ساقط، عن أبي الجحاف»[(٢)]

الوجه الرابع عن أبي الجحاف: رواه غالب بن عثمان، عنه:

رواه غالب بن عثمان، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر، عن فاطمة الصغرى، عن فاطمة الكبرى ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) ـ.

وغالبُ بن عثمان هو الهمداني، شاعر، لم أجد له ترجمةً في كتب الرجال، ولا وجدت للمحدثين فيه حكمًا، وقد نظرتُ في المتون التي يرويها ـ وهي قليلة جدًّا ـ فوجدت طابعَ الغلوِّ في التشيُّعِ ظاهرٌ عليها.

وعليه فهذا الوجه لا يثبت عن أبي الجحاف؛ لجهالة غالب بن عثمان، وللرِّيبة منه في تشيُّعه، ولأنه لا يُدرى عن حال الرواة الذين رووا هذا الوجه عنه.

الوجه الخامس عن أبي الجحاف: رواه طُعْمَة بن غيلان عنه:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٥٤).

(٢) الميزان (٢/ ١٨) رقم: (٢٥١٩).

رواه طُعْمَة بن غيلان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة ﵂ ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤) ـ.

وطُعْمَة هذا هو الجعفي، قال عنه أبو حاتم: «شيخ»، وذكره ابن حبان في الثقات[١]

وهو مجهول الحال، ولا يُدرى ما حال الرواة الذين رووا هذا الوجه عنه، وعليه فإن هذا الوجه لا يثبت عن أبي الجحاف.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث لا يثبت عن أبي الجحاف، والحديث **شديد الاضطراب** كما قال الدارقطني[٢]، وسببه من الرواة الضعفاء المتهمين أو المجاهيل الذين يروونه عن أبي الجحاف، وتعدد هؤلاء الرواة لا يقوي الحديث وإنما يزيد من ضعفه.

وقد أورد ابنُ الجوزي هذا الحديث من طرق عن أبي الجحاف وعن غيره في «العلل المتناهية»، وضعفها كلها[٣]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

يظهر أن سبب إيراد ابن عدي للرواية أن يبين أن هذه الرواية مما قد رُوي عن داود بن أبي عوف، وأنها رواية منكرة، إلا أن العلة فيها لا تلحق به، وإنما بالرواة عنه، ولذا قال بعد أن أوردها: «وهذا قد رواه عن أبي الجحاف أيضًا أبو الجارود، واسمه زياد بن المنذر، ولعله أضعف من أبي الجحاف، وهكذا تليد بن سليمان أيضًا، لعله أضعف من أبي الجحاف، وقد رُوي هذا عن علي بن أبي طالب، أن النبي ﷺ قال له هذا الكلام».

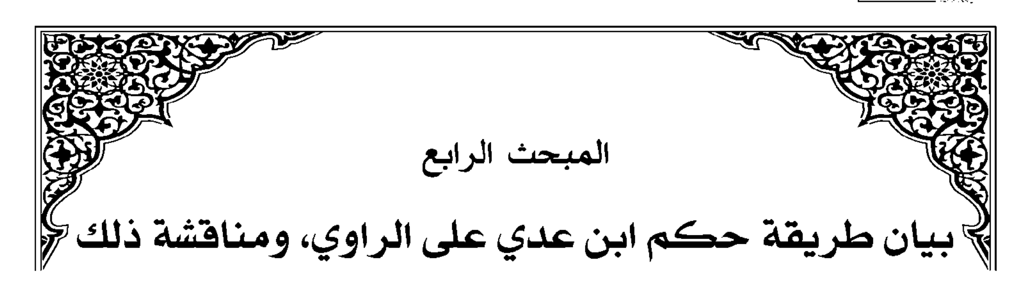
والأمر كما قال ابن عدي.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٧).

(٢) العلل (٩/ ١٧٧) رقم: (٣٩٣٤).

(٣) انظر: «العلل المتناهية» (١/ ١٥٧).



المبحث الرابع
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولأبي الجحاف أحاديث غير ما ذكرته، وهو من غالية أهل التشيع، وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يُحتج به في الحديث».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناءً على أمور:

الأول: تتبَّع مروياته فوجد عامتها في أهل البيت، ولذا وصفه بالغلو في التشيُّع، فقال: «وهو من غالية أهل التشيع، وعامة حديثه في أهل البيت».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه كلامًا؛ ولذا قال: «ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا»(١).

الثالث: فحَص مروياته فرأى أنه لا يُتابَع عليها، ولذلك حكم عليه بأنه: «ليس بالقوي، ولا ممن يُحتج به في الحديث».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة في أمرين:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا».

تقدم أن ابن عدي أسند إلى الثوري قوله: «حدثنا أبو الجحاف وكان مرضيًّا».

وتقدم ذكرُ مَن عدَّل داود بن أبي عوف من النقّاد المتقدمين، مثل: ابن مَعين،

---

(١) وقد تقدم أن ابن عدي أسند في ترجمة داود قولَ الثوري عنه: «وكان مرضيًّا».

وأحمد ـ وله ثلاثة أقوال في داود ـ، وأبي حاتم، والنَّسائي، وغيرهم، وتقدم أيضًا أن العقيلي ذكره في «الضعفاء».

وسأذكر هنا هؤلاء النقاد وأقوالَهم، وأبيِّن السببَ في عدم إيراد ابنِ عدي هذه الأقوالَ ـ وهو الأمر الذي انبنى عليه أن يُطلِق على داود بن أبي عوف عبارةَ البحث ـ:

الأول: قول الثوري: «حدثنا أبو الجحاف وكان مرضيًّا».

وهذا القول قد أورده ابن عدي، وقد تقدم أن الراجح في معنى عبارة ابن عدي هذه أنه يريد بها أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا، ولا يلزم من ذلك أنه لم ير لهم فيه تعديلًا[1]، فلا يُستغرب حينئذٍ أن يورد ابنُ عدي هذا القول للثوري ثم يستعمل عبارةَ البحث.

وقد جاء عن الثوري أنه كان يوثِّق داود بن أبي عوف ويعظِّمه، فقد سأل عبدُ العزيز بن الخطاب الكوفي عبدَ الله بن داود، فقال له: ما كان أبو الجحاف عند سفيان؟ فقال: «كان يوثِّقه ويعظِّمه».

والذي يظهر أن سبب عدم إيراد ابن عدي هذا القول عن الثوري هو أن ابن عدي ليس له رواية عن عبد الله بن داود من طريق عبد العزيز بن الخطاب؛ فإني لم أجد ذلك في كتابه «الكامل».

الثاني: قول ابن معين: «ثقة».

هذا القول عن ابن معين لم أجده مسنَدًا، وإنما ذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكون»، والمِزي في «تهذيب الكمال» بصيغة الجزم من رواية أحمد بن سعد بن أبي مريم عنه.

وابن عدي له شيخان يروي عنهما نسخة أحمد بن سعد بن أبي مريم عن ابن معين[2]، فمن المحتمل أن تكون هذه الرواية جاءت من غير الطريقين اللذين عند ابن عدي.

---

(١) هذا من حيثيِّة معنى العبارة، وقد تقدم في الفصل الرابع من الباب الأول أن هناك حيثيَّة أخرى في تحريرِ مرادِ ابنِ عدي بهذه العبارة، وهذه الحيثيَّة الثانية هي فيما يتعلَّق بواقع استعمال ابن عدي لها، وأن ابن عدي حينما استعملها فإنه في واقع الأمر لم يقف أيضًا على قولٍ للمتقدمين في تعديل هؤلاء الرواة إلا ما ندَر، ومن هذا النادر: قول الثوري هنا.

(٢) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٢٩٠).

الثالث: قول أحمد: «ثقة» في موضعين، وقوله: «صالح»، وقوله: «حديثه مقارب».

أما قوله: «ثقة» في موضعين، وقوله: «صالح» فقد جاء من رواية ابنه عبد الله عنه كما في «العلل ومعرفة الرجال».

وكتاب «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد له طرق وروايات متعددة، وعند ابن عدي منها عشر طرق أو أكثر[1]، فلعل هذا القول جاء في بعض الطرق التي ليست عند ابن عدي.

ومما يؤيد هذا: أن من الروايات التي جاءت بها هذه الأقوال في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» روايةَ أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصوَّاف عن عبد الله بن أحمد[2]، وروايةَ ابن أبي حاتم عن عبد الله، ولم يروِ ابنُ عدي من هذين الطريقين شيئًا.

وأما قول أحمد: «حديثه مقارب»، فهذا القول ذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكون»، ولم أجده مسندًا، فقد يكون أيضًا جاء من طريق لا يوجد عند ابن عدي[3].

الرابع: قول إبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجوزجاني: «كان معتقدًا منهم ـ يعني من غير المحمودين في الحديث ـ».

وابن عدي من المكثرين من نقل أقوال السعدي، فقد نقل عنه أكثر من مئتي

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٠٧).
(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٩١).
(٣) وقد يُقال: إن في ثبوت هذا القول عن أحمد نظرًا، لما يلي:
أولًا: لا يوجد أحد قبل ابن الجوزي ذكر هذا القول عن أحمد، لا في الكتب المسندة ولا في غيرها.
ثانيًا: لم يورد ابنُ حجر هذا القول في «تهذيب التهذيب» مع أنه اطلع عليه في كتاب مغلطاي «الإكمال»، فقد يكون سببُ هذا أن ابن حجر لم يطمئن لثبوت هذا القول عن أحمد.
والجواب عن هذا أن يُقال: إن الأولى ألا يُجزم بعدم ثبوت هذا القول عن أحمد؛ فإن ابن الجوزي ممن له عناية بأقوال أحمد، وقد يكون وقف على مصادر لم تصل إلى كثيرٍ ممن جاء بعده، بالإضافة إلى أن هذا القول ليس فيه ما يُستنكر، وأما إهمال ابن حجر لذكره في «التهذيب» مع أنه اطلع عليه في كتاب مغلطاي، فقد يكون اكتفاءً منه بالأقوال الأخرى التي جاءت عن أحمد، كتوثيقه لداود في أكثر من موضع، على أن مغلطاي قد نقل هذا القول عن «الضعفاء» لابن الجوزي، وهو من موارد ابن حجر التي وقف عليها وينقل منها.

قول في كتابه «الكامل»، إلا أن طريقه عن السعدي جاء عن محمد بن أحمد بن حماد فقط[١]، وبهذا يُعرف سبب عدم إيراد ابن عدي هذا القولَ عن السعدي؛ فإن قوله هذا جاء في كتابه «أحوال الرجال»، وهو بين أيدينا من رواية أبي بكر القاسم بن عيسى بن إبراهيم بن عيسى العصار، وليس لابن عدي شيء من هذا الطريق، فلعله لم يورده لأنه لم يقف عليه.

الخامس: قول أبي حاتم: «صالح الحديث».

وهذا القول نقله ابنُ أبي حاتم عن أبيه في «الجرح والتعديل»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» ولا «العلل» لابن أبي حاتم، وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ولهذا السبب لم يورد ابنُ عدي هذا القول لأبي حاتم.

السادس: قول النسائي: «لا بأس به».

وابن عدي من المكثرين عنه، فقد روى عنه فيما يتعلق بالرجال أكثر من ثمانين وأربع مئة نص[٢]، وهو يروي عنه بواسطة ومن دون واسطة، ولكن هذا القول للنسائي لم أجده في كتاب مسند، وإنما وجدته في «تهذيب الكمال» بصيغة الجزم، فلعله جاء عن النسائي من طريق ليس عند ابن عدي، فلذلك لم يقف عليه.

وأما ذكر العقيلي له في كتابه «الضعفاء» فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن الأظهر أن ابن عدي لم يلقَ العقيليَّ ولم يقف على كتابه «الضعفاء»، فلذا لم يورد عن العقيليِّ هذا القول ولا غيره.

وأما عدا هؤلاء الأئمة فليسوا من المتقدمين الذين هم من طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوقهم.

ومما سبق يتبين أن عدد الأقوال للأئمة الذين لهم حكمٌ في داود بن أبي عوف من المتقدمين الذين هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوقهم (عشرة أقوال)، قالها سبعة من أئمة الجرح والتعديل، **وهذا ملخصُ ما سبق إيراده:**

---

(١) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٣١٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣١٦).

ـ قول واحد أورده ابن عدي وهو قول الثوري: «حدثنا أبو الجحاف وكان مرضيًّا».

ـ سبعة أقوال الأظهر فيها أن ابن عدي ليس عنده طريق إليها، وهذه الأقوال هي: حكاية عبد الله بن داود عن الثوري: «كان يوثقه ويعظمه»، وقول ابن معين: «ثقة»، وقول أحمد: «ثقة» في موضعين، وقوله: «صالح»، وقوله: «حديثه مقارب»، وقول السعدي: «كان معتقدًا منهم ـ يعني من غير المحمودين في الحديث»، وقول النسائي: «لا بأس به».

ـ قولان منها جاءت في مصادر لم تتوفر لابن عدي، وهما: قولُ أبي حاتم الذي نقله عنه ابنه في كتابه «الجرح والتعديل»، وذكرُ العقيلي لداود في «الضعفاء».

الأمر الثاني في مناقشة ابن عدي: قوله: «وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يُحتج به في الحديث».

والذي يظهر أن داود بن أبي عوف أقوى مما قال ابن عدي، فهو **صدوق** ـ كما تقدم ـ لأمرين:

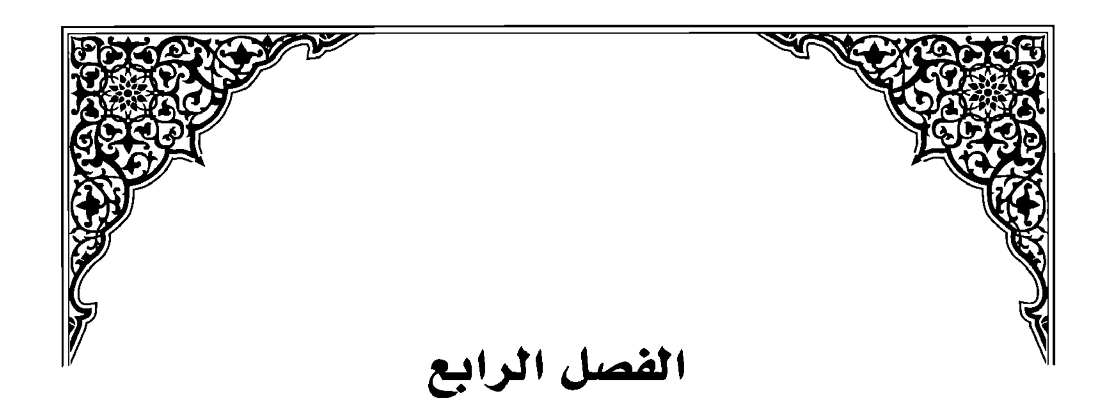
الأول: وجود نصوص كثيرة في تعديل الأئمة لداود، لم يقف عليها ابنُ عدي، وهي: توثيق الثوري وأحمد له، وكذلك قول أحمد: «صالح»، وقوله: «حديثه مقارب»، وقول أبي حاتم: «صالح الحديث»، وهذه العبارات ترفع من شأنه[1].

بل إني لم أجد من طعن فيه من طبقة أبي حاتم الرازي فمن فوق غير السعدي، والسعديُّ يتشدد في الرواة عامَّة، وفي الكوفيين خاصة، وقولُه مردود بقول الثوري وابن معين وأحمد وأبي حاتم.

الثاني: أن الروايات التي أوردها ابن عدي لداود بن أبي عوف قد تبيّن بعد دراستها أن داود بريءٌ من الخطأ فيها؛ فقد تقدم أن الرواية الأولى تلحق العلة فيها بمعاوية بن ثعلبة، وأن الراوية الثانية العلةُ فيها مترددة بين علي بن هاشم وبين معاوية بن ثعلبة، وأن الرواية الثالثة لم يتفرد بها داود بل تابعه عليها اثنان، وأن الرواية الرابعة لا تثبت عنه، وعليه فلا نكارة يتحملها داود في شيء من مروياته التي أوردها ابن عدي، والله أعلم.

---

(١) وأغلب الظن أن ابن عدي لو كان قد وقف على هذه الأقوال ـ خصوصًا أقوال ابن معين وأحمد ـ فإنه لن يضعِّف داود بن أبي عوف.

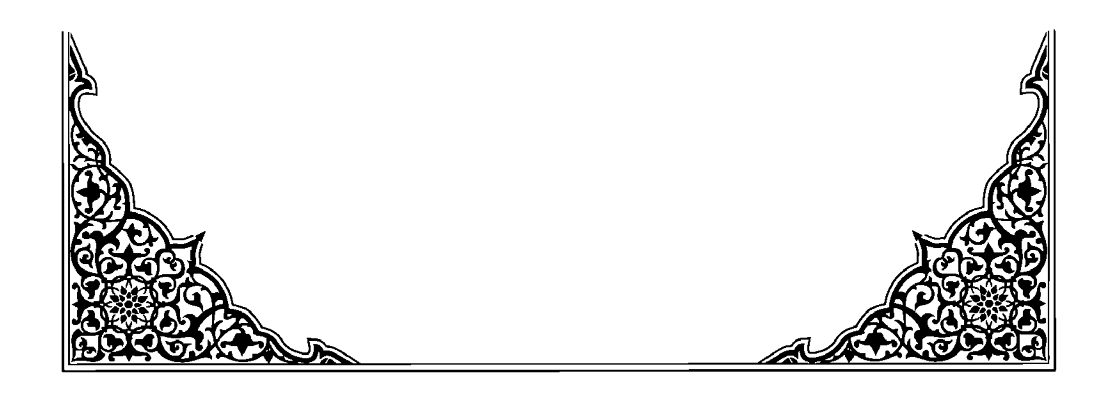


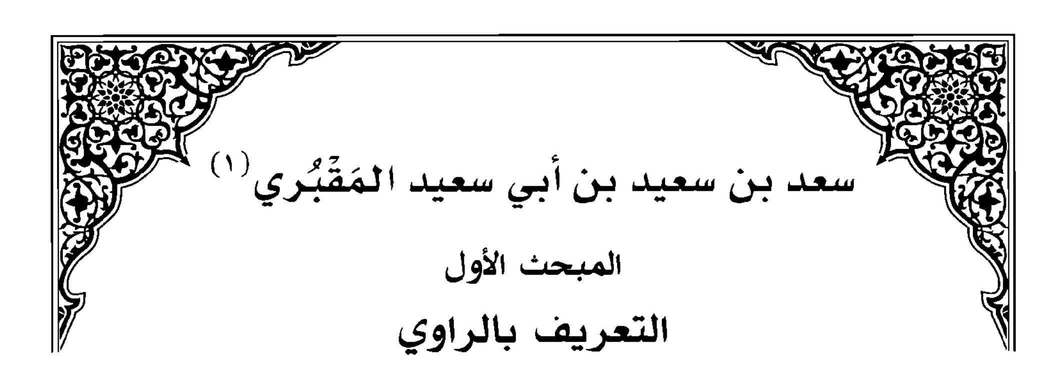
الفصل الرابع

ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





سعد بن سعيد بن أبي سعيد المَقّبُري[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي، فقال: «سعد بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، مديني، يُكنى أبا سهل».

وسببُ تسميته بالمقبري ما أسنده ابن عدي فقال: «حدثنا محمد بن معافى الصيداوي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري من بني ليث ـ قال هشام: وسألته: لم سُمي المقبري؟ فقال: كان منزلنا يشرف على المقبرة ـ».

روى عن: جعفر بن إبراهيم الجعفري، وروى عن أخيه عبد الله.

روى عنه: الحميدي، وعبد العزيز الأويسي، وغيرهما.

أخرج له ابن ماجه[2]

وفاته: ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي ما بين سنة إحدى وتسعين ومئة وما بين سنة مئتين[3]، وقال ابن حجر: «من الثامنة»[4]

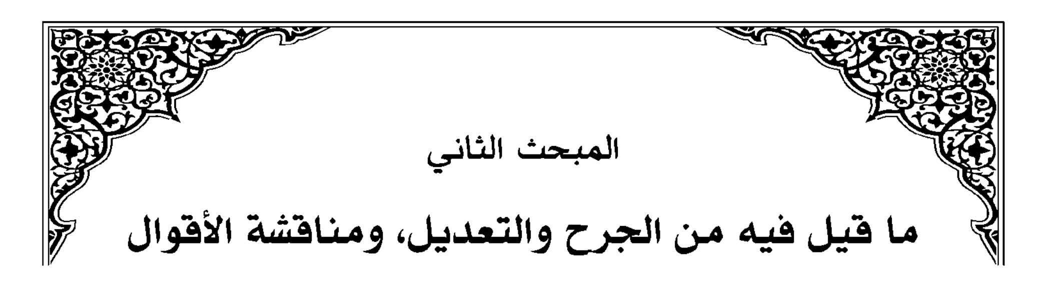
---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٤)، رقم الترجمة: (٧٩٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٩٢).

(٣) (٤/ ١١٠٦) رقم: (١٠٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣١) رقم: (٢٢٣٦).



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

قال ابنُ عدي: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني ذكرته لأبيِّن أن رواياته عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة، عامتها لا يتابعه أحد عليها».

وقال ابن عيينة: «كان سعد قدريًّا»[(١)]

وقال العقيلي: «حدثني أحمد بن محمود، قال: حدثنا عثمان بن سعيد، قلت ليحيى: سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري؟ قال: ضعيف»[(٢)]

وقال البخاري: «عن أخيه عبد الله، حجازي، ولم يصح حديث عبد الله»[(٣)]

وقال أبو حاتم: «هو في نفسه مستقيم، وبليَّتُه أنه يحدث عن أخيه عبد الله بن سعيد، وعبد الله بن سعيد ضعيف الحديث، ولا يحدث عن غيره، فلا أدري منه أو من أخيه»[(٤)]

وقال البزار: «عبد الله وسعد فيهما لين»[(٥)]

وقال الساجي: «ضعيف، عنده مناكير، يحدث عن أبيه»[(٦)]

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١١٧) رقم: (٥٩٣).

(٢) الضعفاء (٢/ ٤٨١) رقم: (٥٩٣) طبعة دار الصميعي، وقد وضع المحقق حمدي السلفي هذا الإسناد عن ابن معين بين معكوفين وقال: «ما بين المعكوفين من النسخة الناقصة، ولم أر ذلك في سؤالات الدارمي»، وهذه النسخة تكلَّم عنها المحقق في مقدمة الكتاب (١/ ٨).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٥٦) رقم: (١٩٤٩). (٤) الجرح والتعديل (٤/ ٨٥) رقم: (٣٧١).

(٥) مسند البزار (١/ ٦٠) رقم: (٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٣٢) رقم: (١٨٧٦). وقد تابع الأئمة على أن سعدًا لا يروي إلا عن أخيه عبد الله، وسيأتي الكلام عن هذا القول للساجي هل قاله في سعد أم في غيره، وذلك في المطلب الثاني من المبحث الرابع.

وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون»[١]

وأخرج الحاكم حديثًا في «المستدرك» من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه ـ هكذا من رواية سعد عن أبيه، دون واسطة أخيه عبد الله ـ، عن أبي هريرة، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»[٢]

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما تحسن الإشارة إليه هنا: أن بعض الرواة تكون عامةُ مروياته عن شيخٍ ضعيف، وحينها قد يتردد بعض النقاد في إطلاق الضعف على هذا الراوي، لأن مروياته المنكرة يُحتمل أن تكون بسببه، ويُحتمل أن تكون بسبب شيخه الضعيف، ويُحتمل أن تكون بسببهما معًا، مع أن النتيجة واحدة، وهي أن كل مرويات هذا الراوي ضعيفة لأنها عن شيخ ضعيف، ولكن الأئمة لدقتهم ووَرَعهم يتحرّزون وينبّهون إلى ذلك.

وقد ذكر ابنُ حبان هذا المعنى، فقد قال في ترجمة بكار بن عبد الله بن عبيدة: «يروي عن عمّه موسى بن عبيدة أشياء مناكير لا يُتابع عليها، فلا أدري التخليطُ في حديثه منه أو من عمّه أو منهما معًا، لأن موسى ليس في الحديث بشيء، وأكثر رواية بكار عنه، فمن هنا احترزنا عنه؛ لئلا نطلق على مسلم شيئًا بغير علم فيكون خصمنا في القيامة ـ نعوذ بالله من ذلك ـ»[٣]

إذا تقرَّر هذا فإن سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري قد تردد بعض النقاد في إطلاق الضعف عليه، لأن عامة مروياته عن أخيه عبد الله، وأخوه عبد الله قد اتفقوا على ضعفه وتركه، فيُحتمل أن يكون سبب النكارة في مرويات سعد منه نفسه أو من

---

(١) (٢/١٥٦) رقم: (٢٦٦).

(٢) (١/٦٨٩) رقم: (١٨٧٦). ورواية سعد عن أبيه في هذا الإسناد لا يُعوَّل عليها، فقد تتابع الأئمة على أن سعدًا لا يروي إلا عن أخيه عبد الله، ولذا قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٦٩٢) بعد أن ساق هذا الإسناد: «وكأنه سقط: (عبد الله) من السند».

(٣) المجروحين (١/١٩٧) رقم: (١٥٠). ومثلُ هذا يقع عند ابن حبان كثيرًا في كتابه «المجروحين»، وهذا من تحوّطه رحمه الله، انظر على سبيل المثال: (١/٩٨) رقم: (٢)، (١/١٠٨) رقم: (١٧)، (١/١٣٣) رقم: (٥٥).

أخيه أو منهما معًا، ولهذا قال أبو حاتم ـ كما تقدم ـ: «هو في نفسه مستقيم، وبليَّتُه أنه يحدث عن أخيه عبد الله بن سعيد، وعبد الله بن سعيد ضعيف الحديث، ولا يحدث عن غيره، فلا أدري منه أو من أخيه»[١].

ومن خلال ما تقدم من أقوال النقاد السابقة يتبيّن أن منهم من ضعَّفه مطلقًا كالبزار وابن عدي والدارقطني، ومنهم من تردد في إلحاق الضعف به كأبي حاتم[٢].

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه أبو حاتم الرازي من أن سعدًا مستقيم في نفسه، وأن بليَّته من أخيه عبد الله؛ لأنه لا يروي إلا عنه، ولأن سعدًا قد يُتابع أحيانًا في روايته عن أخيه عبد الله[٣]، وإلى هذا مال الذهبي أيضًا، فقد ترجم في «الميزان» لسعد، وذكر فيه قول ابن عدي: «وعامة ما يرويه لا يُتابع عليه»، ثم قال: «لأن الكلَّ عن أخيه عبد الله، وعبدُ الله ساقط بمرّة»[٤].

وعبارة أبي حاتم الرازي وإن كان فيها شيء من التردد في تحديد سبب النكارة في مرويات سعد هل هو منه أو من أخيه إلا أن أوَّلها صريح في أنه يميل إلى أن بلاء سعدٍ بسبب روايته عن أخيه، لا منه؛ فقد جزم بذلك في أولها حينما قال: «هو في نفسه مستقيم، وبليَّتُه أنه يحدث عن أخيه عبد الله بن سعيد»، وهذا ما فهمه الذهبيُّ من عبارة أبي حاتم، فبعدَ أن قرَّر أن بلاء سعدٍ من أخيه، استدلَّ على ذلك بقول أبي حاتم[٥].

على أن القول بضعف سعد نفسه قول قوي، لأنه حينما يُتابع في الرواية عن أخيه عبد الله قد يأتي بألفاظ منكرة يتفرد بها عمن تابعه[٦]، إلا أن هذه النكارة تحتمل أيضًا أن تكون بسبب ضعف أخيه عبد الله لا بسببه.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٨٥) رقم: (٣٧١).

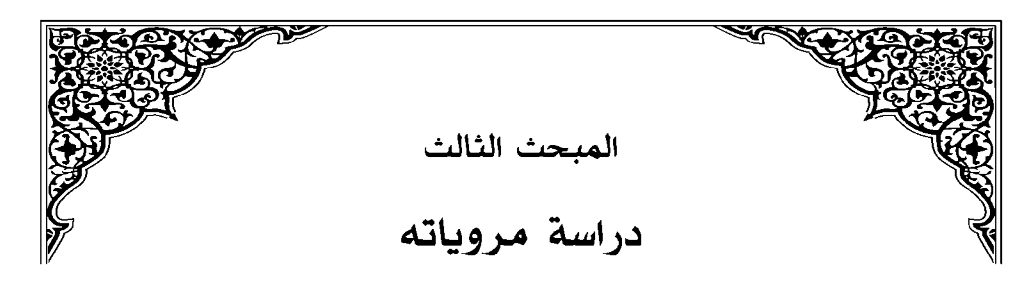
(٢) وأما قول ابن معين، وقول الساجي، ففيهما نظر من جهة الثبوت ومن جهة كون المقصود بها سعد، وسيأتي الكلام عن ذلك في المطلب الثاني من المبحث الرابع.

(٣) كما سيأتي في الرواية الأولى.

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ١١٤) رقم: (٢٩٦٦).

(٥) المصدر السابق.

(٦) مثل تفرّده عن كل مَن روى عن أخيه عبد الله بزيادة قول علي بن أبي طالب عن أبي بكر: «فإنه كان لا يكذب»، وسيأتي تفصيل ذلك في الرواية الأولى.



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا ابن سلم، حدثنا عبد الله بن محمد بن هانئ، حدثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سهل ح وحدثنا عمر بن سنان، وعبد الصمد بن عبد الله الدمشقي، قالا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سعد بن سعيد، عن أخيه، عن جده، حدثني علي بن أبي طالب، قال: ما حدثني محدث حديثًا لم أسمعه من رسول الله ﷺ إلا أمرته يقسم بالله لهو سمعه منه إلا أبو بكر؛ فإنه كان لا يكذب، فحدثني أبو بكر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **ما ذكر عبدٌ ذنبًا أذنبه فقام حين يذكر ذنبه ذلك فتوضأ فأحسن وضوءه، ثم يقوم يصلي ركعتين، ثم استغفر الله لذنبه، إلا غَفر له**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **ابن سلم: هو عبد الله بن محمد بن سَلْم بن حبيب المقدسي**: وثقه ابن حبان، ووصفه ابن المقرئ بالصلاح والدين.

■ **درجة الراوي**: ثقة كما قال الذهبي[(١)]

٢ ـ **عبد الله بن محمد بن هانئ: أبو عبد الرحمن النيسابوري النحْوي**: قال الخطيب البغدادي: «ثقة».

■ **درجة الراوي**: ثقة كما قال الخطيب البغدادي[(٢)]

٣ ـ **عمر بن سنان: هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان، أبو بكر،**

---

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٣٠٦) رقم: (١٩٧).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/٢٦٨) رقم: (٥١٤٠).

الطائي، المَنْبِجِي: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٤ ـ **عبد الصمد بن عبد الله الدمشقي**: **أبو محمد القرشي**: لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٥ ـ **هشام بن عمار**: **هو ابن نصير السُّلمي الدمشقي**: قال ابن معين: «ثقة»، وكذا وثقه العجلي، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وكذا قال الدارقطني، وزاد: «كبير المحل».

وقال أبو حاتم: «لما كبر هشام تغير، فكل ما دُفع إليه قرأه، وكل ما لُقِّن تلقَّن، وكان قديمًا أصح، كان يقرأ من كتابه».

وقال المروذي: ذكر أحمد هشامًا فقال: «طيَّاش خفيف» وذكر له قصةً في اللفظ بالقرآن، أنكر عليه أحمد حتى إنه قال: «إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة»[٢].

■ **درجة الراوي**: «صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح» كما قال ابن حجر[٣].

٦ ـ **سعد بن سعيد بن أبي سعيد**: هو الراوي محل البحث، وهو مستقيم في نفسه، وبليَّته من أخيه عبد الله ـ كما تقدم ـ.

٧ ـ **عن أخيه**: **هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أبو عباد المقبري**: متفق على ضعفه وتركه[٤]، قال الذهبي: «متفق على ضعفه»[٥]، وقال ابن حجر: «متروك»[٦].

٨ ـ **عن جده**: **هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني**: قوله: «عن جده» لعله وهم من النساخ، فالصواب هنا بلا شك أن تكون: عن أبيه،

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٠٦) رقم: (٢٨٢).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٦).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣) رقم: (٧٣٠٣).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤٥).
(٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٩٠٥) رقم: (٢٤٧).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٦) رقم: (٣٣٥٦).

وابنُ عدي يقول في الروايات الآتية: «عن أبيه» غير هذه الرواية ورواية أخرى.

وسعيد بن أبي سعيد متفق على ثقته وصدقه، قال ابن عدي: «إنما ذكرته لقول شعبة هذا[١]، وأرجو أن يكون من أهل الصدق، وما تكلم فيه أحد إلا بخير»[٢]

التخريج:

أخرجه: الحميدي في «المسند» (١/ ١٥٠) رقم: (٥) عن سعد بن سعيد، به.

وابن أبي الدنيا في «التوبة» (ص: ٨٤) رقم: (٨٣) عن الزبير بن أبي بكر.

والبزار في «المسند» (١/ ٦٠) رقم: (٦) عن الحارث بن الخضر العطار.

خمستهم (عبد الله بن محمد بن هانئ، وهشام بن عمار، والحميدي، والزبير بن أبي بكر، والحارث بن الخضر) عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد.

وتُوبع سعد بن سعيد:

أخرجه: البزار في «المسند» (١/ ٦٠) رقم: (٧) عن أبي كُريب عن أبي معاوية.

والطبراني في «الدعاء» (ص: ٥١٨) رقم: (١٨٤٦) عن أبي مسلم عن حجاج بن نصير عن المعارك بن عباد.

ثلاثتهم (سعد بن سعيد بن أبي سعيد، وأبو معاوية، والمُعارك بن عباد) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، به.

وقد جاءت متابعة لعبد الله بن سعيد، ولكنها لا تثبت:

أخرجها: البيهقي في «الشعب» (٩/ ٢٩٣) رقم: (٦٦٧٧) عن علي بن محمد بن علي الإسفراييني وأبي سهل بن زياد القطان، عن محمد بن الحسين بن أبي الحنين، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن عبد الله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكعبي، عن المقبري، عن علي بن أبي طالب، به.

وخالف مسلمُ بن عمرو الحذاء إسماعيلَ بن أبي أويس:

أخرجه: الطبراني في «الدعاء» (ص: ٥١٨) رقم: (١٨٤٥) عن محمد بن

---

(١) يشير إلى قول شعبة: «حدثنا سعيد المقبري بعدما كبر».

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٢).

أحمد بن نصر الترمذي، عن مسلم بن عمرو الحذاء المديني، عن عبد الله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكعبي، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، عن علي بن أبي طالب ﷺ، به ـ زاد أبا هريرة بين المقبري وبين علي ـ.

والذي يظهر أن سبب الاختلاف هو من سليمان بن يزيد الكعبي؛ فقد قال عنه أبو حاتم: «منكر الحديث ليس بالقوي»، وقال عنه الدارقطني: «ضعيف»، ولذا قال عنه ابن حجر: «ضعيف»[(١)]

وعليه فهذه المتابعة لا تصح لأمرين:

الأول: أن مدارها على عبد الله بن نافع عن سليمان بن يزيد الكعبي، وسليمان ضعيف.

الثاني: اضطرابه في الرواية، فتارة يزيد في الإسناد أبا هريرة ﷺ، وتارة يحذفه.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه سعد بن سعيد بن أبي سعيد، وأبو معاوية، والمعارك بن عباد، ثلاثتهم عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، وقد تقدم أن عبد الله بن سعيد متفقٌ على تركه، ولذا فإن هذا الحديث من هذا الوجه **ضعيف جدًّا**.

وقد جاء الحديث من وجه آخر: رواه عثمان بن المغيرة عن علي بن رَبيعة الأسدي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي بن أبي طالب ﷺ، به.

أخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (ص: ٣٨٥) رقم: (١٠٨٨)، والبزار في «المسند» (١/ ٦٥) رقم: (١١) من طريق شريك.

وأحمد في «المسند» (١/ ٢١٨) رقم: (٤٧)، ويونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي»[(٢)] (١/ ٤) رقم: (١) ـ ومن طريقه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/ ٧٦٥) رقم: (٤١٨٠)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٢٩١) رقم: (٦٦٧٥) ـ، وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٢٤) رقم: (١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦٧٠) رقم: (٨٣٤٠). وانظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٨١).

(٢) تقدم الكلام على نسبة «مسند أبي داود الطيالسي» في الرواية السابعة من ترجمة الخليل بن زكريا، وأن الأظهر أنه ليس من تصنيف أبي داود، وإنما هو من سماع يونس بن حبيب عنه.

(١٥/ ٣٠٤) رقم: (٦٠٤١)، من طريق شعبة[١]

وتابعهما الثوري:

أخرجه: الحميدي في «المسند» (١/ ١٤٩) رقم: (٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٧٩) رقم: (٢)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٤٤٦) رقم: (١٣٩٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٣٠٦) رقم: (٦٠٤٤) من طريق وكيع.

وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٢٥) رقم: (١٥) من طريق يحيى القطان.

وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٢٥) رقم: (١٥) من طريق محمد بن عبد الله بن الزبير.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٣٠٥) رقم: (٦٠٤٣) من طريق الضحاك بن مخلد.

والطبراني في «الدعاء» (ص: ٥١٧) رقم: (١٨٤٢) من طريق خالد بن يزيد العمري.

خمستهم (وكيع، ويحيى القطان، ومحمد بن عبد الله بن الزبير، والضحاك بن مخلد، وخالد بن يزيد) عن الثوري[٢]

---

(١) رواية شعبة بالشك: «...عن أسماء أو أبي أسماء بن الحكم الفزاري»، قال البزار في «المسند» (١/ ٦١) رقم: (٨): «وهذا الحديث رواه شعبة، ومسعر، وسفيان الثوري، وشريك، وأبو عوانة وقيس بن الربيع، ولا نعلم أحدًا شك في أسماء أو أبي أسماء إلا شعبة».

(٢) هؤلاء الرواة الخمسة رووه عن الثوري مرفوعًا، وقد روي عن الثوري موقوفًا: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٥٩) رقم: (١٠١٧٧) عن بندار عن يحيى القطان عن الثوري به، موقوفًا على أبي بكر ﵁، ولا يظهر أن هذا من الاختلاف، وإنما هو صحيح من الوجهين، وليس الأول مرفوعًا والثاني موقوفًا، بل كلاهما مرفوعان؛ فإن الثاني وإن لم يكن فيه ذكرُ أبي بكر ﵁ النبيَّ عليه الصلاة والسلام إلا أن قول علي ﵁ المذكورَ في الرواية جليٌّ في رفعها، قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٣٠٢) رقم: (٦٠٣٨) وما بعده: «ولم يذكروا ـ أي الثوري ومسعر، وسيأتي الكلام عن رواية مسعر ـ جميعًا في رواياتهم ذكر أبي بكر ذلك عن النبي ﷺ، غير أن معناه يدل على أنه عن النبي ﷺ بقول علي في الحديث: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ شيئًا نفعني الله منه بما شاء، وإذا حدثني عنه غيره استحلفته، وإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر، أي: عن رسول الله ﷺ، وصدق أبو بكر».

وتابعه مسعر بن كدام:

أخرجه: الحميدي في «المسند» (١/ ١٤٨) رقم: (١) ـ ومن طريقه النسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٥٩) رقم: (١٠١٧٥)، والطبراني في «الدعاء» (ص: ٥١٧) رقم: (١٨٤٢) ـ عن ابن عيينة.

والحميدي في «المسند» (١/ ١٤٩) رقم: (٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٩) رقم: (٧٦٤٢) ـ ومن طريقه ابن ماجه في «السنن» (١/ ٤٤٦) رقم: (١٣٩٥) ـ، وأحمد في «المسند» (١/ ١٧٩) رقم: (٢)، من طريق وكيع.

كلاهما (ابن عيينة، ووكيع) عن مسعر[١]

وتوبع مسعر:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١/ ٢٢٣) رقم: (٥٦)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٨٦) رقم: (١٥٢١)، والترمذي في «الجامع» (٢/ ٢٥٧) رقم: (٤٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٦٠) رقم: (١٠١٧٨)، وابن حبان في «الصحيح» (٢/ ٣٨٩) رقم: (٦٢٣) من طريق أبي عوانة.

والطبراني في «الدعاء» (ص: ٥١٧) رقم: (١٨٤٢)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (ص: ٦٣) رقم: (١٧٦) من طريق قيس بن الربيع.

وتابعهم زائدة، كما ذكر ذلك ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٧٧) رقم: (٢٧٤٥).

وتابعهم الحسن بن عُمارة، كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (١/ ١٤) رقم: (٨).

---

(١) ابن عيينة ووكيع روياه عن مسعر مرفوعًا، وقد روي عن مسعر موقوفًا، أخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٣٠٢) رقم: (٦٠٣٨)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص: ١٨٣) رقم: (٥٥٧) من طريق محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي.

وأخرجه أيضًا (١٥/ ٣٠٣) رقم: (٦٠٣٩) من طريق الفريابي.

وأخرجه أيضًا (١٥/ ٣٠٣) رقم: (٦٠٤٠) من طريق محمد بن عبد الوهاب.

ثلاثتهم (محمد بن عبد الله بن الزبير، والفريابي، ومحمد بن عبد الوهاب) عن مسعر به، موقوفًا على أبي بكر ﷺ، والقولُ في هذه الرواية كالقول فيما جاء عن الثوري في الحاشية السابقة.

ثمانيتهم (شريك، وشعبة، والثوري، ومسعر، وأبو عوانة، وقيس بن الربيع، وزائدة، والحسن بن عُمارة) عن عثمان بن المغيرة[١]

وتوبع عثمان بن المغيرة:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٨٥) رقم: (٥٨٤) من طريق عيسى بن مساور.

وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٧٨) رقم: (٢٧٤٦)، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٢/ ٦٩٧) رقم: (٣٢٢) من طريق أيوب بن محمد الوزان.

كلاهما (عيسى بن مساور، وأيوب بن محمد) عن مروان بن معاوية الفزاري عن معاوية بن أبي العباس القيسي.

وهذه متابعة صالحة، فمروان بن معاوية الفزاري قال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ»[٢]، وقال عن معاوية بن أبي العباس: «صدوق، له أوهام»[٣]

وقد قال ابن عدي عن هذه المتابعة: «وهذا الحديث طريقه حسن وأرجو أن يكون صحيحًا»[٤]

كلاهما (عثمان بن المغيرة، ومعاوية بن أبي العباس) عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، به[٥]

---

(١) وقد خالف هؤلاء عن عثمان بن المغيرة عليُّ بن عابس:
أخرجه: الطبراني في «الدعاء» (ص: ٥١٧) رقم: (١٨٤٣) من طريق عبد الله بن وهب عن علي بن عابس، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، به.
وخولف ابن وهب: خالفه عبيد الله بن يوسف الجبيري فرواه عن ابن وهب، عن علي بن عابس، عن عثمان بن المغيرة، عن رجل، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
ولعل هذا الاختلاف سببه من علي بن عابس، فهو «ضعيف» كما قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص: ٥٩٤) رقم: (٧٦٠٥)، وهذا الوجه لا يصح عن عثمان بن المغيرة لأمرين:
الأول: ضعف علي بن عابس.
الثاني: مخالفته للأئمة الكبار، كشعبة والثوري، وغيرهما ممن تقدم.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٦) رقم: (٦٥٧٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٨) رقم: (٦٧٧١).

(٤) الكامل (٢/ ٣٧٨) رقم: (٢٧٤٦).

(٥) وقد جاء الحديث من أوجه أخرى أيضًا لكنها ضعيفة كلها، ساقها الدارقطني في «العلل» (١/ ١٤) =

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

هذا الحديث مداره على عليّ بن ربيعة الأسدي عن أسماء بن الحكم، وعليٌّ بن ربيعة قال عنه ابن حجر: «ثقة»[(١)]، وقال عن أسماء بن الحكم: «صدوق»[(٢)].

وقد حسَّن الحديث موسى بن هارون الحمال، فقال: «جيد الإسناد»[(٣)]، وحسَّنه الطحاوي بذكره في «شرح مشكل الآثار»[(٤)]، وأخرجه ابن حبان في «الصحيح»[(٥)].

والذي يظهر أن هذا الحديث منكر لأمور:

الأول: أن تفرد علي بن ربيعة به تفرد غريب جدًّا.

الثاني: أن أسماء بن الحكم مجهول، كما قال البزار[(٦)].

الثالث: أن المتن فيه ما يُنكر، فقد كان الصحابة يروي بعضهم عن بعض ولم يحلِّف أحدٌ منهم الآخر، بل قد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه أنه روى عن عمر رضي الله عنه ولم يحلِّفه.

وهذه العلل قد أشار إليها جمعٌ من الأئمة المتقدمين، فقد قال البخاري: «وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضُهم عن بعض، ولم يحلِّف بعضُهم بعضًا»، وقال: «لم يُتابع عليه»[(٧)].

وقال البزار في «المسند» (١/ ٦٤) رقم: (١١): «وهذا الكلام لا نعلمه يُروى عن أبي بكر عن النبي ﷺ إلا من هذين الوجهين، وقول علي رضي الله عنه: «كنت امرأ إذا

= رقم: (٨)، ثم قال: «وأحسنها إسنادًا وأصحها ما رواه الثوري ومسعر ومن تابعهما عن عثمان بن المغيرة».

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٠١) رقم: (٤٧٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٠٥) رقم: (٤٠٨).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٣٦).

(٤) **فائدة:** ذكر الطحاوي في مقدمة كتابه «شرح مشكل الآثار» (١/ ٦)، أنه إنما يورد: «الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها وحسن الأداء لها».

(٥) تقدم في فقرة التخريج.

(٦) مسند البزار (١/ ٦٤) رقم: (١١).

(٧) التاريخ الكبير (٢/ ٥٤) رقم: (١٦٦٣).

سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا» إنما رواه أسماء بن الحكم، وأسماء مجهول، لم يحدث بغير هذا الحديث، ولم يحدث عنه إلا علي بن ربيعة، والكلام لم يرو عن علي إلا من هذا الوجه»(١)

وقال العقيلي: «وقد روى عليٌّ عن عمر ولم يستحلفه»(٢)

تنبيه: تقدم أن البخاري قد أعلَّ هذا الحديث من جهة نكارة التفرد في إسناده، ومن جهة نكارة المتن، وقد اعترض المزي على ذلك باعتراضين:

الاعتراض الأول: قال: «ما ذكره البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه فليس شرطًا في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابعٌ عليه»(٣)

قلت: لم يشترط البخاري لصحة كل حديث أن يكون لراويه متابع، ولكن الكلام هنا أن البخاري يرى أن هذا الإسناد لا يصح، لأن تفرد علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم تفرد منكر، فأسماء مجهول، وعلي بن ربيعة ليس من كبار الحفاظ المتقنين الذين يُقبل منهم التفرد(٤)

الاعتراض الثاني: قال: «وأما ما أنكره من الاستحلاف فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه عن النبي ﷺ، بل فيه أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي ﷺ، كما فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سؤاله البينة بعض من كان يروي له شيئًا عن النبي ﷺ، كما هو مشهور عنه، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد رُوي الاستحلاف عن غيره أيضًا»(٥)

قلت: أما قياس الاستحلاف على البينة وأن الاستحلاف أيسر، **فالذي يظهر لي أن بينهما فرقًا جوهريًّا، فالبينة تتعلق بالضبط أكثر من تعلقها بالعدالة، بخلاف الاستحلاف فإن تعلقه بباب العدالة أقرب.**

---

(١) مسند البزار (١/ ٦٤) رقم: (١١). (٢) الضعفاء (١/ ١٠٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٥٣٤).

(٤) وقد ذكر المزي عدة متابعات في هذا الحديث لكنها ضعيفة كلها، قال ابن حجر: «والمتابعات التي ذكرها المزي لا تشد الحديث شيئًا؛ لأنها ضعيفة جدًّا»، انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٦).

(٥) تهذيب الكمال (٢/ ٥٣٤).

ومما يُستنكر في المتن أيضًا: ما تقدم من إشارة العقيلي إلى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قد روى عن عمر رضي الله عنه ولم يستحلفه، مع أن متن هذا الحديث فيه أن عليًّا رضي الله عنه كان يستحلف كل الصحابة سوى أبي بكر رضي الله عنه.

على أننا لو سلّمنا أن المتن لا نكارة فيه[١] فإن نكارة التفرد في إسناد هذا الحديث كافية في ردّه.

تنبيه ثانٍ: قال موسى بن هارون عن أسماء بن الحكم: «ليس بمجهول؛ لأنه روى عنه علي بن ربيعة، والرُّكين بن الربيع، وعلي بن ربيعة قد سمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضي ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث، وهذا الحديث جيد الإسناد»[٢]

قلت: هذا لا يرفع الجهالة، فإن رواية من لا يشترط الاقتصار على الرواية عن الثقة لا تزيل جهالة الحال عن الراوي في الجملة.

وأما ما ذكره موسى بن هارون من إدخال علي بن ربيعة أسماءَ بن الحكم بينه وبين علي بن أبي طالب مع أن علي بن ربيعة قد سمع من علي بن أبي طالب فإن هذا يفيد أن علي بن ربيعة ليس من المدلسين، وأما أن يفيد توثيقًا لأسماء بن الحكم ففي هذا نظر.

تنبيه ثالث: قال ابن عدي عن هذا الحديث: «وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحًا»[٣]

والذي يظهر أن ابن عدي يريد بالحسن هنا غرابةَ الإسناد، بدليل قوله: «وأرجو أن يكون صحيحًا».

تنبيه رابع: روى شعبةُ هذا الحديث كما تقدم، ومن المعلوم أن شعبة يتحرَّى الصحة في مروياته[٤]، إلا أن شعبة وغيره من الأئمة الذين ينتقون مروياتهم قد يروون بعض الأحاديث روايةَ تعجّب واستغراب، لا رواية قبول واستحسان[٥]، فلعل رواية شعبة لهذا الحديث من هذه الجهة.

---

(١) وجَّه الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» مسألة استحلاف علي بن أبي طالب رضي الله عنه لمن يحدثه من الصحابة عن النبي ﷺ (١٥/ ٣٠٨) رقم: (٦٠٤٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٣٦).

(٣) الكامل (٢/ ٣٧٨) رقم: (٢٧٤٦).

(٤) قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/ ١٣٢): «وإذا كان شعبة في حديث فاشدد يديك به، فمن جعل شعبةَ بينه وبين الله فقد استوثق لدينه».

(٥) قال ابن حبان معلِّقًا على رواية شعبة عن جابر الجعفي: «وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم =

تنبيه خامس: ساق ابنُ عدي لفظ هذا الحديث من طريق سعد بن سعيد، وفيه أن علي بن أبي طالب سوَّغ عدمَ استحلافه أبا بكر رضي الله عنه عندما يحدّثه عن النبي ﷺ، بقوله: «فإنه كان لا يكذب»، وهذا اللفظ تفرّد به سعد بن أبي سعيد في بعض الطرق عنه، وكلٌّ من روى الحديث غيره لم يأتِ به، ولذا فإن هذا اللفظ منكر جدًّا، بالإضافة إلى نكارة الحديث كله ـ كما تقدم ـ.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من ذكر هذه الرواية هو بيان تفرد سعد بن سعيد بن أبي سعيد عن أخيه عبد الله عن أبيه سعيد بن أبي سعيد المقبري، ولذا قال بعد هذه الرواية: «وهذا عن سعيد المقبري عن علي يرويه ابنه عبَّاد[1] بن أبي سعيد، ويَروي عن عباد أخوه سعدُ بن سعيد».

وأن هذا التفرد بهذه الطريق قد كثر من سعد ـ كما سيأتي في بقية المرويات ـ وأن هذا مما يُضعَّف بسببه، ولذا قال ابن عدي في آخر ترجمته: «ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليه».

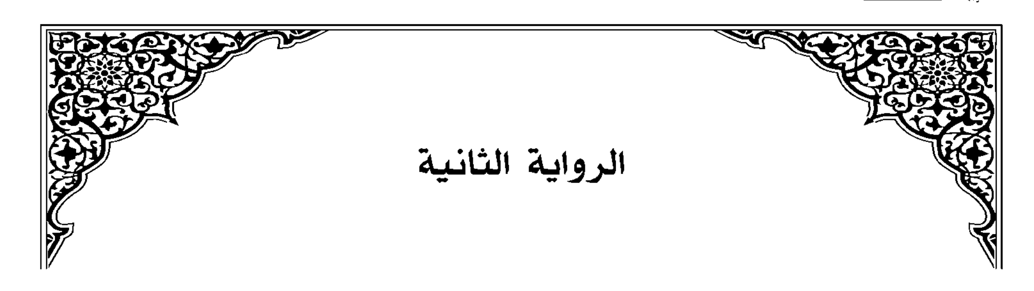
والذي يظهر أن العلة هنا لا تلحق بسعد، لأمرين:

الأول: أنه لم يتفرد برواية هذا الحديث عن أخيه عبد الله، فقد تابعه أبو معاوية الضرير، ومعارك بن عباد ـ كما تقدم ـ.

الثاني: أن أخاه عبد الله أضعف منه، فهو متروك ـ كما تقدم ـ فالعلة أولى أن تلحق به.

= رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس، والدليل على صحة ما قلنا: أن محمد بن المنذر قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حماد قال: سمعت وكيعًا يقول: قلت لشعبة: مالَك تركتَ فلانًا وفلانًا ورويتَ عن جابر الجعفي؟ قال: روى أشياء لم نصبر عنها»، انظر: «المجروحين» (١/ ٢٠٩).

(١) كذا في المطبوع، ولعلها: أبو عباد، فعبد الله بن سعيد يُكنى بأبي عباد.



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن معافى الصيداوي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري من بني ليث ـ قال هشام: وسألته: لم سُمّي المقبري؟ فقال: «كان منزلنا يشرف على المقبرة» ـ عن أخيه عبد الله بن سعيد، أنه حدثه عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: **لا سهم في الإسلام لمن لا صلاة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ محمد بن معافى: هو ابن أحمد، أبو عبد الله الصَّيْداوي، ويُقال: البَيْروتي: قال عنه أحمد بن محمد بن أحمد بن جميع[(١)]: «الصدوق»، وقال ابن المقرئ: «غير مختلفين في أمره في الثقة إن شاء الله»، وقال عنه الدارقطني: «ما علمت إلا خيرًا»[(٢)]، واحتج به ابن حبان في «صحيحه»[(٣)].

■ **درجة الراوي**: ثقة، لم يختلفوا فيه كما تقدم عن ابن المقرئ.

٢ ـ هشام بن عمار: هو ابن نصير السُّلمي الدمشقي: «صدوق، مقرئ، كبِر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح» كما قال ابن حجر[(٤)]، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٣ ـ سعد بن سعيد بن أبي سعيد: هو الراوي محل البحث، وهو مستقيم في نفسه، وبليَّته من أخيه عبد الله ـ كما تقدم ـ.

---

(١) أبو بكر الغساني، الصيداوي، روى عن: محمد بن عبدان المكي، ومحمد بن المعافى الصيداوي، وغيرهما، روى عنه: ابنه المحدث أبو الحسين محمد، وحفيده الحسن بن محمد، وغيرهما، رجل صالح عابد، مات سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة. انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٥/ ١٨٥) رقم: (٩٧)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٥٥) رقم: (٣).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٥٦/ ١٢) رقم: (٧٠١٢).

(٣) انظر على سبيل المثال: «صحيح ابن حبان» (٢/ ٢٥١) رقم: (٤٩٩)، (٣/ ٢١٥) رقم: (٩٣٥)، (٥/ ١٠١) رقم: (١٧٩٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣) رقم: (٧٣٠٣).

٤ ـ عن أخيه: **هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أبو عباد المقبري**: متفق على ضعفه وتركه، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٥ ـ عن أبيه: **هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: البزار في «المسند» (١٥/ ١٧٦) رقم: (٨٥٣٩) عن الحارث بن الخضر.

وابن العديم في «تاريخ حلب» (٦/ ٢٧٤٢) من طريق أبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي.

ثلاثتهم (هشام بن عمار، والحارث بن الخضر، وأبو حذافة السهمي) عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد، به.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدًّا من أجل عبد الله بن سعيد، فقد تقدم أنه متروك.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من ذكر هذه الرواية هو بيان تفرد سعد بن سعيد بن أبي سعيد، عن أخيه عبد الله، عن جده سعيد بن أبي سعيد المقبري، وأن هذا التفرد قد كثر منه، وهذا مما يُضعَّف بسببه.

والذي يظهر أن العلة هنا لا تلحق بسعد، بل بأخيه عبد الله، فقد تقدم أنه متروك، وتقدم أيضًا أن بلاء سعد بسبب أخيه عبد الله؛ لأن كل رواياته عنه.





الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا عمر بن سنان، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سعد بن سعيد، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: **يسجد مِن العبد لله سبعةُ أعظم: جبهته، وكفَّاه، وركبتاه، وقدماه**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عمر بن سعيد بن سنان: هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان، أبو بكر، الطائي، المَنْبِجي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ **هشام بن عمار: هو ابن نصير السُّلمي الدمشقي**: «صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح» كما قال ابن حجر[1]، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٣ ـ **سعد بن سعيد بن أبي سعيد**: هو الراوي محل البحث، وهو مستقيم في نفسه، وبليَّته من أخيه عبد الله ـ كما تقدم ـ.

٤ ـ **عن أخيه: هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أبو عباد المقبري**: متفق على ضعفه وتركه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **عن أبيه: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

لم أجد مَن أخرجه غير ابن عدي.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣) رقم: (٧٣٠٣).

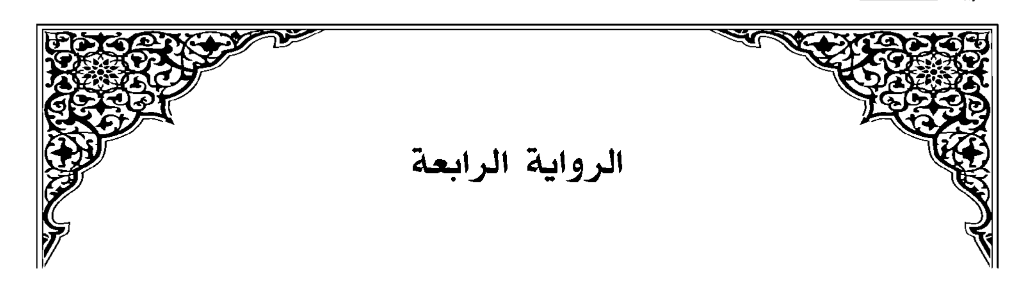
الحكم على الحديث:

هذا الحديث ضعيف جدًّا من أجل تفرد عبد الله بن سعيد به، وقد تقدم أنه متروك.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مثل الغرض في الرواية السابقة، ويُقال هنا ما قيل هناك: من أن العلة لا تلحق بسعد، وإنما بأخيه عبد الله، فهو متروك، وبلاء سعد بسببه، لأن كل روايات سعد عنه.





الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا ابن أبي عصمة، حدثنا أحمد بن إسماعيل المدني، حدثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أخيه، عن جده، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: **استعيذوا بالله من المفاقير** قيل: يا رسول الله، وما المفاقير؟ قال: **الإمام الجائر الذي إن أحسنتَ لم يقبل، وإن أسأتَ لم يتجاوز، ومن جار السَّوء الذي عينه تراك وقلبه يرعاك، إن رأى خيرًا دفنه، وإن رأى شرًّا أذاعه**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ ابن أبي عصمة: هو عبد الوهاب بن أبي عصمة الشيباني، أبو صالح العُكْبَري: لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا أن ابن عدي قد روى عنه كثيرًا في كتابه «الكامل»، ولم يترجم له فيه، وهذا تعديل ضمني من ابن عدي له، حيث إنه شرَط أن يذكر في كتابه «الكامل» كلَّ من تُكلِّم فيه، وكلَّ من رأى له مناكير وإن لم يتكلم فيه أحد، وأنه لا يبقى ممن لا يترجم له إلا من هو صدوق مقبول الرواية[1]

■ **درجة الراوي**: مقبول الرواية، لما تقدم من أن ابن عدي روى عنه ولم يترجم له في «الكامل»، وهذا يعني أنه عند ابن عدي صدوق مقبول الرواية، ولأمر آخر، وهو: أنه يكثر في هذه الطبقة ألا يوجد في الراوي جرح ولا تعديل، فإن كان هذا الراوي ممن عُرِف حديثه وروى عنه بعضُ الأئمة فالأصل حينها أن يكون مقبول الرواية؛ لأن رواة هذه الطبقة أصحاب كتب، وإذا ظهر فيهم شيء منكر في العدالة أو الضبط فإن نقاد عصرهم يتكلمون فيهم، وما لم يظهر شيء من ذلك فكثيرًا ما يسكتون عنهم، إشارةً منهم إلى قبول روايته.

٢ ـ أحمد بن إسماعيل المدني: أبو حذافة السَّهْمي: قال البرقاني: «كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج عنه في «الصحيح»»، وقال الدارقطني:

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٢/٢٨٦) رقم: (٥٦٤٧).

«روى «الموطأ» عن مالك مستقيمًا»، وقال الخطيب البغدادي: «لم يكن ممن يتعمد الكذب، ولا يُدفع عن صحة السماع من مالك».

وقال ابن عدي: «حدَّث عن مالك وغيره بالأباطيل، وامتنع ابن صاعد من التحديث عنه مدة»، وقال: «ضعيف جدًّا»، وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث، كان مغفَّلًا، أُدخلت عليه أحاديث في غير «الموطأ» فقبلها، لا يُحتج به».

■ **درجة الراوي**: «سماعه للموطأ صحيح في الجملة» كما قال الذهبي وابن حجر[1]، وأما في غير الموطأ فهو ضعيف.

٣ ـ **سعد بن سعيد بن أبي سعيد**: هو الراوي محل البحث، وهو مستقيم في نفسه، وبليَّته من أخيه عبد الله ـ كما تقدم ـ.

٤ ـ **عن أخيه: هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أبو عباد المقبري**: متفق على ضعفه وتركه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **عن جده: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى، وتقدم التنبيه على أن قوله: «عن جده» وهم، ولعله من بعض النساخ، وأن الصواب: عن أبيه.

التخريج:

لم أجد مَن أخرجه غير ابن عدي.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث باطل لأمرين:

الأول: فيه أحمد بن إسماعيل المدني، وهو ضعيف في غير مالك، كما تقدم.

الثاني: فيه عبد الله بن سعيد، وهو متروك، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

أن هذا الحديث من مما رُوي بهذه السلسلة: سعد بن سعيد بن أبي سعيد، عن أخيه عبد الله، عن أبيه، إلا أن ابن عدي أشار إلى أن العلة هنا قد لا تلحق

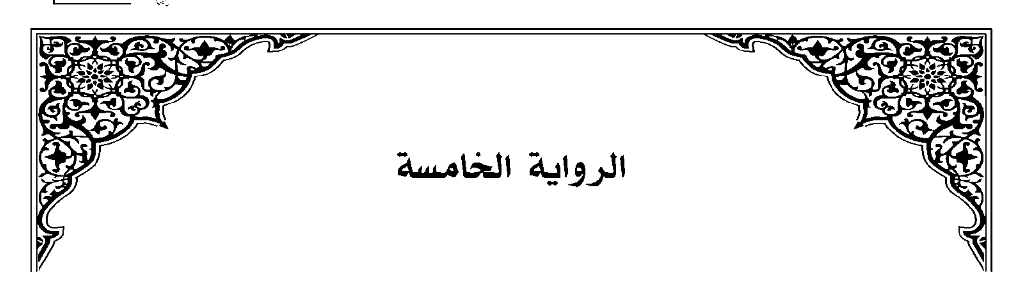
---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/١٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٧٧) رقم: (٩).

بسعد، وإنما بأحمد بن إسماعيل المدني، فقال: «وهذا أخاف أن يكون البلاء فيه من أحمد بن إسماعيل المدني، وهو الذي يقال له: أبو حذافة، ضعيف جدًّا، لا من سعد بن سعيد المقبري».

والأمر كما قال ابن عدي، فإن العلة هنا لا تلحق بسعد، وإنما بإسماعيل، فهو أضعف من سعد، ومتأخر عنه.





الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا الحسين بن عبد الله القطان، حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، حدثني أخي عبد الله، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الله هو السلام، فلا تُقدِّموا بين يدي الله شيئًا؛ فإن الله هو السلام**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **الحسين بن عبد الله القطَّان: هو الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان، أبو علي الرقي**: وثَّقه الدارقطني[(١)]

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ **إسحاق بن موسى الأنصاري: الخَطْمي، أبو موسى المدني**: متفق على ثقته، قال ابن أبي حاتم: «كان أبي يطنب القول فيه في صدقه وإتقانه»، وقال النسائي: «ثقة» وكذا قال الخطيب البغدادي[(٢)]

٣ ـ **سعد بن سعيد بن أبي سعيد**: هو الراوي محل البحث، وهو مستقيم في نفسه، وبليَّته من أخيه عبد الله ـ كما تقدم ـ.

٤ ـ **عن أخيه: هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أبو عباد المقبري**: متفق على ضعفه وتركه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **عن أبيه: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

لم أجد من أخرجه غير ابن عدي.

---

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٨٧) رقم: (١٨١).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٢٨).

الحكم على الحديث:

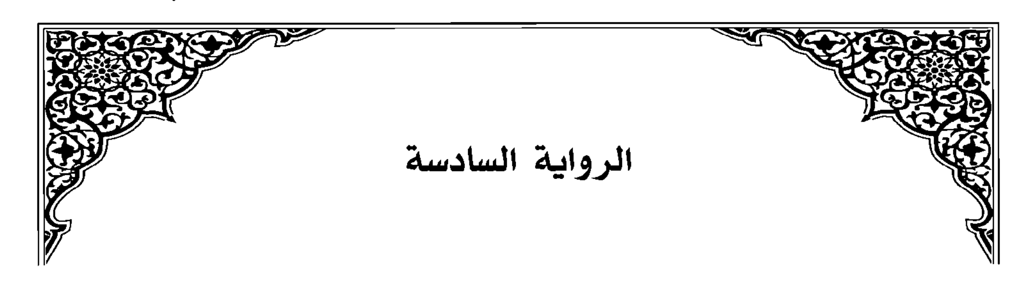
ضعيف جدًّا من أجل عبد الله بن سعيد، فقد تقدم أنه متروك.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من ذكر هذه الرواية هو بيان تفرد سعد بن سعيد بن أبي سعيد، عن أخيه عبد الله، عن جده سعيد بن أبي سعيد المقبري، وأن هذا التفرد قد كثر منه، وهذا مما يُضعَّف بسببه.

والذي يظهر أن العلة هنا لا تلحق بسعد بن سعيد أبي سعيد، بل بأخيه عبد الله، فقد تقدم أنه متروك، وأن بلاء سعد بسبب أخيه عبد الله، لأن كل رواياته عنه.





الرواية السادسة

قال ابن عدي: «وبإسناده أن رسول الله ﷺ قال: **إذا عاقب أحدُكم مملوكَه فلْيعاقبه على قدر ذَنْبِه**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدم ذلك في الرواية السابقة.

التخريج:

لم أجد من أخرجه غير ابن عدي.

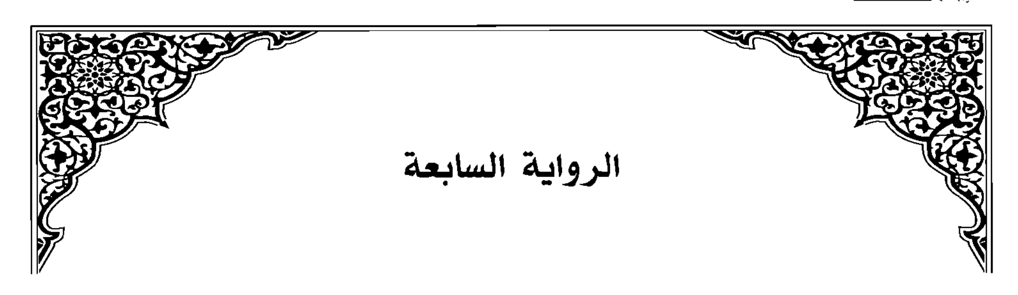
الحكم على الحديث:

ضعيف جدًّا من أجل عبد الله بن سعيد، فقد تقدم أنه متروك.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مثل الغرض في الرواية السابقة، ويُقال هنا ما قيل هناك: من أن العلة لا تلحق بسعد، وإنما بأخيه عبد الله، فهو متروك، وبلاء سعد بسببه، لأن كل روايات سعد عنه.





الرواية السابعة

قال ابن عدي: «وبإسناده عن النبي ﷺ قال: **إن الله يحب أن يُعمل برخصه كما يُعمل بسُننه وفرائضه**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدم ذلك في الرواية الخامسة.

التخريج:

لم أجد من أخرجه غير ابن عدي.

الحكم على الحديث:

ضعيف جدًّا من أجل عبد الله بن سعيد، فقد تقدم أنه متروك.

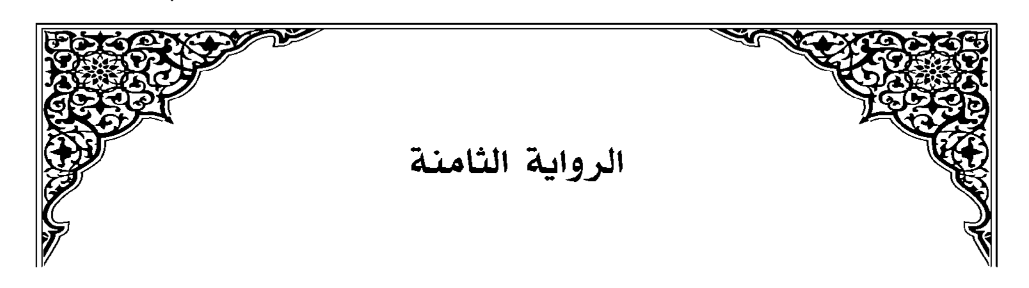
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مثل الغرض في الرواية السابقة والتي قبلها، ويُقال هنا ما قيل هناك: من أن العلة لا تلحق بسعد، وإنما بأخيه عبد الله، فهو متروك، وبلاء سعد بسببه، لأن كل روايات سعد عنه.

قال ابن عدي بعد هذه الرواية: «وبهذا الإسناد أحاديث قريب من عشرين حديثًا، حدثناه بها الحسين بن عبد الله بن يزيد عن إسحاق بن موسى، كلها غير محفوظة».

ويُقال هنا: إن كل هذه الأحاديث العشرين بهذا الإسناد العلةُ فيها تلحق بعبد الله، لا بسعد، لما تقدم من أن عبد الله متفق على ترك حديثه، فهو أولى بلحوق العلة من أخيه سعد.





الرواية الثامنة

قال ابن عدي: «أخبرنا عبد الله بن ناجيَة، حدثنا صالح بن جَميل الزَّيَّات بالمدينة في مسجد رسول الله ﷺ، حدثنا سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **ما جاء من الله فهو الحق، وما جاء مني فهو سنة، وما جاء من أصحابي فهو سَعَة**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عبد الله بن ناجيَة: هو عبد الله بن محمد بن ناجية البربري، أبو محمد البغدادي**: قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة ثبتًا».

■ **درجة الراوي**: ثقة ثبت، قال الذهبي: «كان إمامًا، حجة، بصيرًا بهذا الشأن»(١)

٢ ـ **صالح بن جَميل الزَّيَّات: المديني**: قال ابن عدي: «ليس بالمعروف»(٢)

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ **سعد بن سعيد بن أبي سعيد**: هو الراوي محل البحث، وهو مستقيم في نفسه، وبليَّته من أخيه عبد الله ـ كما تقدم ـ.

٤ ـ **عن أخيه: هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أبو عباد المقبري**: متفق على ضعفه وتركه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **عن أبيه: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه ابن عدي أيضًا (٣/ ٥٥١) رقم: (٥١٦٣) عن الحسن بن علي العدوي، عن صالح بن حاتم بن وَرْدان، عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد به.

---

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٦٤) رقم: (٩٥).

(٢) انظر ترجمته في: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٥٤٨) رقم: (٤٧٣)، و«لسان الميزان» (٤/ ٢٨٣) رقم: (٣٨٥٤).

وهذه متابعة باطلة، أوردها ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي العدوي، وقال: «بابُ ذكرِ ما سرق العدويُّ من الحديث وألزقه على قوم آخرين»، ثم أورد هذه الرواية، ثم قال: «وهذا الحديث يُروى عن شيخ مدني ليس بمعروف، يقال له: صالح بن جميل الزيات، أخبرنا عنه ابن ناجية وغيره، فسمع العدويُّ بذكر صالح ما ولم يعرف ابنَ جميل هذا، فظن أنه صالح بن حاتم فألزقه عليه، وتعمد بالإلزاق عليه، وصالحُ بن حاتم صدوق، وهذا الحديث منكر، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف، وهو صالح بن جميل».

وقال ابن عدي عن الحسن بن علي العدوي: «يضع الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويُحدِّث عن قوم لا يُعرفون، وهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم»[1]

الحكم على الحديث:

هذا الحديث باطل لأمرين:

الأول: جهالة حال صالح بن جميل الزيات.

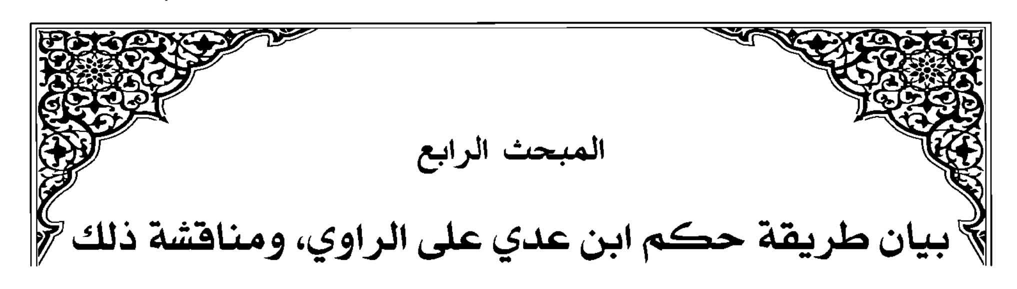
الثاني: فيه عبد الله بن سعيد، وهو متروك، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مثل الغرض في الرواية السابقة، ويُقال هنا ما قيل هناك: من أن العلة لا تلحق بسعد، وإنما بأخيه عبد الله، فهو متروك، وبلاء سعد بسببه، لأن كل روايات سعد عنه.



(١) انظر ترجمته في: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٥٤٨) رقم: (٤٧٣).



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم ير لهم فيه كلامًا؛ لا جرحًا ولا تعديلًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

الثاني: جَمَعَ مروياته ثم فحصها فوجد عامتها عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووجد أنه لا يُتابع عليها، ولذا قال: «ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها».

ويدل على كثرة جمع ابن عدي لمرويات سعد قوله ـ بعد الرواية السابعة ـ: «وبهذا الإسناد أحاديث قريب من عشرين حديثًا، حدثناه بها الحسين بن عبد الله بن يزيد عن إسحاق بن موسى، كلها غير محفوظة».

الثالث: نظر في الطرق التي تُروى عنه فلم يلحق العلة به في كل ما جاء عنه، ولذا قال بعد الرواية الرابعة: «وهذا أخاف أن يكون البلاء فيه من أحمد بن إسماعيل المدني، وهو الذي يقال له: أبو حذافة، ضعيف جدًّا، لا من سعد بن سعيد المقبري».

الرابع: بعد ذلك عدَّه ضعيفًا لما رأى من عدم متابعة أحد له في عامة ما يرويه عن أخيه عبد الله.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة في أمرين:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

تقدم إيرادُ عدد من أقوال الجرح والتعديل في الراوي، وبعضُ هذه الأقوال قالها من هو في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق، وسأسوق هذه الأقوال، وأذكر سبب عدم إيراد ابن عدي لها، والذي انبنى عليه أن يقول في هذا الراوي: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

أولًا: قول ابن معين: «ضعيف» كما أسنده العقيلي من طريق الدارمي عنه.

وهذا القول في ثبوته نظر لأمور:

١ ـ أنه ليس في النسخة المعتمدة من كتاب العقيلي؛ فقد وضع المحقق هذا القول بين معكوفين وقال: «ما بين المعكوفين من النسخة الناقصة، ولم أرَ ذلك في سؤالات الدارمي»، وهذه النسخة تكلم عنها المحقق في مقدمة الكتاب (١/٨).

٢ ـ أنه لم يسبق العقيلي أحدٌ أسند هذا القول إلى ابن معين، ولا ذكره أحد ممن هو في طبقته أو قريبًا منه ممن يُعنى بجمع كلام ابن معين، كابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وابن عدي في «الكامل».

٣ ـ لم يذكر هذا القول أحد من المحققين المتأخرين، كالمزي، والذهبي، وابن حجر.

٤ ـ أن مغلطاي في كتابه «إكمال تهذيب الكمال» ذكر قول ابن عيينة الذي نقله العقيلي، ومع ذلك لم ينقل عن كتاب العقيلي قول ابن معين هذا، مما يدل على أن هذا القول لم يكن في نسخة مغلطاي، ومثله ابن حجر من بعده في «تهذيب التهذيب».

وعليه فقولٌ عن إمام مشهور لا ينقله عنه تلاميذه، ولا يوجد إلا في نسخة متكلَّم عليها من كتاب «الضعفاء» للعقيلي، ولا ينقله كبار المحققين من المتأخرين، كالمزي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر، قولٌ هذه حاله يغلب على الظن أنه قول لا يثبت.

ثانيًا: قول البخاري: «عن أخيه عبد الله، حجازي، ولم يصح حديث عبد الله».

وهذا يحتمل أن يكون البخاري قصد منه جرْحَ سعد، ويحتمل أن يكون قصده منه جرحَ عبد الله ـ وهذا الأقرب ـ، فلعل ابن عدي لم يورده لأنه يرى أنه في عبد الله.

ثالثًا: قول أبي حاتم: «هو في نفسه مستقيم، وبليته أنه يحدث عن أخيه عبد الله بن سعيد، وعبد الله بن سعيد ضعيف الحديث ولا يحدث عن غيره، فلا أدري منه أو من أخيه».

وهذا القول نقله ابنُ أبي حاتم عن أبيه في «الجرح والتعديل»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» ولا «العلل» لابن أبي حاتم، وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ولهذا السبب لم يورد ابنُ عدي هذا القول لأبي حاتم.

رابعًا: قول البزار: «عبد الله وسعد فيهما لين».

وهذا القول قاله البزار في «مسنده»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن الأظهر أن ابن عدي لم يقف على كتاب «المسند» للبزار، وبسبب ذلك فاتته كل مرويات البزار وأقواله.

خامسًا: قول الساجي: «ضعيف، عنده مناكير، يحدث عن أبيه».

والذي يظهر أن هذا القول من الساجي في عبد الله بن سعيد، لا في سعد، لأمور:

١ ـ لم يذكر هذا القول في ترجمة سعد بن سعيد أحدٌ قبل مغلطاي في «الإكمال».

٢ ـ أن ابن حجر لم يُثبت هذا القول في ترجمة سعد من «تهذيب التهذيب».

٣ ـ أن سعدًا لا يروي عن أبيه، وإنما الذي يروي عن أبيه هو عبد الله، ـ ولا يخدش هذا ما تقدم في المبحث الثاني من رواية الحاكم في «المستدرك» من طريق سعد عن أبيه؛ فإن في ثبوتها نظرًا كما تقدم ـ.

٤ ـ أن تضعيف الساجي لعبد الله مشهور، وقد ذكره ابن حجر في ترجمة عبد الله من «تهذيب التهذيب»[١].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٥).

ومما سبق يتبين أن عدد الأقوال التي جاءت في سعد بن سعيد من النقاد المتقدمين عن ابن عدي (خمسة أقوال)، وهذا ملخصٌ لما سبق إيراده:

ـ قولان منها جاءت في مصادر لم تتوفر لابن عدي، وهما: قولُ أبي حاتم الذي نقله عنه ابنه في كتابه «الجرح والتعديل»، وقول البزار الذي ذكره في «مسنده».

ـ قول لا يثبت عن قائله، وهو قول ابن معين.

ـ قول لا يثبت أنه قيل في سعد، وإنما قيل في أخيه عبد الله، وهو قول الساجي.

ـ قول فيه احتمال أن يكون المقصود به سعد بن سعيد، وفيه احتمال أن يكون المقصود به أخاه عبد الله بن سعيد ـ وهو الأقرب ـ، وهو قول البخاري.

وأما قول ابن عيينة: «كان سعد قدريًّا» فلا علاقة له بالجرح والتعديل من جهة الضبط، وإنما هو متعلق بالعدالة، ولا يلزم منه رد الرواية.

ومما تقدم يتبين سبب قول ابن عدي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

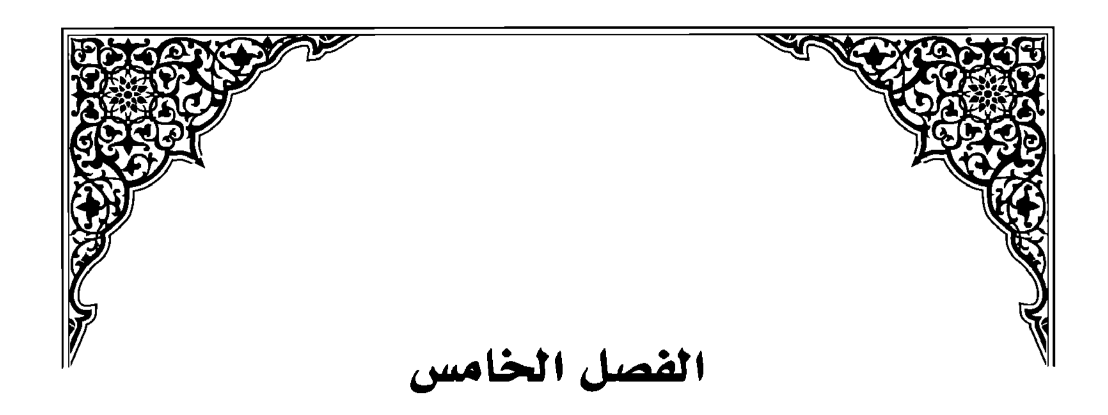
الأمر الثاني في مناقشة ابن عدي: قوله: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ... إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها».

قول ابن عدي: «ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها»، هذا صحيح في الجملة، فعامة ما يرويه لا يُتابع عليه، وإن كان قد توبع على الرواية الأولى إلا أن عامة مروياته عن أخيه لا يتابع عليها، وقد ذكر ابنُ عدي أن عنده قريبًا من عشرين حديثًا بإسناد الرواية الرابعة لا يُتابع سعد عليها.

والأمر المهم هنا هو أن عدم وجود متابع لسعد لا يعني أن العلة تُلحق به، فإن عامة مروياته عن أخيه عبد الله، وهو الذي يتفرد بها، والذي يظهر أن البلاء فيها منه، وقد ترجم ابن عدي له في «الكامل» وقال عنه: «وعامة ما يرويه الضعفُ عليه بيِّن»[1]، فهو أضعف بكثير من أخيه سعد، وقد اتفقوا على ترك حديثه ـ وقد تقدمت ترجمته في رجال إسناد الرواية الأولى ـ.

وعليه فإن سعدًا مستقيم في نفسه، والبلاء في روايته من أخيه عبد الله، والله أعلم.

(١) الكامل (٦/ ٤٥١) رقم: (٩٨٤).



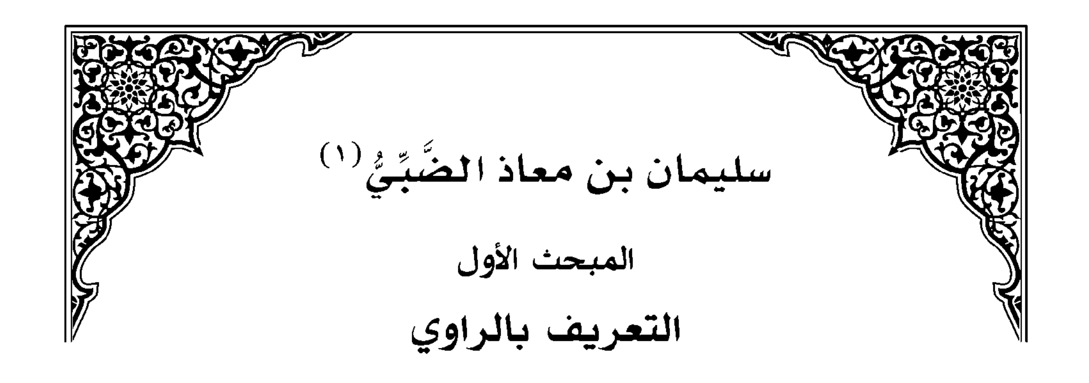
الفصل الخامس

ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





سليمان بن معاذ الضَّبِّيُّ(١)

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «سليمان بن معاذ الضَّبِّيُّ، بصريٌّ».

وهذا الراوي قد اختلف الأئمة فيه هل هو سليمان بن قرم، أم هو آخر؟ على قولين:

الأول: أنهما واحد، وأن سليمان بن معاذ الضبي هو سليمان بن قرم الضبي، ومعاذ اسم جده.

الثاني: التفريق بينهما، فليس هو سليمان بن قَرْم الضبي، بل هو آخر.

أصحاب القول الأول: ممن رأى أنهما واحد ولم يفرق بينهما: ابن معين ـ في أحد قوليه ـ، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن عقدة، والطبراني، والدارقطني ـ في أحد قوليه ـ، واللالكائي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، واختاره المزي، والذهبي، وابن حجر.

أما **ابن معين** فإنه قال في موضع: «سليمان بن معاذ الضبي هو سليمان بن قرم»(٢)

وهذا القول هو الأظهر عن ابن معين، فإنه نصٌّ صريح منه، أما القول بأنه فرَّق بينهما ـ كما سيأتي ـ فإنه مجرّد استنباط من عدة أقوال جاءت عنه.

وأما **أبو زرعة** فقد سأله البرذعي: «سليمان بن معاذ هو سليمان بن قرم؟ قال: نعم»(٣)

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٢٤٩)، رقم الترجمة: (٧٤٦).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٣٤٩).

(٣) المصدر السابق (١/٣٤٨).

وأما **أبو حاتم الرازي** فقال: «سليمان بن قرم الضبي هو ابن معاذ»، وقال: «ونسبه أبو داود ـ يعني: الطيالسي ـ إلى جده كي لا يُفطن له»[(١)]

وأما **ابن عقدة** فقد جزم بأنهما واحد[(٢)]

وأما **الطبرانيُّ** فقد خطَّأ مَن فرَّق بينهما[(٣)]

وأما **الدارقطني** فإنه قال في موضع: «سليمان بن معاذ هو سليمان بن قرم، ولكن أبا داود مِن بين الرواة عنه أخطأ في نسبه فقال: ابن معاذ»[(٤)]

وممن لم يفرق بينهما أيضًا: **اللالكائي**[(٥)]

وذكر **عبدُ الغني بن سعيد** أن تفرقة مَن فرَّق بين سليمان بن قرم وسليمان بن معاذ خطأ، وأنهما واحد[(٦)]

وأما **المزي** فقد جزم بأنهما واحد، فقال: «سليمان بن قرم بن معاذ التميمي الضبي، أبو داود النحوي، ومنهم من يقول: سليمان بن معاذ، ينسبه إلى جده».

بل إنه تعقب ابنَ عدي، وقال: «وفرَّق بين سليمان بن قرم وبين سليمان بن معاذ الضبي الذي يروي عن سماك بن حرب، وعطاء بن السائب، وأبي إسحاق، ويروي عنه أبو داود الطيالسي، وزعم أنه بصري، وقد قال غير واحد: إن سليمان بن معاذ هو سليمان بن قرم بن معاذ كما ذكرنا في أول الترجمة، منهم أبو حاتم وغيره»[(٧)]

وكذلك **الذهبي** فإنه قد جعلهما واحدًا، فقال: «سليمان بن قرم الضبي هو سليمان بن معاذ، نسب إلى جده، أبو داود، بصري»[(٨)]

ومثلهما **ابن حجر**، وقال: «والحاصل أن أحدًا لم يقل: سليمان بن معاذ إلا الطيالسي، وتبعه ابن عدي، فإن كان معاذ اسم جده فلم يخطئ، والله أعلم»[(٩)]

أصحاب القول الثاني: ممن فرق بينهما: ابن معين ـ في أحد قوليه ـ،

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) رقم: (٥٩٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٢٥) رقم: (١٥٤٨).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٨١) رقم: (٢٢١٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١) رقم: (٢٥٥٥).

(٨) الكاشف (١/ ٤٦٣) رقم: (٢١٢٢).

(٩) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).

والبخاري، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني ـ في أحد قوليه ـ، والحاكم، وابن مَنْجُويَه، واختاره ابن القطان الفاسي.

أما **ابن معين** فقد جاء عنه ما يحتمل أن يُفهم منه أنه يفرّق بينهما، فقد غاير في ذكر الشيوخ والتلاميذ بينهما، فإنه قال عن سليمان بن قرم: «سليمان بن قرم يحدث عن الأعمش، وكان ضعيفًا»[(١)]، وقال عن سليمان بن معاذ: «سليمان بن معاذ ليس بشيء، وقد روى أبو داود الطيالسي عنه»[(٢)]، وقال: «سليمان بن معاذ ليس بشيء، حدثنا أبو داود الطيالسي عنه»[(٣)]

فابنُ معين عندما أراد التعريفَ بهما ذكر أن ابن قرم يحدث عن الأعمش، وأن ابن معاذ يحدث عنه الطيالسي، وإذا عُلِم أن ابن معاذ إذا نُسِب هكذا ـ أي: سليمان بن معاذ ـ فإنه لا يروي عن الأعمش، وأن ابن قرم إذا نُسِب هكذا ـ أي: سليمان بن قرم ـ فإنه لا يروي عنه الطيالسي، وأن من فرّقَ بينهما فإنه لا يذكر الأعمشَ في شيوخ ابن معاذ، ولا يذكر الطيالسيَّ في تلامذة ابن قرم، إذا عُلم هذا كان فيه احتمال أن ابن معين فرَّق بينهما.

ومما جاء عن ابن معين مما قد يحتمل أنه يفرّق بينهما: أن ابن معين ذكر في موضعٍ عن سليمان بن معاذ أنه بصري، وسليمانُ بن قرم كوفي.

وأما **البخاري** فقد ترجم في «التاريخ الكبير» لسليمان بن قرم الضبي وقال: «عن الأعمش، وسعيد بن حنظلة، روى عنه الأحوص، وعبد النور، سمع منه أبو الأحوص، وابن فضيل»[(٤)]، ثم ترجم لسليمان بن معاذ وقال عنه: «عن سماك، سمع منه أبو داود الطيالسي»[(٥)]

وهذا على الاحتمال، وإلا فإن مجرّد إفراد البخاري ترجمةً لكل واحد منهما لا يكفي للجزم بأنه يرى التفرقة بينهما[(٦)]

---

(١) انظر: «تاريخ ابن معين، رواية الدوري» (٣/ ٤١١) رقم: (٢٠١١)، و«الكامل»، لابن عدي (٥/ ٢٠٨) رقم: (٧٦٠٥).
(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٥٧) رقم: (١٧٣٢).
(٣) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ١٣٦) رقم: (٦٢٤).
(٤) التاريخ الكبير (٤/ ٣٣) رقم: (١٨٧١). (٥) (٤/ ٣٩) رقم: (١٨٩٤).
(٦) وقد نبَّه المعلمي إلى هذا في مقدمته لكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٣).

وأما **العقيلي** فقد ترجم في «الضعفاء» لسليمان بن معاذ الضبي، ثم نقل قول ابن معين من رواية الدوري: «ليس بشيء»، ثم ترجم لسليمان بن قرم الضبي، ونقل فيه من رواية محمد بن عوف بن سفيان، قال: قيل لأحمد بن حنبل: سليمان بن قرم؟ فقال: «لا أرى به بأسًا، ولكنه كان يفرط في التشيع»[(١)]

وأما **ابن حبان** فقد ذكر في «الثقات» سليمان بن معاذ الضبي، وقال: «يروي عن سماك بن حرب، روى عنه أبو داود الطيالسي»[(٢)]، وذكر في «المجروحين» سليمان بن قرم الضبي، وقال فيه: «من أهل الكوفة، يروي عن الأعمش وأبي يحيى القتات، روى عنه أبو الأحوص، وابن فضيل كان رافضيًّا غاليًا في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك»[(٣)]

وأما **ابن عدي** فقد ترجم لسليمان بن معاذ وقال فيه ما تقدم، وترجم لسليمان بن قرم، ونقل فيه قولين لابن معين، ثم قال: «ولسليمان بن قرم أحاديث غير ما ذكرت عن الكوفيين والبصريين وأحاديث حسان أفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير»، وقال ـ بعد أن أورد له جملة من الروايات ـ: «وفي هذه الأحاديث مما قد شورك فيه، ويدلُّ صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع»[(٤)]

وأما **الدارقطني** فإنه قال في موضع عن سليمان بن معاذ: «ويزعم قوم أنه ابن قرم، ولا يصح ذاك عندي»[(٥)]

وأما **أبو عبد الله الحاكم** فقد فرق بينهما في «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما» فذكر أن مسلمًا انفرد بالإخراج لسليمان بن قرم، وأن البخاري أخرج لسليمان بن معاذ الضبي[(٦)]

وممن فرق بينهما أيضًا **ابن مَنْجويَه** في «رجال صحيح مسلم»[(٧)]

---

(١) الضعفاء (٢/ ١٣٥) رقم: (٦٢٤)، (٢/ ١٣٥) رقم: (٦٢٥).

(٢) (٦/ ٣٩٢) رقم: (٨٢٤٨). (٣) (١/ ٣٣٢) رقم: (٤١٤).

(٤) الكامل (٥/ ٢٠٨) رقم: (٧٣٦).

(٥) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥١).

(٦) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (ص: ١٢٦) رقم: (٥٩١)، (ص: ١٢٦) رقم: (٥٩٦).

(٧) رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٧٢) رقم: (٥٨٤)، (٢/ ٢٧٣) رقم: (٥٨٨).

وممن فرَّق بينهما أيضًا **ابن القطان** الفاسي[(١)]

تنبيه: قد قيل: إن سليمان بن أرقم هو سليمان بن معاذ الضبي، وهذا غريب، لم أجد من قال به إلا ما أسنده ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» من طريق أبي بكر محمد بن جعفر قوله: سئل أبو بكر محمد بن إسحاق عن سليمان بن أرقم الذي يقال له: سليمان بن معاذ الضبي، فقال: «لا أحتج بحديثه»[(٢)]

ويظهر أن هذا سبق قلم أو وهم، فسليمان بن أرقم هو أبو معاذ، وليس هو سليمان بن معاذ، وقد نبَّه الذهبيُّ على هذا في «تاريخ الإسلام»، فقال ـ بعد أن قرر أن سليمان بن معاذ الضبي هو سليمان بن قرم ـ: «وهو الذي وثقه أحمد لا ابن أرقم، ولكن وهم بعضُ الحفاظ ودخلت عليه ترجمة في ترجمة»[(٣)]

ومع هذا التنبيه من الذهبي، فإن الذهبي نفسه قد ذكر في ترجمة سليمان بن أرقم من «تاريخ الإسلام» قول أبي زرعة: «ليس بذاك»، وقول أبي حاتم: «ليس بالمتين»، وقول ابن حبان: «رافضيٌّ غال، يقلب الأخبار»[(٤)]، وهذه الأقوال ليست في سليمان بن أرقم، وإنما في سليمان بن قرم.

الراجح: الذي يترجح هو قول من جعلهما واحدًا، وذلك لأمور:

الأول: أنهم قد تنبهوا للسبب، وهو أن أبا داود الطيالسي نسبه إلى جده فقال: سليمان بن معاذ، ولذلك قال أبو حاتم الرازي: «سليمان بن قرم الضبي هو ابن معاذ»، وقال: «ونسبه أبو داود ـ يعني: الطيالسي ـ إلى جده كي لا يُفطن له»[(٥)]

الثاني: تقارب أحكام مَن فرَّق بينهما.

الثالث: اشتراكهما في الرواية عن الكوفيين، فسليمان بن قرم كوفي، ويروي عن الكوفيين كالأعمش وغيره، وسليمانُ بن معاذ ينسب إلى البصرة، وهو يروي عن الكوفيين؛ كسماك بن حرب وغيره[(٦)]

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).

(٢) تاريخ دمشق (٢٢/ ١٩٠). وقد قال محقق «تاريخ دمشق» في الحاشية رقم (٦) عند هذا الموضع: «كذا بالأصل و(م)، ولعله: أبو».

(٣) (٤/ ٤٠٠) رقم: (١٥٧). (٤) (١٠/ ٢٤٥).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) رقم: (٥٩٧).

(٦) تقدم قريبًا نصُّ البخاري على ذلك في كلا الترجمتين.

وكلاهما أيضًا يشتركان في الرواية عن أبي إسحاق السَّبيعي[١]

وكل واحدٍ منهما يروي عنه بصريٌّ، فابن معاذ إنما قالوا عنه بأنه بصريٌّ لرواية أبي داود الطيالسي عنه، وابنُ قرم يروي عنه مَن هو من أهل البصرة أيضًا، كيحيى بن حسَّان[٢]، فإن أصله بصري.

وهذه الأمور ـ وهي: اشتراكهما في الرواية عن الكوفيين، واشتراكهما في الرواية عن أبي إسحاق السبيعي، واشتراكهما في أن كلًّا منهما يروي عنه بصريٌّ ـ كلها مما يقوي كونهما واحدًا.

وعدم التفرقة بينهما هو قول رؤوس النقاد المتقدمين، كابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم[٣]، وهو قول رؤوس المحققين من المتأخرين، كالمزي، والذهبي، وابن حجر.

وعليه **فاسمه**: سليمان بن قَرْم بن معاذ التميمي الضَّبِّيّ، أبو داود النَّحْوي.

روى عن: ثابت البناني، ومحمد بن المنكدر، وغيرهما.

روى عنه: يونس المؤدب، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما.

وسليمان بن قرم قد أخرج له البخاري تعليقًا، وأخرج له مسلم، والترمذي[٤]، وأما سليمان بن معاذ فلم يخرج له البخاري شيئًا في «الصحيح»، وإنما أخرج له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي[٥]

---

(١) ذكر ابن عدي في ترجمته لسليمان بن قرم (٥/ ٢٠٨) رقم: (٧٣٦) روايته عن أبي إسحاق السبيعي، رقم الرواية: (٧٦١٢)، وذكر في ترجمته لسليمان بن معاذ ـ الراوي محل البحث ـ في الراوية رقم: (٧٧٢٨) ـ وستأتي ـ روايته عن أبي إسحاق أيضًا.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٨).

(٣) وقد يكون هذا القول هو قول البخاري أيضًا، فإن من ذكر أن البخاري فرَّق بينهما ليس معه حجة سوى أن البخاري أفرد كلًّا منهما بترجمة مستقلة في «التاريخ الكبير»، وقد تقدم أن هذا لا يكفي للجزم بذلك، بل إن البخاري قد يرى أن كلا الترجمتين لراوٍ واحد ولكنه يفصل بينهما لأنه يورد الأسماء كما جاءت في الأسانيد.

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٢٩) رقم: (٣٣١٧)، و«صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٣٤) رقم: (٢٦٤٠)، و«جامع الترمذي» (١/ ٥٥) رقم: (٤).

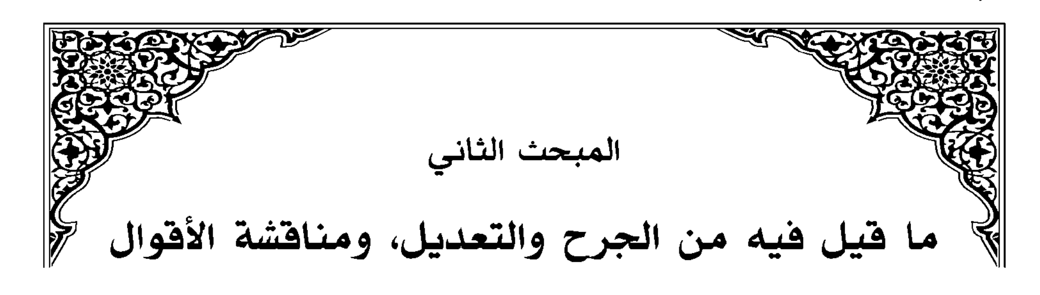
(٥) انظر: «صحيح مسلم» (٢/ ١١١٩) رقم: (١٤٨٠)، و«سنن أبي داود» (٢/ ١٢٧) رقم: (١٦٧١)، و«جامع الترمذي» (٥/ ٩٩) رقم: (٣٠٤٠)، و«السنن الكبرى»، للنسائي (٣/ ٣٢٧) رقم: (٣١٥٤).

وبناء على ما ترجَّح من أنهما واحد، فيكون قد أخرج له الستة سوى ابن ماجه.

وفاته: ذكره الذهبي فيمن توفي ما بين سنة إحدى وستين ومئة وما بين سنة سبعين ومئة، وقال ابن حجر: «من السابعة»[١]

---

(١) تاريخ الإسلام (٤/ ٤٠٠) رقم: (١٥٧)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣) رقم: (٢٦٠٠).



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول
ما قيل فيه من الجرح والتعديل

بناء على ما ترجَّح من أنهما واحد، فإني سأورد كلَّ أقوال النقاد في هذا الموضع، أما أقوال الذين لم يفرقوا بينهما فإيرادها ظاهر، وأما الذين فرَّقوا بينهما فإني سأوردها هنا أيضًا من أجل الاستفادة منها في الحكم على الراوي، لأنها تتنزل على عين واحدة بناء على ما ترجَّح، وهذا صنيع المزي في «تهذيب الكمال»[١]، وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[٢]، وهو صنيع الذهبي أيضًا في «تاريخ الإسلام»[٣].

وأما ما سيأتي في المطلب الثاني من المبحث الرابع من الكلام على قول ابن عدي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» فإني لن أورد فيه إلا الأقوال الواردة في سليمان بن معاذ، لأن ابن عدي ممن يفرق بينهما، فلا يُستدرك عليه شيء خلاف ما رأى.

ما قيل فيه من جرح أو تعديل:

أورد له ابنُ عدي جملة من الروايات ثم قال: «ولسليمان بن معاذ غير هذا من الحديث، وأحاديثه متقاربة، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وفي بعض ما يروي مناكير، وعامة ما يرويه إنما يروي عنه أبو داود الطيالسي، وهو بصري».

وقال عن سليمان بن قرم: «ولسليمان بن قرم أحاديث غير ما ذكرت عن

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١) رقم: (٢٥٥٥).
(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).
(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٤٠٠) رقم: (١٥٧).

الكوفيين والبصريين وأحاديث حسان أفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير».

وقال أحمد بن حنبل: «قال شَريك فيه كلامًا أحسن القول فيه»[(١)]

وفي رواية محمد بن عوف بن سفيان قال: قيل لأحمد بن حنبل: سليمان بن قرم؟ فقال: «لا أرى به بأسًا، ولكنه كان يفرط في التشيع»[(٢)]

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «كان أبي يتَّبَّع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قرم، ويزيد بن عبد العزيز بن سِيَاه وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثًا من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم»[(٣)]

وعن الدوري عن ابن معين: «سليمان بن معاذ ليس بشيء، وقد روى أبو داود الطيالسي عنه»[(٤)]

وعن الدوري عن ابن معين: «سليمان بن معاذ ليس بشيء، وهو ضعيف»[(٥)]

وعن محمد بن عيسى عن الدوري عن ابن معين: «سليمان بن معاذ ليس بشيء، حدثنا أبو داود الطيالسي عنه»[(٦)]

وعن الدوري عن ابن معين: «سليمان بن قرم يحدث عن الأعمش، وكان ضعيفًا»[(٧)]

وعن محمد بن عيسى عن الدوري عن ابن معين: «سليمان بن قرم كان ضعيفًا»[(٨)]

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٨١) رقم: (٢٢١٤).

(٢) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ١٣٥) رقم: (٦٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١) رقم: (٢٥٥٥).

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٥٧) رقم: (١٧٣٢).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٣٦) رقم: (٥٩٧).

(٦) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ١٣٦) رقم: (٦٢٤).

(٧) انظر: «تاريخ ابن معين، رواية الدوري» (٣/ ٤١١) رقم: (٢٠١١)، و«الكامل»، لابن عدي (٥/ ٢٠٨) رقم: (٧٦٠٥).

(٨) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ١٣٦) رقم: (٦٢٥).

وعن الدارمي قال: سألت يحيى عن سليمان بن قرم، فقال: «ليس بشيء»[(١)]

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن سليمان بن قرم، فقال: «ليس بذاك»[(٢)]

وقال أبو حاتم: «سليمان بن معاذ الذي يحدث عنه أبو داود ليس بالمتين»[(٣)]

وقال النسائي: «سليمان بن قرم ليس بالقوي»[(٤)]

وقال النسائي: «ضعيف»[(٥)]

قال الحاكم: «أخرجه مسلم شاهدًا، وقد غمز بالغلو وسوء الحفظ جميعًا»[(٦)]، وهو يقصد سليمان بن قرم لأن الحاكم فرَّق بينهما، ورأى أن الذي أخرج له مسلم هو سليمان بن قرم[(٧)]

وذكره الساجي في «الضعفاء»[(٨)]، وكذا العقيلي في «الضعفاء»[(٩)]

وأما ابن حبان فقد ذكر في «الثقات» سليمان بن معاذ الضبي[(١٠)]، وذكر في «المجروحين» سليمان بن قرم الضبي، وقال فيه: «كان رافضيًّا غاليًا في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك»[(١١)]

---

(١) انظر: «الضعفاء»، للعقيلي (٢/ ١٣٦) رقم: (٦٢٥)، «الكامل»، لابن عدي (٥/ ٢٠٨) رقم: (٧٦٠٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) رقم: (٥٩٧).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦) رقم: (٥٩٧).

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٩) رقم: (٢٥١).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١) رقم: (٢٥٥٥). أورده المزي هكذا من دون تحديد فيمن قال فيه النسائي هذا القول؛ هل هو ابن معاذ أو ابن قرم، بناء على أن المزي يرى أنهما واحد.

(٦) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص: ٩٣) رقم: (١٤٦).

(٧) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (ص: ١٢٦) رقم: (٥٩١)، (ص: ١٢٦) رقم: (٥٩٦).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٨١) رقم: (٢٢١٤).

(٩) (٢/ ١٣٥) رقم: (٦٢٤)، (٢/ ١٣٥) رقم: (٦٢٥).

(١٠) (٦/ ٣٩٢) رقم: (٨٢٤٨).

(١١) (١/ ٣٣٢) رقم: (٤١٤).

المطلب الثاني

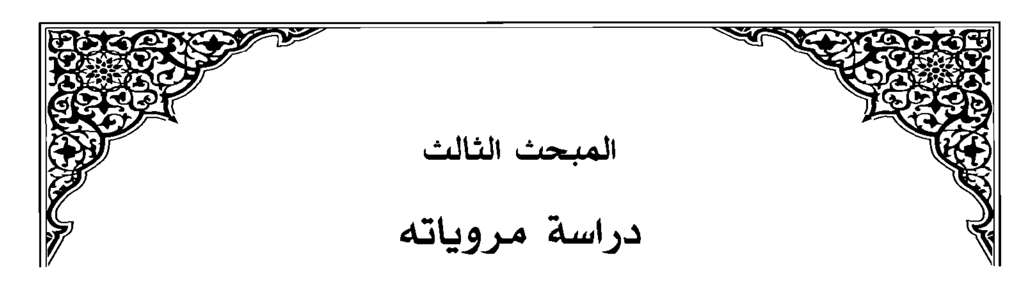
مناقشة الأقوال

من خلال ما تقدم من أقوال النقاد فيه، ومن خلال دراسة المرويات التي أوردها ابن عدي في ترجمته **فالذي يظهر أن أقرب الأقوال في حاله أنه لا بأس به،** فإن أغلب المرويات التي أوردها ابن عدي في ترجمته قد توبع عليها، أو كان تفرده بها محتملًا، أو كان الخطأ من غيره، كما أن بعض هذه المرويات محتمل أن يكون هو الذي أخطأ فيها، إلا أن هذا الخطأ لا يخرجه من مرتبة الصدق والقبول، وقد قال عنه أحمد: «لا أرى به بأسًا»[(١)]، ورضيه مسلم فأخرج له في «الصحيح».

وقد قال عنه الذهبي: «صالح الحديث»[(٢)]

(١) قاله أحمد في ابن قرم، وبناء على ما ترجَّح من أنهما واحد فإن هذا القول ينطبق عليه.

(٢) تاريخ الإسلام (٤/ ٤٠٠) رقم: (١٥٧).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «أخبرنا ابن مُكْرَم، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود الطَّيالسي، حدثنا سليمان بن معاذ الضَّبِّي، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ صام في السفر وأفطر».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ ابن مُكْرَم: هو محمد بن الحسين بن مكرم، أبو بكر البغدادي: قال إبراهيم بن فهد[(١)]: «ما قدم علينا من بغداد أحد أعلم بالحديث من ابن مكرم»، وقال الدارقطني: «ثقة»[(٢)].

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٢ ـ محمود بن غيلان: العدوي، أبو أحمد المَرْوَزي: قال أحمد: «أعرفه بالحديث، صاحب سنة»، وقال النسائي: «ثقة»، وكذا قال مَسْلَمة بن القاسم[(٣)].

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[(٤)].

٣ ـ أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود البصري: قال ابن

---

(١) هو إبراهيم بن فهد بن حَكيم البصري، قال ابن عدي: «سائر حديثه منكر، وهو مظلم الأمر، كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه ينسبه إلى جده لضعفه»، وقال البَرْذَعي: «ما رأيت أكذبَ منه»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «ذهبت كتبه، وكثر خطؤه، لرداءة حفظه»، وقال: «توفي سنة اثنتين وثمانين ومئتين، وقيل: توفي سنة خمس وسبعين ومئتين». انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٣٣٣) رقم: (٢٤٠).

(٢) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٨٦) رقم: (١٨٠).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٢) رقم: (٦٥١٦).

المديني: «ما رأيت أحفظ منه»، وقال أحمد: «ثقة صدوق» فقيل له: إنه يُخطئ، فقال: «يُحتمل له»، وقال العجلي: «ثقة»، وكذا قال النسائي وزاد: «من أصدق الناس لهجة»، وقال ابن عدي: «وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظًا ثبتًا».

وقال إبراهيم الجوهري: «أخطأ في ألف حديث»(١)

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة حافظ، غلط في أحاديث»(٢)

٤ ـ **سليمان بن معاذ الضَّبِّي**: هو الراوي محل البحث، وهو لا بأس به، كما تقدم.

٥ ـ **سماك: هو ابن حرب بن أوس الذُّهْلي، أبو المغيرة الكوفي**: قال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة»، وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء»، وقال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وهو من كبار تابعي الكوفة، وأحاديثه حسان، وهو صدوق، لا بأس به».

وقال ابن المبارك: «ضعيف في الحديث»، وقال ابن معين: «كان شعبة يضعفه»، وقال يعقوب بن شيبة: قلت لابن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ قال: «مضطربة»، وقال أحمد: «مضطرب الحديث»(٣)

■ **درجة الراوي**: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن» كما قال ابن حجر(٤)

٦ ـ **عكرمة: البربري، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس**: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة» كما قال ابن حجر(٥)

التخريج:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٨٥) رقم: (١١٧٤٩) عن الحسين بن إسحاق التستري.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠) رقم: (٢٥٥٠).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١١٤).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٥) رقم: (٢٦٢٤).
(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٤)، وانظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٩٧) رقم: (٤٦٧٣).

كلاهما (محمد بن الحسين بن مكرم، والحسين بن إسحاق التستري) عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ، عن سماك.

وتوبع سماك:

أخرجه: البخاري في «الصحيح» (١٤٦/٥) رقم: (٤٢٧٧) من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس ﵄، قال: «خرج النبي ﷺ في رمضان إلى حنين، والناس مختلفون، فصائم ومفطر، فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن أو ماء، فوضعه على راحته، أو على راحلته، ثم نظر إلى الناس، فقال المفطرون للصوام: أفطروا».

وأخرج في «الصحيح» (١٤٦/٥) رقم: (٤٢٧٨) من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ﵄ قال: «خرج النبي ﷺ عام الفتح» وذكر الحديث.

وكلا الحديثين في معنى حديث سماك.

ثلاثتهم (سماك، وخالد الحذاء، وأيوب) عن عكرمة به.

الحكم على الحديث:

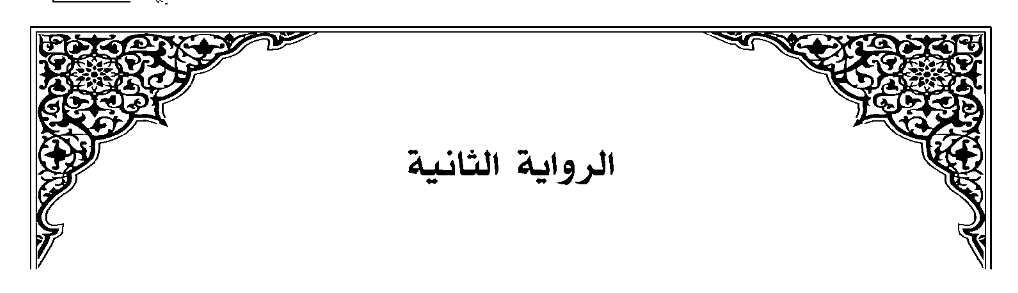
أصل الحديث من طريق عكرمة ثابت في «الصحيح» ـ كما تقدم ـ، وإنما الكلام في رواية سليمان بن معاذ عن سماك عن عكرمة، فيُقال: إن سماك بن حرب وإن كانت روايته عن عكرمة مضطربة إلا أنه قد تُوبع هنا، وعليه فروايته هذه مستقيمة.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن غرض ابن عدي من ذكر هذه الرواية هو بيان تفرد سليمان بن معاذ الضبي بهذا الحديث، وأن هذا التفرد منكر، وأن هذا مما يضعفه.

والأمر كما قال ابن عدي من جهة تفرد سليمان بن معاذ عن سماك، إلا أن الذي يظهر أن هذا التفرد عن سماك محتمل، خصوصًا وأن سماكًا قد توبع، وأصل معنى الحديث في «صحيح البخاري».





الرواية الثانية

قال ابن عدي: «أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا هارون بن عبد الله، حدثنا أبو داود الطَّيالسي، حدثنا سليمان بن معاذ الضَّبِّي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن جرير قال: قال رسول الله ﷺ: **المهاجرون والأنصار بعضهم أولى ببعض في الدنيا والآخرة**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن يونس: أبو يعقوب الورَّاق**: قال النسائي: «صدوق»، وقال ابن عدي: «ثقة من ثقات المسلمين»، وقال الدارقطني: «ثقة»[١]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة حافظ»[٢]

٢ ـ **هارون بن عبد الله بن مروان، أبو موسى البزَّاز، المعروف بالحمَّال**[٣]: قال المرُّوذي: قلت لأبي عبد الله: أكتب عنه؟ قال: «إي والله»، وقال النسائي: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»[٤]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[٥]

٣ ـ **أبو داود الطيالسي**: سليمان بن داود بن الجارود البصري، «ثقة حافظ، غلط في أحاديث» كما قال ابن حجر[٦]، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٤ ـ **سليمان بن معاذ الضَّبِّي**: هو الراوي محل البحث، وهو لا بأس به، كما تقدم.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٤).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٩) رقم: (٣٣٥).
(٣) يُقال: سُمِّي بذلك لأنه كان بزَّازًا فتزهَّد فصار يحمل الشيء بالأجرة ويأكل منها. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥٥).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥٥).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٩) رقم: (٧٢٣٥).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠) رقم: (٢٥٥٠).

٥ ـ **عاصم بن بَهْدَلة، وهو ابن أبي النَّجود الأسَدي، أبو بكر المقرئ**: قال ابن معين: «لا بأس به» وكذا قال النسائي، وقال أحمد: «كان خيِّرًا ثقة»، وقال أبو زرعة: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، وليس محله أن يُقال: ثقة، ولم يكن بالحافظ، وقد تكلم فيه ابن عُليَّة فقال: كان كل من اسمه عاصم سيئ الحفظ».

وقال يعقوب بن سفيان: «في حديثه اضطراب، وهو ثقة»، وقال ابن خِراش: «في حديثه نُكرة»، وقال الدارقطني: «في حفظه شيء»(١)

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق، له أوهام، حجة في القراءة»(٢)

٦ ـ **أبو وائل: شَقيق بن سَلَمة الأسَدي، الكوفي**: مخضرم، أدرك النبيَّ ﷺ، ولم يره، متفق على ثقته وجلالته، قال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة»(٣)

التخريج:

أخرجه: يونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي»(٤) (٢/ ٥٧) رقم: (٧٠٦)، وابن عدي عن هارون بن عبد الله ـ كما تقدم ـ، كلاهما (يونس، وهارون) عن أبي داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ الضبي.

وتوبع سليمان بن معاذ:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣١/ ٥٤٧) رقم: (١٩٢١٥) من طريق شَريك.

وأبو عروبة الحرَّاني في «جزء من حديثه برواية الأنطاكي» (ص: ٣٣) رقم: (٣٢) من طريق قيس بن الربيع.

وأبو بكر بن عبدُويَه البزَّاز في «الغيلانيات» (ص: ٣٥٩) رقم: (٣٧٢)، وابن المقرئ في «المعجم» (ص: ١٥٥) رقم: (٤٤٤) من طريق ورقاء.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥) رقم: (٣٠٥٤).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٨).
(٤) تقدم الكلام على نسبة «مسند أبي داود الطيالسي» في الرواية السابعة من ترجمة الخليل بن زكريا.

وابن حبان في «الصحيح» (١٦/ ٢٥٠) رقم: (٧٢٦٠) من طريق محمد بن عبد الله بن نُمير، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣١٤) رقم: (٢٣١٠) من طريق يحيى الحِمَّاني، والآجري في «الشريعة» (٤/ ١٦٣٩) رقم: (١١١٤) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني، ثلاثتهم عن أبي بكر بن عياش[1].

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣١٥) رقم: (٢٣١١) من طريق عمرو بن أبي قيس.

ستتهم (سليمان بن معاذ، وشريك، وقيس بن الربيع، وورقاء، وأبي بكر بن عياش، وعمرو بن أبي قيس) عن عاصم، عن أبي وائل، عن جرير رضي الله عنه، به مرفوعًا.

وخولف هؤلاء:

خالفهم عكرمة بن إبراهيم، وإسرائيل، فروياه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، به مرفوعًا.

أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٨/ ٤٤٦) رقم: (٥٠٣٣) من طريق عكرمة بن إبراهيم.

والبزار في «المسند» (٥/ ١٣٧) رقم: (١٧٢٦) من طريق إسرائيل.

كلاهما (عكرمة، وإسرائيل) عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، به.

وجاء من وجه ثالث:

رواه الحسين بن واقد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه، به موقوفًا ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٢/ ٣٣٢) رقم: (٧٤٩) ـ.

---

(١) وأخرجه: الآجري في «الشريعة» (٤/ ١٦٤٠) رقم: (١١١٥) عن عبد الله بن محمد بن عبد الحميد الواسطي، عن إسحاق بن إبراهيم الشهيد، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود وزر، كلاهما عن أبي وائل، به. ومتابعة (زر بن حبيش) لم يروها عن أبي بكر بن عياش غير إسحاق بن إبراهيم الشهيد، واختُلف عنه: فرواه عبد الله الواسطي عنه بمتابعة زر ـ كما تقدم ـ، ورواه ابن بطة إسحاق بن عبد الله المديني عنه من غير متابعة (زر بن حبيش) ـ أخرجها: ابن المقرئ في «المعجم» (ص: ١٩٠) رقم: (٥٨٤) ـ، وروى محمد بن عبد الله بن نمير، ويحيى الحماني، وسليمان بن داود الشاذكوني عن أبي بكر بن عياش عن عاصم، من دون متابعة (زر) ـ وهي الرواية التي أوردتها فوق ـ وهذا الوجه هو الصواب.

الترجيح بين الأوجه:

الراجح عن عاصم هو **الوجه الأول**، وهو رواية الجماعة من الثقات عنه، عن أبي وائل، عن جرير، به مرفوعًا.

أما **الوجه الثاني** فيرويه عكرمة بن إبراهيم، وإسرائيل، فأما رواية عكرمة فليست بشيء؛ فإنه ضعيف، قال عنه ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء»، وضعَّفه النسائي، والعقيلي، وابن حبان.

وأما رواية إسرائيل فخطأ؛ تبع الجادة فيها، قال البزار في «المسند»: «وهذا الحديث أحسب أن إسرائيل أخطأ فيه إذ رواه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ لأن أصحاب عاصم يروونه عن عاصم، عن أبي وائل، عن جرير»[(١)]

وصوّب الدارقطني أيضًا رواية الجماعة عن عاصم عن أبي وائل عن جرير[(٢)]

وأما الوجه الثالث فخطأ أيضًا؛ فالحسين بن واقد قال عنه ابن حجر: «ثقة له أوهام»[(٣)]، ولعل هذا من أوهامه إذ خالف الجماعة، بالإضافة إلى نكارة تفرده عن الأعمش.

وتوبع عاصم على الوجه الراجح:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣١٦) رقم: (٢٣١٤) من طريق حجاج عن الحكم.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣١٣) رقم: (٢٣٠٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٨٢) من طريق أبي حذيفة عن الثوري عن سلمة بن كُهيل[(٤)]

ثلاثتهم (عاصم، والحكم، وسلمة بن كهيل) عن أبي وائل.

وتوبع أبو وائل:

أخرجه: ابن طهمان في «مشيخته» (ص: ١٨٩) رقم: (١٤٢) عن الحسن بن عُمارة.

---

(١) (٥/ ١٣٧) رقم: (١٧٢٦).

(٢) انظر: «العلل» للدارقطني (٢/ ٣٣٢) رقم: (٧٤٩)، (٧/ ٤٤٢) رقم: (٣٣٣٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٦٩) رقم: (١٣٥٨).

(٤) وفيه زيادة: «والطلقاء من قريش، والعتقاء من ثَقيف بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة».

وابن وهب في «الجامع» (ص: ٧٥) رقم: (٣٣) ـ ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٩١) رقم: (٦٩٧٨) ـ، وأحمد في «المسند» (٣١/ ٥٤٩) رقم: (١٩٢١٨) عن الثوري.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وابن أبي حاتم في «التفسير» (٦/ ١٨٣٨) من طريق جرير.

ثلاثتهم (الحسن بن عُمارة، والثوري، وجرير)[(١)] عن الأعمش عن موسى بن عبد الله بن يزيد عن عبدالرحمن بن هلال عن جرير رضي الله عنه، به[(٢)].

وهذه المتابعة صحيحة، رجالها كلهم ثقات.

كلاهما (أبو وائل، وعبد الرحمن بن هلال العبسي) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يروى من وجهين:

الأول: يرويه عاصم بن أبي النجود والحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل، عن أبي وائل، عن جرير رضي الله عنه.

الثاني: يرويه الأعمش، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن عبد الرحمن بن هلال، عن جرير رضي الله عنه.

وكلا الوجهين **صحيح الإسناد**.

---

(١) وفيه زيادة: «والطلقاء من قريش، والعتقاء من ثَقيف بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة».

(٢) هكذا رواه الجماعة عن الأعمش، وقد خالفهم شَريك، فرواه عن الأعمش عن تميم بن سَلمة، عن عبد الرحمن بن هلال، عن جرير، به.
أخرجه: أحمد في «المسند» (٣١/ ٥٤٧) رقم: (١٩٢١٥) عن وكيع.
والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٤٧) رقم: (٢٤٥٦) من طريق عبد الرحمن بن شريك.
كلاهما (وكيع، وعبد الرحمن) عن شريك، به.
والوجه الراجح هو رواية الجماعة، وذلك لأنهم أحفظ وأثبت، ولأن شريكًا متكلَّم فيه، ولا يقوى على هذه المخالفة، قال ابن معين: «صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيرُه أحب إلينا منه»، بالإضافة إلى أنه يخطئ في روايته عن الأعمش، قال أبو داود السجستاني: «يخطئ على الأعمش»، انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٤).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

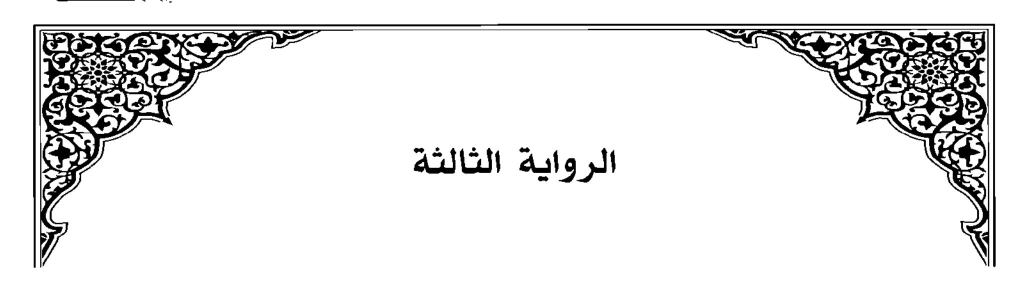
يحتمل أن يكون غرض ابن عدي من إيراده لهذه الرواية أحد أمرين:

الأول: ظنه أن سليمان بن معاذ تفرد بها.

الثاني: بيان أن سليمان قد خولف ـ كما تقدم ذكره من الاختلاف عن عاصم ـ.

وعلى أية حال فهذه الرواية صحيحة، ولم يتفرد بها سليمان، فلا نكارة فيها تلحق به.





الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «أخبرنا أبو يعلى، حدثنا إبراهيم بن عَرْعَرْة، حدثنا أبو داود، حدثنا سليمان بن معاذ، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ بايع رجلًا، فلما تبايعا قال للرجل: **اختر**، قال: قد اخترت، قال رسول الله ﷺ: **هكذا البيع**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، صاحب المسند**: متفق على ثقته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة (داود بن أبي عوف).

٢ ـ **إبراهيم بن عرعرة: هو إبراهيم بن محمد بن عرعرة، أبو إسحاق البصري**: قال ابن معين: «ثقة، معروف بالحديث، مشهور بالطلب، كيِّس الكتاب، ولكنه يفسد نفسه، يدخل في كل شيء»، وقال صالح جزرة: «ما رأيت أعلم بحديث أهل البصرة من: القواريري، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن عرعرة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال الحاكم: «إمام، من حفاظ الحديث»[(١)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه»[(٢)]

٣ ـ **أبو داود الطيالسي**: سليمان بن داود بن الجارود البصري، «ثقة حافظ، غلط في أحاديث» كما قال ابن حجر[(٣)]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٤ ـ **سليمان بن معاذ الضَّبِّي**: هو الراوي محل البحث، وهو لا بأس به، كما تقدم.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٣) رقم: (٢٣٨).
(٣) المصدر السابق (ص: ٢٥٠) رقم: (٢٥٥٠).

٥ ـ **سماك: هو ابن حرب بن أوس الذُّهْلي، أبو المغيرة الكوفي**: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن» كما قال ابن حجر[(١)]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٦ ـ **عكرمة: البربري، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس**: كما قال ابن حجر: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة»[(٢)]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: يونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي» (٤/ ٣٩٨) رقم: (٢٧٩٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤٤٤) رقم: (١٠٤٤١) ـ، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣/ ٣١٧) رقم: (٥٢٩٣)، وابن عدي كما تقدم، عن إبراهيم بن عرعرة، كلاهما (يونس، وإبراهيم)، عن أبي داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث ضعيف من أجل رواية سماك عن عكرمة، فروايته عنه مضطربة ـ كما تقدم ـ.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

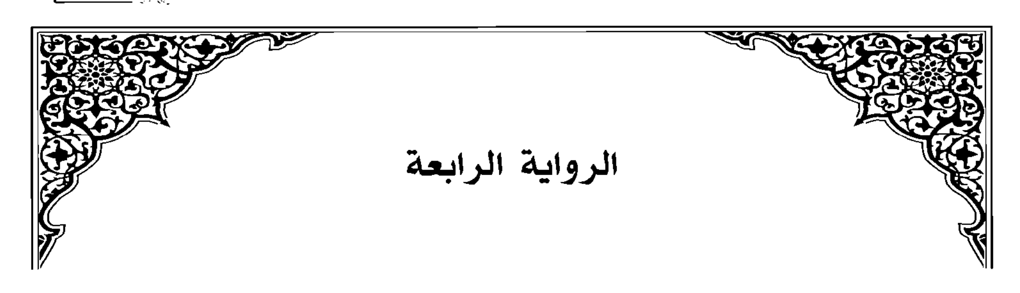
غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو أن يبيِّن تفرد سليمان بن معاذ بها، وأن هذا التفرد مما يُضعَّف بسببه.

والأمر كما قال ابن عدي من جهة تفرد سليمان، إلا أن الذي يظهر أن هذا التفرد محتمل، وأن العلة في هذا الحديث لا تلحق بسليمان، وإنما بسماك، فروايته عن عكرمة مضطربة.

---

(١) المصدر السابق (ص: ٢٥٥) رقم: (٢٦٢٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٧) رقم: (٤٦٧٣).



الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «أخبرنا أبو يعلى، حدثنا إبراهيم بن عَرْعَرْة، حدثنا أبو داود، حدثنا سليمان بن معاذ، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، قال: **في المَذْي الوُضوءُ**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، صاحب المسند**: متفق على ثقته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة (داود بن أبي عوف).

٢ ـ **إبراهيم بن عرعرة: هو إبراهيم بن محمد بن عرعرة، أبو إسحاق البصري**: «ثقة حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه» كما قال ابن حجر[١]، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٣ ـ **أبو داود الطيالسي**: سليمان بن داود بن الجارود البصري، «ثقة حافظ، غلط في أحاديث» كما قال ابن حجر[٢]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٤ ـ **سليمان بن معاذ الضَّبِّي**: هو الراوي محل البحث، وهو لا بأس به، كما تقدم.

٥ ـ **أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السَّبيعي، الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته، وربما دلَّس، وقد اختلط في آخر عمره[٣]، وهو كما قال ابن حجر: «ثقة، مكثر، عابد، من الثالثة، اختلط بأَخَرَة»[٤]

٦ ـ **هانئ بن هانئ: الهَمْداني، الكوفي**: قال النسائي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٩٣) رقم: (٢٣٨).
(٢) المصدر السابق (ص: ٢٥٠) رقم: (٢٥٥٠).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٤).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣) رقم: (٥٠٦٥).

وقال الشافعي: «لا يُعرف، وأهلُ الحديث لا يثبتون[١] حديثه لجهالة حاله»، وقال ابن المديني: «مجهول»[٢].

■ **درجة الراوي:** فيه جهالة.

التخريج:

لم أجد من أخرجه غير ابن عدي.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث ضعيف من هذا الطريق، وفيه ثلاث علل:

الأولى: غرابة تفرد سليمان عن أبي إسحاق.

الثانية: عدم معرفة سماع رواة الحديث بعضهم من بعض، فأبو إسحاق لم يصرح بالسماع من هانئ، وهانئ لم يصرح بالسماع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الثالثة: جهالة هانئ بن هانئ.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية مثل غرضه في الرواية السابقة، وهو بيان تفرد سليمان بن معاذ، وأن هذا التفرد مما يُضعَّف بسببه.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة تفرد سليمان، إلا أن العلة في هذه الرواية تحتمل أن تلحق بسليمان، وتحتمل أن تكون بسبب غيره ـ وهو الأظهر ـ، لأن أبا إسحاق لم يصرح بالسماع من هانئ، وهانئ لم يصرح بالسماع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد يكون في السند انقطاع، كما يحتمل أن تكون العلة بسبب هانئ بن هانئ؛ فإن فيه جهالة كما تقدم.

---

(١) في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٢): «لا ينسبونه»، والصواب ما أثبتُّه فوق، وهو الذي في «السنن الكبرى»، للبيهقي (٧/ ٣٧٠) رقم: (١٤٢٩٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٢).



الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن حفص السَّعْدي، حدثنا بُنْدار بن بَشَّار، حدثنا أبو داود، حدثنا سليمان بن معاذ الضَّبِّي، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سَمُرَة، قال: قال رسول الله ﷺ: **إن بمكة حَجَرًا كان يُسلِّم علَيَّ لياليَ بُعثتُ، إني لأعرفه الآن**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ أحمد بن حفص السَّعْدي: هو أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم، أبو محمد الجُرجاني: قال أبو بكر الإسماعيلي: «يَعرف الحديث، وهو صدوق»، وقال: «مَمْرور، يكون أحيانًا أشبه»[(١)]

وقال ابن عدي: «وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يَشتبِه عليه، فيحدث من حفظه فيغلط»، وقال حمزة السَّهْمي: «لم يتعمد الكذب»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: «واهٍ، ليس بشيء» كما قال الذهبي[(٣)]

٢ ـ بُنْدار بن بَشَّار: هو محمد بن بشَّار بن عثمان العَبْدي، أبو بكر البصري، لقبه بُنْدار: قال العجلي: «ثقة، كثير الحديث»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «صالح، لا بأس به»، وقال ابن خزيمة: «إمام أهل زمانه»، وقال الدارقطني: «من الحفاظ الأثبات».

وقال عبد الله ابن الدَّورقي[(٤)]: «كنا عند ابن معين، وجرى ذكر بُندار، فرأيت

---

(١) قال ابن حجر: «أشار إلى أنه كان أحيانًا يغيب عقله، والمَمْرور: هو الذي يُصيبه الخَلْط، من المِرَّة، فيُخَلِّط». انظر: «لسان الميزان» (١/ ٤٤٥) رقم: (٤٧٥).

(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٤٤٥) رقم: (٤٧٥).

(٣) ديوان الضعفاء (ص: ٤) رقم: (٢٨).

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، أبو العباس الدورقي، روى عن: عفان بن مسلم، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهما، روى عنه: أحمد بن خزيمة، ومحمد بن نجيح، وغيرهما، =

يحيى لا يعبأ به، ويستضعفه» وقال ـ أي: الدورقي ـ: «ورأيت القواريري لا يرضاه، وقال: كان صاحب حمَام».

وقال عبد الله بن محمد بن سيَّار: «سمعت عمرو بن علي يحلف أن بندارًا يكذب فيما يروي عن يحيى ـ يعني القطان ـ»[(١)]

■ **درجة الراوي**: «ثقة» كما قال ابن حجر[(٢)]، وهو من رجال الشيخين.

وأما قول ابن معين والقواريري فقد قال عنه الأزدي: «وبندار قد كتب عنه الناس وقبلوه، وليس قول يحيى والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحدًا ذكره إلا بخير وصدق»[(٣)]

وأما قول عمرو بن علي الفلاس فإنما يعني بالكذب هنا الخطأ والوهم، ولعل سبب هذا الخطأ والوهم ما قاله ابن سيَّار: «بندار يقرأ من كل كتاب»[(٤)]

٣ ـ **أبو داود الطيالسي**: سليمان بن داود بن الجارود البصري، «ثقة حافظ، غلط في أحاديث» كما قال ابن حجر[(٥)]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٤ ـ **سليمان بن معاذ الضَّبِّي**: هو الراوي محل البحث، وهو لا بأس به، كما تقدم.

٥ ـ **سماك بن حرب بن أوس الذُّهْلي، أبو المغيرة الكوفي**: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن» كما قال ابن حجر[(٦)]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

= قال عنه ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا»، ووثَّقه الدارقطني، مات سنة ست وسبعين ومئتين. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٨/١١) رقم: (٤٩٠٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥٣/١٣) رقم: (٨٥).

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٥١٩/٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٩) رقم: (٥٧٥٤).

(٣) المصدر السابق (٥١٩/٣).

(٤) المصدر السابق. وانظر: «التنكيل» للمعلمي (٦٦٠/٢)، فقد تكلم بكلام محرّر عن الجرح الذي وُجِّه لمحمد بن بشار.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠) رقم: (٢٥٥٠).

(٦) المصدر السابق (ص: ٢٥٥) رقم: (٢٦٢٤).

التخريج:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٤/ ٥١١) رقم: (٢١٠٠٥)، والترمذي في «الجامع» (٦/ ٢٣) رقم: (٣٦٢٤)، ويونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي» (٢/ ١٣٤) رقم: (٨١٨)، وابن عدي كما تقدم، من طريق أبي داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ.

قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

وتوبع سليمان:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٤/ ٤١٩) رقم: (٢٠٨٢٧)، والدارمي في «السنن» (١/ ١٧٠) رقم: (٢٠)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٨٢) رقم: (٢٢٧٧) من طريق إبراهيم بن طَهْمان.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٩١) رقم: (٢٠١٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧١١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٤٤) من طريق زيد بن الحَريش عن يحيى بن سعيد عن شعبة.

قال الطبراني: «لم يروه عن شعبة إلا يحيى بن سعيد، تفرد به زيد بن الحَريش».

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٣١) رقم: (١٩٦١) عن جعفر بن محمد الصبَّاح عن إسماعيل بن موسى السُّدِّي عن شَريك.

وهذه متابعات صحيحة.

أربعتهم (سليمان الضَّبِّي، وإبراهيم بن طهمان، وشعبة، وشريك) عن سماك، به.

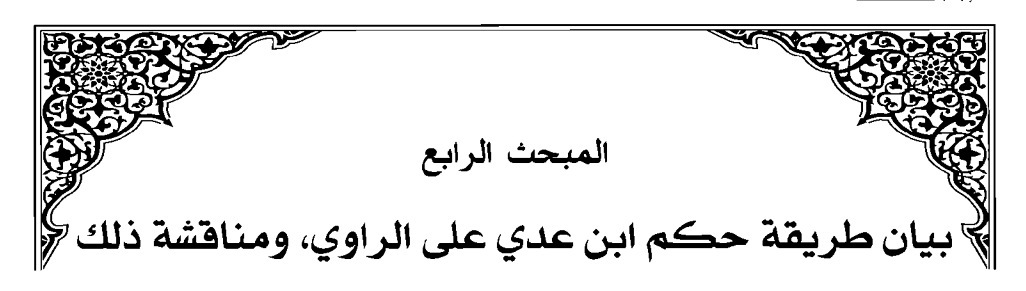
الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على سماك بن حرب، وقد أخرجه مسلم «في الصحيح»، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيرادها أن يبين أن هذا الحديث عزيز عن سماك، وأن رواية سليمان له رواية مستقيمة، فقد توبع عليها، ولذا قال بعدها: «وهذا حديث عن سماكٍ عزيزٌ، وقد رواه مع سليمان بن معاذ عن سماك: إبراهيمُ بن طهمان».

والأمر كما قال ابن عدي، فقد تابع سليمانَ إبراهيمُ بن طهمان وغيرُه، ولا علة فيه تلحق بسليمان، كما أن الحديث عزيز لا يرويه غير سماك.



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولسليمان بن معاذ غير هذا من الحديث، وأحاديثه متقاربة، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وفي بعض ما يروي مناكير، وعامة ما يرويه إنما يرويه عنه أبو داود الطيالسي، وهو بصري».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جمع مروياته ثم فحصها فوجد أن عامتها يرويها عنه أبو داود الطيالسي، ووجد أن في بعض ما يروي سليمان مناكير، وأن أحاديثه متقاربة[(١)]

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم ير لهم فيه جرحًا، ولذا قال: «ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا»، كما أن الذي يظهر أنه لم يجد للمتقدمين في سليمان تعديلًا أيضًا.

الثالث: نظر في رواياته فألحق العلة به في بعضها دون بعض، ولذا قال بعد الرواية الخامسة: «وهذا حديث عن سماكٍ عزيزٌ، وقد رواه مع سليمان بن معاذ عن سماك: إبراهيمُ بن طهمان».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

---

(١) أي: تقرب من أحاديث أهل الصدق.

تقدم أن ابن عدي يُفرّق بين سليمان بن قرم، وبين سليمان بن معاذ، فقد أفردَ لكلٍّ منهما ترجمة مستقلة، ولذا فإني سأقتصر هنا على ذكر أقوالِ المتقدمين من طبقة شيوخ ابن عدي فمَن فوق في سليمان بن معاذ فحسب، وأبيّن أمام كل قول سبب عدم إيراد ابن عدي له:

القول الأول: قال أحمد: «قال شَريك فيه كلامًا أحسن القول فيه»، نقله مغلطاي في «الإكمال» من سؤالات الآجري لأبي داود، وأن أبا داود قال: «سمعت أحمد» وذكر القول.

ولم أجد هذا القول في المطبوع من سؤالات الآجري لأبي داود ـ ولا يُستغرب من ذلك فإن السؤالات المطبوعة ناقصة ـ، كما أني لم أجده مسندًا، وإنما وجدت أول من ذكره مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال»[١].

والذي يظهر أن ابن عدي لم يقف على هذا القول، ولعل سبب عدم وقوفه عليه هو أن هذا القول جاء من رواية الآجري عن أبي داود، وليس لابن عدي رواية عن أبي داود من طريق الآجري؛ فقد نقل ابن عدي في كتابه «الكامل» ثمانية أقوال عن أبي داود من طرق متعددة، ولا يوجد منها شيء من طريق الآجري[٢].

الثاني: قول أبي حاتم: «ليس بالمتين».

هذا القول ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» ولا «العلل» لابن أبي حاتم، وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ولذا لم يورد ابنُ عدي هذا القول لأبي حاتم.

الثالث: قول النسائي: «ضعيف».

هذا القول للنسائي لم أجده مسندًا، وإنما ذكره المزي في «التهذيب»، وأغلب الظن أن ابن عدي لم يورد هذا القول للنسائي لأنه لم يقف عليه.

الرابع: ذِكْرُ الساجي له في كتابه «الضعفاء».

وقد تقدم في ترجمة (الخليل بن زكريا) أن الساجي من شيوخ ابن عدي، وأنه قد نقل عنه بعض الأقوال في الرجال، وأنه وقف على كتابه في الضعفاء.

---

(١) وأعرض عنه ابن حجر في «التهذيب».

(٢) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل» (٢/ ٧٩).

فيحتمل أن يكون هذا القول في ابن قرم، فلم يورده ابن عدي لهذا السبب، ويحتمل أن يكون في ابن معاذ لكن هذا القول لا يوجد في نسخة ابن عدي، وإنما هو من رواية راوٍ آخر عن الساجي، والاحتمال الثاني أظهر، لأن ابن عدي لم ينقل هذا القول في ترجمة سليمان بن قرم.

فتحصل مما سبق أن أربعة أقوال لمن هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق قد قيلت في سليمان بن معاذ، وكان السبب في عدم إيراد ابن عدي لها، وفي إطلاقه عبارةَ البحث أنه لم يقف على هذه الأقوال فيما يظهر، وتقدم ذكر السبب في ذلك.

الأمر الثاني في مناقشة ابن عدي في قوله: «وعامة ما يرويه إنما يرويه عنه أبو داود الطيالسي».

وهذا الإطلاق من ابن عدي مبنيٌّ على تفرقته بين سليمان بن قرم وبين سليمان بن معاذ، فإن أبا داود الطيالسي هو الوحيد الذي نسب سليمان إلى جده فسمَّاه سليمان بن معاذ[1]، وأما غيره فيقولون: سليمان بن قرم، فلما فرَّق ابن عدي بينهما رأى أن سليمان بن معاذ لا يروي عنه إلا أبو داود الطيالسي، ثم قال: «وعامة ما يرويه إنما يرويه عنه أبو داود الطيالسي».

الأمر الثالث: في قوله: «بصري».

كأن ابن عدي لما فرَّق بينه وبين سليمان بن قرم، ثم رأى أن سليمان بن معاذ لا يروي عنه إلا أبو داود الطيالسي البصري، ظن أن سليمان بن معاذ بصري مثله، وقد جاء عن ابن معين ـ كما تقدم في المبحث الأول ـ أنه ذكر عن سليمان بن معاذ أنه بصري.

وبما أن الراجح أن سليمان بن معاذ وسليمان بن قرم واحد، فإنه يكون كوفيًّا

---

(١) قال الدارقطني ـ كما في «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٢/ ٢٥) رقم: (١٥٤٨) ـ: «سليمان بن معاذ هو سليمان بن قرم، ولكن أبا داود مِن بين الرواة عنه أخطأ في نسبه فقال: ابن معاذ».
وتقدم أن أبا حاتم الرازي لم يرَ ذلك خطأً من أبي داود الطيالسي، وإنما قصدًا منه أن يُعمِّي اسمه، فقال: «ونسبه أبو داود إلى جده كي لا يُفطن له». انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦) رقم: (٥٩٧).

لا بصريًّا؛ لأنهم لا يختلفون في أن ابن قرم كوفي، ومَن فرَّق بينهما فإنما جعل ابنَ معاذ بصريًّا لرواية أبي داود الطيالسي عنه.

الأمر الرابع: في قوله: «وأحاديثه متقاربة»، وقوله: «وفي بعض ما يروي مناكير».

هذا هو حكم ابن عدي عليه، ولما كان ابن عدي قد فرق بين سليمان بن معاذ وبين سليمان بن قرم، ثم كان الراجح فيما ظهر لي قولَ من رأى أنهما واحد ولم يفرق بينهما، كان من المهم الجمع بين حكمي ابنِ عدي والمقارنة بينهما.

أما حكمه على سليمان بن معاذ فهو ما تقدم، وأما حكمه على سليمان بن قرم، فقد قال عنه: «ولسليمان بن قرم أحاديث غير ما ذكرت عن الكوفيين والبصريين، وأحاديث حسان أفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير»[(١)]

وقال بعد أن أورد له جملة من الروايات: «وفي هذه الأحاديث مما قد شورك فيه، ويدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع»[(٢)]

ومن المقارنة بين حكمي ابن عدي في الترجمتين يظهر ما يلي:

أولًا: أن الحكمين من ابن عدي متقاربان، فقد قال عن سليمان بن معاذ: «وأحاديثه متقاربة»، وهو يعني بذلك أن أحاديثه تقرب من أحاديث أهل الصدق، ويشبهها في حكمه على سليمان بن قرم قوله: «وفي هذه الأحاديث مما قد شورك فيه».

وقال في سليمان بن معاذ: «وفي بعض ما يروي مناكير»، وهذا يعني أنه يرى أن له ما يتفرد به مما يُستنكر عليه، وهذا الحكم يشبهه في حكمه على سليمان بن قرم قولُه: «ولسليمان بن قرم أحاديث غير ما ذكرت عن الكوفيين والبصريين، وأحاديث حسان أفرادات».

ثانيًا: أن ابن عدي لم يصرح في كلا الترجمتين بدرجة الراوي، وإنما ذكر أن له ما يتفرد به مما يُستنكر، ولم يقل فيه مثلًا: «لا يحتج بحديثه»، أو: «وهو مع

(١) قال ابن عدي عن سليمان بن أرقم: «ولسليمان بن أرقم غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه». انظر: «الكامل» (٥/ ١٩٥) رقم: (٧٣٥).
(٢) الكامل (٥/ ٢٠٨) رقم: (٧٣٦).

ضعفه يكتب حديثه»، أو: «أرجو أنه لا بأس به»، ونحو ذلك من أحكامه الصريحة على الرواة.

وعليه فما ذكره ابن عدي من أن سليمان الضَّبِّي عنده أحاديث قد شورك فيها، كما أن له أحاديث قد تفرد بها مما يُستنكر فهو صحيح، إلا أن كثيرًا مما تفرد به سليمان مما لا يُحتمل لا تُلحق به العلة وإنما بغيره، وقد تقدم الحكمُ عليه في المطلب الثاني من المبحث الثاني، وهو أنه لا بأس به، والله أعلم.



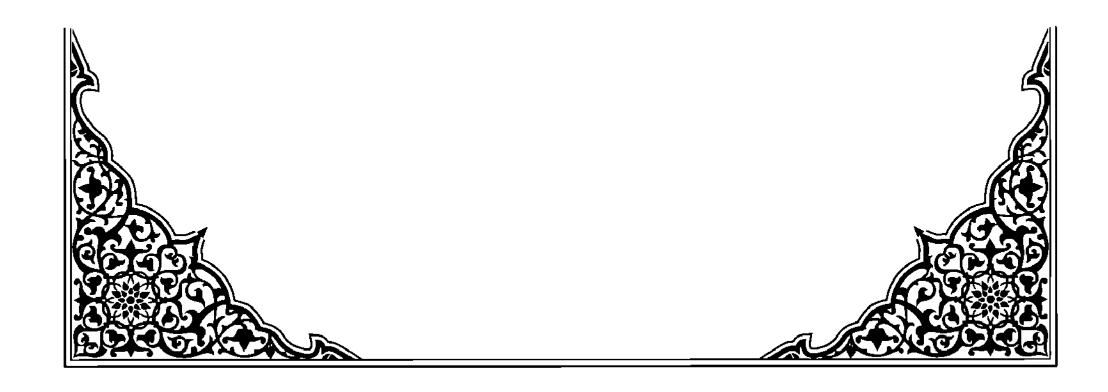


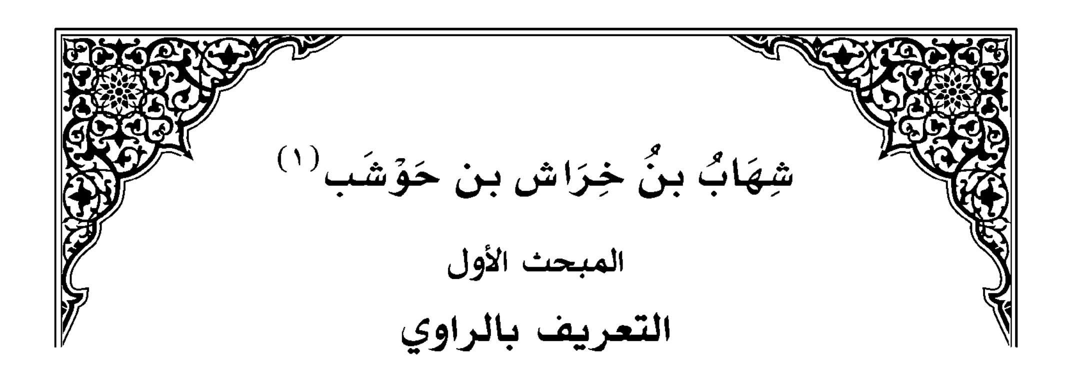
الفصل السادس

ترجمة شهاب بن خِراش بن حَوْشب

وفيه أربعة مباحث:

- ❏ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❏ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❏ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❏ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





شِهَابُ بنُ خِرَاش بن حَوْشَب[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «شِهَابُ بنُ خِرَاش بن حَوْشَب، ابنُ أخي العَوَّام بن حَوْشَب، بصريٌّ، يُكْنَى أبا الصَّلْت».

ثم بيَّن ابنُ عدي نسبةَ شِهاب بن خِرَاش، فقال: «حدثنا محمد بن مُعَافى الصَّيْدَاوي، حدثنا هشام بن عمَّار، حدثنا شهاب بن خراش البصري الحَوْشَبي، وقيل له: الحَوْشَبي لأنه ابنُ أخي العوَّام بن حَوْشَب».

ثم أورد ابن عدي له روايةً تبيِّن أنه كان صاحب سنَّة، فقال: «أخبرنا بهلول بن إسحاق، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا شهاب بن خراش بن حوشب ابن أخي العوام بن حوشب، قال: أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة وهم يقولون: اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ، ما تأتلف عليه القلوب، ولا تذكروا الذي شجر بينهم فتحرِّشوا الناس عليهم».

وقد قال ابن مهدي: «لم أر أحدًا أعلم بالسنة وما فيها من حماد بن زيد، ولم أرَ أحدًا أحسن وصفًا لها من شهاب بن خراش»[2]

واسمه: شِهَابُ بنُ خِرَاش بن حَوْشَب بن يزيد بن الحارث بن يزيد رُوَيْم[3] بن عبد الله بن سعد بن مُرَّة بن ذهل بن شيبان بن ثَعْلبة بن عُكَابة بن علي بن صعب بن بكر، أبو الصَّلْت الشيباني، الكوفي ثم الواسطي[4]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٦١)، رقم الترجمة: (٨٩٥).

(٢) تاريخ دمشق (٣٢/ ٤٢٣).

(٣) رُوَيم: تصغير رَوْم، مصدر رام يروم رَوْمًا، أو يكون تصغيرَ رُوم. انظر: «الاشتقاق» لابن دريد (ص: ٣٥٩).

(٤) تاريخ دمشق (٢٣/ ٢٠٦) رقم: (٢٧٦٦).

موطنه: قال ابن أبي حاتم: «كوفي الأصل، سكن واسط، ثم انتقل إلى فلسطين، ومات هناك»[(١)]

روى عن: أبيه، وعن عمِّه العوام بن حَوْشَب، وغيرهما.

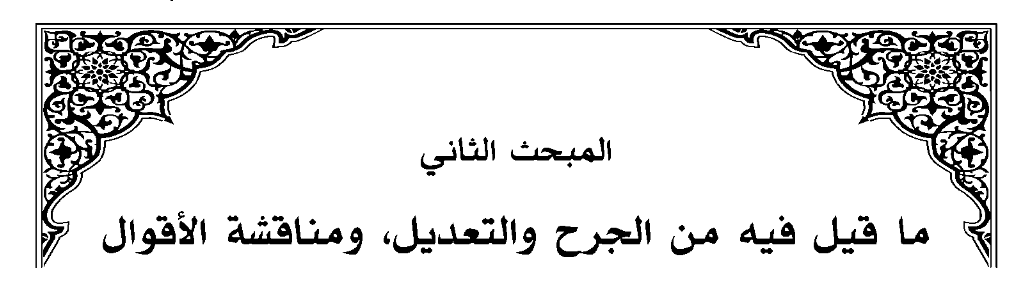
روى عنه: آدم بن أبي إياس، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما[(٢)]

أخرج له أبو داود.

وفاته: قال الذهبي: «مات قبل سنة ثمانين ومئة»[(٣)]، وقال ابن حجر: «من السابعة»[(٤)]



(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٢) رقم: (١٥٨٦).
(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ١٨٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٤) رقم: (٧٥).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩) رقم: (٢٨٢٥).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابن عدي روايتين، ثم قال: «ولشهاب أحاديث ليست بالكثيرة، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه، ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»(١).

وقال ابن المبارك: «ثقة»(٢)، وكذا قال أبو الحسن علي بن محمد المدائني(٣)، وابن معين في رواية المفضل الغلابي(٤)، وكذا قال ابن المديني(٥)، ومحمد بن

---

(١) تنبيه: لما ذكر الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٨٥) قولَ ابن عدي هذا قال: «قلتُ: وذلك لانزوائه بفلسطين»، ولعل الذهبي قصد بعبارته هذه تفسيرَ ما ذكره ابن عدي من قلَّة روايته حينما قال: «ولشهاب أحاديث ليست بالكثيرة»، لا أنه أراد بها تفسيرَ قولِه: «ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، لأن الذهبي أورد قبل كلام ابن عدي تعديلَ الأئمة الكبار لشهاب بن خراش، كابن المبارك، وابن معين، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فلا يستقيم أن يوافق كلامَ ابن عدي في أنه لم يرَ للمتقدمين فيه كلامًا ويُسوِّغ له مع ذِكْرِه لأقوال مَن تقدَّم في الراوي، ولا يستقيم أبدًا أن يريد الذهبيُّ أنه يَحمل عبارةَ ابن عدي على أنه لم يرَ للمتقدمين فيه جرحًا، ثم يُسبِّب لذلك بقوله: «وذلك لانزوائه بفلسطين»؛ لأن هذا سيحمل معنى فاسدًا، وهو أن الذهبي يرى أن هؤلاء النقاد الكبار تكلموا في شهاب وعدَّلوه ولم يجرحوه لأنه كان منزويًا عنهم، فخفيت حاله عليهم، وهذا لا يمكن أن يُريدَه الذهبيُّ رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٦).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٦٩) رقم: (٢٧٧٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٦٠) رقم: (٣٥٧٢)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥٦٨) رقم: (٢٧٧٦)، والمفضل هو: ابن غسان الغلابي، أبو عبد الرحمن البصري، نزيل بغداد، روى عن: سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما، روى عنه: ابنه أبو أمية أحوص، ويعقوب بن شيبة، وغيرهما، وثَّقه الخطيب البغدادي، مات سنة ست وأربعين ومئتين. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٥٦) رقم: (٧٠٦٠)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ١٢٦١) رقم: (٥٣٦).

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٩٣) رقم: (١٨١).

عبد الله بن عمار الموصلي[١]، والعجلي[٢]، وأبو زرعة الرازي[٣]، وابن السُّكَّري[٤]

وقال ابن معين مرةً: «صالح»[٥]

وقال ابن معين في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة والدارمي: «ليس به بأس»[٦]، وكذا قال أحمد في رواية أبي داود وحرب الكرماني[٧]، وأبو زرعة الرازي[٨]، والنسائي[٩]

وقال أبو حاتم: «صدوق، لا بأس به»[١٠]

وقال أبو عمر أحمد بن سعيد المنتجيلي في «تاريخه»: «ثقة، رجل صالح»[١١]

وقال السَّاجي: «ضعيف، يحدث بأحاديث مناكير»[١٢]

---

(١) تاريخ دمشق (٢٣/ ٢٠٦) رقم: (٢٧٦٦).

(٢) الثقات للعجلي (ص: ٢٢٣) رقم: (٦٧٥).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٠) رقم: (٣٥٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨٠).

(٤) كما نقله عنه ابن خلفون، انظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٩٧) رقم: (٢٤١٩).

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: ١١٤) رقم: (٥٥٧).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٢) رقم: (١٥٨٦)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: ١٣٠)، رقم: (٤١٣).

(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٥٣) رقم: (٢٦٩)، مسائل حرب الكرماني (٣/ ١٣١١).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٢) رقم: (١٥٨٦).

(٩) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٦٨) رقم: (٢٧٧٦).

(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٢) رقم: (١٥٨٦)،

(١١) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٩٧) رقم: (٢٤١٩)، وأبو عمر المنتجيلي هو: أحمد بن سعيد بن حزم، الصدفي، الأندلسي، مؤلف كتاب «التاريخ الكبير في أسماء الرجال»، من الأئمة الكبار الذين لهم عناية بالآثار، روى عن: سعيد الأعناقي، وعبيد الله بن يحيى بن يحيى، وغيرهما، روى عنه: أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحرار، وخلف بن أحمد المعروف بابن أبي جعفر، وغيرهما، ارتحل إلى المشرق ثم عاد إلى الأندلس بعلم جم، مات في قرطبة سنة خمسين وثلاث مئة. انظر ترجمته في: «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» لأبي جعفر الضبي (ص: ١٨١) رقم: (٤١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٠٤) رقم: (٧١).

(١٢) المصدر السابق.

وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: «كان رجلًا صالحًا، وكان ممن يخطئ كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا عند الاعتبار»(١).

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما تقدم يتبين أن كل مَن حكم على شهاب مِن الأئمة المتقدمين إلى طبقة شيوخ ابن عدي على تعديل شهاب، ولم يجرحه أحد منهم غير زكريا السَّاجي، وفي ثبوت القول إليه نظر(٢).

والذي يظهر أن شهاب بن خراش **صدوق**؛ لقول ابن معين، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وما جاء عن ابن معين وأبي زرعة من أنهم وثَّقوه، فلعله محمول على العدالة، أما من جهة الضبط فهو ما جاء عنهم من الوصف بأنه «صدوق» أو «لا بأس به».

وقد روى عنه ابن مهدي ـ كما تقدم ـ، وروايته عنه تقويه، فهو ممن ينتقي الرجال.

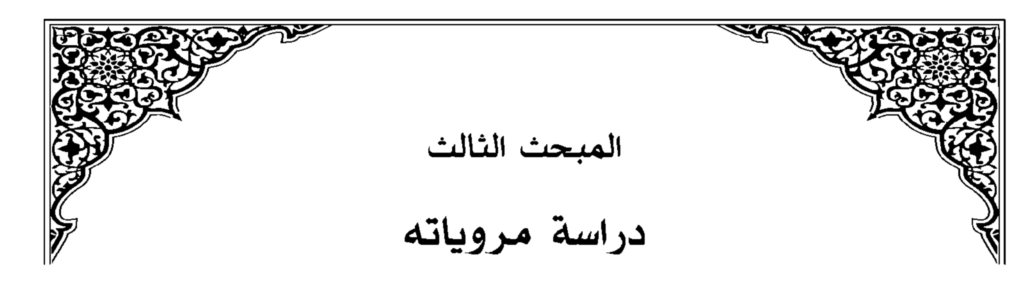
ولم يورد له ابن عدي مما يستنكر عليه إلا روايتين، ومن خلال دراستهما تبين أن الرواية الأولى لحقت العلة فيها بشهاب من جهة أنه أتى بزيادة في الحديث لم يأت بها غيره، وأما الرواية الثانية فإن الذي يظهر أن تفرده بها محتمل، وأن العلة فيها تلحق بغيره، والذي ظهر لي أن هذه الأخطاء من شهاب محتملة، ولا تخرجه عن حيّز الصدوق.

وأما كلام ابن حِبَّان فيه فإنه مردود بمن قبله من النقاد ممن هم أعلم منه، ولم يورد ابن حبان لشهاب مما يُنكر عليه إلا حديثًا واحدًا(٣).

وحكَم الذهبيُّ على شهاب بأنه «مشهور، ثقة، يُغرِب»(٤)، وقال فيه ابن حجر: «صدوق، يُخطِئ»(٥).

---

(١) المجروحين (١/ ٣٦٢) رقم: (٤٧٨).
(٢) يأتي بيانه في المطلب الثاني من المبحث الرابع.
(٣) تقدم وصف الذهبي له بذلك في الحاشية رقم: (٢) من المطلب الثاني من المبحث الثاني، في ترجمة داود بن أبي عوف.
(٤) المغني في الضعفاء (ص: ٣٠١) رقم: (٢٧٩٨).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩) رقم: (٢٨٢٥).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان ومحمد بن معافى، قالا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا شهاب بن خراش، حدثنا سفيان الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **يَحسر الفرات عن جبل من ذهب فيقتتلون عليه، فيُقتل من كل مئة تسعة وتسعون، ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عمر بن سعيد بن سنان: هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان، أبو بكر، الطائي، المَنْبِجِي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ **محمد بن معافى: هو ابن أحمد، أبو عبد الله الصَّيْداوي، ويُقال: البَيْروتي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية من ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

٣ ـ **هشام بن عمار: هو ابن نصير السُّلمي الدمشقي**: هو كما قال ابن حجر: «صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح»[1]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

٤ ـ **شهاب بن خراش**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٥ ـ **سفيان الثوري: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي**:

(١) المصدر السابق.

متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٦ ـ **سهيل بن أبي صالح: هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان، أبو يزيد المدني**: قال ابن عيينة: «كنا نعد سهيلًا ثبتًا في الحديث»، وقال أحمد: «ما أصلح حديثه»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن عدي: «ثبت لا بأس به، مقبول في الأخبار».

وقال ابن معين: «صويلح، وفيه لين»، وقال مرَّةً: «ليس حديثه بحجة»، وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال أبو الفتح الأزدي: «صدوق، إلا أنه أصابه برسام في آخر عمره، فذهب بعض حديثه»[(١)]

■ **درجة الراوي**: «صدوق، تغيَّر حفظه بأَخَرَة» كما قال ابن حجر[(٢)]

٧ ـ **أبو صالح: هو ذكوان، أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات، المدني، مولى جوَيْرِيَة بنت الأحمس الغطفاني**: متفق على ثقته وتثبته[(٣)]

التخريج:

هذا الحديث رواه الثوري واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه جماعة، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁، واختلف عنه أيضًا:

أ ـ فرواه شهاب بن خراش، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا، بزيادة: «**ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**».

ب ـ ورواه جماعة، عن الثوري، عن سهيل به مرفوعًا، دون زيادة: «**ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**».

الوجه الثاني: رواه عبيد الله بن موسى، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٩) رقم: (٢٦٧٥).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧٩).

الوجه الأول عن الثوري:

أ ـ رواه شهاب بن خراش، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، بزيادة: «ولا تقوم الساعة إلا نهارًا».

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٦١) ـ كما تقدم ـ عن عمر بن سعيد بن سنان ومحمد بن معافى، عن هشام بن عمار.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٢٠٧) من طريق محمد بن مروان، وهو ابن خريم بن محمد بن مروان، ومحمد بن محمد بن سليمان.

ثلاثتهم (هشام بن عمار، ومحمد بن مروان، ومحمد بن محمد) عن شهاب بن خراش، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، بزيادة: «**ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**».

ب ـ رواه جماعة، عن الثوري، عن سهيل به مرفوعًا، دون زيادة: «**ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**».

أخرجه: الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٩) رقم: (١٩٦٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٧/ ١٤١) من طريق الحسين بن حفص.

وابن العديم في «تاريخ حلب» (١/ ٥١٢) من طريق محمد بن يوسف.

وتابعهما قبيصة، وأبو حذيفة، كما ذكر ذلك عنهم أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٧/ ١٤١).

أربعتهم (محمد بن يوسف، والحسين بن حفص، وقبيصة، وأبو حذيفة) عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

■ درجة الرواة المختلفين في الوجه الأول عن الثوري:

١ ـ **شهاب بن خراش**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٢ ـ **محمد بن يوسف**: هو الضَّبِّي مولاهم، الفِرْيابي، قال عنه ابن حجر: «ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق»[1]، وروايته عن الثوري مخرجة في الصحيحين.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥١٥) رقم: (٦٤١٥)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٣٩).

٣ ـ **الحسين بن حفص**: هو ابن الفضل الهمداني، قال عنه ابن حجر: «صدوق»[(١)]

٤ ـ **قبيصة**: هو ابن عقبة بن محمد السُّوَائي الكوفي، قال عنه ابن حجر: «صدوق، ربما خالف»[(٢)]، وروايته عن الثوري متكلم فيها، إلا أنه قد تميز في روايته عنه بما قاله أبو حاتم: «لم أر من المحدثين من يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يُغيِّره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري»[(٣)]

٥ ـ **أبو حذيفة**: هو موسى بن مسعود النَّهدي البصري، قال عنه ابن حجر: «صدوق، سيئ الحفظ، وكان يُصحِّف»[(٤)]، وروايته عن الثوري متكلم فيها[(٥)]

الراجح في اللفظ عن الثوري من الوجه الأول:

مما تقدم يتبين أن زيادة «ولا تقوم الساعة إلا نهارًا»، تفرد بها شهاب بن خراش، بينما روى هذا الحديث أربعة من أصحاب الثوري عنه من دونها، بعضهم أوثق من شهاب في الثوري، وبعضهم مثله، وباجتماعهم تترجح روايتهم، وتكون رواية شهاب بن خراش شاذَّة مرجوحة.

الوجه الثاني عن الثوري: رواه عبيد الله بن موسى، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا.

أخرجه: الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٩٠) رقم: (١٩٦٧) عن أحمد بن محمد بن أبي الرجال، وعن محمد بن علي بن الحسن النقاش عن محمد بن عبد الله بن عبد السلام، كلاهما عن محمد بن إبراهيم بن مسلم أبي أمية[(٦)]، عن عبيد الله بن موسى، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦) رقم: (١٣١٩)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣) رقم: (٥٥١٣).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤) رقم: (٧٠١٠).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٨).

(٦) قال عنه ابن حجر: «صدوق، صاحب حديث، يهم»، انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٤٦٦) رقم: (٥٧٠٠).
وعليه فالأقرب أن الحديث ثابت إلى عبيد الله بن موسى.

■ **درجة راوي الوجه الثاني عن الثوري:**

عبيد الله بن موسى: هو ابن أبي المختار العبسي الكوفي، ومن جهة العموم فهو كما قال ابن حجر: «ثقة، كان يتشيع»[١]، أما روايته عن الثوري فهي مضطربة، قال عثمان بن أبي شيبة: «وكان يضطرب في حديث سفيان اضطرابًا قبيحًا»، وقال البخاري: «عنده جامع سفيان، ويُستصغر فيه»[٢].

وعليه فإن هذا الوجه لا يثبت عن الثوري، لأمرين:

١ ـ أن رواية عبيد الله بن موسى عن الثوري مضطربة.

٢ ـ مخالفته في الإسناد لخمسة من أصحاب الثوري، منهم من هو أوثق منه في الرواية عن الثوري.

الوجه الراجح عن الثوري:

مما تقدم يتبين أن الوجه الراجح عن الثوري هو **الوجه الأول**، وهو رواية الجماعة، عنه، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، دون زيادة «**ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**»، وأن هذه الزيادة لا تثبت؛ لتفرد شهاب بن خراش بها، بينما روى الحديث من أصحاب الثوري أربعة لم يذكروها، وفيهم من هو أوثق منه.

وأن **الوجه الثاني** عن الثوري من رواية عبيد الله بن موسى عنه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، لا يثبت أيضًا؛ لتفرد عبيد الله بن موسى به، وهو متكلم في روايته عن الثوري، ولمخالفته خمسةً من أصحاب الثوري، فيهم من هو أوثق منه.

وتوبع الثوري على الوجه الراجح:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٣٨٢) رقم: (٢٠٨٠٤) ـ ومن طريقه أحمد في «المسند» (١٣/ ٤٢٥) رقم: (٨٠٦٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥/ ٣٤) رقم: (٤٢٤٠) ـ عن معمر.

وأحمد في «المسند» (١٤/ ١١٩) رقم: (٨٣٨٨)، وابن حبان في «صحيحه»

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٥) رقم: (٤٣٤٥).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨).

(١٥/ ٨٥) رقم: (٦٦٩١)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٦١) من طريق زهير بن معاوية.

ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٢١٩) رقم: (٢٨٩٤)، (٤/ ٢٢١٩) رقم: (٢٨٩٤)، من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاري، ومن طريق روح.

والبزار في «مسنده» (١٦/ ٦٣) رقم: (٩١٠٦) من طريق أبي معاوية.

وابن العديم في «تاريخ حلب» (١/ ٥١٢)، (١/ ٥١٣)، من طريق علي بن عاصم، ومن طريق علي بن عاصم عن شعبة[١]، ومن طريق خالد[٢]

وتابعهم: سليمان بن بلال، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن أبي حازم. كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٩) رقم: (١٩٦٧).

كلهم (الثوري، ومعمر، وزهير بن معاوية، ويعقوب بن عبد الرحمن، وروح، وأبو معاوية، وعلي بن عاصم، وشعبة، وخالد الواسطي، وسليمان بن بلال، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن أبي حازم) عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا، بألفاظ ومعانٍ متقاربة.

وخالفهم ابن عيينة:

فرواه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ موقوفًا عليه. ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٩) مسألة رقم: (١٩٦٧).

الوجه الراجح عن سهيل:

لا شك أن الراجح عن سهيل رواية الجماعة بالرفع، وأما رواية الوقف فقد تفرد بها ابن عيينة، ولم أجدها مسندة، فربما أن الوهم فيها ممن هو دون ابن عيينة، ولو كان ثابتًا عن ابن عيينة فلا شك في رجحان رواية الجماعة الذين يربون عن عشرة، منهم: الثوري ومعمر وزهير وشعبة، على روايةٍ تفرد بها ابن عيينة.

---

(١) وليس هذا باختلاف عن علي بن أبي عاصم بأنه تارة يرويه عن سهيل مباشرة، وتارة يرويه عن شعبة عن سهيل، فإن عليًّا رواه عن سهيل ثم قال: «فحدثت بهذا الحديث شعبة فقال: إني قد سمعته من سهيل».

(٢) هو الواسطي، كما في «العلل» للدارقطني (١٠/ ١٨٩) رقم: (١٩٦٧).

وتوبع أبو صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه: مسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٢٢٠) رقم: (٢٨٩٤) من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج[١]

ومسلم في «صحيحه» (٤/٢٢١٩) رقم: (٢٨٩٤) عن أبي مسعود سهل بن عثمان، عن عقبة بن خالد السكوني، عن عبيد الله، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم.

ثلاثتهم (أبو صالح، والأعرج، وحفص بن عاصم) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الرواية:

هذه الرواية من طريق شهاب بن خراش عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بزيادة «**ولا تقوم الساعة إلا نهارًا**» شاذة؛ لتفرد شهاب بها، ولمخالفته جماعةً من أصحاب الثوري، الذين رووا الحديث عنه هذه الزيادة.

والحديث محفوظ بإسناد صحيح من رواية الثوري وغيره عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، دون هذه الزيادة، وقد أخرجه مسلم في «صحيحه» من طريق سهيل به، كما تقدم.

وجاء أيضًا من رواية غير أبي صالح، فقد رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه الأعرجُ وحفص بن عاصم، وروايتهما في «صحيح مسلم»، فالحديث صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق متعددة.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

بيَّن ابن عدي سبب إيراده لهذه الرواية بقوله: «وهذا عن الثوري قوله: «يحسر الفرات» هو مشهور، رواه عن الثوري جماعة، وقوله في الحديث: «ولا تقوم الساعة إلا نهارًا» هذه اللفظة ما أعلم أحدًا رواه عن الثوري بهذا الإسناد غير شهاب بن خراش».

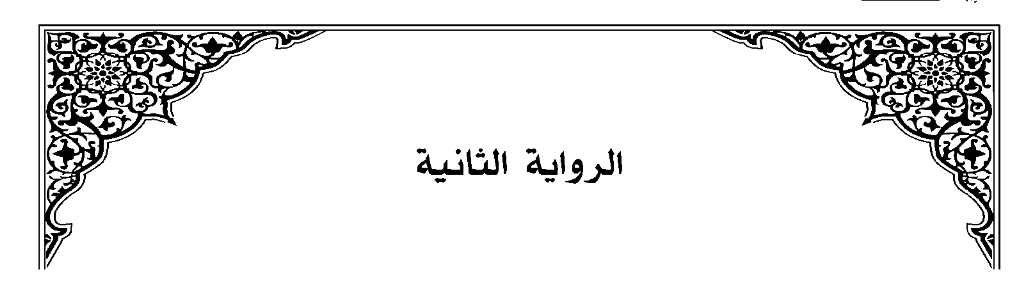
---

(١) وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥/ ٣٣٠) رقم: (٨٨٨٣) وقال: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله عن خبيب، عن أبي هريرة، ولا عن عبيد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة إلا عقبة بن خالد»، وقد وجدته من طريق سيف بن محمد ابن أخت سفيان عن عبيد الله بن عمر، كما أسنده أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٣٦).

فهو يرى أن تفرد شهاب بهذه الزيادة في المتن تفرد منكر، وأن هذه النكارة مما يُضعَّف بها شهاب.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي، من جهة تفرد شهاب بهذه الزيادة، ومن جهة أن هذه الزيادة منكرة، وأن العلة فيها تلحق بشهاب بن خراش.





الرواية الثانية

قال ابن عدي: «أخبرنا أحمد بن الحسن الصوفي، حدثنا الحكم بن موسى، حدثنا شهاب بن خراش، عن يزيد الرقاشي، حدثنا أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **أخاف على أمتي بعدي تكذيبًا بالقدر وصدقًا بالنجوم**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أحمد بن الحسن بن عبد الجبار: هو الصوفيُّ المشهور**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة بريه بن عمر بن سفينة.

٢ ـ **الحكم بن موسى: هو ابن أبي زهير البغدادي، أبو صالح القَنْطَري**: قال ابن سعد: «ثقة»، وكذا قال ابن معين، والعجلي، وابن قانع، وصالح جَزَرَة وزاد: «المأمون»، وقال ابن معين مَرَّةَ: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «صدوق»[(١)]

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٣ ـ **شهاب بن خراش**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٤ ـ **يزيد الرقاشي: هو يزيد بن أَبَان الرقَاشي، أبو عمرو البصري**: متفق على عدالته، ومتفق على ضعف ضبطه[(٢)]، وهو كما قال ابن حجر: «ضعيف»[(٣)]

التخريج:

أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/٢٠٨) من طريق أبي يعلى الموصلي[(٤)]

كلاهما (أحمد بن الحسن الصوفي، وأبو يعلى) عن الحكم بن موسى.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/٤٦٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/٤٠٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٩) رقم: (٧٦٨٣).

(٤) ولفظه: «**أخاف على أمتي بعدي خمسًا**» ولم يذكر إلا اثنتين: «تكذيبٌ بالقدر، وتصديقٌ بالنجوم».

وتوبع الحكم:

أخرجه: البيهقي في «القدر» (ص: ٣٨٤) رقم: (٤٢٠)، (ص: ٣٨٤) رقم: (٤٢١)، من طريق محمد بن كثير وابن أخي جويرية، ومن طريق علي بن حُجْر.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٥١) من طريق سعيد الآدم[(١)]

خمستهم (الحكم بن موسى، ومحمد بن كثير، وابن أخي جويرية، وعلي بن حجر، وسعيد الآدم) عن شهاب بن خراش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس به مرفوعًا.

وتوبع يزيد الرقاشي:

أخرجه: البيهقي في «القدر» (ص: ٣٨٤) رقم: (٤٢١) من طريق أحمد بن محمود بن محمد المروزي، عن علي بن حجر، عن شهاب بن خراش، عن يزيد الرقاشي وأبان بن أبي عياش، به.

الحكم على الرواية:

هذه الرواية ضعيفة، فمدارها على شهاب بن خراش عن يزيد الرقاشي، وتقدم أن يزيد ضعيف.

ومتابعة أبان بن أبي عياش لا تنفع؛ فقد اتفقوا على ضعفه[(٢)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي أن يبيّن أن هذه الرواية قد تفرد بها شهاب، وأن هذا التفرد منكر، وأن شهابًا يَلحقه بها اسمُ الضعف.

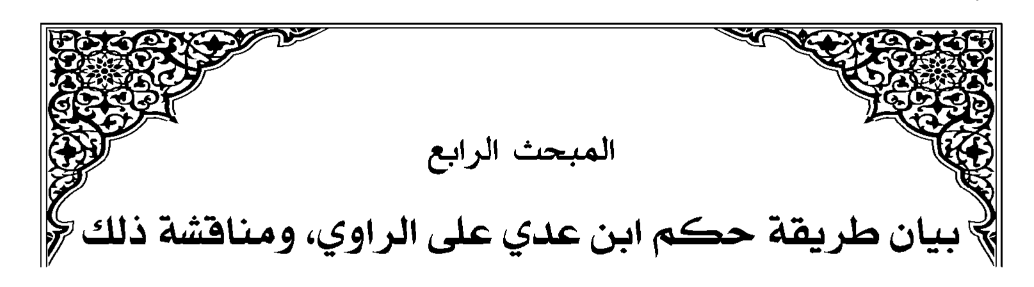
والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة تفرد شهاب بهذه الرواية، إلا أن الذي يظهر أن التفرد عن يزيد لا يُستغرب كثيرًا، فهو ضعيف لا يُحفل بحديثه، فلعل العلة في هذه الرواية لا تَلحق بشهاب، وإنما بمن قد اتفقوا على ضعفه، وهو يزيد الرقاشي.

ولو ثبت أن تفرد شهاب عن يزيد تفرد غريب، فإنه ليس شديد النكارة كمن يتفرد عن كبار الحفاظ، وإنما يكون تفردًا غريبًا نكارته محتملة.

---

(١) بزيادة: «**ولا يؤمن عبدُ الله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**».

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٥)، وقال عنه ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: ٨٧) رقم: (١٤٢): «متروك».



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي

أورد له ابن عدي روايتين، ثم قال: «ولشهاب أحاديث ليست بالكثيرة، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه، ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

ويظهر من هذا أن ابن عدي قد حكم عليه بناء على ثلاثة أمور:

الأول: بحث عن أقوال المحدثين في الراوي فلم يجد لهم فيه كلامًا، ولذا قال: «ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

الثاني: تتبّع مروياته فوجده قليلَ الرواية، ولذا قال: «ولشهاب أحاديث ليست بالكثيرة».

الثالث: فَحَصَ مرويّاته فوجده قد أخطأ في بعضها، ولذا قال: «وفي بعض رواياته ما يُنكر عليه».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي على الراوي

هاهنا مناقشة في عدّة أمور:

الأمر الأول: قول ابن عدي: «ولشهاب أحاديث ليست بالكثيرة».

من الجليّ أن شهاب بن خراش ليس من المكثرين، فروايته في كتب السنة عمومًا معدودة، فهو كما قال ابن عدي هنا، وليس له في الكتب الستة إلا روايتان عند أبي داود، كما تقدم.

الثاني: قول ابن عدي: «وفي بعض رواياته ما ينكر عليه».

أورد له ابنُ عدي روايتين، ومن خلال دراستهما تبين أن الرواية الأولى لحقت

العلة فيها بشهاب من جهة أنه أتى بزيادة في الحديث لم يأت بها غيره، وأما الرواية الثانية فإن الذي يظهر أن تفرده بها محتمل، وأن العلة فيها تلحق بيزيد الرقاشي.

وهذا القول من ابن عدي هو حكمه عليه، فلم يضعِّفه تضعيفًا شديدًا، أو ذكر أنه بيِّن الضعف، وإنما ذكره في جملة الضعفاء فقط.

وما ذكره ابن عدي من جهة أن له ما يُنكر أمر صحيح، فقد أورد له ابن عدي روايتين تقدم الكلام عنهما، وأورد له ابن حبان في «المجروحين» روايةً واحدةً أنكرها عليه أيضًا، لم يوردها ابن عدي في ترجمة شهاب[1]، إلا أن الذي يظهر أن هذه الأخطاء من شهاب محتملة، ولا تخرجه عن حيّز الصدوق.

الثالث: قول ابن عدي: «ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

تقدم في الفصل الرابع من الباب الأول أن ابن عدي أراد بعبارة البحث أنه لم يجد في الراوي جرحًا لِمن تقدم من النقاد الذين يَعتدُّ بهم من طبقة شيوخه فمَن فوق، وأن ابن عدي حينما استعمل هذه العبارة فإنه لم يجد للمتقدمين في هؤلاء الرواة تعديلًا.

وشهابُ بن خراش قد عدَّله جماعة كثُر من النقاد المتقدمين، مثل: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم، وجاء عن زكريا الساجي أنه جرح شهابًا، ولذا فسأذكر هنا هؤلاء الأئمة الذين لهم قول في شهاب، وأبيِّن سبب عدم إيراد ابن عدي هذه الأقوال.

الأول: ابن المبارك، فإنه قد وثَّق شهاب بن خراش ـ كما تقدم ـ.

والذي يظهر أن سبب عدم ذكر ابن عدي لقوله هو أن هذا القول جاء من رواية الطالقاني عنه، وليس لابن عدي عن ابن المبارك من رواية الطالقاني إلا الشيء النادر، فلا تتجاوز الروايات من طريقه ثلاث روايات في كتابه كاملًا[2]، فلعله لم يحصل له من الرواية من هذه الطريق إلا الشيء اليسير، ولذا فاته هذا القول.

الثاني: أبو الحسن، علي بن محمد المدائني، فإنه قد وثَّق ابن خراش ـ كما تقدم ـ

---

(١) انظر: «المجروحين» (١/ ٣٦٢) رقم: (٤٧٧).

(٢) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٣٦٨) وما بعدها.

تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن من الذين أعرض ابن عدي عن أقوالهم لأنه لم يرهم من أهل الصنعة: أبا الحسن، علي بن محمد المدائني، فالذي يظهر أن ابن عدي لا يَعُدُّه ممن يُقبل قولُه في الجرح والتعديل؛ فقد ترجم له في «الكامل» وقال عنه: «ليس بقوي في الحديث»، ولم يَنقل عنه أيَّ قولٍ في الجرح والتعديل في كتابه كله، ولم يترجم له في مقدمة كتابه حينما ترجم للنقاد الذين يُقبل قولهم في نقد الرجال، فلعل هذا هو السبب في عدم إيراد ابن عدي قولَ أبي الحسن المدائني في شهاب.

الثالث: ابن معين، وقد جاء عنه في شهاب بن خراش ثلاثة أقوال، وبيانها فيما يلي:

١ ـ قوله: «ثقة»، وهذا القول جاء من رواية المفضل الغلابي عن ابن معين، ذكره المزي في «تهذيب الكمال» ـ وقد ذكره بصيغة الجزم ـ، ثم الذهبي في «الميزان»[(١)]

وابن عدي يروي عن ابن معين من طريق الغلابي[(٢)]، ويصل إلى هذه السلسة (الغلابي عن ابن معين) بواسطة ثلاثة من شيوخه، ففي فوات هذا القول على ابن عدي غرابة، لكن لعله جاء عن الغلابي من طريق لا يوجد عند ابن عدي.

٢ ـ قول ابن معين: «صالح»، وهذا القول ذكره ابن شاهين في كتابه «تاريخ أسماء الثقات» معلقًا، فلا يُعلم طريقه إلى ابن معين، ولعله من طريق لا يوجد عند ابن عدي.

٣ ـ قول ابن معين: «ليس به بأس»، وهذا القول جاء من رواية ابن أبي خيثمة ومن رواية الدارمي عن ابن معين.

أما رواية ابن أبي خيثمة، فإن ابن عدي له طريق عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين[(٣)]، لكن هذا القول رواه عن ابن أبي خيثمة ابنُ أبي حاتم، وليس لابن عدي شيء من هذا الطريق، فلعل سبب عدم إيراد ابنِ عدي هذا القولَ أنه لم يقف عليه.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٦٨) رقم: (٢٧٧٦)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٠) رقم: (٣٥٧٢).

(٢) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٢٩٨).

(٣) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٢٩٣).

وأما رواية الدارمي عن ابن معين، فإن ابن عدي مكثرٌ من النقل عن هذه الرواية ـ أي: رواية الدارمي عن ابن معين ـ[1]، وهذا القول موجود في «تاريخ ابن معين، من رواية الدارمي»، إلا أن طريق ابن عدي إلى الدارمي هو عن أبي علي الأعرج السُّكَّري محمد بن علي بن إسماعيل، عنه[2]، بينما «تاريخ ابن معين برواية الدارمي» الذي بين أيدينا ـ وفيه هذا القول ـ هو من رواية أبي يحيى زكريا بن أحمد البَلْخي عن الدارمي[3]، فلعل هذا الطريق عن الدرامي لا يوجد عند ابن عدي، ولذا لم يقف على هذا القول.

الرابع: ابن المديني، فإنه قد وثَّق شهاب بن خراش، كما تقدم.

وسبب عدم ذكر ابن عدي لهذا القول أنه جاء من رواية ابن ملاعب عن محمد بن علي بن عبد الله بن المديني عن أبيه، وليس عند ابن عدي قول لابن المديني من هذا الطريق[4]

الخامس: أحمد بن حنبل، فإنه قال عن شهاب: «ما أرى به بأسًا» وهذا القول جاء عن أحمد من رواية أبي داود السجستاني، ومن رواية الكرماني.

وسبب عدم ذكر ابن عدي لقول أحمد من رواية أبي داود هو أن «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» التي بين أيدينا مروية من طريق الحسين بن إدريس بن المبارك، أبي علي الهروي، المعروف بابن خُرَّم[5]، وليس عند ابن عدي رواية عنه عن أبي داود[6]، ولذا لم يقف على هذا القول.

وأما قول أحمد من رواية حرب الكرماني، فإن ابن عدي لا يروي شيئًا في كتابه «الكامل» من هذه الطريق، فلعله لم يقف على أقوال أحمد بن حنبل من طريق حرب.

السادس: محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، فإنه وثَّق ابن خراش، كما تقدم.

---

(١) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٢٨٧).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: ٤١).
(٤) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٣٦٢) وما بعدها.
(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ١٢٦)، طبعة مكتبة العلوم والحكم.
(٦) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٣١٤).

تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي كأنه لا يعتمد محمد بن عبد الله بن عمار في النقد، فقد ترجم له في «الكامل»، وذكر في ترجمته أن أبا يعلى الموصلي كان سيِّئ الرأيِ فيه، مع أن ابن عدي أنصَفَه ودافع عنه، إلا أن الذي يظهر أن ابن عدي لم يره ممن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، فللنقد معيار ووزن يختلف عن ضبط الراوي وحفظه في نفسه، ولذا لم يذكره ابن عدي في خطبة كتابه حينما ترجم للنقاد الذين يُقبل قولهم في الرجال، كما أنه لم يَذكر له أيَّ قول يتعلق بنقد الرجال في كتابه كله[1]

السابع: العجلي، فإنه قد قال في شهاب: «ثقة»، كما تقدم.

تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن من المصادر التي لم يقف ابن عدي عليها كتاب «الثقات» للعجلي، وبسبب ذلك لم يورد أيَّ قولٍ للعجلي في كتابه «الكامل».

الثامن والتاسع: أبو زرعة، وأبو حاتم.

أما أبو زرعة فإن له قولين في شهاب بن خراش؛ الأول: «ثقة»، والثاني: «لا بأس به».

أما قوله: «ثقة»، فإني لم أجده مسندًا، فلعله من مصدر لا يوجد عند ابن عدي.

وأما قوله: «لا بأس به»، وكذلك قول أبي حاتم: «صدوق، لا بأس به»، فقد رواهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ولهذا السبب لم يورد ابن عدي هذين القولين لأبي زرعة وأبي حاتم.

العاشر: النسائي؛ فإنه قال عن شهاب: «ليس به بأس»، كما تقدم.

وابن عدي من المكثرين عن النسائي، فقد روى عنه فيما يتعلق بنقد الرجال أكثر من ثمانين وأربع مئة نصّ، بعضها بواسطة وبعضها من دون واسطة[2]، ولكن

---

(١) ومن المحتمل أيضًا أن يكون ابن عدي لم يقف على أقواله، لا أنه لا يعتمده.

(٢) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٣١٦) وما بعدها.

قوله هذا لم أجده في كتاب مسند، وإنما وجدته في «تهذيب الكمال» ـ وقد ذكره بصيغة الجزم ـ، فلعله من طريق ليس عند ابن عدي.

الحادي عشر: الساجي، فإنه قال في شهاب بن خراش: «ضعيف، يحدث بأحاديث مناكير»، وهذا القول أول من وجدته ذكره هو مغلطاي في كتابه «الإكمال».

وابن عدي قد روى عن الساجي جملةً من أقواله في الجرح والتعديل ووقف على كتابه «الضعفاء»، فلعل هذا القول ليس في النسخة الموجودة عند ابن عدي من كتاب «الضعفاء»[(١)]، ولا هو مما تحمله مباشرة عن الساجي، فلذا لم يورده[(٢)]

وأما عدا هؤلاء الأئمة فليسوا من المتقدمين الذين هم من طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوقهم.

ومما سبق يتبين أن عدد الأقوال التي جاءت عن النقاد المتقدمين في شهاب بن خراش (أربعة عشر قولًا) قالها أحد عشر ناقدًا، وهذا ملخصٌ لما سبق:

ـ قولان منها ليس من منهج ابن عدي أن ينقل أقوال أصحابها في الجرح والتعديل، وهما: قول أبي الحسن المدائني، وقول ابن عمار الموصلي.

ـ ثلاثة أقوال منها جاءت في مصادر لم تتوفر لابن عدي، وهما: قول أبي زرعة، وقول أبي حاتم، وقد نقلها عنهما ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، وقول العجلي في كتابه «الثقات».

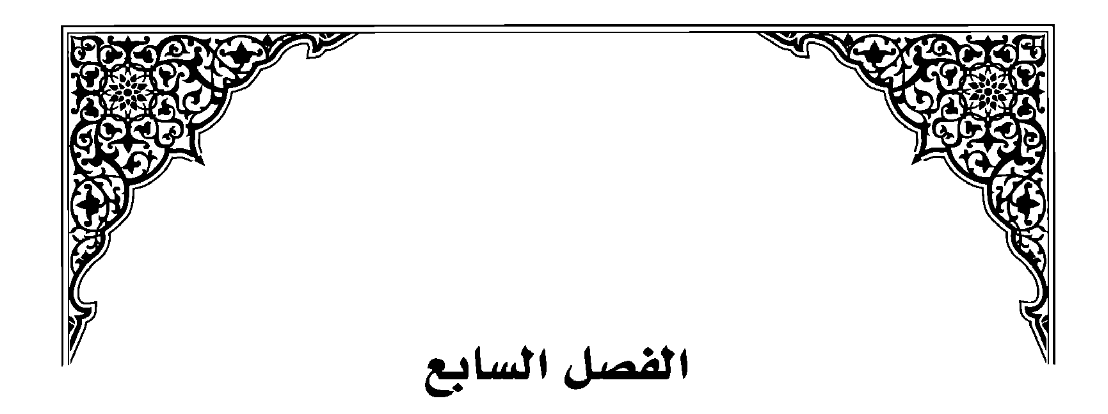
ـ تسعة أقوال منها الأظهر أن ابن عدي ليس له طريق إليها، أو أنه نادر الرواية من الطريق الذي جاء منه هذا القول، وهذه الأقوال هي: توثيق ابن المبارك، وقول ابن معين: «لا بأس به»، وقوله: «ثقة»، وقوله: «صالح»، وتوثيق ابن المديني، وقول أحمد: «ليس به بأس»، وقول أبي زرعة: «ثقة»، وقول النسائي: «ليس به بأس»، وقول الساجي: «ضعيف، يحدث بأحاديث مناكير».

وإذا تبين ما سبق اتضح سبب قول ابن عدي: «ولا أعرف للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، والله أعلم.

---

(١) ويؤيده أن ابن حجر أعرض عن نقل هذا القول في «التهذيب»، ولعل سبب إعراضه عنه أنه لم يجده في كتاب «الضعفاء» للساجي. انظر: «المعجم المفهرس» (ص: ١٧١) رقم: (٦٦٢).

(٢) على أن من المحتمل أن يكون هذا النقل عن الساجي من أوهام مغلطاي.



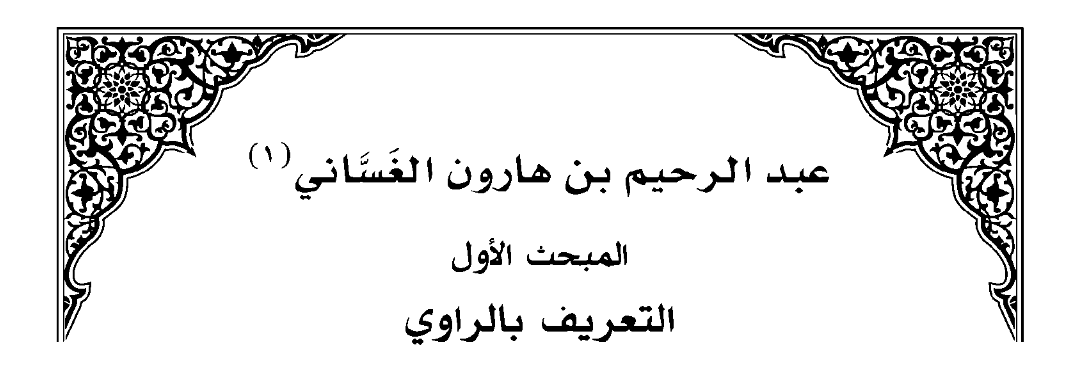
الفصل السابع

ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغساني

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





عبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني(١)

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «عبد الرحيم بن هارون، أبو هشام الغساني، الواسطي».

سكن بغداد.

روى عن: عبد الله بن عون، وعبد العزيز بن أبي روَّاد، وغيرهما.

روى عنه: إبراهيم بن عبد الله السَّعدي، ويحيى بن موسى، وغيرهما.

أخرج له الترمذي(٢)

وفاته: ذكره أسلم بن سهل في «تاريخ واسط» في أهل القرن الثالث(٣)، وقال ابن حجر: «من التاسعة، مات بعد المائتين»(٤)

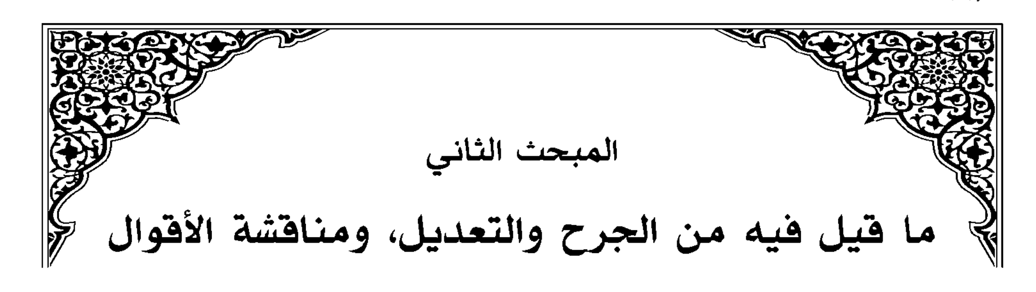
---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣١٦)، رقم الترجمة: (١٤٢٥).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٧١).

(٣) تاريخ واسط (ص: ١٧٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤) رقم: (٤٠٦٠).



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول
ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابن عدي جملة من المرويات ثم قال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها يحدث بها عبد الرحيم، عن ابن أبي رواد، وهشام بن حسان، وعطية، وله غير ما ذكرت، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكيرَ عن قوم ثقات».

وقال أبو حاتم: «هو مجهول، لا أعرفه»، وأعرض عن حديثه، قال ابنه: «كَتب لأَبي إبراهيمُ بن أورمة بخطه عن شيخ بسامرًّا يقال له: إبراهيم بن جابر المروزي، عن عبد الرحيم بن هارون نحو ورقة، فلم يأته ولم يسمع منه»[(١)]

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات من كتابه، فإن فيما حدث من غير كتابه بعض المناكير»[(٢)]

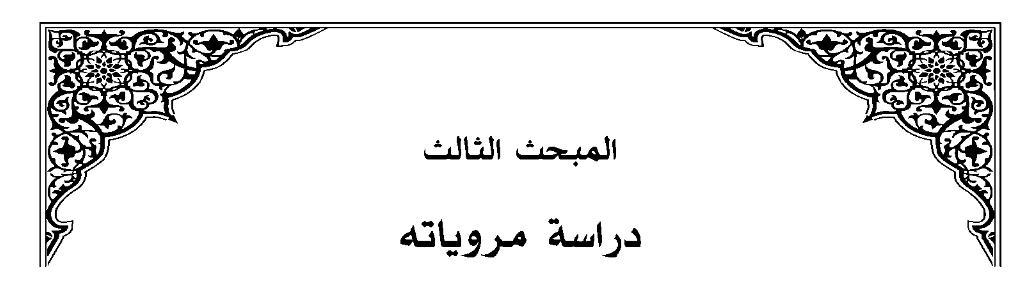
وقال الدارقطني: «متروك، يكذب»[(٣)]

المطلب الثاني
مناقشة الأقوال

أورد له ابنُ عدي سبع روايات، وبعد دراستها تبيَّن أن العلة تلحق به في سبعٍ منها، والذي ظهر لي من حال عبد الرحيم بن هارون بعد النظر في هذه المرويات، وأحكام الأئمة عليه أنه **ضعيف جدًّا**، وأرجو أنه لا يتعمَّد الكذب.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٠) رقم: (١٦٠٤).
(٢) (٨/ ٤١٣) رقم: (١٤١٥٠).
(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٤٦) رقم: (٣١٥).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن أحمد بن بخيت، حدثنا إبراهيم بن جابر، حدثني عبد الرحيم بن هارون، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **إذا كان يوم عرفة قال الله لملائكته: يا ملائكتي، أشهدكم أني قد غفرت لعبادي إلا ما كان من تبعات فيما بينهم**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **محمد بن أحمد بن بُخيْت: هو محمد بن أحمد بن علي بن بخيت الموصلي، أبو بكر الجوزي**: لم أجد فيه قولًا، وقد تقدم أن رواية ابن عدي عن الراوي[١] مع عدم ترجمته له في كتابه «الكامل» هو تعديلٌ ضمنيٌّ منه لهذا الراوي، خصوصًا إذا كان هذا الراوي شيخًا له.

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال، ورواية ابن عدي عنه تقوّيه.

٢ ـ **إبراهيم بن جابر بن عبد الرحمن المرْوَزي، المعروف بـ(بُح)**: قال أحمد بن الحسين الصوفي: «ثقة»[٢].

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٣ ـ **عبد الرحيم بن هارون**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف جدًّا، كما تقدم.

٤ ـ **عبد العزيز بن أبي رَوَّاد: مولى المُهلَّب بن أبي صُفرة**: قال ابن معين:

---

(١) انظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٤٩٥)، (٢/ ٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٥٥٦) رقم: (٣٠٣٠).

«ثقة»، وكذا قال العجلي والحاكم، وقال أبو حاتم: «صدوق، ثقة في الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال السَّاجي: «صدوق».

وقال أحمد بن حنبل: «كان رجلًا صالحًا، وكان مرجئًا، وليس هو في التثبت مثل غيره»، وقال ابن عدي: «وفي بعض أحاديثه ما لا يتابَع عليه»، وقال الدارقطني: «هو متوسط في الحديث، وربما وهم»(١).

■ **درجة الراوي**: «صدوق، عابد، ربما وهم، ورُمي بالإرجاء» كما قال ابن حجر(٢).

٥ ـ **نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة الخليل بن زكريا.

التخريج:

أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٣) من طريق إسماعيل بن هود.

وأبو يعلى الفرَّاء في «جزء فيه ستة مجالس من أماليه» (ص: ٥٣) رقم: (٧) من طريق محمد بن أيوب الصوفي.

ثلاثتهم (إبراهيم بن جابر ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وإسماعيل بن هود، ومحمد بن أيوب الصوفي) عن عبد الرحيم بن هارون.

وتوبع عبد الرحيم:

أخرجه: ابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٤/ ١٩٣) رقم: (٣٨٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٩) من طريق بشار بن بكير الحنفي(٣)

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٨٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٧) رقم: (٤٠٩٦).

(٣) ولفظه: «خطبنا رسول الله ﷺ عشية عرفة، فقال: **أيها الناس، إن الله تطوّل عليكم في مقامكم هذا، فقَبِل محسنكم، وأعطى محسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنكم، إلا التبعات فيما بينكم، أفيضوا على اسم الله** فلما كان غداة جمع قال: **أيها الناس، إن الله قد تطول عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم، ووهب مسيئكم لمحسنكم، والتبعات بينكم عوضها من عنده، أفيضوا على اسم الله**، فقال أصحابه: يا رسول الله، أفضت بنا بالأمس كئيبًا حزينًا، وأفضت بنا اليوم فرِحًا مسرورًا! قال رسول الله ﷺ: **إني سألت ربي بالأمس شيئًا لم يجُد لي به**، =

وأبو القاسم تمَّام بن محمد بن عبد الله البجلي الرازي في «الفوائد» (١/ ١٤٦) رقم: (٣٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ١١٧) من طريق خالد بن يزيد العُمري[١]

ثلاثتهم (عبد الرحيم بن هارون، وبشار بن بكير الحنفي، وخالد بن يزيد العُمري) عن عبد العزيز بن أبي روَّاد.

قال أبو نعيم: «غريب، تفرد به عبد العزيز عن نافع، ولم يتابع عليه».

وتوبع عبد العزيز بن أبي رواد:

أخرجه: ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٢٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٤) ـ من طريق محمد بن غالب، عن يحيى بن عَنْبَسة، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، به نحوه.

وهذه متابعة باطلة، لا تثبت عن مالك بن أنس، وضعها يحيى بن عنبسة، وهو كذاب وضَّاع، قال عنه ابن حبان: «دجَّال، وضَّاع»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث، مكشوف الأمر»، وقال الدارقطني: «دجَّال، يضع الحديث»[٢]

الحكم على الحديث:

تقدم أن هذا الحديث يرويه: عبد الرحيم بن هارون الغساني، وبشار بن بكير الحنفي، وخالد بن يزيد العمري، عن عبد العزيز بن أبي رواد.

وهذا الحديث **ضعيف** من أجل ضعف عبد الرحيم بن هارون، وأما متابعةُ بشار بن بُكير فلا يعتبر بها، فهو «مجهول» كما قال ابن الجوزي[٣]، وكذا متابعة خالد بن يزيد العُمري فإنها لا شيء، فهو كذاب، كذَّبه ابن معين، وأبو حاتم، وقال

= **سألته التبعات فأبى علي، فلما كان اليوم أتاني جبريل قال: إن ربك يقرئك السلام ويقول التبعات ضمنت عوضها من عندي»**.

(١) ولفظه: «**إن الله تبارك وتعالى قد نظر إليكم في جمعكم هذا فوهب مسيئكم لمحسنكم، وأعطى محسنكم ما سأل، فادفعوا على بركة الله**» وقال: «**إن الله ﷻ باهى ملائكته بأهل عرفة عامة، وباهاهم بعمر بن الخطاب خاصة**».

(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٨/ ٤٦٨) رقم: (٨٥٠٧).

(٣) الموضوعات (٢/ ٢١٦)، وقال عنه ابن حجر: «لم أجد للمتقدمين فيه كلامًا» كما في «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» (ص: ٣٧).

عنه ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات»[(١)]

ومن أوجه ضعف هذا الحديث ـ في حال تجاوزنا عن ضعف رواية عبد الرحيم وبشار بن بُكير ـ: تفرد عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع، فإنه تفرد منكر، وقد قال أبو نعيم: «غريب، تفرد به عبد العزيز عن نافع، ولم يتابع عليه»[(٢)]، وهي سلسلة مشهورة، يُتنافس عليها، فتفرُّد ابن أبي روَّاد بها تفرُّد غريب، وقد قال ابن حبان عن ابن أبي روَّاد: «روى عن نافع أشياء لا يشك مَن الحديثُ صناعته إذا سمعها أنها موضوعة، كان يحدث بها توهمًا لا تعمدًا»[(٣)]

وقد ذكره النسائي في الطبقة السادسة من أصحاب نافع[(٤)]

على أن هذا الحديث لا يثبت إليه كما تقدم، وأن سبب ضعف الحديث ضعفُ الرواة عنه.

وقد جاء معنى الحديث من رواية غير ابن عمر:

أخرجه: أبو داود في «السنن» (٤/ ٣٥٩) رقم: (٥٢٣٤)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٠٠٢) رقم: (٣٠١٣)، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على المسند» (٢٦/ ١٣٦) رقم: (١٦٢٠٧)، من طريق ابن كنانة بن عباس بن مِرْداس، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وأخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ١٧) رقم: (٨٨٣١) عن (معمر)[(٥)]، عمن سمع قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وهذه الأحاديث وغيرها مما هو في معناها قد ذكرها ابن الجوزي في

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٣/ ٣٤٥) رقم: (٢٩١٠).

(٢) الحلية (٨/ ١٩٩).

(٣) المجروحين (٢/ ١٣٦) رقم: (٧٣٩). وقد علَّق الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ١٣٤) رقم: (١٦٦) على هذا القول لابن حبان، فقال: «قلت: الشأن في صحة تلك الأحاديث عن عبد العزيز». **قلت**: وعبارةُ الذهبي دقيقة، فالذي يظهر أن كثيرًا من هذه السلسلة أو أكثرها لا يثبت إلى ابن أبي روَّاد.

(٤) الطبقات، للنسائي (ص: ٥٣).

(٥) سقط من مطبوع «المصنف»، وهو كما أُثبِت، وانظر: «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» (ص: ٣٧).

«الموضوعات»، وقال: «ليس في هذه الأحاديث شيء يصح»[١]

وردَّ عليه ابن حجر، فقال: «حكمه على هذا الحديث بأنه موضوع لما ذكر من العلل التي في أسانيده مردود؛ فإن الذي ذكره لا ينهض دليلًا على كونه موضوعًا»[٢]، ثم فصَّل القول في الرد، وخلص إلى أن غاية ما يُقال في هذا الحديث: «أن يكون ضعيفًا، ويعتضد بكثرة طرقه»[٣]، ورأى أن تعدد طرق هذا الحديث مع اختلاف مخارجه تدل على أن له أصلًا، وتزيد متنه قوة[٤]، وهو رأي قويٌّ.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يُبيِّن أنها من المنكرات التي يتفرد بها عبد الرحيم بن هارون عن الثقات، وأن هذه النكارة مما يُضعَّف بها، ولذا قال في آخر الترجمة: «وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات».

وقد تقدم أن عبد الرحيم قد تابعه اثنان: بشار بن بُكير، وخالد بن يزيد العمري، إلا أن هاتين المتابعتين لا تفيدان شيئًا، أما متابعة بشار فلأنه مجهول العين، وأما متابعة خالد بن يزيد فلأنه كذاب.

وعليه فإن الأمر ما ذهب إليه ابن عدي من أن العلة في هذا الحديث تلحق بعبد الرحيم، وأن هذا مما يُضعَّف به.

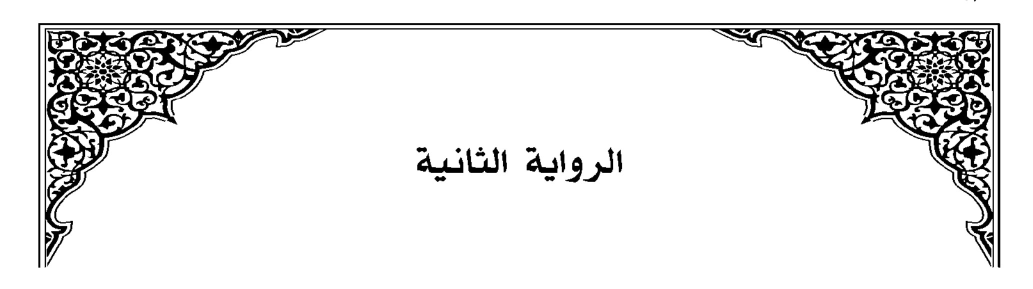


(١) (٢/ ٢١٣)، وذكرها أيضًا السيوطيُّ في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٠٢).

(٢) قوة الحِجاج في عموم المغفرة للحاج (ص: ٣٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «القول المسدد» (ص: ٣٥).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «وبإسناده قال: قال رسول الله ﷺ: **إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد** قيل: يا رسول الله، فما جلاؤها؟ قال: **قراءة القرآن**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدمت ترجمتهم في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر» ـ كما في «مختصره» للمقريزي (ص: ١٧٢) ـ، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/ ٣٣) رقم: (٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٧) عن عبد الله بن أيوب المخرمي.

وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٧) من طريق محمد بن الربيع بن الحكم.

والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٩٢) رقم: (١٨٥٩) من طريق إبراهيم بن عبد الله.

وابن الكمال المقدسي في «المنتقى من سماعاته» (ص١٣) رقم: (١٢) من طريق الحسن بن منصور الواسطي، ومحمد بن أيوب الواسطي.

ستتهم (إبراهيم بن جابر ـ كما تقدم من رواية ابن عدي عنه ـ، وعبد الله بن أيوب، ومحمد بن الربيع، وإبراهيم بن عبد الله، والحسين منصور، ومحمد بن أيوب) عن عبد الرحيم بن هارون.

وتوبع عبد الرحيم:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٦) رقم: (١٥٨٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٤٧) رقم: (١٣٩٠) ـ من طريق محمد بن عبد الله بن سابور، عن إبراهيم بن عبد السلام.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٩٨) رقم: (١١٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٩٢) رقم: (١٨٥٩)، وابن الكمال المقدسي في «المنتقى من

سماعاته» (ص١٤) رقم: (١٣) من طريق عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد[١]

ثلاثتهم (عبد الرحيم بن هارون، وإبراهيم بن عبد السلام، وعبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد) عن عبد العزيز بن أبي رواد، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الرحيم بن هارون، عن عبد العزيز بن أبي رواد، وقد تابع عبدَ الرحيم اثنان ـ كما تقدم ـ، وهما: إبراهيم بن عبد السلام، وعبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد.

أما متابعة إبراهيم بن عبد السلام فليست بشيء؛ فإنه قد سرقها، قال ابن عدي: «وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عبد السلام هذا عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن أبيه، وهو معروف بعبد الرحيم بن هارون الغساني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، وهو مشهور، وإبراهيم هذا هو مجهول ولجهله سرقه منه».

وكذا متابعة عبد الله بن عبد العزيز، فليست بشيء أيضًا، فقد قال عنه أبو حاتم: «أحاديثه منكرة»، وقال ابن الجنيد: «لا يساوي شيئًا، يحدث بأحاديث كذب»، وقال العقيلي: «له أحاديث مناكير، ليس ممن يقيم الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه»[٢]، وقال ابن عدي: «يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليها»[٣]

وعليه فالحديث **ضعيف جدًّا** لأمرين:

الأول: ضعف عبد الرحيم بن هارون، والمتابعتان له لا تجبر الضعف.

الثاني: ما تقدم في الرواية السابقة من بيان نكارة تفرد عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع، وهذا في حال تجاوزنا عن ضعف الرواة عنه.

وقد جاء معنى الحديث من رواية أنس بن مالك:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الصغير» (١/٣٠٧) رقم: (٥٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (١٠/١٦٧) رقم: (١٧٠٧٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»

---

(١) ولفظه: «ذكر الموت، وتلاوة القرآن».

(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/٥١٦) رقم: (٤٣٠٨).

(٣) الكامل (٦/٥٤٧) رقم: (١٠١٣).

(٦٢/ ٨٠) من طريق إبراهيم بن الوليد بن سَلَمة عن أبيه، عن نضر بن مُحْرِز، عن محمد بن المنكدر، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**إن للقلوب صدأً كصدأ الحديد، وجِلاؤها الاستغفار**».

ولا يصح، فيه الوليد بن سلمة الطَّبري، قال عنه أبو مُسهِر: «كذاب»، وكذا قال دُحيم، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث»، وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات»، وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة»[1].

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

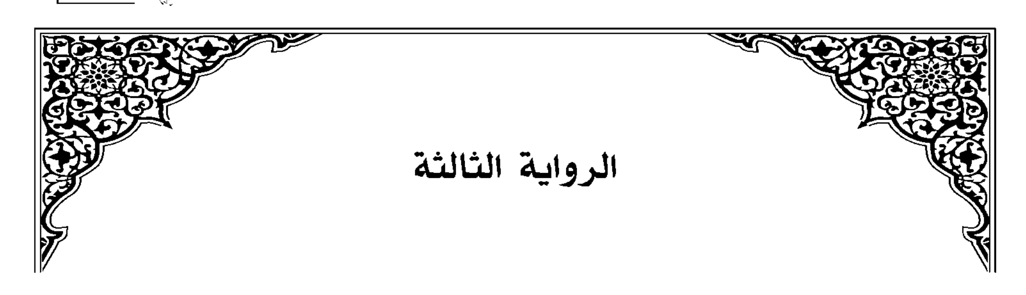
مثل غرضه من الرواية السابقة، وهو بيان أن هذه الرواية من المنكرات التي يتفرد بها عبد الرحيم بن هارون عن الثقات، وأن هذه النكارة مما يُضعَّف بها.

وقد تقدم أن عبد الرحيم قد تابعه اثنان: إبراهيم بن عبد السلام، وعبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، وكلا المتابعتين لا تفيدان شيئًا، أما متابعة إبراهيم فلأنه سرقها، وأما متابعة عبد الله بن عبد العزيز فلأنه ضعيف جدًّا.

وعليه فإن الأمر ما ذهب إليه ابن عدي من أن العلة في هذا الحديث تلحق بعبد الرحيم، وأن هذا مما يُضعَّف به.



(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٨/ ٣٨٣) رقم: (٨٣٥٧).



الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا ابن عبد الكريم، حدثنا إسحاق بن وهب العلّاف، حدثنا عبد الرحيم بن هارون الغسّاني الواسطي، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **إذا كذب العبد كَذبة تباعد الملك منه مسيرة ميل؛ لِنَتْنِ ما جاء به**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **ابن عبد الكريم: هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو محمد الوزَّان الجُرجاني**: قال الإسماعيلي: «صدوق، ضُعف في آخر عمره، كتبتُ عنه في صحته، ثم كنت أمرُّ به يُقرأ عليه وهو نائم أو شِبْه نائم».

■ **درجة الراوي**: تغيَّر في آخر عمره، فما كان قبل تغيره فهو صدوق، وما كان بعد تغيره فهو ضعيف[١].

٢ ـ **إسحاق بن وهب العلاف: أبو يعقوب الواسطي**: قال أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان هو والمدائني ـ وهو إسحاق بن حاتم العلّاف ـ جميعًا علّافَيْن صدوقَيْن»[٢].

■ **درجة الراوي**: «صدوق» كما قال ابن حجر[٣].

٣ ـ **عبد الرحيم بن هارون الغساني الواسطي**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف جدًّا، كما تقدم.

٤ ـ **عبد العزيز بن أبي رَوَّاد: مولى المُهلَّب بن أبي صُفرة**: صدوق، ربما وهم ـ تقدمت ترجمته في الرواية الأولى ـ.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ جرجان» (ص: ٧٤) رقم: (٢١)، وفي «لسان الميزان» (١/ ٦٣٤) رقم: (٧٧٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٢٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٠٣) رقم: (٣٨٩).

٥ ـ **نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته ـ تقدمت ترجمته في الرواية الأولى ـ.

التخريج:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٤٥) رقم: (٧٣٩٨) عن محمد بن أبان.

وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن بطال.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا عبد العزيز بن أبي رواد، تفرد به: عبد الرحيم بن هارون».

قال أبو نعيم: «غريب من حديث عبد العزيز عن نافع، تفرد به عبد الرحيم».

ثلاثتهم (أحمد بن محمد بن عبد الكريم ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، ومحمد بن أبان، ومحمد بن إبراهيم) عن إسحاق بن وهب العلاف.

وتوبع إسحاق:

أخرجه: الترمذي في «الجامع» (٣/ ٤١٦) رقم: (١٩٧٢)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٣٧) من طريق يحيى بن موسى.

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص: ٢٣٨) رقم: (٤٧٧)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص: ٧٦) رقم: (١٥٠)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٩٨) رقم: (٨٥٣) من طريق عبد الله بن أيوب المخرمي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به: عبد الرحيم بن هارون».

ثلاثتهم (إسحاق بن وهب، ويحيى بن موسى، وعبد الله بن أيوب) عن عبد الرحيم بن هارون.

وتوبع عبد الرحيم:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٠٢) رقم: (٢٠) عن علي بن الحسين بن علي، عن سليمان بن الربيع بن هشام النهدي، عن الفضل بن عوف عم الأحنف.

وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٩٩) رقم: (٢٣٤٦) عن محمد بن عبد الواحد الصحاف، عن أبي بكر بن أبي نصر، عن عبد الله بن محمد بن حيان،

عن علي بن أحمد بن بسطام، عن محمد بن العباس البغدادي، عن محمد بن يزيد بن خنيس[١]

ثلاثتهم (عبد الرحيم بن هارون، والفضل بن عوف، ومحمد بن يزيد بن خُنَيس) عن عبد العزيز بن أبي رواد، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الرحيم بن هارون الغساني، وتابعه اثنان: الفضل بن عوف، ومحمد بن يزيد بن خُنَيس.

أما متابعة الفضل بن عوف فليست بشيء؛ لأمرين:

الأول: في إسنادها سليمان بن الربيع بن هشام، وقد قال عنه الدارقطني: «متروك»[٢]

الثاني: الفضل بن عوف، مجهول، لم أجد له ترجمة.

وأما متابعة محمد بن يزيد بن خُنَيس، فهي متابعة صالحة، إسنادها ثابت إليه، وقد قال عنه أبو حاتم: «كان شيخًا صالحًا، كتبنا عنه بمكة»، وقال: «ثقة»[٣]، وعليه فإن الإسناد إلى ابن أبي روَّاد إسناد جيِّد، وعليه فإن مدار الحديث على ابن أبي روَّاد، عن نافع.

إذا تقرر هذا فإن الحديث حديث **ضعيف**، لنكارة تفرد ابن أبي روَّاد عن نافع، وقد تقدم قول ابن حبان عن ابن أبي روَّاد: «كان لا يدري ما يحدث به، فروى عن نافع أشياء لا يشك مَن الحديثُ صناعته إذا سمعها أنها موضوعة، كان يحدث بها توهمًا لا تعمدًا»[٤]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مثل غرضه من الروايات السابقة.

---

(١) في «الترغيب والترهيب»: «... عن محمد بن يزيد بن خنيس، عن ابن أبي داود، عن نافع» وهذا تصحيف، والصواب أنه عن ابن أبي رواد.

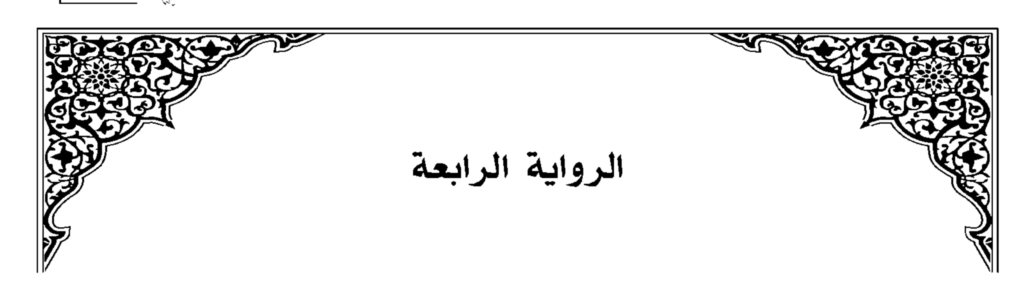
(٢) العلل (٨/ ١٠٤) رقم: (١٤٢٨).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٧) رقم: (٥٧٣).

(٤) المجروحين (٢/ ١٣٦) رقم: (٧٣٩).

والذي يظهر أن العلة في هذا الحديث لا تلحق بعبد الرحيم، فقد توبع متابعة قويَّة، والأقرب أن تكون العلة في هذا الحديث لاحقة بابن أبي روَّاد من جهة نكارة تفرده عن نافع.





الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن سعيد بن بَشير، حدثنا محمد بن عبد الملك الدَّقيقي، حدثنا عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني، حدثنا هارون بن سعد، قال: حدثني عطيَّة العَوْفي، سألت أبا سعيد الخدري عن أهل هذا البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣] الآية، فقال: النبيُّ ﷺ، وفاطمة، وحسن، وحسين».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن سعيد بن بَشير: الرَّازي**: قال أحمد بن نصر: سألت عنه أبا عبد الله بن أبي خيثمة، فقال: «عشت إلى زمان أُسأل عن مثله!»، وحكى حمزة بن محمد الكناني أن عبدان الأهوازي كان يُعظِّمه، وقال ابن يونس: «كان يفهم ويحفظ»، وقال مسلمة بن القاسم: «كان ثقة، عالمًا بالحديث».

وقال ابن يونس: «تكلموا فيه، وكان من المحدثين الأجلاد، وكان يصحب السلطان، ويلي بعض العمالات»، وقال الدارقطني: «ليس في حديثه بذاك».

■ **درجة الراوي**: الذي يظهر أنه ثقة، وقد قال ابن حجر: «لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان»[(١)]

٢ ـ **محمد بن عبد الملك الدقيقي: هو محمد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الواسطي، أبو جعفر الدَّقيقي**: قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال مُطيَّن: «ثقة» وكذا قال مسلمة بن القاسم، والدارقطني.

وقال أبو داود: «لم يكن بمُحكم العقل»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: ثقة.

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٥/ ٥٤٢) رقم: (٥٤٠٠).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٣٥).

٣ ـ **عبد الرحيم بن هارون الغساني الواسطي**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف جدًّا، كما تقدم.

٤ ـ **هارون بن سعد: العجلي، ويُقال: الكوفي، الأعور**: قال ابن معين: «ليس به بأس»، وقال أحمد بن حنبل: «روى عنه الناس، وهو صالح»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: «كان غاليًا في الرفض، لا تحل عنه الرواية بحال»[1]

■ **درجة الراوي**: «صدوق» كما قال ابن حجر[2]

٥ ـ **عطيَّة العَوْفي: هو عطية بن سعد بن جُنادة العوفي، أبو الحسن الكوفي**: قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به»، وقال ابن معين: «صالح».

وقال ابن معين: «كان ضعيفًا في القضاء، ضعيفًا في الحديث»[3]، وقال أحمد بن حنبل: «بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديثه»، وقال: «ضعيف الحديث»، وقال أبو داود: «ليس بالذي يُعتمد عليه»، وقال أبو زرعة: «ليِّن»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن عدي: «قد روى عن جماعة من الثقات، ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدة، وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، وكان يُعد من شيعة أهل الكوفة»[4]

■ **درجة الراوي**: ضعيف، شيعيٌّ، يدلِّس، ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، وهم مَن اتُّفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل[5]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥٣).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٨) رقم: (٧٢٢٧).
(٣) هذا القول في «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٣١) رقم: (٢٣٤).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١١٤).
(٥) (ص: ١٦٦) رقم: (١٢٢).

التخريج:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (١٠/ ٣٧٦) رقم: (١٧٧٥١) عن أحمد بن يحيى بن زهير.

والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٢١٢) رقم: (١٦٩٩) عن ابن أبي داود.

ثلاثتهم (علي بن سعيد بن بشير ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وأحمد بن يحيى بن زهير، وابن أبي داود) عن محمد بن عبد الملك الدقيقي.

وتوبع محمد بن عبد الملك:

أخرجه: الآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٢١٢) رقم: (١٦٩٩) من طريق ابن أبي أيوب.

كلاهما (محمد بن عبد الملك، وابن أبي أيوب) عن عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني.

وتوبع عبد الرحيم:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٢٩) رقم: (١٨٢٦) من طريق محمد بن عباد بن موسى، عن الأحوص بن جواب، عن سليمان بن قرم.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ١٤٧) من طريق عبد النور بن عبد الله.

ثلاثتهم (عبد الرحيم بن هارون، وسليمان بن قرم، وعبد النور بن عبد الله) عن هارون بن سعد.

وتوبع هارون:

أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٠٣) من طريق عمران بن مسلم.

وابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٢٠/ ٢٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥٦) رقم: (٢٦٧٣) من طريق الأعمش.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥٦) رقم: (٢٦٧٣)، و«المعجم الأوسط» (٣/ ٣٨٠) رقم: (٣٤٥٦)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٢١) من طريق أبي الجحاف داود بن عوف.

وأبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ١٤٨) من طريق الكرماني بن عمرو.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٠٦) من طريق كثير النواء.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/ ٩١) من طريق هلال أبي أيوب الصيرفي.

سبعتهم (هارون بن سعد، وعمران بن مسلم، والأعمش، وأبو الجحَّاف، والكرماني بن عمرو، وكثير النواء، وهلال أبي أيوب الصيرفي) عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، به.

وخالفهم الفضيل بن مرزوق: فرواه عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن أم سلمة رضي الله عنها:

أخرجه: أبو بكر بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ٧١٩) رقم: (٢٩٨١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٢٤١) رقم: (٧٦٨) من طريق أبي غسَّان مالك بن إسماعيل.

وابن أبي عاصم في «الأوائل» (ص: ١٠١) رقم: (١٥) من طريق ابن داود.

وابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٢٠/ ٢٦٥) من طريق شهر بن حوشب.

وابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٢٠/ ٢٦٥)، من طريق الحسن بن عطية.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٢٤١) رقم: (٧٦٨) من طريق أبي غسان.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥٢) رقم: (٢٦٦٢) من طريق أبي نُعيم.

خمستهم (مالك بن إسماعيل، وابن داود، وشهر بن حوشب، والحسن بن عطية، وأبو نُعيم) عن فُضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن أم سلمة رضي الله عنها.

الترجيح بين الوجهين:

الوجه الراجح عن عطية هو ما رواه الجماعة الثقات عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، دون ذكر أم سلمة رضي الله عنها، وأما رواية فضيل بن مرزوق فهي مرجوحة؛ لمخالفته جماعةً من الثقات، وهو «صدوق، يهم»[١]، فلعل هذا الوجه من أوهامه.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٨) رقم: (٥٤٣٧).

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه جماعة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، وهو حديث **ضعيف**؛ لضعف عطية.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن غرض ابن عدي من هذه الرواية هو بيان أن هذا الحديث مما تفرد به عبد الرحيم، وأن هذا التفرد من منكراته، وأن هذه المنكرات مما يُضعَّف بها.

وقد تقدم أن عبد الرحيم بن هارون تابعه اثنان: سليمان بن قرم، وعبد النور بن عبد الله.

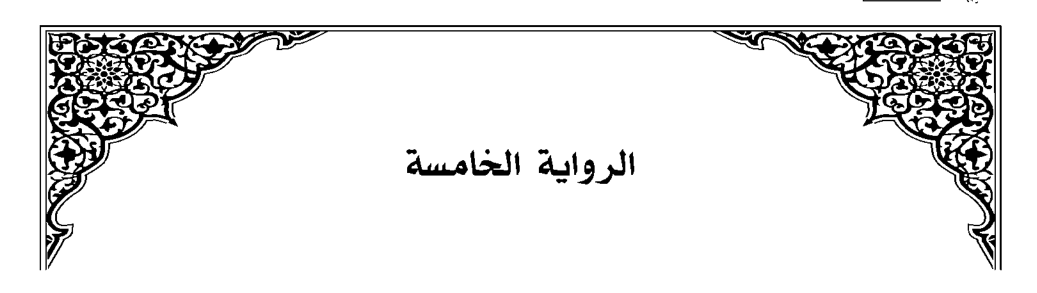
أما متابعة ابن قرم ففيها لينٌ؛ وذلك لأن في طريقها محمد بن عباد بن موسى، وهو «صدوق، يخطئ»[١]، وفيها أيضًا الأحوص بن جواب، وهو «صدوق، ربما وهم»[٢].

وأما المتابعة الثانية فباطلة؛ فإن عبد النور هذا كذاب، قال عنه العقيلي: «كان ممن يغلو في الرفض، لا يقيم الحديث، وليس من أهله»، ثم ساق له حديثًا عن شعبة، ثم قال: «لا أصل له، وَضَعَه عبد النور»[٣]، وقال الذهبي: «كذاب»[٤].

وعليه فإن القول بأن هذه الرواية مما تفرد بها عبد الرحيم عن هارون بن سعد ـ لكون متابعة سليمان بن قرم في ثبوتها إليه نظر، ولكون متابعة عبد النور باطلة ـ، وأن هذا التفرد مما يُستنكر على عبد الرحيم، قول قويّ، وهو ما ذهب إليه ابن عدي هنا، إلا أن هذه النكارة يسيرة، لاحتمال ثبوت متابعة ابن قرم، ولأن الحديث قد جاء من طرق أخرى كثيرة عن عطية.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٦) رقم: (٥٩٩٥).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٦) رقم: (٢٨٩).
(٣) الضعفاء، للعقيلي (٣/ ١١٤) رقم: (١٠٨٧).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٣) رقم: (٥٠١٥).



الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا القاسم بن زكريا، حدثنا الحسين بن منصور، حدثنا عبد الرحيم بن هارون أبو هشام الغسَّاني، حدثنا هشام بن حسان، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: **الصائم في عبادة ما لم يَغْتَبْ**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، أبو بكر المقرئ**: قال مسلمة بن القاسم: «كان مشهورًا فاضلًا»، وقال الدارقطني: «مصنِّف، مقرئ، نبيل»، وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتًا»[(١)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «حافظ، ثقة»[(٢)]

٢ ـ **الحسين بن منصور: الطَّويل، أبو عبد الرحمن التمَّار الواسطي**: ذكره ابن حبان في «الثقات»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ **عبد الرحيم بن هارون الغساني الواسطي**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف جدًّا، كما تقدم.

٤ ـ **هشام بن حسان: الأزدي، أبو عبد الله البصري**: تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة من الإسناد الأول عند ترجمة الخليل بن زكريا، وتقدم أنه متفق على ثقته، إلا ما جاء عن شعبة ووهيب في تركهما الرواية عنه جملةً.

وقد كان الكلام في ترجمته هناك عن روايته عن الحسن البصري بالأخص، وسأذكر هنا ما يتعلق بروايته عن ابن سيرين:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤١٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٠) رقم: (٥٤٦٠).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٣٧).

قال سعيد بن أبي عَروبة: «ما رأيت أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام». وقال حجاج بن منهال: «كان حماد بن سلمة لا يختار على هشام في ابن سيرين أحدًا»، وقال أبو حاتم الرازي: «كان صدوقًا، وكان يتثبت في رفع الأحاديث عن ابن سيرين».

وأما شعبة فقد كان يتَّقي روايته عن ابن سيرين، قال معاذ بن معاذ: «كان شعبة يتَّقي حديث هشام عن عطاء، ومحمد، والحسن»[(١)]

■ **درجة الراوي**: «ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين» كما قال ابن حجر[(٢)]

٥ ـ محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر بن أبي عَمْرة البصري: متفق على ثقته وتثبته وجلالته[(٣)]

التخريج:

هذا الحديث يرويه هشام بن حسَّان، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه عبد الرحيم بن هارون، عنه، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

الثاني: رواه هاشم بن أبي هريرة الحمصي، عنه، عن ابن سيرين، عن سلمان بن عامر الضَّبِّي رضي الله عنه مرفوعًا.

الثالث: رواه عبد الرزاق والثوري والفضيل بن عياض، عنه، عن حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، من قوله.

الوجه الأول:

أخرجه: يحيى الشجري ـ كما في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٢/ ١٥٢) رقم: (١٩٣٢) ـ من طريق عبد الرحمن بن الحسين[(٤)]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢) رقم: (٧٢٨٩).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٨٥).

(٤) في المطبوع تحريف وتصحيف، وهو: «حدثنا الحسين بن هشام الغسَّاني» والصواب: عبد الرحيم بن هارون، أبو هشام الغسَّاني، وفيه أيضًا: «هشام بن حبان» والصواب: هشام بن حسان.

كلاهما (الحسين بن منصور ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وعبد الرحمن بن الحسين) عن عبد الرحيم بن هارون، به.

الوجه الثاني:

أخرجه: تمَّام في «فوائده» (٢/ ٤٩) رقم: (١١٠٩) عن يحيى بن عبد الله بن الحارث الزَّجَّاج، عن أبي بكر بن هارون بن محمد بن بكَّار بن هلال، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن هاشم بن أبي هريرة الحمصي، عن هشام بن حسَّان، عن ابن سيرين، عن سلمان بن عامر الضَّبِّي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**الصائم في عبادة، وإن كان راقدًا على فراشه**».

الوجه الثالث:

أخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٠٧) رقم: (٧٨٩٥).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٧٢) رقم: (٨٨٨٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٢٤٩) رقم: (٣٣٧٩) ـ من طريق الثوري.

وعبد الله بن أحمد في «زوائده على الزهد لأبيه» (ص: ٢٤٥) رقم: (١٧٤٣) من طريق الفضيل بن عياض.

ثلاثتهم (عبد الرزاق، والثوري، والفضيل بن عياض) عن هشام بن حسَّان، عن حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، قال: «الصائم في عبادة ما لم يغتب أحدًا، وإن كان نائمًا على فراشه» فكانت حفصة تقول: «يا حبذا عبادة وأنا نائمة على فراشي!».

الترجيح بين الأوجه:

لا شك أن الوجه الراجح هو **الوجه الثالث**، وهو من رواية عبد الرزاق والثوري والفضيل بن عياض، عن هشام، عن حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، من قوله، فهم أئمة في الحفظ.

وأما **الوجه الأول** فإنه لا يثبت عن هشام لثلاثة أمور:

الأول: فيه الحسين بن منصور، وهو مجهول، وأما متابعة عبد الرحمن بن الحسين فالأظهر أنها غلط، فعبد الرحمن بن الحسين كأنه هو الحسين بن منصور، ولكن وقع تحريف وتصحيف في الإسناد ـ وسيأتي مزيد بيان لذلك ـ، ولو لم يكن هو نفسه فتبقى علة الجهالة أيضًا.

الثاني: فيه عبد الرحيم بن هارون، وهو ضعيف جدًّا.

الثالث: مخالفته للجماعة من الثقات، وهم: عبد الرزاق، والثوري، والفضيل بن عياض.

قال الدارقطني عن الوجه الذي رواه عبد الرحيم: «ووهم فيه، والصحيح: عن هشام، عن حفصة، عن أبي العالية، من قوله، غير مرفوع»[١].

وأما الوجه الثاني فإنه لا يثبت أيضًا لأمرين:

الأول: فيه هاشم بن أبي هريرة الحمصي، وهو ضعيف، قال عنه العقيلي: «منكر الحديث»، وقال الذهبي: «لا يُعرف»[٢].

الثاني: مخالفته للجماعة من الثقات، وهم: عبد الرزاق، والثوري، والفضيل بن عياض.

وعليه فالوجه الراجح عن هشام هو ما جاء من رواية عبد الرزاق والثوري والفضيل بن عياض، عنه، عن حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، من قوله.

الحكم على الوجه الراجح:

تقدم أن الوجه الراجح هو الوجه الثالث، وهو من رواية عبد الرزاق والثوري والفضيل بن عياض، عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، من قوله، **وإسناده صحيح**.

وقد جاء الحديث من رواية أنس بن مالك، وابن عباس ﭫ، كلاهما يرفعه، ولا يصح منهما شيء، وجاء موقوفًا على كعب بن عجرة ﭬ بإسناد صحيح.

أما حديث أنس بن مالك ﭬ **فقد أخرجه**: الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق موسى بن جابان عن أنس. كما في «تسديد القوس» لابن حجر[٣].

قال المناوي: «وفيه محمد بن أحمد بن سهيل»[٤].

---

(١) العلل (٥/ ٢٣) رقم: (١٨٤٠).

(٢) انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال» (٥/ ٤٩) رقم: (٨٦٧٤).

(٣) انظر: «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب» ومعه: «مسند الفردوس» و«تسديد القوس» (٢/ ٥٧١) رقم: (٣٦٤٠).

(٤) فيض القدير (٤/ ٢٣١) رقم: (٥١٢٥).

وهذا الحديث باطل لأمرين:

الأول: فيه محمد بن أحمد بن سهيل، قال عنه ابن عدي: «ممن يضع الحديث متنًا وإسنادًا، ويسرق حديث الضعاف، ويلزقها على قوم ثقات»[(١)]

الثاني: فيه موسى بن جابان، قال عنه الأزدي: «متروك الحديث»[(٢)]

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقد أخرجه: الديلمي في «مسند الفردوس» ـ كما في «تسديد القوس» لابن حجر[(٣)]

ولم أقف له على إسناد، وإخراج الديلمي له مظِنة الضعف، قال ابن تيمية: «كتاب الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله، ومصنفه شِيرُويَه بن شهردار الديلمي ـ وإن كان من طلبة الحديث ورواته ـ فإن هذه الأحاديث التي جمعها وحذف أسانيدها نَقَلَها من غير اعتبار لصحيحها وضعيفها وموضوعها، فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جدًّا»[(٤)]

وأما الموقوف على كعب بن عجرة رضي الله عنه فقد أخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٠٧) رقم: (٧٨٩٦) عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن كعب بن عُجرة، موقوفًا عليه.

وهذا إسناد صحيح، ومعمر وإن كانت روايته عن العراقيين متكلَّم فيها كما قال ابن معين: «إذا حدَّثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»[(٥)] إلا أن له بأيوب خصيصةً وعناية، فالأصل في روايته عنه الصحة.

وحال معمر في الجملة كما قال الذهبي: «ما نزال نحتج بمعمر حتى يلوح لنا خطؤه بمخالفة مَن هو أحفظ منه»[(٦)]

---

(١) الكامل (٩/ ٤٥٠) رقم: (١٧٩٨).
(٢) ذيل ميزان الاعتدال (ص: ٦٨) رقم: (٢٤٠)، وسمَّاه: «جابان، ويُقال: موسى بن جابان».
(٣) انظر: «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب» ومعه: «مسند الفردوس» و«تسديد القوس» (٢/ ٥٧١) رقم: (٣٦٤٠).
(٤) منهاج السنة النبوية (٥/ ٧٣).
(٥) تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٦).
(٦) الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص: ٧٤). وانظر: «معرفة أصحاب أيوب» (ص: ٨٨).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن غرض ابن عدي من هذه الرواية أن يُبيِّن أنها من منكرات عبد الرحيم عن الثقات؛ فإن عبد الرحيم تفرد بهذا الوجه عن هشام بن حسان، وخالف فيه عبد الرزاق الصنعاني، والثوري، والفضيل بن عياض، وأن هذا التفرد والمخالفة مما يُستنكر عليه، وأن هذه النكارة مما يُضعَّف بها الراوي، خصوصًا إذا تكررت منه.

والذي يظهر أن العلة لا تُلحق بعبد الرحيم؛ فإنه يرويه عنه اثنان: الحسين بن منصور، وعبد الرحمن بن الحسين.

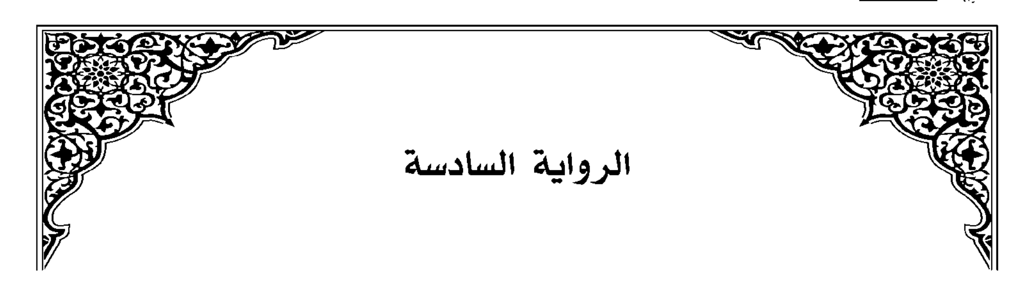
أما الحسين بن منصور، فقد تقدم أنه مجهول.

وأما عبد الرحمن بن الحسين فإني لم أعرفه، ويغلب على الظن أن هذا تصحيف وتحريف، وأنه هو الحسين بن منصور نفسه؛ لأن نسخة «ترتيب الأمالي الخميسية» للشجري مليئة بالتصحيف والتحريف الغريب، وقد وقع في هذه المتابعة تصحيف في اسم عبد الرحيم، وتصحيف في اسم هشام بن حسان ـ كما تقدم عند تخريج الطريق ـ فلا يبعد أن يكون هذا منه، فإني لم أجد في هذه الطبقة راويًا بهذا الاسم.

وإذا تقرر ذلك فإن الراوي ـ وهو الحسين بن منصور ـ عن عبد الرحيم مجهول، وأما عبد الرحمن بن الحسين فإما أن يكون هو الحسين بن منصور نفسه، وإما أن يكون آخر، وفي كلا الحالين فسيكون مجهولًا، وعليه فالأولى أن تُلحق العلة بالراوي عن عبد الرحيم، لا به، وقد أشار إلى هذا ابن القطان الفاسي، فقال في «بيان الوهم والإيهام»: «وذكر ـ أي: عبد الحق الإشبيلي ـ من طريق أبي أحمد ـ أي: ابن عدي ـ حديث: «**الصائم في عبادة ما لم يغتب**» وقال: إنه يرويه عبد الرحيم بن هارون، وضعَّفه به، ولم يبيِّن أن في الإسناد الحسن بن منصور، وهو غير معروف الحال»[1]



(١) (٣/ ١٦٥).



الرواية السادسة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن أحمد بن مروان، حدثنا إبراهيم بن جابر، حدثنا عبد الرحيم ـ هو ابن هارون ـ، أخبرنا هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عائشة، قالت: توفي رسول الله ﷺ وإن درعه مرهونة عند رجل من اليهود، في ثلاثين صاعًا طعامًا أخذه لأهله».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن أحمد بن مروان: السَّامري، أبو الحسن المقرئ**: قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[1].

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ **إبراهيم بن جابر بن عبد الرحمن المرْوَزي، المعروف بـ(بُح)**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٣ ـ **عبد الرحيم بن هارون الغساني الواسطي**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف جدًّا، كما تقدم.

٤ ـ **هشام بن حسان: الأزدي، أبو عبد الله البصري**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٥ ـ **عكرمة: البربري، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس**: هو كما قال ابن حجر: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة»[2]، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

التخريج:

هذا الحديث يرويه هشام بن حسَّان، واختلف عنه على وجهين:

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢١٧) رقم: (٦٠٨٠).

(٢) المصدر السابق.

الأول: رواه عبد الرحيم بن هارون، عنه، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄، عن عائشة ﵂، به.

الثاني: رواه جماعة، عنه، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄، به نحوه، دون ذكر عائشة ﵂.

الوجه الأول:

أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ عن علي بن أحمد بن مروان، عن إبراهيم بن جابر، عن عبد الرحيم بن هارون، عن هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄، عن عائشة ﵂، به.

الوجه الثاني:

أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٧٢) رقم: (٢٠٠٢٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٨) رقم: (٢١٠٩)، والدارمي في «السنن» (٣/ ١٦٨١) رقم: (٢٦٢٤) عن يزيد بن هارون.

وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (ص: ٢٠١) رقم: (٥٨١)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ٥١١) رقم: (١٢١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٥/ ٨٩) رقم: (٢٦٩٥) من طريق عثمان بن عمر.

والترمذي في «الجامع» (٣/ ٥١١) رقم: (١٢١٤) من طريق ابن أبي عدي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

والنسائي في «السنن الصغرى» (٧/ ٣٠٣) رقم: (٤٦٥١) من طريق سفيان بن حبيب.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٨٣) رقم: (٥٨٦٣) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٣٢) ـ من طريق أحمد بن يونس عن الفضيل بن عياض[1]

---

(١) وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٨) رقم: (١١٦٩٧) من طريق يحيى بن سليمان، عن الفضيل بن عياض، عن حُصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄، به، وفيه قصة، ولعله ليس من قبيل الاختلاف، وإنما يكون الفضيل قد رواه عن شيخين: هشام، وحُصين، وقد يكون اختلافًا ويترجَّح الوجه الذي من رواية أحمد بن يونس عن فضيل بن عياض على الوجه الذي من رواية يحيى بن سليمان؛ لأن أحمد بن يونس أوثق منه، فقد قال عنه ابن حجر في «التقريب» (ص: ٨١) رقم: (٦٣): «ثقة حافظ»، وأما يحيى بن سليمان =

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٦٠) رقم: (١١١٩٢) من طريق أبي عاصم.

ستتهم (يزيد بن هارون، وعثمان بن عمر، وابن أبي عدي، وسفيان بن حبيب، والفضيل بن عياض، وأبو عاصم) عن هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، به.

الترجيح بين الوجهين:

الوجه الراجح هو الوجه الثاني، وهو ما رواه الجماعة عن هشام بن حسان، وأما رواية عبد الرحيم عن هشام فمرجوحة، وذلك لضعفه الشديد، ولمخالفته للجماعة من الثقات، منهم: يزيد بن هارون.

وتوبع هشام بن حسان على الوجه الراجح:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٤/ ٤٥٦) رقم: (٢٧٢٤)، والترمذي في «الجامع» (٤/ ٥٨٠) رقم: (٢٣٦٠)[1]، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١١١١) رقم: (٣٣٤٧)، من طريق هلال بن خَبَّاب.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (ص: ٢٠٢) رقم: (٥٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٩٩) رقم: (١١٧٩٧) من طريق نُسير بن ذُعْلوق.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٨) رقم: (١١٦٩٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٢٧) ـ من طريق حُصين.

أربعتهم (هشام بن حسان، وهلال بن خبَّاب، ونُسير بن ذُعلوق، وحُصين) عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، به.

= فهو القرشي الحَفري، ويُقال: الجفري، فقد قال عنه أبو نُعيم ـ كما في «المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٣٦) رقم: (٦٩٨٢): «فيه مقال»، وقد تترجح رواية يحيى بن سليمان لأن فيها قصة، فتدل على مزيد ضبط، وعلى أية حال فمتابعة فضيل بن عياض ليس لها كبير أثر هنا، سواء ثبتت أم لم تثبت.

(١) لفظ الترمذي مختصر، وليس فيه الجزء الوارد في أصل الرواية.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعكرمة ثقة ثبت ـ كما تقدم ـ، فالحديث صحيح، وقد صححه الترمذي.

وقد جاء الحديث في الصحيحين وغيرهما من رواية عائشة رضي الله عنها:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٤٣/ ١٣٧) رقم: (٢٥٩٩٨)، والبخاري في «الصحيح» (٤/ ٤١) رقم: (٢٩١٦)، ومسلم في «الصحيح» (٣/ ١٢٢٦) رقم: (١٦٠٣)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٧/ ٢٨٨) رقم: (٤٦٠٩)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ٨١٥) رقم: (٢٤٣٦)، من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، نحوه.

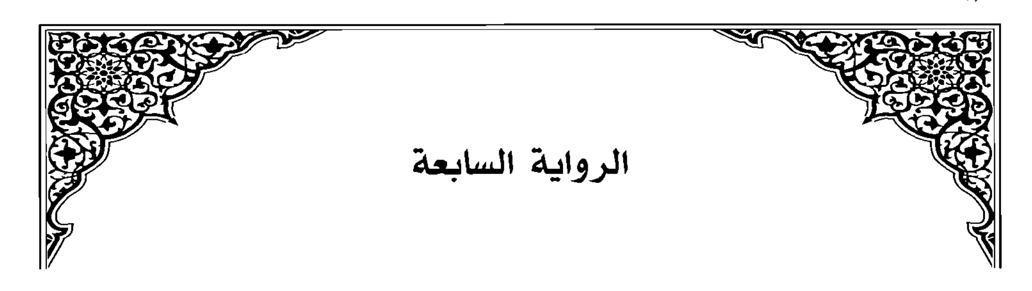
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية بيانُ مخالفة عبد الرحيم لجماعة من الثقات في الرواية عن هشام، وأن هذه المخالفة مما يُستنكر عليه، وأن هذا مما يُضعَّف به الراوي.

والأمر كما قال ابن عدي فلم يرو الحديث عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس عن عائشة إلا عبد الرحيم بن هارون، وأما الجماعة غيره فيروونه عن هشام دون ذكر عائشة.

والحديث قد جاء عن عائشة من طريق آخر ـ كما تقدم ـ، فلعل عبد الرحيم وهم فجمعهما في طريق واحد، فرواه عن ابن عباس عن عائشة، وهما حديثان مستقلان، كلٌّ منهما يُروى من طريق غير الآخر.





الرواية السابعة

قال ابن عدي: «وبإسناده حدثنا هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: **مَن لم يعرف نعمة الله عليه إلا في مطعمه ومشربه، فقد قصُرَ عِلْمه ودنا أجلُه**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدم ذكرهم في الرواية السابقة إلى هشام بن حسان، وبقية رجال الإسناد هم:

١ ـ **هشام بن عروة بن الزبير بن العوَّام، أبو المنذر الأسدي**: قال ابن سعد: «كان ثقة، ثبتًا، كثير الحديث، حجة»، وقال الدارمي: قلت لابن معين: «هشام أحب إليك عن أبيه، أو الزهري؟ قال: كلاهما، ولم يفضل»، وقال العجلي: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «ثقة، إمام في الحديث».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، ثبت، لم يُنكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق؛ فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشامًا تَسهَّل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهُّله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه».

وقال ابن خراش: «كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقًا، تدخل أخباره في الصحيح، بلغني أن مالكًا نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات، قَدْمةً كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة، وقدم الثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة، سمع منه بأخرة: وكيع، وابن نمير، ومحاضر»[1].

■ **درجة الراوي**: «ثقة فقيه ربما دلس» كما قال ابن حجر[2].

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣) رقم: (٧٣٠٢).

٢ ـ عن أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوَّام الأسدي، أبو عبد الله المدني: متفق على ثقته وجلالته(١)

التخريج:

أخرجه: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٥٥٦) من طريق محمد بن محمد الباغندي، ومن طريق علي بن إسماعيل بن يونس بن السَّكَن القَنْطَري.

ثلاثتهم (علي بن أحمد بن مروان ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، ومحمد بن محمد الباغندي، وعلي بن إسماعيل بن يونس) عن إبراهيم بن جابر، عن عبد الرحيم بن هارون، عن هشام بن حسان، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث **ضعيف جدًّا**؛ لضعف عبد الرحيم بن هارون، وغرابة تفرده به.

وقد جاء موقوفًا على أبي الدرداء رضي الله عنه:

أخرجه: ابن أبي الدنيا في «الشكر» ـ ضمن «موسوعة ابن أبي الدنيا» (٣/ ٢٢٩) رقم: (٥١٨٧) ـ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٢٦٧) رقم: (٤١٥٢)، عن حمزة بن العباس، عن عبدان، عن عبد الله، عن يزيد بن إبراهيم.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١٦٨) من طريق يزيد بن هارون.

كلاهما (يزيد بن إبراهيم، ويزيد بن هارون) عن الحسن، عن أبي الدرداء، موقوفًا عليه(٢)

وهذا مرسل، فالحسن لم يسمع من أبي الدرداء، قال أبو زرعة: «الحسن عن أبي الدرداء مرسل»(٣)

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

قال ابن عدي بعد هذه الرواية: «وهذا عن هشام بن حسان لا يرويه غير عبد الرحيم».

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٩) رقم: (٤٥٦١).

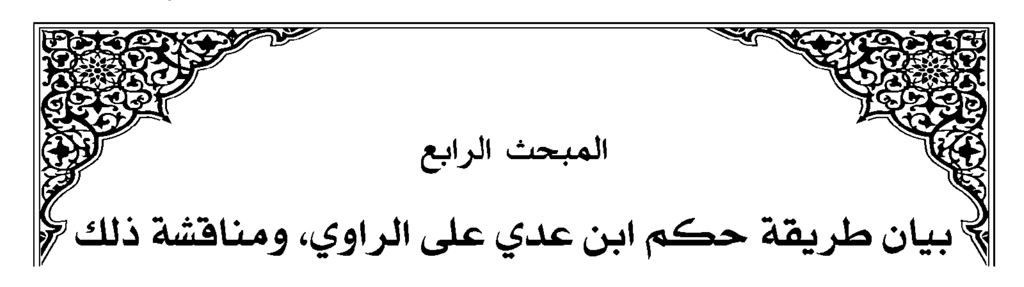
(٢) ولفظه: «وحضر عذابه» بدل: «ودنا أجله».

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٤٤٩) رقم: (١٤٨).

فابن عدي أن يبيِّن أن هذه الرواية من مفاريد عبد الرحيم عن الثقات، وأن هذا التفرد منكر، وأن هذا مما يُضعَّف به عبد الرحيم.

والأمر كما قال ابن عدي؛ فقد تفرد به عبد الرحيم، والعلة تلحق به.





المبحث الرابع
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها يُحدِّث بها عبد الرحيم عن ابن أبي رَوَّاد، وهشام بن حسَّان، وعطيَّة، وله غير ما ذكرت، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وإنما ذكرتُه لأحاديث رواها مناكيرَ عن قوم ثقات».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على ثلاثة أمور:

الأول: فحص مروياته فوجد منها أشياء يرويها عن قوم ثقات، يتفرد بها عنهم، أو يخالف بها الثقات، فأنكرها وألحق العلة به.

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه كلامًا، لا جرحًا ولا تعديلًا، ولذا قال: «ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا».

الثالث: حكم عليه بالضعف فأدخله في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»، وذكر أنه يروي أحاديث مناكير عن قوم ثقات.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمرين:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

تقدم أن في عبد الرحيم ثلاثة أقوال؛ قول لأبي حاتم، وقول لابن حبان، وقول للدارقطني، أما ابن حبان والدارقطني فليسا من طبقة شيوخ ابن عدي.

وأما قول أبي حاتم: «مجهول، لا أعرفه»، فإن هذا القول في كتاب

«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على هذا الكتاب.

الأمر الثاني: في قوله: «وإنما ذكرتُه لأحاديث رواها مناكيرَ عن قوم ثقات».

قد أورد ابن عدي له سبع روايات، وبعد دراستها تبين أنها على ثلاثة أنواع:

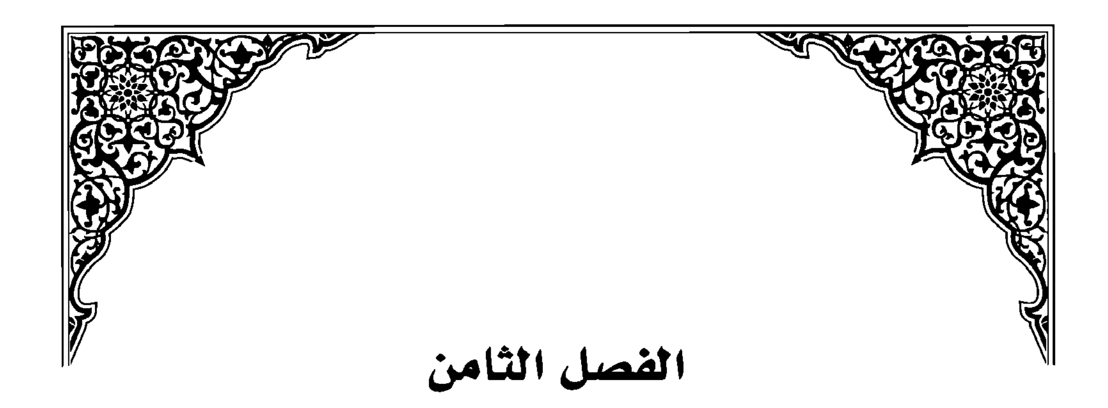
النوع الأول: لا تثبت إلى عبد الرحيم، وهي الرواية الخامسة.

الثاني: ثبتت إليه، ولكن الخطأ لا يُلحق به، وإنما بغيره، وهي رواية واحدة: الرواية الثالثة.

الثالث: ثبتت إليه، والخطأ منه، وهي خمس روايات: الرواية الأولى، والثانية، والرابعة، والسادسة، والسابعة.

وعليه فإن الأمر كما قال ابن عدي من أن عبد الرحيم بن هارون يتفرد عن الثقات بأحاديث مناكير، والله أعلم.





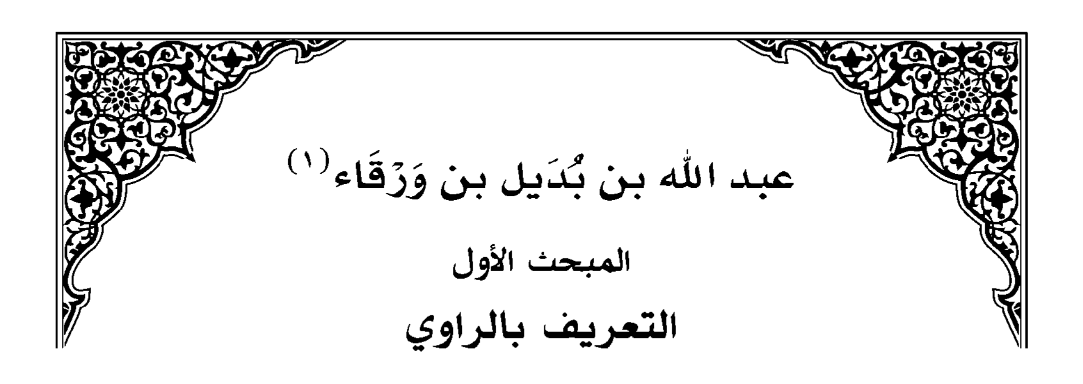
الفصل الثامن

ترجمة عبد اللّٰه بن بُدَيْل بن وَرْقاء

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





عبد الله بن بُدَيل بن وَرْقَاء[١]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «عبد الله بن بُدَيل بن وَرْقاء، مكيٌّ».

اسمه: عبد الله بن بديل بن ورقاء، ويُقال: ابن بشر، الخزاعي، ويقال: الليثي، المكي.

ويقال له: بُدَيل بن ورقاء[٢]

روى عن: عمرو بن دينار، والزهري.

روى عنه: زيد بن الحُبَاب، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما.

أخرج له البخاري تعليقًا، وأخرج له أبو داود، والنسائي[٣]

وفاته: قال ابن حجر: «من الثامنة»[٤]

وسَميُّه هو: عبد الله بن بُديل بن ورقاء الخزاعي، مختلف في صحبته[٥]

---

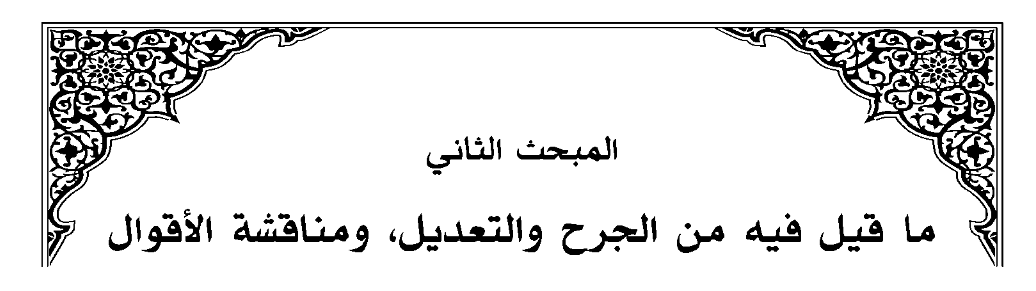
(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٥٧٦)، رقم الترجمة: (١٠٢١).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢٨) رقم: (١٧٠٥).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/٣٠٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٦) رقم: (٣٢٢٤).

(٥) انظر ترجمته في: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/١٨) رقم: (٤٥٧٧).



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابنُ عدي ثلاث روايات، ثم قال: «وعبد الله بن بُدَيل له غير ما ذكرت مما ينكَر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

ونقل ابن عدي في ترجمة إبراهيم بن بُدَيل قولَ يحيى بن معين: «إبراهيم بن بديل بن ورقاء الخزاعي، وعبد الله بن بديل بن ورقاء بصريان ضعيفان جميعًا في الزهري»، ثم قال: «وإبراهيم بن بديل هذا أقل رواية من عبد الله بن بديل، وعبدُ الله قد أخرجت له فيمن اسمه عبد الله، وجميعًا ليس بينهما قرابة، وهما ممن يُكتب حديثهما»[١].

وقال ابن معين في رواية إسحاق بن منصور: «صالح»[٢].

ولما سُئل أبو حاتم عن حديث يرويه الثوري عن رجل عن الزهري عن عباد بن تميم، رجَّح أن المبهم هو ابن بديل، ثم قال: «كان صاحب غلط»[٣].

روى عنه ابن مهدي[٤]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥].

وقال ابن يونس: «يضعفونه»[٦].

وقال أبو بكر النيسابوري: «ضعيف الحديث»[٧]، وكذا قال الدارقطني[٨].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٣٣) رقم: (٦٨).
(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٤) رقم: (٦٨).
(٣) العلل لابن أبي حاتم، (ص: ١٢٨١) رقم المسألة: (١٨٦٤).
(٤) قاله أبو حاتم، كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤) رقم: (٦٨).
(٥) الثقات (٧/ ٢١) رقم: (٨٨٢١).
(٦) الإكمال، لابن ماكولا (١/ ٢٢٠).
(٧) السنن، للدارقطني (٣/ ١٨٦) رقم الحديث: (٢٣٦١).
(٨) المصدر السابق (٣/ ١٨٦) رقم الحديث: (٢٣٦٠).

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

الذي يظهر مما تقدم من كلام النقاد في عبد الله بن بُديل، ومن خلال دراسة مروياته التي أوردها ابن عدي أنه **ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار**، وقد نصَّ ابن عدي على هذا في ترجمة إبراهيم بن بُديل كما تقدم، وإلى ضعفه ذهب أبو بكر النيسابوري، والدارقطني، ويشير إليه كلام أبي حاتم الرازي، وقد ضعَّفه ابن معين في الزهري[(١)]

وأما رواية ابن مهدي عنه فإنما هي روايات عزيزة جدًّا، ولا يكاد يُظفر بشيء منها فيما بين أيدينا سوى الرواية والروايتين، والذي وقفتُ عليه من ذلك روايتان، رواية موقوفة وأخرى مقطوعة[(٢)]، ولذا فإن رواية ابن مهدي عنه بهذه الحال لا تعطيه معنى التوثيق، وإنما الصدق في نفسه، ولعل هذا معنى قول ابن معين عنه ـ كما في رواية إسحاق بن منصور ـ: «صالح».

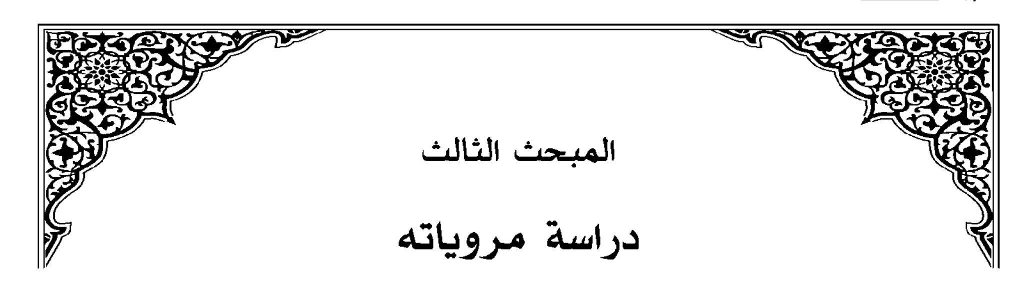
وقد قال عنه ابن حجر: «صدوق، يخطئ»[(٣)]



(١) وهو ضعيف أيضًا في عمرو بن دينار، ولا أعلم أنه يروي عن غيرهما، انظر: «السنن» للدارقطني (٣/ ١٨٦) رقم: (٢٣٦٠)، (٢٣٦١).

(٢) انظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٤) رقم: (٥٤)، (٣/ ١٠٣) رقم: (٤٢٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٦) رقم: (٣٢٢٤).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير، حدثنا زيد بن الحُبَاب، حدثني عبد الله بن بُدَيْل بن وَرْقاء، قال: أتينا الزهريَّ فأمر بنا فطُردنا، ثم أرسل إلينا فجئنا فحدَّثنا، فقال: حدثنا عبَّاد بن تميم، عن عمه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **يا نَعَايا العرب، يا نَعَايا العرب** ـ ثلاثًا ـ، **إن أخوف ما أخاف عليكم الرِّياءُ والشهوةُ الخَفيَّة**».

وقال: «حدثنا ابن مُكْرم، حدثنا علي بن نَصْر، حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا عبد الله بن بُديل بن ورقاء، سمعت الزهري يُحدِّث عن عبَّاد بن تميم، عن عمه، أن النبي ﷺ قال: **يا نَعَايا العرب، إن أخوف ما أخاف عليكم الرِّياءُ والشهوةُ الخَفيَّة**».

وقال: «حدثنا أبو عَروبة، حدثنا سليمان بن سَيْف، حدثنا محمد بن سليمان، حدثنا عبد الله بن بديل بن ورقاء المكي، عن الزهري، بإسناده نحوه».

ترجمة رجال الإسناد الأول:

١ ـ أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب المسند: متفق على ثقته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ محمد بن عبد الله بن نمير: الهمْداني الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي: متفق على ثقته وجلالته، قال عنه أحمد بن حنبل: «هو دُرَّة العراق»[١]

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/٦١٨).

٣ ـ **زيد بن الحباب بن الرَّيَّان التميمي، أبو الحسين العُكْلي الكوفي**: قال ابن معين: «ثقة»، وكذا قال ابن المديني، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، والدارقطني، وقال أحمد بن حنبل: «كان صاحبَ حديث كيِّسًا»، وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح».

وقال ابن معين: «يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس»، وقال أحمد بن حنبل: «كان صدوقًا، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، لكن كان كثير الخطأ»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير»(١)

وقال ابن عدي: «من أثبات مشايخ الكوفة، ممن لا يُشك في صدقه، والذي قاله ابن معين عن أحاديثه عن الثوري إنما له أحاديث عن الثوري يُستغرب بذلك الإسناد، وبعضها ينفرد برفعه، والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها».

■ **درجة الراوي**: ثقة، إلا في حديث الثوري فإنه ينظر فيه.

٤ ـ **عبد الله بن بديل بن ورقاء**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار.

٥ ـ **الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني**: متفق على ثقته وثبته وجلالته وإمامته(٢)، قال ابن حجر: «الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته، وإتقانه وثبته»(٣)

٦ ـ **عباد بن تميم: بن غَزِيَّة الأنصاري المازني المدني**: قال محمد بن إسحاق: «ثقة»، وكذا قال العجلي، والنسائي، وحديثه مخرج في الصحيحين، وذكره ابن حبان في «الثقات»(٤)

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»(٥)

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٦١).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٩٦).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦) رقم: (٦٢٩٦).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧٥).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٩) رقم: (٣١٢٣).

٧ ـ عن عمه: هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، أخو تميم لأمه، صحابي جليل[١]

ترجمة رجال الإسناد الثاني:

١ ـ ابن مُكْرَم: هو محمد بن الحسين بن مكرم، أبو بكر البغدادي: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٢ ـ علي بن نصر بن علي بن نصر الجهْضَمي، أبو الحسن البصري: متفق على ثقته وحفظه[٢]

٣ ـ عبيد الله بن عبد المجيد: أبو علي الحنفي البصري: قال ابن معين: «ليس به بأس»، وكذا قال أبو حاتم، ووثقه العجلي، والدارقطني، وابن قانع، وحديثه مخرج في الصحيحين، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وضعَّفه العقيلي[٣]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعَّفه»[٤]

ترجمة رجال الإسناد الثالث:

١ ـ أبو عروبة: الحسين بن محمد بن مودود، الحرَّاني: متفق على ثقته وتضلُّعه في الحديث وصنعته، قال ابن عدي: «كان عارفًا بالرجال وبالحديث، وكان مع ذلك مفتي أهل حران، شفاني حين سألته عن قوم من المحدثين»[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٨٥) رقم: (٤٧٠٦).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٦).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣) رقم: (٤٣١٧).

(٥) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١٠) رقم: (٢٨٥). وفيها: قال الذهبي: «ذكره أبو القاسم ابن عساكر في ترجمة معاوية، فقال: كان أبو عروبة غاليًا في التشيع، شديد الميل على بني أمية. قلت ـ القائل هو الذهبي ـ: كل من أحب الشيخين فليس بغال، بل من تعرض لهما بشيء من تنقص فإنه رافضي غال، فإن سبَّ فهو من شرار الرافضة، فإن كفر فقد باء بالكفر، واستحق الخزي، وأبو عروبة فمن أين يجيئه الغلو وهو صاحب حديث وحرَّاني؟».

٢ ـ سليمان بن سيف بن يحيى بن درهم الطَّائي، مولاهم، أبو داود الحرَّاني:
قال النسائي: «ثقة»، وقال ابن أبي حاتم: «كتب إليَّ ببعض حديثه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»(١)

■ **درجة الراوي:** ثقة.

٣ ـ محمد بن سليمان بن أبي داود، أبو عبد الله الحرَّاني، المعروف بـ(بومة):
قال النسائي: «لا بأس به»، وقال أبو عوانة الإسفراييني: «ثقة» وكذا قال مسلمة بن القاسم، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»(٢)

■ **درجة الراوي:** محله الصدق.

التخريج:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه عبد الله بن بديل بن ورقاء، وإبراهيم بن بديل بن ورقاء، عنه، عن عباد بن تميم، عن عمه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: رواه مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عنه، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، به موقوفًا عليه.

الثالث: رواه جماعة، عنه، عن محمود بن الربيع، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، به موقوفًا عليه.

الوجه الأول:

أخرجه: أبو يعلى في «المسند» ـ كما في «المطالب العالية» (١٣/ ٤٥٣) رقم: (٣٢٢٢)، ومن طريقه ابن عدي كما تقدم، والضياء في «المختارة» (٩/ ٣٧١) رقم: (٣٤٣) ـ.

والضياء في «المختارة» (٩/ ٣٧٠) رقم: (٣٤١) من طريق محمد بن عَبْدوس السرَّاج.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٨).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٧٩).

كلاهما (أبو يعلى، ومحمد بن عبدوس) عن محمد بن عبد الله بن نمير.

وتوبع ابن نمير:

أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٠) رقم: (٦٤٠٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان.

والضياء في «المختارة» (٩/ ٣٧٠) رقم: (٣٤٠) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء.

ثلاثتهم (محمد بن عبد الله بن نمير، والحسن بن علي بن عفان، وأبو كريب) عن زيد بن الحباب.

وتوبع زيد بن الحباب:

أخرجه: بحشل في «تاريخ واسط» (ص: ٢٢٠) من طريق عُبيد بن عَقيل.

والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٩٦) رقم: (١١٢٠) من طريق عمرو بن محمد العَنقَزي.

وابن عدي ـ كما تقدم ـ من طريق عبيد الله بن عبد المجيد، ومن طريق محمد بن سليمان.

خمستهم (زيد بن الحباب، وعُبيد بن عَقيل، وعمرو بن محمد العَنقَزي، وعبيد الله بن عبد المجيد، ومحمد بن سليمان) عن عبد الله بن بُديل بن ورقاء[1]

---

(١) في «العلل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٣٥) رقم: (١٨٦٤): «وسألت أبي عن حديث رواه أبو حذيفة، عن سفيان، عن رجل، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، أن النبي ﷺ قال ـ وذكر الحديث ـ، قال أبي: ليس هذا الحديث من حديث عباد بن تميم، إنما روي هذا الحديث عن الزهري عن رجل، قال: قال شداد بن أوس قوله، وكان بمكة رجل يقال له: عبد الله بن بُديل الخزاعي، وكان صاحب غلط، فلعله أخذه منه»، قلت: يستفاد من هذا أن أبا حاتم يميل إلى أن الرجل الذي أبهمه الثوري هو عبد الله بن بديل، ولذا أثبتُّ رواية الثوري متابعةً لمن رواه عن عبد الله بن بديل.

وقد اختلف عن الثوري في روايته على أوجه:

الأول: رواه أبو حذيفة، عن الثوري، عن رجل، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، به مرفوعا، كما تقدم.

الثاني: أخرجه: أبو نُعيم الأصبهاني في «الحلية» (٧/ ١٢٢) من طريق عصام بن يزيد بن عجلان، عن الثوري، عن بُدَيل، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن أبيه، به مرفوعًا.

الثالث: أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥١) رقم: (٦٤٠٦) من طريق إسحاق بن =

وتوبع عبد الله بن بديل:

أخرجه: الضياء في «المختارة» (٩/ ٣٧١) رقم: (٣٤٢) من طريق حجاج بن عمران السدوسي، عن أبي سلمة يحيى بن خلف، عن أبي عاصم النبيل، عن إبراهيم بن بديل[(١)]

= إبراهيم بن جوتيّ، عن عبد الملك بن عبد الرحمن الذِّمَارِي، عن الثوري، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، به مرفوعًا.

الرابع: أخرجه الشجري في «الأمالي الخميسية» ـ كما في «ترتيبها» للقاضي محيي الدين العبشمي (٢/ ٣٠٥) رقم: (٢٥٣٨) ـ عن إبراهيم بن عمر البرمكي، عن محمد بن الحسين الأزدي، عن أحمد بن محمد السبيعي الحرار، عن إسماعيل بن إبراهيم البزَّار، عن أبيه، عن زيد بن الحباب، عن سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن أبيه، به مرفوعًا.

الترجيح بين الأوجه:

الذي يظهر أن كل هذه الأوجه **لا تثبت عن الثوري**؛ فإن **الوجه الأول** قد رواه عن الثوري أبو حذيفة، وهو موسى بن مسعود النهدي، قال عنه ابن حجر: «صدوق، سيئ الحفظ، وكان يصحف» «التقريب» (ص: ٥٥٤) رقم: (٧٠١٠)، والأصل فيمن هذه حاله ألا يُحتمل تفرده عن الثوري.

وأما **الوجه الثاني** فقد رواه عن الثوري عصامُ بن يزيد، قال عنه ابن حبان: «ينفرد ويخالف، وكان صدوقًا، حديثه عند الأصبهانيين»، ـ انظر ترجمته في «لسان الميزان» (٤/ ١٦٨) رقم: (٤١٢) ـ، وظهر في روايته هذه ما يُبيِّن أنه لم يكن ضابطًا لها، فقد أخطأ أولًا حينما قال: عن بُديل، فالحديث معروف بعبد الله بن بُديل لا بأبيه، وأخطأ ثانيًا حينما قال: عن عباد بن تميم، عن أبيه، والصواب: عن عمه.

وأما **الوجه الثالث** فإن فيه إسحاق بن إبراهيم بن جوتي، قال عنه ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يأتي عن الثقات بالموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وكذا قال الدارقطني، كما في «لسان الميزان» (٢/ ٢٩) رقم: (٩٨١)، وإسحاق بن إبراهيم هذا يرويه عن الذماري، والذماري قال عنه أبو زرعة: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، كما في «لسان الميزان» (٦/ ٤٠٠) رقم: (٧٥٧).

وأما **الوجه الرابع** فإن فيه مجاهيل، بالإضافة إلى تفرد الشجري الزيدي به، وهذا يكفي في إعلاله.

(١) وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٢) رقم: (٦٤٠٧) عن أبي الحسين بن بِشْران، عن أبي جعفر محمد بن عمرو الرَّزَّاز، عن يحيى بن جعفر، عن الضحاك بن مَخْلد ـ هو أبو عاصم النبيل ـ، عن إبراهيم ـ هو ابن بديل ـ، عن الزهري، به مقطوعًا عليه.

وكلا الإسنادين لا بأس بهما إلى أبي عاصم النبيل، عن إبراهيم، والذي يظهر أن سبب =

كلاهما (عبد الله بن بديل، وإبراهيم بن بديل) عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، به، مرفوعًا.

الوجه الثاني:

أخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ١٦) رقم: (٦٥) عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، قال: قال شداد بن أوس.

الوجه الثالث:

أخرجه: الحسين المروزي في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (ص: ٣٩٣) رقم: (١١١٤).

والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٩٧) رقم: (١١٢١)، (٢/ ٧٩٧) رقم: (١١٢٢)، (٢/ ٧٩٧) رقم: (١١٢٣) عن الفضل بن الصَّبَّاح، وأحمد بن حماد الدولابي، ويونس بن عبد الأعلى[١]

وابن زَبْر الرَّبَعي في «وصايا العلماء عند حضور الموت» (ص: ٧٢) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني.

وأبو نُعيم الأصبهاني في «الحلية» (١/ ٢٦٨) من طريق إسحاق بن راهويه.

والبيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٢) رقم: (٦٤٠٩) من طريق أحمد بن شيبان.

سبعتهم (الحسين المروزي، والفضل بن الصباح، وأحمد بن حماد الدولابي، ويونس بن عبد الأعلى، والحسن بن محمد الزعفراني، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن شيبان) عن ابن عيينة.

وتوبع ابن عيينة:

أخرجه: أبو داود في «الزهد» (ص: ٣٠٣) رقم: (٣٥١) عن محمد بن يحيى الذهلي.

والبيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٣) رقم: (٦٤١٠) من طريق العباس بن محمد.

= الاختلاف هو إبراهيم بن بُديل نفسه؛ فإن ابن معين قد ضعَّفه في الزهري. انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٥٣٣) رقم: (٦٨).

(١) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦٨٢) رقم: (١٢٠٣).

كلاهما (محمد بن يحيى الذهلي، والعباس بن محمد) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان.

وتوبع صالح بن كيسان:

أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٩/ ١٥٢) رقم: (٦٤٠٨) عن أبي الحسين بن الفضل، عن عبد الله بن جعفر، عن يعقوب بن سفيان، عن أبي صالح، عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجِشون.

ثلاثتهم (ابن عيينة، وصالح بن كيسان، وعبد العزيز بن أبي سلمة) عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن شداد بن أوس، به، موقوفًا عليه.

الترجيح بين الأوجه عن الزهري:

الذي يظهر أن الوجه الثاني والثالث ثابتان عن الزهري، وأما الوجه الأول فلا يثبت عنه، وبيان ذلك فيما يلي:

أما الوجه الثاني فإنه مع غرابته إلا أن رواته جبالٌ متفقٌ على ثقتهم وجلالتهم، فإنه يرويه ابن المبارك، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر[١]، عن الزهري.

وأما الوجه الثالث فيرويه عن الزهري ابنُ عيينة، وصالحُ بن كيسان، وعبدُ العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وكلهم ثقات أثبات[٢]، وابن عيينة قد قدَّمه ابنُ المديني على غيره من أصحاب الزهري[٣]

وعليه فيكون كلا الوجهين (الثاني، والثالث) ثابتين عن الزهري، ويكون الزهري تارَةً ينشط فيرويه موصولًا إلى شداد بن أوس، وتارةً لا ينشط فيرسله إلى شداد دون ذكر الواسطة.

وأما الوجه الأول فلا يثبت عن الزهري لأمور:

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٣٢٠) رقم: (٣٥٧٠)، (ص: ٥١٦) رقم: (٦٤٢٥)، (ص: ٢٩٧) رقم: (٣٢٣٩).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٢٤٥) رقم: (٢٤٥١)، (ص: ٢٧٣) رقم: (٢٨٨٤)، (ص: ٣٥٧) رقم: (٤١٠٤).

(٣) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» برواية عبد الله بن أحمد (٢/ ٣٤٩) رقم: (٢٥٤٣).

الأول: أن عبد الله بن بديل، وإبراهيم بن بديل، قد ضعفهما ابن معين في الزهري[١]

الثاني: أن إبراهيم بن بديل قد اضطرب في روايته، فتارة يرويه عن الزهري كما يرويه عبد الله بن بديل بالرفع، وتارة يجعله من قول الزهري مقطوعًا عليه.

الثالث: مخالفتهما للأئمة الأثبات، كعبد الله بن أبي بكر، وابن عيينة، وصالح بن كيسان، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، والواحدُ من هؤلاء يُقضى له عليهما.

وقد نصَّ أبو حاتم على أن الوجه الذي رواه عبد الله بن بديل غلط منه[٢]

وقد توبع الزهري على الوجه الموصول إلى شداد بن أوس:

أخرجه: الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٩٨) رقم: (١١٢٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤/ ١٦٧) رقم: (١٦٤٦)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «الحلية» (١/ ٢٦٩) من طريق رجاء بن حيوة.

وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٢٢) رقم: (١١٧) من طريق حميد الشامي[٣]

ثلاثتهم (الزهري، ورجاء بن حيوة، وحميد الشامي) عن محمود بن الربيع.

وتوبع محمود بن الربيع:

أخرجه: المعافى بن عمران في «الزهد» (ص: ٢٩٤) رقم: (٢٠٠) عن إسماعيل بن عياش عن ضَمْضَم بن زُرعة عن شُريح.

وأحمد في «المسند» (٢٨/ ٣٤٦) رقم: (١٧١١٩)[٤]، وابن ماجه في «السنن»

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٣٣) رقم: (٦٨).

(٢) العلل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٣٥) رقم: (١٨٦٤).

(٣) وأخرجه: قوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٢٢) رقم: (١١٧) من طريق حميد الشامي عن محمود بن ربيعة عن شداد بن أوس، به موقوفًا عليه. هكذا قال: «محمود بن ربيعة»، والذي يظهر أن هذا خطأ، والصواب موافقة الجماعة الذين قالوا: محمود بن الربيع، وقد قال ابن حجر: «وأظنه محمود بن الربيع» كما في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٦/ ٣٣) رقم: (٧٨٣٥).

(٤) رواية أحمد هي عن زيد بن الحباب، عن عبد الواحد بن زياد، عن عبادة بن نسي، وقد تقدم أن زيد بن الحباب رواه عن عبد الله بن بديل بن ورقاء في الوجه الأول، وروايته هنا =

(١٤٠٦/٢) رقم: (٤٢٠٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٨٤) رقم: (٧١٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٦٦) رقم: (٧٩٤٠)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «الحلية» (١/ ٢٦٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٤١٤) ـ من طريق عبادة بن نسي.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وأحمد في «المسند» (٢٨/ ٣٦٢) رقم: (١٧١٤٠)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «الحلية» (١/ ٢٦٨) من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر عن ابن غنم[١]

والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٩٦) رقم: (١١١٩) من طريق عمارة بن غَزية عن يعلى بن شداد بن أوس[٢]

خمستهم (محمود بن الربيع، وشُريح، وعبادة بن نُسي، وابن غَنم، ويعلى بن شداد) عن شداد بن أوس، به موقوفًا عليه.

الحكم على الوجه الموصول إلى شداد بن أوس:

هذه الرواية صحيحة إلى شداد بن أوس موقوفةً عليه، وتُروى عنه من طرق متعددة، وأصحُّها: طريق الزهري، عن محمود بن الربيع[٣]، عنه.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يُبيِّن أنها مما يُنكر على عبد الله بن بُديل، ووجه النكارة أن عبد الله قد تفرَّد بهذا الوجه حينما رواه عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، به مرفوعًا وخالف الثقات الذين يروونه عن الزهري موقوفًا

= ليست من قبيل الاختلاف عليه فيما يظهر، فكلاهما ثابت عنه، وهما طريقان مستقلان.

(١) أخرجه: أحمد في «المسند» عن أبي النضر، وأبو نعيم في «الحلية» من طريق جبارة بن مغلس، كلاهما عن عبد الحميد بن بهرام، به، وأخرجه: يونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي» (٢/ ٤٤٤) رقم: (١٢١٦) عن الطيالسي، عن عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن شداد، بإسقاط ابن غنم، ثم قال يونس بن حبيب: «ووجدت هذا الحديث في كتاب لأبي داود عن عبد الحميد بن بَهْرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن شداد، وهو الصحيح»، وهو كما قال من أن الصواب روايته التي في كتابه، كما هي رواية أبي النضر، وجبارة بن مغلس.

(٢) ولفظه: «كنا نعد على عهد رسول الله ﷺ الشرك الأصغر الرياء».

(٣) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٦/ ٣٣) رقم: (٧٨٣٥).

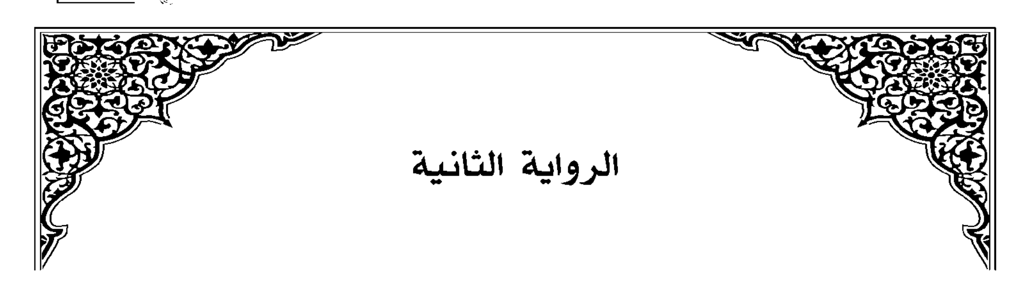
على شداد بن أوس، مثل: ابن عيينة، وعبد الله بن أبي بكر، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وأن هذه النكارة في رواية ابن بُديل مما يُضعَّف بها.

وبعد أن أورد ابنُ عدي هذه الرواية عن ابن بُديل من طريق زيد بن الحُبَاب أعقبها بروايتين أخريين هما متابعتان لزيد، تحرُّزًا من أن يظن ظانٌّ أن العلة في هذه الرواية لا تلحق بابن بُديل وإنما بزيد لما قد جاء عن زيدٍ أنه رواه مرَّة أخرى عن عبد الواحد بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن شداد بن أوس، موقوفًا عليه، فأراد ابن عدي أن يُبيِّن أنه لو سُلِّم بأن زيد بن الحُبَاب قد اضطرب ولم يضبط هذه الرواية، فتبقى رواية عبيد الله بن عبد المجيد، ومحمد بن سليمان، ثابتتين عن عبد الله بن بُديل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من أن هذه الرواية مما تفرد بها عبد الله، وأنها منكرة يُضعَّف بها.

وأما متابعة إبراهيم بن بديل لعبد الله فلا تفيد شيئًا، بل هي مما يُبيِّن ضعفَ إبراهيم، وقد تقدم أن ابن معين ضعَّف إبراهيمَ بن بُديل في الزهري، كما ضعَّف عبدَ الله.





الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا جعفر الفِرْيابي، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو داود، حدثنا عبد الله بن بُدَيْل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، أنه نذر أن يعتكف في المسجد الحرام، فقال رسول الله ﷺ: **اعتكف، وصم**».

وقال: «حدثنا أبو عروبة، حدثنا سليمان بن سيف، حدثنا محمد بن سليمان، حدثنا عبد الله بن بديل المكي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، قال: كان عليَّ اعتكافُ يوم في الجاهلية، فسألت عنه النبي ﷺ، فأمرني أن أقضيه وأن أصوم يومًا مكانه».

ترجمة رجال الإسناد الأول:

١ ـ جعفر الفريابي: هو جعفر بن محمد بن المستفاض، أبو بكر الفِرْيابي: متفق على حفظه وإتقانه[(١)]

٢ ـ عمرو بن علي بن بحْر الباهلي، أبو حفص البصري الفلَّاس: قال أبو زرعة: «كان من فرسان الحديث»، وقال أبو حاتم: «كان أرشق من علي بن المديني»، وقال النسائي: «ثقة، صاحب حديث، حافظ»، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة، حافظ»، وقال الدارقطني: «كان من الحفاظ، وبعض أصحاب الحديث يُفضِّلونه على ابن المديني، ويتعصبون له، وقد صنف «المسند»، و«العلل»، و«التاريخ»، وهو إمام متقن».

وقال صالح جزرة: «ما رأيت في المحدثين بالبصرة أكيس من خياط، ومن أبي حفص الفلاس، وكانا جميعًا مُتَّهَمَين، وما رأيت بالبصرة مثل ابن عرعرة، وكان أبو حفص أرجح عندي منهما».

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣١) رقم: (٢٠).

وقال مسلمة بن القاسم: «تكلَّم فيه ابن المديني، وطعن في روايته عن يزيد بن زُريع»[(١)]

قال الحاكم: «وقد كان عمرو بن علي أيضًا يقول في علي بن المديني، وقد أجلَّ اللهُ تعالى محلَّهما جميعًا عن ذلك»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: إمام متقن، من فرسان الحديث وعلله، وهو من بابةِ علي بن المديني.

٣ ـ **أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود البصري**: «ثقة حافظ، غلط في أحاديث»، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٤ ـ **عبد الله بن بديل بن ورقاء**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار.

٥ ـ **عمرو بن دينار: المكِّي، أبو محمد الأثْرم، الجُمَحيُّ مولاهم**: متفق على ثقته، وإتقانه، وجلالته، قال أحمد بن حنبل: «كان شعبة لا يقدم على عمرو بن دينار أحدًا، لا الحكم، ولا غيره، يعني في التثبت»[(٣)]

ترجمة رجال الإسناد الثاني:

١ ـ **أبو عروبة: الحسين بن محمد بن مودود، الحرَّاني**: ثقة، حافظ، من نقاد الرجال المعتمَد قولهم عند أهل الشأن، تقدم في الرواية السابقة عند ترجمة رجال الإسناد الثالث.

٢ ـ **سليمان بن سيف بن يحيى بن درهم الطَّائي، مولاهم، أبو داود الحرَّاني**: ثقة، تقدم في الرواية السابقة عند ترجمة رجال الإسناد الثالث.

٣ ـ **محمد بن سليمان بن أبي داود، أبو عبد الله الحرَّاني، المعروف بـ(بومة)**: محله الصدق، تقدم في الرواية السابقة عند ترجمة رجال الإسناد الثالث.

---

(١) قال ابن حجر: «وإنما طَعن في روايته عن يزيد لأنه استصغره فيه».

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٩٣).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٨).

التخريج:

أخرجه: يونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي» في «المسند» (١/ ٦٨) رقم: (٦٩)[(١)]

وابن عدي ـ كما تقدم ـ، والبزار في «المسند» (١/ ٢٥٠) رقم: (١٤٢) من طريق عمرو بن علي الفلاس.

وخليفة بن خيَّاط في «المسند» (ص: ٥١) رقم: (٥١) ـ ومن طريقه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٦) ـ.

وأبو داود في «السنن» (٢/ ٣٣٤) رقم: (٢٤٧٤) عن أحمد بن إبراهيم.

أربعتهم (يونس بن حبيب، وعمرو بن علي الفلاس، وخليفة بن خياط، وأحمد بن إبراهيم) عن أبي داود الطيالسي.

وتوبع أبو داود الطيالسي:

أخرجه: ابن عدي من طريق محمد بن سليمان الحرَّاني، كما تقدم.

وخليفة بن خيَّاط في «المسند» (ص: ٥١) رقم: (٥١) ـ ومن طريقه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٦) ـ، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/ ٣٤٥) رقم: (٤١٥٩)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٨٦) رقم: (٢٣٦١) من طريق أبي عامر العَقَدي.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٨٤) رقم: (٣٣٤١)، وأبو يعلى في «المسند» (رقم: (١٠/ ٥) رقم: (٥٦٣٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/ ٣٤٥) رقم: (٤١٥٨)، والمخلِّص في «المخلصيات» (٣/ ٧٨) رقم: (٢٠٣١)، (٣/ ٢٢٩) رقم: (٢٣٩٧)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٨٦) رقم: (٢٣٦٠) من طريق عمرو بن محمد العَنْقَزي.

والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٠٦) رقم: (١٦٠٤) من طريق أبي علي الحنفي.

خمستهم (أبو داود الطيالسي، وأبو عامر العقدي، وعمرو العنقزي، وأبو علي الحنفي) عن عبد الله بن بُديل بن ورقاء، به.

---

(١) تقدم الكلام عن نسبة «مسند أبي داود الطيالسي» عند الرواية السابعة من ترجمة الخليل بن زكريا.

وقد جاء الحديث من وجه آخر:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١/ ٣٦٦) رقم: (٢٥٥)، والدارمي في «السنن» (٣/ ١٥٠٥) رقم: (٢٣٧٨)، والبخاري في «الصحيح» (٣/ ٤٨) رقم: (٢٠٣٢)، ومسلم في «الصحيح» (٣/ ١٢٧٧) رقم: (١٦٥٦)، وأبو داود في «السنن» (٣/ ٢٤٢) رقم: (٣٣٢٥)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ١٦٤) رقم: (١٥٣٩)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٣٨٢) رقم: (٣٣٣٥)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٦٨٧) رقم: (٢١٢٩) من طريق عبيد الله بن عمر العمري.

وأحمد في «المسند» (١٠/ ٤٦٥) رقم: (٦٤١٨)، والبخاري في «الصحيح» (٥/ ١٥٤) رقم: (٤٣٢٠)، ومسلم في «الصحيح» (٣/ ١٢٧٧) رقم: (١٦٥٦)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٣٨٣) رقم: (٣٣٣٨)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٥٦٣) رقم: (١٧٧٢) من طريق أيوب.

كلاهما (عبيد الله بن عمر، وأيوب) عن نافع، عن ابن عمر ﵄، به، وليس فيه الأمر بالصوم[(١)]

الحكم على الحديث:

هذا الحديث من طريق نافع عن ابن عمر مخرج في «الصحيحين»، وليس فيه ذكر الصوم.

أما طريق عبد الله بن بُديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، **فمنكر لا يصح، لأمرين:**

الأول: النكارة الإسنادية؛ فإن عبد الله بن بُديل ضعيف، وتفرده عن عمرو بن دينار لا يُحتمل، وقد قال أبو بكر النيسابوري: «هذا حديث منكر؛ لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه، منهم: ابن جريج، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وغيرهم، وابنُ بديل ضعيف»[(٢)]

---

(١) والحديث يُروى بألفاظ مختلفة، فبعضهم يقول: «يومًا»، وبعضهم يقول: «ليلة»، وأعرضت عن تفصيل هذا لأنه ليس من مقاصد هذه الرواية، فمقصدها بيان زيادة «الصوم»، وتفردِ ابن بُديل بها عن عمرو بن دينار.

(٢) السنن، للدارقطني (٣/ ١٨٦) رقم الحديث: (٢٣٦١).

الثاني: نكارة المتن؛ فذكرُ الصوم في هذا الحديث لم يجئ به إلا عبد الله بن بُديل.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

نصَّ ابن عدي على غرضه من إيراد هذه الرواية، فقال: «ولا أعلم ذُكر في هذا الإسناد الصومُ مع الاعتكاف إلا من رواية عبد الله بن بُديل، عن عمرو بن دينار».

فابن عدي أراد أن يُبيِّن تفرَّدَ عبدِ الله بن بُديل بزيادة ذكر الصوم في هذا الحديث عن عمرو بن دينار، وأن هذا مما يُستنكر عليه ويُضعَّف به.

والأمر كما قال ابن عدي.





الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا أبو يعلى، حدثنا أبو هشام الرِّفاعي، حدثنا زيد بن الحُبَاب، حدثنا عبد الله بن بُدَيْل بن ورقاء، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر: قال رسول الله ﷺ: **الشُّؤم في ثلاث: في الدار، والمسكن، والمرأة**».

قال ابن عدي: «قال أبو هشام: «هو خطأ»، وقول أبي هشام: «هو خطأ» لزيادة عمر في هذا الإسناد، يزيد فيه عن الزهري عبدُ الله بن بديل هذا».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب المسند: متفق على ثقته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ أبو هشام الرفاعي: محمد بن يزيد بن كثير العجلي الكوفي: قال ابن معين: «ما أرى به بأسًا»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وقال البرقاني: «ثقة، أمرني الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح».

وقال ابن نمير: «يسرق الحديث»، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة، وقال ابن نمير أيضًا: «كان أضعفنا طلبًا، وأكثرنا غرائب»، وقال الحسين بن إدريس: «سألتُ عثمان ـ يعني ابن أبي شيبة ـ وحدي عن أبي هشام الرفاعي، فقال: لا تخبر هؤلاء، إنه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ قال: كيف يكون تدليسًا وهو يقول: حدثنا!».

وقال البخاري: «يتكلمون فيه»[1]، وقال أبو حاتم: «ضعيف، يتكلمون فيه»،

---

(١) التاريخ الأوسط (٢/ ٣٨٧) رقم: (٢٩٧٥)، وهكذا نقله ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٥٢٨) رقم الترجمة: (١٧٥٨)، وفي «ترتيب العلل الكبير» (ص: ١٧٢) رقم: (٣٠١) قال الترمذي عن البخاري: «ورأيته يُضعِّف أبا هشام الرفاعي»، وأما المزي فقد نقل في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٤) رقم: (٥٧٠٣) عن البخاري قوله فيه: «رأيتهم مجمعين على ضعفه».

وقال النسائي: «ضعيف»، وقال الدارقطني: «تكلم فيه أهل بلده»[١]

■ **درجة الراوي**: ضعيف، يسرق الحديث، نصَّ على ضعفه البخاريُّ، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، ونصَّ على سرقته للحديث ابنُ نمير وعثمان بن أبي شيبة، وهما من أقرانه ويعلمان حاله.

٣ ـ **زيد بن الحُبَاب بن الرَّيَّان التميمي، أبو الحسين العُكْلي الكوفي**: ثقة، إلا في حديث الثوري فإنه ينظر فيه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٤ ـ **عبد الله بن بُديل بن ورقاء**: هو الراوي محل البحث، وهو ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار.

٥ ـ **الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني**: متفق على ثقته وثبته وجلالته وإمامته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٦ ـ **سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، العَدَوي، أبو عمر، ويُقال: أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وتثبته وجلالته، قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: «أصح الأسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه»[٢]

التخريج:

أخرجه: أبو يعلى في «المسند» (١/ ١٩٨) رقم: (٢٢٩) ـ ومن طريقه ابن عدي كما تقدم ـ عن أبي هشام، به[٣]

وخولف أبو هشام:

أخرجه: يونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي» (٣/ ٣٦٢) رقم: (١٩٣٠) عن الطيالسي، عن عبد الله بن بُديل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ[٤]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٣٥).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٧٦).

(٣) ولفظه: «**الشؤم في ثلاث: في الدابة، والمسكن، والمرأة**».

(٤) ولفظه: «**الشؤم في ثلاث: في الدار، والمرأة، والفرس**»، وهذا موافق لبقية الروايات، وبعضهم يُعبِّر عن الدار بالسكن، وبعضهم يُعبِّر عن الفرس بالدابة، فهي ثلاث متغايرة، ووقع عند ابن عدي ـ كما تقدم ـ: «الدار، والمسكن، والمرأة» ولم أجدها عند غيره، والذي يظهر أنه خطأ، فالمسكن هو الدار.

الترجيح بين الوجهين:

الذي يظهر أن كلا الوجهين ثابتان عن عبد الله بن بُديل، فرواية أبي داود الطيالسي عنه لا غبار عليها، وأما رواية أبي هشام الرفاعي فهو وإن كان ضعيفًا يسرق الحديث إلا أن تصريحه هنا عقب الرواية بأن هذا خطأ ـ ويقصد بذلك أن ابن بُديل أخطأ في زيادة «عمر بن الخطاب» ـ يوحي بأن هذا الحديث ليس من مسروقاته، وأنه قد ضبط هذا الحديث بعينه عن ابن بُديل.

وقد اعتمَد ابنُ عدي رواية أبي هشام هنا، وألحق العلة بابن بُديل، مع علمِ ابنِ عدي بحال أبي هشام، فقد ذكره في «الكامل»، وقال فيه: «وقد أُنْكر على أبي هشام الرفاعي أحاديث عن أبي بكر بن عياش، عن ابن إدريس، وغيرهما عن مشايخ الكوفة يطول ذكرهم»[1]

وعليه فإن الوجه الأول عن عبد الله بن بُديل الذي فيه زيادة «عمر بن الخطاب» خطأ من ابن بُديل، والصواب عن الزهري هو الوجه الثاني دون زيادة «عمر» في الإسناد؛ لأن الحفاظ من أصحاب الزهري قد رووه عنه هكذا، فقد أخرجه: البخاري في «الصحيح» (٤/ ٢٩) رقم: (٢٨٥٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٦) رقم: (٩٢٣٦) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

وأحمد في «المسند» (٨/ ١٤٤) رقم: (٤٥٤٤)، والترمذي في «الجامع» (٤/ ٤٢٤) رقم: (٢٨٢٤)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ٣١٥) رقم: (٤٣٩٤) من طريق ابن عيينة.

والبخاري في «الصحيح» (٧/ ١٣٥) رقم: (٥٧٥٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٥) رقم: (٩٢٣٢) من طريق يونس.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٦) رقم: (٩٢٣٧) من طريق معمر.

وابن ماجه في «السنن» (١/ ٦٤٢) رقم: (١٩٩٥) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق.

ستتهم (عبد الله بن بديل ـ في الوجه الثاني عنه ـ، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة، ويونس، ومعمر، وعبد الرحمن بن إسحاق) عن الزهري، عن سالم.

---

(١) (٧/ ٥٢٨) رقم الترجمة: (١٧٥٨).

وتوبع سالم:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٠/ ٢٦٢) رقم: (٦٠٩٥)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ٨) رقم: (٥٠٩٣)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٤٦) رقم: (٢٢٢٥)، وأبو داود في «السنن» (٤/ ١٩) رقم: (٣٩٢٢)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ٣١٥) رقم: (٤٣٩٥) من طريق مالك[١]

وأحمد في «المسند» (١٠/ ١٧٥) رقم: (٥٩٦٣) من طريق أبي أويس.

والبخاري في «الصحيح» (٧/ ١٣٨) رقم: (٥٧٧٢)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٤٧) رقم: (٢٢٢٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٥) رقم: (٩٢٣٣) من طريق يونس.

والترمذي في «الجامع» (٤/ ٤٢٤) رقم: (٢٨٢٤) من طريق ابن عيينة[٢]

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٧) رقم: (٩٢٣٩) من طريق ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٠٧) رقم: (٩٢٤٠) من طريق يحيى.

كلهم (مالك، وأبو أويس، ويونس، وابن عيينة، وابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، ويحيى) عن الزهري عن سالم وحمزة، بالجمع بينهما[٣]

وتوبع الزهري في روايته عن حمزة:

أخرجه: مسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٤٨) رقم: (٢٢٢٥) من طريق عتبة بن مسلم.

كلاهما (الزهري، وعتبة بن مسلم) عن حمزة بن عبد الله بن عمر.

---

(١) بعض الرواة عن مالك يرويه عنه، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ولا يذكر فيه حمزةَ مع سالم، والأمر في هذا يسير، فلو لم يثبت عن مالك فقد ثبت عن غيره أنه رواه عن الزهري، عن سالم وحمزة.

(٢) بعض الرواة رواه عن ابن عيينة بالجمع بين سالم وحمزة كما هو هنا، وسبق أن بعضهم رواه عن ابن عيينة بالاقتصار على سالم، ولعل الصواب ما ذهب إليه الترمذي في هذا الموضع من «الجامع» من أن الوجه الراجح عن ابن عيينة الاقتصارُ على سالم، ولم أشأ تفصيلَ القول في هذا؛ لأنه غير مؤثر، وليس من مقاصد دراسة هذه الرواية.

(٣) ثمة أوجهٌ في «المسند» و«السنن» تُروى عن الزهري، عن حمزة وحده، ولم أوردها اكتفاءً بالروايات التي جمعت بينه وبين سالم.

وتوبع سالم وحمزة:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٩/ ٤٠٩) رقم: (٥٥٧٥)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ٨) رقم: (٥٠٩٤)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٤٧) رقم: (٢٢٢٥) من طريق محمد بن زيد العسقلاني.

ثلاثتهم (سالم، وحمزة، ومحمد بن زيد العسقلاني) عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

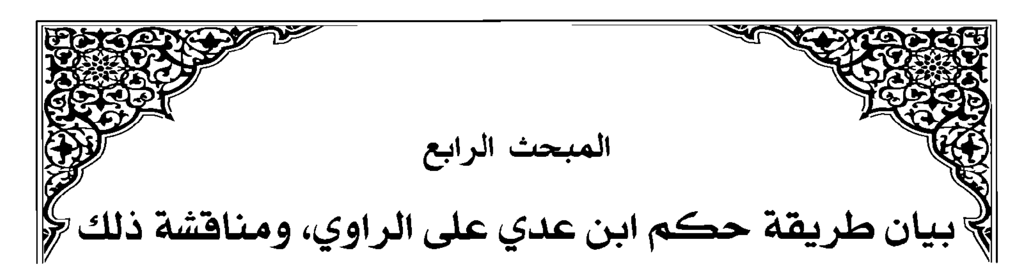
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بذكر غرضه من إيراد هذه الرواية، فبعد أن أوردها قال: «قال أبو هشام: «هو خطأ»، وقول أبي هشام: «هو خطأ» لزيادة «عمر» في هذا الإسناد، يزيد فيه عن الزهري عبدُ الله بن بديل هذا».

فهو يريد أن يُبيِّن أن هذا الحديث قد أخطأ فيه عبد الله بن بُديل حينما زاد في إسناده «عمر»، وأن هذا مما يُستنكر على ابن بُديل ويُضعَّف به.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.





المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «وعبد الله بن بُديل له غير ما ذكرت مما يُنكر عليه من الزيادة في متن، أو في إسناد، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

ويظهر من هذا أن ابن عدي أورده في جملة الضعفاء بناء على أمور:

الأول: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه كلامًا، لا جرحًا ولا تعديلًا، ولذا قال: «ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا».

الثاني: جمع مروياته ثم فحصها فأنكر عليه أشياء، ورواها إليه من عدة طرق؛ ليبين أنها ثابتة إليه.

الثالث: نظر في نوع الخطأ الذي يُنكَر عليه فبيَّنه بقوله: «له غير ما ذكرتُ مما يُنكَر عليه من الزيادة في متن، أو في إسناد».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة في أمرين:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

تقدم إيرادُ عددٍ من أقوال الجرح والتعديل في الراوي، والذين تكلموا فيه ممن هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق اثنان: ابن معين، وأبو حاتم الرازي.

أما ابن معين فله قولان:

الأول: قوله: «إبراهيم بن بُديل بن ورقاء الخزاعي، وعبد الله بن بُديل بن ورقاء بصريان ضعيفان جميعًا في الزهري».

والثاني: قوله: «صالح».

أما القول الأول فقد أسنده ابن عدي في ترجمة إبراهيم بن بُديل من طريق حاتم بن الليث عن ابن معين، ولذا فمن الغريب عدم ذكر ابن عدي له في ترجمة عبد الله بن بُديل، ولعله ذهل عنه، وهذا مما يُستدرك به عليه.

وأما القول الثاني فقد أسنده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» من طريق إسحاق بن منصور، وسبب عدم إيراد ابن عدي لهذا القول أمران:

الأول: أن ابن عدي ليس له رواية عن ابن معين من طريق إسحاق بن منصور.

الثاني: ما تقدم ذكره مرارًا من أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم.

وأما أبو حاتم، فإنه قال فيه: «كان صاحب غلط».

وهذا القول نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في «العلل»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «العلل» لابن أبي حاتم.

الأمر الثاني من مناقشة ابن عدي: قوله: «له غير ما ذكرت مما يُنكر عليه من الزيادة في متن، أو في إسناد».

تقدم أن ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ أورد لابن بُديل ثلاث روايات استنكرها عليه، وتقدم أن القولَ في هذه الروايات هو ما ذهب إليه ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ من أن العلة فيها لاحقة بابن بُديل، والذي يُشار إليه هنا: ما جاء في الرواية الثالثة، حيث اختُلف فيها عن ابن بُديل على وجهين، وراوي الوجه الذي لا نكارة فيه أوثق من راوي الوجه الآخر عنه، ومع هذا فإن ابن عدي رأى أن كلا الوجهين ثابتين عن ابن بُديل، وأن العلة تلحق به، وهذا من دقَّته وتحرِّيه في تحديد صاحب الخطأ.

الأمر الثالث: درجة الراوي عند ابن عدي.

تقدم قول: «وعبد الله بن بُديل له غير ما ذكرت مما يُنكر عليه من الزيادة في متن، أو في إسناد، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، وهذا الحكم منه يعني به أنه ضعيف يُكتب حديثه،

صرَّح ابن عدي درجة عبد الله بن بُديل في ترجمة إبراهيم بن بُديل، فقال: «وإبراهيم بن بديل هذا أقل رواية من عبد الله بن بديل، وعبدُ الله قد أخرجتُ له فيمن اسمه عبد الله، وجميعًا ليس بينهما قرابة، وهما ممن يكتب حديثهما»، وهو يقصد أنهما ضعيفان يُكتب حديثهما على ضعفهما.

والأمر كما قال ابن عدي، والله أعلم.

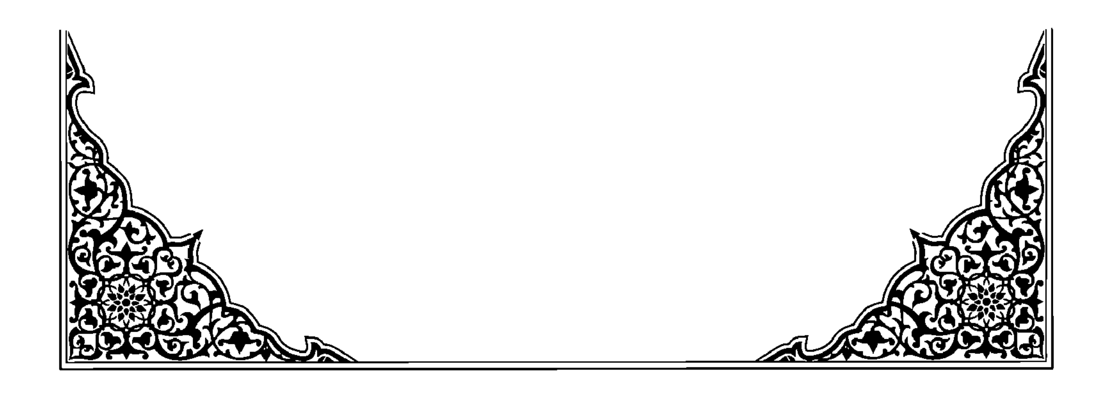


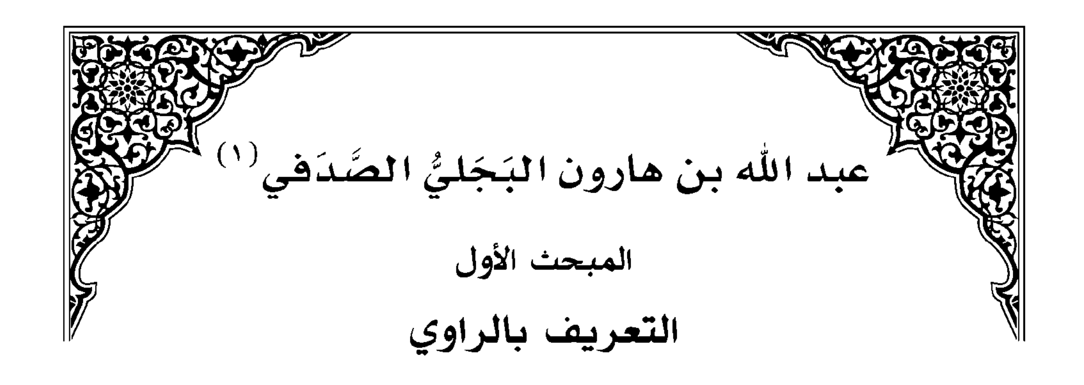
الفصل التاسع

ترجمة عبد اللّٰه بن هارون البَجَلي

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





عبد الله بن هارون البَجَليُّ الصَّدَفي[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «عبد الله بن هارون البجلي الصَّدَفي».

ثم ذكر ابنُ عدي اثنين من الرواة عنه، فقال: «**روى عنه**: حاتم بن إسماعيل، وصفوان بن عيسى».

وكأن ابن عدي يريد أن يرفع جهالة العين عنه، **فليس من منهجه ذكر الرواة عن الراوي إلا لحاجة.**

روى عن: زياد بن سعد، وليث بن أبي سُليم، وغيرهما[2]

أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود في «السنن»، حديثًا واحدًا[3]

تنبيه: حصل اشتباه بين هذا الراوي وبين راوٍ آخر:

ترجم المزي في «تهذيب الكمال» فقال: «عبد الله بن هارون، حجازي، روى عن: زياد بن سعد (بخ د)، روى عنه: صفوان بن عيسى الزهري (بخ د)، روى له البخاري في «الأدب»، وأبو داود حديثًا واحدًا»[4]

فذهب بعضهم إلى أن الراوي الذي ترجم له ابنُ عدي ليس هو الراوي الذي ترجم له المزي، وإنما هما راويان مختلفان، لأن الراوي الذي ترجم له ابنُ عدي

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥٨١)، رقم الترجمة: (١٠٢٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٧) رقم: (٣٦٧٣).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤٧)، وانظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٥/ ٢٧) رقم: (٤٤٩١).

(٤) (١٦/ ٢٣٥) رقم: (٣٦٢٣).

ذكر في ترجمته أنه **بجليٌّ صدفيٌّ**، **(كوفي)**[١]، أما الذي ترجم له المزي فذكر أنه **(حجازي)**.

وممن ذهب إلى أنهما راويان مختلفان: الذهبي في «المغني في الضعفاء» فذكر الحجازيَّ وقال: «شيخٌ معاصر للثوري، لا يُعرف»، ثم ذكر البجلي وقال: «عن ليث بن أبي سُليم، فيه لين»[٢].

وأما ابن حجر فقد ذكر في ترجمة ابن هارون الحجازي كلامَ ابن عدي في ابن هارون البجلي الكوفي، ثم قال: «فيجوز أن يكون هو المذكور، فلعلَّه كوفيٌّ سكن الحجاز، أو بالعكس»، وترجم له في «اللسان»[٣].

والذي يظهر أنهما واحد، لأمور:

الأول: لم أجد أحدًا من المتقدمين فرَّق بينهما.

الثاني: أنه اختيار ابن عدي، فقد أورد في ترجمته الحديث الذي أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود في «السنن»[٤]، ومَن يُفرِّق بينهما يجعل هاتين الروايتين للحجازي، لا للبجلي الكوفي.

وابن عدي من أخبر الناس بعبد الله بن هارون هذا، فقد ذكر في ترجمته أنه (بجلي)، وذكر أنه (صدفي)، وذكر أنه (كوفي)، وذكر له ثلاث روايات، وهذه الأمور كلها لا توجد عند غيره في شيء من كتب المتقدمين ـ إلا الرواية الثالثة ـ، والذين فرَّقوا بينهما من المتأخرين لا يزيدون شيئًا على ما ذكره ابن عدي في هذه الترجمة، سواء عند ترجمتهم للبَجلي الكوفي، أو عند ترجمتهم للحجازي.

الثالث: أنهما مشتركان في الشيوخ والتلاميذ، ومشتركان في عدم الشهرة، والاشتراك في هذا من القرائن على أنهما واحد.

---

(١) جاء في الحاشية رقم: (١٠) من «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/ ٥٨١)، رقم الترجمة: (١٠٢٤) ما يلي: «في [أ]: الكوفي» بدلًا من «الصَّدَفي». قلت: وقد ذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤٧) أن ابن عدي ذكر عن عبد الله بن هارون البجلي أنه كوفي، كما أن لفظة «الصَّدَفي» ثابتة أيضًا، فقد جاءت في إحدى النسخ في الرواية الأولى التي أوردها ابن عدي لعبد الله بن هارون، وسيأتي بيان ذلك عند تخريجها.

(٢) (١/ ٣٦١) رقم: (٣٤٠٣)، (٣٤٠٥). (٣) (٥/ ٢٧) رقم: (٤٤٩١).

(٤) بالإضافة إلى أن ابن عدي إذا وجد اشتباهًا بين راويين فإنه يبينه غالبًا، انظر مثلًا: (٢/ ٤٠٣) رقم: (٢٤٩)، (٤/ ٢٢٦) رقم: (٥٦٩)، (٩/ ٢١٠) رقم: (١٦٧٠).

إذا تقرر هذا فالذي يظهر أن مَن نسَبه إلى الحجاز ـ وهذه النسبة هي منشأ الإشكال في التفرقة بينهما ـ إنما نسَبه لما رواه ابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (ص: ١٦٣) رقم: (١٢٣) قال: «حدثنا سَوَّار بن عبد الله، قال: حدثنا صفوان بن عيسى، قال: أخبرني عبد الله بن هارون، لقيته بالمدينة، قال: حدثني زياد بن سعد»، ولِروايته عن زياد بن سعد الخُراساني ساكنِ مكة[1]

والجواب عن هذا بأن يُقال: لا مانع من أن يكون كوفيًّا سكن الحجاز، أو العكس ـ وإليه أشار ابن حجر[2] ـ، فهذا كثير في الرواة، بالإضافة إلى أنه ربما لم يسكن الحجاز أصلًا، وإنما جاءت روايته عن زياد بن سعد لما زار مكة، وكذلك رواية صفوان عنه تكون لما زار المدينة.

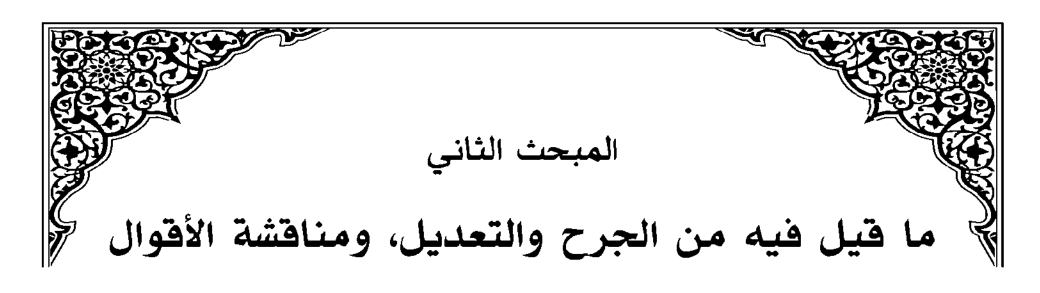
وعليه فالذي يظهر أنهما واحد، وإلى هذا مال ابن حجر، فقد تقدم أنه قال في «التهذيب»: «يجوز أن يكون هو المذكور، فلعلَّه كوفيٌّ سكن الحجاز، أو بالعكس»[3]، وترجم له في «اللسان» وقال: «وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، من رواية صفوان بن عيسى، عن عبد الله بن هارون، عن زياد بن سعد حديثًا، فيجوز أن يكون هذا»[4]

ومما تقدم يُعلم أن عبد الله بن هارون الذي ترجم له ابن عدي هو الذي روى له أبو داود في كتابه «السنن»، فيكون داخلًا في حدود هذا البحث.

وفاته: قال ابن حجر: «من السابعة»[5]



(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٤٧).
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤٧).
(٣) (٢/ ٤٤٧).
(٤) (٥/ ٢٧) رقم: (٤٤٩١).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٧) رقم: (٣٦٧٣).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

قال ابن عدي: «ولم أرَ لعبد الله بن هارون هذا غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولعل له غيرها، وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعض الإنكار، وقد شرطت في كتابي هذا أني أذكر كل من أرى في رواياته اضطرابًا، وفي متونه مناكير، وأذكره وأبيِّن أمره، ولم أرَ للمتقدمين في عبد الله كلامًا فأذكره».

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ونقل عن أبيه قوله: «روى عن: زياد بن سعد، وروى عنه: صفوان بن عيسى» ولم يذكر جرحًا ولا تعديلًا(١)

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما تقدم يتبين أنه ليس للمتقدمين قبل ابن عدي حكم على عبد الله بن هارون البَجَلي، وقد أورد له ابن عدي ثلاث روايات، ولم أجد له غيرها فيما وقفت عليه.

وابن هارون هذا أورد له ابن عدي ثلاث روايات ـ كما تقدم ـ، وبعد دراستها تبيَّن أنها منكرة، والنكارةُ فيها متعدِّدة الأسباب، فتارةً يكون ابن هارون هو سببها ـ كما في الرواية الثالثة ـ، وتارة يتردَّد الأمر بينه وبين غيره ـ كما في الرواية الثانية ـ، وتارة يكون بريئًا من العهدة ـ كما في الرواية الأولى ـ.

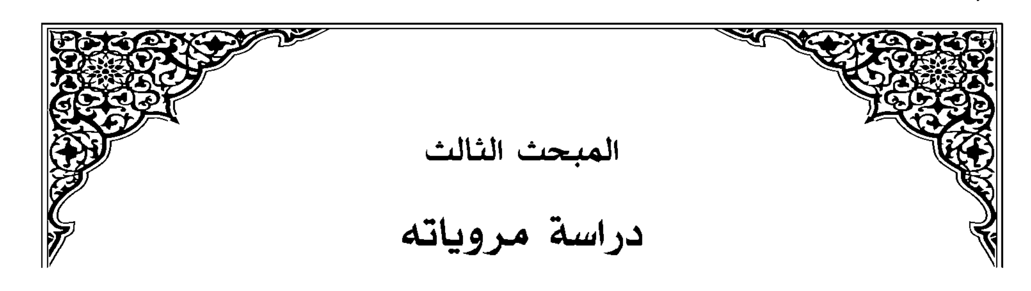
ومن خلال دراسة مرويات ابن هارون والنظر في حكم ابن عدي عليه، ظهر لي أنه **ضعيف جدًّا**.

---

(١) (٥/ ١٩٤) رقم: (٨٩٦).

ومما يُشار إليه هنا: أن الراوي قليلَ الحديث الذي لا يكون له سوى حديثين أو ثلاثة أو نحو ذلك، يكون الحكمُ على أحاديثه أكثر أهميةً من الحكم عليه بعينه.





المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا القاسم بن عبد الله بن مَهدي أبو الطاهر الإِخْميمي، حدثنا أبو مصعب الزهري، حدثنا حاتم بن إسماعيل، حدثني عبد الله بن هارون البَجَلي الصوفي[(١)]، عن ليث بن أبي سُليم، عن طاووس، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: **علِّموا ولا تُعسِّروا واعملوا ولا تعسِّروا، وإذا غضبتم فاسكتوا، وإذا غضبتم فاسكتوا، وإذا غضبتم فاسكتوا**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **القاسم بن عبد الله بن مَهدي، أبو الطاهر الإِخْميمي**: قال ابن عدي: «ولم أرَ أروى عن أبي مصعب وابن كاسب منه، ولعل عنده حديثهما كله، وكان بعض شيوخ مصر يضعفه، وسمعت أبا العباس الضرير يقول: سمعت أبا الزنباع يقول: ما سمعنا مختصر أبي مصعب والفوائد منه إلا بقراءة القاسم بن مهدي الإخميمي عليه.

وكان القاسم بن مهدي هذا راوية للحديث جمَّاعًا له، وكان عنده علم أبي مصعب، ومسند ابن كاسب، وكان راويًا عن شيوخ مصر، مثل زكريا بن يحيى كاتب العمري، وزهير بن عباد الرؤاسي، وابن رمح، والحارث بن مسكين، وأبي الطاهر، وحرملة، وغيرهم، ولم أرَ له حديثًا منكرًا فأذكره، وهو عندي لا بأس به».

وقد أورد له ابن عدي رواية فقال: «حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي من حفظه، ولم يكن في كتابه، حدثنا أبو مصعب، قال: حدثنا ابن أبي حازم، عن

(١) هكذا في الأصل، ولعلها «الصدفي» كما ذكره ابن عدي في بداية الترجمة، ولأني لم أجد من ذكر هذا عنه، ويؤيده أنه في نسخة أخرى «الصدفي»، لكن محقق الكتاب اعتمد نسخة الأصل.

أبيه، عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ: «**إن لكم في كل جمعة حجة وعمرة، الحجة: الهجير إلى الجمعة، والعمرة: انتظار العصر بعد الجمعة**»، ثم قال: «ولم يكن هذا في كتابه، وكان يحفظه، ولم أكتبه إلا عنه، وليس هو في نسخة ابن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل».

وقال السهمي: «سألت الدارقطني عن أبي الطاهر القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي روى نسخة ليزيد بن يونس بن يزيد الأيلي ثقة؟ قال: كان ليِّنًا، قال: وله أحاديث منكرة غير النسخة، وقال: ليس هو بشيء»(١)

قال ابن يونس: «كانت كتبه جيدة»(٢)

■ **درجة الراوي**: هو في نفسه صدوق، وما حدَّث به من كتبه فالأصل فيه الاستقامة، وأما ما حدث به من حفظه فضعيف، وهذا معنى كلام ابن عدي، وابن يونس، وعليه يُحمل تليينُ الدارقطني له.

تنبيه: قال الذهبي: «روى له الدارقطني حديث النَّضح، فقال: متهم بوضع الحديث»(٣)، ولعله وهْم منه، فقد قال ابن حجر في «اللسان» في ترجمة الحسن بن أحمد بن مبارك التستري: «وقال الدارقطني في «غرائب مالك» بعد أن أورد من طريقه، عن القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي، عن شَجَرة بهذا الإسناد حديث النهي عن الوصال في الصيام، وحديث: «أوْلَمَ على بعض نسائه بسَويق وتمر»، وحديث: «كان إذا توضأ نضح عانته» وقال في الأول: الحسن ضعيف جدًّا، كان يُتهم بوضع الحديث، وقال في الثاني: لا يصح عن مالك، والذي قبله باطل عن الزهري، وفي الثالث: باطل لا يصح»(٤)

---

(١) سؤالات السهمي للدارقطني (ص: ٢٤٩) رقم: (٣٥٦).

(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٦/ ٣٧٣) رقم: (٦١١٧). قال ابن حجر معلقًا على تكرار الذهبي: «والظاهر أنه ابن عبد الله المتقدم» ثم نقل قول الحسيني: «هو هو بلا شك»، ثم قال ـ أي ابن حجر ـ: «ولو كان المؤلف يُترجم الرجلَ كما ينبغي لما اشتبه، لكنه تارةً يُقرْمِط، وتارةً يستوعب!».

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٧١) رقم: (٦٤٤٢). وكرّره فقال: «قاسم بن عبد الرحمن بن مهدي الإخميمي»، وذكر قول الدارقطني.

(٤) (٣/ ٢٣) رقم: (٢٢٣٢).

وبهذا يظهر أن قول الدارقطني: «يُتهم بوضع الحديث» ليس في القاسم بن عبد الله بن مهدي، وإنما في الحسن بن أحمد بن مبارك التستري.

٢ ـ **أبو مصعب الزهري: أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث، المدني**: قال أبو زرعة وأبو حاتم: «صدوق»، وقدَّمه الدارقطني في «الموطأ» على يحيى بن بُكير.

قال أبو خيثمة لابنه: «لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت»[1].

▪ **درجة الراوي**: ثقة، قال الذهبي: «ثقة، حجة»، وقال: «ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه»[2]، ووجَّهه ابن حجر بأنه من أجل الدخول في القضاء، أو كثرة إفتائه بالرأي[3].

٣ ـ **حاتم بن إسماعيل: المدني، أبو إسماعيل، الحارثيُّ مولاهم**: قال ابن سعد: «كان ثقة مأمونًا، كثير الحديث»، وقال ابن معين: «ثقة»، وكذا قال العجلي، وقال أحمد: «هو أحب إليَّ من الدراوردي، وزعموا أن حاتمًا كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح»[4]، وقال أبو حاتم: «هو أحب إليَّ من سعيد بن سالم»[5]، وقال العجلي: «ثقة»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[6].

▪ **درجة الراوي**: ثقة إذا حدَّث من كتابه، وإذا حدَّث من غير كتابه فإنه يَهِم.

٤ ـ **عبد الله بن هارون البَجَلي الصُّوفي**[7]: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا.

٥ ـ **ليث بن أبي سُليم بن زُنيم، القرشيُّ مولاهم، أبو بكر الكوفي**: قال

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١١٥) رقم: (٢٨٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٨).

(٤) وقد قال أحمد عن الدراوردي: «كان معروفًا بالطلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيُخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر». «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٩٢).

(٥) وقد قال أبو حاتم عن سعيد بن سالم القدَّاح: «محلُّه الصدق»، انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣١) رقم: (١٢٨).

(٦) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٣).

(٧) تقدم الكلام عن هذه النسبة.

الفضيل بن عياض: «كان ليث أعلم أهل الكوفة بالمناسك»، وفي رواية أبي داود عن ابن معين قال: «لا بأس به، وعامة شيوخه لا يُعرفون»، وقال البخاري: «صدوق يهم»، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يُكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «يُخرَّج حديثه ـ يعني في الصحيح ـ، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد، حسْب».

روى عنه شعبة، والبخاري في «الصحيح» تعليقًا، ومسلم في «الصحيح».

وقال عثمان بن أبي شيبة: «سألت جريرًا عن ليث، ويزيد بن أبي زياد، وعطاء بن السائب، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة، ثم عطاء، وكان ليث أكثر تخليطًا»، وبه قال أحمد وأبو حاتم، أما ابن مهدي فقال: «ليث أحسنهم حالًا عندي».

وقال مؤمَّل بن الفضل: «قلنا لعيسى بن يونس: لمَ لمْ تسمع من ليث؟ قال: قد رأيته وقد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن».

وقال أحمد: «ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيًا منه في ليث بن أبي سليم، وابن إسحاق، وهمَّام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم».

وقال ابن سعد: «كان رجلًا صالحًا عابدًا، وكان ضعيفًا في الحديث، يُقال: كان يسأل عطاءً وطاوسًا ومجاهدًا عن الشيء، فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد».

وفي رواية معاوية بن صالح قال ابن معين: «ضعيف، إلا أنه يُكتب حديثه»، وفي رواية الميموني قال: «ضعيف الحديث عن طاوس، فإذا جمع إلى طاوس غيره فالزيادة هو ضعيف».

وقال أحمد: «مضطرب الحديث»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا يُشتغل به، مضطرب الحديث»[١].

وقال الحاكم: «مجمع على سوء حفظه».

وتركه يحيى القطان ـ كما تقدم ـ، وابن مهدي.

■ **درجة الراوي**: ضعيف، وضعفه على قسمين:

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٨٤).

الأول: ضعفٌ يُكتب معه حديثُه، وهذا إذا حدَّث من غير جمعٍ للشيوخ، وكان حديثه قديمًا، وإذا كان في المناسك فهو أقوى ـ لما تقدم من قول فضيل بن عياض ـ.

الثاني: ضعفٌ شديد، وهذا إذا جمع بين الشيوخ أو كان بعد اختلاطه، وإذا اجتمع فيه الأمران (الجمع، وكان بعد الاختلاط) فهو أشد ضعفًا.

٦ ـ **طاوس: بن كيْسان الحِمْيري، أبو عبد الرحمن اليماني**: متفق على ثقته[1].

التخريج:

علَّقه: البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٢٧) رقم: (٧٩٣٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥١٦) رقم: (٨٣٤) عن عبد الله بن هارون.

وتوبع عبد الله بن هارون:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٤/ ٣٩) رقم: (٢١٣٦)، ويونس بن حبيب في «مسند أبي داود الطيالسي» (٤/ ٣٣٧) رقم: (٢٧٣٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٣٣) رقم: (١٠٩٥١) من طريق شعبة.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢١٦) رقم: (٢٥٣٧٩)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» رقم: (٧٦٠)، والبزار في «المسند» (١١/ ١٤٣) رقم: (٤٨٧٢) من طريق عبد الله بن إدريس.

وإسحاق بن راهويه في «المسند» رقم: (٧٦١)، والبزار في «المسند» (١١/ ١٤٣) رقم: (٤٨٧٣) من طريق جرير.

وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٣٨) رقم: (٢٥٥٦) من طريق الثوري.

وهنَّاد بن السَّري في «الزهد» (٢/ ٣١٠) عن أبي الأحوص سلام بن سليم.

وهنَّاد بن السَّري في «الزهد» (٢/ ٣١٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص: ٩٥) رقم: (٢٤٥) من طريق محمد بن فُضيل بن غَزْوان.

والبخاري في «الأدب المفرد» (ص: ٤٤٧) رقم: (١٣٢٠) من طريق عبد الواحد بن زياد.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٥).

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص: ١٥٠) رقم: (٣١٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥١٦) رقم: (٨٣٤) من طريق حماد بن زيد.

تسعتهم (عبد الله بن هارون، وشعبة، وعبد الله بن إدريس، وجرير، والثوري، وأبو الأحوص سلام، ومحمد بن فضيل، وعبد الواحد بن زيد، وحماد بن زيد) عن ليث بن أبي سُليم.

وتوبع ليث:

رواه: أبو جعفر بن البختري من طريق يزيد بن هارون، عن أبي جَنَاب. ـ كما في «مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري» (ص: ٢٢٠) رقم: (٢٠٢) ـ.

كلاهما (ليث بن أبي سليم، وأبو جناب) عن طاووس، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث **ضعيف**؛ فإن مداره على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وقد تابعه أبو جَنَاب يحيى بن أبي حَيَّة الكلبي الكوفي، إلا أن هذه المتابعة لا تجبره؛ لأن أبا جناب من المدلِّسين، قال الفضل بن دُكين: «لم يكن بأبي جناب بأس، إلا أنه كان يُدَلِّس»، وكذا قال ابن معين، وأحمد، وقال يزيد بن هارون: «كان أبو جناب يحدثنا عن عطاء، وابن بُريدة، والضحاك، فإذا وقفناه نقول: سمعت هذا الحديث؟ فيقول: لم أسمعه منه، إنما أخذت من أصحابنا»[1]، وهو هنا لم يصرّح بالسماع، فأغلب الظن أنه سمعه من ليث بن أبي سليم، ثم دلَّسه، لأن الحديث مشهور من رواية ليث.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن ابن عدي لم يورد هذه الرواية لنكارةٍ فيها تلحق بابن هارون، وإنما أراد أن يورد في هذه الترجمة كلَّ ما لديه من حديث ابن هارون، سواء كانت النكارة في هذه المرويات تلحق ابن هارون أو تلحق بغيره، ولذا قال: «ولم أرَ لعبد الله بن هارون غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولعل له غيرها، وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعض الإنكار».

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٥٠).

وهذه الرواية قد توبع عليها ابنُ هارون، تابعه جماعة من الثقات، منهم: شعبة، والثوري، وحماد بن زيد، فالنكارةُ فيها لا تلحق بابن هارون، وإنما بلَيْث بن سُليم، كما سبق بيانه.

ومن الأمور التي ينبغي أن يُشار إليها هنا: أن ابن عدي قد يورد بعض المرويات للراوي ولا يريد بذلك أنها مما يُستنكر عليه، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير - وهو من رجال البحث -، فإن ابن عدي أورد في ترجمته ستَّ روايات، ثم قال: «ولا أعلم لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثير حديث غير ما ذكرت، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكِره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل أُذُنَي القلب»».

فابنُ عدي قد يورد في ترجمة الراوي جملةً من مروياته المستقيمة، وهذا يكون لأسباب، منها: أن يكون الراوي قليلَ الحديث، فيريد ابن عدي أن يستوعب كلَّ حديثه، كما في هذه الترجمة لعبد الله بن هارون، وكما في ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

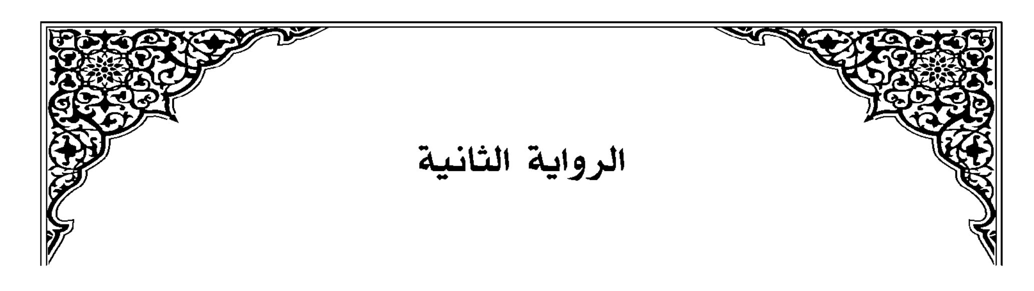
ومنها: أن يكون الراوي قد تُكلِّم فيه وهو موثَّق عند ابن عدي، فيريد أن يدْفعَ عنه الضعفَ الذي وُجِّه إليه من خلال إيرادِ مروياته وبيانِ استقامتها، أو بيانِ أن النكارة فيها لا تلحق بالراوي المترجَم له.

ومن الأمثلة على هذا: ما جاء في ترجمة ثابت البُناني، حيث أورد له ابن عدي بعض الروايات، ثم قال: «وما هو إلا ثقة صدوق، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النُّكْرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضُعفاء ومجهولون، وإنما هو في نفسه إذا روى عمَّن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة»[١].

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء في ترجمة حُمَيْد بن هلال فقد أورد له ابنُ عدي ثلاث روايات، ثم قال: «ولحُميد بن هلال أحاديث كثيرة، وقد حدَّث عنه الناس والأئمة، وأحاديثه مستقيمة»[٢].

---

(١) (٢/٣٠٦) رقم الترجمة: (٣١٨). (٢) (٣/٤٠٣) رقم الترجمة: (٤٣٩).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا القاسم بن عبد الله بن مَهدي، حدثنا أبو مصعب، أخبرنا حاتم بن إسماعيل، قال: وأخبرني عبد الله بن هارون، عن أبَان بن أبي عَيَّاش، عن عطاء، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ صلَّى خلف المقام وعليه نعلاه، ثم أتى زمزم فشرب من مائها».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **القاسم بن عبد الله بن مَهدي**: هو في نفسه صدوق، وما حدَّث به من كتبه فالأصل فيه الاستقامة، وأما ما حدث به من حفظه فضعيف، وقد تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٢ ـ **أبو مصعب الزهري**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٣ ـ **حاتم بن إسماعيل**: ثقة إذا حدَّث من كتابه، وإذا حدَّث من غيره فإنه يهم، فيُنظر فيه، وقد تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٤ ـ **عبد الله بن هارون**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا.

٥ ـ **أبان بن أبي عيَّاش: فيروز، أبو إسماعيل البصري**: متروك الحديث، وقد اتفقوا على ضعفه، قال ابن معين، وأحمد بن حنبل: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «عامَّة ما يرويه لا يُتابع عليه، وهو بيِّن الأمر في الضعف، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب»(١).

٦ ـ **عطاء بن أبي رَبَاح أسلم القرشيُّ مولاهم، أبو محمد المكي**: متفق على ثقته وجلالته(٢)، وأما ما جاء عن علي بن المديني أنه قال: «كان عطاء بأَخَرَة تركه ابنُ جريج وقيسُ بن سعد» فقد قال الذهبي: «لم يعْنِ الترك الاصطلاحي، بل عنى

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٥).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٠١).

أنهما بَطَّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثَبْتٌ رضًا»[(١)]

وسببُ تركِ كتابتهما عنه لأنه نسي أو تغيّر بأخَرة، فقد ذكر سليمان بن حرب عن بعض مشيخته أنه قال: «رأيت قيس بن سعد قد ترك مجالسة عطاء، قال: فسألته عن ذلك، فقال: إنه نسي أو تغيَّر، فكِدت أن أُفسد سماعي منه»[(٢)]

التخريج:

لم أجده من هذا الوجه، وإنما جاء عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأَوْبَر[(٣)]، عن أبي هريرة ﵁، به مرفوعًا[(٤)]

أخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٢٨٠) رقم: (٧٨٠٦) عن معمر.

وعبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٩٩) رقم: (١٥٥٨) - ومن طريقه أحمد في «المسند» (١٤/ ٤٧٨) رقم: (٨٨٩٩) - عن الثوري[(٥)]

وعبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ١٠٠) رقم: (١٥٥٩)[(٦)]، والحميدي في «المسند» (٢/ ٢١٢) رقم: (١٠٢٧)، وأحمد في «المسند» (١٢/ ٣٤٠) رقم: (٧٣٨٤) عن ابن عيينة.

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١/ ٢٦٨) رقم: (٢٣٧) (٢٣٨)، وابن حبان في «الصحيح» (٨/ ٣٧٥) رقم: (٣٦١٠) من طريق جرير.

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١/ ٤٥٢) رقم: (٥٢٥) من طريق معتمر.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٧٧) رقم: (٥٣٥٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠١).

(٣) بعضهم يقول: «عن رجل»، وبعضهم يقول: «عن رجل من بني الحارث بن كعب»، وبعضهم يقول: «عن زياد الحارثي»، وبعضهم يقول: «عن زيد الحارثي» وبعضهم يقول: «عن أبي الأَوْبَر»، ونحو ذلك، والحصيلة واحدة، فهو رجل من بني الحارث بن كعب، يقال له: زياد الحارثي، وكنيته أبو الأَوْبَر.
وقولُ مَن قال: «زيد» خطأ، والصواب: «زياد»، والأمر في هذا يسير، ولم أشأ أن أبيِّن الفروق عند ذكرِ كلِّ طريق؛ لأن هذا ليس من مقصد تخريج هذه الرواية، انظر: «علل الدارقطني» (٥/ ٤٢٠) رقم: (٢٢٥٩).

(٤) سيأتي لفظه.

(٥) طبعة دار التأصيل.

(٦) التعليق السابق.

وأحمد في «المسند» (١٤/ ٣٨٠) رقم: (٨٧٧٢)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٣٥٩) رقم: (٦٣٦) من طريق زائدة.

وأحمد في «المسند» (١٥/ ٢٨٠) رقم: (٩٤٦٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٥١١) رقم: (٢٩١٦) من طريق أبي عوانة.

والطيالسي في «المسند» (٤/ ٣٢٢) رقم: (٢٧١٨)، وأحمد في «المسند» (١٦/ ٧) رقم: (٩٩٠٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٧٨) رقم: (٣٣٠٩) من طريق شعبة.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٧٩) رقم: (٧٨٥٨)، وأحمد في «المسند» (١٦/ ٧) رقم: (٩٩٠٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٧٩) رقم: (٣٣١٠) من طريق شريك.

تسعتهم (معمر، والثوري، وابن عيينة، وجرير، ومعتمر، وزائدة، وأبو عوانة، وشعبة، وشريك) عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأَوْبَر، قال: «كنت عند أبي هريرة فأتاه رجل فقال: أأنت نهيت الناس أن يصلوا في نعالهم؟ فقال: ما نهيت، ولكن وربِّ الكعبة لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي خلف المقام وعليه نعلاه، ثم انصرف وهما عليه، فقال رجل: أنت نهيت الناس أن يصوموا يوم الجمعة؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تصوموا يوم الجمعة؛ فإنه يوم عيد، إلا أن تصلوه بأيام**»[(١)]

الحكم على الحديث:

هذا الحديث من الوجه الذي أخرجه ابن عدي **منكر**، فيه عبد الله بن هارون، وهو ضعيف جدًّا، وفيه أبان بن أبي عيَّاش، وهو متروك.

وأما الوجه الذي جاء عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأَوْبَر، عن أبي هريرة، فإن فيه أبا الأَوْبَر، وهو مجهول الحال، روى عنه عبد الملك بن عمير، وليث بن أبي سُليم، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٢)]، والجهالةُ في مثل هذه الطبقة أخفُّ من غيرها، والمتن الذي أتى به ليس متنًا منكرًا، بل هو ثابت عن أبي هريرة من أوجه متعددة، **وعليه فالإسناد من هذا الوجه صالح**.

---

(١) بعضهم يرويه بالشق الأول دون ذكر النهي عن صوم يوم الجمعة، وبعضهم يرويه بذكر النهي عن صوم يوم الجمعة دون ذكر الصلاة بالنعال، وبعضهم يزيد أو ينقص، ولم أرد بيان ذلك عند ذكر طريق فيما سبق؛ لأن الأمر غير مؤثر في مقصد تخريج هذه الرواية.

(٢) (٤/ ٢٥٧) رقم: (٢٧٩٩).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

يحتمل أن يكون غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أحد أمرين:

الأول: أن يُبيِّن نكارة هذا الوجه، حيث إنه لم يروه عن عطاء بن أبي رباح إلا أَبَان بن أبي عيَّاش، ولا عن أَبَان إلا عبد الله بن هارون، وأن هذه النكارة تلحق بابن هارون، لأن مدار التفرد عليه.

ومما يؤيد أن ابن عدي يميل إلى إلحاق العلة بابن هارون لا بِأَبَان ـ مع أن أَبَان أشدُّ ضعفًا من ابن هارون ـ: ما جاء في ترجمة أَبَان حيث قال ابن عدي عنه: «وعامة ما أُتي أَبَان من جهة الرواة لا من جهته؛ لأن أَبَان روى عنه قوم مجهولون لِمَا أنه فيه ضعف»[١]، فهو يرى أن عامَّة الأحاديث المنكرة التي جاءت عن أَبَان إنما هي من قِبَل الرواة المجاهيل عنه، وهذا منطبقٌ هنا على ابن هارون.

الثاني: أن يكون غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية كغرضه من الرواية السابقة، وهو أنه أراد استقصاء ما لديه من حديث ابن هارون، سواء كانت النكارة تلحق به أو بغيره، وأن هذه الرواية بعينها لا تلحق العلة فيها بابن هارون، وإنما بِأَبَان.

ومما يؤيد هذا الاحتمال: ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٧٩) رقم: (٧٨٦٤) من طريق ابن جريج قال: سألت عطاء: يصلي الرجل في نعليه؟ فقال: «نعم، قد صلى رسول الله ﷺ في نعليه».

فيحتمل أن أَبَان سمعه من عطاء بنحوٍ من هذا، ثم رواه مرفوعًا موصولًا، فإنه كان يسمع الشيء من الحسن البصري، ومن غيره، ثم يجعله عن أنس مرفوعًا، قال أبو زرعة: «كان يسمع الحديث من أنس، ومن شَهْر، ومن الحسن، فلا يميِّز بينهم»، وقال عنه ابن حبان: «سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع من كلامه، فإذا حدَّث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعًا»[٢]

ومن كانت هذه حاله فلا يبعد أن يسمع الحديث من عطاء ثم يُشبَّه عليه فيصله عن أبي هريرة ويرفعه، والاحتمالُ الأول أقرب.

---

(١) (٢/ ٢٦٧) رقم: (٢٠٣).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٥).



الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا إسماعيل بن موسى الحاسب، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي، حدثنا صفوان بن عيسى، قال: حدثنا عبد الله بن هارون، عن زياد بن سعد، عن أبي نَهيك، عن ابن عباس، قال: من السنة إذا جلس الرجل أن يخلع نعليه ويضعهما إلى جنبه».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **إسماعيل بن موسى الحاسب: هو إسماعيل بن موسى بن إبراهيم بن المبارك، أبو أحمد البَجَلي الحاسب**: قال الخطيب: «كان ثقة».

▪ **درجة الراوي**: ثقة، كما قال الخطيب[١]

٢ ـ **أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقي: أبو عبد الله البغدادي**: متفق على ثقته، قال الخليلي: «ثقة، متَّفق عليه»[٢]

٣ ـ **صفوان بن عيسى: الزهري، أبو محمد البصري**: قال ابن سعد: «كان ثقةً صالحًا»، وقال العجلي: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صالح».

روى عنه البخاري في «الصحيح» تعليقًا، وروى عنه مسلم في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]

▪ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[٤]

٤ ـ **عبد الله بن هارون**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أنه ضعيف جدًّا.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٩١) رقم: (٣٢٨٢).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٢١٤).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٧) رقم: (٢٩٤٠).

٥ ـ زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخُراساني، أبو عبد الرحمن: متفق على ثقته[١].

٦ ـ أبو نَهيك: عثمان بن نَهيك الأزدي، البصري: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عبد البر: «مجهول»[٢].

▪ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «مقبول»[٣].

التخريج:

أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (ص: ٤٠٧) رقم: (١١٩٠)[٤]، وأبو داود في «السنن» (٤/ ٧٠) رقم: (٤١٣٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٣٠٧) رقم: (٥٨٧٠) ـ عن قتيبة بن سعيد.

وابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (ص: ١٦٣) رقم: (١٢٣) عن سَوَّار بن عبد الله.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ١٨٥) رقم: (٧٢٢٨) من طريق محمد بن أبان البلخي.

وأبو الحسن السُكَّري الحربي في «الفوائد المنتقاة» (ص: ٨٤) رقم: (٨٤) ـ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٣٦) ـ من طريق ابن عبدة.

والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٤٠٢) رقم: (٩٤٦) من طريق نصر بن علي.

ستتهم (إسماعيل بن موسى الحاسب ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وقتيبة، وسوار بن عبد الله، ومحمد بن أبان، وابن عبدة، ونصر بن علي) عن صفوان بن عيسى، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن زياد بن سعد إلا عبد الله بن هارون الزَّبيبي، تفرد به: صفوان بن عيسى».

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٤٧).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٨١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٧) رقم: (٤٥٢٤).
(٤) فيه: «ابن نَهيك» بدل «أبي نَهيك»، وهو خطأ.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث **ضعيف جدًّا**، لأمور:

الأول: غرابة الإسناد، فلم أقف على إسناد يرويه زياد بن سعد عن أبي نهيك عن ابن عباس، غير هذا الإسناد.

الثاني: جهالة أبي نهيك، وغرابة تفرده عن ابن عباس.

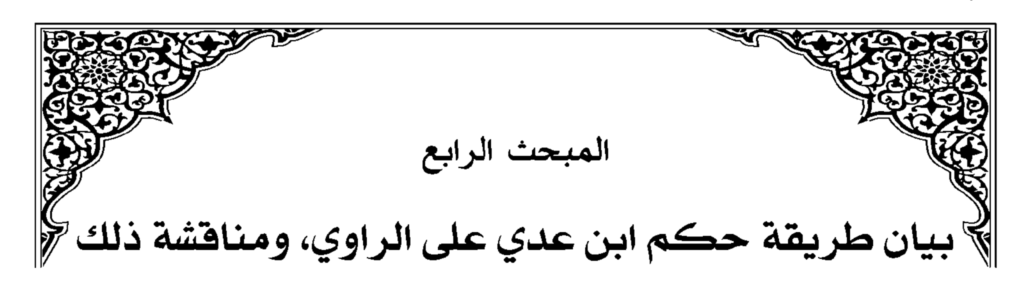
الثالث: نكارة تفرد عبد الله بن هارون عن زياد بن سعد، فزياد له أصحاب كبار، مثل: سفيان بن عيينة، وعبد الملك بن جريج، ومالك بن أنس.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن تفرُّدَ عبد الله بن هارون بها، وأن هذا التفرد منكر، وأنه مما يُضعَّف به ابن هارون.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.





المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولم أرَ لعبد الله بن هارون غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولعل له غيرها، وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضُ الإنكار، وقد شرطت في كتابي هذا أني أذكر كل مَن أرى في رواياته اضطرابًا، وفي متونه مناكير، وأذكره وأُبيِّن أمرَه، ولم أرَ للمتقدمين في عبد الله كلامًا فأذكره».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جمَع مروياته فلم يقف إلا على ثلاث روايات له، فقال: «ولم أرَ لعبد الله بن هارون غير هذه الأحاديث التي ذكرتها» ثم عقَّب ذلك بقوله: «ولعل له غيرها».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم ير لهم فيه كلامًا؛ لا جرحًا ولا تعديلًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين في عبد الله كلامًا فأذكره».

الثالث: فحَص مروياته التي وقف عليها فرأى فيها بعضَ الإنكار، قال: «وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضُ الإنكار»، ولذا ترجم له في كتابه «الكامل»، ثم أراد ابن عدي أن يبين أن شرطه في كتابه ليس مقتصرًا على من جرحه جارح فقط، بل يدخل فيه من لم يجرحه أحد إذا رأى ابنُ عدي أن في رواياته منكرات يُضعَّف بها، ونبَّه ابن عدي على ذلك، فقال: «وقد شرطت في كتابي هذا أني أذكر كل مَن أرى في رواياته اضطرابا، وفي متونه مناكير، وأذكره وأُبيِّن أمرَه».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

وهو كما قال رَحِمَهُ اللهُ، فلم أجد أحدًا قبل ابن عدي تكلم في ابن هارون هذا، لا جرحًا ولا تعديلًا.

وقد تقدمت الإشارة إلى أن ابن عدي قد أتى في ترجمة ابن هارون بمعلومات لا توجد في الكتب التي سبقته، فقد تفرَّد بذكره عن ابن هارون أنه «بَجَليٌّ، وصَدَفِيٌّ»، وأسند له روايتين[1] لم أجد من أسندهما غيره، لا في كتب الجرح والتعديل ولا في كتب السنة، بالإضافة إلى الأمر الأهم، وهو أن ابن عدي أول من وجدته قد حكم على ابن هارون، وهذا كله مما يُبيِّن توسُّعَ ابن عدي في الجمعِ والدقةَ في النظر، ومما يُظهِر أهميةَ كتاب «الكامل».

الأمر الثاني: في قوله: «ولم أرَ لعبد الله بن هارون غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولعل له غيرها».

لم أجد في الدواوين المشهورة التي بين أيدينا روايةً لابن هارون هذا غير الروايات الثلاث التي ذكرها ابن عدي، على أن الرواة الضعفاء الذين يميل حالهم إلى الجهالة قد يُحدِّثون بالكثير، ولكن المحدثين يُعرِضون عن كثيرٍ من حديثهم حتى يكاد لا يبقى منه شيء.

وقد ذكر ابنُ عدي أنه لم يقف لابن هارون على غير هذه الروايات الثلاث التي ذكرها، والناقدُ إذا لم يقف إلا على القليل من أحاديث الراوي قد لا يتيسَّر له الحكم عليه، ولذا قال ابن عدي في ترجمة دواد بن عجلان ـ بعد أن نقل تضعيف ابن معين له ـ: «وداود بن عجلان هذا هو معروف بهذا الحديث، وإن كان له غيره فلعله حديث أو حديثان، وفي هذا المقدار من الحديث كيف يُعتبر حديثه فيتبين أنه صدوق أو ضعيف؟! على أن البلاء من أبي عِقَال دونه»[2]

إلا أن هذا الأمر يختلف من راوٍ إلى آخر، فقد يتَّضح للناقد من أحاديث

---

(١) من أصل ثلاث روايات أوردها. (٢) (٤/ ٤٤١) رقم: (٦٣٣).

الراوي القليلة ما يتبيَّن منه أنه يخترع الأسانيد، أو يكذب في المتون، أو غير ذلك، ولذا تحسن الإشارة هنا إلى **كيفيَّة تعامل ابنِ عدي مع الرواة الذين ليس لهم من الحديث إلا القليل**.

والذي ظهر لي أنهم عند ابن عدي على أربعة أقسام:

الأول: من يذكره ابن عدي ويصرِّح بأنه محتمَل لقلة حديثه، ومن ذلك: قوله عن الحسن بن علي بن عيسى أبي عبد الغني الأزدي: «وأبو عبد الغني هذا لم أر له من الحديث، ولم يحدثنا عنه أحد بأكثر من خمسة أحاديث، وما رواه يحتمل، وكم مجهود من يريد أن يكذب في خمسة أحاديث؟!»(١)

الثاني: مَن يذكره وينصُّ على أنه لم يتبيَّن له أمره بسبب قلة ما يرويه، وإنما ذكره في كتابه لتضعيف أحد النقاد له، ومن ذلك: قوله عن حنظلة بن عبد الرحمن التيمي ـ وقيل: التميمي ـ: «ولم أرَ لحنظلة هذا من الحديث إلا القليل، إلا أن الثوري قد حدث عنه بشيء يسير، ولم يتبيَّن لي ضعفه لقلة حديثه، إلا أن ابن معين قد نسبه إلى الضعف»(٢)

وقال عن حَريش بن الخِرِّيت ـ بعد أن ذكر قول البخاري فيه: «فيه نظر» ـ: «ولا أعرف له كثير حديث فأعتبر حديثه فأعرف ضعفه من صدقه»(٣)

وتقدم قريبًا كلامه عن دواد بن عجلان.

الثالث: من يذكره ويسكت عنه فلا يحكم عليه بشيء، وهذا من ابن عدي تضعيفٌ مجمَل للراوي(٤)

الرابع: من يذكره ويصرِّح أنه قد وجد له ما يُنكر، مثل عبد الله بن هارون البَجَلي، وهذا القسم تختلف درجتهم بحسب نوع النكارة.

الأمر الثالث من مناقشة ابن عدي: قوله: «وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضُ الإنكار».

تقدم ذكرُ المرويات ودراستها، وتقدم أن الرواية الثالثة تلحق النكارة فيها بابن

---

(١) (٣/ ٥٤٣) رقم: (٤٧١).
(٢) (٤/ ١٥٣) رقم: (٥٤١).
(٣) (٤/ ١٩٢) رقم: (٥٥٦).
(٤) انظر على سبيل المثال: (٣/ ١٧٣) رقم: (٣٦٥)، (٩/ ٨٧) رقم: (١٦٤٠).

هارون، وأن الرواية الثانية يتردد سببُ النكارة فيها بينه وبين أَبَان بن أبي عيَّاش، وأما الرواية الأولى فقد توبع عليها.

والذي يظهر أن ابن عدي يرى أن ابن هارون شديد الضعف، وذلك لأمور:

أولًا: ما تقدم ذكره في سبب إيراد ابن عدي الروايةَ الثانية، والتي رواها ابنُ هارون عن أَبَان بن أبي عيَّاش، فقد ألحق ابنُ عدي العلةَ فيها به ـ أي: بابن هارون ـ، وهذا يعني أن ابن عدي مستريبٌ من كون ابن هارون ممن يركِّبون الأسانيد على الضعفاء؛ لأن ابن عدي صرَّح في ترجمة أَبَان بأن عامة ما أُتي به أَبَان هو من قِبَل المجاهيل الذين يروون عنه، لما يرون فيه من الضعف، أي: أن المجاهيل يركِّبون الأسانيد عليه لضعفه حتى يخرجوا من العهدة، فكأن هذا من ابن عدي ـ أي: عدم إلحاقه العلة بعبد الله بن هارون مع أن في الإسناد أَبَان بن أبي عياش ـ ريبةٌ منه بأن عبد الله بن هارون من هؤلاء المجاهيل الذين يركِّبون الأسانيد على أَبَان.

ثانيًا: ما في الإسناد الثالث من النكارة الشديدة؛ فإنه إسناد لا نظير له، وهذا مستحضَرٌ عند ابن عدي.

ثالثًا: أن ابن عدي لم يقل فيه: «يُكتب حديثه»[(١)]

والله تعالى أعلم.



(١) تقدم الكلام عن مسألة كتابة الحديث من عدمه عند ابن عدي في المطلب الثاني من المبحث الرابع في ترجمة الخليل بن زكريا.

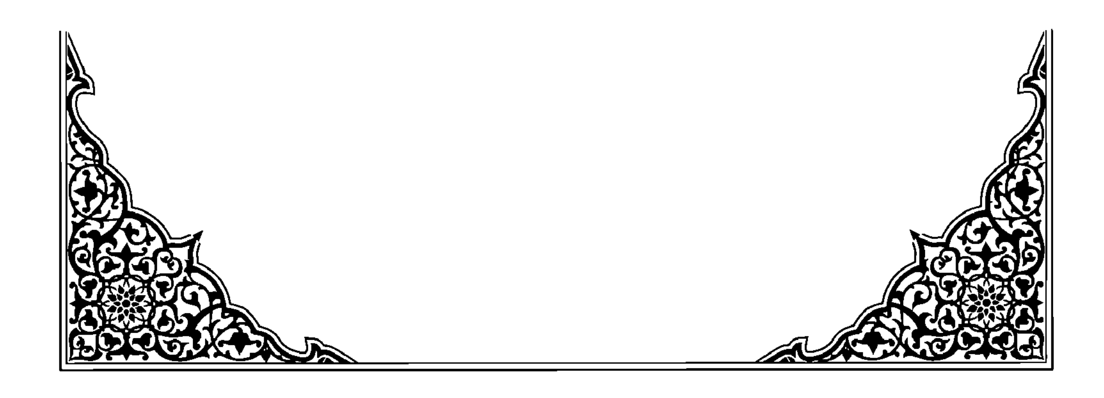


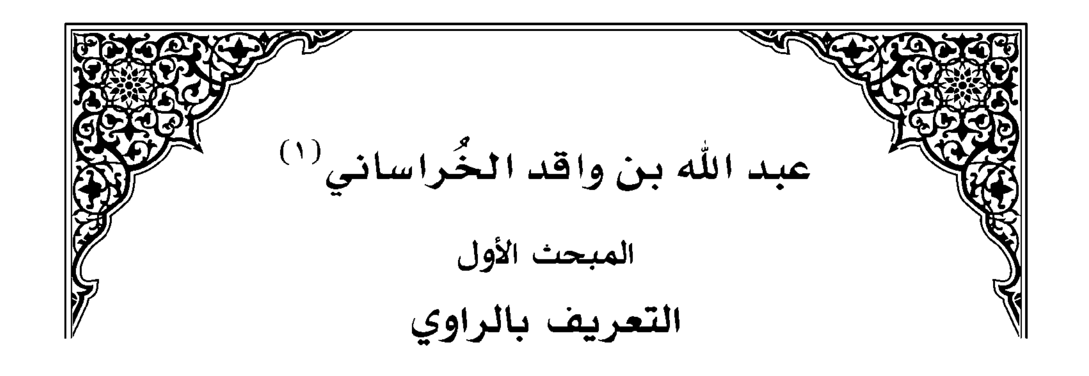
الفصل العاشر

ترجمة عبد اللّٰه بن واقد الخُراساني

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





عبد الله بن واقد الخُراساني[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرّف به ابنُ عدي، فقال: «عبد الله بن واقد، أبو رجاء الخراساني».

وهو: عبد الله بن واقد بن الحارث بن عبد الله بن أرقم بن زياد بن مُطَرِّف بن النُّعمان الحَنَفي، أبو رجاء الهَرَوي الخُراساني.

روى عن: عبَّاد بن كثير، ومحمد بن مالك الجوزجاني، وغيرهما.

روى عنه: أسباط بن محمد القرشي، وإسحاق بن منصور السَّلولي، وغيرهما.

أخرج له ابن ماجه[2].

وفاته: قال الخليلي: «مات سنة نيف وستين ومئة»[3].

تنبيه: هناك راوٍ آخر اسمه: عبد الله بن واقد، أبو قتادة الحرَّاني، ترجم له المزي تمييزًا[4]، وتوفي سنة عشر ومئتين[5].

وهذان ـ أي: عبد الله بن واقد أبو رجاء الهَرَوي الخُراساني، وعبد الله بن واقد أبو قتادة الحرَّاني ـ لا خلاف في أنهما راويان مختلفان.

وإنما النظَرُ فيما يلي: ترجم العقيليُّ في كتابه «الضعفاء» لرجل بقوله: «عبد الله بن واقد، عن أبي الزبير، وقتادة، حدثني محمد بن عيسى، قال: حدثنا العباس بن محمد، قال: سمعت يحيى قال: عبد الله بن واقد، عن قتادة، وأبي الزبير، ليس بشيء».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٦)، رقم الترجمة: (١٠٩٠).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥٠).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٧٠).

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥٩) رقم: (٣٦٣٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨) رقم: (٣٦٨٧).

ثم أورد له رواية، فقال: «ومن حديثه ما حدثناه محمد بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: حدثنا عبد الله بن واقد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قام عبادة بن الصامت فقال: أيها الناس، سمعت محمدًا أبا القاسم ﷺ يقول: «**سيليكم من بعدي أمراء يعرفون عليكم وتنكرون عليهم ما يعرفون، فلا طاعةَ لمن عصى الله**»، وقد رُوي في هذا رواية من غير هذا الوجه أصلح من هذه الرواية بخلاف هذا اللفظ»[١]

وقد اشتبه هذا الراوي على بعضهم، هل هو أبو رجاء الهَرَوي الخُراساني، أم هو أبو قتادة الحرَّاني، أم هو رجل ثالث؟

ترجم له ابن حجر في «اللسان»، ونقل قول النَّباتي: «فرَّق الأزْدي بينه وبين أبي رجاء عبد الله بن واقد الحرَّاني»، ثم قال ابن حجر: «وقد أصاب في ذلك؛ فإن هذا أقدم من أبي رجاء عبد الله بن واقد الحرَّاني»[٢]

ولا يوجد راوٍ يُقال له: عبد الله بن واقد أبو رجاء الحرَّاني، فإما أن يكون عبدَ الله بن واقد أبا رجاء الهَرَوي الخُراساني، أو عبدَ الله بن واقد أبا قتادة الحرَّاني، والذي يظهر أن ابن حجر تابع النباتيَّ على قوله، ولعله يقصد أبا رجاء عبد الله بن واقد الهَرَوي الخُراساني، فيريد ابنُ حجر أن يقول: إن عبد الله بن واقد الذي يروي عن قتادة وأبي الزبير أقدمُ من أبي رجاء الهَرَوي الخُراساني؛ لأن قتادة توفي سنة بضع عشرة ومئة[٣]، وأبا الزبير توفي سنة ست وعشرين ومئة[٤]، وأما أبو رجاء الخراساني فقد توفي سنة بضع وستين ومئة ـ كما تقدم ـ، فالفرق الزمني بينهما فيه بُعد، مما يجعل الأظهرَ أن عبد الله بن واقد الذي روى عن قتادة وأبي الزبير ليس هو أبا رجاء الخُراساني، وإنما هو راوٍ آخر أقدم منه، ومن باب أولى لن يكون الحرَّاني؛ لأن الحرَّاني متأخر عن الخُراساني؛ فقد توفي سنة عشرة ومئتين ـ كما تقدم ـ، هذا مراد ابن حجر.

والذي يظهر أن عبد الله بن واقد الذي روى عن قتادة وأبي الزبير هو أبو رجاء

---

(١) (٢/ ٣١٢) رقم: (٨٩٧).

(٢) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٥/ ٣٣) رقم: (٤٥٠١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣) رقم: (٥٥١٨).

(٤) المصدر السابق (ص: ٥٠٦) رقم: (٦٢٩١).

الخراساني، وليس راويًا آخر؛ لأن الراوي عنه هو محمد بن كثير، وهو ممن يروي عن أبي رجاء الهَرَوي الخُراساني[١]، وابنُ معين لما أراد أن يُعرِّف بأبي رجاء الهَرَوي الخُراساني قال: «وأبو رجاء الذي يروي عنه محمدُ بن كثير الذي بالمصِّيصة[٢] اسمه عبد الله بن واقد أبو رجاء الهَرَوي»[٣]، وقال: «أبو رجاء الذي يروي عنه محمد بن كثير هو عبد الله بن واقد أبو رجاء الخُراساني»[٤]، فابن معين يميّز أبا رجاء الخُراساني عن غيره بكون محمد بن كثير يروي عنه، وهذه قرينة قوية على أنهما واحد.

والمتقدمون ـ كابن سعد في «الطبقات»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ـ لمّا ترجموا لمن اسمه عبد الله بن واقد، لم يفردوا ترجمةً لعبد الله بن واقد الذي يروي عن قتادة وأبي الزبير، ويروي عنه محمدُ بن كثير، وإنما يترجمون لأبي رجاء الخُراساني، وأبي قتادة الحرَّاني، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهذا يعني أن المتقدمين لم يفرِّقوا بينهما.

وأما قول ابن معين: «عبد الله بن واقد، عن قتادة وأبي الزبير، ليس بشيء» فالأظهر أنه لم يُرِد به تمييزًا له عن أبي رجاء وإنما أراد رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقيِّد جرحَه فيه إذا روى عن قتادة وأبي الزبير، لأنه قد وثَّق أبا رجاء الخُراساني ـ وسيأتي ـ، فكأنه أراد أن يبيِّن أن أبا رجاء إذا روى عن قتادة وأبي الزبير فروايته عنهما ليست بشيء، وهو ثقةٌ فيما رواه عن غيرهما.

إذا تقرَّر هذا فإن الذين فرَّقوا بينهما ـ كالأزدي وابن حجر ـ كأنهم استندوا إلى أن أبا رجاء الخُراساني لم يدرك قتادة وأبا الزبير، فاستظهروا حينها أن عبد الله بن واقد الذي يروي عنهما متقدِّمٌ في الطبقة عن أبي رجاء الخُراساني، وهذا قد يستقيم

---

(١) فعلى سبيل المثال: روى محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» بسنده إلى محمد بن المنكدر قوله: «إن أول عمل عمله آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ حين أهبط طاف بالبيت...»، ثم قال: «حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن كثير، عن عبد الله بن واقد أبي رجاء الهروي، عن محمد بن المنكدر بهذا الحديث». انظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٨٤٣) رقم (٨٥٣)، (٨٥٤).

(٢) بفتح الميم، وكسر الصاد مع التشديد، انظر: «معجم البلدان» (٥/ ١٤٤).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٣/ ٣٧٥) رقم: (١٨٢٤).

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٣٦٦) رقم: (٤٨١٧).

فيما لو كانت روايته عن قتادة وأبي الزبير فيها تصريحٌ بالسماع، وهو ما لم أجده بعْدَ البحث والنظر، وإنما جاءت كلُّ روايته عنهما مُعَنعَنة.

ولا يُعترض على هذا بأن الأصلَ في العَنعَنة من الراوي غير المدلِّس أن تُحمَل على الاتصال، فالأمر هنا مختلف؛ فقد احتفَّت عدةُ قرائن بأن عبد الله بن واقد الذي روى عن قتادة وأبي الزبير هو أبو رجاء نفسُه.

على أن هذا لا يلزم منه وصفُ أبي رجاء بالتدليس، فالذي يظهر أن التدليس هنا من الراوي عنه، فالذي يروي عنه عن قتادة وأبي الزبير هو محمدُ بن كثير بن أبي عطاء، وقد ضعَّفه أحمد جدًّا، وقال: «ليس بشيء، يحدث بأحاديث ليس لها أصل»، وقال البخاري: «ليِّن جدًّا»، وقال أبو داود: «لم يكن يفهم الحديث»، وقال ابن عدي: «له أحاديث لا يتابعه عليها أحد».

وأقربُ قولٍ فيه قولُ أبي داود: «لم يكن يفهم الحديث»؛ فإن أحمد قال: «بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من مَعْمَر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إليَّ إنسانٌ من اليمن!»، وقال أبو حاتم: «دُفِع إلى محمد بن كثير كتاب من حديثه عن الأوزاعي، فكان يقول في كل حديث منها: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي!»[1]

ومَن كانت هذه حاله فلا يبعد أن يدلِّس تدليس التسوية؛ عمدًا أو وهمًا وعدمَ درايةٍ بالصنعة، كما أن من المحتمل أن يكون كلُّ ما رواه ابنُ كثير عن ابن واقد عن قتادة أو أبي الزبير وهمًا منه ـ أي: من ابن كثير ـ، ويكون ابنُ واقد لم يحدِّث يومًا عن قتادة أو عن أبي الزبير.

تنبيه آخر: ترجم المزيُّ لرجل آخر، فقال: «عبد الله بن واقد، عن: محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في النهي عن الاحتباء يوم الجمعة والإمام يخطب، وعنه: بقية بن الوليد، روى له ابن ماجه هذا الحديث[2]، ولا أدري هو أبو رجاء الهَرَوي، أو أبو قتادة الحرَّاني، أو آخر ثالث»[3]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٨٢).
(٢) السنن (١/ ٣٥٩) رقم: (١١٣٤).
(٣) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥٨) رقم: (٣٦٣٧).

قال ابن حجر: «أما الحرَّاني فيصغر عن إدراك محمد بن عجلان، فبقي الهَرَوي على الاحتمال، والله أعلم»[(١)]

والذي يظهر أنه هو أبو رجاء الهَرَوي الخُراساني، فقد توفي بعد ابن عجلان بقرابة عشرين سنة[(٢)]، ويصلح أن يكون راويًا عنه.

ويبعد جدًّا ـ كما ذكر ابن حجر ـ أن يكون هو الحرَّانيَّ؛ وذلك لصغره عن إدراك ابن عجلان، فبين وفاتهما قرابة ستين سنة[(٣)]

وكذلك يبعد أن يكون راويًا ثالثًا؛ فإن المتقدمين لم يفردوه بترجمة، وإنما ترجموا بهذا الاسم لأبي رجاء وأبي قتادة وغيرهما ممن هو معلوم معروف.

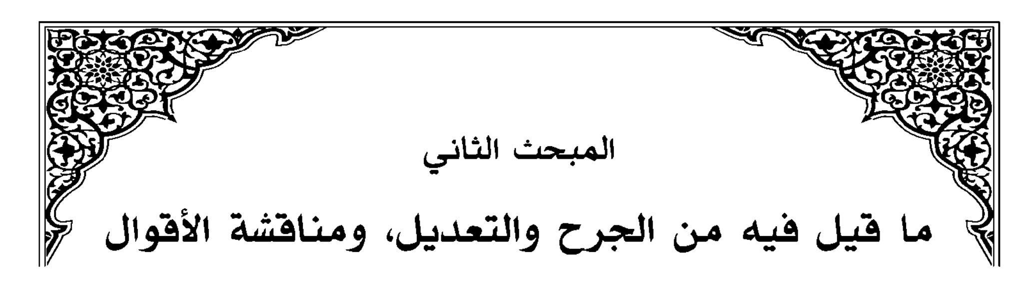


---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٥٠).

(٢) توفي ابن عجلان سنة ثمان وأربعين ومئة، وتوفي أبو رجاء سنة بضع وستين ومئة، انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٤٩٦) رقم: (٦١٣٦)، (ص: ٣٢٨) رقم: (٣٦٨٤).

(٣) توفي الحرَّاني سنة سبع ومئتين، انظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٩).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد ابن عدي له روايتين، ثم قال: «ولعبد الله بن واقد هذا غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وهو مظلم الحديث، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

وقيل لإسحاق بن منصور السَّلولي: «كان أبو رجاء ثقة؟ فقال: فوق الثقة»[(١)]

وقال ابن معين في رواية الدارمي: «ثقة»[(٢)]، وكذا قال أحمد[(٣)]، وأبو داود[(٤)]

وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد: «ليس به بأس»[(٥)]، وكذا قال أبو زرعة الرازي[(٦)]، وأبو داود في إحدى الروايتين عنه[(٧)]، والنسائي[(٨)]

وقال ابن معين مرةً: «صالح»[(٩)]

وقال الحاكم: «فقيه، عالم، صدوق، مقبول»[(١٠)]

وذكره ابن حبان في «الثقات»[(١١)]

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٥٠).
(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: ٧٥).
(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٩١) رقم: (٨٨٢).
(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥٥) رقم: (٣٦٣٥).
(٥) سؤالات ابن الجنيد (٤٨٦) رقم: (٨٧٦).
(٦) الجرح والتعديل (٥/ ١٩١) رقم: (٨٨٢).
(٧) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥٥) رقم: (٣٦٣٥).
(٨) المصدر السابق (١٦/ ٢٥٦) رقم: (٣٦٣٥).
(٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٧٠).
(١٠) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٥٠).
(١١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٥٥) رقم: (٣٦٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥٠)، ولم أجده في المطبوع من كتاب «الثقات».

وقال ابن معين ـ في رواية الدوري ـ: «عبد الله بن واقد، عن قتادة، وأبي الزبير، ليس بشيء»[١].

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

مما تقدم يتبين أن عبد الله بن واقد أبا رجاء الهَرَوي الخُراساني لم يجرحه أحدٌ من الأئمة غير ابن عدي، وإنما جعله بعضهم ثقةً وجعله بعضهم في مرتبة الصدوق، **والذي يظهر أنه ثقة**، وهو قول إسحاق بن منصور السَّلولي، وقول ابن معين في رواية، وقول أحمد، وقول أبي داود في إحدى الروايتين عنه، وهو ما ذهب إليه ابن حجر، حيث قال عنه: «ثقة، موصوف بخصال الخير»[٢].

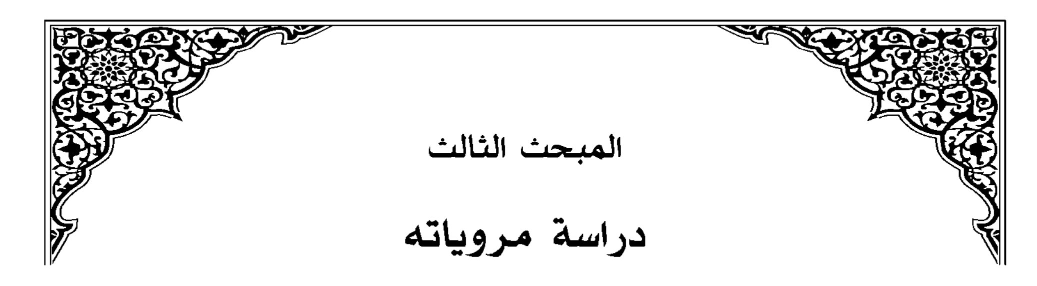
ويقوي ذلك أن ابن عدي لم يورد له مما يَستنكره عليه إلا روايتين، وبعد دراستهما تبيَّن أنهما مستقيمتان، لا نكارةَ ولا عِلَّةَ فيهما تلحق بأبي رجاء.

وأما قول ابن معين: «ليس بشيء» فإنه قد جاء مقيَّدًا في روايته عن قتادة وأبي الزبير، وهذا يحتمل أنه للانقطاع بينهما، أو لضعف الراوي عنه، وهو محمد بن كثير.

---

(١) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٣١٢). وقد قال ابن عيينة عن أبي رجاء الهَرَوي: «ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد الهروي»، وقال مالك بن سليمان الهروي: «كان أبو رجاء زكيًّا تقيًّا نقيًّا، يتَّجر ويتعزَّز ويحجُّ ويتعبَّد ويتورَّع، جمع الخير كله». انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥٠)، ولم أورد هذين القولين في الأصل لأنهما ليسا من صريح الجرح والتعديل.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨) رقم: (٣٦٨٤).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا أبو يعلى، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا إسحاق بن منصور، عن أبي رجاء الخُراساني عبد الله بن واقد، عن محمد بن مالك قال: رأيت على البراء خاتمًا من ذهب، فقيل له من أجله، فقال: قسَّم رسول الله ﷺ غنيمة ففضل هذا الخاتم، فقال: **من ترون أحق بهذا؟** ثم قال: **ادن يا براء**، فألبسني في إصبعي، وقال: **البس ما كساك اللهُ ورسولُه**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب المسند: متفق على ثقته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ أبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، العَبْسي مولاهم، أبو بكر الكوفي: متفق على تثبته وجلالته، قال عمرو بن علي الفلَّاس: «ما رأيت أحفظ من أبي بكر»، وكذا قال أبو زرعة الرازي[1]، وقال الذهبي: «وكان آيةً في الحفظ، يُشبَّه بأحمد بن حنبل في المعرفة»[2].

٣ ـ إسحاق بن منصور: هو السَّلوليُّ مولاهم، أبو عبد الرحمن: قال ابن معين: «ليس به بأس»، وقال العجلي: «ثقة، وكان فيه تشيُّع، وقد كتبتُ عنه»، روى

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/٤١٩).

(٢) انظر: «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي، وهو مطبوع ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث» بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ص: ١٨٦).

له البخاري ومسلم، وذكره ابن حبان في الثقات[١]

■ **درجة الراوي**: صدوق.

٤ ـ **أبو رجاء الخُراساني عبد الله بن واقد**: هو الراوي محل البحث، وهو ثقة، كما تقدم.

٥ ـ **محمد بن مالك: الجُوزجاني، أبو المغيرة، مولى البراء بن عازب، ويُقال: خادمه**: قال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال ابن حبان: «لم يسمع من البراء شيئًا».

وذكره ابن حبان في «الضعفاء» وقال: «كان يُخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[٢]

■ **درجة الراوي**: لا بأس به.

التخريج:

أخرجه: أبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٢٥٩) رقم: (١٧٠٨) ـ وعنه ابن عدي كما تقدم ـ عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وتوبع ابن أبي شيبة:

أخرجه: الإمام أحمد في «مسنده» (٨/ ٤٢٣٩) رقم: (١٨٩٠١).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٥٩) رقم: (٦٧٥٢)، والحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» رقم: (٤٣٥) من طريق علي بن معبد.

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وعلي بن معبد) عن إسحاق بن منصور السَّلولي، به.

الحكم على الرواية:

هذا الحديث مسلسل بالثقات إلى محمد بن مالك، وقد تقدم أنه لا بأس به، وأما ما ذكره ابنُ حبان من أن محمدًا لم يسمع من البراء ﵁، فإن هذه الرواية تردُّ ذلك؛ ففيها تصريحه بالسماع منه، ولذا أورد ابنُ حجر هذا الحديث في ترجمة محمد بن مالك بعد أن ذكر كلام ابن حبان في عدم سماعه من البراء، ثم قال:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٢٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٨٥).

«فهذا ينفي قول ابن حبان: إنه لم يسمع من البراء، إلا أن يكون عنده غير صادق، فما كان ينبغي له أن يورده في كتاب «الثقات»»[(١)]

وعليه فالحديث **حسن** إن شاء الله.

ولم يتفرد محمد بن مالك برؤية البراء لابسًا خاتمًا من ذهب، فقد تابعه أبو السَّفَر[(٢)]، وأبو إسحاق السَّبيعي.

أما رواية أبي السَّفَر، فقد أخرجها: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢/ ٥٩٠) رقم: (٢٥٦٦٦) من طريق مالك بن مِغْوَل.

ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٧٨) من طريق شعبة.

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٥٩) رقم: (٦٧٥٧) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

ثلاثتهم (مالك بن مغول، وشعبة، ويونس بن إسحاق) عن أبي السَّفَر قال: «رأيت على البراء خاتمًا من ذهب».

وهذه متابعة صحيحة، فأبو السَّفَر قال عنه ابن حجر: «ثقة»، وحديثه مخرَّج في الصحيحين[(٣)]

وأما رواية أبي إسحاق السَّبيعي، فقد أخرجها: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢/ ٥٨٩) رقم: (٢٥٦٦٠) عن أبي بكر بن عياش.

وابن منجويه في كتاب «الخواتيم» من طريق الأعمش ـ كما ذكر ذلك ابن الملقن في «شرح الجامع الصحيح» (٢٨/ ٦١) ـ.

كلاهما (أبو بكر بن عياش، والأعمش) عن أبي إسحاق السَّبيعي قال: «رأيت على البراء خاتمًا من ذهب».

وهذه متابعة صحيحة أيضًا.

---

(١) هكذا قال ابن حجر في «التهذيب» (٣/ ٦٨٥)، ولم أجد لمحمد بن مالك ترجمة في «الثقات» لابن حبان، وإنما جاء كلام ابن حبان عن سماعه من البراء عَرَضًا في ترجمة عبد الله بن عقيل الثقفي من كتاب «الثقات» (٨/ ٣٤٤).

(٢) بفتح الفاء، قال المزي: «الأسماء بالسكون، والكنى بالتحريك»، انظر: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٢/ ٦٨٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٢) رقم: (٢٤١٣).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو بيان تفرُّد أبي رجاء عبد الله بن واقد عن محمد بن مالك بهذا الحديث، بالإضافة إلى أن روايته هذه جاءت بالرفع، بينما رواه غيره بالوقف ـ كما تقدم من رواية أبي السَّفَر وأبي إسحاق السَّبيعي، حيث ذكر كلٌّ واحد منهما أنه رأى البراء لابسًا خاتمًا من ذهب، ولم يذكرا شيئًا مرفوعًا ـ.

كما أن ظاهر الحديث الذي تفرَّد به أبو رجاء مخالفٌ للأحاديث الصحيحة التي فيها نهيُ النبيِّ ﷺ عن لبس الرجل خاتمَ الذهب، منها ما أخرجه: البخاري، ومسلم[(١)]، من طريق معاوية بن سويد، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: «أمرنا النبي ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع: نهانا عن خاتم الذهب...».

ولذا قال الذهبي عن حديث أبي رجاء: «منكر»[(٢)]

والذي يظهر لي أن هذا الحديث من رواية أبي رجاء عن محمد بن مالك مرفوعًا لا نكارة فيه، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أن رفع الحديث ليس فيه مخالفة لأبي السَّفَر وأبي إسحاق حينما روَيَاه عن البراء دون هذه الزيادة؛ لأنهما ذكرا رؤيتَهما له متختِّمًا بالذهب، ولم يرويا قولًا عنه شاركهما فيه محمدُ بن مالك ثم زاد عليهما من رواية أبي رجاء عنه.

ورؤيةُ أبي السَّفَر وأبي إسحاق البراءَ متختِّمًا بخاتمٍ من ذهب مما يقوي روايةَ أبي رجاء عن محمدٍ بن مالك بالرفع، لا مما يُعارضها؛ **فإن الروايةَ المرفوعة إذا عُضِدت بالموقوفات كان ذلك أمارةً على استقامتها، خصوصًا إذا جاء الوقف عن الصحابي الذي رُوي عنه المرفوع ولم تكن ثمَّة علَّة في ذلك.**

الثاني: ليس في المتن مخالفة للأحاديث الصحيحة؛ لأن تختُّم الرجالِ بالذهب كان جائزًا في بداية الأمر ثم جاء النهي بعد ذلك؛ فقد أخرج البخاري ـ واللفظ له ـ (٧/ ١٥٦) رقم: (٥٨٦٧)، ومسلم (٦/ ١٤٩) رقم: (٢٠٩١) من حديث ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يلبس خاتمًا من ذهب فنَبَذه، فقال: «لا ألبسه أبدًا» فنبذ الناس خواتيمهم».

---

(١) (٧/ ١١٦) رقم: (٥٦٥٠)، (٣/ ١٦٣٥) رقم: (٢٠٦٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٢٠).

وعليه فيُحمَل حديث أبي رجاء عن محمد بن مالك بالرفع على أنه كان قبل وُرودِ النهي.

الثالث: أن التختُّم بالذهب قد صحَّ عن جماعة من الصحابة، منهم: سعد بن أبي وقاص(١)، وجابر بن سمرة(٢)، وأبي أَسيد الساعدي(٣)، وغيرهم(٤)

قال أحمد بن حنبل: «مات خمسةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ وخواتيمهم من ذهب»(٥)

إذا تقرَّر هذا فيبقى تفرُّدُ أبي رجاء عن محمد بن مالك، والذي يظهر أنه تفرُّدٌ محتمَل، لأمور:

الأول: ما تقدم بيانه من كون المتن لا نكارة فيه.

الثاني: قوّةُ حال أبي رجاء، فعامة النقاد على توثيقه.

الثالث: أنه لم يتفرد عن راوٍ من مشاهير الرواة الذين لهم حديثٌ كثير وأصحابٌ كبار يُستغرب التفرُّدُ عنه، وإنما تفرَّد عمَّن حالُه على العكس من ذلك.



---

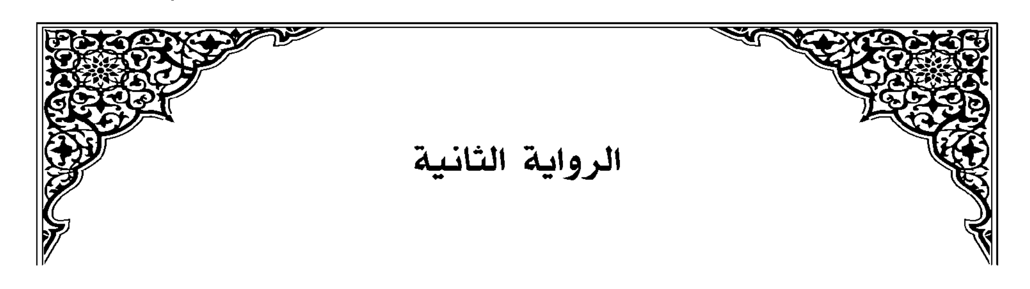
(١) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (١٢/ ٥٩٠) رقم: (٢٥٦٦٢).

(٢) المصدر السابق (١٢/ ٥٩٠) رقم: (٢٥٦٦٥).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٥٩٠) رقم: (٢٥٦٦٨).

(٤) مثل: طلحة بن عبيد الله، وحذيفة، وعبد الله بن يزيد الخطمي، انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٥/ ١٩٥) رقم: (٢٥١٥٤)، (٢٥١٥٢)، (٢٥١٥٨).

(٥) انظر: «مسائل حرب من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب»، بتحقيق فايز حابس (٢/ ٨٥٨)، و«أحكام الخواتيم» لابن رجب، ضمن «مجموع الرسائل» (٢/ ٦٤٧).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن نوح بن عبد الله الجُنْدَيسابوري بمصر، حدثنا أحمد بن محمد بن أنس البغدادي، حدثنا الربيع بن يحيى بن مِقْسَم، حدثنا عبد الله بن واقد الخراساني، عن محمد بن مالك، عن البراء، عن النبي ﷺ قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] قال: **ملك الموت لم يأتِ إنسانًا قط إلا سلَّم عليه**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **محمد بن نوح بن عبد الله الجُنْدَيسابوري: أبو الحسن الفارسي**: قال ابن يونس: «ثقة حافظ»، وقال الدارقطني: «ثقة مأمون، ما رأيتُ كتبًا أصحَّ من كتبه وأحسن»[١]

■ **درجة الراوي**: ثقة حافظ.

٢ ـ **أحمد بن محمد بن أنس البغدادي: أبو العبَّاس القربيطي**: وثّقه الخطيب البغدادي[٢]

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٣ ـ **الرَّبيع بن يحيى بن مِقْسَم: المَرْئي، أبو الفضل البصري**: قال أبو حاتم: «ثقة ثبت»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن قانع: «ضعيف»، وقال الدارقطني: «ضعيف ليس بالقوي، يخطئ كثيرًا»[٣]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق له أوهام»[٤]

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٥٠) رقم: (٥١).
(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٧٨) رقم: (٦٤).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٩٦).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٧) رقم: (١٩٠٣).

٤ ـ **عبد الله بن واقد الخراساني**: هو الراوي محل البحث، وهو ثقة، كما تقدم.

٥ ـ **محمد بن مالك**: لا بأس به، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

التخريج:

هذا الحديث رواه أبو رجاء عبد الله بن واقد، واختُلف عنه على وجهين:

الأول: رواه الربيع بن يحيى ـ في الوجه الراجح عنه ـ، عنه، عن محمد بن مالك، عن البراء رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الثاني: رواه جماعة، عنه، عن محمد بن مالك، به موقوفًا على البراء.

أما الوجه الأول:

فقد أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ عن محمد بن نوح بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن أنس، عن الربيع بن يحيى، به مرفوعًا.

وقد خولف أحمد بن محمد بن أنس:

فرواه إبراهيم بن عثمان البصري، عن الربيع بن يحيى، به موقوفًا، أخرجه: أبو بكر الدِّينَوَري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢/ ٢٣٧) رقم: (٣٦٧) عن إبراهيم بن عثمان البصري، عن الربيع بن يحيى، به موقوفًا.

الوجه الراجح عن الربيع بن يحيى:

الذي يظهر أن الوجه الراجح عن الربيع هو الوجه المرفوع؛ لصحة إسناده عنه، بخلاف الوجه الموقوف؛ فإنه من رواية إبراهيم بن عثمان البصري، عنه، ولم أعرف إبراهيم هذا، وأغلبُ الظن أنه مجهول.

الوجه الثاني عن أبي رجاء:

أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩/ ٢٣٩) رقم: (٣٥٩١٢) عن إسحاق بن منصور السَّلولي.

والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢١٤) عن القاسم، عن الحسين، عن الأشيب أبي علي.

وأبو يعلى ـ كما في «المطالب العالية» (١٥/ ١٢٠) رقم: (٣٦٨٤) ـ، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٨٣) رقم: (٣٣٤٠)، من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ.

والثعلبي في «الكشف والبيان» (٨/ ٥٢) عن الحسين بن محمد بن الحسين، عن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن مالك، عن إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات، عن محمد بن سعيد بن غالب، عن حماد بن خالد الخياط[١].

أربعتهم (إسحاق بن منصور، والأشيب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وحماد بن خالد) عن أبي رجاء عبد الله بن واقد، به موقوفًا.

الوجه الراجح عن عبد الله بن واقد أبي رجاء:

تقدم أن رواية الرفع تفرد بها الربيع بن يحيى بن مِقْسَم في الوجه الراجح عنه، وخالفه جماعةٌ من الثقات: إسحاق بن منصور السَّلولي، والأشيب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وحماد بن خالد[٢].

وعليه فالوجه الراجح عن أبي رجاء هو الوقف كما رواه الثقات عنه، وأما الوجه المرفوع فهو مرجوح؛ لتفرُّدِ الربيع بن يحيى بن مِقسَم به، وهو «صدوقٌ له أوهام»[٣]، ولمخالفتِه الثقات كما تقدم.

وقد توبع عبد الله بن واقد على الوجه الراجح:

أخرجه: البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٦٢٣) رقم: (٣٩٩) عن أبي عبد الله

---

(١) وهذا إسناد صحيح إلى حماد بن خالد، فالحسين بن محمد قال عنه شيرويه كما في «التقييد» (ص: ٢٤٨): «كان ثقة صدوقًا، كثير الرواية للمناكير»، وعبدُ الله بن يوسف بن أحمد بن مالك لعله هو باموية الأصبهاني، وهو «ثقة» كما قال عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٥٢) رقم: (٥٢٩٦)، وإسحاقُ الزيَّات قال عنه الدارقطني: «صدوق» كما في «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٣٥) رقم: (٣٣٩٦)، ومحمدُ بن سعيد بن غالب، قال عنه ابن حجر: «صدوق» كما في «التقريب» (ص: ٤٨٠) رقم: (٥٩١٢).
وقد أخرجه: الثعلبي أيضًا في «الكشف والبيان» (٨/ ٥٢) من طريق عمر بن مُدرِك، عن أبي الأحوص محمد بن حيان البغوي، عن حماد بن خالد الخيَّاط، عن خلف بن خليفة، عن أبي هاشم، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﵁ قال: «إذا جاء ملك الموت ليقبض روح المؤمن قال: ربك يقرئك السلام».
وهذا إسناد واهٍ، فيه عمر بن مُدرِك أبو حفص القاص، قال عنه ابن معين: «كذاب» «لسان الميزان» (٦/ ١٤٣) رقم: (٥٦٩٠).
وعليه فالراجح عن حماد بن خالد هو الوجه الأول، وهو المثبت فوق.
(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ١٤٨) رقم: (١٢٨٨)، (ص: ٣٤٩) رقم: (٣٧١٥)، (ص: ١٦٣) رقم: (١٤٩٦)، طبعة بيت الأفكار الدولية.
(٣) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ١٩٤) رقم: (١٩٠٣)، طبعة بيت الأفكار الدولية.

الحاكم، عن علي بن عيسى، عن أبي يحيى الخفاف، عن مهرجان العابد، عن عبد الله بن المبارك.

كلاهما (أبو رجاء، وابن المبارك) عن محمد بن مالك، عن البراء ﵁؛ في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]؛ قال: «يوم يلقون ملك الموت، ليس من مؤمن يقبض روحه إلا سلم عليه»(١)

وهذه متابعة ضعيفة، فيها مهرجان العابد، وهو مجهول الحال(٢)

الحكم على الوجه الراجح:

تقدم أن الوجه الراجح هو ما رواه جماعةٌ من الثقات، عن أبي رجاء عبد الله بن واقد، عن محمد بن مالك، عن البراء بن عازب، موقوفًا عليه، وتقدم أن أبا رجاء ثقة، وأن محمد بن مالك لا بأس به، وأن سماعه من البراء ثابت، **وعليه فهذه الرواية حسنة، وأما رفعها فلا يثبت.**

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

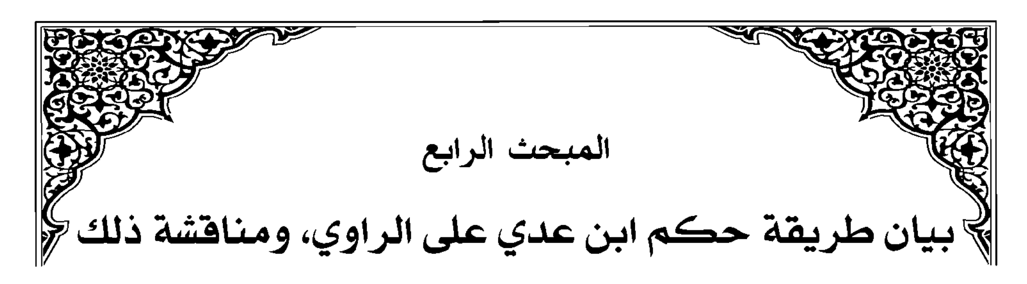
غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو بيان تفرُّدِ أبي رجاء بهذا الحديث مرفوعًا، وأن هذا التفرَّد منكر، وأن هذه النكارة مما يُضعَّف بها أبو رجاء.

وقد تقدم أن الوجه المرفوع لا يثبت عن أبي رجاء، وأن الثابت عنه هو الوجه الموقوف، وعليه فلا خطأ في هذه الرواية يلحق بأبي رجاء.

---

(١) والمتن هنا فيه تقييدُ سلام ملَكِ الموت للمؤمن، بينما في رواية أبي رجاء جاء السلام عامًّا لأي إنسان، وهذا العمومَ في رواية أبي رجاء يُراد به الخصوص بالمؤمنين، وإلا فلا شك في أن الكافر لا يُسلِّم عليه ملَكُ الموت عند قبض روحه.

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩٤٥).



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولعبد الله بن واقد هذا غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وهو مظلم الحديث، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: نظر في مروياته فرآها ليست بالكثيرة، ولذا قال: «وليس بالكثير».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه كلامًا، لا جرحًا ولا تعديلًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

الثالث: فحص مروياته فاستراب منها، خصوصًا أنه لم يجد للمتقدمين فيه كلامًا، ولذا حكم عليه بأنه «مظلم الحديث».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

تقدم إيرادُ عددٍ ليس بالقليل من أقوال الجرح والتعديل في أبي رجاء عن جماعةٍ من النقاد ممن هم في طبقة شيوخ ابنِ عدي فمَن فوق، **وسأذكر هنا هؤلاء النقاد وأقوالَهم، وأبيِّن السببَ في عدم إيراد ابنِ عدي هذه الأقوالَ ـ وهو الأمر الذي انبنى عليه أن يُطلِق** رَحِمَهُ اللهُ **على أبي رجاء عبارةَ البحث ـ:**

الأول: قيل لإسحاق بن منصور السَّلولي: «كان أبو رجاء ثقة؟ فقال: فوق الثقة».

تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لا يعتمد في النقد على الأقوال التي جاءت عن غير المشاهير بهذه الصنعة من الأئمة الكبار، وأن من هؤلاء الذين لم يعتمدهم ابنُ عدي في هذا الباب: إسحاق بن منصور السلولي، فليس هو من أئمة الجرح والتعديل[١]، ولم يذكره ابنُ عدي في خطبة كتابه حينما ذكر من يُعتمَد قولُه في نقد الرجال، وغايةُ أمر إسحاق رحمه الله أنه أحد الرواةِ عن أبي رجاء وسُئل عنه فوثَّقه، لا أنه انتصب للكلام في الرجال فعُرف بذلك وجُمعت أقواله.

الثاني: قول ابن معين في رواية الدارمي: «ثقة»[٢]، وقوله في رواية ابن الجنيد: «ليس به بأس»[٣]، وقوله مرةً: «صالح»[٤]، وقوله في رواية الدوري: «عبد الله بن واقد، عن قتادة، وأبي الزبير، ليس بشيء»[٥]

أما قوله: «ثقة» فهو من رواية الدارمي عن ابن معين، وابنُ عدي يُكثِر النقلَ من هذه الرواية[٦]، وهذا القول موجود في «تاريخ ابن معين، من رواية الدارمي»، وهو بين أيدينا من رواية أبي يحيى زكريا بن أحمد البَلْخي عن الدارمي[٧]، وكذلك جاء هذا القول عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن يعقوب بن إسحاق الهروي عن الدارمي.

وطريقُ ابنِ عدي الوحيد الذي يصل به إلى الدارمي هو عن أبي علي الأعرج السُّكَّري محمد بن علي بن إسماعيل[٨]، وهذا يُفسِّر السببَ في عدم وقوف ابن عدي على هذا القول لابن معين، حيث جاء عن الدارمي عن ابن معين من طرقٍ ليست عند ابن عدي.

وأما قوله في رواية ابن الجنيد: «ليس به بأس»، فإن ابن الجنيد هو أبو

(١) ولم يذكره الذهبي في رسالته «ذكر مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل».
(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: ٧٥).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (٤٨٦) رقم: (٨٧٦).
(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٧٠).
(٥) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٣١٢).
(٦) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٢٨٧).
(٧) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: ٤١).
(٨) المصدر السابق.

إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد[١]، وهذا القول في سؤالاته، وليس عند ابن عدي من طريقه عن ابن معين شيء، ولذا لم يقف ابن عدي على هذا القول.

وأما قوله: «**صالح**» فقد علَّقه الخليلي في «الإرشاد» عن ابن معين، فلا أدري ما مصدره، ولم يذكر المزيُّ هذا القول، ولا ابن حجر في «التهذيب»، فلعله من طريق ليس عند ابن عدي.

وأما قوله في رواية الدوري: «عبد الله بن واقد، عن قتادة، وأبي الزبير، ليس بشيء»[٢]، فهذا القول رواه العقيليُّ في «الضعفاء» عن محمد بن عيسى عن الدوري، وليس عند ابن عدي من هذه الطريق شيء[٣]، ولذا لم يقف على هذا القول[٤]

الثالث: قول أحمد بن حنبل: «**ثقة**».

هذا القول أسنده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن محمد بن حمويه بن الحسن، عن أبي طالب، عن أحمد، وروايةُ ابنِ عدي عن أبي طالب عن أحمد بن حنبل هي من طريق عبد الوهاب بن أبي عصمة فقط[٥]، وهذه الرواية جاءت عن أبي طالب من طريق آخر، ولذا لم يقف ابن عدي على القول.

الرابع: قول أبي داود: «ثقة»، وقوله: «ليس به بأس».

هذان القولان ذكرهما المزيُّ في «تهذيب الكمال» ولم أجدهما مسنَدَين، فلعلهما جاءا عن أبي داود من طريقٍ ليس عند ابن عدي.

وابنُ عدي مُقِلٌّ من ذكر أقوال أبي داود في نقد الرجال، فلم ينقل عنه في كتابه «الكامل» سوى ثمانية أقوال.

الخامس: قول أبي زرعة: «لم يكن به بأس».

تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، والتي منها هذا القول.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٨٧) رقم: (٩٧).
(٢) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٣١٢).
(٣) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل» (١/ ٢٨٥).
(٤) وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الضعفاء» للعقيلي.
(٥) المصدر السابق (١/ ٣١٠).

السادس: قول النسائي: «لا بأس به».

تقدم أن ابن عدي من المكثرين عنه؛ فقد روى عنه فيما يتعلق بالرجال أكثر من ثمانين وأربع مئة نص[1]، وهو يروي عنه بواسطة وبدون واسطة، ولكن هذا القول لم أجده في كتاب مسند، وإنما نقله المزيُّ في «تهذيب الكمال»، فلعله جاء عن النسائي من طريق ليس عند ابن عدي.

وأما عدا هؤلاء الأئمة فليسوا من المتقدمين الذين هم من طبقة شيوخ ابن عدي فمَن فوقهم.

ومما سبق يتبيَّن أنه قد جاء في أبي رجاء عبد الله بن واقد عشرةُ أقوال، عن ستة من النقاد المتقدمين الذين هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمَن فوق، وهذا ملخصُ ما سبق إيراده:

ـ قولٌ ليس من منهج ابن عدي أن ينقل عن صاحبه كلامَه في الجرح والتعديل، وهو قول إسحاق بن منصور السَّلولي.

ـ قولٌ جاء في مصدرٍ لم يتوفر لابن عدي، وهو قولُ أبي زرعة الذي نقله عنه ابنُ أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل».

ـ ثمانية أقوال ليس لابن عدي طريقٌ إليها فيما يظهر، وهذه الأقوال هي: قول ابن معين: «ثقة»، وقوله: «ليس به بأس»، وقوله: «صالح»، وقوله: «ليس بشيء»، وقول أحمد: «ثقة»، وقولا أبي داود: «ثقة»، و«ليس به بأس»، وقول النسائي: «لا بأس به».

وبهذا يتضح سببُ قول ابنِ عدي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

الأمر الثاني في مناقشة ابن عدي في قوله: «وهو مظلم الحديث».

تقدم في المطلب الثاني من المبحث الثاني أن عبد الله بن واقد أبا رجاء الهَرَوي الخُراساني لم يجرحه أحد من الأئمة غير ابن عدي، وتقدم أن الذي يظهر من حاله أنه ثقة، وهو قول إسحاق بن منصور السَّلولي ـ وهو من الرواة عنه ـ، وقول ابن معين في رواية، وقول أحمد، وقول أبي داود في إحدى الروايتين عنه،

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/٣١٦).

وهو ما ذهب إليه ابن حجر[1].

وتقدم أيضًا أن ابن عدي لم يورد له مما يَستنكره عليه إلا روايتين، وبعد دراستهما تبيَّن أن الراوية الأولى مستقيمة، لا نكارةَ فيها تلحق بأبي رجاء، وأن الرواية الثانية لا تثبت عنه.

ولذا فإن حكم ابن عدي عليه بأنه «مظلم الحديث» فيه نظرٌ؛ فقد خالف عامَّة النقاد قبله، وهم الرؤوس في هذا الباب، كابن معين، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي داود، والنسائي، كما أن ما أورده في ترجمته لا يُسلَّم بأنه مما يُستنكر عليه كما سبق بيانه.

والذي يظهر أن سبب حكم ابن عدي على أبي رجاء بأنه «مظلم الحديث» هو أن ابن عدي لم يقف على أقوال الأئمة قبله، مما جعله يستريب منه، وإلا فأغلب الظن أن ابنَ عدي لو وقف على كلام ابن معين وأحمد في توثيق أبي رجاء فإنه سيحتمل الروايتين اللَّتَيْن استنكرهما عليه، **ولا يحضرني موضعٌ وقف فيه ابنُ عدي على اتفاق ابنِ معين وأحمد على توثيق راوٍ من الرواة ولم يخالفهما مَن هو مثلهما أو قريبٌ منهما في النقد ثم يخالفهما ابنُ عدي ويجرح الراوي الذي وثَّقاه**.

والله تعالى أعلم.



(١) قال عنه في «التقريب» (ص: ٣٢٨) رقم: (٣٦٨٤): «ثقة، موصوف بخصال الخير».

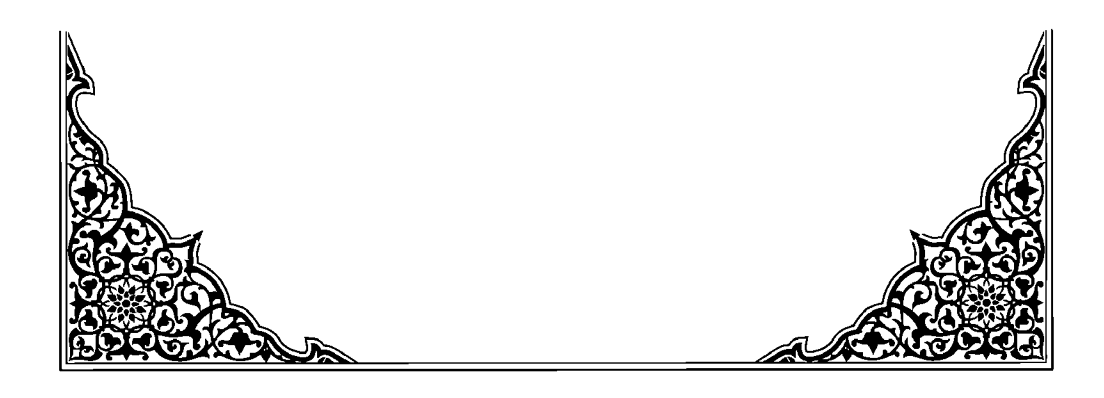


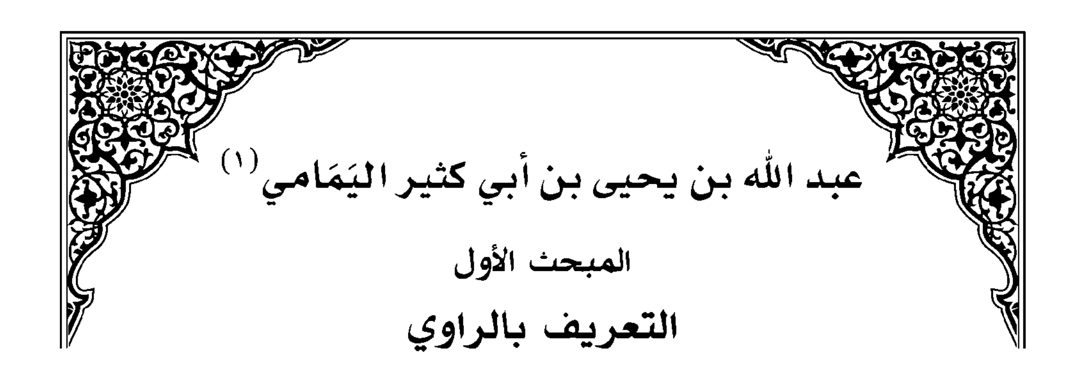
الفصل الحادي عشر

ترجمة عبد اللّٰه بن يحيى بن أبي كثير اليَمَامي

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليَمَامي[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي، فقال: «عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليَمَامي».

روى عن: أبيه، وجعفر بن محمد بن علي.

روى عنه: زيد بن الُحباب، وعبد العزيز الأُويسي، وغيرهما.

أخرج له البخاري ومسلم في «صحيحهما»، وأبو داود في «المراسيل»[2]

وفاته: ذكره الذهبي فيمن توفي بين سنة إحدى وسبعين وبين ثمانين ومئة[3]، وقال ابن حجر: «من الثامنة»[4]، وقال الصفدي: «توفي في حدود الثمانين ومئة»[5]

---

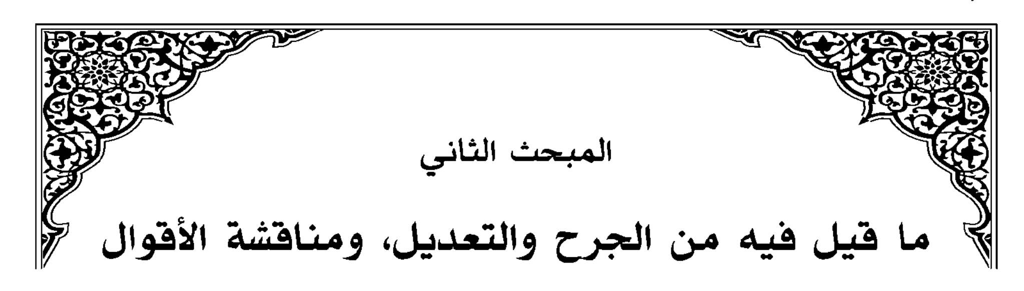
(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥٨١)، رقم الترجمة: (١٠٢٤).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥٥).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٦٧٤) رقم: (١٦٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٩) رقم: (٣٦٩٩).

(٥) الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٥٦).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أسند ابنُ عدي إلى إسحاق بن أبي إسرائيل قولَه: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيتُ باليمامة خيرًا منه ـ».

ثم أورد له جملة من الروايات، ثم قال: «ولا أعلم لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثيرَ حديث غير ما ذكرت، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكِره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل أُذُنَي القلب»، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل أيضًا: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ ولو رأيتَه قرَّت عينك برؤيته ـ»[١]

وقال البخاري: «حدثنا مسدد، حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وأثنى عليه خيرًا ـ»[٢]

وقال أحمد ـ من رواية محمد بن حمويه بن الحسن عن أبي طالب عنه ـ: «ثقة، لا بأس به»[٣]

وقال أبو حاتم: «صدوق»[٤]

وأخرج له البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٥٢).

(٢) صحيح البخاري (٩/ ٣٠) رقم الحديث: (٦٩٨٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣). (٤) المصدر السابق.

(٥) الثقات (٨/ ٣٣٤).

وقال ابن معين: «لم يكن من أهل الحديث»، كما في رواية يزيد بن الهيثم بن طَهْمان[١].

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

الذي يظهر من حاله أنه **صدوق**، وهو معنى قول أحمد، وأبي حاتم، وقد ارتضاه البخاريُّ ومسلم في «صحيحيهما»، وإلى أنه صدوق ذهب ابن حجر[٢].

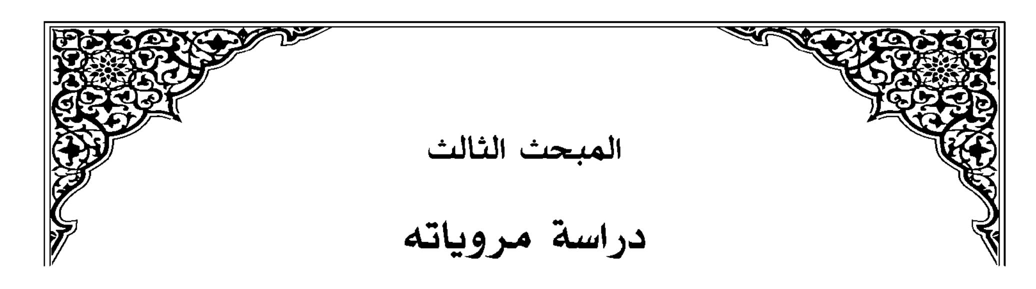
وهو قليل الحديث، قال الذهبي: «قلَّ ما روى عبد الله»[٣]، ولعل هذا معنى قول ابن معين: «لم يكن من أهل الحديث»، والحديثُ الذي أنكره ابن عدي عليه ليست العلة فيه منه ـ كما سيأتي ـ.



(١) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طهمان (ص: ٦٣) رقم: (١٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٩) رقم: (٣٦٦٩).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٦٧٤).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا عبيد الله بن جعفر بن أَعْيَن، حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وكان من خيار الناس وأهلِ الوَرَع والدين، ما رأيتُ باليمامة خيرًا منه ـ، عن أبيه، عن رجل من الأنصار، أن رسول الله ﷺ نهى عن أكلِ أُذُنَي القلب».

ثم قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن أحمد بن بُخَيت، حدثنا إبراهيم بن جابر، حدثنا يحيى بن إسحاق البَجَلي، حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: نهى رسول الله ﷺ عن أكلِ أُذُنَي القلب».

ترجمة رجال الإسناد الأول:

١ ـ عبيد الله بن جعفر بن أَعْيَن: هو عبيد الله بن جعفر بن محمد بن أَعْيَن البزَّاز: ليَّنه الدارقطني[١]

■ **درجة الراوي**: ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، وهو من شيوخ ابن عدي، ولم يترجم له في «الكامل»، وهذا من ابن عدي تعديلٌ ضمنيٌّ له.

٢ ـ إسحاق بن أبي إسرائيل: وأبو إسرائيل هو إبراهيم بن كامَجْرا، أبو يعقوب المروزي: تُكلِّم فيه من جهة التوقف في مسألة خلق القرآن، أما من جهة ضبطه فعامتهم على توثيقه، قال ابن معين: «من ثقات المسلمين، ما كتب حديثًا قط عن أحد من الناس إلا ما خطَّه هو في ألواحه أو كتابه»[٢]

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٦٠) رقم: (٥٤٣٦).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٥).

٣ ـ **عبد الله بن يحيى بن أبي كثير**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٤ ـ **عن أبيه: هو يحيى بن أبي كثير الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليَمَامي**: متفق على ثقته وإمامته، قال أحمد بن حنبل: «يحيى من أثبت الناس، إنما يُعدُّ مع الزهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزهريُّ فالقولُ قولُ يحيى»[(١)]

ترجمة رجال الإسناد الثاني:

١ ـ **محمد بن أحمد بن بُخيْت: هو محمد بن أحمد بن علي بن بخيت الموصلي، أبو بكر الجوزي**: مجهول الحال، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني.

٢ ـ **إبراهيم بن جابر بن عبد الرحمن المرْوَزي، المعروف بـ(بُح)**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني.

٣ ـ **يحيى بن إسحاق البَجَلي: أبو زكريا السَّيْلَحيني**[(٢)]: قال ابن سعد: «كان ثقةً حافظًا لكتابه»، وقال ابن معين: «صدوق»، وقال أحمد: «شيخ، صالح، ثقة، صدوق»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٤ ـ **عبد الله بن يحيى بن أبي كثير**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٥ ـ **عن أبيه: هو يحيى بن أبي كثير الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليَمَامي**: متفق على ثقته وإمامته، تقدمت ترجمته في الإسناد السابق.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٨٣). وما ذُكر من تدليسه فإنما هو في أناس معيَّنين قد نصَّ النقاد عليهم، أما بقية رواياته فالأصل فيها السماع، خصوصًا روايته عن المدنيين الذين أدركهم، مثل أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، كما في هذه الرواية.

(٢) قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٨): «والسَّيلَحين: قرية بقرب بغداد»، وقال ياقوت: «إنّها سميت سيلحون لأنّها كانت بها مسالح لكسرى، وهم قوم بسلاح يُرتّبون في الثغور والمخافات». انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٢٩٨).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٨).

٦ ـ **أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني**: متفق على ثقته وإمامته[١].

التخريج:

هذا الحديث رواه عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه على وجهين:

الأول: رواه إسحاق بن أبي إسرائيل، ومُسدَّد، عنه، عن أبيه، عن رجل من الأنصار، به.

الثاني: رواه يحيى بن إسحاق البجلي، عنه، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، به.

الوجه الأول:

أخرجه: أبو داود في «المراسيل» (ص: ٣٢٦) رقم: (٤٦٧) عن مسدد.

كلاهما (إسحاق بن أبي إسرائيل ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، ومسدد) عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن رجل من الأنصار، به.

الوجه الثاني:

أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ عن محمد بن أحمد بن بخيت، عن إبراهيم بن جابر، عن يحيى بن إسحاق البجلي، عن عبد الله بن يحيى بن كثير، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، به.

الترجيح بين الوجهين:

الوجه الثابت عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير هو الوجه الأول، وهو من رواية إسحاق بن أبي إسرائيل[٢]، ومسدد، وكلاهما ثقة[٣]، وأما الوجه الثاني فلا يثبت عنه؛ لأن فيه محمد بن أحمد بن بخيت، وهو مجهول الحال، وتفرده بهذا الطريق منكر، وقد سلَك فيه الجادَّة.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/٥٣١).

(٢) تقدم أن الذي يروي هذه الرواية عن إسحاق بن أبي إسرائيل هو عبيد الله بن جعفر بن أعْين، وتقدم أيضًا أنه ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، وفي مثل هذه الحال فإني لا أرى بأسًا من ثبوت هذا الإسناد إلى إسحاق، لكونه قد جاء من طريق آخر، فقد رواه أبو داود عن مسدد، وعلى أية حال فلو لم يثبت طريق إسحاق فإن طريق مسدد يُغني.

(٣) تقدمت ترجمة إسحاق، وأما مسدد فانظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/٥٧).

الحكم على الوجه الراجح:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن رجل من الأنصار.

والحديث ضعيف لأمرين:

الأول: جهالة الرجل الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير.

الثاني: الإرسال، فهذا الرجل المُبهَم ليس صحابيًّا؛ فإن يحيى بن أبي كثير لم يلق أحدًا من الصحابة إلا أنس بن مالك، ولم يسمع منه[١]، كما أنه لو كان صحابيًّا لصرَّح يحيى بذلك، ولذا أخرج الحديثَ أبو داود في «المراسيل» كما تقدم.

وقد قال أبو الحسن بن القطَّان: «لعله تابعي»[٢]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من إيراد هذه الرواية، فقال: «ولا أعلم لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثير حديث غير ما ذكرت، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكِره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل أذني القلب»».

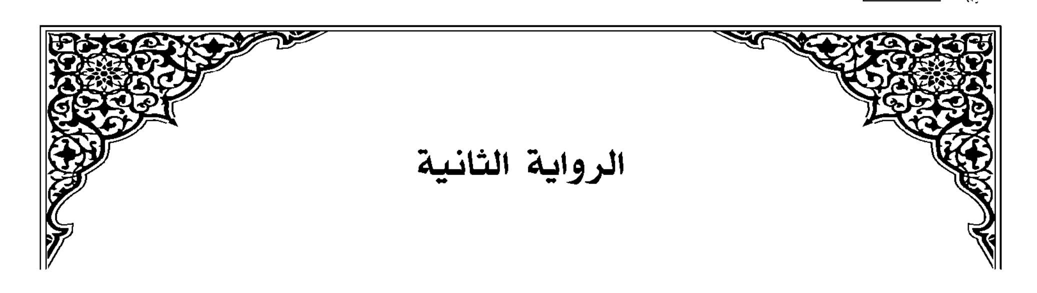
وقد روى ابنُ عدي هذا الحديث من وجهين تقدم ذكرهما، وتقدم أيضًا أن الوجه الموصول لا يثبت إلى عبد الله، وأما الوجه المرسل فثابت إليه، لكن الأظهر أن العلة لا تلحق به، وإنما بالراوي المبهَم الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير، والانقطاعِ بين هذا الرجل وبين النبي ﷺ.



---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٨٣).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٧٤).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا عبيد الله بن جعفر بن أَعْيَن، حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: **رؤيا العبد المؤمن جزءٌ من ستة وأربعين جزءًا من النبوة**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدم ذلك في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٥٢) من طريق عبد الله بن محمد بن ناجية.

والمزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٩٥) من طريق عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حيَّة.

ثلاثتهم (عبيد الله بن جعفر بن أعين ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وعبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية) عن إسحاق بن أبي إسرائيل.

وتوبع إسحاق بن أبي إسرائيل:

أخرجه: مسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧٤) رقم: (٢٢٦٣) عن يحيى بن يحيى التميمي.

وأبو إسحاق العسكري في «مسند أبي هريرة» (ص: ٦٦) رقم: (٥٩) عن مسدد.

وأبو عوانة في «المستخرج» (١٧/ ٦٤٣) رقم: (٩٩٨٥) من طريق ثمال بن إسحاق اليمامي.

أربعتهم (إسحاق بن أبي إسرائيل، ويحيى بن يحيى، ومسدد، وثمال) عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

وتوبع عبد الله بن يحيى بن أبي كثير:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٤/ ٤١٦) رقم: (٨٨١٩) من طريق حسين المعلِّم.

ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧٤) رقم: (٢٢٦٣) من طريق علي بن المبارك، وحرب بن شداد.

أربعتهم (عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وحسين المعلم، وعلي بن المبارك، وحرب بن شداد) عن يحيى بن أبي كثير.

وتوبع يحيى بن أبي كثير:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٥/ ٤١٠) رقم: (٩٦٥٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٢) رقم: (١٠٦٧٤) من طريق محمد بن عمرو.

كلاهما (يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن عمرو) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وتوبع أبو سلمة:

أخرجه: مالك في «الموطأ» ـ رواية أبي مصعب الزهري ـ (٢/ ١٣٤) رقم: (٢٠١٠) من طريق الأعرج.

وأحمد في «المسند» (١٢/ ١٠٧) رقم: (٧١٨٣)، والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٣٠) رقم: (٦٩٨٨)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧٤) رقم: (٢٢٦٣)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٢٨٢) رقم: (٣٨٩٤) من طريق سعيد بن المسيَّب.

وأحمد في «المسند» (١٢/ ٨٠) رقم: (٧٦٤٢)، والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٣٧) رقم: (٧٠١٧)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧٣) رقم: (٢٢٦٣)، والترمذي في «الجامع» (٤/ ٥٣٢) رقم: (٢٢٧٠)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٢٨٩) رقم: (٣٩١٧) من طريق ابن سيرين.

وأحمد في «المسند» (١٦/ ٢٦٩) رقم: (١٠٤٣٠)، (١٣/ ٤٩٨) رقم: (٨١٦١)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧٤) رقم: (٢٢٦٣)، (٤/ ١٧٧٥) رقم: (٢٢٦٣) من طريق أبي صالح، ومن طريق همام بن منبه.

ستتهم (أبو سلمة، والأعرج، وابن المسيب، وابن سيرين، وأبو صالح، وهمام) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به[١].

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مخرَّجٌ في «صحيح مسلم» من رواية عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقد تابع عبدَ الله ثلاثةٌ على هذا الوجه، وأصلُ الحديث يُروى من طرق متعددة عن أبي هريرة، في «الصحيحين» وغيرهما، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مقصد ابن عدي من إيراده هذه الرواية أن يبين أنها من رواياته المستقيمة؛ بدليل قوله: «ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكِره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل أذني القلب»».

والأمرُ كما قال ابن عدي، فهذا الحديث من روايات عبد الله بن يحيى المستقيمة؛ فقد تابعه ثلاثة، وهو مخرَّجٌ في «صحيح مسلم».

تنبيه: سببُ ذكر ابن عدي لروايات عبد الله بن يحيى المستقيمة أنه أراد استقصاءَ ما له عن أبيه، ولذا قال: «ولا أعلم لعبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثيرَ حديثٍ غير ما ذكرت».

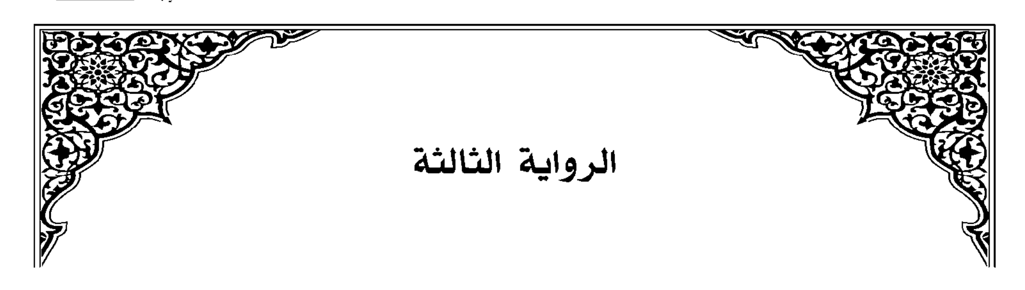
والأصل أن ابن عدي يذكر من الروايات ما يَستنكره على الراوي، فقد قال في مقدمة كتابه: «وذاكرٌ لكل رجل منهم مما رواه ما يُضعَّف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسمُ الضعف؛ لحاجة الناس إليها، لأقرِّبَه على الناظر فيه»[٢]، إلا أنه قد يورد للراوي روايات مستقيمة؛ ليبيِّن حُسْنَ حديثه، خصوصًا إذا كان الراوي قليلَ الحديث، كما في الراوي محل الترجمة[٣].

---

(١) بعض هذه الطرق تُروى مطوَّلة، وبعضها تُروى مختصرة، ولم أشأ أن أبين ذلك، فإن المقصود من إيراد هذه الرواية هو بيان عدم النكارة في رواية عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.
كما أن بعض هذه الطرق رُويت في كتب أخرى مختصرة من دون ذكر الجزء الذي في أصل الرواية، ولم أثبت هذه الطرق.

(٢) الكامل (١/ ٨٤).

(٣) وقد تقدم تفصيل ذلك عند الكلام عن سبب إيراد ابن عدي للراوية الأولى من ترجمة عبد الله بن هارون البَجَلي.



الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا عبيد الله بن جعفر بن أَعْيَن، حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، حدثنا أبو سلمة، عن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قال: **الرؤيا الصالحة من الله ﷻ، والحُلْمُ من الشيطان، فإذا حلَمَ أحدُكم حُلْمًا فخافه فليتعوَّذ بالله منه، وليبصق عن شماله ثلاث مرات؛ فإنها لا تضره**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدم ذلك في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: البخاري في «الصحيح» (٩/ ٣٠) رقم: (٦٩٨٦)، والطبراني في «الدعاء» (ص: ٣٨٢) رقم: (١٢٧٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٧٠) من طريق مسدد.

كلاهما (إسحاق بن أبي إسرائيل ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، ومسدد) عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

وتوبع عبد الله بن يحيى:

أخرجه: المحاملي في «أماليه» (ص: ٢٦٢) رقم: (٢٥٦)، والطبراني في «الدعاء» (ص: ٣٨٢) رقم: (١٢٧٨) من طريق عثمان بن عمر، عن علي بن المبارك.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ١٧٠) رقم: (٤٩٧٥) عن القاسم بن زكريا، عن محمد بن الربيع بن سليمان البصري، عن حماد بن زيد، عن أيوب.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا حماد بن زيد، تفرد به محمد بن الربيع بن سليمان».

ثلاثتهم (عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وعلي بن المبارك، وأيوب) عن يحيى بن أبي كثير.

وتوبع يحيى بن أبي كثير:

أخرجه: مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٥٧) رقم: (٤)، ـ ومن طريقه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٥) رقم: (٧٥٨٠) ـ وأحمد في «المسند» (٣٧/ ٣١٥) رقم: (٢٢٦٣٥)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ١٣٣) رقم: (٥٧٤٧)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧١) رقم: (٢٢٦١)، وأبو داود في «السنن» (٤/ ٣٠٥) رقم: (٥٠٢١)، والترمذي في «الجامع» (٤/ ٥٣٥) رقم: (٢٢٧٧)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٢٨٦) رقم: (٣٩٠٣) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.

وأحمد في «المسند» (٣٧/ ٢٧٤) رقم: (٢٢٥٨٣)، والدارمي في «السنن» (٢/ ١٣٦١) رقم: (٢١٨٨)، والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٤٣) رقم: (٧٠٤٤)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧١) رقم: (٢٢٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٥) رقم: (٧٥٨٠) من طريق عبد ربه بن سعيد الأنصاري.

وأحمد في «المسند» (٣٧/ ٢٠٥) رقم: (٢٢٥٢٥)، والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٣٥) رقم: (٧٠٠٥)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧١) رقم: (٢٢٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣١) رقم: (١٠٦٦٩) من طريق الزهري.

والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٣٣) رقم: (٦٩٩٥) من طريق عبيد الله بن أبي جعفر.

ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٧١) رقم: (٢٢٦١) من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، ومن طريق محمد بن عمرو بن علقمة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٤) رقم: (١٠٦٧٩) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث.

ثمانيتهم (يحيى بن أبي كثير، ويحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، والزهري، وعبيد الله بن أبي جعفر، ومحمد بن عبد الرحمن، ومحمد بن عمرو، ومحمد بن إبراهيم) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وتوبع أبو سلمة بن عبد الرحمن:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٧/ ٢٥٥) رقم: (٢٢٥٦٤)، والدارمي في

«السنن» (٢/ ١٣٦٠) رقم: (٢١٨٧)، والبخاري في «الصحيح» (٤/ ١٢٥) رقم: (٣٢٩٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٠) رقم: (١٠٦٦٦) من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة.

كلاهما (أبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن أبي قتادة) عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مخرَّجٌ في «صحيح البخاري» عن مسدد، عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي قتادة.

وقد تابع عبدَ الله بن يحيى عليُّ بن المبارك، وهي متابعة صحيحة؛ فإن عثمان بن عمر بصريٌّ ثقة[١]، وعلي بن المبارك الهُنَائي قال عنه ابن حجر: «ثقة، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان، أحدهما سماع، والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء»[٢]، والراوي عنه هنا بصري، وعليه فهي متابعة صحيحة[٣].

والحديث مخرَّجٌ في «صحيح البخاري» أيضًا من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة.

وهو مخرَّجٌ أيضًا في «الموطأ» و«الصحيحين» من طرق أخرى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي قتادة.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

تقدم أن مقصد ابن عدي من إيراد كل الروايات عن عبد الله بن يحيى بن

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٣٨٥) رقم: (٤٥٠٤).

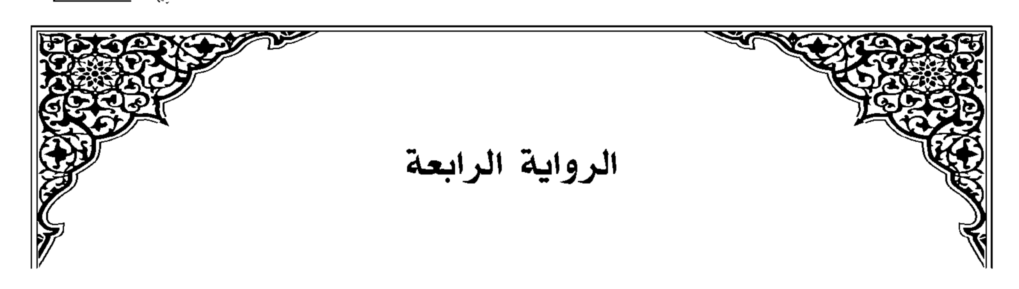
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٤) رقم: (٤٧٨٧).

(٣) وأما متابعة أيوب بن أبي تميمة فلا تثبت إليه؛ فإن فيها محمد بن الربيع بن سليمان البصري، ولم أعرفه، وليس هو محمد بن الربيع بن سليمان المرادي المصري؛ لأن هذا البصري يروي عن حماد بن زيد، وحماد توفي سنة تسع وسبعين ومئة ـ انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ١٧٨) رقم: (١٤٩٨) ـ، وأما المرادي فإن أباه قد وُلد بعد وفاة حماد بن زيد ـ انظر: «الكاشف» للذهبي (١/ ٣٩٢) رقم: (١٥٣٤) ـ، بالإضافة إلى أن المرادي مصري، وهذا نُسب هنا بأنه بصريٌّ، وعليه فهي متابعة ضعيفة لجهالة محمد بن الربيع بن سليمان البصري، ونكارة تفرده عن حماد.

أبي كثير أن يستقصي مروياته عن أبيه، وأنه لا يَستنكر منها عليه سوى الرواية الأولى.

والأمر كما قال ابن عدي، فهذا الحديث من روايات عبد الله بن يحيى المستقيمة؛ فقد تابعه ثقة، وهو مخرَّجٌ في «صحيح البخاري».





الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا عبيد الله، حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الله بن يحيى، عن أبيه، حدثنا أبو سلمة، عن عبادة بن الصامت، أنه سأل النبيَّ ﷺ عن قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس: ٦٣ ـ ٦٤] ما هذه البشرى؟ قال: **لقد سألتني عن شيءٍ ما سألني عنه أحد من أمتي قبلك، هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو تُرى له**».

ترجمة رجال الإسناد:

تقدم ذلك في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٩١) عن علي بن محمد، عن مسدد.

وابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٣٤) معلَّقًا عن عمرو بن يونس.

والواحديُّ في «التفسير الوسيط» (٢/ ٥٥٣) رقم: (٤٤٣) عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم المُزَكِّي، عن أبي عمرو جعفر بن مطر، عن إبراهيم بن علي، عن يحيى بن يحيى بن بكر.

أربعتهم (إسحاق بن أبي إسرائيل ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، ومسدد، وعمرو بن يونس، ويحيى بن يحيى) عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

وتوبع عبد الله بن يحيى بن أبي كثير:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٧/ ٤٠٥) رقم: (٢٢٧٤٠)، ويونس بن حبيب في «مسند الطيالسي» (١/ ٤٧٧) رقم: (٥٨٤)، والترمذي في «الجامع» (٤/ ٥٣٤) رقم: (٢٢٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٣٣) رقم: (٨١٧٩) من طريق

حرب بن شداد[١]

وأحمد في «المسند» (٣٧/ ٣٦٣) رقم: (٢٢٦٨٨)، والدارمي في «السنن» (٢/ ١٣٥٧) رقم: (٢١٨٢) من طريق أبان بن يزيد.

والترمذي في «الجامع» (٤/ ٥٣٤) رقم: (٢٢٧٥) من طريق عمران القطان[٢]

وأحمد في «المسند» (٣٧/ ٣٦١) رقم: (٢٢٦٨٧)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٢٨٣) رقم: (٣٨٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٧٠) من طريق علي بن المبارك.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[٣]

والطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٢٥) رقم: (١٧٧١٨)، وأبو العباس الأصم كما في «مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار» (ص: ٤٩) رقم: (٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٤٥٠) رقم: (٥٧٠٤) ـ من طريق الأوزاعي.

ستتهم (عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وحرب بن شداد، وأبان بن يزيد، وعمران القطان، وعلي بن المبارك، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، به.

وتوبع أبو سلمة:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٧/ ٤٢٧) رقم: (٢٢٧٦٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢١٣) رقم: (٤٨٧)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٢٩) رقم: (١٧٧٢٥) من طريق حُميد بن عبد الرحمن اليزني، أن رجلًا سأل عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن هذه الآية، فقال عبادة: «سألتُ رسول الله ﷺ. .»، فذكر الحديث[٤]

---

(١) ولفظه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: «نُبِّئتُ عن عبادة بن الصامت».

(٢) ولفظه كسابقه.

(٣) سيأتي أن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من عبادة بن الصامت، فلا يكون على شرطهما.

(٤) ولفظه: عن حميد: «أن رجلًا سأل عبادة بن الصامت عن هذه الآية، فقال عبادة: سألت رسول الله ﷺ»، وهو عند الطبري: «عن حميد بن عبد الله المزني»، وهما واحد.

والطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٣٢) رقم: (١٧٧٣٠) عن ابن حميد، عن يحيى بن واضح، عن موسى بن عبيدة، عن أيوب بن خالد بن صفوان.

ثلاثتهم (أبو سلمة، وحميد، وأيوب بن خالد بن صفوان) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن، **لكنه معلول**؛ وذلك للانقطاع بينه وبين عبادة بن الصامت؛ فإن أبا سلمة لم يسمع من عبادة شيئًا، صرَّح بذلك ابن خراش[١]، وهذا ظاهر أيضًا من هذه الرواية؛ لأن لفظه فيها: «نُبِّئت عن عبادة»، وهذا صريح في عدم السماع.

وأما متابعة حميد بن عبد الرحمن الشامي، فلعله حميد بن عبد الله الذي ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[٢]، فقال: «حميد بن عبد الله، سمع: عبد الرحمن بن أبي عوف، ومالك بن أبي رشيد، سمع منه: محمد بن الوليد الزبيدي، وصفوان بن عمرو، وعمر الأُحموسي»، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤].

وهذه المتابعة ضعيفة لجهالة حال حميد، كما أن سماعه من عبادة لا يُعلم.

وأما متابعة أيوب بن خالد بن صفوان، فهي ضعيفة أيضًا؛ لضعفه، وضعفِ الراوي عنه، وهو موسى بن عُبيدة، فقد قال الأزدي عن أيوب: «ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه»[٥]

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٣١).

(٢) (٢/ ٣٥٤) رقم: (٢٧٢٩).

(٣) (٣/ ٢٢٤) رقم: (٩٨٦). وقال عنه: «المدني»، وهذا غريب، وقد يكون تصحيفًا، قال المعلمي في حاشية «الجرح والتعديل»: «ويظهر من شيوخه وأسماء الرواة عنه أنه شامي».

(٤) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٤٩) رقم: (٢٢١٩)، وقد يقال في اسمه: «حميد بن عبد الرحمن اليَزني» كما تقدم في التخريج، وبهذا سمَّاه الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١/ ٧١٣) رقم: (٣٦٧)، فقال: «حميد بن عبد الرحمن اليزني، الشامي».

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٧) طبعة جمعية دار البِرّ، وفيه: «فرَّق أبو زرعة وأبو حاتم بين أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، يروي عن: أبيه، عن جده، وبين أيوب بن خالد بن صفوان، وجعلهما ابن يونس واحدًا، قلت: وسبب ذلك أن أمَّ خالد بن =

وقال ابن حجر عن موسى: «ضعيف»[١]

وبناءً على ما سبق **فكل طرق الحديث لا تخلو من ضعف، ولعل تعدُّدَها يقوِّيه**.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

تقدم أن مقصد ابن عدي من إيراد كل الروايات عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير أن يستقصي مروياته عن أبيه، وأنه لا يَستنكر منها عليه سوى الرواية الأولى.

والأمر كما قال ابن عدي، فهذا الحديث من روايات عبد الله بن يحيى المستقيمة؛ فقد تابعه جماعة من الثقات، مثل: أبان بن يزيد، والأوزاعي، وحرب بن شداد.



= صفوان والدِ أيوب هي عَمرة بنت أبي أيوب الأنصاري، فهو جَدُّه لأمه، فالأشبه قول ابن يونس؛ فقد سبقه إليه البخاري، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ورجَّحه الخطيب».

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢) رقم: (٦٩٨٩).



الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن حفص، حدثنا أحمد بن معاوية أبو بكر الباهلي بسَامِرة، حدثني هشام بن عبيد الله الرَّازي، عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، قال: كان يُقال: ميراث العلم خيرٌ من ميراث الذَّهب، والنَّفْسُ الصالحة خير من اللؤلؤ، ولا يُستطاع العلم براحة الجسد».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم السعدي، أبو محمد الجرجاني، يُعرف بـ(حمدان): قال أبو بكر الإسماعيلي: «كان يعرف الحديث، وهو صدوق»، وقال: «مَمْرورٌ، يكون أحيانًا أَشبَه»[1].

وقال ابن عدي: «تردَّد إلى العراق مرارًا كثيرة، وكتب فأكثر، حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليه»، وقال: «وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبه عليه فيغلط فيحدث به من حفظه»[2].

■ **درجة الراوي:** ضعيف جدًّا من جهة ضبطه، وهو صدوق في نفسه لا يتعمد الكذب، ولكن عقله يغيب فيُخَلِّط.

٢ ـ أحمد بن معاوية أبو بكر الباهلي: قال الخطيب البغدادي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن عدي: «حدَّث عن الثقات بالبواطيل، ويسرق الحديث»[3].

---

(١) قال ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ٤٤٥) رقم: (٤٧٥): «والممرور: هو الذي يصيبه الخَلْط من المِرَّة، فيُخَلِّط».

(٢) انظر ترجمته في: «الكامل» (١/ ٤٥٧) رقم: (٤٥)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٨٧٨) رقم: (١٤)، و«لسان الميزان» (١/ ١٦٢) رقم: (٥١٥).

(٣) انظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ٤١) رقم: (١٢١٥٧)، و«الكامل» (١/ ٣٩٦) رقم: (١٢)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٧٦٥) رقم: (٢٤).

■ **درجة الراوي**: منكر الحديث.

٣ ـ **هشام بن عبيد الله الرازي أبو عبد الله الخراساني**: قال عن نفسه: «لقيتُ ألفًا وسبعمئة شيخ، وأنفقتُ في العلم سبعمئة ألف درهم»، وقال أبو حاتم: «صدوق، ما رأيت أعظمَ قدْرًا منه بالرَّي»، وقال ابن أبي حاتم: «يُحتج بحديثه».

وقال ابن حبان: «كان يهم ويخطئ على الثقات»، ثم أورد له حديثين: الأول عن مالك، والثاني: عن ابن أبي ذئب، فأما الحديث الأول فرأى الدارقطنيُّ أن العلة تلحق به، وأما الحديث الثاني فقد برَّأه ابنُ حجر من الخطأ، وألحق العلة بمن دونه[(١)]

■ **درجة الراوي**: صدوق.

٤ ـ **عبد الله بن يحيى بن أبي كثير**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٥ ـ **عن أبيه: هو يحيى بن أبي كثير الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليَمَامي**: متفق على ثقته وإمامته، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٨٤) رقم: (٥٥٣)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٧٥) ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص: ٣٤٦) رقم: (٦٨٩) ـ من طريق بقية بن الوليد.

والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٧٥) ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص: ٣٤٦) رقم: (٦٨٩) ـ من طريق أبي حاتم الرازي.

والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٥٣٢) من طريق الحسين بن محمد بن سعيد.

---

(١) انظر ترجمته في: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٥٣٢) رقم: (٥١٠)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٧١٩) رقم: (٤٥٨)، و«لسان الميزان» (٨/ ٣٣٥) رقم: (٨٢٦٤).

أربعتهم (أحمد بن معاوية ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وبقية، وأبو حاتم، والحسين بن محمد) عن هشام بن عبيد الله.

وتوبع هشام:

أخرجه: البيهقي في «المدخل إلى السنن» (ص: ٢٧٧) رقم: (٤٠٠)، وأبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص: ٣٤٦) رقم: (٦٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٦) من طريق مسدد[(١)]

كلاهما (هشام بن عبيد الله، ومسدد) عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، به.

الحكم على الراوية:

هذه رواية صحيحة؛ فمدارها على عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، من قوله، وهو كلام مستقيم، وعبدُ الله عارف بكلام أبيه، ويُقبل منه أن يتفرَّد عنه بالعشرات من الأقوال المقطوعة عليه.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

تقدم أن مقصد ابن عدي من إيراده كل الروايات عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير أن يستقصي مروياته عن أبيه، وأن كلها مستقيمة، عدا حديث النهي عن أكل أُذُنَي القلب.

والأمر كما قال ابن عدي؛ فهذه الرواية من رواياته المستقيمة عن أبيه.



(١) لفظ أبي نعيم في الحلية: «واليقين الصالح خير من اللؤلؤ»، والأمر يسير.



الرواية السادسة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن أحمد الجُرجاني، حدثنا أحمد بن الفرات، حدثنا زيد بن الحُبَاب، عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، قال: طلب الحديث ليس براحة الجسد».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ علي بن أحمد الجرجاني: هو علي بن أحمد بن علي بن عمران الجرجاني: أخرج له ابن حبان في «صحيحه»، ولم يترجم له ابن عدي في «الكامل»، وهذا من ابن عدي تعديل ضمنيٌّ له[1]

■ **درجة الراوي**: صدوق، فهذه الطبقة أصحاب كتب، وإذا ظهر فيهم شيء منكر في العدالة أو الضبط فإن نقاد عصرهم يتكلمون فيهم، وما لم يظهر فإنهم يسكتون عنهم في كثير من الأحيان، ولذا فالأظهر قبول رواية علي بن أحمد الجرجاني، وأنه صدوق، خصوصًا أنه قد روى عنه أئمة عصره؛ كابن حبان، وابن عدي وأبي بكر ابن المقرئ.

٢ ـ أحمد بن الفرات بن خالد الضَّبِّي، أبو مسعود الرازي: متفق على ثقته وإتقانه، قال أحمد بن حنبل: «ما تحت أديم السماء أحفظ لأخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أبي مسعود».

وما جاء من تكذيب ابن خراش له فقد قال عنه ابن عدي: «وهذا تحامل، ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ»[2]

٣ ـ زيد بن الحباب بن الرَّيَّان التميمي، أبو الحسين العُكْلي الكوفي: ثقة، إلا

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ جرجان» (ص: ٢٩٩) رقم: (٥٠٨). وانظر روايته في «صحيح ابن حبان» (٢/ ٣٠٥) رقم: (٥٤٦)، (٤/ ٢٩٥) رقم: (١٤٤٧)، (٦/ ١١١) رقم: (٢٣٤٤).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٩).

في حديث الثوري فإنه يُنظر فيه، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن بُدَيل بن ورْقاء.

٤ ـ **عبد الله بن يحيى بن أبي كثير**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، كما تقدم.

٥ ـ **عن أبيه: هو يحيى بن أبي كثير الطَّائي مولاهم، أبو نَصْر اليَمَامي**: متفق على ثقته وإمامته، تقدمت ترجمته في الإسناد الأول من الرواية السابقة.

التخريج:

لفظ هذه الرواية جزء من الرواية السابقة، وممن أخرجها هكذا من دون الزيادة التي في الرواية السابقة: مسلم في «الصحيح» (١/ ٤٢٨) رقم: (٦١٢) ـ ومن طريقه القاضي عياض في «الإلماع» (ص: ٢٣٤) ـ عن يحيى بن يحيى التميمي.

وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٦) ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص: ٣٤٦) رقم: (٦٩٠) ـ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٨٥) رقم: (٥٥٥) من طريق مسدد.

ثلاثتهم (زيد بن الحباب ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، ويحيى بن يحيى، ومسدد) عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

وتوبع عبد الله:

أخرجه: ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٩) رقم: (١٢٥٣) من طريق عامر بن يساف.

والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٠٥) من طريق أيوب بن عتبة.

والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٠٥) من طريق الأوزاعي.

أربعتهم (عبد الله بن يحيى، وعامر بن يساف، وأيوب بن عتبة، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير، به[١]

الحكم على الرواية:

هذه رواية صحيحة؛ فقد رواها عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، والأوزاعي، وغيرهما عن يحيى بن أبي كثير.

---

(١) بألفاظ متقاربة، ولفظ مسلم في «الصحيح» «لا يُستطاع العلم براحة الجسم».

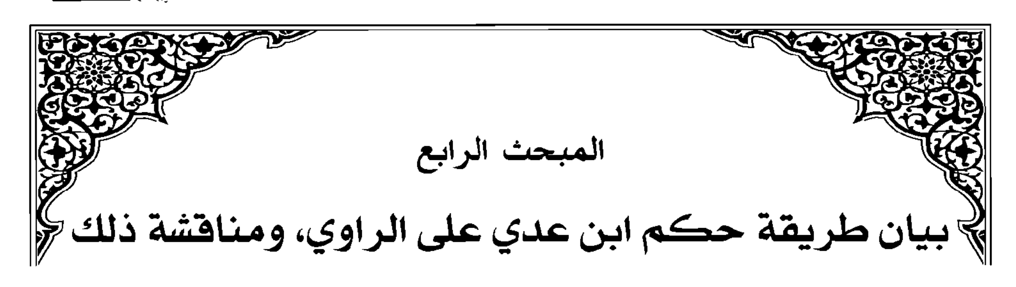
وهذا القول من يحيى صار مشتهرًا بين العلماء؛ فقد قال ابن عبد البر: «ذهب هذا القولُ مثلًا عند العلماء»[١].

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

تقدم أن مقصد ابن عدي من إيراده كل الروايات عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير أن يستقصي مروياته عن أبيه، وأن كلها مستقيمة، عدا حديث النهي عن أكل أُذُنَي القلب.



(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٨٥) رقم: (٥٥٧).



المبحث الرابع
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولا أعلم لعبد الله ين يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثيرَ حديثٍ غير ما ذكرت، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكْلِ أُذُنَي القلب»، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جمع مروياته فرآه لا يروي عن أبيه إلا القليل، ولذا قال: «ولا أعلم لعبد الله ين يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثيرَ حديثٍ غير ما ذكرت».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد فلم يرَ لهم فيه جرحًا، ولذا قال: «ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا»، لكنه وجَد ثناءً من إسحاق بن أبي إسرائيل، فنقله واستند إليه، فقال: «وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل».

الثالث: فحص مروياته فرآها مستقيمة، سوى رواية واحدة، ومِن أجلها ذكرَه، فقال: «ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكْلِ أُذُنَي القلب».

الرابع: بعد ذلك حكم عليه فقال: «وأرجو أنه لا بأس به».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

تقدم في الفصل الرابع من الباب الأول أن الراجح في معنى عبارة ابن عدي أنه يريد بها: أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا، ولا يلزم من ذلك أنه لم يرَ لهم فيه تعديلًا، هذا من حيثيَّة معنى العبارة.

وهناك حيثيَّة أخرى، وهي: أن ابن عدي حينما استعمل هذه العبارة فإنه في واقع الأمر لم يقف على قولٍ للمتقدمين في تعديل هؤلاء الرواة إلا ما ندَر، ومن هذا النادر: قول إسحاق بن أبي إسرائيل الذي نقله ابن عدي هنا في ترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي كثير.

والأقوال التي جاءت في عبد الله بن يحيى بن أبي كثير من النقاد الذين هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق ستة أقوال، وبيانها فيما يلي:

الأول: قول إسحاق بن أبي إسرائيل: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيتُ باليمامة خيرًا منه ـ».

وهذا القول أسنده ابن عدي في الترجمة.

الثاني: قول إسحاق بن أبي إسرائيل أيضًا: «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ ولو رأيتَه قرَّت عينك برؤيته ـ»[(١)]

وهو بمعنى القول الذي نقله ابن عدي.

الثالث: ثناء مسدد، وقد نقله البخاري في «الصحيح» بقوله: «حدثنا مسدد، حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير ـ وأثنى عليه خيرًا ـ»[(٢)]

وهذا في معنى قول إسحاق.

الرابع: قول أحمد: «ثقة، لا بأس به»[(٣)]

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٥٢).

(٢) صحيح البخاري (٩/ ٣٠) رقم الحديث: (٦٩٨٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣).

وسبب عدم نقل ابن عدي لهذا القول أنه جاء عن أحمد من رواية محمد بن حمويه بن الحسن، عن أبي طالب، عنه، وابنُ عدي ليس له رواية عن أبي طالب عن أحمد إلا من طريق ابن أبي عصمة، ولذا لم يقف على هذا القول، وإلا فلو وقف عليه لاستدلَّ به بدلًا من استدلاله بقول إسحاق بن أبي إسرائيل.

الخامس: قول أبي حاتم: «صدوق»[(١)]

تقدَّم مرارًا أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ولذا فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ومنها هذا القول.

السادس: قول ابن معين: «لم يكن من أهل الحديث»، كما في رواية يزيد بن الهيثم بن طَهْمان[(٢)]، وليس عند ابن عدي من طريق ابن طَهْمان عن ابن معين شيء، ولذا لم يقف ابن عدي على هذا القول.

وهو القول الوحيد الذي قد يُستدرك على عبارة ابن عدي في ترجمة عبد الله بن يحيى.

تنبيه: تعقب أبو محمد عبد الحق الإشبيلي ابنَ عدي في قوله عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، فبعد أن نقل عبارته هذه قال: «كذا قال، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة لا بأس به، وقال فيه أبو حاتم: صدوق»[(٣)].

وقد تقدَّم ذكر آراء المحدثين في معنى عبارة ابن عدي، وبيان الراجح من ذلك، فليُنظر هناك.

الأمر الثاني في مناقشة ابن عدي: قوله: «ولا أعلم لعبد الله ين يحيى بن أبي كثير عن أبيه كثيرَ حديثٍ غير ما ذكرت».

الأمر كما قال ابن عدي، ولعل هذا معنى ما تقدم من قول ابن معين عنه: «لم يكن من أهل الحديث»، فليس هو بالمكثر عن أبيه ولا عن غيره، ولم أجد له في دواوين السنة والآثار المشهورة من المرويات غير ما ذكره ابن عدي سوى اليسير[(٤)]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طهمان (ص: ٦٣) رقم: (١٥٠).

(٣) الأحكام الوسطى (٤/ ١٢٢).

(٤) من المرفوعات التي وَرَدت عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، ما جاء في: =

الأمر الثالث: في حكم ابن عدي عليه بقوله: «وأرجو أنه لا بأس به».

الذي يظهر من سياق حكم ابن عدي أنه يرى أن عبد الله بن يحيى لا بأس به من جهة الديانة والصدق في نفسه، ويدل على هذا ما تقدم من قوله: و«وأرجو أنه لا بأس به»، وأنه يرى أنه لا بأس به كذلك من جهة الضبط، ويدل عليه قوله: «ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكره إلا: «نهى رسول الله ﷺ عن أكْلِ أُذُنَي القلب»».

ولعل ابن عدي إنما ذكره لكونه لم يرَ للمتقدمين فيه جرحًا ولا تعديلًا سوى ثناء إسحاق بن أبي إسرائيل عليه.

وهذا الحكم من ابن عدي هو الظاهر من حال عبد الله بن يحيى كما تقدم في المطلب الثاني من المبحث الثاني.

تنبيه: انتقد الذهبيُّ ذِكْرَ ابن عدي لعبد الله بن يحيى في كتابه «الكامل»، فقال: «تبارَدَ ابنُ عدي بذكره»[(١)]

وهذا الانتقاد من الذهبي يُرد عليه بأمور:

الأول: أن ذِكْرَ عبد الله بن يحيى بن أبي كثير في جملة الضعفاء ليس من الأمور المستغرَبة؛ فإن الناظرَ لا يجد تتابع الأئمة على الثناء عليه من جهة الضبط، بل يجد إمامَ الجرح والتعديل في زمانه يقول فيه: «لم يكن من أهل الحديث»، فالأمر فيه قابل للاجتهاد، فلا تبارد ولا شيءَ على مَن رأى فيه رأيًا بناء على اجتهاد علميٍّ فيه.

الثاني: أن ابن عدي مشَّاه فقال: «وأرجو أنه لا بأس به»، فلا تثريب عليه حينئذٍ بذكره له، خصوصًا أن من شرطه أنه يذكر في كتابه كلَّ مَن تكلم فيه ناقد أو وجد له ما يُستنكر، وإن لم يكن يرى أنه ضعيفًا، بل ربما يذكر الثقة ليبين ثقته، ويدفع عنه ما جُرح به كما نصَّ على ذلك في مقدمة الكتاب.

= «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٥٢) رقم: (٢٦٤٠)، «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٣٣) رقم: (١٨٣٨)، (٧/ ٣٤١) رقم: (٧٦٧٢).

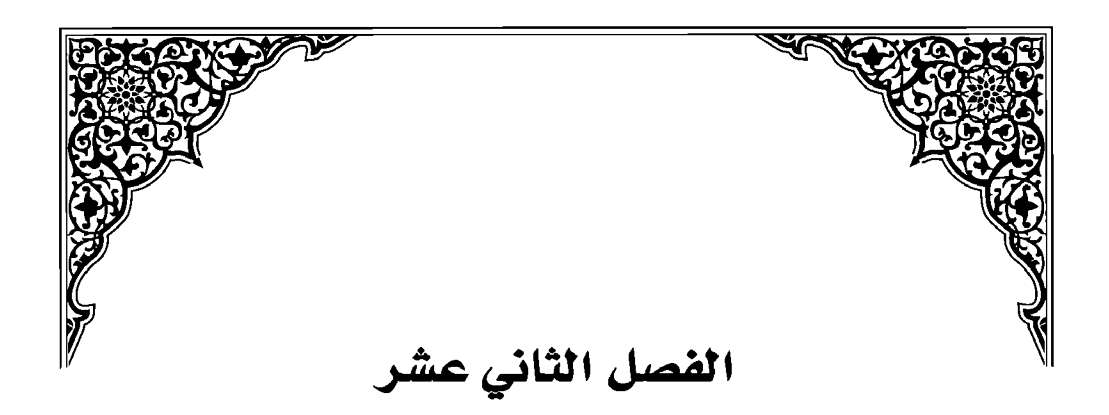
ومن المقطوعات ما جاء في: «المصنف» لابن أبي شيبة (٢/ ٢٥٧) رقم: (٨٧٤٥)، و«التفسير» لابن أبي حاتم (١/ ٧٨) رقم: (٣٢٨).

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٦) رقم: (٤٤٤٨).

الثالث: يُعتذر لابن عدي بأنه لم يقف على قول أحمد بن حنبل وقول أبي حاتم في تعديله، وأغلبُ الظن أنه لو وقف على قولهما لما ترجم له؛ **لأن من عادة ابن عدي أنه إذا وجَد في راوٍ تعديلًا من كبار النقاد ممن هم في وزن أحمد وأبي حاتم، ثم لم يجد أحدًا جرح هذا الراوي، ولم يرَ له ما يُستنكر سوى رواية واحدة ليست من أصول الدين والأحكام ورؤوس المسائل، فإنه لا يترجم له في «الكامل»**.

هذا والذهبيُّ لم يقف على قول ابن معين في عبد الله بن يحيى: «لم يكن من أهل الحديث»، والظاهر أنه لو وقف عليه فإنه لن يَستنكر ترجمةَ ابنِ عدي له في «الكامل»، والله أعلم.





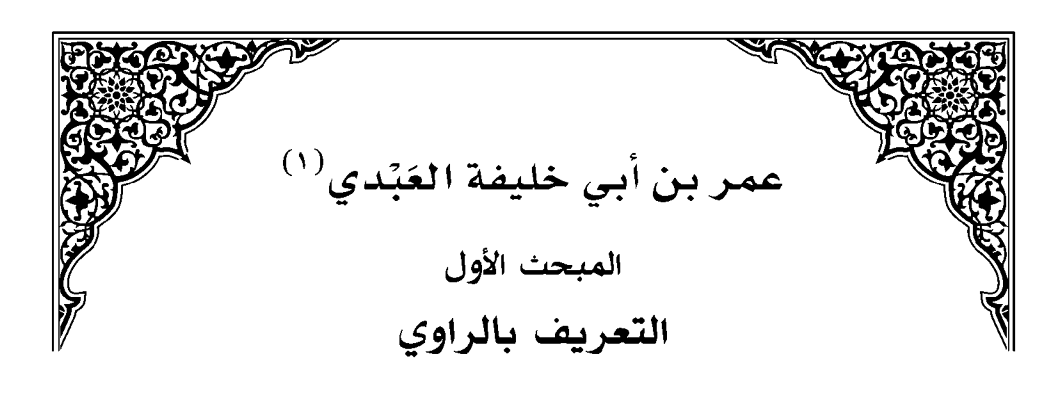
الفصل الثاني عشر

ترجمة عمر بن أبي خليفة العَبْدي

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





عمر بن أبي خليفة العَبْدي[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي، فقال: «عمر بن أبي خليفة العَبْدي، بصريٌّ».

واسمه: عمر بن أبي خليفة حجَّاج بن عَتَّاب العَبْدي، أبو حفص البصري.

روى عن: بشَّار بن الحكم الضَّبِّي، وداود بن أبي سعيد، وغيرهما.

روى عنه: خليفة بن خَيَّاط، وأبو الوليد، وغيرهما.

أخرج له النسائي حديثًا واحدًا.

وفاته: مات سنة تسع وثمانين ومئة[2]

تنبيه: وقع اشتباه بين هذا الراوي وبين راوِيَيْن آخرين:

الاشتباه الأول: هل عمر بن أبي خليفة هو عمر بن حفص العَبْدي، أم هما مختلفان؟

القول الأول: أنهما مختلفان، وإلى هذا ذهب أبو حاتم، وابنه في «الجرح والتعديل»[3]، والعقيلي في «الضعفاء»[4]، وابن عدي في «الكامل»[5]، والدارقطني في «تعليقاته على المجروحين لابن حبان»[6]، وهو صنيع الذهبي[7]،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٣٢٦)، رقم الترجمة: (١١٩٢).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٢٣).

(٣) (٦/ ١٠٣) رقم: (٥٤٢)، (٦/ ١٠٦) رقم: (٥٦٣).

(٤) (٣/ ١٥٥) رقم: (١١٤٢)، (٣/ ١٥٦) رقم: (١١٤٣).

(٥) (٧/ ٣٢٦) رقم: (١١٩٢)، (٧/ ٣٩٥) رقم: (١٢٢١).

(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: ١٧٣) رقم: (٢٠٨).

(٧) انظر: «تاريخ الإسلام» (٤/ ١١٧٢) رقم: (٢١٥)، (٤/ ٩٣٤) رقم: (٢٦٧)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٦٣) رقم: (٤٤٣٦)، (٢/ ٤٦٥) رقم: (٤٤٥٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٩٨) رقم: (٥٧٦٠)، (٣/ ٢٠١) رقم: (٥٧٧٧).

واختاره ابن حجر[١].

والظاهر أن البخاري[٢] وأبا زرعة[٣] يذهبون إلى هذا أيضًا.

القول الثاني: أنهما واحد، وإلى هذا ذهب ابن حبان[٤]، وتبعه ابن الجوزي على ذلك[٥].

قال ابن حبان: «عمر بن حفص، أبو حفص العبدي، وهو الذي يقال له: عمر بن أبي خليفة، كان كنية أبيه أبو خليفة، وقد قيل: إن اسم أبي خليفة حجَّاج بن عتَّاب، قدِم بغداد وحدث بها، **يروي عن**: محمد بن عمرو، وثابت، **روى عنه**: التبوذكي، وأبو عمار، وهو الذي يحدث عنه بُندار، ويقول: «حدثنا عمرو بن أبي خليفة»، مات بعد المائتين، كان ممن يشتري الكتب ويحدث بها من غير سماع، ويجيب فيما يُسأل وإن لم يكن مما يحدث به»، ثم أسند إلى ابن معين قوله: «أبو حفص العبدي ليس بشيء»[٦].

والذي يظهر أن الصواب مع من فرَّق بينهما، وجعل (عمر بن أبي خليفة البصري) غير (عمر بن حفص العبدي)، وذلك لأمور:

أولًا: أنه قول عامة المتقدمين، كأبي حاتم، وابنه، والعقيلي، والدارقطني، وظاهير صنيع البخاري، وأبي زرعة، وهم أعلم ممن جاء بعدهم.

ثانيًا: أن ابن حبان حينما جعلهما واحدًا لم يأتِ بدليل أو قرينةٍ على قوله، بل

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٣).

(٢) فقد أفرد ترجمةً لكل واحد منهما في «التاريخ الكبير» (٦/ ١٥٠) رقم: (١٩٩٣)، (٦/ ١٥٢) رقم: (٢٠٠٢)، وهذا على الاحتمال، وإلا فقد تقدم في المبحث الأول من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي التنبيهُ على أن مجرّد إفراد البخاري ترجمةً لكل واحد منهما لا يكفي للجزم بأنه يرى التفرقة بينهما.

(٣) سُئل أبو زرعة عن أبي حفص العَبْدي فقال: «واهي الحديث، لا أعلم حدَّث عنه كبيرُ أحد إلا من لا يدري الحديث» ـ انظر: «الضعفاء، لأبي زرعة في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٤٢٨) رقم: (١١٤٣)» ـ، وهذه قرينة على أنه يفرِّق بينهما، فإن عمر بن أبي خليفة قد حدَّث عنه الفلَّاس، ومحمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، وهم من كبار الحفاظ في زمانهم، ويبعد أن يقول أبو زرعة ما تقدم ويكون قد عنى به الذي روى عنه هؤلاء.

(٤) المجروحين (٢/ ٨٤) رقم: (٦٣٨).

(٥) الضعفاء والمتروكون (٢/ ٢٠٦) رقم: (٢٤٤٩).

(٦) المجروحين (٢/ ٨٤) رقم: (٦٣٨).

إن القرائن على خلاف ذلك، فقد تعقَّبه الدارقطني قائلًا: «غلط أبو حاتم في هذا، هما رجلان: عمر بن حفص أبو حفص العبدي ضعيف، وهو الذي يحدث عن ثابت، كما ذكر هاهنا، وبغيره، ويروي عن: مطر الوراق، وعن حوشب، وعن ابن أبي عَروبة، بأحاديث مناكير، وعمرُ بن أبي خليفة ثقة بصري، واسم أبي خليفة: الحجاج بن عتَّاب، يحدث عن: أبي غالب الباهلي، وعن زبان بن مخراق وضربائهم، وهو الذي حدث عنه: بندار، وأبو موسى، وعمرو بن علي»[1]

ثالثًا: اختلاف طبقة الشيوخ بينهما، فكأن طبقة شيوخ عمر بن أبي خليفة متأخرة عن طبقة شيوخ عمر بن حفص العبدي.

ويسند القولَ بالتفرقة بينهما أنه اختيار المحققين من المتأخرين، كالذهبي، وابن حجر، كما تقدم.

الاشتباه الثاني: قال العقيلي في «الضعفاء»: «عمر بن أبي خليفة، عن هشام بن حسان، منكر الحديث، قال عمر بن أبي خليفة صاحب حديث هشام، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**آخر الكلام في القدر لشرار هذه الأمة**»، وهذا الحديث حديث منكر»[2]

ومن هنا نشأ الإشكال، فهل الذي ترجم له العقيلي هو عمر بن أبي خليفة البصري الذي يروي عن محمد بن زياد، ويروي عنه الفلاس، أم هما مختلفان؟

القول الأول: أنهما واحد، ذهب إلى هذا الذهبي[3]، والحسيني[4]

القول الثاني: أنهما مختلفان، وإلى هذا ذهب ابن حجر، فقال: «وهو غير عمر بن أبي خليفة العبدي البصري الذي يروي عن عوف الأعرابي ونحوه، بخلاف ما جزم به الذهبي»، ثم نقل عن الحسيني أنه جزم أيضًا بأنهما واحد، ثم قال: «والذي عندي أنهما اثنان»[5]

---

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: ١٧٣) رقم: (٢٠٨).

(٢) الضعفاء (٣/ ١٥٦) رقم: (١١٤٣).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٠١) رقم: (٥٧٧٦)، (٥٧٧٧)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٩٣٤) رقم: (٢٦٧)، فقد ترجم فيهما لعمر بن أبي خليفة البصري، وذكر في ترجمته أنه يروي عن هشام بن حسان، ونقل قول العقيلي فيه.

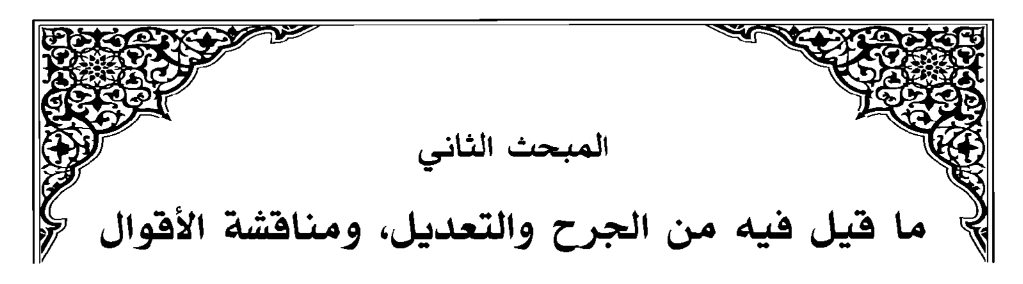
(٤) لسان الميزان (٦/ ٩٤) رقم: (٥٦١٠).

(٥) لسان الميزان (٦/ ٩٤) رقم: (٥٦١٠).

والقول بأنهما واحد قول قويٌّ، خصوصًا مع اتفاقهما في الاسم والطبقة، وعدمِ وجود قرينةٍ واضحةٍ في التفرقة بينهما، ولعل كثيرًا من المتقدمين الذين ترجموا لعمر بن أبي خليفة لم يذكروا هشام بن حسان من شيوخ عمر بن أبي خليفة لقلَّة روايته عنه[١]، وهذا يقع كثيرًا.



(١) لا تكاد تجاوز خمس روايات.



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

قال ابن عدي: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه».

ثم أورد له ثلاث روايات، وقال: «وعمر بن أبي خليفة لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني لما رأيتُ له من الحديث ـ وإن قلَّ ـ لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأبيِّن؛ لأني هكذا شرطتُ في أول الكتاب».

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: «حدثنا عمر بن أبي خليفة من الثقات»[١]

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[٢]

وقال العقيلي: «منكر الحديث»[٣]

ذكره ابن خلفون في كتابه «الثقات»[٤]

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

أورد ابنُ عدي لعمر بن أبي خليفة ثلاث روايات، وبعد دراستها تبيَّن أن الرواية الأولى منها فقط تلحق العلة فيها به، وأما الثانية فلا تثبت إليه، وأما الثالثة فقد توبع عليها من كبار الحفاظ، وبالنظر إلى هذا وإلى أقوال النقاد فيه فالذي يظهر من حاله أنه **ليِّنٌ يُكتب حديثه للاعتبار، وأما إذا تفرَّد فإن تفرده فيه نظر، خصوصًا إذا كان التفرُّد عن محمد بن زياد، أو هشام بن حسَّان، فإنه يزداد غرابة.**

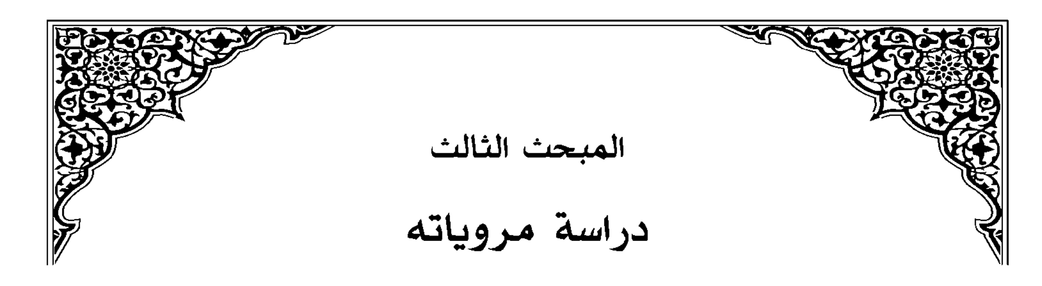
---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ١٥٢) رقم: (٢٠٠٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ١٠٦) رقم: (٥٦٣).

(٣) الضعفاء (٣/ ١٥٦) رقم: (١١٤٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦) رقم: (٣٩٦٩).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «أخبرنا أبو يعلى، حدثنا سَلَمة بن حَيَّان[١]، حدثنا عمر بن أبي خليفة العَبْدي، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: كان الحسن والحسين يصطرعان بين يدي رسول الله ﷺ، فكان رسول الله ﷺ يقول: **هَيَّ حَسَن**، فقالت فاطمة: لِمَ تقول يا رسول الله: **هَيَّ حَسَن**؟ قال: **إن جبريل يقول: هَيَّ حسين**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب المسند**: متفق على ثقته وإتقانه، قال والد أبي عبد الله بن منده لأبي يعلى: «إنما رحلت إليك لإجماع أهل العصر على ثقتك وإتقانك»[٢]، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ **سَلَمة بن حَيَّان: العَتَكي، البصري**: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ **عمر بن أبي خليفة العبدي**: هو الراوي محل البحث، وقد تقدم أن فيه

---

(١) في نسخة: (سلمة بن حَبَّان) وهما واحد، ويُذكر في الكتب مرة بالياء ومرة بالباء، قال المعلمي في حاشية «الجرح والتعديل» (١٥٩/٤) حاشية رقم: (١): «وذكر ابن ماكولا فيمن هو حَبَّان بفتح المهملة، وتشديد الموحدة: «سلمة بن حبان، بصري، يروي عن عرعرة بن البرند، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وغيرهما من البصريين» ـ قال المعلمي ـ: فلعله هذا».

(٢) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٧٤/١٤) رقم: (١٠٠).

(٣) (١٥٩/٤) رقم: (٦٩٩).

(٤) (٢٨٧/٨) رقم: (١٣٤٨١)، وانظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٥٨٢/٥) رقم: (١٦٩).

لينًا، وهو ممن يُكتب حديثه، ويُعتبر به، وفي تفرُّده نظر، خصوصًا عن ابن زياد؛ فإن تفرده عنه غريب.

٤ ـ **محمد بن زياد: القرشي، الجُمَحيُّ مولاهم، أبو الحارث المدني، سكن البصرة**: متفق على ثقته[١]، وهو كما قال ابن حجر: «ثقة ثبت»[٢].

التخريج:

أخرجه: أبو يعلى في «المعجم» (ص: ١٧١) رقم: (١٩٦) ـ ومن طريقه ابن عدي كما تقدم، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ١٦٥)، وابن الأثير في «أُسْد الغابة» (١/ ٤٩٧) ـ.

وأبو نعيم الأصبهاني في «فضائل الخلفاء الراشدين» (ص: ١١٨) رقم: (١٢٩) من طريق الحسن بن سفيان.

كلاهما (أبو يعلى، والحسن بن سفيان) عن سلمة بن حيان.

وتوبع سلمة:

أخرجه: ابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٢/ ٧٩٦) رقم: (٥٩٥) عن يحيى بن خلف الباهلي.

كلاهما (سلمة بن حيان، ويحيى بن خلف الباهلي) عن عمر بن أبي خليفة، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه سلمة بن حيان، وهو مجهول الحال ـ كما تقدم ـ، وقد تابعه يحيى بن خلف الباهلي، وهو صدوق، وثَّقه البزَّار، وأخرج له مسلم في «الصحيح»، كلاهما (سلمة، ويحيى) عن عمر بن أبي خليفة.

والحديث **ضعيف** للضعف الذي في عمر بن أبي خليفة، ولغرابة تفرده عن محمد بن زياد.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٦٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٩) رقم: (٥٨٨٨).

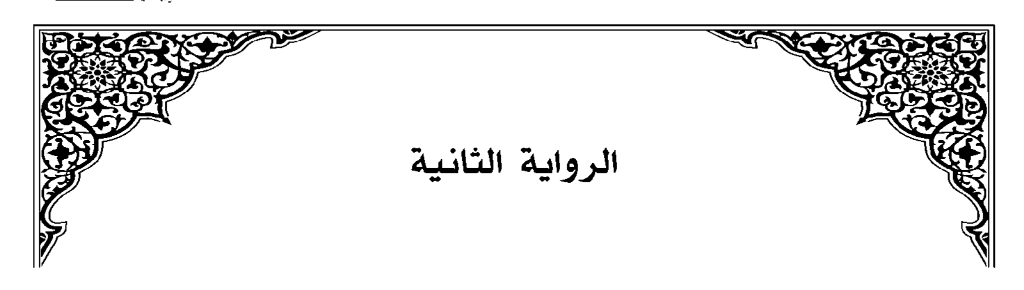
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبين نكارة تفرد عمر بن أبي خليفة عن محمد بن زياد، وأن هذه النكارة مما يُضعَّف بها، ولذا بعد أن أورد هذه الرواية: «وهذا لا أعلم يرويه عن محمد بن زياد غير عمر بن أبي خليفة هذا».

وقال في آخر الترجمة: «لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأُبيِّن»، أي: أبيِّن هذه النكارة.

والأمر كما قال ابن عدي.





الرواية الثانية

قال ابن عدي: «وعن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: **اتقوا النار ولو بِشِق تمرة**».

ترجمة رجال الإسناد: تقدم ذلك في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ من طريق عمر بن أبي خليفة.

والبزار في «المسند» (١٧/ ٦٤) رقم: (٩٥٨٦) من طريق عثمان بن عبد الرحمن.

وأخرجه: ابن عدي أيضًا في «الكامل» (٩/ ٤٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٧/ ١٧١)، وابن بشران في «أماليه» (١/ ٣١٠) رقم: (٧١٣)[١] من طريق أحمد بن عبد الله بن زياد بن مهران البزاز[٢]، عن يحيى بن عبدويه، عن شعبة، وحماد بن سلمة.

ورواه الربيع بن مسلم ـ ذكر هذا ابن عدي بعد أن أورد رواية عمر بن أبي خليفة ـ.

خمستهم (عمر بن أبي خليفة، وعثمان بن عبد الرحمن، وشعبة، وحماد بن سلمة، والربيع بن مسلم) عن محمد بن زياد.

وتوبع محمد بن زياد:

أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢١٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٣٧) من طريق صلة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة[٣]

---

(١) في «أمالي ابن بشران»: «يحيى بن عروبة» وهو تصحيف، والصواب: يحيى بن عبدويه.

(٢) ويُقال: أحمد بن زياد ـ من دون ذكر عبد الله ـ.

(٣) زاد ابن عدي من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن عدي الجرجاني، عن محمد بن عبد الملك عن صلة، به: «فإنها تسد من الجائع مسدها من الشبعان».

والدارقطني في «السنن» (٣/ ٣٤) رقم: (٢٠١٥) عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، عن شيبان بن فرُّوخ، عن أبي أمية بن يعلى، عن أبي الزناد، عن الأعرج[(١)]

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٨٣) رقم: (٣١٢٩) من طريق كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح[(٢)]

أربعتهم (محمد بن زياد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والأعرج، والوليد بن رباح) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث جاء عن أبي هريرة من أربعة طرق، وتفصيلها فيما يلي:

أما الطريق الأول: وهو طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة، فيرويه عنه خمسة: عمر بن أبي خليفة، وعثمان بن عبد الرحمن، وشعبة، وحماد بن سلمة، والربيع بن مسلم، **ولا يثبت شيء منها إلى محمد بن زياد**، وبيان ذلك فيما يلي:

أما رواية عمر بن أبي خليفة فلا تثبت إليه؛ فإن فيها سلمة بن حيَّان العَتَكي، وهو مجهول الحال ـ كما تقدم ـ.

وأما رواية شعبة وحماد بن سلمة فقد تفرد بها عنهما يحيى بن عبدويه، وقد أثنى عليه أحمد بن حنبل، أما ابن معين فقد قال عنه: «كذاب، رجل سوء»، وقال: «ليس بشيء»، وقال عنه ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، لكن ذكر أنه روى عن شعبة وحماد أحاديث غير محفوظة، واستنكر هذا الحديث بعينه عنه[(٣)]، وعليه فهذه الرواية لا تثبت عن شعبة وحماد.

---

(١) بزيادة: «فإنها تشد من الجائع ما تشد من الشبعان»، وخالف شيبانَ بنَ فروخ محمدُ بنُ عثمان بن أبي سويد، فرواه عن أبي أمية بن يعلى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، دون زيادة: «فإنها تشد من الجائع ما تشد من الشبعان»، كما أخرج ذلك عنه: ابنُ عدي في «الكامل» (١/ ٥١٦)، والراجح عن أبي أمية ما رواه شيبان، فقد وثّقه أحمد بن حنبل، وقال عنه أبو زرعة: «صدوق» ـ كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٤) رقم: ٦٣٩) الطبعة الهندية ـ، وأما محمد بن عثمان فقد ضعَّفه ابنُ عدي والدارقطني ـ كما في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠١) رقم: (٧٤٧٦) ـ، على أن من المحتمل أن تكون كلا الروايتين محفوظتين عن أبي أمية، ويكون الخطأ هنا منه؛ فإنه متروك ـ كما سيأتي ـ.

(٢) مطولًا

(٣) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٨/ ٤٦٢) رقم: (٨٤٩٦).

وأما رواية عثمان بن عبد الرحمن الجمحي فإن عثمان هذا متكلَّمٌ فيه؛ فقد قال عنه البخاري: «مجهول»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به»، وقال الساجي: «يُحدِّث عن محمد بن زياد بأحاديث لا يُتابع عليها، وهو صدوق»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه مناكير»(١)، وعليه فإن هذه الرواية لا تثبت عن محمد بن زياد(٢).

وأما رواية الربيع بن مسلم فإني لم أجدها مسنَدة، وإنما علَّقها ابن عدي ـ كما تقدم ـ، فلا يُدرى عن حال الإسناد إليه.

وأما الطريق الثاني: وهو طريق محمد بن عمرو، عن أبي هريرة، فيرويه عنه صلة بن سليمان، وهو متروك الحديث، قال عنه ابن معين: «كان كذابًا»، وكذَّبه أبو داود أيضًا، وقال ابن معين مرَّة: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» وكذا قال النسائي(٣)، واستنكر العقيلي هذا الحديث حينما أخرجه ـ كما تقدم ـ وقال: «لا يتابع عليه»، **وعليه فإن هذا الطريق لا يثبت أيضًا**.

وأما الطريق الثالث: وهو رواية أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فإنه يرويه عنه أبو أمية بن يعلى، وهو متروك، قال عنه ابن معين: «متروك الحديث»، وكذا قال النسائي والدارقطني، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال أبو زرعة: «واهٍ، ضعيف الحديث، ليس بقوي»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة، ليس بالقوي»(٤)، واستنكر ابن عدي هذا الحديث له حينما أخرجه ـ كما تقدم ـ، **وعليه فإن هذا الطريق لا يثبت أيضًا**.

وأما الطريق الرابع: وهو رواية الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، **فإن فيه ضعفًا**؛ لأن الراوي عن الوليد هو كثير بن زيد، وقد قال عنه ابن حجر: «صدوق، يُخطئ»(٥)، وتفرُّدُه بهذا غريب.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٨٢) رقم: (٧٤).
(٣) ومع عدم ثبوتها فهي أحسن الروايات إلى محمد بن زياد، فقد قال البزار بعد أن أخرجها: «وهذا الكلام قد رُوي عن أبي هريرة ﵁ من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد عن أبي هريرة ﵁ أحسن ما يُروى في ذلك وأصحه».
(٤) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٢/ ١٨٦) رقم: (١٢٦٦).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٩) رقم: (٥٦١١).

ومما تقدم يتبين أن الحديث قد رُوي عن أبي هريرة من أربع طرق، **وكلها لا تخلوا من ضعف**، على تفاوتٍ في ذلك، وأحسنها طريق الوليد بن رباح.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

قال ابن عدي بعد أن أورد هذه الرواية: «وهذا عن محمد بن زياد رواه أيضًا الربيعُ بن مسلم، ورُوي عن شعبة، وغيرهما».

وقد أورد ابن عدي هذه الرواية أيضًا في ترجمة يحيى بن عبدويه من طريق شعبة وحماد، ثم قال: «وهذا رواه عن محمد بن زياد عمرُ بن أبي خليفة، والربيع بن مسلم، وعثمان بن عبد الرحمن، وحماد بن سلمة، وغيرهم، وهو من حديث شعبة، عن محمد بن زياد غريب، لا أعلم رواه غير يحيى هذا»[1]

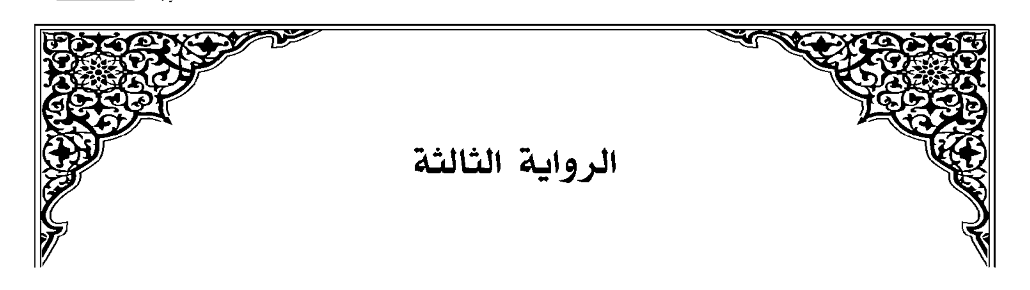
وأوردها أيضًا في ترجمة أبي أمية بن يعلى، وفي ترجمة صلة بن سليمان.

فهو رَحِمَهُ اللهُ يضعِّف هذا الحديث عن أبي هريرة، ويرى أن كل مَن رواه عنه فروايته فيها نكارة، ومن جملتهم: عمر بن أبي خليفة، وأن روايتَه لها من جملة ما يُضعَّف به، إلا أن متابعةَ الربيع بنِ سليمان له مما يُخفِّف عنه هذه النكارة.

والذي يظهر أن لحوق العلة هنا بسليمان بن حيَّان أقرب من لحوقها بعمر، فسليمان مجهول الحال، ومتأخرٌ عن عمر.



(١) الكامل (١٠/ ٥٥) رقم: (١٨٣٦٠).



الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «وبإسناده عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: **عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّةٍ ربطتها**... الحديث».

ترجمة رجال الإسناد: تقدم ذلك في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: البزار في «المسند» (٩٤٧٩) عن الفلاس.

كلاهما (سلمة بن حيَّان ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والفلاس) عن عمر بن أبي خليفة.

وتوبع عمر:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٥/ ٥٤٩) رقم: (٩٨٩١) من طريق شعبة.

وأحمد في «المسند» (١٦/ ١٥٧) رقم: (١٠٢٠٨) من طريق حماد بن سلمة.

ثلاثتهم (عمر بن أبي خليفة، وشعبة، وحماد بن سلمة) عن محمد بن زياد.

وتوبع محمد بن زياد:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٣/ ٨٧) رقم: (٧٦٤٨)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ٢١١٠)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٤٢١) رقم: (٤٢٥٦) من طريق حميد بن عبد الرحمن.

وأحمد في «المسند» (١٣/ ٢٤٠) رقم: (٧٨٤٧)، (١٣/ ٤٧٥) رقم: (٨٢٠١)، (١٢/ ٥٠٩) رقم: (٧٥٤٧)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٧٦٠) رقم: (٢٢٤٣)، (٤/ ٢٠٢٣) رقم: (٢٦١٩)، (٤/ ٢١١٠) رقم: (٢٦١٩) من طريق عروة بن الزبير، ومن طريق همام بن منبه، ومن طريق أبي سلمة.

وأحمد في «المسند» (١٦/ ٣٠٠) رقم: (١٠٥٠١)، (١٦/ ٣٤٤) رقم: (١٠٥٨٤) من طريق الأعرج، ومن طريق ابن سيرين.

سبعتهم (محمد بن زياد، وحُميد، وعروة، وهمام، وأبو سلمة، والأعرج، وابن سيرين) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يُروى عن أبي هريرة من طرق متعددة، وخرَّجه مسلم في «صحيحه»، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

ظاهر الأمر أن غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أنها مما تفرَّد به عمر بن أبي خليفة عن محمد بن زياد، وأن هذا التفرد منكر، وأنه من جملة ما يُضعَّف به.

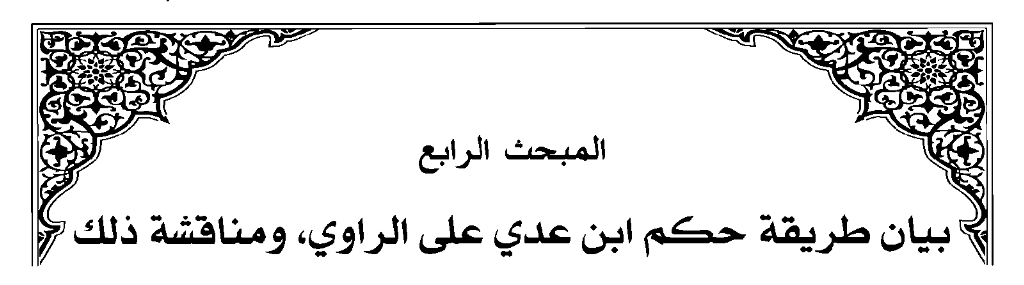
ويرجِّح هذا حكمُ ابن عدي على عمر بقوله: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه».

وقد يُقال: إنه رحمه الله لم يرِد هذا الأمر، وإنما أورد هذه الرواية استقصاءً لحديث عمر عن ابن زياد، ويعضد هذا أن عمر بن أبي خليفة قليل الحديث عن ابن زياد، وابنُ عدي إذا رأى الراوي قليلَ الحديث فإنه كثيرًا ما يستقصي حديثَه ولو لم يكن بعضُ ما أورده منه منكرًا.

والذي جعل هذا الاحتمال مما يرِد هنا أن هذا الحديث قد رواه عن محمد بن زياد شعبةُ بن الحجاج، وحماد بن سلمة، وروايتُهم في «صحيح مسلم»، ويبعد أن ابن عدي لم يقف على هذا أو لم يستحضره.

وعلى أية حال فهذه الرواية لا نكارة فيها على عمر، بل هي مما يقوّيه؛ حيث تابع كبارَ الحفاظ على روايتهم.





المبحث الرابع
بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي عنه في أول الترجمة: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه».

ثم أورد له ثلاث روايات، ثم قال: «وعمر بن أبي خليفة لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني لما رأيتُ له من الحديث ـ وإن قلَّ ـ لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأبيِّن؛ لأني هكذا شرطتُ في أول الكتاب».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جمع مروياته، ثم فحصها، فرأى أن مِن ضمن مَن يروي عنهم عمرُ بن أبي خليفة محمدَ بنَ زياد، وأنه ـ أي: عمر ـ يروي عن ابن زياد أحاديث لا يتابعه عليها أحد، ولذا قال: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه».

الثاني: تتبَّعَ أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه جرحًا، ولذا قال: «وعمر بن أبي خليفة لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، ثم سوَّغ ذكره له بقوله: «إلا أني لما رأيتُ له من الحديث ـ وإن قلَّ ـ لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأبيِّن؛ لأني هكذا شرطتُ في أول الكتاب»، ولم يرَ لهم فيه تعديلًا أيضًا كما سيأتي.

وتسويغ ابنُ عدي لإيراد عمر بن أبي خليفة في كتابه «الكامل» مع أنه لم يجد للمتقدمين فيه كلامًا هو من أجل ألا يُفهم أن شرطه في كتابه يقتصر على إيراد كل مَن تكلَّم فيه متكلم، فأراد أن يبيِّن أن من شرط الكتاب أيضًا أن يذكر فيه مَن وقف على روايات منكرة له، ولو لم يرَ مَن تكلم فيه من النقاد.

وقوله: «وإن قلَّ» فيه دقة منه رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو يدل على أنه لو وَجَدَ راويًا من الرواة له مناكير قليلة، ولكنها مؤثرة في الحكم عليه فإنه يذكره ويبيِّن أمرَه.

الثالث: بعد ذلك جاء حكم ابن عدي، وهو قوله: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه»، وسيأتي في المطلب القادم الكلام على معنى هذا الحكم من ابن عدي.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

تقدم ذكر أقوال النقاد في عمر بن أبي خليفة، وأنها ثلاثة أقوال جاءت عن ثلاثة من النقاد الذين هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق، منها قول واحد في الجرح، وأما القولان الآخران فهما تعديلٌ له.

والذي يظهر أن ابن عدي لم يقف على شيءٍ من هذه الأقوال، وبيان ذلك فيما يلي:

أما القول الأول، فهو **قول العقيلي** في «الضعفاء»: «منكر الحديث»، فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يلقَ العقيليَّ ولم يأخذ منه كتاب «الضعفاء» فيما يظهر، ولذا لم يقف على أقواله.

وأما القول الثاني، فهو **قول الفلَّاس**: «حدثنا عمر بن أبي خليفة من الثقات»، فقد نقله البخاري في «التاريخ الكبير» للبخاري ـ كما تقدم ـ، وابنُ عدي من المكثرين جدًّا من النقل عن البخاري وله عناية خاصة به[1]، وبكتابه «التاريخ

---

(١) **من الأمثلة على عناية ابن عدي بنقد البخاري ما يلي**:
ـ **أنه يفسر أقوال البخاري**، ومن ذلك: قوله في ترجمة أوس بن عبد الله الرَّبَعي ٢/ ٣٣١) رقم: (٢٢٥): «وقولُ البخاري: «في إسناده نظر»، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده».
ـ **أنه يورد قول البخاري ولو لم يتبين له مقصده**، ويحاول ذكر الاحتمالات فيه، ومن ذلك: قوله في ترجمة بكر بن قِرْواش (٢/ ٤٤٠) رقم: (٢٦٩): «وقولُ البخاري: «حديث قتادة فيه نظر» لا أدري ما يعني به، ولعله روى عن قتادة حديثًا ولم أجده بعد».
ـ **أنه يعتني بتصرفات البخاري**، ومن ذلك: أنه ينبِّه على أن البخاري قد أخرج للراوي في صحاحه، فقد قال في ترجمة فُلَيْح بن سليمان (٧/ ٦٠٢) رقم: (١٥٨٠): «وقد اعتمده البخاري في «صحاحه»، وروى عنه الكثير».
=

الكبير»؛ فهو لا يكاد يغادر راويًا على شرطه في كتابه «الكامل» إلا وينظر ما ذكر عنه البخاري فيه، ويفسِّر شيئًا من مقاصده[١].

وابن عدي تحمَّل كتاب «التاريخ الكبير» من طريقين؛ **الأول**: عن محمد بن أحمد بن حماد، **والثاني**: عن محمد بن عبد الله ابن الجنيدي.

وأحيانًا ينقل منه دون إسناد، فيقول مثلًا: «ورأيت في «التاريخ الكبير» للبخاري، وذكر خالدًا هذا، فقال: سمع الليث بن سعد، تركه عليٌّ والناس»[٢]، ولعله يفعل ذلك إذا لم يكن كلامه هذا في نسخة ابن حماد وابن الجنيدي، كما أنه

= ومما يجدر التنبيه إليه هنا أن ابن عدي يعني بالصحاح أي: الأحاديث المقبولة، فيدخل فيها الحسن فما فوق، ويدل عليه تسميته هنا لكتب البخاري بالصحاح، ومن المعلوم أن غير «الجامع الصحيح» كالأدب المفرد وغيره لم يشترط فيه البخاري الصحة التي هي قسيمة الحُسْن، ولكن عامتها من الحسن المقبول فأعلى، ويدل على ذلك أيضًا قول ابن عدي عند الحديث رقم: (٣٧٥٥): «وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائي في «صحاحه»، ولم يدخله البخاري»، فتسميته هنا لكتب النسائي بالصحاح يدل على أنه يعني بهذا الاصطلاح أن الصحيح هو المقبول، وهو الحسن فما فوق، وهذا الحديث في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٣٢) رقم: (٨٣٩٩) وما بعده، وهو أيضًا في «خصائص علي» (ص: ٨٦) رقم: (٦٨) وما بعده.

(١) **من الأمثلة على عناية ابن عدي بكتاب «التاريخ الكبير» للبخاري ما يلي:**
ـ **أنه قد يترجم للراوي في كتابه «الكامل» مع أنه ليس له حديث مسند، وإنما تبعًا لإيراد البخاري له في «التاريخ الكبير»** وكلامه فيه، ومن ذلك: قوله في ترجمة خالد بن شَوْذَب (٤/ ٢٩٠) رقم: (٥٨٩) بعدما نقل قول البخاري في «التاريخ الكبير»: «سمع الحسن، روى عنه قتيبة، فيه نظر»، قال ابن عدي: «وهذا الذي ذكر البخاري من ذكر خالد سمع الحسن إنما هو مقاطيع، ولا أعرف لخالد حديثًا مسندًا».
ـ **أنه يبيِّن شرط البخاري في «التاريخ الكبير»**، ومن ذلك: أنه قال في ترجمة خُثَيْم بن مروان (٤/ ٣٨٣) رقم: (٦١٦): «وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: روى أبو عبد الرحيم، عن رجل من ثقيف، عن خثيم»، ثم قال ابن عدي: «وهذا الحديث الذي ذكره البخاري عن خُثيم هذا، هو حديث عن عمر موقوف؛ لأن مراده ألا يذهب عليه راوٍ روى شيئًا، مقطوعًا أو مسندًا، لئلا يخلي أبوابه على حروف المعجم بأن يذكرهم كلهم».
وقال في ترجمة حمزة بن نجيح (٤/ ٥٦) رقم: (٥٠٣) ـ بعد أن نقل قول البخاري فيه في «التاريخ الكبير»: «سمع الحسن قولَه» ـ: «وهذا كما ذكره البخاري حرفٌ مقطوع، وقد بينتُ مراد البخاري أن يذكر كل راوٍ، وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يريد كثرة الأسامي، فيذكر كل من رُوي عنه شيء، كثيرًا أو قليلًا، وإن كان حرفًا».
وانظر من الأمثلة أيضًا: (٣/ ٥٨٢) رقم: (٤٨٢)، (٣/ ٥٨٤) رقم: (٤٨٤).

(٢) (٤/ ٢٥١) رقم: (٥٧٨)، وذكر قوله هذا من هذه الترجمة بعد الرواية رقم: (٦٠٣٥).

في بعض المواضع يعلِّق أقوالًا عن البخاري ليست في «التاريخ الكبير» الذي بين أيدينا، ولعلها من النقولات المنثورة عنه من تلاميذه[١].

والقول الذي أسنده البخاري عن الفلاس موجود في «التاريخ الكبير» الذي بين أيدينا، وهو من رواية خمسة عنه[٢]، ليس منهم ابن حماد ولا ابن الجنيدي، فلعل ابن عدي لم يقف عليه لأنه ليس في نسخته التي من طريقهما، وليس في النسخ التي عنده أيضًا من غير إسناد، ويؤيد ذلك أن ابن عدي لم ينقل في ترجمة عمر بن أبي خليفة هذا أيَّ قول للبخاري في «التاريخ الكبير»؛ لا ذِكْر مَن سمع منه، ولا مَن روى عنه[٣].

وأما القول الثالث، فهو **قول أبي حاتم**: «صالح الحديث»، فهو في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ـ كما تقدم ـ، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ومنها هذا القول.

الأمر الثاني من مناقشة ابن عدي: في قوله: «إلا أني لما رأيتُ له من الحديث ـ وإن قلَّ ـ لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأبيِّن؛ لأني هكذا شرطتُ في أول الكتاب».

والأمر كما قال ابن عدي من جهة أن رواية عمر بن أبي خليفة عن محمد بن زياد قليلة، والمنكر منها قليل أيضًا.

الأمر الثالث: في حكمه عليه، وهو قوله: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي مما لا يوافقه أحد عليه».

تقدم أن ابن عدي أورد له ثلاث روايات، وأنه قد تبيَّن بعد دراستها أن الرواية الأولى منها فقط تلحق العلة فيها بعمر، وأما الثانية فلا تثبت إليه، وأما الثالثة فقد توبع عليها من كبار الحفاظ.

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل» (١/ ٣٠٢) وما بعدها.

(٢) التاريخ الكبير (١/ ١٠).

(٣) تكلَّم المعلِّمي رحمه الله بكلام نفيس في مقدمته لكتاب «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي، حول سبب اختلاف بعض النسخ في «التاريخ الكبير» للبخاري، وعزا ذلك إلى أن البخاري له فيه ثلاث إبرازات، فليُنظر، وليُنظر أيضًا كلامه رحمه الله في مقدمة كتاب «بيان خطأ البخاري» لابن أبي حاتم.

وقولُ ابن عدي السابق مع سياق الترجمة، ثم قوله: «وعمر بن أبي خليفة لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أني لما رأيتُ له من الحديث ـ وإن قلَّ ـ لم أجد بُدًّا من أن أذكره وأبيِّن؛ لأني هكذا شرطتُ في أول الكتاب»، يُشعِر بأنه يُدخل عمر بنَ أبي خليفة في جملة الضعفاء ممن فيه لينٌ مع كتابة حديثه، ولا يظهر أنه يضعِّفه جدًّا، ويطرح حديثَه.

وهذا الظاهر من حال عمر، وهو أنه ليِّنٌ يُكتب حديثُه للاعتبار كما تقدم في المبحث الثاني، والله أعلم.



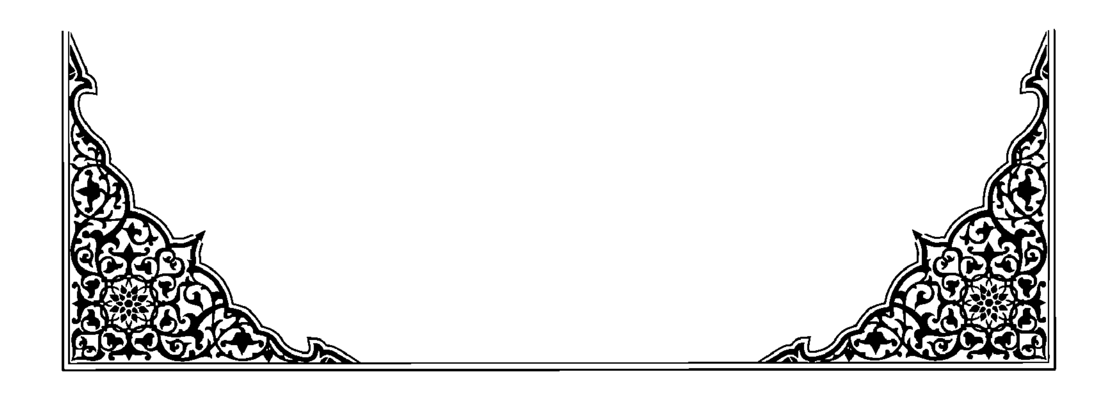


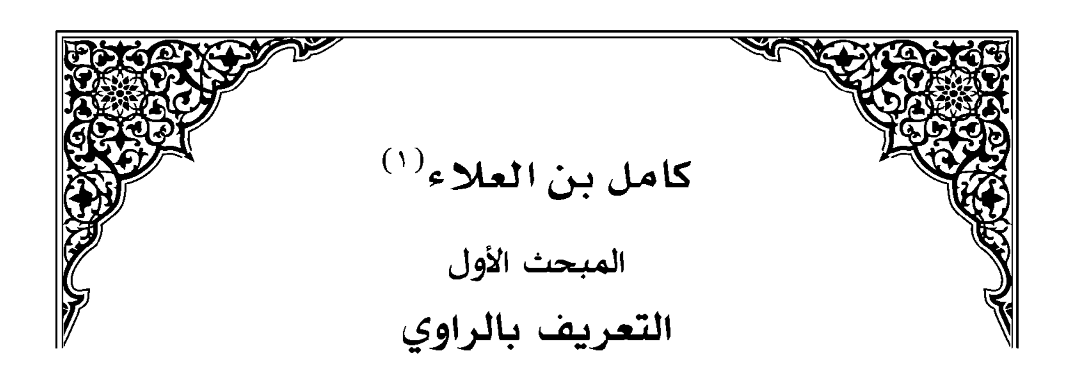
الفصل الثالث عشر

ترجمة كامل بن العلاء التميمي

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





كامل بن العلاء[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي، فقال: «كامل بن العلاء، أبو العلاء التميمي، الكوفي».

واسمه: كامل بن العَلاء التَّميمي[2]، السَّعْدي، الحِمَّاني[3]، مولى ضباعة[4]

كنيته: كنَّاه ابنُ عدي ـ كما تقدم ـ بأبي العلاء، وكذا كنَّاه تلميذه يحيى بن أبي بُكَيْر[5]، وأبو داود الطيالسي[6]، وإسماعيل بن صَبيح[7]، وزيد بن الحُبَاب[8]، وعبد الله بن رجاء[9]، وكذا قال ابن سعد[10]، وابن معين[11]، والدولابي[12]

وبعضهم كنَّاه بأبي عبد الله، كناه بذلك البخاري في «التاريخ الكبير»[13]، وتبعه على ذلك ابن حبان[14]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٦٩٣)، رقم الترجمة: (١٦٢٠).

(٢) جاء في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٢) رقم: (٩٨٠) لابن أبي حاتم نسبته بـ«الفقيمي» بدلًا من التميمي، وكذا جاء في الأحاديث المختارة (١٠/ ١٣٥) للضياء المقدسي.

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٤) رقم: (١٠٤٢).

(٤) المجروحين (٢/ ٢٢٦) رقم: (٩٠٠).

(٥) مسند أحمد (١٤/ ٦٨) رقم الحديث: (٨٣٢٠).

(٦) مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ١٨٣) رقم الحديث: (١٧١٥).

(٧) سنن ابن ماجه (٢/ ٦٤) رقم الحديث: (٨٩٧).

(٨) المصدر السابق (٢/ ١٣٨) رقم الحديث: (٨٥٠).

(٩) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (٣/ ١٣٢).

(١٠) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٩).

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٧٣) رقم: (١٣٠٣).

(١٢) الكنى والأسماء للدولابي (٢/ ٧٩٨).

(١٣) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٤) رقم: (١٠٤٢).

(١٤) المجروحين (٢/ ٢٢٦) رقم: (٩٠٠).

وحكى مسلم القولين، فقال: «أبو العلاء، ويقال: أبو عبد الله»[١]، وكذا ابن أبي حاتم[٢]، وكذا ذكر ابن حجر[٣].

وأما كنيته بأبي كامل فالأظهر أنها تحريف؛ فلم تأتِ إلا في إسناد واحد في بعض النسخ المتأخرة لـ«مسند أحمد»، كما أن كتب الأطراف التي ساقت الإسناد ـ كـ«إتحاف المهرة» لابن حجر ـ لم تُثبت هذه الكنية[٤].

روى عن: حبيب بن أبي ثابت، وعطاء بن أبي رَبَاح، وغيرهما.

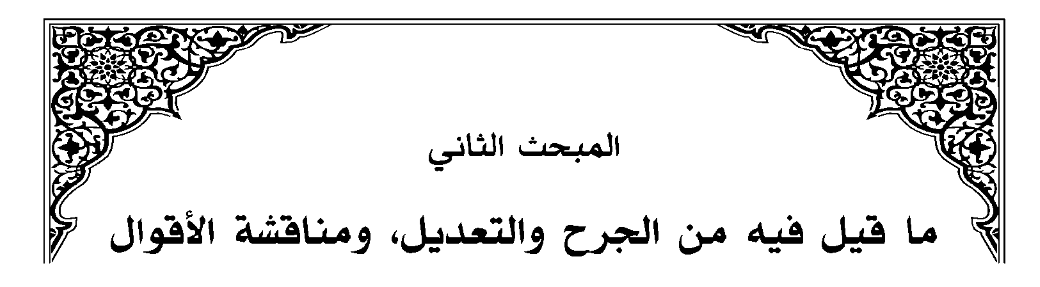
روى عنه: عبد الله بن رجاء، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وغيرهما.

أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه[٥].

وفاته: قال الذهبي: «توفي قريبًا من سنة ستين ومئة»[٦]، وقال ابن حجر: «من السابعة»[٧].



(١) الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج (١/ ٦٢٠) رقم: (٢٥٣٨).
(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٢) رقم: (٩٨٠).
(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٦).
(٤) انظر: «المسند» (١٦/ ٣٨٦٩) طبعة الرسالة. وقد عدَّها الألباني كنيةً ثالثةً لكامل، بناءً على هذه النسخ التي ورد فيها هذا الإسناد، انظر «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٩٦٦).
(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٥٦).
(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٧) رقم: (٦٥٤٨).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٩) رقم: (٥٦٠٤).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابن عدي ثماني عشرة رواية، ثم قال: «ولكامل غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره، إلا أني رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أن لا بأس به».

وقال ابن معين في رواية الدوري: «ثقة»[١]، وكذا في رواية ابن أبي خيثمة[٢]، وابن الجنيد[٣].

وقال في رواية الدوري أيضًا: «ليس به بأس»[٤].

وذكره العجلي في «الثقات» وقال: «ثقة»[٥].

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة»[٦].

وقال البزار: «مشهور من أهل الكوفة، قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه»[٧].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٨].

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٧٣) رقم: (١٣٠٣).
(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٢٠٧) رقم: (٢٤٦٢).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٤٨) رقم: (٣١٠).
(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٤١) رقم: (١٦٥٣).
(٥) تاريخ الثقات (ص: ٣٩٦) رقم: (١٤٠٤).
(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٢).
(٧) مسند البزار (٤/ ٣٠٨) رقم الحديث: (١٤٩٠).
(٨) تهذيب الكمال (٢٤/ ٩٩) رقم: (٤٩٣٤).

وذكره ابن شاهين في «الثقات»[١]

وقال الحاكم: «ممن يُجمع حديثه»[٢]

وقال محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن كامل أبي العلاء شيئًا قط»[٣]

وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث، وليس بذاك»[٤]

وسكت عنه البخاري[٥]

وقال النسائي مرة: «ليس بالقوي»[٦]

وذكره العقيلي في «الضعفاء»[٧]

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: «كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري، فلما فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره»[٨]

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

الذي يظهر من حال كامل بن العلاء بعد النظر في كلام النقاد، وبعد دراسة المرويات التي أوردها ابنُ عدي في ترجمته أنه **صدوق من جهة العدالة، وأما من جهة الضبط فهو ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به**، ولعل هذا معنى ترك ابن مهدي له، ومعنى قولَي النسائي فيه: «ليس به بأس»، و«ليس بالقوي».

وقد انتقى ابنُ عدي من مرويات كاملٍ ما يكشف حاله؛ فقد أورد له ثماني عشرة رواية، ظهر منها ما يلي:

---

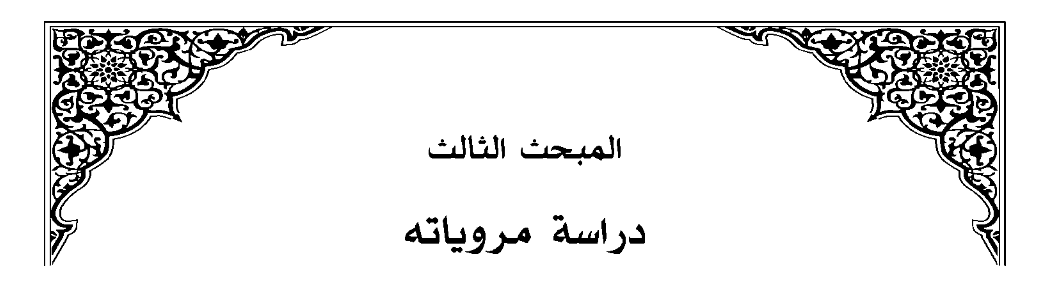
(١) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٩٤) رقم: (١١٨٥).
(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٣٩٣) رقم الحديث: (٩٦٤).
(٣) الضعفاء، للعقيلي (٤/ ٨).
(٤) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٩).
(٥) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٤) رقم: (١٠٤٢).
(٦) تهذيب الكمال (٢٤/ ٩٩) رقم: (٤٩٣٤).
(٧) (٤/ ٨) رقم: (١٥٦١).
(٨) (٢/ ٢٢٦) رقم: (٩٠٠).

أولًا: أنه يتفرَّد بأحاديث لا تُروى إلا من طريقه.

ثانيًا: أنه يتفرَّد عن الحفاظ بزيادات في بعض المتون المشهورة.

ثالثًا: أنه يتفرَّد بطرقٍ لا يُتابَع عليها، مع كون الحديث معروفًا من طرقٍ أخرى، وربما كان تفرُّده بهذه الطرق عن بعض الحفاظ الكبار.





المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «أخبرنا محمد بن يحيى بن سليمان، حدثنا عاصم، حدثنا كامل أبو العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **كلكم في الجنة إلا من أبى وشَرَدَ على الله كشِراد البعير**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ محمد بن يحيى بن سليمان بن زيد، المَرْوَزي، أبو بكر الورَّاق، نزيل بغداد: قال مسلمة بن القاسم: «كان كثير الحديث، وكان يُوَرِّق لعمرو بن بَحْر الجاحظ»، وقال الدارقطني: «صدوق»، وقال الخطيب البغدادي: «ثقة»(١)

■ **درجة الراوي**: «صدوق»(٢) كما قال ابن حجر.

٢ ـ عاصم: بن علي بن عاصم بن صهيب، أبو الحسين الواسطي، التَّيمي مولاهم: وثَّقه ابن سعد، والعجلي، وابن قانع، وقال ابن معين: «سيِّد من سادات المسلمين»، وقال أحمد: «صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثَه، وكان إن شاء الله صدوقًا»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وترجم له ابن عدي وذكر له جملة من الأحاديث، ثم قال: «وعاصم بن علي لا أعلم له شيئًا منكرًا إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولم أرَ بحديثه بأسًا».

وقال ابن معين: «كان ضعيفًا»، وقال: «ليس بشيء»، وقال: «ليس بثقة»، وقال: «كذاب ابن كذاب»، وقال النسائي: «ضعيف»(٣)

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٢٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥١٢) رقم: (٦٣٨٥).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٦).

■ **درجة الراوي**: صدوق، كما قال أحمد، وأبو حاتم، وقد ارتضاه البخاري في «صحيحه».

٣ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٤ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: سيكون الكلام هنا مفصَّلًا؛ لأن تحرير القول في الراوي محل الدراسة ـ وهو كامل بن العلاء ـ له ارتباط وثيق بتحرير القول في أبي صالح هذا، فقد أورد ابنُ عدي في ترجمة كامل ثماني عشرة رواية، نصفها من روايته عن أبي صالح، بالإضافة إلى جملةٍ من الأمور التي ينبني تحرير القول في كاملٍ على تحرير القول في أبي صالح.

وهذا التحرير سيكون في مسائل:

المسألة الأولى: في الاشتباه الواقع بين أبي صالح مولى ضباعة، وبين من يُكنى بأبي صالح غيره ممن هو في الطبقة نفسها، ويروي عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أولًا: قال ابن حبان في «الثقات»: «ميناء، أبو صالح مولى ضباعة بنت الزبير، يروي عن أبي هريرة، روى عنه كامل أبو العلاء»[1]

ثم ترجم في موضع آخر، وقال: «أبو صالح مولى ضباعة بنت الزبير بن العوام، يروي عن عثمان بن عفان، روى عنه كامل أبو العلاء»[2]

فقد يكون اشتبه على ابن حبان بأنهما مختلفان، وقد يكون كرَّره في الكنى لأنه معروف بكنيته أكثر من اسمه، والاحتمال الأول كأنه أظهر، لأنه غاير بين من يروي عنهم أبو صالح؛ ففي الموضع الأول ذكر أنه يروي عن أبي هريرة، وفي الثاني ذكر أنه يروي عن عثمان.

وقبله الدولابي في «الكنى والأسماء» كأنه فرَّق أيضًا بين ميناء أبي صالح، وبين أبي صالح مولى ضباعة، فقال: «أبو صالح، ميناء، روى عنه كامل بن

---

(١) (٥/ ٤٥٥) رقم: (٥٦٩٤).

(٢) (٥/ ٥٩١) رقم: (٦٤٤٥). ورواية أبي صالح هذا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٢٥) رقم: (٤٨٨٤) عن وكيع، عن كامل، عن أبي صالح: «أن عثمان كان إذا قدم من سفر صلى ركعتين».

العلاء»، ثم قال: «وأبو صالح مولى ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، كان يُحدِّث عن مولاته ضباعة بنت الزبير»[١]

وعلى أية حال فلا شك في أنهما واحد، وهو قول جمهور مَن ترجم له.

ثانيًا: ذكر الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» أبا صالح، فقال: «مِيناء، مولى السَّعْديين، ويُقال: مولى ضُباعة، عن: أبي هريرة، وعنه: شريك بن أبي نمر، وكامل أبو العلاء»[٢]

وتابع الذهبيَّ في هذا أبا أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى»[٣]، ولم يذكر أبو أحمد دليلًا على التفرقة بينهما، والراجح أن أبا صالح مولى ضباعة ليس هو مولى السعديين، بل هما اثنان مختلفان، فرَّق بينهما عامة المتقدمين، مثل: ابن سعد[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، والبخاري[٦]، ومسلم[٧]، وابن أبي حاتم[٨]، وأبي عبد الله بن منده[٩]

والذهبيُّ إنما ذكر أن أبا صالح مولى ضباعة يُقال له: مولى السعديين، في كتابه «المقتنى» لأنه مختصر من كتاب «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم[١٠]،

---

(١) (٢/ ٦٥٥)، (٢/ ٦٥٦). وروايةُ أبي صالح عن ضباعة بنت الزبير لعلَّ منها ما أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٣٣٦) رقم: (٨٤١) من طريق عبد الكريم الجزري، عن مولى ضباعة، عن ضباعة: «أن النبي ﷺ أمرها أن تحرم، فقالت: إني مريضة، فقال لها: «**اشترطي أن محلي حيث حبستني**»، فلما سمع ابن عباس بهذا الحديث قال: الحمد لله أن كنت لأفعله، وما سمعت فيه بشيء». ورواية أبي صالح هذا عن عثمان، أو عن ضباعة أمرٌ غير مؤثر، وإنما المؤثر: هل روى عن أبي صالح هذا أحدٌ غير كامل بن العلاء؟ وهو ما سيأتي تحريره قريبًا.

(٢) (١/ ٣١٢) رقم: (٣١٢٢). وتابعه على ذلك مغلطاي، فأضاف في «الإكمال» (٤/ ٢٩٣) أن أبا صالح مولى ضباعة يُقال له: مولى السعديين.

(٣) (٤/ ٢٨٤).

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٠٣).

(٥) الأسامي والكنى، رواية ابنه صالح (ص: ٣٨) رقم: (٦٠)، (٦١).

(٦) التاريخ الكبير (٩/ ٤٣) رقم: (٣٥٨)، (٣٦٠).

(٧) الكنى والأسماء (١/ ٤٣٦) رقم: (١٦٤٨)، (١/ ٤٣٩) رقم: (١٦٦٥).

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٣٩٥) رقم: (١٨١٢)، (٩/ ٣٩٢) رقم: (١٨٥٤).

(٩) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٤٢٩) رقم: (٣٨٨٤)، (ص: ٤٣٠) رقم: (٣٨٩٠).

(١٠) مع بعض الزيادات والإضافات.

فتابعه عليه، وإلا فإن الذهبي لم يذكر هذا في كتبه الأخرى التي ترجم فيها لأبي صالح مولى ضباعة[١]

وبناءً على التفرقة بينهما يتقرَّر أمران:

الأول: أن أبا صالح مولى ضباعة لم يروِ عنه شريك بن أبي نمر، وإنما روى شريكٌ عن أبي صالح مولى السعديين.

الثاني: أن كامل بن العلاء لا يروي عن أبي صالح مولى السعديين، وإنما يروي عن أبي صالح مولى ضباعة.

وعلى هذا عامة المتقدمين الذين فرَّقوا بينهما، فإنهم يذكرون أن أبا صالح مولى ضباعة يروي عنه كامل، وأن أبا صالح مولى السعديين يروي عنه شريك، ولا يخلطون بين ذلك.

ثالثًا: من المسائل المهمة هنا، ولها ارتباط بالحكم على أبي صالح، هي: هل كامل بن العلاء يروي عن أبي صالح السمَّان، بالإضافة إلى روايته عن أبي صالح مولى ضباعة، أم أنه لا يروي إلا عن أبي صالح مولى ضباعة، فليس له رواية عن أبي صالح السمَّان؟

قد نصَّ المزي في «تهذيب الكمال»[٢]، وتبعه الذهبي في «الكاشف»[٣]، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»[٤] على أن كامل بن العلاء يروي عن أبي صالح السمَّان[٥]

والذي يظهر أن كامل بن العلاء لا يروي إلا عن أبي صالح مولى ضُباعة، ولا يروي عن أبي صالح السمَّان، وسأبيِّن هذا بأمرين:

الأول: سأذكر سبب الوهم الذي حصل للمزِّي حينما ذكر أن كاملًا يروي عن أبي صالح السمَّان، ومن ثَم تبعه على هذا الذهبيُّ وابنُ حجر.

---

(١) انظر: «الكاشف» (٢/ ٤٣٥) رقم: (٦٦٨٨)، و«الميزان» (٥/ ٢٥٥) رقم: (٩٦٥١).

(٢) (٢٤/ ٩٩) رقم: (٤٩٣٤).

(٣) (٢/ ١٤٣) رقم: (٤٦٢٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥٦).

(٥) وسبقهم إلى هذا ابنُ القيسراني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٣٥٩) رقم: (٥٧٤٣) حيث ذكر رواية كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة حديث: «أوصاني خليلي بثلاث. . . .» ـ وسيأتي تخريجه في الرواية الثالثة ـ أوردها في سياق ذكره الرواة الذين تفردوا عن أبي صالح السمَّان بأحاديث.

الثاني: سأذكر القرائن الدالة على أن كامل بن العلاء ليس له رواية عن أبي صالح السمَّان ولا عن غيره ممن هذه كنيته ممن يروي عن أبي هريرة غير أبي صالح مولى ضباعة.

أما سبب الوهم فهو: أن كامل بن العلاء روى عن أبي صالح مولى ضباعة عن أبي هريرة روايات جاءت من طريق غيره عن أبي صالح السمَّان عن أبي هريرة، وكان كاملٌ في هذه الروايات لا يصرح بأن أبا صالح هنا هو مولى ضباعة، ولذا جاء الظن أن أبا صالح الذي روى عنه كامل في هذه الروايات هو السمَّان(١)، ومن هنا نشأ الوهم، خصوصًا أن المواطن التي ذكر فيها المزيُّ والذهبيُّ وابنُ حجر أن كامل بن العلاء يروي عن السمَّان ليست من مواطن التدقيق والتحرير، وإنما من مواطن تعداد الشيوخ والتلاميذ، فيُتساهل فيها، خصوصًا أنهم متفقون على أن رواية كامل بن العلاء التي ظنوها عن أبي صالح السمَّان ليست في الكتب الستة، وهذا لا يلفت نظر الناقد إلى إطالة الفكر والتنبّه.

ثم إن من الأمور التي زادت الوهم ويُعتذر لهم بها أن كامل بن العلاء له تلاميذ رووا عنه روايات عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وهم أنفسهم رووا عن الأعمش، عن أبي صالح السمَّان، عن أبي هريرة، وهذا مما زاد الأمر خفاءً.

فمثلًا: أسباط بن محمد القرشي(٢)، ووكيع(٣) رويا عن كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ثم إنهما رويا عن الأعمش(٤)، عن أبي صالح السمَّان، عن أبي هريرة.

فهذا هو سبب الوهم فيما يظهر، وهم سلكوا الجادة وتتابعوا عليها، وإنما يحصل هذا النوع من الوهم لمن له قوةُ معرفةٍ بالرجال والطبقات، فيسلك الجادة حينها، خصوصًا إذا احتفَّت عنده بعضُ المعطيات التي تزيد الأمر ظهورًا لمن لم

---

(١) انظر على سبيل المثال: الرواية الثانية، والرواية السابعة.

(٢) انظر على سبيل المثال: «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (٢/ ٧٨٥) رقم: (١٤٠١).

(٣) انظر على سبيل المثال: «مسند أحمد» (١٥/ ٤٨٥) رقم: (٩٧٨٢).

(٤) انظر على سبيل المثال: رواية أسباط عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في «مسند أحمد» (١٦/ ١٢٦) رقم: (١٠١٣٢)، ورواية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في «مسند أحمد» (١٢/ ٤٠٥) رقم: (٧٤٣٤).

يدقِّق كثيرًا، والموطنُ الذي حصل فيه الوهم لا يستدعي التدقيق الكثير، وهذا مما يُعذرون به ﷺ.

وأما القرائن الدالة على أن كاملًا لا يروي عن أبي صالح السمَّان، فهي ما يلي:

١ ـ أنه لا يوجد من المتقدمين مَن نصَّ على ذلك؛ فقد ترجم له: ابن سعد[١]، والبخاري[٢]، وابن أبي حاتم[٣]، وابن حبان[٤]، وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم أنه روى عن أبي صالح السمَّان، مع أن السمَّان من رؤوس الرواة عن أبي هريرة، ويبعد أن يترجم أحدٌ لكامل بن العلاء مع كونه معروفًا بالرواية عن راوٍ يُقال له: أبو صالح، ثم يتتابعون على عدم ذكر روايته عن أبي صالح السمَّان، ولا يكون هذا منهم فيما يظهر إلا لأنه قد استقرَّ عندهم أن كاملًا لا يروي عن السمَّان.

٢ ـ أن جماعة من المتقدمين ممن ترجموا لكامل بن العلاء ـ كالبخاري ومسلم ـ لم يكتفوا بأنهم لم يذكروا أنه يروي عن أبي صالح السمَّان، بل نصوا على أن كاملًا روى عن أبي صالح مولى ضباعة، ومن البعيد جدًّا أن يذكروا من شيوخه أبا صالح مولى ضباعة، ويتركوا أبا صالح السمَّان مع أنه أشهر منه بكثير وهو رأسٌ في الرواية عن أبي هريرة، وإنما صنعوا ذلك لأن من المستقِر عندهم أن كاملًا ليس له رواية عن أبي صالح السمَّان.

قال البخاري في ترجمة كامل: «كامل بن العلاء، الكوفي، الحِمّاني، ويقال: التميمي، قاله وكيع، أبو عبد الله، سمع أبا صالح مولى ضباعة، وحبيب بن أبي ثابت»[٥]

وقال مسلم: «أبو عبد الله كامل بن العلاء، سمع أبا صالح مولى ضباعة، وحبيب بن أبي حبيب، روى عنه محمد بن ربيعة، وأبو نعيمة، وعبيد الله، ومحمد بن يوسف»[٦]

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٩).
(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٤) رقم: (١٠٤٢).
(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٢) رقم: (٩٨٠).
(٤) المجروحين (٢/ ٢٢٦) رقم: (٩٠٠).
(٥) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٤) رقم: (١٠٤٢).
(٦) الكنى والأسماء (١/ ٤٨٢) رقم: (١٨٦٢).

٣ ـ أن من النقاد المتقدمين ـ كابن معين ـ مَن يُعرِّف أبا صالح الذي يروي عنه كامل بن العلاء بأنه مولى ضباعة، ولو كان كامل بن العلاء يروي عن أبي صالح السمَّان أيضًا لما كان لتمييزه هذا معنى، فلا يستقيم أن يروي كامل عن أبي صالح مولى ضباعة وأبي صالح السمَّان ثم يأتي الناقد ويميِّز أبا صالح الذي يروي عنه كامل بأنه مولى ضباعة، وإنما سيقول حينها: إن كاملًا روى عن اثنين ممن يُكنى بأبي صالح ويروي عن أبي هريرة، وهما: السمَّان، ومولى ضباعة، أما إذا قال: أبو صالح الذي يروي عنه كامل بن العلاء هو مولى ضباعة، فسيكون من الواضح أنه يقصد: أن كاملًا لا يَروي عمَّن يُكنى بأبي صالح ممَّن يروي عن أبي هريرة غير أبي صالح مولى ضُباعة، هذا مع استحضار شهرة أبي صالح السمَّان، فلا يُهمل إلا مع استقرار علم الناقد بأن كاملًا لا يروي عنه.

قال ابن معين: «أبو صالح الذي روى عنه كامل بن العلاء، مولى ضباعة»[1]

وقال أبو عبد الله المقدمي: «أبو صالح، صاحب كامل بن العلاء، مولى ضباعة بنت الزبير»[2]

٤ ـ أنه لا يوجد أحد من المتقدمين ذكر أن كاملَ بنَ العلاء من الرواة عن أبي صالح السمَّان، وهذا وإن لم يكن ليس دليلًا بذاته إلا أنه إذا ضُمَّ مع ما قبله فإنه يكون قويًّا.

٥ ـ ليس في رواية من الروايات التي يرويها كامل بن العلاء عن أبي صالح تصريحٌ بأن أبا صالح هو السمَّان.

٦ ـ أن بعض الروايات التي تأتي من طريق أبي صالح السمَّان عن أبي هريرة، ينصُّ بعضُ الحفاظ على غرابتها، وأنها لم تأتِ عن السمَّان إلا من طريق فلان، ولا يذكرون متابعةَ كامل بن العلاء، مع أنه يكون قد رواها عن أبي صالح عن أبي هريرة، مما يعني أنه قد يُستنبط من هذا أنهم لا يرون أبا صالح الذي يروي عنه كامل هو السمَّان[3]

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٩٨) رقم: (١٤١٦).
(٢) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم (ص: ١٠٥) رقم: (٤٦٧).
(٣) انظر على سبيل المثال: الروايةَ السابعة.

المسألة الثانية: في شيوخ أبي صالح مولى ضُباعة.

أولًا: قد روى أبو صالح مولى ضباعة عن: أبي هريرة، وهذا بالاتفاق.

وتقدم أن له رواية عن عثمان، وأن له رواية عن ضُباعة بنت الزبير.

ثانيًا: جاءت روايات من طريق كامل بن العلاء، عن أبي صالح، عن أبي محذورة، مما يدل على أن أبا صالح هذا له روايات عن أبي محذورة؛ فقد أسند العقيلي في «الضعفاء» من طريق خلاد بن يحيى، عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح قال: «سمعت أبا محذورة يقول في أذان الفجر. . »[(١)]

وقال أبو عبد الله بن منده في ترجمة أبي صالح مولى ضباعة ما يلي: أخبرنا أبو بكر بن محمد المروزي، عن عبد الصمد بن الفضل، عن خالد بن عبد الرحمن، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي محذورة[(٢)]

فتحصَّل من هذا أن أبا صالح مولى ضباعة مكثِرٌ من الرواية عن أبي هريرة، وله رواية عن عثمان، وأبي محذورة[(٣)]، وضباعة بنت الزبير.

وتعدادُ شيوخِ أبي صالح هذا ليس بالأمر المؤثر، فكما يُلاحظ أن كلها جاءت عنه من طريق كامل بن العلاء، وإنما الأمر المؤثر هو: هل روى عن أبي صالح مولى ضباعة أحدٌ غير كامل؟ وهو ما سيأتي تحريره في المسألة القادمة.

المسألة الثالثة: في الرواة عن أبي صالح مولى ضُباعة.

أولًا: روى عنه: كامل بن العلاء، وبه يُعرف، ولذا قال ابن معين: «أبو صالح الذي روى عنه كامل بن العلاء، مولى ضباعة»[(٤)]

---

(١) (١/ ٢٣٣)، وقد أخرج: العقيلي أيضًا في «الضعفاء» (١/ ٢٣٣) من طريق الحسن بن عبد الله بن أبي عون، عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح، عن بلال أنه كان يأتي رسولَ الله ﷺ فيقول: «السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله، الصلاة يرحمك الله، حيَّ على الصلاة، حي على الفلاح»، وفيها أن أبا صالح يروي عن بلال، إلا أن العقيلي رجَّح رواية خلاد بن يحيى ـ كما أثبتُّها فوق ـ على رواية الحسن بن عبد الله هذه، فالله أعلم.

(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٤٣٠) رقم: (٣٨٩٠).

(٣) أخرج ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٩) رقم: (٦٢١٢) من طريق خالد بن عبد الرحمن، عن كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: «سمعت أبا محذورة يقول في النداء: الصلاة خير من النوم»، وهذا فيه أن أبا صالح إنما رواه عن أبي هريرة، عن أبي محذورة، فكأنه لم يدركه، فليُتأمل.

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٩٨) رقم: (١٤١٦).

وقال أبو عبد الله المقدمي: «أبو صالح، صاحب كامل بن العلاء، مولى ضباعة بنت الزبير»[(١)].

وذكره مسلم في «الكنى والأسماء»[(٢)]، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير»[(٣)]، والبرديجي في «طبقات الأسماء المفردة»[(٤)]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[(٥)]، وابن حبان في «الثقات»[(٦)]، وكلهم لم يذكر أن أحدًا روى عنه غير كامل بن العلاء، وكذا لم يذكر المزي ولا ابن حجر أحدًا روى عنه غير كامل بن العلاء[(٧)].

ثانيًا: جاء أن أبا صالح مولى ضباعة قد روى عنه غير كامل؛ فقد ذكر ابن المديني، والعجلي أن الكوفيين رووا عنه، فقال ابن المديني: «وهو الذي يروي عنه أهل الكوفة»[(٨)]، وقال العجلي: «روى عنه الكوفيون»[(٩)].

وهذه صيغةُ جمع، تُفيد أن جماعة من أهل الكوفة قد رووا عنه، وإن لم تكن أعيانهم معروفة لدينا.

ثالثًا: تقدم في المسألة الأولى ذكرُ إغرابِ أبي أحمد الحاكم بعدم تفرقته بين أبي صالح مولى ضباعة وبين أبي صالح مولى السعديين، وانبنى على هذا أن جعَل شريكَ بن أبي نمر ممن يروي عن أبي صالح مولى ضُباعة، وأنه لم يذكر دليلًا على ما ذهب إليه، وأنه بهذا خالف عامةَ النقاد المتقدمين، وتقدم أن الراجح هو التفرقة بينهما، وأن شريك بن أبي نمر لم يروِ عن أبي صالح مولى ضباعة، وإنما روى عن أبي صالح مولى السعديين.

وخلاصة هذه المسألة: أنه لا يُعرف أحد بعينه روى عن أبي صالح مولى ضباعة غير كامل بن العلاء، ويتبقى ما ذكره ابنُ المديني والعجلي من أن أهل

---

(١) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم (ص: ١٠٥) رقم: (٤٦٧).
(٢) (١/ ٣٤٦) رقم: (١٦٤٨).
(٣) (١/ ٤٨٩) رقم: (١٩٩٩).
(٤) (ص: ٦١).
(٥) (٨/ ٣٩٥) رقم: (١٨١٢).
(٦) (٥/ ٤٥٥) رقم: (٥٦٩٤)، (٥/ ٥٩١) رقم: (٦٤٤٥).
(٧) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٤٢٢) رقم: (٧٤٤١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٣٩).
(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٠٧) رقم: (١٢٠).
(٩) الثقات (ص: ٥٠١) رقم: (١٩٧٢).

الكوفة روَوا عنه، ولعلهم وقفوا على مَن يروي عنه غير كامل، ويظهر هذا من قول ابن المديني عنه: «كان ثَبْتًا»، ويبعُد أن يُطلق عليه هذا القول مع أنه لم يجد من يروي عنه غير كامل الذي تركه شيخُه ابن مهدي، وعليه فالظاهر أن أبا صالح مولى ضباعة قد روى عنه غير كامل بن العلاء، وبهذا ترتفع جهالة العين عن أبي صالح هذا.

ويبقى التنبيه إلى أن عامتهم إنما لم يذكروا أن أحدًا يروي عنه غير كامل لأن كاملًا أكثر مَن روى عنه، وهو الذي شَهَره، وبه يُعرف، ولا يعني هذا أنه لا يروي عنه غيره؛ فإن أحدًا لم يقل: «لم يروِ عنه غير كامل»، إلا ما جاء عن البزار؛ فإنه أخرج في «المسند» من طريق كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة قال: «كان النبي ﷺ يتعوَّذ من رأس السبعين ومن إمارة الصبيان»، ثم قال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي هريرة ﷺ إلا أبو صالح هذا، وأبو صالح هذا لا نعلم روى عنه إلا كامل»[1]

وهذا النفي من البزار مرجوح بقول ابن المديني والعجلي من أن أهل الكوفة رووا عن أبي صالح، والبزار ينفي، وابن المديني والعجلي يثبتون، والمثبتُ الخبيرُ أولى بأخذ قولِه من النافي.

المسألة الرابعة: فيما قيل في أبي صالح مولى ضُباعة من جرح وتعديل.

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «سؤالاته لابن المديني»: «وسألته عن أبي صالح مولى ضباعة، فقال: كان ثَبْتًا، وكان من التابعين، وهو الذي يروي عنه أهل الكوفة»[2]، وقال العجلي: «ثقة»[3]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[4]

المسألة الخامسة: وفاته.

لم أجد مَن نصَّ على سنة وفاته، لكن قال ابن حجر: «من الثالثة»[5]

المسألة السادسة: درجة الراوي.

مما تقدم يتبين أن أبا صالح مولى ضُباعة قد روى عنه جماعة من أهل الكوفة،

---

(١) (١٦/ ٢٤٩) رقم: (٩٤٢٧). (٢) (ص: ١٠٧) رقم: (١٢٠).
(٣) الثقات (ص: ٥٠١) رقم: (١٩٧٢).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٣٩).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٩) رقم: (٨١٧٥).

منهم كامل بن العلاء، وبه يُعرف، وأن هذا التحرير أفاد رفعَ الجهالة العينية عنه، وتقدم أن ابن المديني قال عنه: «كان ثبتًا»، وتقدم أن العجلي قال عنه: «ثقة»، وأن ابن حبان قد ذكره في الثقات، ولا يُحفظ عن أحد من المتقدمين أنه جرحه، وبهذا يظهر أن أبا صالح مولى ضباعة أقل أحواله أن يُقال عنه: صدوق، **والذي يظهر لي أنه ثقة**، وأن الرواية إذا صحَّت إليه فإنها صحيحة، وقد وثَّقه الذهبي في «الميزان»[1]، ـ مع أنه لم يقف على كلام ابن المديني، فإنه لم ينقله في شيء من كتبه ـ.

ولعل الذي حَمَل جماعةً من المتأخرين ـ كابن حجر حينما قال عنه: «ليّن الحديث»[2] ـ إلى تليين أبي صالح هذا أنهم لم يقفوا على كلام ابن المديني بأن أهل الكوفة رووا عنه، وبأنه قال عنه: «كان ثبتًا»، وأغلب الظن أن ابن حجر ـ فضلًا عن غيره من المتأخرين ـ لو وقف على قول ابن المديني لتغيَّر حكمه.

التخريج:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٣٣٧) رقم: (٥٤٨٢) من طريق إسحاق بن محمد العرزمي، عن شريك، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم.

والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٧٥) رقم: (٧٦٢٦) عن أحمد بن إسحاق الصيدلاني، عن الفضل بن محمد الشعراني، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج.

ثلاثتهم (أبو صالح مولى ضباعة ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، وأبو حازم، والأعرج) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث باللفظ الذي أورده ابن عدي جاء من ثلاثة طرق:

الطريق الأول: كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضُباعة.

وهذا الطريق تفرد به كامل، وقد تقدم أن كاملًا ضعيف لا يُحتج بما تفرَّد به.

---

(١) (٥/ ٢٥٥) رقم: (٩٦٥١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٩) رقم: (٨١٧٥).

الطريق الثاني: إسحاق بن محمد العرزمي، عن شريك، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم.

وهذا طريق ضعيف أيضًا؛ لأمور:

الأول: فيه إسحاق بن محمد العرزمي، قال عنه الذهبي في «ديوان الضعفاء»: «متروك»(١)، وقال في الميزان: «تُكلِّم فيه»(٢).

الثاني: فيه شريك، وهو متكلَّم في حفظه(٣).

الثالث: نكارة التفرد من العرزمي إلى أبي حازم.

الطريق الثالث: إسماعيل بن أبي أويس، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج.

ورجال هذا الطريق من مشاهير الرواة، ولذا قال الحاكم في «المستدرك» بعد أن أخرجه ـ كما تقدم ـ: «هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ونص الذهبي على موافقته، إلا أن تركيبة الإسناد غريبة، فلا توجد في شيء من «الصحيحين»، بل لم أجد هذه التركيبة في «تحفة الأشراف» ولا في «إتحاف المهرة»، ولا في الكتب المشهورة الأخرى، وهذه الغرابة مع إعراض المتقدمين من أصحاب الكتب عن هذه الرواية حتى جاء بها الحاكم يجعل هذا الطريق طريقًا منكرًا.

وعليه فإن هذا الحديث بهذا المتن عن أبي هريرة **لا يثبت**.

والحديث جاء بلفظ آخر بمعناه، فقد أخرج: أحمد في «المسند» (١٤/ ٣٤٢) رقم: (٨٧٢٨)، والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٩٢) رقم: (٧٢٨٠) من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، به مرفوعًا: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**»، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**».

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

هاهنا أمران:

الأول: في بيان حال رواية كامل بن العلاء عن أبي صالح مولى ضباعة.

---

(١) ديوان الضعفاء (١/ ٢٢٨) رقم: (٣٩٦).

(٢) (١/ ٢٠٤) رقم: (٧٤٧).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٤).

بعد دراسة المرويات التي أوردها ابنُ عدي في ترجمة كامل، من روايته عن أبي صالح، تبيَّن أنها على ثلاثة ألوان:

اللون الأول: التفرد المطلق، فيأتي كامل بأحاديث لا تُروى عن أبي هريرة أصلًا إلا من طريقه عن أبي صالح مولى ضباعة، وهذه نكارة شديدة.

اللون الثاني: التفرد النسبي، فيكون الحديث يروى عن أبي هريرة من وجه آخر، لكن لا يرويه عن أبي صالح مولى ضباعة إلا كامل.

اللون الثالث: كاللون الثاني ويزيد عليه أنه يغير في المتن مع بقاء المعنى، فلا يوافق المتن الذي يُروى عن أبي هريرة من وجه آخر، فيكون جمع بين نكارة تفرده عن أبي صالح مولى ضباعة، وبين عدم ضبط المتن.

ولذا ساق ابن عدي لكامل تسع روايات عن أبي صالح مولى ضباعة، ثم قال في آخر الترجمة: «رأيتُ في رواياته أشياء أنكرتُها، فذكرته من أجل ذلك».

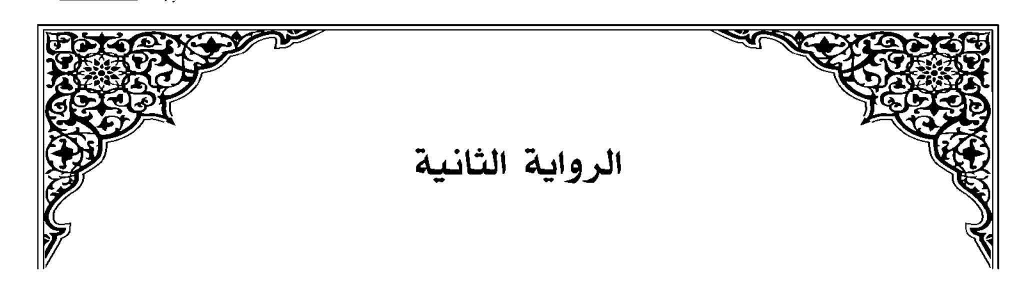
الأمر الثاني: غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية بعينها.

غرضه رحمه الله من إيرادها أن يبيِّن أنها مما تفرَّد به كامل عن أبي صالح مولى ضباعة، بالإضافة إلى أن هذه الرواية لا تُروى عن أبي هريرة بهذا اللفظ إلا من هذا الطريق ـ وقد جاءت من طريق آخر صحيح بمعناه ـ، وأن هذا التفرد فيه نكارة، وأن هذه النكارة من جملة ما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي، وهذه النكارة من اللون الثالث[1]

---

(١) وقد تقدم أن الطرق الأخرى التي جاءت بهذا اللفظ ضعيفة، لا تعضد رواية كامل.



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا ابن أبي عِصْمة، حدثنا حنبل بن إسحاق بن حنبل، حدثنا أبو غسَّان مالك بن إسماعيل، حدثنا كامل أبو العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قيل لرسول الله ﷺ: أما تغار؟ قال: **واللهِ إني لأغار، واللهُ أغير منِّي، ومِن غيرته نهى عن الفواحش**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **ابن أبي عصمة: هو عبد الوهاب بن أبي عصمة الشيباني، أبو صالح العُكْبَري**: مجهول الحال، وجهالته محتملة، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة سعد بن سعد بن أبي سعيد المقبري.

٢ ـ **حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو علي الشيباني**: قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة ثبتًا»(١)

■ **درجة الراوي**: ثقة، جليل القدر.

٣ ـ **أبو غسَّان مالك بن إسماعيل بن درهم، النهديُّ مولاهم، الكوفي**: متفَق على ثقته وتثبُّته، قال ابن معين لأحمد بن حنبل: «إن سرَّك أن تكتب عن رجل ليس في قلبي منه شيء فاكتب عن أبي غسَّان»(٢)

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٤٣) رقم: (١٧٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥).

التخريج:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٤/ ٦٩) رقم: (٨٣٢١) عن الأسود بن عامر.

كلاهما (حنبل بن إسحاق ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والأسود بن عامر) عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة.

وتوبع أبو صالح هذا:

أخرجه: مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٣٧) رقم: (١٧) ـ ومن طريقه أحمد في «المسند» (١٦/ ٦٣) رقم: (١٠٠٠٧)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١١٣٥) رقم: (١٤٩٨)، وأبو داود في «السنن» (٤/ ١٨١) رقم: (٤٥٣٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٨٣) رقم (٧٢٩٣) ـ[1]، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١١٣٥) رقم: (١٤٩٨)، وأبو داود في «السنن» (٤/ ١٨١) رقم: (٤٥٣٢)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ٨٦٨) رقم: (٢٦٠٥) من طريق الدراوردي[2]، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١١٣٥) رقم: (١٤٩٨) من طريق سليمان بن بلال[3]، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣/ ٢١٤) رقم: (٤٧١٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص: ١٧٧) رقم: (٥٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ١٦٠) رقم: (٢٧٩٧) من طريق روح بن القاسم[4]، أربعتهم (مالك، والدراوردي، وسليمان، وروح) عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه.

وأحمد في «المسند» (١٤/ ٢٠٧) رقم: (٨٥١٩)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ٣٥) رقم: (٥٢٢٣)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ٢١١٤) رقم: (٢٧٦١)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ٤٦٣) رقم: (١١٦٨)، من طريق أبي سلمة[5]

وأحمد في «المسند» (١٢/ ١٤٤) رقم: (٧٢١٠)، ومسلم في «الصحيح»

---

(١) ولفظه: أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله، إن وجدت مع امرأتي رجلًا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: «**نعم**».

(٢) ولفظه: أن سعد بن عبادة الأنصاري قال: يا رسول الله، أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلًا أيقتله؟ قال رسول الله ﷺ: «**لا**»، قال سعد: بلى، والذي أكرمك بالحق، فقال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا إلى ما يقول سيدكم**».

(٣) وفيه قول النبي ﷺ عن سعد بن عبادة رضي الله عنه: «**إنه لغيور، وأنا أغير منه، والله أغير مني**».

(٤) كلفظ سليمان بن بلال.

(٥) ولفظه: «**إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حُرم عليه**».

(٤/ ٢١١٥) من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحضرمي، عن أبيه[١]

أربعتهم (أبو صالح مولى ضباعة، وأبو صالح السمَّان، وأبو سلمة، وعبد الرحمن بن يعقوب) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث أصله مخرَّجٌ في الصحيحين، والمعنى الوارد في المتن الذي ساقه ابن عدي من طريق أبي صالح مولى ضباعة جاء في «صحيح مسلم»، من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، وجاء من طريق أبي سلمة ـ وهو في «الصحيحين» ـ، وجاء من طريق عبد الرحمن بن يعقوب، إلا أنه ليس في شيء منها: «أن النبي ﷺ سُئل: أما تغار؟»، وإنما تفرد به كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، وهي **زيادة منكرة**، لم يأت بها غير كامل عن أبي صالح مولى ضباعة، وكامل ضعيف كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

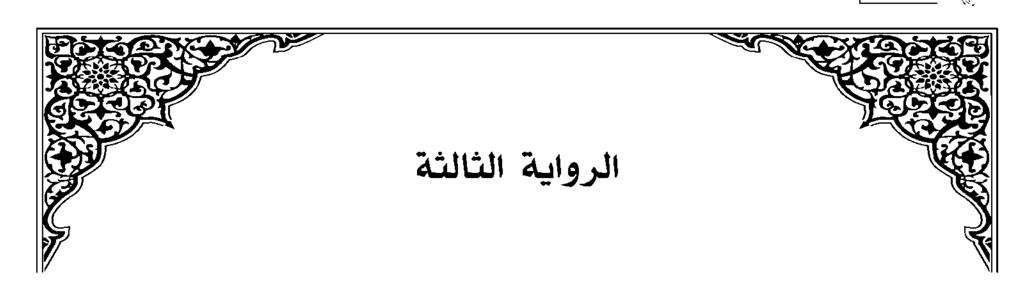
غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية كسابقها، وهو أنه أراد أن يبيِّن أن هذا الحديث لا يرويه عن أبي صالح مولى ضباعة إلا كامل بن العلاء، وأن هذا التفرد فيه شيء من النكارة، خصوصًا لمّا كثر منه، وأن هذا من جملة ما يُضعَّف به.

وكأن من الأمور التي أراد ابن عدي بيان نكارتها في هذه الرواية: ما في المتن من النكارة، فلفظة: «أما تغار؟» لا تُروى إلا من هذه الطريق، وفي النفس شيء أن يثبت سؤال كهذا لمقام النبي ﷺ.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي، وهذه الرواية من اللون الثالث من ألوان رواية كامل عن أبي صالح مولى ضباعة، وهو أن يكون الحديث محفوظًا عن أبي هريرة، ثم يتفرَّد كامل بروايته من طريق آخر، ويأتي بألفاظ لا توجد في الطريق المحفوظ.

---

(١) ولفظه: «**المؤمن يغار، والله أشد غيرًا**».



الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا إبراهيم بن محمد بن سعيد التُّسْتري، حدثنا أحمد بن عُبيد بن إسحاق، حدثنا أبي، قال: حدثنا كامل أبو العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: أوصاني خليلي بثلاث خصال، لست بتاركهن في سفر ولا في حضر: أوصاني بصلاة الضحى، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر، ولا أنام إلا على وتر».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **إبراهيم بن محمد بن سعيد التُّسْتري: الدستوائي**: قال ابن المقرئ: «الحافظ»[١]

■ **درجة الراوي**: صدوق؛ لما تقدم من قول ابن المقرئ، ولأنه من شيوخ ابن عدي ولم يترجم له في «الكامل» وهذا منه تعديل ضمنيٌّ، مع أن ابن حبان لم يدخله في «صحيحه».

٢ ـ **أحمد بن عُبيد بن إسحاق: أبو بكر العطَّار**: لم أجد فيه قولًا[٢]

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ **أبي: هو عبيد بن إسحاق، أبو إسحاق العطَّار**: قال أبو حاتم: «ما رأينا إلا خيرًا، وما كان بذلك الثبْت، في حديثه بعضُ الإنكار»، وقال علي بن مسلم: «كان شيخَ صدق»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُغْرب».

وضعَّفه ابن معين، وقال البخاري: «عنده مناكير»، وقال النسائي: «متروك

---

(١) انظر: «الثقات» لابن حبان (٨/٨٦) رقم: (١٢٣٥٨)، و«معجم ابن المقرئ» (ص: ٢٠١) رقم: (٦٣١).

(٢) انظر: «أخبار القضاة» لأبي بكر محمد بن خلف الضَّبِّي الملقب بـ(وكيع)، (١/٩٨)، و«معجم ابن الأعرابي» (٢/٤٩٧) رقم: (٩٦٥)، و«سنن الدارقطني» (٣/٥) رقم: (١٩٧١)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب» لأبي عبد الله ابن منده (ص: ١٢٤) رقم: (٨٨٥).

الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة حديثه منكر»، وقال ابن الجارود: «الأحاديث التي يحدث بها باطلة»، وذكره العقيلي وابن شاهين في «الضعفاء»[(١)]

■ **درجة الراوي**: متروك.

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: البزار في «المسند» (١٦/ ٢٥٠) رقم: (٩٤٢٩) عن أحمد بن عبيد.

كلاهما (إبراهيم بن محمد بن سعيد التُّسْتري ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والبزار) عن أحمد بن عبيد، عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة.

وتوبع أبو صالح هذا:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٦/ ١٣) رقم: (٩٩١٦)، والدارمي في «السنن» (٢/ ٩١١) رقم: (١٤٩٥)، والبخاري في «الصحيح» (٢/ ٥٨) رقم: (١١٧٨)، ومسلم في «الصحيح» (١/ ٤٩٨) رقم: (٧٢١)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٣/ ٢٢٩) رقم: (١٦٧٧) من طريق أبي عثمان النهدي.

وأحمد في «المسند» (١٦/ ٣٢٩) رقم: (١٠٥٥٩)، والدارمي في «السنن» (٢/ ١٠٩٢) رقم: (١٧٨٦) من طريق سليمان بن أبي سليمان.

وأحمد في «المسند» (١٥/ ٤٨) رقم: (٩٠٩٨)، ومسلم في «الصحيح» (١/ ٤٩٨) رقم: (٧٢١) من طريق أبي رافع الصائغ.

وأحمد في «المسند» (١٣/ ١٥٨) رقم: (٧٧٢٥)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ١٢٤) رقم: (٧٦٠) من طريق أبي الربيع.

وأبو داود في «السنن» (٢/ ٦٥) رقم: (١٤٣٢) من طريق أبي سعيد من أَزْد شَنُوءة.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٣٩٠) رقم: (٢٥١)، و«لسان الميزان» (٥/ ٣٤٩) رقم: (٥٠٤٨).

ستتهم (أبو صالح مولى ضباعة، وأبو عثمان النهدي، وسليمان بن أبي سليمان، وأبو رافع، وأبو الربيع، وأبو سعيد من أزد شنوءة) عن أبي هريرة ﷺ، به[١]

الحكم على الحديث:

الحديث مشهور عن أبي هريرة، ومخرَّج في «الصحيحين»، كما تقدم.

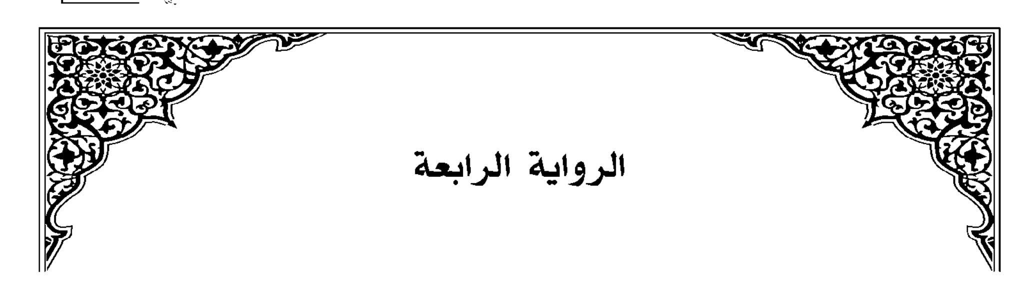
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرضه من إيراد هذه الرواية ما سبق من أنه أراد أن يبيِّن أن هذا الحديث قد تفرَّد به كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وأن هذا التفرد فيه شيء من النكارة، وأن هذا مما يُضعَّف به.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.



(١) والحديث له طرق كثيرة عن أبي هريرة، اقتصرت هنا على أهمها مما يخلو من العلل والاختلافات.



الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا محمد بن ربيعة، حدثنا كامل أبو العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: **عُمُر أمتي ما بين الستين إلى السبعين**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن يونس: أبو يعقوب الورَّاق**: ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٢ ـ **محمود بن غيلان: العدوي، أبو أحمد المَرْوَزي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٣ ـ **محمد بن ربيعة: الكِلابي، الرُّؤاسي، أبو عبد الله الكوفي**: قال ابن معين: «ثقة، صدوق»، وقال مرةً: «ليس به بأس»، وقال أبو داود: «ثقة»، وكذا قال الدارقطني، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال الساجي: «فيه لين» وكذا قال الأزدي، وقال عثمان بن أبي شيبة: «جاءنا محمد بن ربيعة فطلب إلينا أن نكتب عنه، فقلنا: نحن لا نُدخل في حديثنا الكذَّابين».

■ **درجة الراوي**: صدوق، وقد قال ابن حجر معلِّقًا على قول ابن أبي شيبة: «وهذا جرح غير مفسَّر، لا يقدح فيمن ثبتت عدالته»(١)

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**، ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٦١).

التخريج:

أخرجه: الترمذي في «الجامع» (٤/ ٥٦٦) رقم: (٢٣٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (١٢/ ١١) رقم: (٦٦٥٦) عن إبراهيم الجوهري.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٨٥) رقم: (٥٨٧٢) من طريق عبد العزيز بن محمد بن ربيعة.

ثلاثتهم (محمود بن غيلان ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وإبراهيم الجوهري، وعبد العزيز بن محمد بن ربيعة) عن محمد بن ربيعة، عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة.

وتوبع أبو صالح:

أخرجه: الترمذي في «الجامع» (٥/ ٥٥٣) رقم: (٣٥٥٠)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٤١٥) رقم: (٤٢٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٢٤٦) رقم: (٢٩٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٦٣) رقم: (٣٥٩٨) من طريق الحسن بن عرفة، وأبو عبد الله ابن منده في «التوحيد» (ص: ٢٥٢) رقم: (١٠٧) من طريق يوسف بن موسى، كلاهما عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن محمد بن عمرو[1]

وأبو يعلى في «المسند» (١١/ ٤٢٢) رقم: (٦٥٤٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٤٧٩) رقم: (٩٧٧٢)، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» (١/ ١٧٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن إبراهيم بن الفضل، عن المقبري[2]

ثلاثتهم (أبو صالح مولى ضباعة، ومحمد بن عمرو، والمقبري) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يُروى عن أبي هريرة رضي الله عنه من ثلاثة طرق:

الأول: من طريق محمد بن ربيعة، عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة.

---

(١) وفيه: «وأقلُّهم مَن يجوز ذلك».

(٢) ولفظه: «**مُعتَرَك المنايا بين الستين إلى السبعين**»، زاد البيهقي: «**وأقل أمتي أبناء السبعين سنة**».

وهذا الطريق لا يثبت، لنكارة تفرُّد كامل به عن أبي صالح مولى ضباعة، وقد قال الترمذي بعد أن أخرجه من هذا الوجه: «هذا حديث حسن غريب من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة».

الطريق الثاني: من طريق المحاربي، عن محمد بن عمرو، عن أبي هريرة.

وهذا الطريق **إسناده صالح**، فالمحاربي ثقة، وثَّقه ابن معين والبزار والنسائي والدارقطني، وقال عنه أبو حاتم: «صدوق إذا حدَّث عن الثقات»، وأخرج له الشيخان[١]، ومحمدُ بن عمرو هو ابن علقمة، مختلف فيه، ولعل أعدل الأقوال فيه أن يُقال عنه: صالح، قال يحيى بن سعيد القطَّان: «رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ»، وقد أخرج له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم في المتابعات[٢]

وقال الترمذي بعد أن أخرجه من هذا الوجه: «هذا حديث حسن غريب من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه»[٣]

وقال ابن منده: «وهذا إسناد حسن مشهور عن المحاربي».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «على شرط مسلم».

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٥٠).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٦٢).

(٣) ذكر ابن كثير في «تفسيره» (٦/ ٥٥٥) قولَ الترمذي هذا، إلى قوله: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، ثم قال متعقِّبًا له: «وهذا عجبٌ من الترمذي؛ فإنه قد رواه أبو بكر بن أبي الدنيا من وجه آخر وطريق أخرى عن أبي هريرة»، ثم ساقه من طريق كامل بن العلاء، وأن الترمذي نفسَه قد أخرجه من هذه الطريق أيضًا وأنه قال بعدها: «هذا حديث حسن غريب، من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وقد رُوي من غير وجه عنه».
وهذا التعقب من ابن كثير على الترمذي ليس في محله، ولعل ابن كثير إنما أُتي من أنه لم يكمل عبارة الترمذي، فإنه قال ـ بعد أن أخرجه من طريق المحاربي عن محمد بن عمرو، عن أبي هريرة ـ: «... لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد رُوي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه» فهو قد صرَّح أنه قد رُوي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه، فإما أن تكون النسخة التي بين يدي ابن كثير قد سقط منها باقي كلام الترمذي، وإما أن يكون قد ذهل عما تبقى من كلامه، وعلى أية حال فإن هذا التعقب فيه نظر.

الطريق الثالث: من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن إبراهيم بن الفضل، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وهذا الطريق **ضعيف جدًّا**، فيه إبراهيم بن الفضل، وهو متروك[1]

ومما تقدم يتبين أن أجود طريق لهذا الحديث هو الطريق الثاني، وهو من رواية المحاربي، عن محمد بن عمرو، عن أبي هريرة، وهو **طريق حسن**.

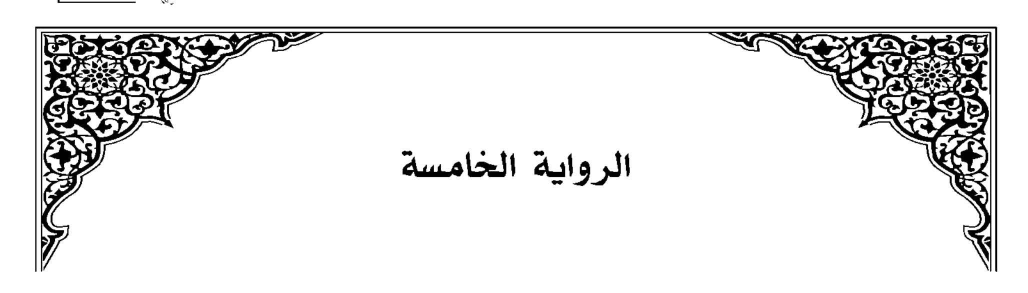
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو ما سبق من أنه أراد بيانَ تفرُّدِ كامل بنِ العلاء بهذا الحديث عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وأن هذا التفرُّد فيه شيء من النكارة، وأن هذا مما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.



(١) تقريب التهذيب (ص: ٩٢) رقم: (٢٢٨).



الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن إبراهيم بن أبي سفيان بقَيْسارية[١]، حدثنا أبي، حدثنا الفِرْيابي، حدثنا كامل بن العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: **تعوَّذوا بالله من رأس السَّبعين، وإمارةِ الصِّبْيان**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أحمد بن إبراهيم بن أبي سفيان**: لم أجد له ترجمة، ولم يذكره ابن عدي في «الكامل» مع أنه من شيوخه، وهذا من ابن عدي قبول ضمنيٌّ لروايته.

٢ ـ **أبي: هو إبراهيم بن أبي سفيان معاوية بن ذكوان، أبو إسحاق القيسراني**: قال مسلمة بن القاسم: «ثقة»، وقال السمعاني: «من مشاهير المحدثين»[٢]

■ **درجة الراوي**: صدوق.

٣ ـ **الفِرْيابي: هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان، الضَّبِّي مولاهم، أبو عبد الله الفريابي**: متفق على ثقته، وعدَّه ابن معين من الطبقة الثانية من أصحاب الثوري، قال البخاري: «حدثنا محمد بن يوسف، وكان من أفضل أهل زمانه»[٣]

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

---

(١) قرية على ساحل الشام في فلسطين، وتُعرَف أيضًا بـ(قيصرية)، تقع بين حيفا ويافا، وهي الآن ضمن البلدان الاحتلال الصهيوني. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٤/ ٤٢١)، و«بلدان الخلافة الشرقية» لكي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (ص: ١٧٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٠٩) رقم: (٩٢)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» للسَّخاوي (٢/ ١٩٠) رقم: (١٠٤٥)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (ص: ٨٠) رقم: (٤٥).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٣٩).

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٦١٩ رقم: (٣٧٢٣٥)، وأحمد في «المسند» (١٥/ ٤٨٥) رقم: (٨٦٥٤) عن وكيع.

وأحمد في «المسند» (١٤/ ٦٧) رقم: (٨٣١٩)، (١٤/ ٦٨) رقم: (٨٣٢٠)، (١٤/ ٢٩٤) رقم: (٨٦٥٤)، عن الأسود بن عامر، ويحيى بن أبي بكير، وأبي المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي.

والبزار في «المسند» (١٦/ ٢٤٩) رقم: (٩٤٢٧) من طريق أبي أحمد الزبيري.

ستتهم (الفريابي ـ كما في رواية ابن عدي ـ، ووكيع، والأسود، ويحيى بن أبي بكير، وأبو المنذر، والزبيري) عن كامل بن العلاء، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو **حديث منكر، وذلك من وجهين:**

الأول: من جهة الرفع؛ فإن هذا الحديث لا يُروى مرفوعًا عن أبي صالح مولى ضباعة عن أبي هريرة إلا من طريق كامل بن العلاء، وهذا التفرد منكر، وقد تقدم أن رواية كامل عن أبي صالح هذا لها ثلاثة ألوان من النكارة، وأن أشدها نكارةً إذا كان التفرد تفردًا مطلقًا عن أبي هريرة، وهو هنا هكذا.

ومما يعلُّ المرفوعَ أنه قد جاء موقوفًا عن أبي هريرة من طرق أقوى صحيحة؛ فقد أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٦٣) رقم: (٣٧٢٥١) عن يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن عمير بن إسحاق قال: «سمعت أبا هريرة. . » فذكره مطولًا، وفيه: «اللهم لا يُدرك أبا هريرة إمرةُ الصبيان»، وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه: البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٦٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٢١٧) ـ من طريق العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، عن أبيه، عن ابن جابر، عن عُميْر بن هانئ قال: «كان أبو هريرة عَشِيَ في سوق المدينة وهو يقول: اللهم لا تدركني سنة الستين، وَيْحكم! تمَسَّكوا بِصُدْغَي معاوية، اللهم لا

تدركني إمارةُ الصبيان» ثم ذكر البيهقيُّ أنه لا يقول مثل هذا إلا من شيء سمعه من النبي ﷺ.

قلت: وهذا إسناد صحيح أيضًا.

وأخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ١٠٥) رقم: (١٣٩٧) من طريق روح بن عبادة، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: «في كيسي هذا حديث لو حدثتكموه لرجمتموني، ثم قال: اللهم لا أبلغن رأس الستين، قالوا: وما رأس الستين؟ قال: إمارة الصبيان، وبيع الحكم. . ».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد[١]، إلا أنه معضود بما قبله.

الوجه الثاني: نكارة المتن، فهو يُروى مرفوعًا ـ كما تقدم ـ بلفظ: «**تعوَّذوا بالله من رأس السَّبعين، وإمارةِ الصِّبْيان**»، والذي جاء موقوفًا صحيحًا التعوُّذُ من **رأس الستين**، وفيها كانت إمرةُ يزيد بن معاوية[٢]، ولذا قال السَّخاوي ـ بعد أن أورد الحديث من طريق أبي صالح مولى ضباعة عن أبي هريرة مرفوعًا ـ: «ولكن قوله فيها: «رأس السبعين» غلط، والصحيح «رأس الستين» كما صرحت به غيرها[٣]؛ فقد كانت إمارة يزيد فيها، وكان غالبًا ينزع الشيوخ من إمارة البلدان الكبار ويوليها الأصاغر من أقاربه، ولذا كان أبو هريرة ﵁ ـ كما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي في الدلائل وغيرها ـ يمشي في السوق ويقول: «اللهم لا تدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان»، واستجاب الله ﷻ دعاءه فمات قبلها»[٤].

وعليه فإن هذا الحديث **منكر مرفوعًا**، والصواب فيه الوقف بلفظ «رأس السَّتين».

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو ما سبق من أنه أراد بيانَ تفرُّدِ كامل

---

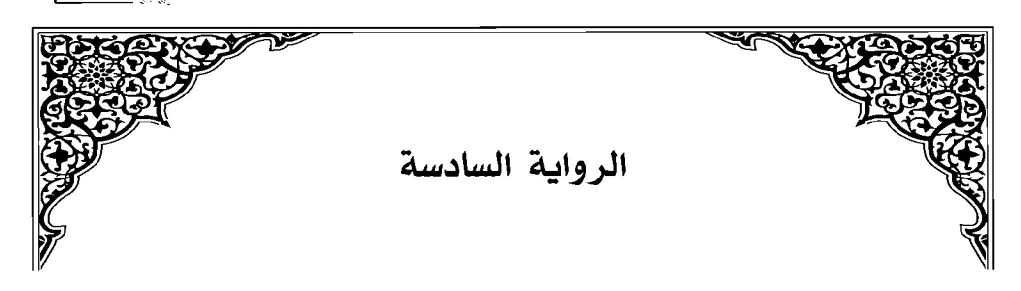
(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٠١) رقم: (٤٧٣٤).
(٢) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٤٦٦).
(٣) لم أجده مرفوعًا إلا بلفظ: «رأس السبعين».
(٤) الأجوبة المرضية (٣/ ٩٩٧).

بنِ العلاء بهذا الحديث عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وأن هذا التفرُّد فيه شيء من النكارة، وأن هذا مما يُضعَّف به كامل.

وأن هذه الرواية بعينها أشد نكارةً لما اجتمع فيها من أن الحديث لا يروى عن أبي صالح مولى ضباعة إلا من طريق كامل، وأنه لا يروى عن أبي هريرة مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وأن المتن فيه نكارة، وأنه قد جاء من طرق أقوى موقوفًا على أبي هريرة بمتنٍ لا نكارة فيه، وهو الصواب.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من أن هذه الرواية منكرة، وأن الحمل فيها على كامل.





الرواية السادسة

وبالإسناد السابق قال ابن عدي: «وسمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **لا تذهب الدنيا حتى يغلب عليها لُكَعُ بن لُكَع**».

ترجمة رجال الإسناد: تقدم ذلك في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٩) رقم: (٦٢١٤) من طريق خالد بن عبد الرحمن المخزومي.

وأحمد في «المسند» (١٤/ ٧٠) رقم: (٨٣٢٢)، (١٤/ ٣٢١) رقم: (٨٦٩٧)، عن الأسود بن عامر، وأبو المنذر إسماعيل بن عمر، ومحمد بن عبد الله.

وتمَّام في «فوائده» (١/ ١٢١) رقم: (٢٧٥) من طريق عثمان بن عبد الرحمن.

ستتهم (الفريابي ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، وخالد بن عبد الرحمن، والأسود بن عامر، وإسماعيل بن عمر، ومحمد بن عبد الله، وعثمان بن عبد الرحمن) عن كامل بن العلاء، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وهو **حديث منكر**؛ فقد تقدم أن كاملًا ضعيف، وأن تفرُّده عن أبي صالح منكر، خصوصًا إذا كان تفرُّدًا مطلقًا كما هو الحال هنا، فإن هذا الحديث لا يُروى عن أبي هريرة إلا من هذا الطريق.

وقد استنكر البزارُ هذا الحديث، فقال: «وقد روى كامل عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه غير حديث، فمنها ما قد ذكرنا.. ومنها: «لا تقوم الساعة حتى

تكون الدنيا أو تصير للكع بن لكع» وهذا منكر»[١]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

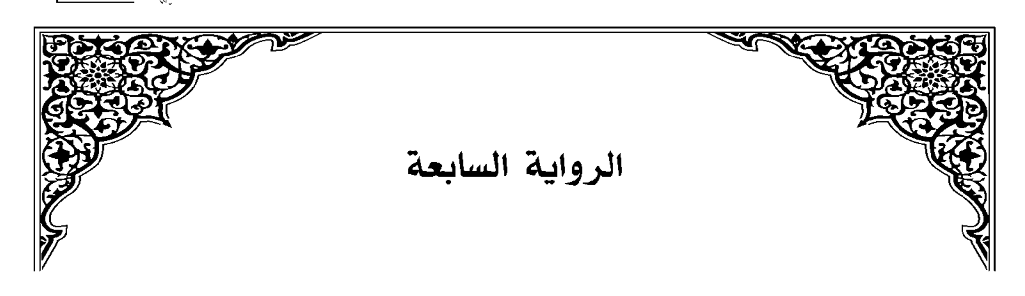
غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية كسابقتها، وهو أنه أراد أن يبيِّن أن هذا الحديث قد تفرد به كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وأن هذا التفرد فيه نكارة، ويزيد نكارةً إذا كان التفرد مطلقًا، ليس أنه لا يُروى عن أبي صالح مولى ضباعة إلا من طريق كامل فحسْب، بل لا يُروى عن أبي هريرة أصلًا إلا من هذه الطريق.

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو ما سبق من أنه أراد بيانَ تفرُّدِ كامل بنِ العلاء بهذا الحديث عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وأن هذا التفرُّد فيه شيء من النكارة، وتزداد النكارةُ إذا كان التفرُّد مطلقًا ـ كما هو الحال هنا ـ، بحيث لا يُروى الحديث عن أبي هريرة إلا من طريق كامل عن أبي صالح، وأن هذا مما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.



(١) مسند البزار (١٦/ ٢٥٠) رقم: (٩٤٢٩).



الرواية السابعة

قال ابن عدي: «حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا يحيى بن عثمان، حدثنا الفِرْيابي، حدثنا كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ العشاء، فكان إذا سجد وَثَب الحسنُ والحسين على ظهره، فإذا رفع رأسَه أخذهما ووضعهما وضعًا رفيقًا، فإذا عاد عادا، حتى إذا قضى صلاته قال: فوضع واحدًا هاهنا، وواحدًا هاهنا على فخذه، فقمت إليه فقلت: يا رسول الله، ألا أذهب إلى أمِّهما؟ قال: **لا**، فبَرَقت بَرْقةٌ، فقال: **الحقا بأمِّكما**، فلم يزالا في ضوئها حتى دخلا».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن يونس**: **أبو يعقوب الورَّاق**: ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٢ ـ **يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، أبو سليمان الحمصي**: وثَّقه أحمد بن حنبل، والنسائي، ومسلمة بن القاسم، وقال أبو حاتم: «كان رجلًا صالحًا صدوقًا»، وقال النسائي مرَّةً: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو عَروبة الحرَّاني: «لا يسوى نواةً في الحديث، كان يتلقَّن كل شيء، وكان يُعرف بالصدق».

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق»[١]، وما قاله أبو عَروبة نقله ابن عدي ثم قال: «وليحيى بن عثمان أحاديث صالحة عن شيوخ الشام، ولم أرَ أحدًا يطعن فيه غير أبي عَروبة، وهو معروف بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك وأبوهما، وليس بهم بأس»[٢]

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٤) رقم: (٧٦٠٤).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٧).

٣ ـ **الفِرْيابي: هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان، الضَّبِّي مولاهم، أبو عبد الله الفريابي**: متفق على ثقته، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار.

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٦/ ٣٨٦) رقم: (١٠٦٥٩)، (١٦/ ٣٨٧) رقم: (١٠٦٦٠) عن الأسود بن عامر، وأبي أحمد الزبيري.

وابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (١/ ٣٨٥) رقم: (٢٢٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

والبزار في «المسند» (١٦/ ٢٤٩) رقم: (٩٤٢٨) من طريق عبد الله بن رجاء.

والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٨) من طريق الحكم بن مروان.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥١) رقم: (٢٦٥٩) من طريق أبي غسَّان مالك بن إسماعيل.

والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢١٦١) رقم: (١٦٥٠) من طريق شعيب بن حرب.

والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٨٣) رقم: (٤٧٨٢) من طريق عبيد الله بن موسى.

تسعتهم (الفريابي ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، والأسود، والزبيري، وأبو نعيم، وعبد الله بن رجاء، والحكم، وأبو غسان، وشعيب، وعبيد الله بن موسى) عن كامل بن العلاء، به.

وجاء الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه: البزار في «المسند» (١٦/ ١٥) رقم: (٩٢٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥٢) رقم: (٢٦٦٠)، والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢١٥٤) رقم: (١٦٤١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٦٢) رقم: (٥٠٦) من طريق

عبد الرحمن بن صالح الأزدي، عن موسى بن عثمان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به نحوه.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يُروى عن أبي هريرة من وجهين كما تقدم:

أما الوجه الأول، فهو من طريق كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، وأما الوجه الثاني، فهو من طريق عبد الرحمن بن صالح الأزدي، عن موسى بن عثمان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وكلاهما منكر، أما الوجه الأول، فهو من رواية كامل عن أبي صالح مولى ضباعة، وقد تقدم أن كاملًا ضعيف، وأن تفرُّده عن أبي صالح هذا منكر.

وأما الوجه الثاني، فقد تفرد به موسى بن عثمان، وهو متروك؛ قاله أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: «حديثه ليس بالمحفوظ»[(١)]، وقد أشار البزار إلى نكارة هذا الوجه، فقال بعد أن أخرجه ـ كما تقدم ـ: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ إلا موسى بن عثمان، وإنما يُعرف من حديث كامل عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ».

واستغربه الدارقطني، فقال: «غريب من حديث الأعمش، عن أبي صالح، تفرد به موسى بن عثمان عنه، ولا نعلم حدث به عنه غير عبد الرحمن بن صالح الأزدي»[(٢)]

وعليه فإن هذا الحديث **منكر**[(٣)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو ما سبق من أنه أراد بيانَ تفرُّدِ كامل بن العلاء عن أبي صالح مولى ضباعة عن أبي هريرة بهذا الحديث، وأن هذا التفرد فيه شيء من النكارة، وأنه من جملة ما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٨/ ٢١٢) رقم: (٨٠٢١).

(٢) تاريخ دمشق (١٤/ ١٦٠).

(٣) وليس كما قال الحاكم ـ بعد أن أخرجه كما تقدم ـ: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ولا كما قال الذهبي معلِّقًا على كلام الحاكم: «صحيح».



الرواية الثامنة

قال ابن عدي: «حدثنا الحسين بن عبد الله القطان، حدثنا موسى بن مروان، حدثنا معافى بن عمران، حدثنا كامل بن العلاء، حدثنا أبو صالح، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: **المُكثِرون هم الأقلُّون إلا مَن قال بالمال هكذا وهكذا** وأشار عن يمينه وعن يساره، وأمامه وخلفه».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ الحسين بن عبد الله القطَّان: هو الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان، أبو علي الرَّقي: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الخامسة من ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري.

٢ ـ موسى بن مروان: البغدادي، أبو عِمْران التمَّار، سكن الرَّقَّة: قال أبو حاتم: «صدوق»[1]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2].

■ **درجة الراوي**: صدوق.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٦٨) رقم: (٧٣٠).
ترجم المزي في «تهذيب الكمال» لموسى بن مروان (٢٩/ ١٤٣) رقم: (٦٢٩٩)، وترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٢٦٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٤/ ١٨٩)، ولم يذكروا فيه هذا القول لأبي حاتم، ولعل السبب في ذلك أن ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» ترجم لموسى بن مروان في موضعين، فترجم له أولًا ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا (٨/ ١٦٤) رقم: (٧٢٥)، ثم ترجم له بعد أربع تراجم مرةً أخرى، وذكر هناك قول والده، فلعل المزي وقف على الترجمة الأولى فاكتفى بها، وفاته هذا القول في الترجمة الثانية، وتبعه على هذا الذهبيُّ وابنُ حجر، وكذلك وقع لمغلطاي (١٢/ ٣٦) رقم: (٤٨٢٠)، فإنه لم يستدرك هذا القول على المزي.
وهذا القول من أبي حاتم قول مهم؛ لأني لم أجد في موسى بن مروان قولًا لأحد من المتقدمين غير هذا القول، ثم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٦١) رقم: (١٥٧٧٤).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٨٩).

٣ ـ **معافى بن عمران بن نُفيل بن جابر، الأزدي الفَهْمي، أبو مسعود الموصلي**: متفق على ثقته وجلالته، قال إبراهيم بن الجنيد: قلت لابن معين: أيما أحب إليك: أكتب «جامع سفيان» عن فلان أو فلان، أو عن رجل عن المعافى؟ فقال: «عن رجل، عن رجل، ـ حتى عدَّ خمسة أو ستة ـ عن المعافى، أحب إلي»[١]

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

أخرجه: المعافى بن عمران في «الزهد» (ص: ١٧٦) رقم: (٢) ـ ومن طريقه ابن عدي كما تقدم ـ.

وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٩) رقم: (٦٢١٣) من طريق خالد بن عبد الرحمن المخزومي.

وأحمد في «المسند» (١٤/ ٧٠) رقم: (٨٣٢٣)، (١٤/ ٣٢٢) رقم: (٨٦٩٨) من طريق الأسود، ومحمد بن عبد الله.

والطحاوي في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٥٠) رقم: (٤١١) من طريق محمد بن سابق.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص: ١٩٢) رقم: (٥٨٠) من طريق عبد الصمد بن النعمان.

ستتهم (المعافى، وخالد بن عبد الرحمن، والأسود، ومحمد بن عبد الله، ومحمد بن سابق، وعبد الصمد بن النعمان) عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة.

وتوبع أبو صالح مولى ضباعة:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٤/ ١٨٦) رقم: (٨٤٨٢)، وابن ماجه في

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٠٣).

«السنن» (٢/ ١٣٨٤) رقم: (٤١٣١) من طريق الليث عن محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت عتبة، عن أبيه.

وأحمد في «المسند» (١٣/ ٤٤٧) رقم: (٨٠٨٥)، و(١٤/ ٧٠) رقم: (٨٣٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩٨) رقم: (١٩٠١) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن كُمَيْل بن زياد[1].

وأحمد في «المسند» (١٥/ ٩٦) رقم: (٩١٧٨) عن معاوية، عن زائدة، عن عاصم، والطحاوي في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٤٧) رقم: (٤٠٨) من طريق روح بن أسلم، عن زائدة، عن الأعمش، كلاهما عن أبي صالح السمَّان.

وأحمد في «المسند» (١٥/ ٣٥) رقم: (٩٠٧٥) من طريق حسن بن موسى، عن ابن لَهيعة، عن أبي يونس.

وأحمد في «الزهد» (ص: ١٤٦) رقم: (٩٩٦)، والطحاوي في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٥١) رقم: (٤١٦) من طريق جعفر بن بُرْقان، عن يزيد بن الأصم.

والطحاوي في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٥٠) رقم: (٤١٠)، و(١/ ٢٥١) رقم: (٤١٥)، والبيهقي في «الآداب» (ص: ٣١٣) رقم: (٧٧٣)، من طريق موسى بن جبير، عن أبي أمامة بن سهل.

سبعتهم (أبو صالح مولى ضباعة، وعجلان، وكُميل بن زياد، وأبو صالح السَّمَّان، وأبو يونس، ويزيد بن الأصم، وأبو أمامة) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يُروى عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق متعددة[2]، والكلامُ عنها فيما يلي:

الطريق الأول: طريق كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، وهذا طريق منكر؛ لتفرد كامل به.

(١) وفيه قصة.

(٢) ولم أستوعب هذه الطرق، وإنما اقتصرت على أهمها، وما يحصل به المقصود.

الطريق الثاني: طريق محمد بن عجلان، عن أبيه، وهو طريق حسن، فمحمد ثقة إلا في حديثه عن سعيد المقبري، وكذلك في حديثه عن نافع؛ فقد اضطرب فيهما(١)، أما في روايته عن أبيه فهو ثقة، وأبوه لا بأس به(٢).

الطريق الثالث: طريق أبي إسحاق، عن كُمَيْل بن زياد، وفيه علةُ عدم تصريح أبي إسحاق بالسماع من كُميل.

الطريق الرابع: طريق أبي صالح السَّمَّان، ولا يثبت، فهو يُروى عنه من وجهين؛ الأول: يرويه عنه عاصم بن بهدلة، وهو ثقة من جهة عدالته، أما من جهة الضبط ففي حفظه شيء واضطراب، قال ابن معين: «لا بأس به»، وكذا قال النسائي، ووثَّقه أبو زرعة، وقال يعقوب بن شيبة: «في حديثه اضطراب، وهو ثقة»، وقال أبو حاتم: «محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، وليس محله أن يُقال: ثقة، ولم يكن بالحافظ»، وقال العقيلي: «لم يكن فيه إلا سوء الحفظ»، وقال الدارقطني: «في حفظه شيء»(٣)، وتفرُّده عن أبي صالح السمَّان غريب.

والوجه الثاني: يرويه روح بن أسلم، عن زائدة، عن الأعمش، عنه، ورَوْحٌ ضعيف جدًّا، قال عنه البخاري: «يتكلمون فيه»، وقال الدارقطني: «ضعيف، متروك»(٤).

الطريق الخامس: طريق حسن بن موسى عن ابن لهيعة، عن أبي يونس، وهو طريق ضعيف؛ فابن لهيعة فيه كلام كثير، وخلاصة ما يظهر من حاله: أنه إذا روى عنه العبادلة فإنه يكون ضعيفًا يصلح للاعتبار، ورواية غيرهم عنه تكون ضعيفة لا يُعتبر بها، وقد قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن الإفريقي وابن لَهيعة، أيهما أحب إليك؟ فقالا: جميعًا ضعيفان، وابنُ لهيعة أمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار»، قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: إذا كان مَن يروي عن ابن لهيعة مثلُ ابن المبارك فابن لهيعة يُحتج به؟ قال: لا»، وقال أبو زرعة: كان لا يضبط»(٥)

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٤٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٧) رقم: (٤٥٢٠).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٠).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦١٣).
(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١١). وما ذُكر هو خلاصة ما يظهر من حاله، =

الطريق السادس: طريق جعفر بن بُرقان، عن يزيد بن الأصم، وهو طريق حسن، فجعفر الأصلُ في حديثه الصدق إلا عن الزهري فيُنظر فيه[١]، ويزيد بن الأصم ثقة[٢].

الطريق السابع: طريق موسى بن جُبير، عن أبي أمامة، وهو طريق فيه لين ولكنه يصلح للاعتبار، فموسى هذا فيه ضعف، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان يُخطئ ويخالف»، وقال ابن القطّان الفاسي: «لا يُعرف حاله»[٣].

ومما تقدم يتبين أن أقوى طريق لهذا الحديث طريقُ محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، وهو طريق حسن، ويتقوّى ببعض الطرق الأخرى على ما فيها من ضعف، وعليه فإن هذا الحديث **حديثٌ حسن**، وقد صححه الحاكم[٤].

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية هو ما سبق من أنه أراد بيانَ تفرُّدِ كامل بن العلاء عن أبي صالح مولى ضباعة عن أبي هريرة، وأن هذا التفرد فيه شيء من النكارة، وأنه من جملة ما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.



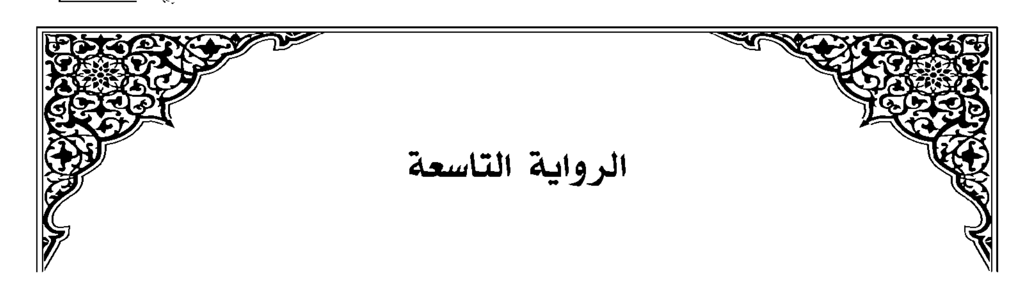
= ولم أشأ أن أفصِّل أمره، فليس هذا من المقصود هنا، وروايته هذه غير مؤثرة في الحكم.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٩) رقم: (٧٦٨٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٠) رقم: (٩٣٢).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٢).

(٤) المستدرك (١/ ٦٩٨) رقم: (١٩٠١).



الرواية التاسعة

قال ابن عدي: «حدثنا جعفر بن أحمد بن الحجَّاج أبو نِزار مؤذِّنُ جامع مصر، حدثنا بحر بن نصر، حدثنا خالد بن عبد الرحمن، حدثنا كامل أبو العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: تزوَّج رسول الله ﷺ ميمونة وهو مُحْرِم».

قال ابن عدي: «وهذا لا أعلم رواه عن كامل غير خالد».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **جعفر بن أحمد بن الحجاج أبو نزار مؤذن جامع مصر**: لم أجد له ترجمة، وهو من شيوخ ابن عدي الذين لم يترجم لهم في «الكامل»، وقد تقدم أن هذا تعديلٌ ضمنيُ من ابن عدي لهؤلاء الشيوخ.

٢ ـ **بحر بن نصر بن سابق، الخولاني مولاهم، أبو عبد الله المِصْري**: وثَّقه يونس بن عبد الأعلى، وابن خزيمة، وقال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه بمصر، وهو صدوق ثقة»، وقال مسلمة بن القاسم: «كان ثقةً فاضلًا مشهورًا»(١).

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»(٢).

٣ ـ **خالد بن عبد الرحمن: أبو الهيثم ـ ويُقال: أبو محمد ـ المَرُّوذي المخزومي، سكن ساحل دمشق**: قال ابن معين: «ثقة»، وكذا وثَّقه بحر بن نصر، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وكذا قال أبو حاتم وزاد: «كان ابن معين يُثني عليه خيرًا»، وقال العقيلي: «في حفظه شيء»، وقال ابن عدي: «ليس بذاك»(٣).

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٣).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٢٠) رقم: (٦٣٩).
(٣) انظر ترجمته في: «الكامل» لابن عدي (٤/ ٣١٣) رقم: (٥٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٥٢٥).

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن عدي: «ليس بذاك»، فقد أورد ابن عدي توثيقَ ابن معين له، وتوثيق بحر بن نصر[(١)]، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثم أورد له جملة من الروايات التي يستبين بها ما فيه من اللين، ثم قال: «ولخالد هذا أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض أحاديثه إنكار، وعامة ما يُنكر من حديثه قد ذكرته، على أن يحيى بن معين قد وثَّقه، وأرجو أن ما ينكر من حديثه إنما هو وهمٌ منه أو خطأ».

وهو معنى قول العُقيلي: «في حفظه شيء».

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **أبو صالح: واسمه مِينا، مولى ضُباعة بنت الزبير**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

التخريج:

هذا الحديث رواه كامل بن العلاء، واختُلف عنه على وجهين:

الأول: رواه خالد بن عبد الرحمن، عنه، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، به.

الثاني: رواه خلاد بن يحيى، عنه، عن عطاء من قوله.

الوجه الأول:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» من طريق جعفر بن أحمد، كما تقدم، وأخرجه أيضًا (٤/ ٣١٩) رقم: (٦٢١١) من طريق ابن صاعد.

والدارقطني في «السنن» (٤/ ٣٩١) رقم: (٣٦٦٢) عن أحمد بن الحسين بن الجُنَيْد.

---

(١) ابن سابق، أبو عبد الله الخولاني مولاهم، المصري، روى عن: عبد الله بن وهب، ومحمد بن إدريس الشافعي، وغيرهما، روى عنه: أبو بكر بن خزيمة، وأبو جعفر الطحاوي، وغيرهما، وثَّقه ابن أبي حاتم وغيره، مات سنة سبع وستين ومئتين. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٠٢) رقم: (١٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٠) رقم: (٧٧٥) الطبعة الهندية.

ثلاثتهم (جعفر بن أحمد، وابن صاعد، وأحمد بن الحسين) عن بحر بن نصر.

وتوبع بحر:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٩) رقم: (٦٢١١) من طريق الربيع.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤/ ٥١١) رقم: (٥٧٩٩) عن سليمان بن شعيب الكَيْساني.

ثلاثتهم (بحر بن نصر، والربيع، وسليمان بن شعيب الكيساني) عن خالد بن عبد الرحمن.

وتوبع خالد:

أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٠١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/ ١٦) رقم: (٨٩٩٢) عن المقدام، عن عبد الله بن محمد بن المغيرة.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن كامل إلا عبد الله بن محمد بن المغيرة، وخالد بن عبد الرحمن المخزومي».

كلاهما (خالد بن عبد الرحمن، وعبد الله بن محمد بن المغيرة) عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

الوجه الثاني:

أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٠١) عن أبي يحيى بن أبي مسرة، عن خلاد بن يحيى، عن كامل بن العلاء قال: سمعت عطاء يقول: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم».

الترجيح بين الوجهين:

أما الوجه الأول، فقد جاء عن كامل بن العلاء من رواية اثنين عنه: خالد بن عبد الرحمن، وعبد الله بن محمد بن المغيرة، فأما رواية عبد الله بن محمد فلا تثبت لأن في طريقها إليه مقدام بن داود الرُّعَيني، وهو ضعيف، قال عنه النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن يونس: «تكلموا فيه»، وضعفه الدارقطني[1]، بالإضافة إلى ضعف عبد الله بن محمد بن المغيرة نفسه، فقد قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال ابن

(١) لسان الميزان (٨/ ١٤٤) رقم: (٧٩٠٠).

يونس: «منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[١]

وأما رواية خالد بن عبد الرحمن فهي ثابتة إليه، ويبقى الترجيح بينها وبين رواية خلاد بن يحيى.

والذي يظهر أن الوجه الراجح عن كامل بن العلاء هو الوجه الثاني، وهو من رواية خلاد بن يحيى، عنه، وذلك لأمرين:

الأول: أن خلاد بن يحيى أوثق من خالد بن عبد الرحمن، فقد قال عنه أحمد: «ثقة أو صدوق»، ووثَّقه العجليُّ والدارقطني، كما أن روايات خلاد بن يحيى يظهر عليها الضبط؛ ويرجِّحها العقيلي في عدة مواضع[٢]، بينما خالد بن عبد الرحمن قال عنه أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال عنه ابن عدي: «ليس بذاك».

الثاني: أن رواية كامل بن العلاء، عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة، هي الجادة، وقد سلكها خالد بن عبد الرحمن، بخلاف رواية خلاد بن يحيى فقد عدَل عن الجادة بروايته عن كامل عن عطاء، وهذه قرينة على أن خلاد بن يحيى لديه مزيد ضبط هنا.

وقد رجَّح العقيلي رواية خلاد، فقال: «وهذا أولى».

كما أشار ابن عدي إلى إعلال رواية الوصل، وذلك حينما نبَّه على تفرُّد خالد بن عبد الرحمن بها عن كامل، فقال: «وهذا لا أعلم رواه عن كامل غير خالد».

الحكم على الوجه الراجح:

هذا الوجه يرويه أبو يحيى بن أبي مسرة، عن خلاد بن يحيى، عن كامل، عن عطاء، وقد توبع كامل عليه، فقد أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٣٦) رقم: (٣١٨٨) من طريق يحيى بن أبي كثير.

كلاهما (كامل بن العلاء، ويحيى بن أبي كثير) عن عطاء قولَه.

وعليه فهذا الوجه **صحيح الإسناد** إلى عطاء.

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٥٥٤) رقم: (٤٣٩٥).

(٢) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٦٣)، (١/ ٢٣٣)، (٢/ ٣٠١).

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

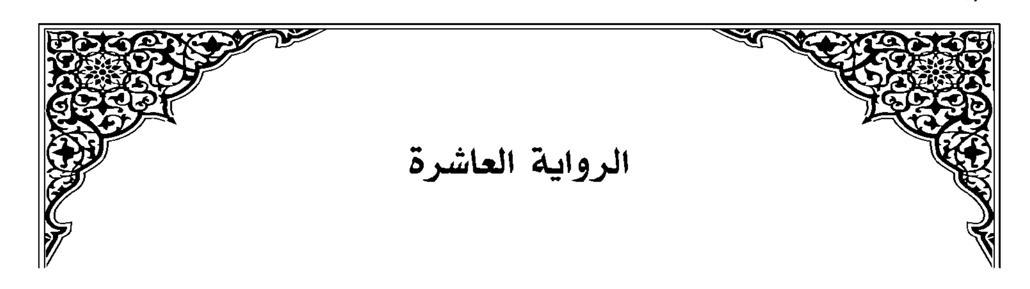
غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث من هذا الوجه منكر، فلا يُروى عن أبي صالح مولى ضباعة، عن أبي هريرة إلا من طريق خالد بن عبد الرحمن، عن كامل، عن أبي صالح، به.

ثم أراد ابن عدي أن يبيِّن أن العلة في هذه الرواية لا تلحق بكامل، وإنما بالراوي عنه، فقال: «وهذا لا أعلم رواه عن كامل غير خالد»، وقد أورد هذه الرواية أيضًا في ترجمة خالد بن عبد الرحمن[١].

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة نكارة هذه الرواية، ومن جهة أن العلة فيها لا تلحق بكامل، وإنما بخالد بن عبد الرحمن.



(١) (٣١٩/٤) رقم: (٦٢١١).



الرواية العاشرة

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن سعيد بن معاوية النَّصِيبي، حدثنا سَلَمة بن شَبيب، حدثنا زيد بن الحُبَاب، حدثني كامل بن العلاء السَّعْدي، حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ كان يقول بين السجدتين: **اللهم اغفر لي، وارحمني، واجبرني، وعافني، وارزقني، واهدني**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **محمد بن سعيد بن معاوية النَّصِيبي**: لم أجد له ترجمة، وقد روى عنه ابن عدي في عدة مواضع، ولم يترجم له في «الكامل»، وهذا من ابن عدي توثيق ضمنيٌّ له.

٢ ـ **سلمة بن شبيب: النيسابوري، أبو عبد الرحمن الحَجْري، المِسْمَعي، نزيل مكة**: قال عنه أبو حاتم: «صدوق»، وكذا قال صالح بن محمد جَزَرة، وقال النسائي: «ما علمنا به بأسًا»، وقال الحاكم: «هو محدث أهل مكة، والمتفق على إتقانه وصدقه»[(١)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[(٢)]

٣ ـ **زيد بن الحباب بن الرَّيَّان التميمي، أبو الحسين العُكْلي الكوفي**، ثقة، إلا في حديث الثوري فإنه يُنظر فيه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن بُديل بن وَرْقاء.

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **حبيب بن أبي ثابت: الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي**: متفق على

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٧٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٧) رقم: (٢٤٩٤).

ثقته، قال ابن معين: «ثقة، حجة»، وقال ابن عدي: «هو أشهر وأكثر حديثًا من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئًا، وقد حدَّث عنه الأئمة، وهو ثقة حجة كما قال ابن معين»، وقد أخرج له الجماعة بما فيهم الشيخان في «صحيحيهما»، وحدَّث عنه شعبة[١]

وما جاء من غمز ابن عون له ـ كما قال العقيلي: «غمزه ابن عون» ـ، فقد ردَّه أبو الفتح الأزدي، قال: «وقد رُوي أن ابن عون تكلم في حبيب هذا ورماه، وهذا خطأ من قائله، إنما قال ابن عون: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، وإسماعيل السدي، وهما جميعًا أعور»[٢]

وما جاء عن يحيى القطان أنه قال: «حديثه عن عطاء ليس بمحفوظ»، وكذلك قول ابن خزيمة: «كان مدلِّسًا»[٣]، فهذا لا يخدش الاتفاقَ على ثقته من جهة الأصل، وتكون النكارة في روايته عن أناس مخصوصين؛ كعطاء، وغيره[٤]

٦ ـ سعيد بن جُبَيْر بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد ـ ويُقال: أبو عبد الله ـ الكوفي: متفق على ثقته وجلالته وإمامته[٥]

التخريج:

أخرجه: الترمذي في «الجامع» (١/ ٣٧١) رقم: (٢٨٤).

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥) رقم: (١٢٣٦٣) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٠/ ١٣٣) رقم: (١٣٠) ـ عن زكريا الساجي.

ثلاثتهم (محمد بن سعيد بن معاوية النصيبي ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والترمذي، وزكريا الساجي) عن سلمة بن شبيب.

وتوبع سلمة:

أخرجه: أبو داود في «السنن» (١/ ٢٢٤) رقم: (٨٥٠) عن محمد بن مسعود.

والترمذي في «الجامع» (١/ ٣٧١) رقم: (٢٨٥) من طريق يزيد بن هارون.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤٧).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٥٥) رقم: (١١٤٨).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤٧).

(٤) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٨٠١).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩).

وقال: «هذا حديث غريب».

وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٧) من طريق صالح بن سوار.

وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (ص: ٥٩) رقم: (٧٧) من طريق أحمد بن يحيى الصوفي.

والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٩٣) رقم: (٩٦٤) من طريق أبي كريب.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وكامل بن العلاء التميمي ممن يُجمع حديثه».

والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٠٥) رقم: (١٠٠٤) من طريق عبد السلام بن عاصم.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو العلاء كامل بن العلاء ممن يُجمع حديثه في الكوفيين».

والدارقطني في «الأفراد» (٢/ ٣٥٨) رقم: (٣٦) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٠/ ١٣٣) رقم: (١٣١) ـ من طريق إسحاق بن بهلول.

وقال: «تفرد به كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت».

ثمانيتهم (سلمة بن شبيب، ومحمد بن مسعود، ويزيد بن هارون، وصالح بن سوار، وأحمد بن يحيى الصوفي، وأبو كريب، وعبد السلام بن عاصم، وإسحاق بن بهلول) عن زيد بن الحباب.

وتوبع زيد:

وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٥٩) رقم: (٣٥١٤) عن أسود بن عامر.

وابن ماجه في «السنن» (١/ ٢٩٠) رقم: (٨٩٨) من طريق إسماعيل بن صبيح.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٠) رقم: (١٢٣٤٩) من طريق عبيد بن إسحاق العطار.

وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (ص: ٥٩) رقم: (٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢/ ١٧٥) رقم: (٢٧٥٠) من طريق خالد بن يزيد الطبيب.

خمستهم (زيد بن الحباب، وأسود بن عامر، وإسماعيل بن صبيح، وعبيد بن

إسحاق، وخالد بن يزيد الطبيب) عن كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، به[١].

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على كامل بن العلاء، تفرد به عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الزيادة، وأصلُ الحديث في سياق قصة مبيت ابن عباس عند خالته ميمونة رضي الله عنها، وهذه الزيادة لا تُروى إلا من هذه الطريق.

والذي يظهر أن **هذه الزيادة منكرة؛** لثلاث علل:

الأولى: أن فيها كامل بن العلاء، وهو ضعيف ـ كما تقدم ـ، وتفرده عن حبيب بن أبي ثابت منكر.

العلة الثانية: أن الحديث قد جاء من طرق أخرى عن سعيد بن جبير، وليس في شيء منها هذه الزيادة.

فقد أخرجه: البخاري في «الصحيح» من طريق الحكم[٢]، ومن طريق عبد الله بن سعيد بن جبير[٣]، ومن طريق أبي بشر[٤]، ثلاثتهم عن سعيد بن جبير، ولم يذكر أحد منهم هذه الزيادة.

وهؤلاء الرواة ثقات وأهل اختصاص بسعيد، فتفرُّد كامل عنهم بهذه الزيادة مما يزيد نكارةُ هذه الزيادة.

العلة الثالثة: أن الحديث قد جاء عن ابن عباس من طرق أخرى، وليس في

---

(١) وقد جاء هذا الحديث عن كامل بالشك في إثبات سعيد بن جبير أو إسقاطه، فقد أخرج: أحمد في «المسند» (٥/ ٧٢) رقم: (٢٨٩٥) عن يحيى بن آدم عن كامل عن حبيب عن ابن عباس أو عن سعيد عن ابن عباس.
ولعل هذا معنى قول الترمذي بعد أن أخرجه ـ كما تقدم ـ: «وروى بعضهم هذا الحديث عن كامل أبي العلاء مرسلًا».
ولعل هذا الشك هو من يحيى بن آدم، والصواب الجزم بإثبات سعيد بن جبير، كما هي رواية الجماعة، وعلى أية حال فإن حبيب بن أبي ثابت قد سمع من ابن عباس، قال ابن المديني ـ كما في «جامع التحصيل» (ص: ١٥٨) رقم: (١١٧) ـ: «لقي ابنَ عباس، وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من الصحابة».

(٢) (١/ ٣٤) رقم: (١١٧).

(٣) (١/ ١٤١) رقم: (٦٩٩).

(٤) (٧/ ١٦٣) رقم: (٥٩١٩).

شيء منها هذه الزيادة، فقد أخرجه: البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من طريق كريب[١]، وأخرجاه من طريق عطاء بن يسار[٢]، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد[٣].

وأخرجه: البخاري في «الصحيح» من طريق الشعبي[٤]، ومن طريق عكرمة[٥].

وأخرجه: مسلم في «الصحيح» من طريق أبي المتوكل[٦]، ومن طريق محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه[٧].

فهؤلاء سبعة من أصحاب ابن عباس ﵄ ممن روايتهم في «الصحيحين» أو أحدهما، لا توجد في رواياتهم هذه الزيادة التي جاء بها كامل بن العلاء.

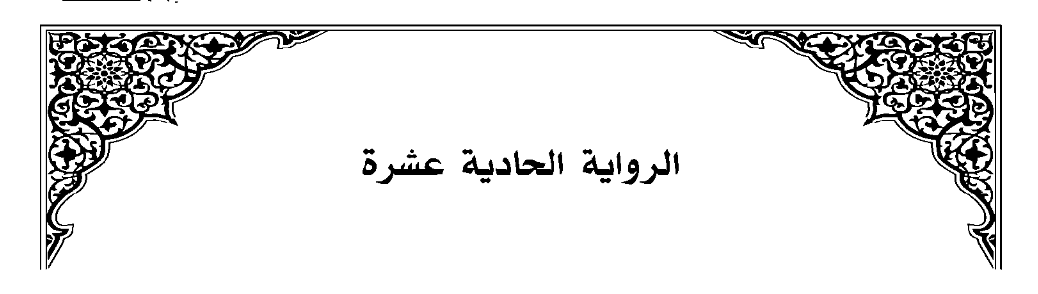
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث مما تفرد به كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، وأن هذا التفرد منكر، وأن مما يقوي النكارة أن هذا الحديث قد رواه عن سعيد بن جبير خاصة أصحابه، وروايتهم في «صحيح البخاري»، ولم يذكر أحد منهم هذه الزيادة، ويَزيد النكارةَ أيضًا أن الحديث قد رُوي عن سبعة من أصحاب عباس في «الصحيحين» أو أحدهما، وليس في شيء من روايتهم هذه الزيادة.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن هذا الحديث قد تفرد به كامل عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد عن ابن عباس، وأن هذا التفرد منكر، وأن الحمل فيه على كامل.

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٣٩) رقم: (١٣٨)، صحيح مسلم (١/ ٥٢٥) رقم: (٧٦٣).
(٢) صحيح البخاري (١/ ٤٠) رقم: (١٤٠)، صحيح مسلم (١/ ٥٣١) رقم: (٧٦٣).
(٣) صحيح البخاري (١/ ٤١) رقم: (١٤٣)، صحيح مسلم (١/ ١٩٢٧) رقم: (٢٤٧٧).
(٤) (١/ ١٤٦) رقم: (٧٢٨).
(٥) (١/ ٢٦) رقم: (٧٥).
(٦) (١/ ٢٢١) رقم: (٢٥٦).
(٧) (١/ ٥٣٠) رقم: (٧٦٣).



الرواية الحادية عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن محمد الخُتُّلي، حدثنا أبو عُقَيْل يحيى بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، حدثنا فردوس بن الأشعري، حدثنا كامل، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **لا تُقبِّحوا الوجه؛ فإن اللهَ خلق آدم على صورته**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ عيسى بن محمد الخُتُّلي.

روى ابن عدي في كتابه «الكامل» أربع روايات عن عيسى الخُتُّلي، وهذا بيانها وبيان ما فيها من الاختلاف في اسمه:

الرواية الأولى: قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن موسى الخُتُّلي، حدثنا محمد بن عبد الله المخرمي»(١)

الرواية الثانية: قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن موسى الخُتُّلي، حدثنا أحمد بن روح الأهوازي»(٢)

الرواية الثالثة: هي الرواية محل الدراسة، وجاء فيها: «عيسى بن محمد الخُتُّلي»(٣)

الرواية الرابعة: قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن موسى الخُتُّلي، حدثنا

---

(١) هكذا في كل الطبعات، طبعة مكتبة الرشد (١١٥٢٣)، وطبعة دار الفكر (٥/ ٢٨)، وطبعة دار الكتب العلمية (٦/ ٥٤).

(٢) هكذا في طبعة مكتبة الرشد (١٢٤٩٠)، وهي أضبط الطبعات، وأشار المحقق في الحاشية أن في بعض النسخ: «عيسى بن محمد الخُتُّلي»، وهي هكذا ـ أي: «عيسى بن محمد» ـ في طبعة دار الفكر (٥/ ١٧٣)، وطبعة دار الكتب العلمية (٦/ ٢٩٤).

(٣) طبعة دار الفكر (٦/ ٨٢)، وطبعة دار الكتب العلمية (٥/ ٢٢٥).

أبو عُقَيل يحيى بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت»[١]

ويلاحظ مما سبق أن اسمه في الروايات يجيء هكذا: «عيسى بن موسى الخُتُّلي»، عدا رواية واحدة جاء فيها اسمه: «عيسى بن محمد الخُتُّلي».

والأظهر أنهما واحد، وأن الصواب في اسمه: «عيسى بن موسى الخُتُّلي»، كما في أكثر الروايات، وأن الرواية التي جاء فيها اسمه: «عيسى بن محمد»، لعله تصحيف من النساخ، ويؤيد هذا أنه وقع اختلاف في الرواية الثالثة كما تقدم، فجاء في بعض النسخ (موسى)، وجاء في بعض النسخ (محمد)، ولا يُعرف أحد ذكَر من شيوخ ابن عدي مَن اسمه: عيسى بن محمد الخُتُّلي، بل لم أجد في هذه الطبقة أحدًا بهذا الاسم.

وأنبِّه هنا على أمرين:

الأول: ترجم الخطيب البغدادي لرجل فقال: «عيسى بن محمد بن عبد الله، أبو موسى، حدَّث بدمشق عن الحسين بن إبراهيم البابي، شيخ مجهول من أهل الباب والأبواب، روى عنه ابن عدي»، ثم أسند روايةً من طريق أبي سعيد الماليني عن ابن عدي عن الحسين بن إبراهيم البابي[٢]

والذي يظهر أن هذا الراوي ليس له صلةٌ بالاختلاف في اسم عيسى بن موسى الخُتُّلي حينما يُقال عنه: عيسى بن محمد كما في بعض النسخ، فهو هنا ـ أي: الراوي الذي ترجم له الخطيب ـ لم يُنسب بالخُتُّلي، كما أن ابن عدي ليس له في كتابه «الكامل» رواية عن راوٍ اسمُه عيسى بن محمد يروي عن الحسين بن إبراهيم[٣]

الثاني: ذكر ابن زَبْر الرَّبَعي أن عيسى بن موسى الخُتُّلي مات سنة خمس

(١) هكذا في كل الطبعات، طبعة مكتبة الرشد (١٤٣٤١)، وطبعة دار الفكر (٦/ ٨٢)، وطبعة دار الكتب العلمية (٥/ ٢٢٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٥٠٣) رقم: (٥٨٢٩). ولم أجد هذه الرواية في «الكامل» لابن عدي، وأسندها ابن عساكر من طريق حمزة السهمي عن ابن عدي، ولم أجدها في «تاريخ جرجان» للسهمي.

(٣) على أن الأمر محتمل والحالُ هذه، خصوصًا مع اشتراكهما في الكنية.

وسبعين ومئتين[(١)]، وليس هذا هو الشيخ الذي يروي عنه ابن عدي، وإنما راو آخر، هو شيخ للعقيلي، روى عنه في «الضعفاء»[(٢)]

إذا تقرَّر هذا فإن عيسى بن موسى الخُتُّلي الذي روى عنه ابنُ عدي قد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد»، وقال: «عيسى بن موسى بن مَخْلَد، أبو موسى الخُتُّلي، حدَّث عن: يحيى بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، روى عنه: ابن عدي»[(٣)]

ولم أجد مَن ترجم له غير الخطيب، ولم أجد أحدًا يروي عنه غير ابن عدي، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال، قليل الحديث، ولم يترجم له ابن عدي في كتابه «الكامل»، وهذا من ابن عدي تعديلٌ ضمنيٌّ له، وهذا مما يُمشِّي حالَه إذا توبع، فيُكتب حديثه عند ذلك، أما إذا انفرد فلا يحتج به.

٢ ـ أبو عُقَيل يحيى بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت: روى عنه: عيسى بن موسى الختلي، وذكر ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» أن أبا حاتم الرازي روى عنه في «العلل»[(٤)]، ولم أجد من ترجم له، ولا من ذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ فردوس بن الأشعري: **كوفي**: قال أبو حاتم: «شيخ»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٥)]

■ **درجة الراوي**: فيه لين.

---

(١) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٢/ ٥٩٥).

(٢) (٤/ ٣٥٥).

(٣) (١٢/ ٥٠٤) رقم: (٥٨٣٠)، وقد تقدم في سياق ذكر الروايات التي رواها عنه ابنُ عدي في «الكامل» أنه روى عن: أحمد بن روح الأهوازي، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وغيرهما.

(٤) (١/ ٢٢٥)، ولم أجده في «العلل»، وانظر للاستزادة: مقدمة المحقق لعلل ابن أبي حاتم (١/ ٣٥٥).

(٥) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير»، للبخاري (٧/ ١٤١) رقم: (٦٣٣)، «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم (٧/ ٩٣) رقم: (٥٣٢)، و«الثقات»، لابن حبان (٧/ ٣٢١) رقم: (١٠٢٧٠).

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **حبيب بن أبي ثابت: الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي**: متفق على ثقته، وفي روايته عن عطاء نكارة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٦ ـ **عطاء بن أبي رَبَاح أسلم القرشيُّ مولاهم، أبو محمد المكي**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية من ترجمة عبد الله بن هارون البجلي.

التخريج:

أخرجه: الحارث في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث» (٢/ ٨٣١) ـ، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٧٢) رقم: (١٠٧٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٨٥) رقم: (٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٤٣٠) رقم: (١٣٥٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٤٩) رقم: (٣٢٤٣) من طريق جرير بن عبد الحميد، وابنُ بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٦٢) رقم: (١٩٣) من طريق العباس بن محمد عن محاضر، كلاهما (جرير، ومحاضر) عن الأعمش.

كلاهما (كامل بن العلاء ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والأعمش) عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر ﵄، به مرفوعًا.

وخالف الأعمشَ الثوريُّ:

أخرجه: ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٨٦) رقم: (٨) عن محمد بن المثنى، عن ابن مهدي، عن الثوري، عن حبيب، عن عطاء مرسلًا.

الترجيح بين الوجهين:

الوجه الأول ثابت عن الأعمش، وتابعه عليه كاملُ بنُ العلاء، والوجه الثاني إسناده في غاية الصحة إلى الثوري.

والذي يظهر أن **الوجه الراجح** عن حبيب بن أبي ثابت هو **الوجه المرسل** الذي رواه الثوري، وذلك لأمور:

الأول: أن الثوري فوق الأعمش في الحفظ، خصوصًا في الكوفيين؛ كحبيب بن أبي ثابت، ولذا قال أحمد بن حنبل: «الثوري أعلم بحديث الكوفيين

ومشايخهم من الأعمش»[١]، وأما متابعة كامل للأعمش فلا تُغيّر شيئًا؛ فإن رواية كامل عن حبيب بن أبي ثابت فيها نُكرة، ولو صحّت هنا فإن الثوري يقضي على مئةٍ من مثل كامل، وإنما النظر هنا في الاختلاف بين الثوري والأعمش.

الثاني: أن الأعمش كثير الوهم في أحاديث الصغار، ومنهم: حبيب بن أبي ثابت، قال علي بن المديني: «الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحكم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم»[٢].

الثالث: أن الأعمش لم يصرح بسماعه من حبيب هنا، فقد يكون دلَّسه، وقد أعلَّ ابنُ خزيمة هذا الحديث بجملة من العلل، منها: تدليس الأعمش[٣].

ولا يبعد أن يكون الأعمش قد سمعه من كامل بن العلاء، ثم دلَّسه عن حبيب.

وإلى ترجيح رواية الثوري على رواية الأعمش وكامل بن العلاء ذهب الدارقطني، فقد قال ـ بعد أن أورد الوجهين ـ: «والمرسل أصح»[٤].

الحكم على الوجه الراجح:

هذا الحديث **لا يثبت**؛ فهو معلول بثلاث علل:

الأولى: علة الإرسال.

الثانية: أن رواية حبيب بن أبي ثابت عن عطاء متكلَّم فيها، قال يحيى بن سعيد القطان: «حديثه عن عطاء ليس بمحفوظ»، وقال العقيلي: «له عن عطاء أحاديث لا يُتابع عليها».

الثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت مدلس، ولم يصرح هنا بسماعه من عطاء، وقد قال حبيب نفسه: «إذا حدثني رجل عنك بحديث، ثم حدثتُ به عنك كنتُ صادقًا»، وتقدم أن ابن خزيمة وصفه بالتدليس، وكذا وصفه ابن حبان[٥].

وقد أعلَّ ابنُ خزيمة هذا الحديث بهذه العلل[٦].

---

(١) شرح العلل لابن رجب (١/٤٥٣).
(٢) شرح العلل لابن رجب (٢/٨٠٠).
(٣) التوحيد، لابن خزيمة (١/٨٦) رقم: (٨).
(٤) العلل (١٣/١٨٨) رقم: (٣٠٧٧).
(٥) انظر ما تقدم من الأقوال في: «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٧).
(٦) التوحيد، لابن خزيمة (١/٨٦) رقم: (٨)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٣٦٧).

ومعنى الحديث ثابت في «الصحيحين» عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا[(١)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث من جملة ما يُستنكر على كامل بن العلاء من روايته عن حبيب بن أبي ثابت ـ وقد أورد ابن عدي لكاملٍ خمس روايات عن حبيب يرى أن فيها نكارة ـ، وكأن وجه النكارة عند ابن عدي في هذه الرواية أنه يرى أن كاملًا قد تفرّد بها عن حبيب[(٢)]، بالإضافة إلى مخالفة الثوري له حينما رواه مرسلًا.

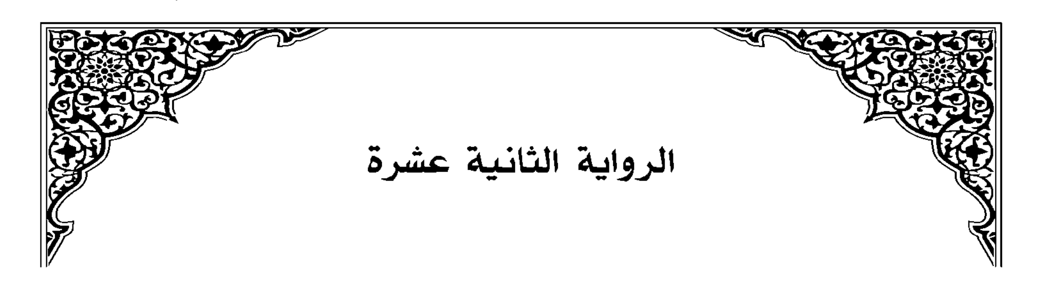
وقد تقدم أن هذه الرواية قد تابع الأعمشُ كاملًا عليها.

والذي يظهر أن الأمر كما ذهب إليه ابن عدي من أن رواية كامل عن حبيب فيها نظر من جهة الأصل، وأن هذه الرواية بعينها وإن لم تكن في النكارة كسابقتها من أجل أن الأعمش تابع كاملًا عليها، إلا أن لها أثرَ تضعيفٍ على كامل، بسبب مخالفة الثوري له وللأعمش، بل ومما لا يبعد أن يكون الأعمش قد سمعها من كامل، ثم دلَّسها عن حبيب ـ كما تقدم ـ، **ويكون هذا المعنى قد ظهر لابن عدي، فذهب إلى تفرّد كامل بها.**

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٨/ ٥٠) رقم: (٦٢٢٧)، و«صحيح مسلم» (٤/ ٢٠١٧) رقم: (٢٦١٢).

(٢) فإنه لم ينبّه على متابعة الأعمش بعد سياقه لهذه الرواية، كما أنه لم يروِ متابعةَ الأعمش في أي موضع من «الكامل».



الرواية الثانية عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا أبو يعلى، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة، حدثني عُبيد بن إسحاق العطَّار، حدثنا كامل بن العلاء أبو العلاء التميمي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جَعْدة، عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله ﷺ: **ما بعث اللهُ نبيًّا إلا عاش نصف عمر الذي قبله**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، صاحب المسند**: متفق على ثقته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ **إبراهيم بن محمد بن عرعرة، أبو إسحاق البصري**: كما قال ابن حجر: «ثقة حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه»[١]، تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٣ ـ **عبيد بن إسحاق العطَّار، أبو إسحاق**: متروك، تقدمت ترجمته في الرواية الثالثة.

٤ ـ **كامل بن العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **حبيب بن أبي ثابت: الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي**: متفق على ثقته، وفي روايته عن عطاء نكارة، تقدمت ترجمته في الرواية العاشرة.

٦ ـ **يحيى بن جَعْدة: بن هُبَيْرة بن أبي وهب، القرشي، المخزومي**: قال أبو حاتم: «ثقة»، وكذا قال النسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٩٣) رقم: (٢٣٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٥).

■ **درجة الراوي:** كما قال ابن حجر: «ثقة»[(١)]

التخريج:

أخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٤٤).

ويعقوب الفَسَوي في «مشيخته» (ص: ١٠١) رقم: (١٢٤).

والبزار في «المسند» (١٠/ ٢٤٧) رقم: (٤٣٤٥) عن الفضل بن سهل.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥/ ٢٠٠) رقم: (١٩٣٨) عن محمد بن علي بن داود.

وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٦٨) من طريق الحسن بن علي بن زياد.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٧٥) رقم: (٢٩٨١) من طريق محمد بن العباس المؤدب.

سبعتهم (إبراهيم بن محمد بن عرعرة ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والبخاري، ويعقوب، والفضل بن سهل، ومحمد بن علي بن داود، والحسن بن علي بن زياد، ومحمد بن العباس المؤدب) عن عبيد بن إسحاق العطار.

وتوبع عبيد بن إسحاق العطار:

أخرجه: الدولابي في «الذرية الطاهرة» (ص: ١٠١) رقم: (١٨٧) عن النضر بن سلمة.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٧١) رقم: (٤٩٨٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦١٣) رقم: (٦٢٧٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

ثلاثتهم (عبيد بن إسحاق، والنضر بن سلمة، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين) عن كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، به[(٢)]

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٨) رقم: (٧٥٢٠).

(٢) وجاء هذا اللفظ من وجه آخر: أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٦٦) رقم: (٤٩٧١) من طريق عبد الله بن بُكير الغنوي، عن حكيم بن جُبير، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، به، وهذا الوجه ضعيف جدًا، فيه عبد الله بن بكير الغَنَوي، وقد تُكلِّم فيه ـ انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/ ٤٤٣) رقم: (٤١٧٤) ـ، وفيه حكيم بن جبير، =

الحكم على الحديث:

هذا الحديث باللفظ الذي أورده ابنُ عدي إسناده ثابت إلى كامل من رواية أبي نعيم الفضل بن دكين عنه[١]، وهو **حديث منكر**، لأمور:

الأول: ضعف كامل بن العلاء، ونكارة تفرّده عن حبيب، قال البزار بعد أن أخرجه: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن زيد بن أرقم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

الثاني: أن كاملًا قد خولف؛ خالفه الأعمش إسنادًا ومتنًا، فرواه عن حبيب، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، ولم يذكر فيه اللفظ الذي جاء به كامل، ورواية الأعمش أرجح[٢]

= وهو ضعيف جدًّا، ضعَّفه جمهور النقاد؛ فقد تركه شعبة، وابن مهدي، ويحيى القطان، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وضعَّفه أحمد، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني: «متروك» ـ انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٢) ـ، بالإضافة إلى نكارة مخالفة حكيم بن جُبير لكل من روى الحديث عن أبي الطفيل، فقد رواه جماعة عنه، ليس في شيء من روايتهم اللفظُ الذي جاء به حكيم.

(١) وأما الطرق الأخرى إلى كامل فلا يثبت منها شيء؛ فإن عبيد بن إسحاق متروك ـ كما تقدم ـ، وأما إسحاق بن بشر الكاهلي، فإنه كذاب، كذَّبه أبو زرعة، وموسى بن هارون، ووصفه الدارقطنيُ بالوضع، انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٣٥٥) رقم: (١٠٩٧).

(٢) وسيأتي تخريج رواية الأعمش عن حبيب في الرواية القادمة.

تنبيه: إذا تقرر أن رواية كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، به مرفوعًا، روايةٌ مرجوحة، فإن من المهم هنا الإشارة إلى أن الحديث قد جاء من وجه آخر عن يحيى بن جعدة، فقد رواه سفيان بن عيينة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه جماعة، عنه، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، مرسلًا.

الوجه الثاني: رواه عمرو بن محمد العنقزي، عنه، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن فاطمة رضي الله عنها بنتِ رسول الله ﷺ، مرفوعًا.

أما الوجه الأول: فقد أخرجه: ابن شاهين في «فضائل فاطمة» (ص: ٢١) رقم: (٧) من طريق محمد بن عباد المكي.

وتوبع محمد بن عباد، تابعه: محمد بن أبي عمر العدني، وسعيد بن عمرو الأشعثي ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (١٥/ ١٧٣) رقم: (٣٩٣١) ـ.

ثلاثتهم (محمد بن عباد، ومحمد بن أبي عمر، وسعيد بن عمرو الأشعثي) عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، أن النبي ﷺ قال: «**يا فاطمة، إنه لم يُبعث نبيٌّ إلا عُمِّرَ الذي بعده نصفَ عمره، وإن عيسى بن مريم بُعث لأربعين، وإني بُعثت لعشرين**»، هكذا بالإرسال. =

الثالث: أن الحديث قد رواه عن زيد بن أرقم جماعة يزيدون عن سبعة[(١)]، لم يذكر أحد منهم هذه الزيادة[(٢)].

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث مما استُنكر على كامل بن العلاء في روايته عن حبيب بن أبي ثابت، وأن هذه النكارة نكارة إسنادية ومتنيَّة.

= **وأما الوجه الثاني**: فقد أخرجه: أبو يعلى في «المسند» (١٢/ ١١٠) رقم: (٦٧٤٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٤٨٣) ـ من طريق عمرو بن محمد العنقزي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، به مرفوعًا.

والذي يظهر أن **الراجح عن ابن عيينة هو الوجه الأول**؛ لأنه من رواية الجماعة عنه، بخلاف الوجه الثاني؛ فقد تفرد به عنه عمرو بنُ محمد العنقزي، وهو وإن كان ثقة إلا أن رواية الجماعة من أهل الصدق ترجح به، وإلى هذا ذهب الدارقطني، فرجَّح وجه الإرسال ـ كما في «العلل» (١٥/ ١٧٣) رقم: (٣٩٣١) ـ.

انظر: ترجمة عمرو بن محمد العنقزي، وترجمة محمد بن عباد ومن تابعه في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٠٢)، (٣/ ٦٠٠)، (٣/ ٧٠٣)، (٢/ ٣٦).

وقد توبع ابن عيينة على الوجه الراجح: أخرجه: ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٠٨) عن الأسود بن عامر، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار.

كلاهما (ابن عيينة، وحماد بن سلمة) عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، به مرسلًا.

وجاء عن عمرو بن دينار من وجه آخر، وهو وجه باطل: أخرجه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣١٩٣) رقم: (٧٣٤٢) من طريق النضر بن سلمة المروزي، عن أحمد بن أبي بَزَّة المكي، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن ابن عباس، عن عائشة، عن فاطمة به، بمعناه.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث زياد بن سعد، وعمر بن دينار، تفرد به النضر بن سلمة نزيل مكة».

وهو باطل؛ لأن فيه النَّضر بن سلمة، قال عنه أبو حاتم: «كان يفتعل الحديث»، وسئل عباس بن عبد العظيم عنه فأشار إلى فمه ـ انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٨/ ٢٧٣) رقم: (٨١٤٠) ـ، وفيه أحمد بن أبي بَزَّة، ضعَّفه أبو حاتم، وقال عنه العقيلي: «منكر الحديث»، وقال أيضًا: «يوصل الأحاديث» ـ انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٦٣١) رقم: (٧٧٧) ـ.

(١) وسيأتي تخريج هذه الروايات في الرواية القادمة.

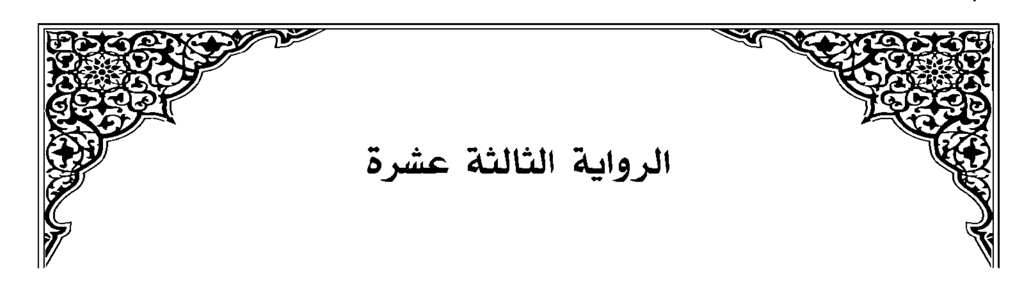
(٢) وقد جاء للفظ الذي جاء به كامل شواهد متعددة، كلها ضعيفة، انظر: «جامع السنن والمسانيد» لابن كثير (٣/ ٨٧) رقم: (٣٢٧٢)، و«الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (٢/ ٨٤٧) رقم: (٢٢١).

أما النكارة الإسنادية فإن كاملًا قد تفرد به عن حبيب، عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، وخالفه الأعمش، فرواه عن حبيب، عن أبي الطفيل، عن زيد.

وأما النكارة المتنيَّة، فإن الحديث مشهور، وهو حديث خطبة النبي ﷺ في غدير خم، وقد رواه جماعة كثُر عن زيد بن أرقم، وليس في رواية أحد منهم هذا اللفظ الذي جاء به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة نكارة هذه الرواية إسنادًا ومتنًا، وأن العلة فيها تلحق بكامل.





الرواية الثالثة عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا ابن ذَرِيح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الفضل بن دكين، عن كامل أبي العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جَعْدة، عن زيد بن أرقم: أن رسول الله ﷺ قال لعليٍّ يومَ غدير خُم[١]: **مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **ابن ذَرِيح: محمد بن صالح بن ذريح، العُكْبري، أبو جعفر**: وثَّقه الخطيب البغدادي[٢]

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ **أبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، العَبْسي مولاهم، أبو بكر الكوفي**: متفق على تثبته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن واقد الخراساني.

٣ ـ **الفضل بن دُكَيْن: ودُكين لقب، واسمه عمرو بن حمَّاد بن زهير بن دِرْهم التيمي، مولى آل طلحة، أبو نُعيم الملائي**: متفق على جلالته وإتقانه وتثبته، قال يعقوب بن سفيان: «أجمع أصحابنا على أن أبا نُعيم كان في غاية الإتقان»[٣]

١ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٢ ـ **حبيب بن أبي ثابت: الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي**: متفق على ثقته، وفي روايته عن عطاء نكارة، تقدمت ترجمته في الرواية العاشرة.

---

(١) غدير خُم يقع بين مكة والمدينة، على بعد ميل من الجُحْفة. انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٨٩).
(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٢٣) رقم: (٣٤٩)، (٧/ ١٣٨) رقم: (٤٠٤).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨٧).

٣ ـ **يحيى بن جَعْدة: بن هُبَيْرة بن أبي وهب، القرشي، المخزومي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (ص: ١٥٧) رقم: (١١٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢١٧) ـ عن إسحاق بن الحسن الحربي.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٧١) رقم: (٤٩٨٦) عن علي بن عبد العزيز البغوي.

والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦١٣) رقم: (٦٢٧٢) من طريق أحمد بن حازم الغفاري.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

أربعتهم (أبو بكر بن أبي شيبة ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، وإسحاق بن الحسن، والبغوي، وأحمد بن حازم) عن أبي نُعيم الفضل بن دُكين[١]

وتوبع أبو نعيم الفضل بن دكين:

أخرجه: أبو نعيم الأصبهاني في «فضائل الخلفاء الراشدين» (ص: ٤٤) رقم: (١٩) من طريق إسحاق بن بشر.

كلاهما (أبو نعيم، وإسحاق بن بشر) عن كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، به[٢]

---

(١) أخرج: ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٠٥) رقم: (١٣٦٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي نُعيم، عن كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، به، ولم يذكر فيه يحيى بنَ جعدة، فيحتمل أن يكون سقطًا من النساخ، ويحتمل أن تكون مخالفةً من ابن أبي عاصم لذَريح، وعلى أية حال فالأظهر أن رواية أبي بكر بن أبي شيبة فيها إثبات يحيى بن جعدة بين حبيب وبين زيد بن أرقم، فقد جاءت كذلك من طريق صحيح إليه عند ابن عدي، وهي توافق كل الطرق الأخرى التي جاءت عن كامل عن حبيب.

(٢) وقد رُوي عن كامل من وجه آخر: رواه جعفر بن محمد الربيعي، عن محمد بن القاسم الأسدي، عن كامل بن العلاء، عن أبي صالح، عن زيد بن ثابت، به ـ كما ذكره الذهبي في «رسالة طرق حديث من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» (ص: ١٠٢) رقم: (١٢٢) ـ.
وهذا الوجه لا يثبت عن كامل؛ فمحمد بن القاسم قد كذَّبوه ـ كما في «التقريب» (ص: ٥٠٢) رقم: (٦٢٢٩) ـ، فضلًا عن مخالفته لأبي نعيم الفضل بن دكين.

وخولف كامل، خالفه الأعمش، فرواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، مرفوعًا:

أخرجه: ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٠٦) رقم: (١٣٦٥)، والبزار في «المسند» (١٠/ ٢١١) رقم: (٤٢٩٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٠) رقم: (٨٠٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١١٨) رقم: (٤٥٧٦)، والآجري في «الشريعة» (٤/ ٢٠٤٩) رقم: (١٥٢٣) من طريق يحيى بن حماد، عن أبي عوانة.

وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٦٢) رقم: (٩٥٢)، والبزار في «المسند» (١٠/ ٢١٢) رقم: (٤٣٠٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٧٥) رقم: (١٩٦٦)[1]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٦٩) رقم: (٢٩٦٦)، من طريق شريك.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٦٦) رقم: (٤٩٦٩) من طريق أبي كثير بن يحيى، عن أبي عوانة وسعيد بن عبد الكريم بن سليط الحنفي.

ثلاثتهم (أبو عوانة، وشريك، وسعيد بن عبد الكريم) عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، به[2].

---

(١) وهو في «المعجم الكبير» (٥/ ١٦٦) رقم: (٤٩٧٠)، طبعة مكتبة ابن تيمية، لكن جاء الإسناد كما يلي: «شريك، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن ثابت» وهو تصحيف؛ فقد أورده الطبراني في رواية أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، ولا علاقة لزيد بن ثابت هنا، ويدل عليه أنه جاء في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم - كما هو مثبت فوق - من طريق يحيى الحماني، عن شريك، به، عن زيد بن أرقم، وهو الطريق نفسه الذي وقع فيه التصحيف عند الطبراني.

(٢) أخرج: الطبراني هذا الحديث في «المعجم الكبير» (٥/ ١٩٥) رقم: (٥٠٦٨) من عاصم بن مهجع، عن يونس بن أرقم، عن الأعمش، عن أبي ليلى الحضرمي، عن زيد بن أرقم، به، وهذا لا يثبت عن الأعمش، فإن يونس بن أرقم متكلَّم فيه، قال عنه البخاري: «**معروف الحديث**»، وقال البزار: «كان صدوقًا، روى عنه أهلُ العلم، واحتملوا حديثه، على أن فيه شيعيَّةٍ شديدة»، وقال العقيلي: «ضعيف»، ولا يُحتمل تفرّده عن الأعمش، انظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٤١٠) رقم: (٣٥١٨)، و«المسند» للبزار (٢/ ١٤٥)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٦٤).

وللدكتور سلطان الطبيشي بحثٌ مختصر في معنى قول البخاري: «معروف الحديث»، بعنوان: «من قال فيه البخاري: «معروف الحديث»، في كتابه التاريخ الكبير»، نُشر في «مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية» بجامعة الملك سعود، عام ١٤٣٥هـ.

الترجيح بين الوجهين:

تقدم أن كامل بن العلاء ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به، وهو هنا يخالف الأعمش، فالقول قول الأعمش، ولا يُعكّر على هذا ما جاء عن الأعمش ـ كما تقدم ـ من أنه يهم أحيانًا في رواياته عن شيوخه الصغار، ومنهم حبيب بن أبي ثابت؛ فإن الأصل في روايته عنهم الاستقامة ما لم تظهر قرينة تدلُّ على خلاف هذا، ولا قرينة هنا، فإن كامل بن العلاء ضعيف، وروايتُه عن حبيب فيها نكارة، بل هي من جملة الأسباب التي ضُعِّف من أجلها.

وعليه فالوجه الراجح عن حبيب هو ما رواه الأعمش، عنه، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، به[(١)]

وقد توبع حبيب بن أبي ثابت على الوجه الراجح:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٢/ ٥٥) رقم: (١٩٣٠٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٠٦) رقم: (١٣٦٨)، (٢/ ٦٠٦) رقم: (١٣٦٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٤٢) رقم: (٨٤٢٤) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥/ ١٥) رقم: (١٧٦٢) ـ، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٧٥) رقم: (٦٩٣١) من طريق فِطر بن خليفة[(٢)]

وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٥٦٩) رقم: (٩٥٩)، والترمذي في «الجامع» (٦/ ٧٤) رقم: (٣٧١٣) من طريق غُندَر، عن شعبة، عن سلمة بن كُهيل[(٣)]

---

(١) وقد رُوي عن الأعمش من طرق أخرى، وعامتها لا تثبت عنه.

(٢) أما النسائي وابن حبان فروياه من طريق فطر، عن أبي الطفيل، عن علي بن أبي طالب، وفيه سؤال أبي الطفيل لزيد بن أرقم عمَّا قاله علي بن أبي طالب، فصدَّقه زيد، وأما ابن أبي عاصم فرواه مرة هكذا، ومرة من طريق أبي الطفيل عن زيد، وليس هذا من الاختلاف، فالحديث يشترك في روايته علي بن أبي طالب، وزيد بن أرقم، فبعضهم أسنده إلى علي، وبعضهم أسنده إلى زيد، وبعضهم أورده كاملًا.

(٣) وقد شك فيه شعبة، فقال: «عن أبي سريحة، أو زيد بن أرقم»، وهذا شك لا يضر ـ إن صحَّت الرواية ـ؛ فكلاهما صحابي، وأوردته هنا في المتابعات حملًا على أحد الاحتمالين، وأبو سريحة هو: حذيفة بن أسيد.

وقد جاءت متابعة لشعبة، أخرجها: الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١١٨) رقم: (٤٥٧٧) من طريق محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، وهي متابعة ضعيفة، فإن محمد بن سلمة ضعيف، ضعفه ابن معين، والجوزجاني، وابن عدي، وابن شاهين ـ انظر ترجمته في: «لسان الميزان» =

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

ثلاثتهم (حبيب بن أبي ثابت، وفطر بن خليفة، وسلمة بن كهيل) عن أبي الطفيل.

وتوبع أبو الطفيل:

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٢/ ٧٥) رقم: (١٩٣٢٨) من طريق شعبة، وأخرجه في «فضائل الصحابة» (٢/ ٥٩٧) رقم: (١٠١٧) من طريق أبي عبيدة، كلاهما (شعبة، وأبو عبيدة) عن ميمون أبي عبد الله.

وأحمد في «المسند» (٣٨/ ٢١٨) رقم: (٢٣١٤٣)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (ص: ١٦٨) رقم: (١٢٦) من طريق إسماعيل بن خليفة المُلائي، عن الحكم بن عُتيبة، عن أبي سلمان المؤذن.

وأحمد في «المسند» (٣٢/ ٢٩) رقم: (١٩٢٧٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٩٥) رقم: (٥٠٧١)، من طريق عطية العوفي.

أربعتهم (أبو الطفيل، وميمون، وأبو سلمان المؤذن، وعطية) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، به[1].

الحكم على الحديث:

هذا الحديث جزء من حديث خطبة النبي ﷺ بغدير خُم، وقد تقدم تخريج جزء منه في الرواية السابقة، وأصل الحديث في «صحيح مسلم»[2]، وليس فيه هذه الزيادة: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه».

= (٧/ ١٦٧) رقم: (٦٨٥١) ـ، وخالفه أخوه محمد، أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٩٣) رقم: (٥٠٦٥) من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي عبد الله الشيباني، ويحيى متروك، كما قاله ابن حجر ـ انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٥٩١) رقم: (٧٥٦١) ـ.

(١) وعامة هذه الطرق فيها زيادة: «**اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه**»، عدا رواية شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، عن أبي سريحة، أو زيد بن أرقم.

(٢) أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٢/ ١٠) رقم: (١٩٢٦٥)، والدارمي في «المسند» (٤/ ٢٠٩٠)، ومسلم في «الصحيح» (٤/ ١٨٧٣) رقم: (٢٤٠٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٠) رقم: (٨١١٩) من طريق يزيد بن حيان، وأخرجه أيضًا: أحمد في «المسند» (٣٢/ ٦٤) رقم: (١٩٣١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٩٥) رقم: (٥٠٧١) من طريق علي بن ربيعة، وأخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٦٩) رقم: (٤٩٨٠)، =

وهذه الزيادة تُروى من أوجه متعددة، أقواها طريقان:

الطريق الأول: طريق غندر، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم، به.

الطريق الثاني: طريق فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، عن زيد، به.

أما طريق شعبة، فإن بعضهم أعلَّه بأن غندرًا قد اضطرب فيه، فقد جاء عن غندر من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما تقدم من روايته عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم ـ كما تقدم تخريجه ـ.

الوجه الثاني: رواه غندر عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب.

أخرجه: أحمد في «المسند» (٣٨/ ١٩٣) رقم: (٢٣١٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٣٩) رقم: (٨٤١٧).

الوجه الثالث: رواه غندر، عن شعبة، عن ميمون أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم ـ كما تقدم تخرجه ـ.

وقد تفرَّد غندر بهذه الطرق كلها عن شعبة.

والوجه الثالث فيه اختلاف أيضًا؛ فإن غندرًا رواه عن عوف، عن ميمون أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم مرفوعًا بلفظ: «أنت مني كهارون من موسى، غير أنك لستَ نبيًّا»، أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٨/ ١٥٧).

فهذا الطريق ـ وهو طريق غندر، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم ـ إما أن يُصحَّح لأن غندرًا صاحب كتاب، وله اختصاص بشعبة، وأن شعبة صاحب شيوخ فتُحتمل روايته للحديث عن شيوخ متعددين، وإما أن يُقال: إن هذا التفرد من غندر مع اضطرابه في الإسناد قرينةٌ على عدم ضبطه للحديث، **وهذا هو الأقرب**.

وأما طريق فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، عن زيد، فظاهره الصحة، إلا أنه

= والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٦٠) رقم: (٤٧١١) من طريق أبي الضحى مسلم بن صبيح، ثلاثتهم، عن زيد بن أرقم، به، دون زيادة: «**من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه**»، ودون زيادة: «**اللهم والِ مَن والاه، وعاد مَن عاداه**».

غريب، فمَخرجُ الإسناد كوفي، وتفرده بمثل هذا مع ما في الكوفة من التشيع فيه نظر.

وقد ضعَّف هذه الزيادة - أي: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» - جماعة من النقاد، منهم: **البخاري، وإبراهيم الحربي**[١]، **وابن حزم**؛ فإنه قال: «وأما «من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» فلا يصح من طريق الثقات أصلًا»[٢].

وأنكرَها قبلهم: **أبو حَصين** عثمان بن عاصم الكوفي، فقد قال: «ما سمعنا بحديث: «من كنتُ مولاه» حتى جاء هذا من خراسان، فنعَق به - يعني: أبا إسحاق السَّبيعي -، فاتَّبعه على ذلك ناس»[٣].

وحسَّنها نقاد آخرون، كأحمد بن حنبل[٤]، والترمذي - كما تقدم -، ومن المتأخرين: الذهبيُّ، وابن حجر[٥].

وأما دعوى تواتر هذا الحديث بهذه الزيادة، والتثريب على ابن تيمية حينما ضعَّفه وأن هذا من تسرُّعه في الحكم قبل استيعاب الطرق[٦] **فهذا أمر عجيب! وذلك لأمور:**

أولًا: أن تضعيف هذا الحديث ليس من ابن تيمية فحسب، بل هو مسبوق إليه كما تقدم، فقد أنكره: أبو حَصين عثمان بن عاصم الكوفي، وضعَّفه البخاري - وحسبك به -، وكذلك إبراهيم الحربي، وابن حزم.

ثانيًا: أن طرقه مليئة بالعلل، فمن نظر إلى الأسانيد مجردةً وحكم عليها على الانفراد وقوَّاها بمجموعها دون التنبه إلى كثرة العلل فيها فإنه لم يحقِّق النظر.

ثالثًا: أن ابن تيمية استوعب طرق الحديث استيعابًا كبيرًا، ويكفي من ذلك أنه وقف على مصنف ابن عُقدة الذي استوعب كلَّ طرق الحديث.

وفي الجملة فمتن هذا الحديث يحتاج إلى تتبع أكبر، ويستحق أن يُفرد ببحث مستقلٍّ، وقد جمعه ابنُ عقدة في جزء له[٧]، وكذلك للذهبي رسالة فيه، بعنوان

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣١٩).
(٢) الفِصَل في المِلل والنِّحَل (٤/ ١١٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤١٥).
(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٢٠).
(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤١٥)، و«فتح الباري» (٧/ ٧٤).
(٦) انظر: «السلسلة الصحيحة» للألباني (٤/ ٣٤٣) فما بعدها.
(٧) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٣٢٠).

«طرق حديث «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»»[١]

إذا تقرر هذا فإن الزيادة الثانية في هذا الحديث، وهي زيادة: «اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه» **زيادة باطلة**؛ فقد نقل ابن تيمية عن أحمد بن حنبل أنه قال عنها: «هذه زيادة كوفية»[٢]، ومرَّةً أنكرها أحمد جدًّا ولم يشك أنها كذب[٣]، ومن ضعَّف الحديث من أصله ـ وهم: أبو حَصين، والبخاري، والحربي، وابن حزم ـ فإنه يُضعِّف هذه الزيادة تضعيفًا أشد، وقد قال ابنُ تيمية عن هذه الزيادة: «كذبٌ باتفاق أهل المعرفة بالحديث»[٤]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث مما استُنكر على كامل بن العلاء في روايته عن حبيب بن أبي ثابت؛ فإن كاملًا قد تفرد بروايته عن حبيب، عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، وهذا التفرد مما يُضعفه، خصوصًا وقد خالفه الأعمش.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.

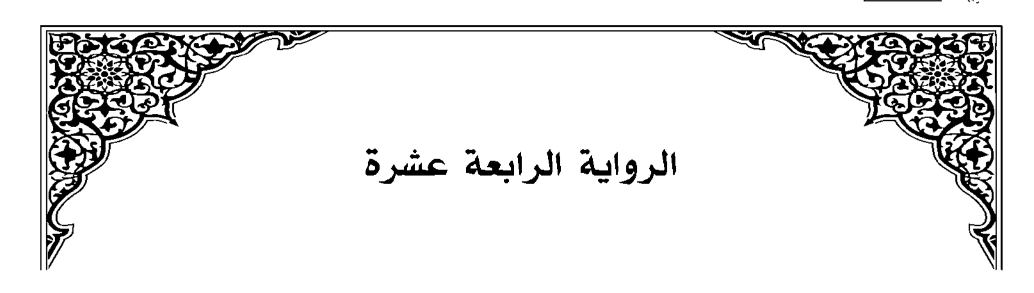


(١) طُبعت بتحقيق عبد العزيز الطباطبائي.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٧). وهذا السؤال في «مجموع الفتاوى» جاءت نسخته مختصرة، فكأن الناسخ اختصر بعض ألفاظه، ثم إنه قد طُبع على الانفراد طبعة تامّة دون اختصار، بعنوان «رسالة في فضل الخلفاء الراشدين»، طبعته دار الصحابة للتراث، بطنطا، بتحقيق القسم العلمي لديهم، وقد نصّوا على أنهم وقفوا على نسخة منفردة للرسالة، وقارنوها بالسؤال المتقدم في «المجموع» فوجدوا في هذه النسخة زوائد وفوائد ليست في نسخة «المجموع».

(٣) الضعفاء، للعقيلي (١/ ٢٤٩).

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٥٥). وقد تقدم أن ابن حبان أخرجها في «صحيحه»، وهذا مما يُنتقد على ابن حبان.



الرواية الرابعة عشرة

قال ابن عدي: «أخبرنا محمد بن يحيى، حدثنا عاصم بن عليّ، حدثنا كامل أبو العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله، إن الوليد بن الوليد قد مات وهو صبيٌّ، فقلت: كيف أبكي عليه؟ قال: **قولي:**

أبكي الوليد بن الوليد بن المغيرأبكي الوليد بن الوليد فتى العشيرهْ».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ محمد بن يحيى بن سليمان بن زيد، المروزي، أبو بكر الورَّاق، نزيل بغداد: قال الدارقطني: «صدوق»، وقال الخطيب البغدادي: «ثقة»[(١)]

■ **درجة الراوي**: «صدوق» كما قال ابن حجر[(٢)]

٢ ـ عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب، الواسطي، أبو الحسن أو أبو الحسين، التيمي مولاهم: قال أحمد: «صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصحَّ حديثه، وكان إن شاء الله صدوقًا»، وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن معين: «كان ضعيفًا»، وقال: «ليس بشيء»، وقال: «كذاب ابن كذاب»، وقال النسائي: «ضعيف».

■ **درجة الراوي**: يظهر أن أعدل الأقوال فيه أن يُقال عنه: «صدوق»، وله بعض الأوهام لا تحطه عن رتبة الصدق، وقد جمعها ابن عدي، ثم قال: «وعاصم بن علي لا أعلم له شيئًا منكرًا إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولم أرَ بحديثه بأسًا».

وأما قول ابن معين فيه، فلعل له سببه كأن يكون لم يطمئن له في بادئ الأمر، خصوصًا أنه مستريب من البيت كله، ومن أبيه تحديدًا، ولذا قال الحسين بن فهم:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٢٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥١٢) رقم: (٦٣٨٥).

«ثلاثة أبيات كانت عند يحيى بن معين من شرِّ قوم ـ وذكر منهم عاصم بن علي وولده ـ».

وقد جاء عنه ـ أي: ابن معين ـ أنه أثنى على عليِّ بن عاصم هذا، فقد قال أبو عبد الله الجُعفي: «سمعت ابن معين يقول: عاصم بن علي سيِّدٌ من سادات المسلمين»، فلعل هذا القول بعد أن استبان أمره وصار مُصدَّرًا، قال العجلي: «شهدت مجلس عاصم بن علي، فحزروا من شهده ذلك اليوم ستين ومئة ألف، وكان رجلًا مسوَّدًا، وكان ثقة في الحديث».

وعلى أية حال فإن أحمد بن حنبل قد استغرب تضعيف ابن معين له، فقال المرُّوذي: «قلت لأحمد: إن ابن معين قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف، قال: ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيرًا، كان حديثه صحيحًا، حديث شعبة والمسعودي ما كان أصحَّها»، وقد ارتضاه البخاري في «صحيحه»[(١)]

■ **درجة الراوي**: صدوق.

٣ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٤ ـ **حبيب بن أبي ثابت: الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي**: متفق على ثقته، وفي روايته عن عطاء نكارة، تقدمت ترجمته في الرواية العاشرة.

التخريج:

أخرجه: أبو نُعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٧٢٦) رقم: (٦٥٠٦) من طريق عمر بن حفص.

كلاهما (محمد بن يحيى المروزي ـ كما في رواية ابن عدي ـ، وعمر بن حفص) عن عاصم بن علي، به.

ورُوي عن أم سلمة ﵂ ـ زوج النبي ﷺ، وهي ابنة عم الوليد بن الوليد ـ من أوجه أخرى، ليس فيها أن النبي ﷺ علَّمها كيف تبكي الوليد، وإنما أذن لها فرثته بهذه الأبيات:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٦).

أخرجه: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٣) عن محمد بن عمر، عن يحيى بن المنذر[1].

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٨) رقم: (٦٧٥٣) من طريق هشام بن عمار، عن خالد بن يزيد القسري، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين.

كلاهما (يحيى بن المنذر، وأبو جعفر) عن أم سلمة ﵂، به[2].

وجاء الحديث بمعنى آخر، وهو إنكار النبي ﷺ على أم سلمة ﵂ بكاءها على الوليد بهذه الأبيات:

أخرجه: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٣) عن محمد بن عمر، عن الزهري، عن عروة، وعن محمد بن عمر، عن إبراهيم بن جعفر، عن أبيه، وفيه: أن أم سلمة هي التي قالت هذا الشعر، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تقولي هكذا يا أم سلمة، ولكن قولي**: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾﴾ [ق: ١٩]».

وجاء من وجهين منقطعين:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٥٢) رقم: (٤١٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ٣٧٥) ـ عن محمد بن أبان الأصبهاني، عن محمد بن عبادة الأوساطي، عن يعقوب بن محمد الزهري، عن عبد العزيز بن عمران، عن إسماعيل بن أيوب بن سلمة[3].

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٨٢) من طريق أبي جعفر بن المسلمة، عن أبي طاهر المخلص، عن أحمد بن سليمان، عن الزبير بن بكار، عن عمه مصعب بن عبد الله[4].

---

(١) وفيه ـ بعد أن أذن لها النبي ﷺ وسمع قولها ـ: «ما اتخذوا الوليد إلا حنانًا»، وسيأتي معنى ذلك قريبًا.

(٢) ولفظه: «عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: يا رسول الله، إن نساء بني المغيرة قد أقمن مأتمهن على الوليد بن الوليد بن المغيرة، فأذن لها، فقامت وهي تقول كدتم...».

(٣) وجاء موصولًا من طريق أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة، عن أبيه، عن جده، كذا أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٨١) من طريق ابن منده، قال ابن حجر ـ كما في «فتح الباري» (١٠/ ٥٨١) ـ: «ووصله ابن منده من وجهٍ واهٍ».

(٤) وهذه الرواية، وكذا التي قبلها فيها أنه ﷺ سمع أم سلمة تبكي الوليد بهذا الشعر، فقال: =

الحكم على الحديث:

هذا الحديث رُوي بألفاظ مختلفة في معناها، فجاء مرة بأن النبي ﷺ هو الذي علَّم أم سلمة رضي الله عنها كيف تبكي الوليد، وجاء مرة أن النبي ﷺ أذن لها ولم يعلمها، وجاء مرة أنه أنكر عليها.

أما المعنى الأول وهو أنه علَّمها كيف تبكي، فقد تفرد به علي بن عاصم، عن كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلمة، وهو **حديث باطل**؛ لأمور:

الأول: ضعف كامل بن العلاء.

الثاني: أن تفرد كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت غير محتمل ـ كما تقدم ـ.

الثالث: أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة، قال ابن المديني: «لقي ابنَ عباس، وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من الصحابة»، وقال أبو زرعة: «لم يسمع من أم سلمة»[١]

الرابع: نكارة المتن، ومخالفته لهديه ﷺ في حث أهل الميت على الصبر والدعاء له، بالإضافة إلى مخالفته لمتون الأوجه الأخرى لهذا الحديث، فكل من رواه لم يرو أن النبي ﷺ هو الذي علمها الشعر الذي تبكي به الوليد.

وقد قال ابن حجر عن هذا الحديث بهذا المعنى: «وهذا باطل، وكأنه انقلب على الراوي»[٢]

وأما الحديث بمعناه الثاني، وهو أن النبي ﷺ أذن لها بالبكاء، فيُروى من

= «**إن كدتم لتتخذون الوليد جنانًا**»، هكذا عند الطبراني في رواية إسماعيل، وعند ابن عساكر في كلا الروايتين: «**حنانًا**» بالمهملة، ومعناه: تسمية أبنائكم باسم (الوليد) وتوارثكم ذلك هو بسبب حبكم وغلوكم في أبيهم الوليد بن المغيرة، حتى كأنكم جعلتموه ربًّا، ولذا جاء في الرواية الأخرى من طريق أبان بن عثمان، قال: «دخل الوليد بن الوليد بن المغيرة وهو غلام على النبي ﷺ، فقال: **ما اسمك يا غلام؟** فقال: أنا الوليد بن المغيرة، قال: **ابن الوليد بن الوليد، ما كادت بنو مخزوم إلا أن تجعل الوليد ربًّا، ولكن أنت عبد الله**». انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٤٥٢)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٢٢٣) رقم الترجمة: (٥٠٣٩).

(١) جامع التحصيل (ص: ١٥٨) رقم: (١١٧).

(٢) الإصابة (٦/ ٤٨٦).

وجهين، **فالأول منهما**: من رواية محمد بن عمر وهو الواقدي، عن يحيى بن المنذر، وهذا **إسناد واهٍ جدًّا**؛ فإن الواقدي كذّبه الشافعي وإسحاق بن راهويه وأحمد، وقال البخاري وأبو زرعة والعقيلي: «متروك الحديث»[١]، ويحيى بنُ المنذر هو ابن خالد الأنصاري، وهو مجهول، قال أبو حاتم: «لا أعرفه»[٢].

وأما الوجه الثاني، فهو من رواية خالد بن يزيد القسري، عن أبي حمزة الثُّمالي، عن أبي جعفر محمد بن علي، **وهذا الوجه ضعيف**، فيه أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية، وهو رافضيٌّ مجمَع على ضعفه[٣]، وخالد بن يزيد ليس بالقوي؛ قاله أبو حاتم[٤].

وأما الحديث بلفظ إنكاره ﷺ على أم سلمة رضي الله عنها بكاءها على الوليد، فهو من رواية محمد بن عمر، عن الزهري، عن عروة، وعن محمد بن عمر، عن إبراهيم بن جعفر، عن أبيه، ومحمد بن عمر هو الواقدي، وقد تقدم تكذيب الشافعي وإسحاق وأحمد له، وقول البخاري وأبي زرعة والعقيلي عنه: «متروك الحديث».

وأما الوجهان المنقطعان، **فالأول** منهما: من رواية يعقوب بن محمد الزهري، عن عبد العزيز بن عمران، عن إسماعيل بن أيوب بن سلمة، وهذا الوجه ضعيف جدًّا؛ فإن عبد العزيز بن عمران «متروك»[٥]، ويعقوب متكلم فيه[٦]، بالإضافة إلى ما فيه من الانقطاع.

والثاني: من رواية الزبير بن بكار، عن عمه مصعب بن عبد الله، وهذا ضعيف أيضًا للانقطاع؛ فمصعب بن عبد الله وُلد بعد الخمسين ومئة[٧].

وعليه فإن الحديث من كل طرقه **ضعيف جدًّا**، وأشدُّ طرقه ضعفًا ونكارةً ما كان فيه أن النبي ﷺ هو الذي علَّم أمَّ سلمة قولَ الشعر في رثاء الوليد، وتعددُ طرق

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٥٦).
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٠) رقم: (٧٩٠).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٤).
(٤) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٣/ ٣٤٨) رقم: (٢٩١٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨) رقم: (٤١١٤).
(٦) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٧).
(٧) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٥).

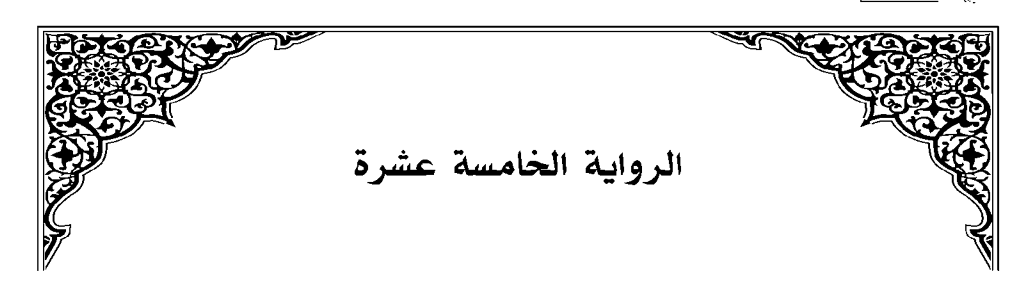
هذا الحديث مع اختلاف المعاني ورواية الضعفاء والمتروكين له لا تزيده إلا ضعفًا ووهنًا.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث مما استُنكر على كامل بن العلاء في روايته عن حبيب بن أبي ثابت، وأن هذه النكارة نكارة إسنادية، ونكارة متنيَّة، فأما النكارة الإسنادية فإن كاملًا قد تفرد بروايته عن حبيب، وتفرده عن حبيب لا يُحتمل، وأما النكارة المتنيَّة فقد تقدم بيانها، وأن هذا من جملة ما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.





الرواية الخامسة عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا أسود بن عامر، حدثنا كامل، عن الحسن بن عمرو، عن محارب بن دثار، عن جابر، قال: «حُرِّمَت الخمر يوم حُرِّمت، وما كان شراب الناس إلا التَّمرَ والزَّبيب».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: أبو القاسم البغوي، ابن أخت أحمد بن منيع: قال موسى بن هارون: «لو جاز أن يُقال للإنسان: إنه فوق الثقة، لقيل لأبي القاسم»، وقال عبدان: «لا شك أنه يدخل في الصحيح»، وسئل ابن أبي حاتم عنه يَدخُل في الصحيح؟ قال: «نعم»، ووثقه مسلمة بن قاسم، وقال الدارقطني: «ثقة، جبل، إمام من الأئمة، ثبت، أقل المشايخ خطأً»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً ثبْتًا، مكثرًا، فَهِمًا، عارفًا»[١]

وقال ابن عدي: «وافيت العراق سنة سبعٍ وتسعين ومئتين، والناسُ أهلُ العلم والمشايخ منهم مجتمعين على ضعفه، وكانوا زاهدين في حضور مجلسه، وما رأيت في مجلسه قط في ذلك الوقت إلا دون العشرة غرباء، بعد أن يسأل بنوه الغرباءَ مرةً بعد مرة حضور مجلس أبيهم، فيقرأ عليهم لفظًا».

وقال: «وسمعه قاسم المطرز يومًا يقول: حدثنا عبيد الله العيشي، فقال: في حَرِمِ مَن تَكْذب؟».

وقال: «وكان بذيء اللسان، يتكلم في الثقات».

ثم أورد له ابن عدي حديثين أنكرهما عليه، ثم قال: «والبغوي كان معه طرفٌ من معرفة الحديث، ومن معرفة التصانيف، وهو من أهل بيت الحديث، جدِّه وعمِّه،

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/ ٥٦٣) رقم: (٤٤٠٩).

وطال عمره واحتمله الناس، واحتاجوا إليه وقبلوه الناس، ولولا أني شرطتُ في الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرتُه، وإلا كنتُ لا أذكره»[١]

■ **درجة الراوي**: ثقة ثبت، كما هو قول الجمهور من النقاد المشهورين.

وأما ما تقدم من قول ابن عدي فيه، فقد قال عنه الذهبي: «تكلم فيه ابنُ عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحطِّ عليه، وأثنى عليه»[٢]، وهذا الكلام من الذهبي فيه نظر؛ فابن عدي حكى ما شاهده في العراق لما قدم إليها، ولعل قوله: «مجتمعين على ضعفه» لا يقصد به الضعف الاصطلاحي، وإنما أنهم زاهدون فيه، ويدل عليه أن ابن عدي نفسه ذكر أنه بعدما كبِر وأسنَّ ومات أصحاب الإسناد احتمله الناس واجتمعوا عليه، ونفق عندهم.

ثم ما بقي من الكلام الذي أورده ابن عدي في ترجمته إنما نقله عن غيره، وهذا من شرطه في الكتاب، وأما رأي ابن عدي فيه فهو ما ذكره في آخر ترجمته من الثناء عليه.

وكون ابن عدي أنكر عليه روايتين فهذا لا يضره، فهاتان الروايتان لا شيء مقابل سعة روايته، ولذا لم يعدَّهما ابنُ عدي قادحتين فيه.

ومع ما تقدم **فالذي يظهر أن طريقة وسيرة البغوي لم تعجب ابن عدي**، ويظهر هذا في أمور:

أولًا: أن البغوي يبيع أصوله، وقد انتقده ابن عدي على ذلك، فقال: «وكان يبيع أصل نفسه في كل وقت»، ثم أورد قول أبي أحمد بن عبدوس لابنه أبي الطيب أحمد بن عبد الله: «لا تكن مثل أبيك، هو دائمًا بلا أصل، يبيع أصل نفسه، واتخذْ أنت لنفسك أصلًا».

ثانيًا: أن البغوي لما مات المروزي ذكر أنه سمع من أبي عبيد القاسم بن سلام، وعاصم بن علي، فاستغرب ابن عدي من عدم تصريحه بذلك قبل موت المروزي، واستراب منه، ولذا قال ابن عدي: «ولم يذكرهما قبل موت المروزي».

ثالثًا: أن ابن عدي رآه مكثِرًا عن رجال بعينهم ورأى بعض الناس قد استغربوا

---

(١) انظر: «الكامل» (٧/ ١٠٢) رقم: (١١٠٣).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٩) رقم: (٤٣٣٣).

ذلك منه، ولذا بعد أن ذكر أن مجلسه كان لا يحضره إلا قرابة العشرة من الغرباء، قال: «وكان مُجَّانهم يقولون: في دار ابن منيع شجرة تحمل داود بن عمرو الضبي، أي: من كثرة ما يروي عنه»، ثم قال: «وما علمتُ أحدًا حدَّث عن علي بن الجعد أكثر مما حدَّث هو».

رابعًا: أن ابن عدي يرى أن البغوي ممن يتكلم في الثقات، وانتقده على ذلك، ولذا قال عنه: «كان بذيء اللسان، يتكلم في الثقات».

فمما تقدم يتبين أن ابن عدي لم تعجبه حال أبي القاسم البغوي من جهة طريقته ومسلكه وسيرته، ولذا ذكر فيه ما ذكر، ولم يطوّل ترجمته، وأما من جهة الضبط فقد ذكر ما يتعلق به في آخر الترجمة من أن عنده طرفًا من معرفة الحديث والتصانيف، وأنه ذكره لشرط كتابه.

ثم إن كلَّ من تكلم فيه **فإما أن يكون الكلام غير مؤثر فيه من جهة الضبط**، ككونه يبيع أصل نفسه، أو أنه يأخذ البِرطيل على السماع، كما ذكره مسلمة بن القاسم ـ إن ثبت، فإن مسلمة تفرّد به ـ، وكذلك بذاءة اللسان والكلام في الثقات، لا تؤثر في الضبط.

وإما أن يكون الكلام فيه لا يُقبل، وبيانه فيما يلي:

أولًا: من اتهمه بأنه يكذب، فإنه مردود بثناء الأئمة النقاد عليه، كموسى بن هارون، وعبدان، وابن أبي حاتم، وابن عدي، والدارقطني، والخطيب.

وهو أورع من أن يكذب، وإنما نسبه من نسبه إلى الكذب إما حسدًا منهم، أو استغرابًا من كثرة حديثه، ولذا لَمَّا أثنى عليه موسى بن هارون بما تقدم وقال: «قد سمع ولم نسمع» قيل له: «فإن هؤلاء يتكلمون فيه، قال: يحسدونه، ابن منيع لا يقول إلا الحق».

وأيضًا مما يدل على استغرابهم من سعة سماعه وأنهم تكلموا فيه لذلك، مع أن سعة سماعه حق وصدق منه، أن أبا مسعود البجلي قال: «روى أبو القاسم حديثًا، فتكلم فيه جماعة من شيوخ وقته، فقطع الإملاء، ولم يزل يجتهد في تتبع الكتب، حتى وجد أصله بخط جده».

ومما يدل على أن الرجل وَرِعٌ صادقُ الديانة، أن قومًا تكلموا فيه عند عبد الحميد الوراق، ونسبوه إلى الكذب، فقال عبد الحميد: «هو أنفس من أن يكذب».

وموقف آخر أدلُّ، وهو ما ذكره أبو بكر النَّقَّاش، فقال: «كان غلِط في حديث عن محمد بن عبد الوهاب، فحدَّث به عنه، وإنما سمعه من إبراهيم بن هانئ عن محمد بن عبد الوهاب، فأخذه عبد الحميد الورَّاق بلسانه، ودار على أصحاب الحديث، فخرج إلينا أبو القاسم لما بلغه ذلك، فعرَّفنا أنه غلط، وأنه أراد أن يكتب: حدثنا إبراهيم بن هانئ، فمرَّت يده على العادة، ورجع عنه».

وهذا الرجوع منه دليلٌ على صدقه.

ثانيًا: الاتهام بالسرقة، اتهمه بهذا السليماني، وتفرد به، وتفرده بمثل هذا لا يُقبل، ثم إنه مردود بما تقدم من ثناء الأئمة الكبار، ولذا قال الذهبي: «الرجل ثقةٌ مطلقًا، فلا عبرة بقول السليماني»[١]

وعليه فهو **ثقة ثبت**.

٢ ـ أحمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المَرْوزي، ثم البغدادي: متفق على أنه إمام زمانه، وحجة الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، قال يحيى القطان: «حبر من أحبار هذه الأمة»، وقال الشافعي: «خرجت من بغداد وما خلَّفتُ بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»، وقال أبو حاتم: «إمام، وهو حجة»[٢]

٣ ـ أسود بن عامر: شاذان، أبو عبد الرحمن السلمي، نزيل بغداد: قال يحيى بن معين: «لا بأس به»، وقال ابن المديني: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح»[٣]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[٤]

٤ ـ كامل أبو العلاء: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ الحسن بن عمرو: الفُقيمي، التيمي، الكوفي: قال ابن معين: «ثقة»، وكذا قال أحمد بن حنبل، والنسائي، وقال ابن معين مرَّة: «حجة»، وقال ابن المديني:

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٩) رقم: (٤٣٣٣).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٣).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٧٢).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ١١١) رقم: (٥٠٣).

«ثقة، صدوق»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به، صالح»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»[١]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[٢]

٦ ـ محارب بن دثار بن كُرْدوس بن قِرْواش السَّدوسي، الكوفي: قال ابن معين: «ثقة»، وكذا قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.

وقال ابن سعد: «لا يحتجون به»[٣]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة، إمام، زاهد»[٤]، وأما قول ابن سعد فلا عبرة به أمام واحد من هؤلاء النقاد، فكيف وقد اجتمعوا؟

التخريج:

هذا الحديث يرويه محارب بن دِثار، واختُلف عنه على وجهين:

الأول: يرويه جماعة، عنه، عن جابر، موقوفًا.

الثاني: يرويه الأعمش، وقيس بن الربيع، عنه، عن جابر، به مرفوعًا.

الوجه الأول:

أخرجه: أحمد في «الأشربة» (ص: ٣٤) رقم: (٢٨) ـ ومن طريقه ابن عدي كما تقدم ـ عن أسود بن عامر.

والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٠٤) رقم: (١٤٠٤) من طريق مخول بن إبراهيم.

كلاهما (أسود بن عامر، ومخول بن إبراهيم) عن كامل بن العلاء، عن الحسن بن عمرو[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٠٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٦٢) رقم: (١٢٦٧).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٢١) رقم: (٦٤٩٢).

(٥) في رواية مخول بن إبراهيم: «عن كامل، عن الحسن بن عمرو، وعامر بن السبط» فزاد عامرًا، ولعل هذا من وهم مخول؛ فالأسود بن عامر رواه عن كامل دون هذه الزيادة، وهو أوثق منه، وعلى أية حال فهذه الزيادة غير مؤثرة في الحكم.

وتوبع الحسن بن عمرو:

أخرجه: أحمد في «الأشربة» (ص: ٦٠) رقم: (١٤٧)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٨٨) رقم: (٥٥٤٤) من طريق شعبة.

وأحمد في «الأشربة» (ص: ٧٢) رقم: (١٩٨) عن وكيع، عن مسعر[1] والمسعودي[2]، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٨٨) رقم: (٥٥٤٥) من طريق ابن المبارك، وأبو حامد بن الشرقي في «أحاديث من المسند الصحيح» (ص: ١٤٠) رقم: (١١) من طريق أبي حذيفة، كلهم عن الثوري.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٩٣) رقم: (٢٤٠٢٤) عن عبد الرحيم بن سليمان.

وابن الجعد في «المسند» (ص: ٢٨٦) رقم: (١٩٣٠) عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

خمستهم (الحسن بن عمرو، وشعبة، والثوري، وعبد الرحيم، والمسعودي) عن محارب بن دثار، عن جابر ﵁، به موقوفًا.

الوجه الثاني:

أخرجه: النسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٨٨) رقم: (٥٥٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٥٧) رقم: (٧٢١٨) من طريق الأعمش.

---

(١) وقد خالف وكيعًا محمدُ بن القاسم الأسدي، فرواه عن مسعر، عن محارب، فأسقط الثوريَّ بينهما، أخرجه: أبو عبد الله ابن منده في «أماليه» (ص: ٢٠٠) رقم: (١٩٢) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي، عنه، عن مسعر، به.
وهذه المخالفة باطلة؛ فالسعدي مجهول، وابن القاسم هذا قد كذبوه ـ كما في «التقريب» (ص: ٥٠٢) رقم: (٦٢٢٩) ـ، وقد تقدم في الرواية الثالثة عشرة أنه خالف أبا نعيم الفضل بن دكين، وهو هنا يخالف وكيع بن الجراح في مسعر!

(٢) ورواية المسعودي هذه غريبة؛ فالمسعودي هذا إما أن يكون عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة، وإما أن يكون أخاه عتبة، فوكيع بن الجراح يروي عنهما، ولم أجد من ذكر أن أحدًا منهما يروي عن الثوري، وإنما الثوري هو الذي روى عن عبد الرحمن، ثم إن علي بن الجعد رواه عن المسعودي عن محارب بن دثار مباشرة دون ذكر الثوري، وهو الأقرب، فكأن ذكر «الثوري» زيادة في الإسناد من النساخ أو نحو ذلك، فإني لم أجد تركيبة لإسناد كهذا، ورواية أحمد عن وكيع عن مسعر والثوري معروفة مشهورة، وعلى أية حال فهذا غير مؤثر في أصل رواية الثوري؛ فقد رواها ابن المبارك وأبو حذيفة، عنه، عن محارب، وأيضًا ليست مؤثرة على رواية المسعودي؛ فقد جاءت من طريق ابن الجعد عنه، كما تقدم.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٨٧) رقم: (١٧٦١) من طريق قيس بن الربيع.

كلاهما (الأعمش، وقيس بن الربيع) عن محارب بن دثار، عن جابر رضي الله عنه، به مرفوعًا[1].

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

الترجيح بين الوجهين:

لا شك أن الوجه الراجح هو ما رواه الجماعة، ويكفي في ذلك الثوري، فكيف إذا وافقه شعبة، فكيف باجتماع البقية، فلا شك أنهم يرجحون بالأعمش، وقيس بن الربيع ـ وهو متكلم فيه[2] ـ.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يرويه جماعة من الكبار كشعبة، والثوري، عن محارب بن دثار ـ وهو ثقة إمام كما تقدم ـ، عن جابر من قوله، فهو **صحيح إلى جابر موقوفًا**.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

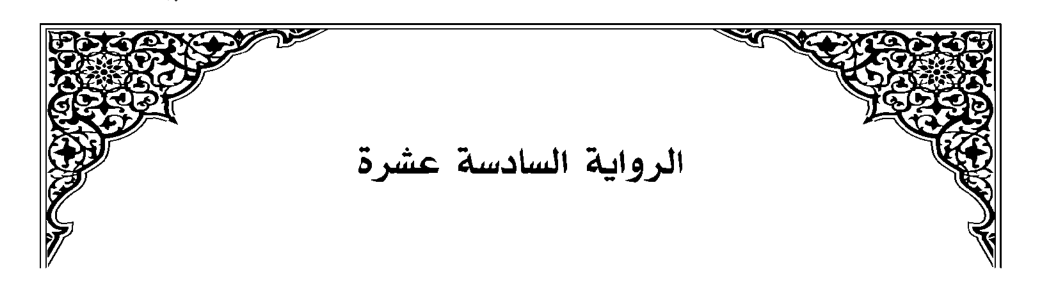
غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث قد تفرَّد به كامل بن العلاء عن الحسن بن عمرو، وأن هذا التفرد فيه غرابة، وأنه قد يُستنكر على كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن هذا التفرد من كامل بن العلاء عن الحسن بن عمرو فيه شيء من النكارة، ولكنها ليست نكارةً شديدة؛ فإن الحسن بن عمرو ليس من كبار الأئمة، كما أن رواية كامل عنه جاءت موافقةً للطرق الأخرى.

---

(١) ولفظه: «**الزبيب والتمر هو الخمر**».

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٧).



الرواية السادسة عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن موسى الخُتّلي، حدثنا أبو عُقيل بن يحيى بن إسماعيل، حدثنا فردوس بن الأشعري، حدثنا كامل بن العلاء، عن منصور، عن ربعي، عن ابن مسعود[١]، قال رسول الله ﷺ: **إن مما أدرك الناسُ من كلام النبوة: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عيسى بن موسى الخُتُّلي**: مجهول الحال، تقدمت ترجمته في الرواية الحادية عشرة.

٢ ـ **أبو عُقَيل يحيى بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت**: مجهول الحال، تقدمت ترجمته في الرواية الحادية عشرة.

٣ ـ **فردوس بن الأشعري**: **كوفي**: فيه لين، تقدمت ترجمته في الرواية الحادية عشرة.

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمي، أبو عتَّاب الكوفي**: متفق على ثقته وتثبته[٢]

٦ ـ **رِبعي بن حِراش بن جَحْش بن عمرو العبسي، أبو مريم الكوفي**: متفق

---

(١) كذا «ابن مسعود» في الطبعة المعتمدة في البحث، وهي طبعة (مكتبة الرشد)، وكذا في كل الطبعات الأخرى؛ طبعة دار الكتب العلمية، وطبعة دار الفكر بتحقيق سهيل زكار، وطبعة دار الفكر بتحقيق لجنة من المختصين، وكذا هو في «ذخيرة الحفاظ» (٢/ ٩٨٠) رقم: (٢٠٣٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٩). وفيه: قال صالح بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: إن قومًا يقولون: منصور أثبت في الزهري من مالك، قال: هؤلاء جهَّال، منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب».

على ثقته، قال اللالكائي: «مجمع على ثقته»[١]

التخريج:

أخرجه ابن عدي ـ كما تقدم ـ عن عيسى الختلي، عن أبي عقيل يحيى بن إسماعيل، عن فردوس، عن كامل، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن ابن مسعود رضي الله عنه، به مرفوعًا.

وخولف أبو عقيل يحيى بن إسماعيل، خالفه ابنُ أخيه يحيى بن حبيب بن إسماعيل أبو عُقيل الجمَّال؛ فرواه عن فردوس، عن كامل بن العلاء، عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

أخرجه: أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٥٩٩) عن علي بن سعيد العسكري، عن أبي عُقيل الجمال، به.

والراجح عن فردوس الأشعري هو الوجه الثاني، وهو من رواية علي بن سعيد العسكري عن أبي عقيل الجمال، عنه؛ فإن الوجه الأول فيه مجهولان، وهما: عيسى الختلي، ويحيى بن إسماعيل ـ كما تقدمت ترجمتهما ـ، بينما الوجه الثاني فإنه من رواية علي بن سعيد العسكري، ولا بأس به، قال عنه الخليلي: «كان ذا فَهْم وعلم بهذا الشأن»[٢]، والعسكري يرويه عن يحيى بن حبيب، وهو صدوق كما قال ابن أبي حاتم[٣]، فهذا الوجه أقوى من إسناد الوجه الأول.

وتوبع فردوس على الوجه الراجح:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٣٦) رقم: (٦٥٣) من طريق أبي غسَّان مالك بن إسماعيل.

وجعفر بن محمد الخُلْدي في «فوائده» ـ كما في «مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية» (ص: ١٧٧) رقم: (٣٨٢) ـ عن أبي القاسم عن مُخوَّل بن إبراهيم.

ثلاثتهم (فردوس بن الأشعري، وأبو غسَّان، ومخوَّل) عن كامل بن العلاء.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٨٨).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٧١٥).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٧).

وتوبع كامل بن العلاء:

أخرجه: ابن وهب في «الجامع» (ص: ٥٦١) رقم: (٤٥٧) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٩٤) رقم: (١٥٣٥) ـ، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٤٠٠) رقم: (٤١٨٣) عن عمرو بن رافع، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٣٨) رقم: (٦٦١) من طريق عثمان بن أبي شيبة، ثلاثتهم (ابن وهب، وعمرو بن رافع، وعثمان بن أبي شيبة) عن جرير بن عبد الحميد[١].

وأحمد في «المسند» (٢٨/ ٣١٨) رقم: (١٧٠٩٠)، (٢٨/ ٣٢٥) رقم: (١٧٠٩٨)، عن غندر، وعن روح، والبخاري في «الصحيح» (٤/ ١٧٧) رقم: (٣٤٨٤) عن آدم بن أبي إياس، ويونس بن حبيب في «مسند الطيالسي» (٢/ ١٥) رقم: (٦٥٥) عن الطيالسي، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (ص: ١٣٠) رقم: (٨١٩) عن ابن الجعد، وأبو داود في «السنن» (٤/ ٢٥٢) رقم: (٤٧٩٧) عن القعنبي، ستتهم (غندر، وروح، وآدم، والطيالسي، وابن الجعد، والقعنبي) عن شعبة[٢].

وأحمد في «المسند» (٢٨/ ٣٢٥) رقم: (١٧٠٩٨)، (٢٨/ ٣٣٢) رقم: (١٧١٠٧)، (٣٧/ ٣٣) رقم: (٢٢٣٤٥)، عن روح، وعن ابن مهدي، وعن يحيى القطان[٣]، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٣٦) رقم: (٦٥٢) من طريق أبي

---

(١) وخالف هؤلاء الثلاثة إسماعيل بن عمرو؛ فرواه عن جرير، عن (مغيرة)، عن ربعي، عن أبي مسعود، به، أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٦١) رقم: (٧٤٤٩) عن محمد بن أبان، عنه.

فجعل مغيرة بدلًا من منصور، ولا شك أن الصواب عن جرير ما رواه عنه الجماعة، وإسماعيل بن عمرو هذا هو البَجَلي الكوفي، قال عنه أبو حاتم: «ضعيف» وكذا ضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: «حدَّث بأحاديث لا يتابع عليها». انظر ترجمته في «لسان الميزان» (٢/ ١٥٥) رقم: (١٢١٣).

(٢) وخالف هؤلاء الستةَ وهبُ بن جرير، فرواه عن شعبة، به موقوفًا على أبي مسعود، أخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٩٤) رقم: (١٥٣٤) عن إبراهيم بن مرزوق، عنه، به.

ولا شك أن الصواب عن شعبة ما رواه الجماعة الثقات الضابطون لحديثه، ووهبُ بن جرير قد تَكلم في روايته عن شعبة أصحابُ شعبة، كابن مهدي، وعفَّان بن مسلم، انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٩).

(٣) وخولف أحمد بن حنبل؛ خالفه عبيد الله بن عمر القواريري، فرواه عن يحيى القطان، =

حذيفة والفريابي، خمستهم (روح، وابن مهدي، والقطان، وأبو حذيفة، والفريابي) عن الثوري.

والبخاري في «الصحيح» (٤/ ١٧٧) رقم: (٣٤٨٣) من طريق زهير بن معاوية.

خمستهم (كامل بن العلاء، وجرير بن عبد الحميد، وشعبة، والثوري، وزهير) عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي مسعود الأنصاري، به مرفوعًا[1]

الحكم على الوجه الراجح:

الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

الذي يظهر أن غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث قد وهم فيه كامل بن العلاء حينما رواه عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن ابن مسعود؛ فإن المحفوظ من رواية الأئمة الكبار كشعبة والثوري وغيرهما أنهم رووه عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود الأنصاري، وليس ابن مسعود.

ويدل على أن هذا مراد ابن عدي أنه ورد هكذا في كل النسخ من كتاب «الكامل»، وكذلك في «ذخيرة الحفاظ»، ولا يوجد في الرواية ما يُستنكر سوى هذا الأمر.

= عن الثوري، به موقوفًا على أبي مسعود، أخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٩٤) رقم: (١٥٣٤) عن ابن أبي داود، عنه، به.

والراجح عن يحيى القطان رواية الرفع، فرواية القواريري قد يكون البلاء فيها من ابن أبي داود، ولو لم يكن منه وصحَّت عن القواريري، فإنه ـ أي: القواريري ـ وجماعة مثله لا يقوون على أن يرجحوا بأحمد بن حنبل عن يحيى القطان، ويؤيده أن كل من رواه عن الثوري فقد رواه بالرفع؛ كرواية أحمد، عن يحيى، عنه ـ أي الثوري ـ.

وكل وجه يُروى عن الثوري غير هذا الوجه المثبت فوق فهو وهم.

(١) وكلُّ وجه يُروى عن منصور بن المعتمر لهذا الحديث غير هذا الوجه فهو معلول، وكذلك كل رواية فيها (ابن مسعود) بدل (أبي مسعود) فهي معلولة أيضًا، ولم أشأ أن أطوّل في ذكر ذلك؛ فإنه يخرج الكلام عن مقصد إيراد هذه الرواية كما أراد ابن عدي، والحكم عليها. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٦/ ٢٩٤) رقم: (٢٥٣٨)، و«العلل» للدارقطني (٣/ ١٩٧) رقم: (٣٥٨)، (٦/ ١٧٩) رقم: (١٠٥٢).

إلا أن الذي يظهر أن كامل بن العلاء بريء من العهدة؛ وذلك لأمرين:

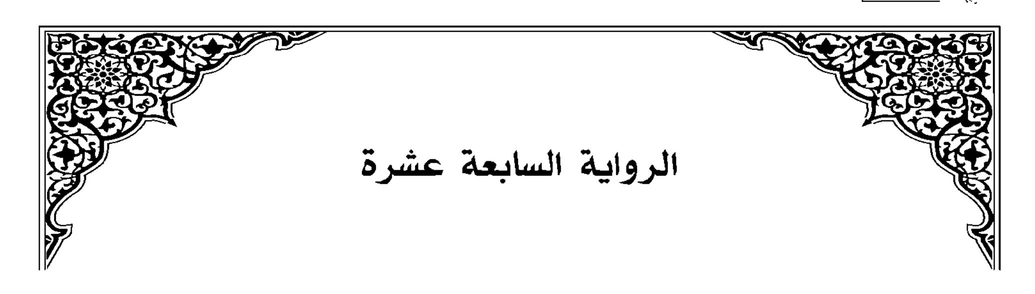
الأول: أن الإسناد لا يثبت إلى كامل من هذا الوجه؛ فإن فيه مجهولين قبله، وهما: عيسى الختلي، وأبو عقيل يحيى بن إسماعيل.

الثاني: أنه قد جاء عنه من وجه آخر أقوى موافقًا لرواية الجماعة.

ولذا فإن الوجه الراجح عن كامل هو الوجه الموافق للجماعة، بجعل الحديث من مسند أبي مسعود الأنصاري، وليس ابن مسعود، وتكون العلة في هذه الرواية من الختلي وشيخه.

إذا تقرَّر هذا فإن إيراد ابن عدي لهذه الرواية على أنها من منكرات كامل بن العلاء يدل على تفطنه وسعة سبْره، فقد فتَّش عن مرويات كامل إلى درجة أنه استخرج روايةً الذي يُنكره فيها هو الفرق بين (ابن) وبين (أبي)، وما أقرَبَهما في الرسم! وهذه دقة عالية منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.





الرواية السابعة عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا ابن مكرم، حدثنا ابن وارة، حدثنا عُبيد بن الصَّبَّاح، حدثنا كامل بن العلاء، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: بينا نحن عند النبي ﷺ إذ أقبلت امرأةٌ عُرْيانة، فقام إليها رجل فاعتنقها فواراها، وتغيَّر وجهُ النبي ﷺ، فقال الرجل: يا رسول الله، إني زوجها، قال النبي ﷺ: **إن الله كتب الغَيْرة على النساء، والجهادَ على الرجال، فمن صبر منهن احتسابًا كان لها أجر شهيد**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **ابن مُكْرَم: هو محمد بن الحسين بن مكرم، أبو بكر البغدادي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٢ ـ **ابن وارة: هو محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي، أبو عبد الله بن وارة**: متفق على ثقته، قال أبو بكر بن أبي شيبة: «أحفظ من رأيت ثلاثة: أبو مسعود، وابن وارة، وأبو زرعة»[(١)]

٣ ـ **عُبيد بن الصَّبَّاح: الكوفي**: قال عنه البزار: «لا بأس به»[(٢)]، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان راويًا لكامل بن العلاء، روى عنه أهل بلده».

وضعفه أبو حاتم الرازي، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وأورد له هذا الحديث الذي أورده ابن عدي، وقال: «لا يُتابع عليه»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: ضعيف.

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٩٩).

(٢) المسند (٤/ ٣٠٨) رقم: (١٤٩٠).

(٣) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٥/ ٣٥٣) رقم: (٥٠٥٧).

٥ ـ **الحكم بن عتيبة: الكندي مولاهم، أبو محمد الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته، قال أحمد بن حنبل: «أثبت الناس في إبراهيم الحكمُ ثم منصور»[(١)]

٦ ـ **إبراهيم بن يزيد بن قيس النَّخَعي، أبو عِمران الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته، قال الأعمش: «كان إبراهيم صيرفيَّ الحديث»[(٢)]

٧ ـ **علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته[(٣)]

التخريج:

أخرجه: البزار في «المسند» (٤/ ٣٠٨) رقم: (١٤٩٠) عن يوسف بن موسى ومحمد بن عمارة.

والدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/ ٩٦٥) رقم: (١٦٢٩) عن النسائي، عن أحمد بن الأزهر.

والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١١٧) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء.

وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٧) عن محمد بن عمر بن يوسف، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٨٧) رقم: (١٠٠٤٠) عن زكريا الساجي، كلاهما عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي[(٤)]

وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٤٢٥) رقم: (٨٢٩) ـ ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٦٩) رقم: (١١١٧) ـ عن أحمد بن حازم[(٥)]

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٩٢).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٤٠).

(٤) وخالفهما أبو يعلى الأبلي، فرواه عن موسى المسروقي، عن عبيد بن الصباح، عن شعبة، عن الحكم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال الدارقطني ـ كما في «العلل» (٥/ ١٦٠) رقم: (٧٩٣) ـ: «ووهم فيه في موضعين، في قوله: عن شعبة، وفي قوله: عن أبي وائل»، وأبو يعلى الأبلي قال عنه الدارقطني: «لا شيء» ـ انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٣/ ٢٨٩) رقم: (٢٧٨٠) ـ، والصواب ما رواه الساجي ومحمد بن عمر.

(٥) ورواه ابن الأعرابي أيضًا في «المعجم» (٢/ ٤٢٥) رقم: (٨٣٠) عن أحمد بن حازم بالإسناد نفسه، وزاد: «عن معاذ» بين الحكم وبين إبراهيم، وهذا غريب، ولا أدري مَن معاذ هذا، وهذه المتابعة مع الاختلاف فيها لا أثر لها هنا.

ستتهم (يوسف بن موسى، ومحمد بن عمارة، وأحمد بن الأزهر، وأبو كريب، وموسى بن عبد الرحمن، وأحمد بن حازم) عن عبيد بن الصباح، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على عبيد بن الصباح، عن كامل، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، به مرفوعًا، وهو **حديث ضعيف جدًّا**؛ فإن عبيد بن الصباح ضعيف، وكذلك كامل بن العلاء، بالإضافة إلى النكارة الشديدة في هذا التفرد، فهو تفرد في طبقة متأخرة، كما أن هذه السلسلة: «الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود» سلسلةٌ مشهورةٌ يُتنافس عليها، وكل واحد من هؤلاء الحفاظ في هذه السلسلة له أصحاب يحفظون حديثه ويميزونه، فأين هؤلاء في كل طبقة حتى ينتهي التفرد إلى كامل بن العلاء ثم إلى عبيد بن الصباح؟

وقد قال أبو حاتم عن هذا الحديث: «منكر»، وقال مرة أخرى: «هذا حديث موضوع بهذا الإسناد»[1]، وأشار البزار إلى إعلاله حينما رواه، فقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث قد تفرَّد به كامل بن العلاء عن الحكم بن عتيبة، وأن هذا التفرد منكر، وأن هذا مما يُضعَّف به كامل.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة نكارة هذا التفرد إلا أن الذي يظهر أن العلة هنا لا تلحق بكامل بن العلاء وإنما بعبيد بن الصباح، فهو ضعيف ومتأخر عنه في الطبقة.

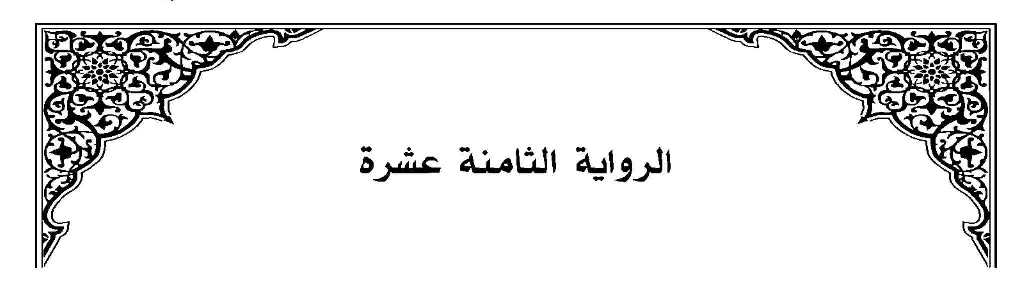
وابنُ عدي لم يذكر عبيد بن الصباح في كتابه «الكامل»، وليس له رواية من طريقه سوى هذا الحديث، فكأن ابن عدي لم يتبيَّن أمر عبيد هذا، فمال إلى إلحاق العلة بكامل.

ومما يؤيد أن العلة تلحق بعبيد لا بكامل: أن الذهبي أورد هذه الرواية في ترجمة عبيد هذا، وقال: «فمن مناكيره» ثم ساق هذه الرواية[2]

---

(١) العلل، لابن أبي حاتم (٣/٣٦٨) رقم: (٩٤٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٢٣) رقم: (٥١٥٤).



الرواية الثامنة عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن أحمد بن مروان، حدثنا عباس بن محمد، حدثنا خالد بن يزيد الطبيب، حدثنا كامل وهو أبو العلاء، عن أبي يحيى، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: **إذا زنت الأَمَة ثم زنت، فبيعوها ولو بعقال**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن أحمد بن مروان: السَّامري، أبو الحسن المقرئ**، ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السادسة من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغساني.

٢ ـ **عباس بن محمد: بن حاتم بن واقد الدوري، أبو الفضل البغدادي**: متفق على ثقته، قال الخليلي: «متفق عليه»[(١)]

٣ ـ **خالد ين يزيد الطبيب: ابن زياد الأسَدي، الكاهلي، أبو الهيثم المقرئ الكوفي**: قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال يعقوب بن سفيان: «كان ثقة»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وأخرج له البخاري في «الصحيح»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يُخطئ ويخالف»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: صدوق.

٤ ـ **كامل أبو العلاء**: هو الراوي محل البحث، ضعيف، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به.

٥ ـ **أبو يحيى: القَتَّات الكوفي، الكُنَاسي**: قال ابن معين في رواية الدارمي: «ثقة»، وقال في رواية أحمد بن سنان: «أبو يحيى القتات في الكوفيين مثل ثابت ـ

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٩٤). قال ابن حجر ـ بعد أن ذكر قول الخليلي ـ: «يعني على عدالته، وإلا فالشيخان لم يخرج له واحد منهما».

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٣٥).

يعني البناني ـ في البصريين»، وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به»، وقال البزار: «لا نعلم به بأسًا، وهو كوفي معروف».

وقال ابن المديني: «قيل ليحيى بن سعيد: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاث مئة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مئة، فقال: لم يُؤت منه، أُتي منهما جميعًا ـ يعني من أبي يحيى ومن إبراهيم ـ»، وقال ابن معين في رواية الدوري: «في حديثه ضعف»، وقال أحمد: «روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جدًّا»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «وفي حديثه بعض ما فيه، إلا أنه يُكتب حديثه»(١)

■ **درجة الراوي:** كما قال ابن حجر: «ليّن الحديث»(٢)

٦ ـ مجاهد بن جَبْر المكي، أبو الحجاج المخزومي، المقرئ، مولى السائب بن أبي السائب: متفق على إمامته في التفسير، وثقته في الرواية، قال الذهبي: «أجمعت الأمة على إمامة مجاهد، والاحتجاج به»(٣)، إلا أنه قد تُكلم في سماعه من جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، قال البرديجي: «روى عن أبي هريرة وابن عمر، وقيل: لم يسمع منهما»، ونصَّ أبو حاتم وابن معين على أنه لم يسمع من عائشة، أما ابن المديني فقال: «لا أنكر أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة، وقد سمع من عائشة»، قال ابن حجر: «وقع التصريح بسماعه منها عند أبي عبد الله البخاري في «صحيحه»»(٤)، قلت: فإن صحَّ سماعه من عائشة ـ وهو الأقرب ـ فإن هذا يؤيد أنه سمع من أبي هريرة أيضًا.

التخريج:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٣١٣) رقم: (٧٥٩٩) عن محمد بن حمزة بن عمارة.

كلاهما (علي بن أحمد بن مروان ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، ومحمد بن حمزة بن عمارة) عن العباس بن محمد، به.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٠٧).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٨٤) رقم: (٨٤٤٤).
(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١٩) رقم: (٦٦٨٥).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥). والأقرب سماعه من ابن عمر أيضًا، ففي كثير من النصوص ما يدل على لقائه به.

وجاء الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق أخرى:

أخرجه: البخاري في «الصحيح» (٣/ ٧١) رقم: (٢١٥٢)، ومسلم في «الصحيح» (٣/ ١٣٢٨) رقم: (١٧٠٣) من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

والبخاري في «الصحيح» (٣/ ٧١) رقم: (٢١٥٣)، ومسلم في «الصحيح» (٣/ ١٣٢٩) رقم: (١٧٠٣) من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث ثابت في «الصحيحين» كما تقدم.

أما الطريق الذي أورده ابن عدي فلا يصح؛ لأمور:

الأول: فيه كامل بن العلاء، وهو ضعيف.

الثاني: فيه أبو يحيى القتات، وهو لين الحديث.

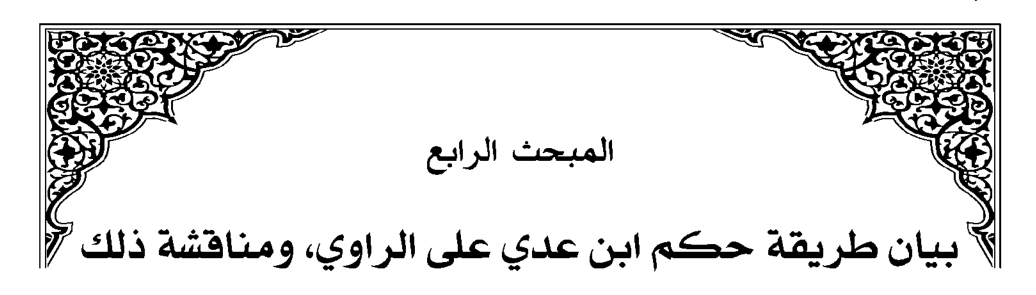
الثالث: نكارة التفرد، فلا يرويه عن مجاهد إلا أبو يحيى، ولا يرويه عنه إلا كامل، وهذا تفرد منكر.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن أن هذا الحديث مما قد تفرَّد به كامل بن العلاء عن أبي يحيى القتات عن مجاهد، وأن هذا التفرد منكر، والعلة فيه تلحق بكامل، وأن هذا مما يُضعَّف به.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة نكارة هذا التفرد كما تقدم في الحكم على الحديث، وأن العلة فيه تلحق بكامل، وكذلك بأبي يحيى القتات.





المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولكامل غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره، إلا أني رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أن لا بأس به».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جمع مروياته فلم يره من المكثرين، ولذا قال: «ولكامل غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه جرحًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، ولعله لم يجد لهم فيه تعديلًا؛ فإنه لم ينقل عنهم شيئًا من ذلك.

الثالث: فحص مروياته فرأى فيها ما يُنكر، ومن أجل ذلك ذكره، فقال: «إلا أني رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك»، وساق له ثماني عشرة رواية مما استنكره عليه، إلا أنه نبَّه في إحدى الروايات على أن العلة قد لا تلحق به، وإنما بالراوي عنه، فقال في الرواية التاسعة: «وهذا لا أعلم رواه عن كامل غير خالد» يعني خالد بن عبد الرحمن.

الرابع: بعد ذلك حكم عليه، فقال: «ومع هذا أرجو أنه لا بأس به»، أي: أنه لا يتعمد الخطأ، وإنما هو ضعيف من جهة ضبطه.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره».

تقدم أن جماعة من المتقدمين لهم أقوال في كامل جرحًا وتعديلًا، وهم: ابن مهدي ـ كما روى محمد بن المثنى عنه أنه لم يحدِّث عنه شيئًا قط ـ، وابن سعد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والبزار، والنسائي، والعقيلي.

وسأذكر هنا أقوال هؤلاء الأئمة، وأبيِّن أمام كل قولٍ سببَ عدم إيراد ابن عدي له:

أما ما رواه ابن المثنى عن ابن مهدي، فإنه قد رواه العقيلي في «الضعفاء» عن الساجي عن ابن المثنى، عن ابن مهدي، وابن عدي له إسناد كهذا، فيحتمل أن يكون لم يقف على هذا القول تحديدًا، فإن وجود الإسناد عند المحدِّث لا يعني أنه أحاط بكل ما يُروى به، ويحتمل أن يكون ابن عدي قد غفل عنه.

وأما قول ابن سعد في كتابه «الطبقات»: «كان قليل الحديث، وليس بذاك»، فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن من المصادر التي لم يقف ابن عدي عليها كتاب «الطبقات» لابن سعد، وبسبب ذلك لم يورد ابنُ عدي عامة أقوال ابن سعد في كتابه «الكامل».

أما ابن معين فجاء عنه في كامل قولان:

الأول: قوله: «ثقة».

الثاني: قوله: «ليس به بأس».

أما القول الأول، فقد جاء من رواية الدوري، وابن أبي خيثمة، وابن الجنيد.

فأما رواية الدوري فهي مسموعة عند ابن عدي من أكثر من عشرة طرق[(١)]، وهذا القول موجود في «تاريخ ابن معين، رواية الدوري»، ولكنه مطبوع بين أيدينا من رواية أبي العباس الأصم، عن الدوري[(٢)]، وليس عند ابن عدي شيء من هذه الطريق، فلعله لم يقف عليه لهذا السبب.

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «تاريخ ابن معين، رواية الدوري» (١/ ٢٢)، طبعة دار الفاروق الحديثة.

وأما رواية ابن أبي خيثمة، فإن ابن عدي له عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين[١]، فهو يصل إلى رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين من طريق البغوي، وهذا القول موجود في «تاريخ ابن أبي خيثمة»، وهو بين أيدينا من طريق قاسم بن أصبغ، والكتاب ـ أي: «تاريخ ابن أبي خيثمة» ـ مشهور من طريق ثلاثة رواة[٢]، ليس منهم البغوي، فلعل ابن عدي لم يقف على هذا القول، لأنه جاء من غير طريق البغوي.

وأما رواية ابن الجنيد، فإن ابن الجنيد هذا هو أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد[٣]، وهذا القول في سؤالاته، وليس عند ابن عدي من طريقه عن ابن معين شيء، فلذا لم يقف على هذا القول فيما يظهر.

وأما القول الثاني لابن معين، وهو: «ليس به بأس»، فهو من رواية الدوري، ويُقال في سبب عدم وقوف ابن عدي عليه ما قيل في القول الأول من رواية الدوري.

وأما ذكر العجلي لكامل بن العلاء في «الثقات»، وقوله عنه: «ثقة»، فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن من المصادر التي لم يقف ابن عدي عليها كتاب «الثقات» للعجلي، وبسبب ذلك لم يورد أيَّ قولٍ العجلي في كتابه «الكامل».

وأما قول يعقوب بن سفيان: «ثقة»، فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم ينقل عن يعقوب في كتابه «الكامل» أقوالًا في نقد الرجال سوى قولين جاءا عرَضًا في الإسناد، وتقدم أن سبب ذلك فيما يظهر أن ابن عدي لا يراه من الطبقة التي يُعنى بأقوالهم في أبواب النقد.

وأما قول البزار: «مشهور من أهل الكوفة، قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه»، فهذا القول في «مسنده»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن الأظهر أن ابن عدي لم يقف على كتاب «المسند» للبزار، وبسبب ذلك فاتته كل أقواله ـ أي: كل أقوال البزار ـ.

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٢٩٣).

(٢) انظر: «تاريخ ابن أبي خيثمة» (١/ ٤٢).

(٣) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٨٧) رقم: (٩٧).

وأما قول النسائي: «ليس به بأس»، وقوله: «ليس بالقوي»، فقد نقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» وابن عدي من المكثرين عنه ـ أي: النسائي ـ، فقد روى عنه فيما يتعلق بالرجال أكثر من ثمانين وأربع مئة نص[١]، وهو يروي عنه بواسطة وبدون واسطة، وهذا القول للنسائي هذا لم أجده مسندًا، وإنما نقله المزي في «تهذيب الكمال»، فلعله جاء عن النسائي من طريق ليس عند ابن عدي، فلم يقف عليه.

وأما ذكر العقيلي له في «الضعفاء»، فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يلقَ العقيليَّ ولم يأخذ منه كتاب «الضعفاء»، فلذا لم يورد عن العقيليِّ هذا القول ولا غيره.

ويتحصَّل مما سبق أنه قد جاء في كامل بن العلاء تسعةُ أحكام، قالها ثمانية من النقاد ممن هم في طبقة شيوخ ابن عدي فمَن فوق، وتقدم أن كثيرًا منهم ممن يُعنى ابنُ عدي بأقوالهم، وأن ابن عدي لم يورد هذه الأقوال لأنه لم يقف عليها، أو لأنه لا يُعنى بأحكام قائلها.

الأمر الثاني من مناقشة ابن عدي: في قوله: «إلا أني رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتُها، فذكرتُه من أجل ذلك».

ساق ابن عدي لكامل ثماني عشرة رواية مما استنكرها عليه، واستثنى منها واحدة أشار إلى أن النكارة فيها تحتمل أن تكون من الراوي عن كامل لا منه، وقد تقدم في المطلب الثاني من المبحث الثاني ذكر أنواع النكارة في مجموع هذه الروايات.

ومما تقدم من دراسة هذه المرويات تبيَّن أن الأمر فيها كلها كما ذهب إليه ابن عدي من أن العلة فيها تلحق بكامل، وأنها مما يُضعَّف بها كامل، عدا روايتين، ظهر أن العلة فيهما لا تلحق بكامل، وإنما من الرواة عنه، وهي الرواية السادسة عشرة، والسابعة عشرة.

الأمر الثالث: في حكم ابن عدي عليه.

قال ابن عدي في آخر الترجمة: «ومع هذا أرجو أن لا بأس به»، وهذا الحكم

---

(١) انظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب «الكامل» (١/ ٣١٦).

منه يتعلق بعدالته، وأما من جهة الضبط فإن ذِكر ابن عدي له في «الضعفاء» ثم قوله فيه: «رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتها» يدلُّ على أنه ضعيف عنده، لكن هل هذا الضعف الذي حكم به ابنُ عدي يريد به أنه ضعفٌ يُكتب معه حديثُه للاعتبار، أم ضعفٌ شديدٌ لا يُكتب معه حديثُه؟

الذي يظهر أنه ضعفٌ يُكتب معه حديثُه، وإنما فُهم هذا من ابن عدي مع أنه لم ينصَّ عليه كما يفعل في كثير من الرواة؛ لأنه إنما ينصُّ على ذكر كتابة حديث الراوي إذا رأى أن سياق أقوال النقاد التي أوردها في ترجمته قد توحي بأنه شديد الضعف وأنه لا يُكتب حديثه، فحينها ينصُّ على كتابة حديثه تنبيهًا على ذلك.

وهذا وحده ليس كافيًا في أن يُستظهَر منه أن ابن عدي يرى كتابة حديث الراوي، بل لا بدَّ من وجود قرائن أخرى، منها ـ كما هو الحال هنا في كامل بن العلاء ـ: أن حكم ابن عدي على الراوي لا يكون شديدًا، كقوله: «عامة حديثه لا يُتابعه عليه أحد»، وكقوله: «منكر الحديث»، فإن مثل هذه العبارات تدلَّ في الجملة على أن ابن عدي لا يرى كتابة حديث الراوي، بل يكون الحكم يسيرًا، كقوله: «رأيتُ في بعض رواياته أشياء أنكرتها»، خصوصًا إذا انضاف إلى هذا عبارةُ تعديل منه، كقوله: «ومع هذا أرجو أن لا بأس به»[(١)]

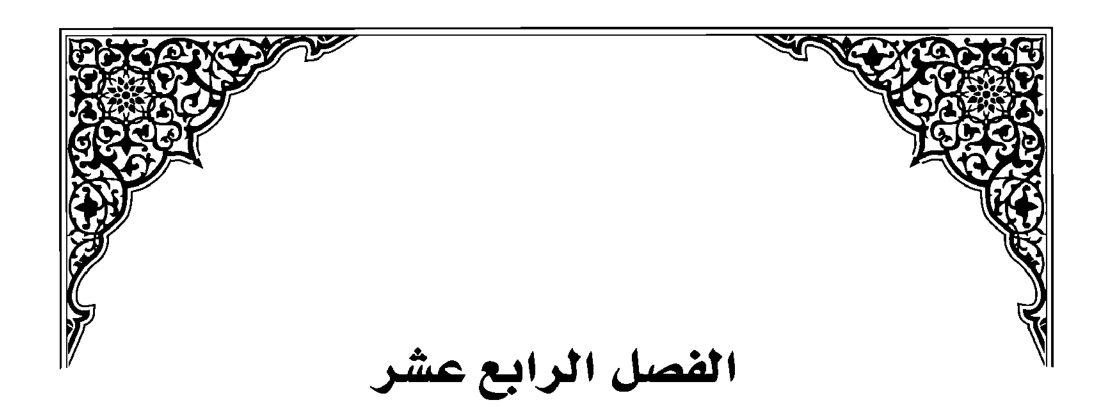
والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من ضعف كامل بن العلاء وأن عنده أشياء تُنكر ليست بالقليلة، وأنه مع هذا يُكتب حديثه، وأما من جهة عدالته فهو ثقة، وهو راوٍ مشهورٌ معروف، ولذا تقدم قول البزار فيه: «مشهور من أهل الكوفة، قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه»، وقول الحاكم: «ممن يُجمع حديثه»[(٢)]

والله تعالى أعلم.

---

(١) وقد تقدم في المطلب الثاني من المبحث الرابع من ترجمة الخليل بن زكريا ذكر شيء من التفصيل في هذا.

(٢) وكامل بن العلاء من أكثر رجال البحث احتياجًا للتأمل في حاله، والتيقظ فيما يروي، وقد اختلف كلام النقاد الأوائل فيه، فابن مهدي تركه، وابن معين وثَّقه، والبخاري سكت عنه، والنسائي له فيه قولان.



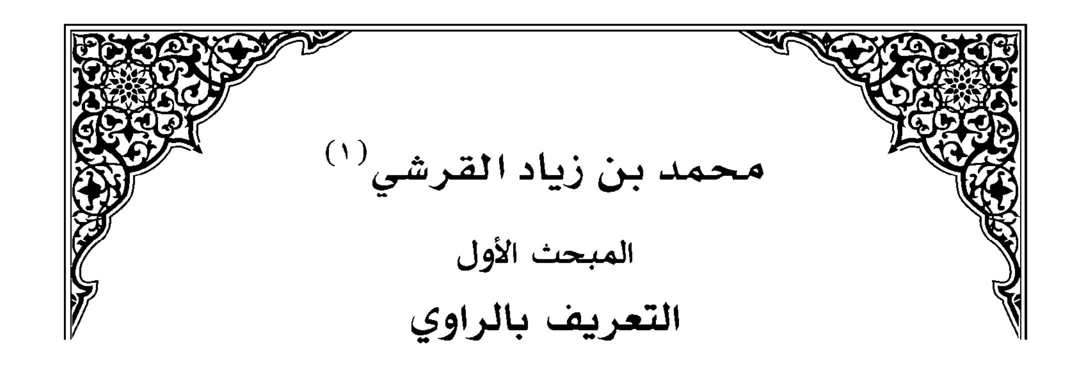
الفصل الرابع عشر

ترجمة محمد بن زياد القرشي

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





محمد بن زياد القرشي[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «محمد بن زياد القرشي».

مسألة: قد اختُلف في محمد بن زياد هذا؛ هل هو محمد بن زياد الطَّحَّان اليشكري صاحب ميمون بن مهران أم هو راوٍ آخر؟ على قولين:

القول الأول: أنه راوٍ آخر، وإلى هذا ذهب ابنُ أبي حاتم، وابنُ عقدة، وابنُ عدي، والدارقطني.

أما **ابن أبي حاتم** فإنه قال في «العلل»: «وسألتُ أبي عن حديث رواه عثمان بن زُفَر، قال: حدثنا محمد بن زياد ـ وليس بالطحان ـ، عن محمد بن عجلان. . .» فذكر الرواية التي أوردها ابن عدي، ونصَّ هنا على أنه ليس هو بالطَّحَّان[2]

وأما **ابن عقدة** فقد جاء عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٣١) رقم: (٧٩٣٦) من طريق ابن عقدة، عن جعفر بن محمد بن شاكر، عن عثمان بن زفر، عن محمد بن زياد الطَّحَّان ـ وليس هو محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ـ، عن محمد بن عجلان، به، فقد نُصَّ هنا على أنهما مختلفان، فيُحتمل أن الذي نَصَّ على هذا هو جعفر بن محمد، ذهب إلى هذا السيوطي[3]، ويحتمل أن يكون ابن عقدة، ولعله الأقرب؛ لأن أبا نعيم الأصبهاني رواه في «فضائل الخلفاء» عن جعفر بن محمد من غير طريق ابن عقدة وليس فيه هذا النص[4]، بالإضافة إلى أن ابن عقدة ناقد، ويصلح أن يكون هذا من كلامه.

وأما **ابن عدي** فإنه ترجم لليشكري، ونقل أقوال الأئمة فيه[5]، ثم ترجم

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٨٧)، رقم الترجمة: (١٦٤٠).

(٢) العلل (٣/ ٥٦٢) رقم: (١٠٨٧).

(٣) اللآلئ المصنوعة (١/ ٢٩٠).

(٤) (ص: ٧١) رقم: (٥٨).

(٥) الكامل (٩/ ٨٢) رقم: (١٦٣٨).

لمحمد بن زياد القرشي هذا بترجمة مستقلة، ثم أورد له حديثًا واحدًا من روايته عن ابن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعًا، ثم قال: «وهذا عن ابن عجلان بهذا الإسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمد بن زياد هذا القرشي، وليس هو بمعروف، وحدَّث به عن محمد بن زياد عثمانُ بن زُفَر وغيره، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره، فإنه لا يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد».

وأما **الدارقطني** فإنه قال في «تعليقاته على المجروحين لابن حبان»: «ومحمد بن زياد الذي روى حديث ابن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر، فضيلةَ عثمان المذكورة هاهنا، ليس بصاحب ميمون بن مهران، هذا رجل من أهل الكوفة يقال له: محمد بن زياد الكافوري، لا أعلم روى عنه غير عثمان بن زفر»[١]

واختار هذا ـ أي: أن محمد بن زياد القرشي غير اليشكري ـ الذهبيُّ، حيث ترجم لليشكري في «الميزان»، ثم ترجم لمحمد بن زياد القرشي، وقال: «الذي روى عن ابن عجلان، لا يُعرف، وأتى بخبر موضوع، ذكره ابن عدي»[٢]، وكذا فرَّق بينهما في «المغني»[٣]، و«ديوان الضعفاء»[٤]

القول الثاني: أنهما واحد، ذهب إلى هذا الترمذيُّ، وابن حبان.

أما **الترمذي** فإنه أخرج في «الجامع» (٥/ ٦٣٠) رقم: (٣٧٠٩) الرواية التي

---

(١) (ص: ٢٣٣) رقم: (٣٠٥).

(٢) (٤/ ١٢١) رقم: (٧١٢٢)، (٤/ ١٢٢) رقم: (٧١٢٥).

(٣) (٢/ ٨٥١) رقم: (٥٥١٨)، (٢/ ٨٥٢) رقم: (٥٥٢٠).

(٤) (ص: ٣٥١) رقم: (٣٧١٧)، (ص: ٣٥١) رقم: (٣٧١٨). وقد ترجم في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٧٣٦) رقم: (٢٥٧) لليشكري، وذكر أنه يروي عن ابن عجلان، **والمعتمدُ في هذا ما ذكره الذهبيُّ في كتبه التي صنَّفها للجرح والتعديل، لا للتاريخ من جهة العموم، خصوصًا كتابه «ميزان الاعتدال» فقد حرَّره تحريرًا جيدًا**، بالإضافة إلى أن «الميزان» ألَّفه الذهبيُّ بعد «تاريخ الإسلام»، فقد ذكر أنه انتهى من تأليف «تاريخ الإسلام» في جمادى الآخرة، سنة أربع عشرة وسبع مئة ـ انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧١٧) ـ، أما «ميزان الاعتدال» فقد ذكر أنه ألَّفه في أربعة أشهر إلا يومين، وذلك سنة أربع وعشرين وسبع مئة ـ انظر: مقدمة المحقق لكتاب «ميزان الاعتدال» (١/ ٢١) ـ، بالإضافة إلى أنه في ثنايا «الميزان» يُحيل إلى «تاريخ الإسلام» ـ انظر مثلًا: ترجمة أحمد بن صالح المصري (١/ ١٣٠) رقم: (٣٨١)، وإسماعيل بن أبي أويس (١/ ٢٢٢) رقم: (٨١١)، وسهل بن زياد (٢/ ٢٢٠) رقم: (٣٤٠٨).

أوردها ابن عدي، من طريق عثمان بن زفر، عن محمد بن زياد، عن ابن عجلان، به، ثم قال: «ومحمد بن زياد هذا هو صاحب ميمون بن مهران، ضعيفٌ في الحديث جدًّا».

وأما **ابن حبان** فإنه ترجم لليشكري في «المجروحين» وقال: «محمد بن زياد الجَزَري اليشكري الحنفي»، ونصَّ في الترجمة على أنه هو الذي روى عن ابن عجلان، وأورد له الرواية التي أوردها ابن عدي في ترجمة القرشي هذا[١]

واختار هذا المزي، حيث ذكر من شيوخه ابنَ عجلان، بل إنما ترجم له في «التهذيب» لروايته هذه عند الترمذي[٢]، فليس له في الكتب الستة غيرها، وكذلك اختار هذا ابن حجر، فقال في «اللسان» في ترجمة محمد بن زياد القرشي: «وعندي أنه هو اليشكري الطَّحَّان الميموني، فقد اتُّهم بالكذب، وروى عن ابن عجلان وغيره، أخرج له الترمذي»[٣]

والراجح فيما يظهر أنهما اثنان، كما ذهب إليه ابن أبي حاتم، وابن عقدة، وابن عدي، والدارقطني؛ لأمرين:

الأول: أن مَن فرَّق بينهما عنده مزيد علم وتنبُّه على من لم يُفرّق، خصوصًا أنهم جاؤوا بإفادات عنه لم يأت بها مَن لم يفرق بينهما، فابنُ عدي نصَّ على أنه قرشيٌّ، ومَن ترجم لليشكري ورأى أنه هو الذي روى عن ابن عجلان لم ينص على أنه قرشي، كما أن الدارقطني قال: «ليس بصاحب ميمون بن مهران، هذا رجل من أهل الكوفة يقال له: محمد بن زياد الكافوري، لا أعلم روى عنه غير عثمان بن زفر»، فنصَّ هنا على نسبته، وهذا مشعرٌ بمزيد ضبط، وما جاء من قول ابن أبي حاتم حينما قال: «وليس بالطحان» فيه مزيد تيقُّظ.

الثاني: أن كل المتقدمين الذين ترجموا لمحمد بن زياد اليشكري لم يذكر أحد منهم أنه روى عن ابن عجلان، ومن هؤلاء: البخاري[٤]، والعجلي[٥]، وأبو القاسم

---

(١) (٢/ ٢٥٠) رقم: (٩٢٦).
(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٢) رقم: (٥٢٢٤).
(٣) (٧/ ١٤٤) رقم: (٦٧٩٩).
(٤) التاريخ الكبير (١/ ٨٤) رقم: (٢٢٦).
(٥) الثقات (٢/ ٢٣٧) رقم: (١٥٩٦)، وقال فيه: «متروك الحديث».

البلخي[١]، والخطيب البغدادي[٢]، كلهم ترجموا لليشكري، ولم يذكر أحد منهم روايته عن ابن عجلان، ويبعد جدًّا أن يروهما واحدًا ثم يتتابعون على عدم ذكر روايته عن ابن عجلان، مع أنها رواية مشهورة.

وهم وإن لم يُفردوا محمد بن زياد القرشي هذا بترجمة إلا أن ترجمتهم لليشكري وعدم ذكرهم لروايته عن ابن عجلان قرينة قوية على أنهم لا يرونهما واحدًا، ولعلهم لم يترجموا للقرشي هذا لعدم شهرته، فهو لا يُعرف إلا بهذه الرواية التي ساقها ابن عدي، ويؤيد هذا أن ابن أبي حاتم نصَّ على أنهما اثنان، ومع هذا لم يترجم في «الجرح والتعديل» إلا لليشكري[٣].

وإذا تقرر ذلك فإن اسمه: محمد بن زياد القرشي[٤] الكافوري[٥].

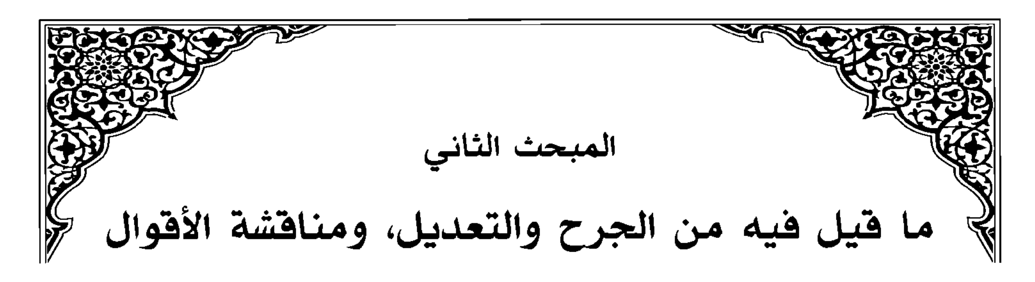
روى عن: محمد بن عجلان.

روى عنه: عثمان بن زُفَر، وقد نصَّ الدارقطني على أنه لم يرو عنه غيره، بينما نصَّ ابن عدي على أنه روى عنه غير عثمان بن زفر، والقول قولُ ابن عدي، فقد روى عنه اثنان غير عثمان، وهما: أحمد بن عمران الأخنسي[٦]، وزافر بن سليمان الكوفي[٧]، أخرج له الترمذي رواية واحدة، وهي التي ساقها ابن عدي.

وفاته: لم أجد من ذكر وفاته، وهو في طبقة اليشكري، واليشكري ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة إحدى وسبعين وبين ثمانين ومئة[٨]، وقال ابن حجر: «من السابعة»[٩].

---

(١) قبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/ ٣٢٢) رقم: (٧٦٩).
(٢) المتفق والمفترق (٣/ ١٨٨٠) رقم: (١٢٩٦).
(٣) (٧/ ٢٥٨) رقم: (١٤١٢).
(٤) هكذا عرَّف به ابن عدي كما تقدم.
(٥) نصَّ على ذلك الدارقطني، كما تقدم.
(٦) الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ٣٣٢).
(٧) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل (١/ ٥٢٠) رقم: (٨٥٩).
(٨) (٤/ ٧٣٦) رقم: (٢٥٧).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٩) رقم: (٥٨٩٠).



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول
ما قيل فيه من الجرح والتعديل

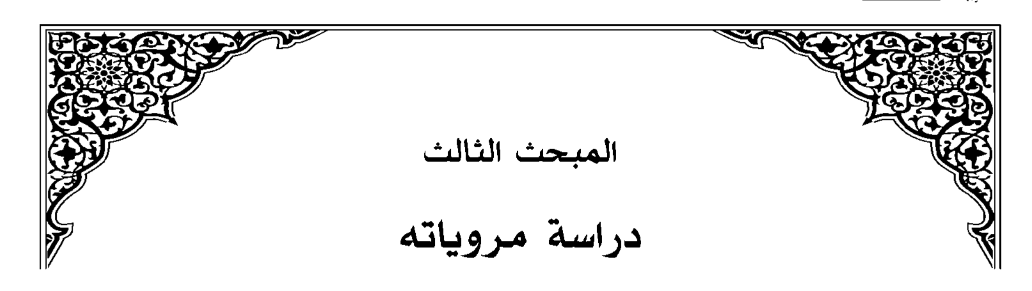
أورد له ابن عدي رواية واحدة عن ابن عجلان ثم قال: «وهذا عن ابن عجلان بهذا الإسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمد بن زياد هذا القرشي، وليس هو بمعروف، وحدَّث به عن محمد بن زياد عثمانُ بن زُفَر وغيره، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره، فإنه لا يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد».

وترجم له الذهبي في «الميزان»، وقال: «لا يُعرف، وأتى بخبر موضوع».

المطلب الثاني
مناقشة الأقوال

هذا الراوي ليس له إلا حديث واحد، وهذا الحديث باطل، والبلاء منه، ولم أجد للمتقدمين قبل ابن عدي فيه قولًا[1]

(١) إلا ما كان ممن عدَّه واليشكري واحدًا، مثل الترمذي، وابن حبان.



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا عبد الكريم بن إبراهيم بن حَيَّان بمصر، حدثنا الليث بن الحارث البخاري، حدثنا عثمان بن زُفَر التيمي، حدثنا محمد بن زياد، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر: أن رسول الله ﷺ أُتي بجنازةِ رجل فلم يصل عليها، فقيل له: يا رسول الله، ما رأيناك تركت الصلاة على أحد إلا على هذا، قال: **إنه كان يُبغِض عثمان، أبغضه الله**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عبد الكريم بن إبراهيم بن حيان: بن إبراهيم المصري، مولى مراد، أبو عبد الله**: قال ابن يونس: «كان ثقة، عاقلًا»، وقال الدارقطني: «ثقة»[(١)]

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٢ ـ **الليث بن الحارث البخاري**: لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)]

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ **عثمان بن زُفَر التَّيْمي: أبو زفر**: قال أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث، صدوق»، وقال مُطَيَّن: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق»[(٤)]

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ ابن يونس» (١/ ٣٢٣) رقم: (٨٧١)، و«المؤتلف والمختلف»، للدارقطني (١/ ٤٢٤).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٣٧) رقم: (٣٩٨).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٣) رقم: (٤٤٦٨).

٤ ـ **محمد بن زياد القرشي: الكافوري**: هو الراوي محل الدراسة، روى حديثًا واحدًا موضوعًا، والبلاء منه.

٥ ـ **محمد بن عجلان: المدني، القرشي، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة، أبو عبد الله**: متفق على ثقته، وثَّقه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، وإنما تكلموا في روايته عن سعيد المقبري؛ فإنها اختلطت عليه، وهذا الاختلاط بسبب أن سعيدًا تارةً يروي عن أبيه عن أبي هريرة، وتارةً عن أبي هريرة مباشرة، فاختلطت فيما بعد على ابن عجلان، فجعلها كلها عن سعيد عن أبي هريرة، وهذا غير مؤثر، قال ابن حبان: «ليس هذا بوهن يُوهَّن به الإنسان؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة».

كما تُكلِّم في حديثه عن نافع، قال العقيلي: «يضطرب في حديث نافع»[1]

٦ ـ **أبو الزبير: المكي، محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم**: قال أبو الزبير عن نفسه: «كان عطاء يقدمني إلى جابر أحفظ لهم الحديث»، وقال عطاء بن أبي رباح: «كنا نكون عند جابر، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير أحفَظنا»، وقال ابن المديني: «ثقة ثبت»، وقال ابن معين: «ثقة»، وكذا قال النسائي، وفي رواية عن ابن معين: «صالح الحديث»، وقال أحمد: «قد احتمله الناس»، وقال: «ليس به بأس»، وقال ابن عدي: «روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مالك؛ فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة»، وقال: «ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا إن روى عنه بعضُ الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف».

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: «كان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قلت لأبي: يُضعفه؟ قال: نعم»، وقال ورقاء: «قلت لشعبة: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزِن ويستَرْجِح الميزان»، وقال نعيم بن حماد: «سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، أي: كأنه يضعفه»، وقال الشافعي: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن أبي الزبير، فقال: روى عنه الناس، قلت: يحتج بحديثه؟ قال:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/٦٤٦).

إنما يحتج بحديث الثقات»، وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال الساجي: «صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل، وقبلوه، واحتجوا به»(١)

■ **درجة الراوي**: ثقة، ومِن أضبط مَن يروي عنه حديث جابر الليثُ بن سعد؛ فإنه لما سمع منه عاد إليه وطلب منه أن يُعلّم له على ما سمعه من جابر مما لم يسمعه، فلما علَّم له، استحلفه الليث بين الركن والمقام أنه سمع هذه الأحاديث من جابر، فحلف له ثلاثًا أنه سمعها منه.

وعلى توثيقه أئمةُ النقد، منهم: عطاء، وابن المديني، والنسائي، والساجي، وابن عدي، وقد روى عنه مالك، وقال عنه أحمد: «ليس به بأس»، وأما من تكلم فيه فعامتهم تكلم فيه من جهة العدالة لا الضبط، وعامتها أمور غير مؤثرة في الصدق، كاسترجاحه في الميزان، وعدم إحسانه للصلاة، وفجوره في الخصومة، ونحو ذلك، ولذا قال ابن حبان: «لم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله»(٢)

وما جاء عن أيوب، والشافعي، وكذلك الرازيَّيْن من توهينه من جهة الحفظ فمقابَلٌ بكلام الأئمة المتقدِّم ذكرهم، وحسبك أن يجتمع في قبول أمره وتقويته ابن المديني، وابن معين، وأحمد، وعليهم مدار النقد، ولعل الأمر عند من ضعَّفه ما قاله ابن عدي من أنه يؤتى من قبل الرواة عنه، لا من جهته.

وفي الجملة فإن أبا الزبير ثقة، وهذا لا يمنع أن تكون له أخطاء، لكنها لا تُخرجه عن حدِّ الحفظ والتثبت، وقد احتج به مسلم في «الصحيح»، وروى له البخاري في «الصحيح» مقرونًا بغيره.

قال عنه الذهبي: «حافظ، ثقة»(٣)

التخريج:

أخرجه: ابن عدي كما تقدم ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٢) ـ من طريق الليث بن الحارث البخاري.

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٦٩٤).
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٩٤).
(٣) الكاشف (٢/ ٢١٦) رقم: (٥١٤٩).

وتوبع الليث:

أخرجه: الترمذي في «الجامع» (٥/ ٦٣٠) رقم: (٣٧٠٩) عن الفضل بن أبي طالب.

وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٩٦) رقم: (١٣١٢)، والآجري في «الشريعة» (٤/ ٢٠٠٣) رقم: (١٤٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٣٠) رقم: (٧٩٣٣) من طريق يوسف بن موسى.

وأبو بكر الدِّينَوَري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢/ ١١٠) رقم: (٢٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٣٠) رقم: (٧٩٣٢) من طريق عباس الدوري.

وأبو الطيب الحوراني في «جزء من حديثه» (ص: ١٢٨) رقم: (٤٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٢٩) رقم: (٧٩٣١) ـ عن أبي إسماعيل الترمذي.

والآجري في «الشريعة» (٤/ ٢٠٠٣) رقم: (١٤٧٤) من طريق محمد بن سفيان، ومحمد بن شعيب.

والقطيعي في زياداته على «فضائل الصحابة» لأحمد (١/ ٥٢٢) رقم: (٨٦٣)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ١٠٠) رقم: (٧٧) من طريق أبي عيسى موسى بن عبد الرحمن.

وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (ص: ١٧١) رقم: (١٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٣٠) رقم: (٧٩٣٤) من طريق زكريا بن يحيى بن عمر بن حصين.

وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء الراشدين» (ص: ٧١) رقم: (٥٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٣١) رقم: (٧٩٣٦) من طريق جعفر بن محمد بن شاكر.

عشرتهم (الليث بن الحارث، والفضل بن أبي طالب، ويوسف بن موسى، وعباس الدوري، وأبو إسماعيل الترمذي، ومحمد بن سفيان، ومحمد بن شعيب، وموسى بن عبد الرحمن، وزكريا بن يحيى بن عمر، وجعفر بن محمد) عن عثمان بن زفر التيمي.

وتوبع عثمان:

أخرجه: القطيعي في زياداته على «فضائل الصحابة» لأحمد (١/ ٥٢٠) رقم: (٨٥٩) من طريق هديَّة بن عبد الوهاب الكلبي، عن زافر بن سليمان الكوفي.

وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٢) من طريق أبي بكر أحمد بن هشام الأنماطي، عن يحيى بن أبي طالب، عن أحمد بن عمران الأخنسي.

ثلاثتهم (عثمان بن زفر، وزافر بن سليمان، وأحمد بن عمران) عن محمد بن زياد القرشي.

وتوبع محمد بن زياد:

أخرجه: الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١/ ٤٣٥) رقم: (٢٢١) عن محمد بن الحسين بن محمد المتُّوْثي، عن أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي، عن محمد بن عثمان بن محمد، عن إسحاق بن بشر الكاهلي، عن عمر بن موسى.

كلاهما (محمد بن زياد القرشي، وعمر بن موسى) عن أبي الزبير، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث **باطل**، ومداره على محمد بن زياد القرشي، والبلاء منه، وأما متابعةُ عمر بن موسى له فلا تزيده إلا سوءًا، فقد اتفقوا على ترك حديثه، فهو كذابٌ يضع الحديث، قال ابن معين: «كذاب، ليس بشيء»، وقال ابن عدي: «هو ممن يضع الحديث متنًا وإسنادًا»[(١)]

وقد قال أبو حاتم عن هذا الحديث: «منكر»[(٢)]، وأورده ابنُ الجوزي في «الموضوعات» ـ كما تقدم ـ، وقال الذهبي: «موضوع»[(٣)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

مراد ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيّن تفرّد محمد بن زياد القرشي بها، وأنها رواية منكرة متنًا وإسنادًا، وأن البلاء فيها من ابن زياد هذا، ولذا قال: «وهذا عن ابن عجلان بهذا الإسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمد بن زياد هذا، وليس هو بمعروف، وحدَّث به عن محمد بن زياد عثمانُ بن زُفَر وغيره».

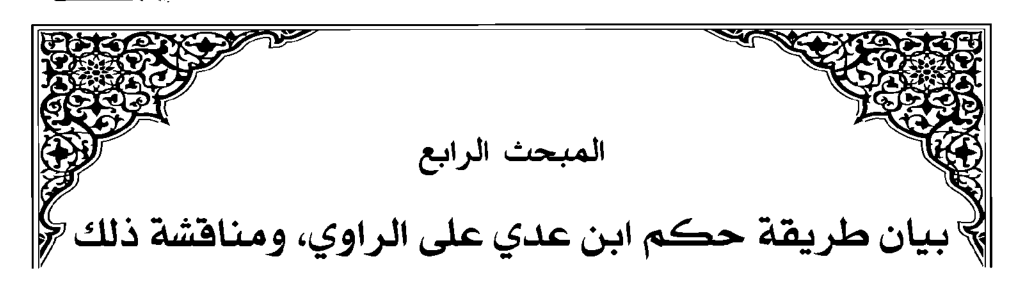
والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٦/ ١٤٨) رقم: (٥٦٩٨).

(٢) العلل (٣/ ٥٦٢) رقم: (١٠٨٧).

(٣) (٤/ ١٢١) رقم: (٧١٢٢)، (٤/ ١٢٢) رقم: (٧١٢٥).



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

أورد له ابن عدي رواية واحدة، ثم قال: «وهذا عن ابن عجلان بهذا الإسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمد بن زياد هذا القرشي، وليس هو بمعروف، وحدَّث به عن محمد بن زياد عثمانُ بن زُفَر وغيره، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره؛ فإنه لا يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: نظر في أمره، فميّزه عن ابن زياد اليشكري، واستخرج له هذه الرواية الوحيدة، ولذا قال: «وليس هو بمعروف»، وقال: «لا يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد».

الثاني: نظر في روايته الوحيدة فوجدها منكرة جدًّا، ولذا أوردها وترجم له.

الثالث: تطلَّب أقوال النقاد فيه، فلم يجد لهم فيه جرحًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره»، ثم سوَّغ عدم كلامهم فيه بأنه لا يُعرف ابن زياد هذا إلا بهذا الحديث الواحد الباطل.

الرابع: ذكره ابن عدي في جملة الضعفاء في كتابه، ولعل شدة النكارة في الرواية مع جلائها دعت ابنَ عدي إلى ألا ينص على حكم معيَّن فيه، بالإضافة إلى أنه لا يُعرف إلا بهذه الرواية، فإذا بان أمرُها وأنها منكرة جدًّا فلا حاجة كبيرة إلى أن يُنص على حال الرجل، فالمقصود روايته وقد بانت، بالإضافة إلى أن **الراويَ المقلَّ إذا أتى بخبر منكر فيه نوعُ احتمال، فإن ابن عدي يتورَّع أن يطلق عليه أنه ممن يضع الحديث، بخلاف ما لو كان مكثرًا**، ويدل على هذا قوله ـ أي: ابن عدي ـ في ترجمة أبي عبد الغني الأزدي الحسن بن علي بن عيسى: «وأبو عبد الغني هذا

لم أرَ له من الحديث ولم يحدثنا عنه أحد بأكثر من خمسة أحاديث، وما رواه يحتمل، وكم مجهودُ مَن يريد أن يكذب في خمسة أحاديث؟!»[١]

وما ذكره ابن عدي هو طريق النقاد، قال عثمان الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، فقال: شيخ هاشمي، قلت: كيف حديثه؟ قال: أرجو أنه ليس يكذب، إنما يحدث بحديث واحد»[٢]

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

قال ابن عدي عن محمد بن زياد القرشي: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره، فإنه لا يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد».

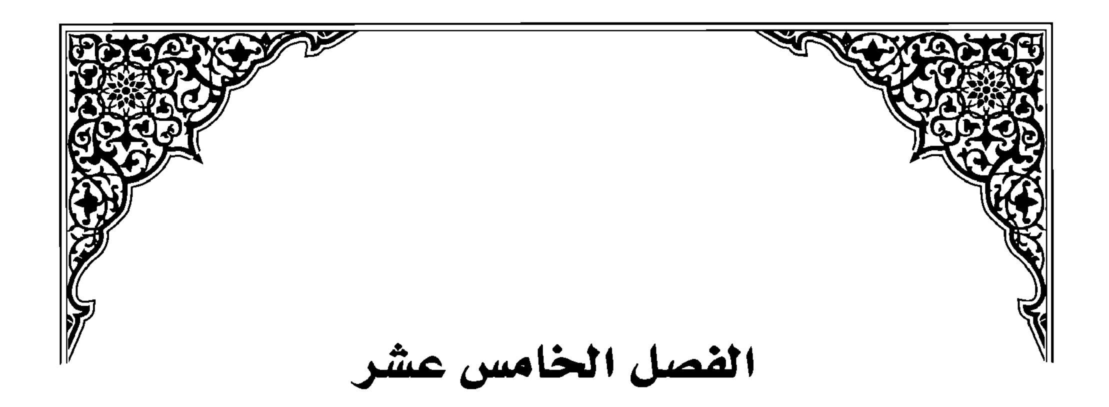
وقد تقدم في مطلع الترجمة أن هذا الراوي ممن اختُلف فيه؛ هل هو محمد بن زياد اليشكري أم أنه راوٍ آخر؟ وأن الراجح ما ذهب إليه ابن عدي من أنه غيره، وهو قول ابن أبي حاتم، وابن عقدة، والدارقطني.

وبناء على ذلك فإن الأمر كما قال ابن عدي من أنه لم يرَ للمتقدمين فيه كلامًا؛ فإني لم أجد أحدًا قبل ابن عدي ـ ممن لم يجعل القرشيَّ واليشكريَّ واحدًا ـ تكلَّم فيه؛ لا بجرح ولا بتعديل، وهو لا يُعرف أصلًا إلا بهذا الحديث الواحد، والله أعلم.



(١) الكامل (٣/ ٥٤٣) رقم الترجمة: (٤٧١).

(٢) الكامل (٤/ ٤٣٠) رقم: (٦٥٤٥).



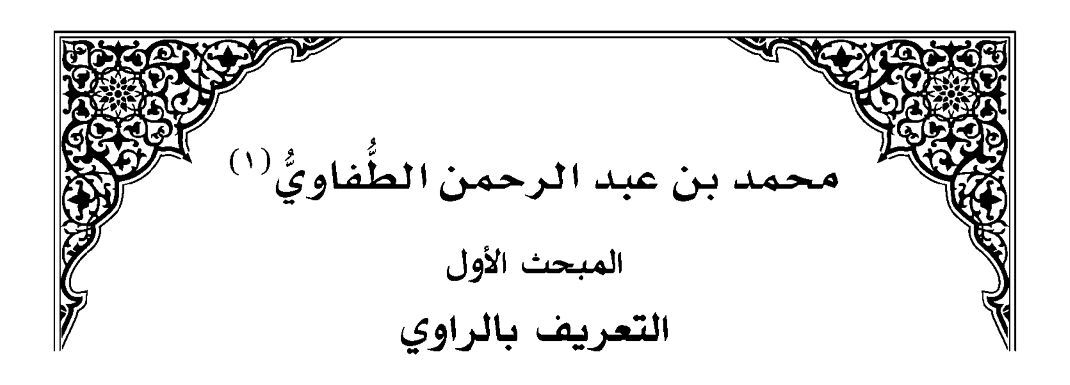
الفصل الخامس عشر

ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





محمد بن عبد الرحمن الطُّفاويُّ[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابن عدي فقال: «محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاويُّ، بصري، يُكنى أبا المنذر».

روى عن: أيوب بن أبي تميمة السَّختياني، وحُصين بن عبد الرحمن، وغيرهما.

روى عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن بشار بُنْدار، وغيرهما.

أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي[2]

وفاته: مات سنة سبع وثمانين ومئة[3]

أورد له ابنُ عدي إحدى عشرة رواية[4]

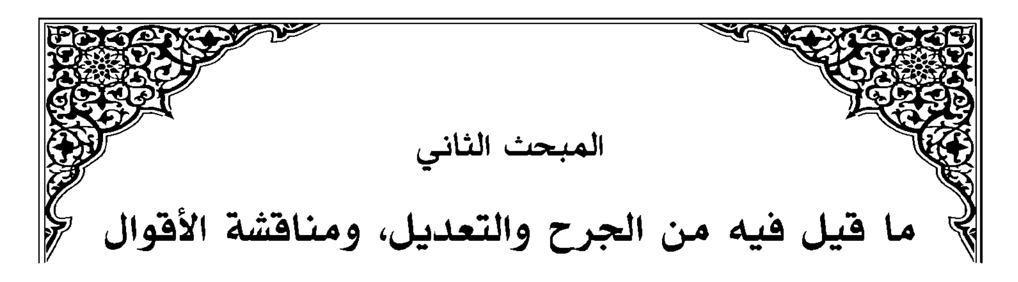
---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٢٢٠)، رقم الترجمة: (١٦٧٦).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٣١).

(٣) نقله المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٥٢) رقم: (٥٤١٣) عن ابن قانع، وكذا قال الذهبي في «الكاشف» (٢/ ١٩٤) رقم: (٥٠٠٦)، ولم ينقله ابن حجر في «التهذيب»، فكأنه غفل عنه، ولما لم ينقله في «التهذيب» فاته أيضًا في «التقريب» (ص: ٤٩٣) رقم: (٦٠٨٧)، فإنه قال فيه: «من الثامنة».

(٤) قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٧٩) رقم: (٧٣٨٠): «وأورده ابنُ عدي، وساق له اثني عشر حديثًا غرائب»، والذي بين أيدينا من المطبوع أحد عشر حديثًا.



المبحث الثاني
ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابن عدي جملة من الروايات، ثم قال: «وللطُّفَاوي هذا غير ما ذكرتُ من الحديث، ورواياته عامة عمَّن رواه أفرادات وغرائب، وكلها مما يحتمل، ويكتب حديثه، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وأخرجته في جملة من يُسمى محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك محتمل، لا بأس به».

وقال يحيى بن معين ـ في رواية إسحاق بن منصور ـ: «صالح»[(١)]

وفي رواية الدوري: «ليس به بأس»[(٢)]

وقال علي بن الحسين بن حبان: وجدت في كتاب أبي بخط يده: سئل أبو زكريا ـ يعني ابن معين ـ عن محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، وقال: «قدم علينا هاهنا، لم يكن به بأس، البصريون يرضَونه»[(٣)]

وقال علي بن المديني: «كان ثقة»[(٤)]

وسأل الآجريُّ أبا داود عنه فقال: «ليس به بأس»[(٥)]

قال أبو حاتم: «ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهم أحيانًا»[(٦)]

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٤) رقم: (١٧٤٧).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٥٣٣) رقم: (١٠٥٣). (٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق. (٥) المصدر السابق.

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٤) رقم: (١٧٤٧). تنبيه: جاء في «العلل»، لابن أبي حاتم (١/ ٤٠١) رقم: (٧) أنه سأل أبا زرعة عن الطُّفَاوي، فقال: «صدوق، إلا أنه يهم أحيانًا»، وهذا القول في «الجرح والتعديل» من قول أبي حاتم، وأما قول أبي زرعة المنقول عنه في =

وقال ابن حبان: «من جِلة أهل البصرة، ممن كان يُغرِب»[١]

وقال ابن شاهين: «صالح»، وقال: «ليس به بأس»[٢]

وسئل عنه الدارقطني فقال: «قد احتج به البخاري»[٣]

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «وكان يغلو في التشيع»[٤]

وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»[٥]

وسأل مُطيَّن أحمدَ بن حنبل عنه، فقال: «كان يدلس»[٦]، وكذا وصفه بالتدليس الدارقطني[٧]

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

بعد دراسة مروياته التي أوردها ابن عدي، وبعد ما تقدم من نقل أقوال الأئمة فيه، فإن الذي يظهر من حاله أنه **صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة**، وهذا معنى كلام ابن عدي، وهو معنى كلام من تقدمه من النقاد؛ كابن معين، حيث قال: «صالح»، وقال: «لا بأس به»،

= كتاب «الجرح والتعديل» فهو: «منكر الحديث»، فيحتمل أن الذي في «العلل» وهم من النساخ حيث نُسب إلى أبي زرعة وأن الصحيح أنه قول أبي حاتم، ويحتمل أن أبا زرعة له قولان، قول مثل أبي حاتم، وقول آخر في تضعيفه.

تنبيه آخر: جاء في «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي (٣/ ٧٤) رقم: (٣٠٥٨) أن أبا حاتم قال عنه: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، وهذا وهم، سببه انتقال النظر، فهذه العبارة قالها أبو حاتم بنصّها في الراوي الذي يلي الطُّفَاوي، وهو محمد بن عبد الرحمن الجُدْعاني (٧/ ٣٢٤) رقم: (١٧٤٨)، ولذا لم ينقل هذا عن أبي حاتم المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٥٢) رقم: (٥٤١٣).

وقد نقله الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٧٩) رقم: (٧٣٨٠)، وابن حجر في «التهذيب» (٣/ ٦٣١)، وتبِعا فيه ابنَ الجوزي.

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٥٦) رقم: (١٢٨٣).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٠٥) رقم: (١٢٣٤)، (ص: ٢١٤) رقم: (١٢٩٥).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٦٩) رقم: (٤٧١).

(٤) الثقات (٧/ ٤٤٢) رقم: (١٠٨٣٢).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٤) رقم: (١٧٤٧).

(٦) تاريخ بغداد (٣/ ٥٣٣) رقم: (١٠٥٣).

(٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٣) رقم: (٩٦).

ومعنى كلام أبي داود: «ليس به بأس»، وأقربُ وصف له ما قاله أبو حاتم: «ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهم أحيانًا».

وأما قول أبي زرعة: «منكر الحديث»، فهو غريب لم يُسبق إليه، وقد تقدم أن ابن أبي حاتم نقل عنه في «العلل» أنه قال: «ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهم أحيانًا»، وتقدم أن هذا نصّ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، فقد يكون ثابتًا عن أبي زرعة، وقد يكون لأبي حاتم، فيكون نقلُه عن أبي زرعة لا يثبت، فإن كان ثابتًا عنه فهو أولى بالقبول من قوله: «منكر الحديث»، فإن لم يكن ثابتًا عنه وكان الثابت عنه قوله: «منكر الحديث» فحسب، فهو مرجوح بكلام ابن معين، وابن المديني، وأبي داود، وأبي حاتم، وغيرهم.

وبعد دراسة الروايات التي أوردها ابنُ عدي في ترجمة الطُّفَاوي تبيَّن أنها على أقسام:

القسم الأول: الروايات التي لا تلحق العلة فيها بالطُّفَاوي، وعددها أربع، اثنتان منها العلة فيهما من الراوي عن الطُّفَاوي، واثنتان منها قد توبع عليهما.

القسم الثاني: الروايات التي تفرَّد بها، لكن تفرُّدَه بها محتمل، وعددها ثلاث، تفرَّد بها عن أيوب بن أبي تميمة، وقد تُوبع أيوب عليها.

القسم الثالث: الروايات التي تفرَّد بها، وقد تُلحق العلة فيها به، لكنها لا تصل حدَّ الاستنكار الشديد، وعددها أربع: الأولى منها توبع عليها إلا أن روايته ومَن تابعه مرجوحة، وهذا أخف من أن تكون مرجوحة مع تفرُّده بها.

والثانية تفرَّد بها عن أيوب، وتوبع أيوب عليها، إلا أن رواية أيوب ومَن تابعه مرجوحة أيضًا، فلحقت العلة بالطُّفَاوي، وهذا أخف مما لو لم يتابع أيوب.

والثالثة تفرَّد بها عن أيوب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به مرفوعًا، ومتنُها معروف مشهور من غير هذا الحديث.

والرابعة تفرَّد برفعها الطُّفَاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وقد أخطأ في رفعها، والصواب أنها موقوفة.

وعليه فالأظهر من حاله ما تقدم من أنه صدوق، وأن الأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وأن هذه الأوهام محتملة، وقد رضي البخاريُّ أن يخرج له في «الصحيح» مع أنه لم يكثر عنه، فمجموع ما روى له ثلاث

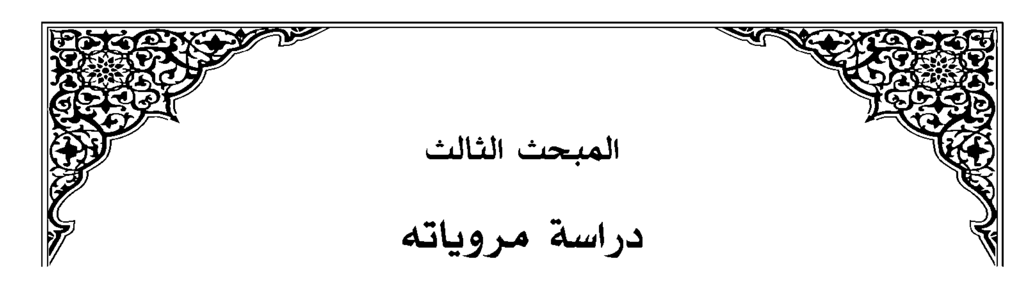
روايات، ليس منها شيء مما استنكره ابن عدي[1]

وأما ما جاء عن أحمد من قوله: «كان يدلس»، وكذا الدارقطني، فلعله تدليس يسير، وإلا فالأصل أن روايته محمولة على السماع، ولذا أخرج له البخاري في «الصحيح» روايةً بالعنعنة عن الأعمش[2]



(١) انظر كلام ابن حجر في «هدى الساري» (٢/ ١١٨٠).

(٢) (٨/ ٨٩) رقم: (٦٤١٦).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا حامد البلخي، حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، أخبرنا أيوب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: **أُبايعكم على ألَّا تشركوا بالله شيئًا، ولا تقتلوا النفس التي حرَّم الله إلا بالحق، ولا تزنوا، ولا تسرِقوا، فمن أتى شيئًا من ذلك فأُقيم عليه الحد ـ أو قال: فحُدَّ ـ فهو كفارته، ومن سُتر عليه فحسابه على الله، ومن لم يفعل من ذلك شيئًا ضمنتُ له الجنة**».

قال ابن عدي: «حدثناه عبدان، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدثنا أبي، حدثنا الطفاوي، بإسناده، مثلَه».

ترجمة رجال الإسناد الأول:

١ ـ حامد البَلْخي: هو حامد بن محمد بن شعيب بن زُهير، أبو العباس البلخي: وثَّقه الدارقطني[(١)]

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ أبو خيثمة، زهير بن حرب بن شداد، الحَرَشيُّ مولاهم، النسائي، نزيل بغداد: متفق على ثقته وضبطه، قال ابن معين: «يكفي قبيلةً»[(٢)]

٣ ـ محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٤٣) رقم: (٤١٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٣٧).

٤ ـ **أيوب بن أبي تَميمة كيسان السَّخْتِيَاني، أبو بكر البصري**: متفق على إمامته وجلالته وتثبته، قال عنه الحسن البصري: «سيد شباب أهل البصرة»، وقال أبو داود: «قلت لأحمد: تُقدِّم أيوبَ على مالك؟ قال: نعم»[(١)]

٥ ـ **عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشيُّ السَّهميُّ**: فيه كلام طويل، وسأذكر هنا جملة يسيرة من الأقوال الجامعة فيه:

قال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامَّةَ أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحدٌ من المسلمين»، وقال: «مَن الناسُ بعدَهم؟»[(٢)]

وقال أبو زرعة: «روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وإنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامةُ المناكير تُروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصَّبَّاح، وابنِ لَهيعة، والضعفاء، وهو ثقةٌ في نفسه، إنما تُكلِّم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقلَّ ما نُصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر».

وقال ابن عدي: «روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعةٌ من الضعفاء، إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده مع احتمالهم إياه لم يدخلوها في صحاح ما خرَّجوا، وقالوا: هي صحيفة»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: خلاصة أقوال الأئمة الكبار فيه، أمثال ابن معين، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وابن عدي، ونحوهم ما يلي:

أولًا: أنه ثقة في نفسه.

ثانيًا: إن روى عن غير أبيه عن جده، فروايته صحيحة، وهي قليلة.

ثالثًا: صحَّ سماعه من أبيه، وصحَّ سماع أبيه شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وأن المقصود بجده في قوله: «عن جده» هو عبد الله بن عمرو.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٠).

(٢) وقد نقل هذا القول عن البخاري أبو عيسى الترمذي، واستبعد الذهبيُّ ثبوته، فقال: «أخاف أن يكون أبو عيسى وهم»، وعلَّل ذلك بعدة أمور، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٧).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧٧).

رابعًا: روايته عن أبيه، عن جده، على قسمين:

أ ـ إن صرَّح فيها بالسماع بينه وبين أبيه فإنها صحيحة، وتصريحه فيها قليل.

ب ـ إن لم يصرّح فإنها صحيفة، وهي مقبولة في الجملة، يُعتبر بها، ويُحتج بها في مواضع دون مواضع، يختلف هذا باختلاف القرائن، ونوع المتن، والراوي عنه، ونحو ذلك[(١)]

وما دامت رواية الطُّفَاوي هنا عن أيوب، عن عمرو بن شعيب، فمن المهم الإشارة إلى أن رواية أيوب عن عمرو بن شعيب لها مزيَّة خاصة إذا ثبتت إليه ـ أي: إلى أيوب ـ، فقد سأل محمدُ بن عثمان بن أبي شيبة عليَّ بن المديني عن عمرو بن شعيب، فقال: «ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح»[(٢)]

٦ ـ **عن أبيه: هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص**: ذكره ابن حبان في «الثقات»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: كما قال الذهبي، وابن حجر: «صدوق»[(٤)]

ترجمة رجال الإسناد الثاني:

١ ـ عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوزاي، الجواليقي، واسمه: عبد الله، لكن خُفِّف: متفق على ثقته وحفظه، قال أبو علي النيسابوري: «ما رأيت في المشايخ أحفظ منه»[(٥)]

٢ ـ أحمد بن أبي خيثمة: زهير بن حرب بن شداد، أبو بكر النسائي، ثم البغدادي: متفق على حفظه ومعرفته، قال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً عالمًا متقنًا حافظًا، بصيرًا بأيام الناس، راويةً للأدب»، وقال الذهبي: «له كتاب «التاريخ» الذي أحسنَ تصنيفه، وأكثرَ فائدته، فلا أعرف أغزر فوائد منه»[(٦)]

---

(١) وهذا التقسيم هو معنى ما ذهب إليه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧٧).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص: ١٠٤) رقم: (١١٥).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٥).

(٤) الكاشف (١/ ٤٨٨) رقم: (٢٢٩٤)، تقريب التهذيب: (ص: ٢٦٧) رقم: (٢٨٠٦).

(٥) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٤٣) رقم: (٤١٨).

(٦) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٨١) رقم: (١٥).

التخريج:

أخرجه: ابنُ عدي عن حامد البلخي، ومن طريق أحمد بن أبي خيثمة[(١)]، كلاهما (حامد، وابن أبي خيثمة) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وتوبع زهير:

أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢٨٣) رقم: (٩٢٣) من طريق عمرو بن محمد الناقد.

كلاهما (زهير بن حرب، وعمرو الناقد) عن الطفاوي، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب، به.

وجاء عن عمرو بن شعيب من طريق آخر:

أخرجه: أحمد بن منيع في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» ـ (١٢/ ٣٨٠) رقم: (٢٩١٤) من طريق عبد الواحد بن زياد العبدي، ومن طريق حماد بن سلمة.

وهنَّاد في «الزهد» (٢/ ٤٥٠) عن أبي الأحوص.

ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦١٦) رقم: (٦٦٣) من طريق جرير بن عبد الحميد.

أربعتهم (عبد الواحد العبدي، وحماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجرير) عن ليث بن أبي سُليم، عن عمرو بن شعيب، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث يُروى عن عمرو بن شعيب من طريقين: من طريق أيوب بن أبي تميمة، ومن طريق ليث بن أبي سليم.

أما طريق أيوب، فقد تفرد بروايته عن أيوب محمد بنُ عبد الرحمن الطُّفَاوي، وهذا التفرد فيه نكارة، خصوصًا أن الحديث لا يُحفظ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، إلا من هذين الطريقين.

وقبل الإشارة إلى النكارة في هذا الحديث، **فمن المهم التنبيه على** أن البخاري

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٦٧): «رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن أبيه، عن محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده» فلعله من المفقود من «تاريخه».

قد أخرج للطفاوي في «الصحيح»، ومجموعُ ما أخرج له موصولًا ثلاثة أحاديث، واحد منها من روايته عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، حديث: «أُعطيتُ جوامع الكلم»، وهو من مفاريد الطفاوي عن أيوب، ولعل البخاري ارتضى هذا التفرد لأن الحديث مروي من طرق أخرى متعددة من غير رواية أيوب، قد أخرجها أيضًا في «الصحيح».

وبعد دراسة المرويات التي أوردها ابن عدي مما تفرد به الطفاوي عن أيوب، ظهر أن تفرده عنه له حالان:

الحال الأولى: أن يكون التفرد عنه تفردًا مطلقًا، فلا يروى الحديث إلا من طريقه، عن أيوب، به، ففي هذه الحال يكون تفرد الطفاوي عن أيوب فيه نكارة.

الحال الثانية: أن يتفرد عن أيوب، إلا أن الحديث يُروى من طرق أخرى قوية عن غير أيوب، فهذا مع ما فيه من نكارة التفرد عن أيوب لكونه إمامًا مكثرًا له أصحاب كبار إلا أن هذه النكارة أخف من الأولى، وهي محتملة، وبمثل هذه الحال أخرج له البخاري في «الصحيح»، كما تقدم.

وقد صرَّح ابن عدي بأن هذه التفردات عن أيوب مع غرابتها إلا أنها محتملة، ولذا قال في آخر الترجمة: «وأخرجته في جملة الضعفاء لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك محتمل لا بأس به»، واحتمالها لا يعني قبول الرواية مطلقًا، وإنما يُنظر فيها بقرائن متعددة، ولا يعني أيضًا ألا يكون لها أثرٌ على الطُّفَاوي.

إذا تقرر هذا فإن هذا الحديث من الحال الأولى، وهي أن يتفرد به الطفاوي عن أيوب تفردًا مطلقًا فلا يروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، إلا من طريقه، وأما رواية ليث بن أبي سليم عن عمرو، فهي رواية ضعيفة لضعف ليث.

وعليه فإن **الحديث ضعيف، لا يثبت من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.**

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من هذه الرواية، فقال بعدها: «وهذا من حديث أيوب غريب جدًّا، لم يحدث به إلا أبو خيثمة عن الطُّفَاوي، ولم أكتبه بعلو إلا عن حامد».

فابن عدي هنا يريد أن يبيِّن أن هذا الحديث مما تفرد به الطفاوي عن أيوب، وأن هذا التفرد فيه نكارة؛ لأن أيوب من المحدثين المكثرين، وله أصحاب، فمن يتفرد عنه ممن ليس له خصيصة به ولا هو من كبار الحفاظ فإن تفرده عنه فيه نكارة.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن هذا الحديث قد تفرد به الطفاوي عن أيوب، ومن جهة أن هذا التفرد فيه نكارة.

وقد تقدم ذكر أن تفرد الطفاوي عن أيوب على حالين، وهذا التفرد في هذه الرواية من الحال الأولى التي فيها شيء من النكارة، على أن هذه النكارة ليست شديدة، فالمتنُ معروفٌ مستقيم.

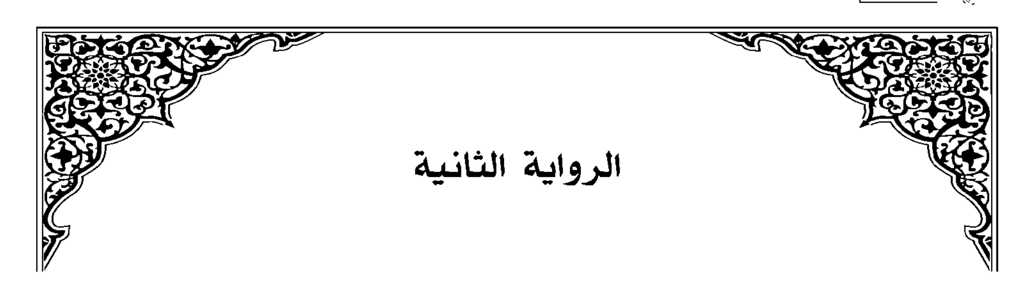
مسألة: قال ابن عدي ـ بعد كلامه السابق عن الرواية ـ: «سمعت أبا يعلى الموصلي يقول: عندي عن أبي خيثمة المسندُ والموقوف والتفسير حديثُه كله»، قال ابن عدي: «وهذا الحديث لم أجده عنده، ولم أجده إلا عند حامد».

أما كون أبي يعلى يرى أنه جمع كل حديث أبي خيثمة، وأن ابن عدي أتى برواية لم يرها عنده، **فإن ابن عدي يتفنن بهذا في مواضع متعددة**، منها: أنه قال: «وجون بن قتادة لم يعرف له أحمد بن حنبل غير حديث الدباغ، وقد ذكرت بذلك الإسناد حديثًا آخر، وما أظنه أن له غيرهما»[(١)]

وأما قوله: «وهذا الحديث لم أجده عنده، ولم أجده إلا عند حامد»، فلعله يقصد أنه لم يجده عند أحد من طبقة تلاميذ أبي خيثمة ممن سمع منهم ابن عدي، ولكن وجده عند الطبقة التي تليهم، ولذا رواه عن عبدان عن ابن أبي خيثمة، عن أبيه، به.



(١) الكامل (٣/ ١٧٣) رقم: (٣٦٥).



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا عبدان، حدثنا محمد بن صُدْران، وأحمد بن المِقدام، قالا: حدثنا محمد بن عبد الرحمن، عن أيوب، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر: أنه دخل على النبي ﷺ، وعليه إزارٌ يَتَقَعْقَع، فقال النبي ﷺ: **من هذا؟** فقال: عبد الله، قال: **فإن كنتَ عبدَ الله فارفع إزارك**، فرفعه إلى نصف الساقين، فكان إزرة عبد الله بعدُ».

قال ابن عدي: «حدثناه عبدان، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدثنا أبي، حدثنا الطفاوي، بإسناده، مثلَه».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي، الجواليقي، واسمه: عبد الله، لكن خُفِّف، متفق على ثقته وحفظه، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٢ ـ محمد بن صُدْران: هو محمد بن إبراهيم بن صُدْران بن سَليم بن ميسرة الأزدي السَّليمي، أبو جعفر البصري، المؤذن: قال أبو داود: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «شيخ، صدوق»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(١)]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق»[(٢)]

٣ ـ أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث بن أسلم العجلي، أبو الأشعث البصري: قال أبو حاتم: «صالح الحديث، محله الصدق»، وقال صالح جزرة: «ثقة»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن خزيمة: «كان كيِّسًا، صاحبَ حديث».

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٩١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٥) رقم: (٥٦٩٥).

وقال أبو داود: «وكان يُعلم المُجَّان المجون، فأنا لا أحدث عنه»[(١)]

■ **درجة الراوي**: ثقة، وأما قول أبي داود، فهو أمر متعلق بمروءته، لا علاقة له بضبطه، ولذا قال ابن عدي: «وهذا لا يؤثر فيه؛ لأنه من أهل الصدق، وكان أبو عَروبة يفتخر بلُقيِّه، ويُثني عليه»[(٢)]

٤ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٥ ـ **أيوب بن أبي تَميمة كيسان السَّختِياني، أبو بكر البصري**، متفق على إمامته وجلالته وتثبته، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٦ ـ **زيد بن أسلم: العَدَوي، أبو أسامة، ويقال: أبو عبد الله، المدني، مولى عمر**: متفق على ثقته وجلالته، إلا ما جاء عن ابن عيينة أنه قال: «كان زيد بن أسلم رجلًا صالحًا، وكان في حفظه شيء»[(٣)]، وهو مقابَل بثناء جمهور الأئمة عليه، فقد وثَّقه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

التخريج:

أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ عن عبدان، عن محمد بن صدران.

وأخرجه أيضًا: ابنُ عدي، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٩/٤٣) من طريق أحمد بن المقدام.

وأحمد في «المسند» (٣٧٣/١٠) رقم: (٦٢٦٣) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٢٨/٤) رقم: (٤٣٤٠) ـ.

ثلاثتهم (محمد بن صدران، وأحمد بن المقدام، وأحمد بن حنبل) عن الطُّفاوي، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي».

وجاء من طريق آخر:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤٧/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٦٥٨/١).

أخرجه: معمر في «الجامع» (١١/ ٨١) رقم: (١٩٩٨٠) ـ ومن طريقه أحمد في «المسند» (١٠/ ٤١٣) رقم: (٦٣٤٠) ـ عن زيد بن أسلم، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث **صحيح** من رواية معمر بن راشد، عن زيد بن أسلم، ورواية الطفاوي، عن أيوب، عن زيد، تقوي رواية معمر وتشدها.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

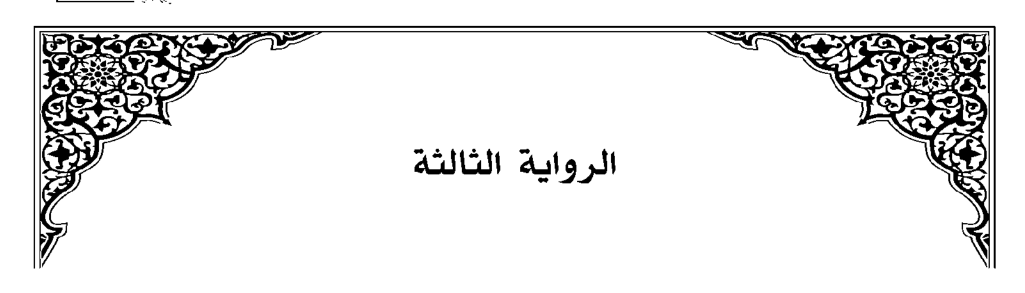
صرَّح ابن عدي بغرضه من هذه الرواية، فقال بعدها: «ولا أعلم رواه عن زيد بن أسلم غير أيوب، ولا عن أيوب إلا الطفاوي».

فابن عدي هنا يريد أن يبيِّن أن هذا الحديث مما تفرد به الطفاوي عن أيوب، عن زيد، وأن هذا التفرد فيه نكارة.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن هذا الحديث قد تفرد به الطفاوي عن أيوب، إلا أنه ليس كذلك من جهة أنه لا يرويه عن زيد إلا أيوب، فقد تقدم أن معمر بن راشد رواه عن زيد بن أسلم.

وعليه فإن هذا التفرد محتمل، وهو من الحال الثانية من تفردات الطفاوي عن أيوب، وهو أن يكون للحديث طريق آخر قوي، وهو كذلك هنا، فقد توبع أيوب من قِبَل معمر.





الرواية الثالثة

قال ابن عدي: «حدثنا عبدان، حدثنا محمد بن بكَّار، وإسماعيل بن سَيْف، وأبو الأشعث، قالوا: حدثنا محمد بن عبد الرحمن، حدثنا أيوب، عن الزهري، عن أنس: أن رسول الله ﷺ صُرِعَ عن فرسه فصلَّى بهم قاعدًا، وقاموا، فأشار إليهم أن اقعدوا، فلما قضى صلاته قال: **إنما جُعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبَّر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلَّى قائمًا فصلوا قيامًا، وإذا صلَّى قاعدًا فصلوا قعودًا أجمعون**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوزاي، الجواليقي، واسمه: عبد الله، لكن خُفِّف**، متفق على ثقته وحفظه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٢ ـ **محمد بن بَكَّار بن الزبير العَيْشي، الصَّيرفي البصري**: قال ابن حجر: «قد جمع غير واحد بينه وبين الذي قبله، منهم: أبو إسحاق الحبَّال في «مشايخ مسلم»، وأبو علي الجيَّاني في «مشايخ أبي داود»، والكلامُ في الذي قبله محتمل أن يكون بعضه فيه؛ لأن أكثرهم أطلقوا القول في محمد بن بكار من غير نسبة»[١]

والذي قبله هو: محمد بن بكار بن الرَّيَّان الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله البغدادي، وثَّقه ابن معين، والدارقطني، وكان أحمد لا يرى بأسًا في الكتابة عنه[٢]

▪ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[٣]

٣ ـ **إسماعيل بن سيف: بصري**: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «مستقيم الحديث إذا حدَّث عن ثقة».

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٢٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٢١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٠) رقم: (٥٧٥٩).

وقد ضعَّفه البزار، وقال عبدان: «كانوا يضعفونه»، وقال ابن عدي: «كان يسرق الحديث، روى عن الثقات أحاديث غير محفوظة»[١]

■ **درجة الراوي**: ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار إذا صح أنه من حديثه ولم يسرقه، ويكون قد روى عن الثقات، وإلا فيسقط حديثه.

٤ ـ **أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث بن أسلم العجلي، أبو الأشعث البصري**، ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٥ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٦ ـ **أيوب بن أبي تَميمة كيسان السَّختِياني، أبو بكر البصري**، متفق على إمامته وجلالته وتثبته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٧ ـ **الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني**: متفق على ثقته وتثبته وجلالته وإمامته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن بديل بن ورقاء.

التخريج:

أخرجه: البزار في «المسند» (١٢/ ٣٥٧) رقم: (٦٢٥٨) عن محمد بن عثمان العقيلي، والحسن بن قزعة، وأحمد بن المقدام.

خمستهم (محمد بن بكار وإسماعيل بن سيف وأبو الأشعث أحمد بن المقدام ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، ومحمد بن عثمان، والحسن بن قزعة) عن الطُّفَاوي، عن أيوب، به.

قال البزار: «ولا نعلم رواه عن أيوب إلا الطفاوي».

تنبيه: قد اختلف على أبي الأشعث أحمد بن المقدام:

فرواه البزار ـ كما تقدم ـ، وعبدان، عنه، عن الطفاوي، به، دون زيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا»، وهكذا رواه كل من حدَّث به عن أبي الأشعث، وكل من حدَّث به عن الطفاوي.

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٢/ ١٣١) رقم: (١١٧٧).

وخالفهم الحسنُ بن علي بن شبيب المعمري، فرواه عن أبي الأشعث، عن الطفاوي، به، بزيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا».

أخرجه: الدارقطني ـ كما في «سؤالات السلمي له» (ص٢٨٧) رقم: (٣٤٧) ـ عن جعفر الخُلْدي عن الحسن بن علي بن شبيب المَعْمَري، عن أبي الأشعث أحمد بن المقدام، عن الطفاوي به.

ولا شك في أن هذه الزيادة **منكرة**، قد أخطأ فيها المعمري، وخالف فيها كل من رواه عن أبي الأشعث، منهم كبار الحفاظ في وقته، كالبزار، وعبدان، بل وخالف كل من رواه عن الطفاوي أيضًا.

قال ابن عدي ـ بعد أن أورد الرواية السابقة ـ: «وحدَّث بهذا الحديث المَعْمَري، عن أبي الأشعث، عن الطُّفَاوي بهذا الإسناد، فزاد في متنه: «وإذا قرأ فأنصتوا»، فتكلم الناس فيه من أجله».

وقال: «قال لنا عبدان: لما حدث المعمري بهذه الزيادة عن أبي الأشعث، كتبوا إليَّ من بغداد، فكتبت إليهم: إن محمد بن بكار، وإسماعيل بن سيف، وأبا الأشعث، ثلاثتهم حدثونا عن الطفاوي وليس فيه: وإذا قرأ فأنصتوا».

قلت: المعمري ثقةٌ حافظ إن شاء الله، قال عنه عبدان: «ما رأيت في الدنيا صاحب حديث مثله»، وقال الدارقطني: «صدوق حافظ»، ولكنه يُغرب، ولذا تكلَّم فيه موسى بنُ هارون الحمال؛ فقد كان صاحبًا له في الكتابة عن الشيوخ، فرآه يتفرد بأشياء لم يكتبها، فاستخار اللهَ ثم تكلَّم فيه لذلك، فلما تكلَّم فيه اعتذر المعمريُّ لنفسه بأن السبب في ذلك أنه كان ينتخب لهم، فإذا مرَّ به حديثٌ غريب قصد الشيخَ وحده فسأله عنه، ولذا لما طُولب بإخراج أصوله قال: «قد عُرف من عادتي أني كنتُ إذا رأيت حديثًا غريبًا عند شيخ ثقة لا أُعلِّم عليه، إنما كنتُ أقرأ من كتاب الشيخ وأحفظه، فكيف السبيل إلى الأصول؟».

وأما تكذيب فَضْلَك الرازي، وجعفر بن الجنيد له، فقد ردَّه عبدان، فقال: «حَسَداه؛ لأنه كان رفيقهم، فكان إذا كتب حديثًا غريبًا لا يُفيدهما».

ومن أحسن ما قيل فيه: قولُ عبد الله بن أحمد بن حنبل لما سُئل عنه: «لا يتعمد الكذب، ولكن أحسَبُه أنه صحب قومًا يصلون الحديث»، ولذا قال ابنُ عدي: «والمعمري كما قال عبد الله بن أحمد لا يتعمد الكذب، ولكن صحب قومًا من

البغداديين يزيدون ويصلون، وهذا موجود في البغداديين خاصةً في حديثهم، وفي حديث ثقاتهم»[(١)]

وهذه الزيادة لا يظهر أنها من الغرائب التي حفظها المعمري عن أبي الأشعث ولم يحفظها غيره، فتكون العلةُ فيها من أبي الأشعث، وإنما هي من الأخطاء التي أخطأ فيها المعمري، ولذا لمَّا أُنكر عليه رجع عنها، فقد قال الدارقطني ـ كما في «سؤالات الحاكم له» ـ «فلما أُنكِر عليه تركه»[(٢)]، وكذا نقله ابن حجر[(٣)]

وجاء عن الدارقطني في «سؤالات السلمي له» خلاف ذلك، فقال: «فأُنكِر عليه فلم يرجع»[(٤)]

ولعل الجمع بينهما أن يُقال: إن المعمري في بادئ الأمر لم يرجع، ثم لما شُنّع عليه وكثر من تكلم فيه بسبب ذلك رجع.

وعليه فإن هذه الزيادة لا شك في أنها **منكرة**، وأن الخطأ فيها من المعمري[(٥)]

وقد بان بما سبق أن الحديث رواه جماعة عن الطُّفَاوي، عن أيوب، عن الزهري، وأن الطفاوي تفرد به عن أيوب.

وقد جاء الحديث عن الزهري من طرق أخرى:

أخرجه: مالك في «الموطأ» (ص: ١٣٥) رقم: (١٦) ـ ومن طريقه البخاري في «الصحيح» (١/ ١٣٩) رقم: (٦٨٩)، والدارمي في «السنن» (ص: ٣٢٢) رقم:

---

(١) أخرج: البيهقيُّ في «القراءة خلف الإمام» (ص: ١٣٥) رقم: (٣١٤) عن أبي الحسين بن بشران، عن أبي جعفر الرزاز، عن محمد بن سليمان بن الحارث أبي هشام الضبي، عن سليمان بن أرقم، عن الحسن، عن أنس، وعن الزهري عن أنس، وفيه زيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا».
قال البيهقي: «وهذا مما يتفرد به سليمان بن أرقم، وهو متروك، جرحه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما». قلت: وهو ممن اتفق النقادُ على ترك حديثه؛ ابنُ معين، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وغيرهم، قال أبو داود: «قلت لأحمد: روى عن الزهري، عن أنس، في التلبية، قال ـ أي: أحمد ـ: لا نُبالي أروى أم لم يروِ». انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٨٣).

(٢) (ص: ١٠٩) رقم: (٧٨).

(٣) لسان الميزان (٣/ ٧١) رقم: (٢٣٢١).

(٤) (ص: ٢٨٧) رقم: (٣٤٧).

(٥) (ص: ٢٨٧) رقم: (٣٤٧).

(١٣٩٠)، وأبو داود في «السنن» (١/ ١٦٤) رقم: (٦٠١)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٢/ ٩٨) رقم: (٨٣٢) ـ.

وأحمد في «المسند» (٢٠/ ٩٤) رقم: (١٢٦٥٦) من طريق معمر.

والبخاري في «الصحيح» (١/ ١٤٧) رقم: (٧٣٢) من طريق شعيب.

والبخاري في «الصحيح» (١/ ١٤٧) رقم: (٧٣٣)، ومسلم في «الصحيح» (١/ ٣٠٨) رقم: (٤١١)، والترمذي في «الجامع» (٢/ ١٩٤) رقم: (٣٦١) من طريق الليث.

والبخاري في «الصحيح» (١/ ١٦٠) رقم: (٨٠٥)، ومسلم في «الصحيح» (١/ ٣٠٨) رقم: (٤١١)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٣٩٢) رقم: (١٢٣٨)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٢/ ٨٣) رقم: (٧٩٤) من طريق ابن عيينة.

ومسلم في «الصحيح» (١/ ٣٠٨) رقم: (٤١١) من طريق يونس.

سبعتهم (أيوب، ومالك، ومعمر، وشُعيب، والليث، وابن عيينة، ويونس) عن الزهري.

وتوبع الزهري:

أخرجه: البخاري في «الصحيح» (١/ ٨٥) رقم: (٣٧٨) من طريق حميد الطويل.

كلاهما (الزهري، وحُميد) عن أنس رضي الله عنه، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث مروي من طرق متعددة عن الزهري، وتابعه حميد الطويل، كلاهما عن أنس، والحديث مخرَّجٌ في «الصحيحين».

وأما زيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا»، فقد تقدم أنها منكرة.

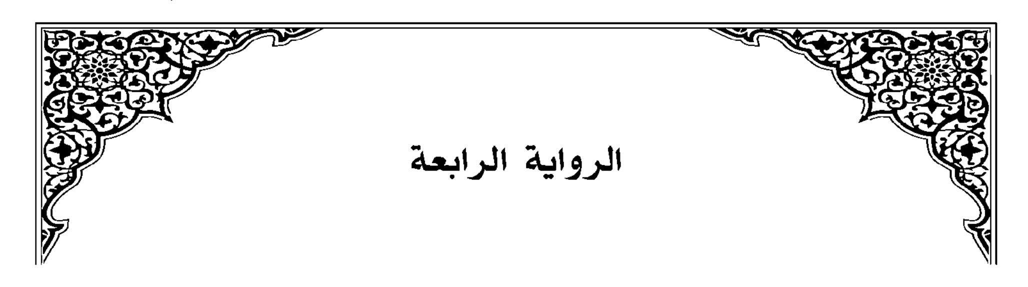
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من هذه الرواية، فقال بعدها: «وهذا الحديث لم يُحدِّث به عن أيوب غير الطفاوي، وهو غريبٌ من حديث أيوب، عن الزهري».

فابن عدي هنا يريد أن يبيِّن أن هذا الحديث مما تفرد به الطفاوي عن أيوب، وأن هذا التفرد غريب.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن هذا الحديث قد تفرد به الطفاوي عن أيوب، وهذا التفرد محتمل، لكون أيوب قد توبع عليه، تابعه جماعة من الحفاظ عن الزهري، ومثل هذا يُخفف فيه، وهو من الحال الثانية من أحوال تفرد الطفاوي عن أيوب.





الرواية الرابعة

قال ابن عدي: «حدثنا عبدان، حدثنا أبو الأشعث، حدثنا محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا أيوب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيَّب: أن رسول الله ﷺ قال: **شرُّ الطعام طعام الوليمة، يُطعَمُه الأغنياء، ويُمنَعُه المساكين، ومَن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله** ذكر ذلك سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي، الجواليقي، واسمه: عبد الله، لكن خُفِّف**، متفق على ثقته وحفظه، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٢ ـ **أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث بن أسلم العجلي، أبو الأشعث البصري**، ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية.

٣ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٤ ـ **أيوب بن أبي تَميمة كيسان السَّختِياني، أبو بكر البصري**، متفق على إمامته وجلالته وتثبته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني**: متفق على ثقته وتثبته وجلالته وإمامته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن بديل بن ورقاء.

٦ ـ **سعيد بن المسيَّب بن حَزْن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي، أبو محمد المخزومي**: متفق على إمامته وجلالته، وثقته، وتثبته، قال ابن المديني: «لا أعلم في التابعين أوسعَ علمًا من سعيد بن المسيب»، وقال

أبو حاتم: «ليس في التابعين أنبل منه، وهو أثبتهم في أبي هريرة»[١]

التخريج:

هذا الحديث يرويه عن الزهري جماعة من أصحابه، وقد اختلف عنهم، وسأسوق هنا رواية كل واحد منهم وأحرِّر الاختلاف عنه، ثم أرجح بين الأوجه.

الراوي الأول عن الزهري: أيوب بن أبي تميمة.

رواه عبدان، عن أحمد بن المقدام، عن الطُّفاوي، عن أيوب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ.

وخولف عبدان، أخرجه: الدارقطني في «العلل» (٤/٣٤٨) عن عبد الله بن محمد بن سعيد الجمَّال، عن أبي الأشعث أحمد بن المقدام، عن الطفاوي، به موقوفًا.

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي الأشعث، وأن الاختلاف منه.

وتوبع أبو الأشعث على الوجه الثاني الموقوف، أخرجه: أحمد في «المسند» (١٥/١٤٨) رقم: (٩٢٦١) ـ ومن طريقه أبو عوانة في «المستخرج» (٣/٦٣) رقم: (٤٢٠٣) ـ.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/٢٠٩) رقم: (٦٥٧٧)، وأبو يعلى الموصلي في «المسند» (١٠/٢٩٥) رقم: (٥٨٩١)، وابن حبان في «الصحيح» (١٢/١١٩) رقم: (٥٣٠٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم.

كلاهما (أحمد بن حنبل، ويعقوب بن إبراهيم) عن الطفاوي، عن أيوب، به موقوفًا.

ومما تقدم يتبين أن أحمد بن حنبل، ويعقوب الدورقي، وأبو الأشعث ـ في أحد الوجهين عنه ـ، رووه عن الطُّفاوي، موقوفًا، وأن أبا الأشعث رواه مرفوعًا ـ في أحد الوجهين ـ، ولذا فالأقرب أن المحفوظ عن الطُّفاوي هو الوجه الموقوف، وأن أبا الأشعث رواه مرةً بالرفع فوهم فيه.

وعليه فإن المحفوظ عن أيوب روايته عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة موقوفًا.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/٤٣).

الراوي الثاني عن الزهري: مالك بن أنس.

وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه جماعة، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﵁ موقوفًا.

الثاني: رواه إسماعيل بن مسلمة القعنبي، وروح بن القاسم، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا.

الثالث: رواه ورقاء، عنه، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁ موقوفًا.

أما الوجه الأول: فهو في «موطأ مالك» (٢/ ٥٤٦) رقم: (٥٠) من رواية يحيى الليثي عنه.

وأخرجه: البخاري في «الصحيح» (٧/ ٢٥) رقم: (٥١٧٧) عن عبد الله بن يوسف.

ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٥٤) رقم: (١٤٣٢) عن يحيى بن يحيى التميمي.

وأبو داود في «السنن» (٣/ ٣٤١) رقم: (٣٧٤) عن عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي.

أربعتهم (يحيى الليثي، وعبد الله بن يوسف التنيسي، ويحيى التميمي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي) عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

وأما الوجه الثاني: فرواه روح بن القاسم، وإسماعيل بن مسلمة القعنبي، كلاهما عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا.

أخرجه: ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ٤٦) عن ابن قاسم، عن إسحاق بن داود الصواف، عن يحيى بن غيلان، عن عبد الله بن بَزيع، عن روح بن القاسم.

وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ٤٧) من طريق مالك بن سيف التجيبي، عن إسماعيل بن مسلمة القعنبي.

كلاهما (روح، وإسماعيل) عن مالك، به مرفوعًا[1]

---

(١) وأخرجه: ابن المظفر في «غرائب مالك» (ص: ٥٢) رقم: (١٤) عن عبد الصمد بن إسحاق بن إسماعيل، عن إسحاق بن داود الصواف، به، موقوفًا. وهذا غريب؛ فإن =

وأما **الوجه الثالث**، فرواه ورقاء، عنه، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفًا.

أخرجه: ابن مخلد في «ما رواه الأكابر عن مالك» (ص: ٦٨) رقم: (٦٢) من طريق سليمان بن سفيان الجهني، عن ورقاء، به.

ولا شك أن الوجه المحفوظ عن مالك هو الوجه الأول، وهو من رواية جماعة من الثقات من أصحابه، وأما الوجه الثاني فهو من رواية روح بن القاسم، وإسماعيل بن مسلمة، فأما رواية روح ففي ثبوتها إليه نظر؛ وذلك لأن الراوي عنه هو عبد الله بن بَزيع الأنصاري، قال عنه الساجي: «ليس بحجة، روى عنه يحيى بن غيلان مناكير»[(١)]، وقال ابن عدي: «أحاديثه عمن يروي عنه ليست بمحفوظة أو عامتها»، وقال: «وقد رأيت له عند الحسن بن عثمان، عن يحيى بن غيلان عن عبد الله بن بزيع أصنافًا له وليس هو عندي ممن يُحتج به»[(٢)]، وقال الدارقطني: «ليِّن»[(٣)].

وأما رواية إسماعيل بن مسلمة القَعْنَبي فإن القعنبي هذا «صدوق» كما قال أبو حاتم[(٤)]، إلا أنه أقل من أخيه عبد الله كما قال الذهبي[(٥)]، وقد أخطأ في هذا الحديث وخالف الحفاظ من أصحاب مالك، ولذا قال الدارقطني بعد أن أورد روايته هذه: «ووهم في رفعه»، وقال الذهبي: «فرفعه، فوهم»[(٦)]

وأما الوجه الثالث، فقد رواه عن ورقاء ـ وهو ابن عمر اليشكري ـ[(٧)]

= ابن عبد البر أسنده عن شيخه ابن قاسم هكذا مرفوعًا، والغرابة التي من أجلها أوردها ابن المظفر غرابة الرفع؛ فجمهور الرواة عن مالك يوقفونه ـ كما تقدم ـ، ولذا زاد المحقق لكتاب «غرائب مالك» في هذه الرواية: [قال رسول الله ﷺ]، ووضعها بين معكوفتين، وعلَّل زيادته هذه بما تقدم.

تنبيه: ذكر محقق كتاب «غرائب مالك» أن ابن عساكر رواه هكذا بالرفع أيضًا في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٢٥، ٣٢٦)، ولم أجد هذا، وإنما الذي فيه الإسناد نفسه لمتن آخر.

(١) وهو الراوي عنه هنا.
(٢) الكامل (٥/ ٤١٥) رقم: (١٠٨٧).
(٣) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٤/ ٤٤١) رقم: (٤١٧١).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٩).
(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٢٤٣) رقم: (٩٠٤).
(٦) المصدر السابق.
(٧) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٦).

سليمان بن سفيان الجهني، وهو ضعيف جدًّا، ضعَّفه ابن معين، والنسائي، والدارقطني[١]، فلا يثبت هذا الوجه إلى ورقاء، ولذا علَّقه الدارقطني بصيغة التمريض، فقال: «رُوي عن ورقاء»[٢]، ولو صحَّ عنه لكان مخالَفًا برواية الثقات من أصحاب مالك، وقد قال الدارقطني بعد أن أورد روايته: «ولا يصح عن سُمي»[٣].

وعليه فإن **المحفوظ عن مالك** ما رواه الجماعة من الثقات عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا، قال أبو بكر النيسابوري: «هذا عند جمهور رواة الموطأ من كلام أبي هريرة»[٤].

الراوي الثالث عن الزهري: معمر بن راشد.

وقد جاء عنه خمسة أوجه:

الأول: رواه عبد الرزاق، عنه، عن الزهري، عن ابن المسيب والأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الثاني: رواه وهيب بن خالد، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الثالث: رواه عبد الأعلى، عنه، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الرابع: رواه أسد بن عمرو، عن معمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة موقوفًا، وعن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الخامس: رواه حماد بن زيد، عنه، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، مرسلًا عن النبي ﷺ.

أما الوجه الأول[٥] فقد أخرجه: أحمد في «المسند» (١٢/ ٢٢٣) رقم: (٧٢٧٩)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٥٥) رقم: (١٤٣٢) عن محمد بن رافع، وعبد بن حميد، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣/ ٦٣) رقم: (٤٢٠٤) عن محمد بن

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٦).
(٢) العلل (٤/ ٣٤٧).
(٣) المصدر السابق.
(٤) التمهيد، لابن عبد البر (١٠/ ١٧٧).
(٥) وهو في «الجامع»، لمعمر بن راشد (١٠/ ٤٤٧) رقم: (١٩٦٦٢).

مُهِلّ الصنعاني، والدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٩) من طريق محمد بن يحيى، والبيهقي في «السنن الكبير» (٧/ ٤٢٧) رقم: (١٤٥٢٣) من طريق أحمد بن منصور، ستتهم (أحمد بن حنبل، ومحمد بن رافع، وعبد بن حميد، ومحمد بن مُهِل الصنعاني، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن منصور) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، والأعرج، عن أبي هريرة موقوفًا[١].

وأما بقية الأوجه فقد ذكرها الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٥) رقم: (١٦٦٩).

والذي يظهر أن **المحفوظ عن معمر** أنه رواه عن الزهري، عن ابن المسيب، ورواه عن الزهري، عن الأعرج، كلاهما عن أبي هريرة، موقوفًا، فجمع بينهما عبد الرزاق، واقتصر وهيب على روايته عنه عن الأعرج، واقتصر عبد الأعلى على روايته عنه عن ابن المسيب.

أما رواية حماد بن زيد فهي خطأ؛ وذلك لأنه خالف الجماعة من أصحاب معمر، وفيهم عبد الرزاق، وهو من الطبقة الأولى من أصحابه، قال أحمد بن حنبل: «إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق»[٢]، بالإضافة إلى أن من روى عن معمر في اليمن فهو أضبط كعبد الرزاق، أما رواية البصريين عنه ففيها نظر، فإن معمرًا لم تكن كتبه معه هناك فخلَّط فلم يُتقنوا حديثه[٣]، وحماد بصري.

وأما رواية أسد بن عمرو، فقد تُكلم فيه، قال عنه أحمد: «صدوق»، وأما ابن معين فرُوي عنه أنه قال: «ثقة»، وروي عنه أنه قال: «كذوب، ليس بشيء»، وقال البخاري: «ضعيف»، وقال النسائي: «ليس بثقة»[٤]، فلا عبرة بمخالفته هنا.

وإلى ما سبق ذهب الدارقطني، فقال: «ولا يصح القولان جميعًا ـ يعني رواية

---

(١) خالفهم: ابن أبي السري ـ وهو محمد بن المتوكل ـ، فرواه عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد، والأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا، أخرجه: ابن حبان في «الصحيح» (١٢/ ١١٦) رقم: (٥٣٠٤) عن محمد بن الحسن بن قتيبة عن ابن أبي السري، به. وقال ابن حبان: «قال لنا ابن قتيبة: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، وأنا قصَّرت به؛ لأن أصحاب الزهري كلهم كذا قالوا موقوفًا».
ولا شك في نكارته، وابن أبي السري هذا «كثير الغلط» كما قال بن عدي ـ انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٨٦) ـ، ورواية الجماعة عن عبد الرزاق هي المحفوظة.

(٢) شرح العلل، لابن رجب (٢/ ٧٠٦).

(٣) شرح العلل، لابن رجب (٢/ ٧٦٦).

(٤) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٢/ ٩٠) رقم: (١١٠٥).

حماد بن زيد، وأسد بن عمرو ـ، عن معمر، والصحيحُ عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، والأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا»[١]

الراوي الرابع عن الزهري: ابن عيينة.

واختُلف عنه على أوجه:

الأول: رواه جماعة، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الثاني: رواه الحميدي ومحمد بن هشام، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

الثالث: رواه علي بن عمرو الأنصاري، عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة[٢]

أما الوجه الأول، فقد أخرجه: الحميدي في «المسند» (٢/ ٢٩٥) رقم: (١٢٠٥)[٣]، وسعيد بن منصور في «السنن» (١/ ١٧٤) رقم: (٥٢٤)، وأحمد في «المسند» (١٢/ ٢٢٣) رقم: (٧٢٧٩)، وأخرجه: مسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٥٥) رقم: (١٤٣٢) عن ابن أبي عمر، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٠٩) رقم: (٦٥٧٨) عن قتيبة بن سعيد، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٦١٦) رقم: (١٩١٣) عن علي بن محمد، وأبو يعلى في «المسند» (١١/ ١٢٣) رقم: (٦٢٥٠) عن زهير، سبعتهم (الحميدي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وابن أبي عمر، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن محمد، وزهير) عن ابن عيينة، به.

وأما الوجه الثاني، فقد أخرجه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ١٦) رقم: (٣٠١٦) عن محمد بن النعمان، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٢٧) رقم: (١٤٥٢١) من طريق يعقوب بن سفيان، كلاهما (محمد بن النعمان، ويعقوب بن سفيان) عن الحميدي.

والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢١٤)

---

(١) العلل (٤/ ٣٤٨).

(٢) سيأتي أن ابن عيينة رواه عن غير الزهري، وليس هذا من الاختلاف عليه.

(٣) وهو بين أيدينا من رواية بشر بن موسى الأسدي. ورواه عن الحميدي بالوقف أبو إسماعيل الترمذي، أخرجه: أبو عَوانة في «المستخرج» (٣/ ٦٢) رقم: (٤٢٠١) عن أبي إسماعيل، به. وسيأتي ذكر من رواه عنه بالرفع، والاختلاف فيه من ابن عيينة.

رقم: (٣٩٧) من طريق أحمد بن علي الأَبَّار، عن محمد بن هشام[١]

كلاهما (الحميدي، ومحمد بن هشام) عن ابن عيينة، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا.

وأما الوجه الثالث، فرواه علي بن عمرو الأنصاري، عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة. ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٦) ـ.

والذي يظهر أن **المحفوظ عن ابن عيينة** هو الوجه الأول والثاني، قال البيهقي: «وكان سفيان ربما رفع هذا الحديث وربما وقفه»، وأما الوجه الثالث فلا يثبت عن ابن عيينة، والوهم فيه من علي بن عمرو الأنصاري، وهو ممن يغرب، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب»[٢]، ولذا قال الدارقطني عن هذا الوجه ـ بعد أن أورده ـ: «ووهم فيه على ابن عيينة».

الراوي الخامس عن الزهري: الأوزاعي.

وقد اختُلف عنه على وجهين:

الأول: رواه جماعة، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الثاني: رواه جماعة، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

أما الوجه الأول، فقد أخرجه: الدارمي في «السنن» (٢/ ١٣١٣) رقم: (٢١١٠)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٣١٣) رقم: (٢١١٠) عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وتابع أبا المغيرة بشرُ بن بكر، ومحمدُ بن يوسف الفريابي ـ كما ذكر الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٦) ـ.

ثلاثتهم (أبو المغيرة، وبشر بن بكر، والفريابي) عن الأوزاعي، عن الزهري، به موقوفًا.

وأما الوجه الثاني، فقد أخرجه: أبو عوانة في «المستخرج» (٣/ ٦٣) رقم: (٤٢٠٦) عن أبي أمية الطرَسُوسي، عن محمد بن مصعب، ويحيى بن الضحاك.

---

(١) وفيه أن ابن عيينة قال: «هذا أول شيء سمعته من الزهري».

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٥).

وتابعهما إسماعيل بن عيَّاش ـ كما ذكر الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٦) ـ.

ثلاثتهم (محمد بن مصعب، ويحيى بن الضحاك، وإسماعيل بن عياش) عن الأوزاعي، عن الزهري، به مرفوعًا.

والأظهر أن الوجه **المحفوظ عن الأوزاعي** هو الوجه الأول الموقوف، فهو من رواية الأثبات عنه.

وأما الوجه الثاني فإن رواية محمد بن مصعب ويحيى بن الضحاك في ثبوتها إليهما نظر؛ فإن الراويَ عنهما هو أبو أمية الطرسوسي، وهو متكلَّم فيه، وثَّقه أبو داود، وقال عنه أبو بكر الخلال: «رفيع القدر جدًّا، كان إمامًا في الحديث»، وقال ابن حبان: «دخل مصر فحدَّثهم من حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا بما حدَّث من كتابه»، وقال الحاكم: «صدوق، كثير الوهم»، وقال ابن أبي حاتم: «أدركته ولم أكتب عنه»[1]، فربما كانت هذه الرواية مما وهم فيها، وأبو عوانة رحل إلى مصر[2]، فقد يكون سمع هذا منه هناك لما حدَّثهم من حفظه فأخطأ.

ثم لو ثبت الطريق إلى محمد بن مصعب، ويحيى بن الضحاك، فإن كلًّا منهما متكلَّمٌ فيه، أما محمد بن مصعب القَرْقَساني فقد رضيه أحمد في الرواية عن الأوزاعي، وأما صالح جزرة فقال: «عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة، وقد روى عن الأوزاعي غير حديث كلها مناكير، وليس لها أصول»، وقد ضعَّفه ابن معين مطلقًا، فقال: «ليس بشيء»، وقال: «لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفَّلًا»، وقال النسائي: «ضعيف»[3].

وأما يحيى ـ وهو ابن عبد الله بن الضحاك البابْلُتِّي، وهو ابن امرأة الأوزاعي ـ فقد تُكلِّم في سماعه من الأوزاعي، قال أحمد بن حنبل: «أما السماع فلا يُدفع»، أما ابن معين فقال: «لم يسمع ـ واللهِ ـ من الأوزاعي شيئًا»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عنه، فقال: لا أحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه»، وقال ابن عدي: «وليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديث صالحة وفيها أفرادات، وأثر الضعف

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٩٣).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣١٥) رقم: (٢٧٨).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٠٣).

على حديثه بيِّن»[١]

وإسماعيلُ وإن كان جمهور النقاد على أن روايته عن الشاميين الأصل فيها الاستقامة إلا أن مخالفته للجماعة ممن هو أوثق منه لا تُحتمل[٢]، وعليه فإن المحفوظ عن الأوزاعي ما تقدم من رواية الوقف.

الراوي السادس عن الزهري: زمعة بن صالح.

رواه عن الزهري، عن سعيد أو غيره، عن أبي هريرة، موقوفًا.

أخرجه: يونس بن حبيب في «مسند الطيالسي» (٤/ ٦٦) رقم: (٢٤٢٢) عن الطيالسي، عن زمعة، عن الزهري، به.

الراوي السابع عن الزهري: محمد بن الوليد الزُّبَيْدي.

رواه عن الزهري، مرسلًا مرفوعًا.

أخرجه: سعيد بن منصور في «السنن» (١/ ١٧٤) رقم: (٥٢٥) عن فرج بن فَضالة، عن الزُّبَيْدي، عن الزهري، قال: قال رسول الله ﷺ.

وهذا الوجه **لا يثبت عن الزبيدي**؛ فقد تفرد به فرج بن فضالة، وهو ضعيف، تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وقال رجل لابن معين: «أيُّما أعجب إليك: إسماعيل بن عيَّاش أو فرج بن فضالة؟ قال: لا، بل إسماعيل، فرج ضعيف الحديث، وأيشٍ عند فرج!»، وقال ابن المديني في إحدى الروايتين عنه: «ضعيف، لا أحدث عنه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وكذا قال مسلم، وقال النسائي: «ضعيف»[٣]

الراوي الثامن عن الزهري: النعمان بن راشد.

وقد اختلف عنه على أوجه:

الأول: رواه وهيب بن خالد الباهلي، ووهب بن جرير، وجرير بن حازم، عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، موقوفًا.

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٣٦٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٢).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨٢). وقد قوَّى روايته عن الشاميين أحمد بن حنبل، فقال: «إذا حدَّث عن الشاميين فليس به بأس»، وما ذكرته من الأقوال فوق فهو تضعيف مطلق فيه.

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٤٨/١٥) رقم: (٩٢٦١) عن عفان، عن وهيب بن خالد.

والدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٩) من طريق أبي الأزهر، ومن طريق الحسن بن أبي الربيع، كلاهما عن وهب بن جرير.

وتابعهما جرير بن حازم ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٥) رقم: (١٦٦٩) ـ.

ثلاثتهم (وهيب بن خالد، ووهب بن جرير، وجرير بن حازم) عن النعمان بن راشد، به.

الوجه الثاني: رواه وهيب بن خالد، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

الوجه الثالث: رواه حماد بن زيد، عنه، عن الزهري، عن أبي هريرة، موقوفًا[1]

والذي يظهر أن **كل هذه الأوجه محفوظة** عن النعمان، وأن الاضطراب منه، ولذا قال أحمد بن حنبل: «مضطرب الحديث، روى أحاديث مناكير»، وقال البخاري، وأبو حاتم: «في حديثه وهم كثير، وهو في الأصل صدوق»، وقال النسائي: «ضعيف، كثير الغلط»[2]

الراوي التاسع عن الزهري: عُقيل بن خالد.

رواه عن الزهري، عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفًا.

أخرجه: أبو عوانة في «المستخرج» (٣/ ٦٣) رقم: (٤٢٠٥) من طريق الليث، عن عُقيل، عن الزهري، به.

الراوي العاشر عن الزهري: ابن جريج.

وقد اختُلف عنه على وجهين:

الأول: رواه هشام بن سليمان المخزومي، وحجاج بن محمد، وعبد الوارث، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور، عنه، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

---

(١) علَّق هذين الوجهين الدارقطنيُّ في «العلل» (٤/ ٣٤٥) رقم: (١٦٦٩).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٠).

أخرجه: أبو محمد الفاكهي في «الفوائد» (ص: ٤٦٦) رقم: (٢٣٤) عن أبيه، عن هشام.

وأبو عوانة في «المستخرج» (٣/ ٦٢) رقم: (٤٢٠١) عن يوسف بن مسلم، عن حجاج بن محمد[1]

وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ١٧٧) من طريق أبي معمر، عن عبد الوارث.

ثلاثتهم (هشام المخزومي، وحجاج بن محمد، وعبد الوارث) عن ابن جريج، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

الثاني: رواه همام، وعبد الوارث، عنه، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا. فأسقطا ابن أبي الأخضر. كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٥) رقم: (١٦٦٩).

والذي يظهر أن **كلا الوجهين محفوظ** عن ابن جريج، وأنه سمعه من صالح بن أبي الأخضر، فرواه عنه، ثم دلَّسه عن الزهري.

الراوي الحادي عشر عن الزهري: إسماعيل بن مسلم.

رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موقوفًا.

أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٣١) رقم: (٧٠٧٦) من طريق هارون بن المغيرة، عن إسماعيل بن مسلم، عن الزهري، به.

الخلاصة: مما تقدم يتبين أن الأوجه المحفوظة عن أصحاب الزهري خمسة أوجه، وهذا أوان سياقها ثم الترجيح بينها:

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة موقوفًا.

---

(١) وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٤٥) رقم: (١٦٦٩): «وحدَّث به يوسف بن سعيد بن مسلم من حفظه، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»، والصواب ما حدث به عن حجاج، عن ابن جريج، عن صالح بن أبي الأخضر، وقد أشار الدارقطني إلى إعلال هذه الرواية حينما قال: «من حفظه».

هذا الوجه رواه عن الزهري أربعة، وهم: أيوب، ومعمر[١]، وزمعة بن صالح[٢]، والنعمان بن راشد[٣]، كلهم عنه، به.

الوجه الثاني: الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة موقوفًا.

هذا الوجه رواه عن الزهري ستة، وهم: مالك، ومعمر، وابن عيينة[٤]، والأوزاعي، وعُقيل، والنعمان بن راشد[٥]، كلهم عنه، به.

الوجه الثالث: الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا.

هذا الوجه رواه ابن عيينة[٦]، وصالح بن أبي الأخضر[٧]، عن الزهري، به.

الوجه الرابع: الزهري، عن أبي هريرة، موقوفًا.

هذا الوجه تفرد به النعمان بن راشد، عن الزهري، به.

الوجه الخامس: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، موقوفًا.

هذا الوجه تفرد به إسماعيل بن مسلم عن الزهري، به.

الترجيح بين الأوجه:

الذي يظهر أن **المحفوظ عن الزهري هو الوجه الثاني**؛ فإنه يرويه كبار أصحابه؛ مالك، ومعمر، وابن عيينة، وعقيل، وغيرهم، وهم المقدَّمون فيه، فمالك أثبتهم، قدَّمه ابن القطان، وكذا قال أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم الرازي: «مالك أثبت أصحاب الزهري»، ومعمر أيضًا في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، قال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة عنه: «أثبت أصحاب الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، كانوا عالمين به»، وابنُ عيينة يليهم، حتى إن ابن المديني قدَّمه على مالك،

---

(١) تقدم أن معمرًا ثبت عنه أنه مرة قال: «عن سعيد»، ومرة قال: «عن الأعرج»، ورواه عنه عبد الرزاق فجمع بينهما، وكلها ثابتة عنه.

(٢) وقد تردد فيه، فقال: «عن الزهري، عن سعيد أو غيره».

(٣) وقد تقدم أنه اضطرب فرواه بثلاثة أوجه، هذا أحدها.

(٤) في أحد الوجهين الثابتين عنه.

(٥) وقد تقدم أنه اضطرب، فرواه بثلاثة أوجه، هذا أحدها.

(٦) في أحد الوجهين الثابتين عنه.

(٧) فيما رواه عنه ابن جُريج، وتقدم أن ابن جريج رواه أيضًا عن الزهري مباشرة بهذا الوجه، وأن الأقرب أنه دلَّسه، ولذا لم أثبته فوق.

إلا أن أحمد ناظره في ذلك وذكر له أنه أخطأ في أكثر من عشرين حديثًا عن الزهري، وعلى ذلك ـ أي: تقديم مالك ـ يحيى القطان، وأحمد، وابن معين في رواية، وأبو حاتم، وغيرهم، وعُقيل من الأقوياء فيه، قال ابن معين: «ما أحد أحب إلي من سفيان ويونس ومعمر وعقيل، يعني في الزهري، وقد كان يونس وعقيل عالمين به»، وكان يصحبه في حضره وسفره[١]

وأما الوجه الأول فمع أن راويه هو معمر إلا أنه وجه مرجوح فيما يظهر؛ وذلك لأمرين:

الأول: أن الأكثر والأحفظ رووه عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فروايتهم مقدمة، أما الوجه الثاني فهم أقل عددًا، وأقل حفظًا، ليس فيهم من يباري أصحاب الوجه الأول، غير معمر، وقد رُوي عنه الوجهان، فلعله وهم في الوجه الثاني، أما أيوب وزمعة فليسا من مشاهير الرواة عن الزهري، وأما النعمان بن راشد فقد اضطرب في الرواية، كما تقدم.

الثاني: أن ثبوت هذا الوجه إلى أصحابه أقل من ثبوت الوجه الأول إلى أصحابه، فمعمر رُوي عنه الوجهان، وأيوب تفرد عنه الطفاوي، وهذا التفرد مع مخالفته للأكثر والأحفظ من أصحاب الزهري فيه نظر، والنعمان بن راشد تقدم أنه اضطرب، فلم يتبقَّ إلا زمعة بن صالح، وهو ضعيف، ضعَّفه ابن معين، وأشار أبو زرعة أن روايته عن الزهري فيها مناكير، وقال النسائي: «ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزهري»[٢]

أما الأوجه الأخرى فكلها مرجوحة، وبيانها فيما يلي:

أما الوجه الثالث فرواه ابن عيينة، وصالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وهذا الوجه معلول بمخالفة الثقات الأحفظ والأكثر حينما أوقفوه، وقد رواه ابنُ عيينة نفسه بالوجه الراجح، فلعله حينما رفعه وهم، وليس هو ـ أي: ابن عيينة ـ من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري كمالك ومعمر، وإنما لقيه وهو صغير، ولذا

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٣٥).

(٢) المصدر السابق.

لما سمع ابنُ معين قولَ ابن عيينة: «أخذ مالكٌ ومعمر عن الزهري عرْضًا، وأخذتُ سماعًا، قال ـ أي: ابن معين ـ: لو أخَذَ كتابًا لكانا أثبتَ منه»، وذكر أحمدُ بن حنبل أن لابن عيينة أكثرَ من عشرين خطأً عن الزهري، وقال الجوزجاني: «وسفيانُ بن عيينة كان غلامًا صغيرًا حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام ـ يعني الزهري ـ تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أيامًا يسيرة، وفي حديثه ـ يعني ابن عيينة ـ عن الزهري اضطراب شديد»[1]، وهذا الحديث بعينه هو أول سماع له من الزهري ـ كما تقدم ـ، فاحتمال الوهم فيه قائم.

وأما صالح بن أبي الأخضر فضعيف[2]، وقد استنكر ابنُ عدي عليه هذه الرواية[3].

وأما الوجه الرابع، فقد تفرد به النعمان بن راشد، عن الزهري، عن أبي هريرة، موقوفًا، وهو مرجوح بما تقدم من رواية الحفاظ الأثبات، بالإضافة إلى أن النعمان بن راشد كثير الوهم والاضطراب، وقد اضطرب في هذه الرواية بعينها؛ فرواها بثلاثة أوجه، ولذا فتفرده بهذا الوجه منكر.

وأما الوجه الخامس، فقد تفرد به إسماعيل بن مسلم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، موقوفًا، وهذا الوجه منكر لأمرين: لمخالفته للأئمة الكبار الذين رووه في الوجه الثاني، ولأن إسماعيل بن مسلم المكي هذا ضعيف جدًّا، قال عنه ابن عيينة: «كان يخطئ، أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئًا»، وقال يحيى القطان: «لم يزل مُخلِّطًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن المديني: «لا يُكتب حديثه»، وقال أحمد: «منكر الحديث»[4].

وعليه فإن الراجح عن الزهري ما رواه الأئمة مالك، ومعمر، وابن عيينة، والأوزاعي، وعقيل، وغيرهم، عنه، عن أبي هريرة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، موقوفًا.

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي»، لابن رجب (٢/ ٦٧١) وما بعدها.
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٧١) رقم: (٢٨٤٤).
(٣) الكامل (٥/ ١٠٢).
(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٧).

وقد توبع الزهري على الوجه الراجح:

أخرجه: الحميدي في «المسند» (٢/ ٢٩٥) رقم: (١٢٠٥)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٥٥) رقم: (١٤٣٢) عن ابن أبي عمر، كلاهما (الحميدي، وابن أبي عمر) عن ابن عيينة، عن أبي الزناد.

كلاهما (الزهري، وأبو الزناد) عن الأعرج.

وتوبع الأعرج:

أخرجه: سعيد بن منصور في «السنن» (١/ ١٧٤) رقم: (٥٢٦) من طريق يعلى بن عطاء، عن بشر بن عاصم.

ويونس بن حبيب في «مسند الطيالسي» (٤/ ٩٤) رقم: (٢٤٥٢) عن الطيالسي، عن اليمان أبي حذيفة، عن طلحة بن أبي عثمان، عن سعيد المقبري.

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ١٨) رقم: (٣٠١٦) من طريق عبد الرحمن بن زياد، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن ميمون بن ميسرة.

وابن المقرئ في «المعجم» (ص: ٣٦) رقم: (١٦) من طريق عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن أشعث، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب.

أربعتهم (الأعرج، وبشر بن عاصم، وسعيد المقبري، وميمون بن ميسرة، وسعيد بن المسيب) عن أبي هريرة، به موقوفًا.

وجاء عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا:

أخرجه: الحميدي في «المسند» (٢/ ٢٩٤) رقم: (١٢٠٤)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٥٥) رقم: (١٤٣٢) من طريق ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن ثابت بن عياض الأعرج.

وابن مردويه في «ثلاثة مجالس من أماليه» (ص: ٢٢٢) رقم: (٤٥) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق، عن عبد الوارث بن سعيد، عن يونس بن عبيد، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٣١٤) رقم: (٣٢٦٤) من طريق محمد بن فضيل، وإسماعيل بن سميع[1]، كلاهما (يونس بن عبيد، وإسماعيل بن سميع) عن الحسن.

---

(١) أسنده إسماعيل بن سميع عن الحسن من قول أبي هريرة، ولكن في آخره قال أبو هريرة: «ما أنا قلته» وهذا صريح في الرفع، ولذا جعلته متابعة ليونس بن عبيد.

وتابعهما ابن سيرين ـ ذكر ذلك ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٢٤٥) فقال: «أخرجه: أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعًا صريحًا» ـ.

ثلاثتهم (ثابت بن عياض الأعرج، والحسن، وابن سيرين) عن أبي هريرة، مرفوعًا.

الوجه الراجح عن أبي هريرة:

مما تقدم يتبين أن الأعرج رواه عن أبي هريرة موقوفًا، وتابعه على ذلك سعيدُ بن المسيب، وهي متابعة قوية لولا ما فيها من نكارة تفرُّد داود بن أبي هند عن سعيد، ولعلها نكارة محتملة، وتابعه كذلك بشر بن عاصم، وهي متابعةٌ يُعتبر بها، فبشر بن عاصم الطائفي مقبول[(١)]

وأما متابعة سعيد المقبري فلا تصح، فيها اليمان أبو حذيفة، وهو ضعيف[(٢)]، وشيخه طلحة بن أبي عثمان[(٣)] لم أجد له ترجمة، فإما أن يكون مجهولًا، وإما أن يكون هو طلحة بن عثمان؛ رجل من الحجبة، ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»، وترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وذكروا أنه يروي عن سعيد المقبري، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٤)]، فيكون مجهول الحال، وإما أن يكون طلحة بن عمرو بن عثمان، فإنه في الطبقة نفسها، وهو متروك[(٥)]، وعليه فهذه المتابعة لا تثبت.

وكذلك متابعة ميمون بن ميسرة لا تثبت؛ فقد تفرد بها عبد الرحمن بن زياد الرصاصي عن شعبة، وهذا التفرد منكر، بالإضافة إلى جهالة ميمون بن ميسرة[(٦)]

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٢٣) رقم: (٦٩١).

(٢) المصدر السابق (ص: ٦١٠) رقم: (٧٨٥٤).

(٣) بهذا الاسم ذكره ابن حجر في «المطالب العالية» (٨/ ٣٢٧) رقم: (١٦٦٣).

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٤٩) رقم: (٣٠٩٢)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٤٨٣) رقم: (٢١١٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٣) رقم: (٣٠٣٠). وقد قال محقق «مسند أبي داود الطيالسي» د. عبد الله بن عبد المحسن التركي في تخريجه للحديث: «وإسناد المصنف ضعيف؛ لحال شيخ المصنف ـ يعني شيخ الطيالسي ـ، وشيخ شيخه».

(٦) فإنه لا يروي عنه غير يعلى بن عطاء، قاله ابن معين ـ كما في «تاريخه، رواية الدوري» (٤/ ٣٢٨) رقم: (٤٦٣٣) ـ، وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٣٩) رقم: (١٤٥٧)، =

وأما وجه الرفع فقد رواه ثابت بن عياض، وتابعه عليه الحسن البصري، وابن سيرين، ولا يثبت إلا من رواية ثابت بن عياض؛ فإن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، كذا مذهب جمهور النقاد؛ قاله يونس بن عبيد، وابن المديني، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم[(١)]

وأما رواية ابن سيرين فقد علَّقها ابن حجر، وذكر أن أبا الشيخ رواها، وهذه أمارةٌ على النكارة، فطريقٌ عن ابن سيرين عن أبي هريرة يتركه المتقدمون وأصحاب الدواوين المشهورة، ثم ينفرد به المتأخرون كأبي الشيخ ونحوه؛ فهو طريق منكر.

وعليه فإن **الراجح عن أبي هريرة رواية الوقف**؛ فهي من رواية الأعرج، وهو أثبت من ثابت بن عياض، وأكثر صحبةً لأبي هريرة[(٢)]، وإذا ضُمَّ إلى رواية الأعرج متابعة سعيد بن المسيب، وبشر بن عاصم له ـ وهما متابعتان يُعتبر بهما كما تقدم ـ فإنها تقوي رجحانها على رواية ثابت بن عياض.

الحكم على الوجه الراجح عن أبي هريرة رضي الله عنه:

حديث أبي هريرة موقوفًا مخرجٌ في «الصحيحين»، كما تقدم.

وقول أبي هريرة: «ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله» له حكم الرفع، ولعل هذا هو الذي جعل الاختلاف فيه يكثر، يوقفه جماعة، ويرفعه آخرون، ولذا قال ابن عبد البر: «هذا حديث مسند عندهم؛ لقول أبي هريرة: فقد عصى الله ورسوله»، قال: «ولا يختلفون في هذا» أي: لا يختلفون في أنه مسند مرفوع[(٣)]، وقال ابن حجر: «وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضي رفعه، ذكر ذلك ابن بطال»[(٤)]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من إيراد هذه الرواية، فقال بعدها: «وهذا عن أيوب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، لا يرويه غير الطُّفَاوي عن أيوب، وقولُه: «عن

= وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٥) رقم: (١٠٥٨)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(١) انظر: «تحفة التحصيل» (ص: ٦٩) وما بعدها.

(٢) انظر ترجمة ثابت في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٦).

(٣) التمهيد (٧/ ٤٦).

(٤) فتح الباري (٩/ ٢٤٤).

سعيد بن المسيب»، هو خطأ، إنما رواه الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة».

فابن عدي هنا يريد أن يبيِّن نكارةَ رواية الطُّفَاوي لهذا الحديث من جهتين:

الأولى: تفرده عن أيوب.

الثانية: أنه رواه عن أيوب، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وأن الصواب أن الزهري رواه عن الأعرج بدلًا من ابن المسيَّب.

ولم يشر ابن عدي هنا إلى علة رفع الحديث إلى أبي هريرة وأن الصواب وقفه، فكأن نكارة التفرد عن أيوب، ونكارة جعْلِه عن سعيد بدلًا من الأعرج سبقت نكارة الرفع، ولذا نبَّه عليها وترك التنبيه على الرفع.

وقد يُقال: ترَكَ ابنُ عدي ذكرها ـ أي: علة الرفع ـ لأن الحديث يُروى عن الطُّفاوي بالوقف وهو الراجح عنه ـ كما تقدم ـ، فأعرض عن ذلك لعلمه بأن علة الرفع ليست منه وإنما من الرواة عنه، وإلا فابنُ عدي لم تفته هذه النكارة ـ أي: نكارة الرفع ـ، فقد قال في ترجمة محمد بن أبي حفصة ـ بعد أن أورد الحديث من روايته، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا ـ: «وهذا أقل من يقول فيه: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، إنما يروون عن أبي هريرة بهذا الإسناد قال: شر الطعام»[1].

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن هذا الحديث قد تفرد به الطفاوي عن أيوب، وأن هذا التفرد فيه نكارة، خصوصًا أنه جمع مع التفرد نكارة روايته من طريق سعيد بن المسيب بدلًا من الأعرج، وأن هذه النكارة لها أثر على ضبط الطُّفَاوي.



(١) الكامل (٧/ ٥١٠).



الرواية الخامسة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن سعيد، حدثنا يعقوب الدَّورقي، ومحمد بن يحيى القُطَعِي، قالا: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، حدثنا أيوب، عن أبي قِلابة، عن أنس: قال رسول الله ﷺ: **إذا نَعَسَ أحدُكم في الصلاة فلْينصرف فلْيَنَم**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن سعيد بن عثمان البغدادي**: قال الخطيب البغدادي: «أحاديثه مناكير»(١)

- **درجة الراوي**: ضعيف، يُعتبر به.

٢ ـ **يعقوب الدَّوْرَقِي**: **هو يعقوب بن إبراهيم بن كَثير بن زيد بن أفلح العَبْدي، مولى عبد القيس، أبو يوسف البغدادي**: قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «ثقة»، وقال الخطيب: «كان ثقةً متقنًا»(٢)

- **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»(٣)

٣ ـ **محمد بن يحيى القُطَعِي**: **أبو عبد الله البصري**: قال أبو حاتم: «صالح الحديث، صدوق»، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة»(٤)

- **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «صدوق»(٥)

٤ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

---

(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٥/ ٥٤٥) رقم: (٥٤٠٣).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٣٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧) رقم: (٧٨١٢).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٢٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥١٢) رقم: (٦٣٨٢).

٥ ـ **أيوب بن أبي تَميمة كيسان السَّختِياني، أبو بكر البصري**، متفق على إمامته وجلالته وتثبته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٦ ـ **أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو بن ناتل بن مالك بن عبيد بن علقمة بن سعد، أبو قِلابة الجَرْمي، البصري**: متفق على ثقته[١]

التخريج:

أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (١/ ٢١٥) رقم: (٤٤٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٥/ ١٨٧) رقم: (٢٨٠٣).

ثلاثتهم (علي بن سعيد ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، والنسائي، وأبو يعلى) عن يعقوب الدورقي.

وتوبع الدورقي:

تابعه محمد بن يحيى القطعي ـ كما تقدم من رواية علي بن سعيد عنه التي أوردها ابن عدي ـ.

وأخرجه: أحمد في «المسند» (١٩/ ٣٣) رقم: (١١٩٧١).

ثلاثتهم (يعقوب الدورقي، ومحمد بن يحيى القطعي، وأحمد بن حنبل) عن الطفاوي.

وتوبع الطفاوي:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٩/ ٤٣٢) رقم: (١٢٤٤٦)، والبخاري في «الصحيح» (١/ ٥٣) رقم: (٢١٣) من طريق عبد الوارث.

وأحمد في «المسند» (٢١/ ٢٢١) رقم: (١٣٦١١) من طريق وهيب.

وأبو يعلى في «المسند» (٥/ ١٨٦) رقم: (٢٨٠١) من طريق حماد بن زيد.

أربعتهم (الطُّفَاوي، وعبد الوارث، ووهيب، وحماد بن زيد) عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في «الصحيح»، كما تقدم.

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٣٩).

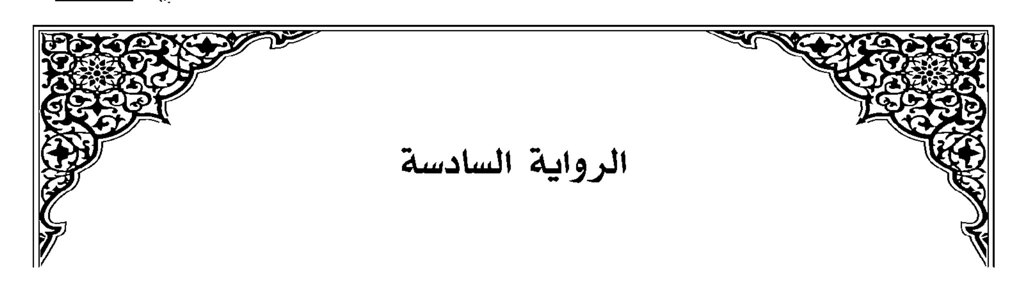
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من إيراد هذه الرواية أن يبيِّن تفرد الطُّفَاوي بهذه الرواية عن أيوب، وأن هذا التفرد فيه غرابة.

وقد تقدم أن هذا الحديث لم يتفرد به الطفاوي؛ فقد تابعه عليه عن أيوب جماعةٌ من الكبار؛ كحماد بن زيد، وعبد الوارث، وغيرهما، ولذا أخرجه البخاري في «الصحيح».

وعليه فإن هذه الرواية لا نكارة فيها، بل هي مما يقوي الطفاويَّ، حيث وافقت روايتُه روايةَ الكبار من أصحاب أيوب.





الرواية السادسة

قال ابن عدي: «حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، حدثنا أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ [قال][1]: **لا تُنكَح المرأة على عمتها، ولا على خالتها، ولا تَسَلِ المرأةُ طلاقَ أختها، لتكتفي ما في صحفتها؛ فإنما لها ما كُتِب لها**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن يونس: أبو يعقوب الورَّاق**: ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الرواية الثانية من ترجمة سليمان بن معاذ الضَّبِّي.

٢ ـ **محمد بن عبد الأعلى**: قال أبو زرعة وأبو حاتم: «ثقة»، وأثنى عليه النسائي وقال: «لا بأس به»[2]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[3]

٣ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٤ ـ **أيوب بن أبي تَميمة كيسان السَّختِياني، أبو بكر البصري**، متفق على إمامته وجلالته وتثبته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى.

٥ ـ **محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر بن أبي عَمْرة البصري**: متفق على ثقته وتثبته، وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية الخامسة من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني.

---

(١) ليست في طبعة مكتبة الرشد، وهي موجودة في طبعة دار الكتب العلمية (٧/ ٤٠٩)، والسياق يقتضيها، ولذا أثبتها.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٢١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٩١) رقم: (٦٠٦٠).

التخريج:

أخرجه: ابن حبان في «الصحيح» (٩/ ٣٧٦) رقم: (٤٠٦٨) عن عبد الله بن محمد بن سلم.

كلاهما (إسحاق بن إبراهيم بن يونس ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وعبد الله بن محمد بن سلم) عن محمد بن الأعلى.

وتوبع محمد بن الأعلى:

أخرجه: البزار في «المسند» (١٧/ ٢٠٦) رقم: (٩٨٥٢) عن محمد بن عثمان العقيلي.

كلاهما (محمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن عثمان العقيلي) عن الطفاوي، عن أيوب.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا الطفاوي».

وتوبع أيوب عن ابن سيرين:

أخرجه: أحمد في «المسند» (١٦/ ٣٥٤) رقم: (١٠٦٠٥)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٩) رقم: (١٤٠٨)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٩٨) رقم: (٣٢٩٥)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٦٢١) رقم: (١٩٢٩) من طريق هشام بن حسان.

ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٣٠) رقم: (١٤٠٨) من طريق داود بن أبي هند.

ثلاثتهم (أيوب، وهشام بن حسان، وداود بن أبي هند) عن ابن سيرين.

وتوبع ابن سيرين:

أخرجه: مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٠٠) رقم: (٧) ـ ومن طريقه أحمد في «المسند» (١٦/ ٣٥) رقم: (٩٩٥٢)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ١٢) رقم: (٥١٠٩)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٨) رقم: (١٤٠٨)، والدارمي في «السنن» (٣/ ١٣٩٤) رقم: (٢٢٢٥)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٢٥٤) رقم: (٢١٧٦)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٩٦) رقم: (٣٢٨٨) ـ من طريق الأعرج.

وأحمد في «المسند» (١٢/ ١٩٠) رقم: (٧٢٤٨)، ومسلم في «الصحيح»

(٢/ ١٠٣٣) رقم: (١٤١٣)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ٤٨٧) رقم: (١١٩٠)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٧١) رقم: (٣٢٣٩) من طريق ابن عيينة، وأحمد في «المسند» (١٣/ ١٣٠) رقم: (٧٧٠٠)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٣٣) رقم: (١٤١٣)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٧/ ٢٥٨) رقم: (٤٥٠٢) من طريق معمر، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٣٣) رقم: (١٤١٣) من طريق ابن وهب عن يونس، ثلاثتهم (ابن عيينة، ومعمر، ويونس) عن الزهري، عن ابن المسيب.

وأحمد في «المسند» (١٥/ ١١٠) رقم: (٩٢٠٣)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ١٢) رقم: (٥١١٠)، من طريق ابن المبارك، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٨) رقم: (١٤٠٨) من طريق ابن وهب، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٢٢٤) رقم: (٢٠٦٦) من طريق عنبسة، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٩٦) رقم: (٣٢٨٩) من طريق محمد بن فليح، أربعتهم (ابن المبارك، وابن وهب، وعنبسة، وابن فليح) عن يونس[١]، وأحمد في «المسند» (١٥/ ٥١٩) رقم: (٩٨٣٤) من طريق عقيل، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٨) رقم: (١٤٠٨) من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز، ثلاثتهم (يونس، وعقيل، وعبد الرحمن بن عبد العزيز) عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب.

وأحمد في «المسند» (١٢/ ٣٤٩) رقم: (٧١٣٣)، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ٢١) رقم: (٥١٥٢)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٩) رقم: (١٤٠٨)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٩٧) رقم: (٣٢٩٣) من طريق أبي سلمة.

وأحمد في «المسند» (١٥/ ٣٠٣) رقم: (٩٥٠٠)، والدارمي في «السنن» (٣/ ١٣٩٤) رقم: (٢٢٢٤)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٢٢٤) رقم: (٢٠٦٥)، والترمذي في «الجامع» (٣/ ٤٢٥) رقم: (١١٢٦)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٩٨) رقم: (٣٢٩٦) من طريق الشعبي.

وأحمد في «المسند» (١٣/ ٤٦٥) رقم: (٨١٠٠) من طريق أيوب بن عتبة، عن أبي كثير.

---

(١) ولعله ثابت عن يونس من الوجهين، من هذا الوجه الذي رواه الجماعة ـ منهم: ابن وهب ـ عنه، عن الزهري، عن قبيصة، عن أبي هريرة، ومن الوجه الذي قبله والذي تفرد به ابن وهب، عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وقد أخرجهما مسلم في «الصحيح».

والبخاري في «الصحيح» (٣/ ١٩٢) رقم: (٢٧٢٧)، ومسلم في «الصحيح» (٣/ ١١٥٥) رقم: (١٥١٥) من طريق أبي حازم.

ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٨) رقم: (١٤٠٨)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ٩٧) رقم: (٣٢٩١) من طريق عراك بن مالك.

تسعتهم (ابن سيرين، والأعرج، وابن المسيب، وقبيصة بن ذؤيب، وأبو سلمة، والشعبي، وأبو كثير، وأبو حازم، وعراك بن مالك) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به مرفوعًا[1].

الحكم على الحديث:

الحديث مخرَّجٌ في «الصحيحين»، كما تقدم.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من إيراد هذه الرواية، فقال: «وهذا أيضًا عن أيوب، عن ابن سيرين، غريب، ما أعلم يرويه غير الطُّفَاويِّ عنه».

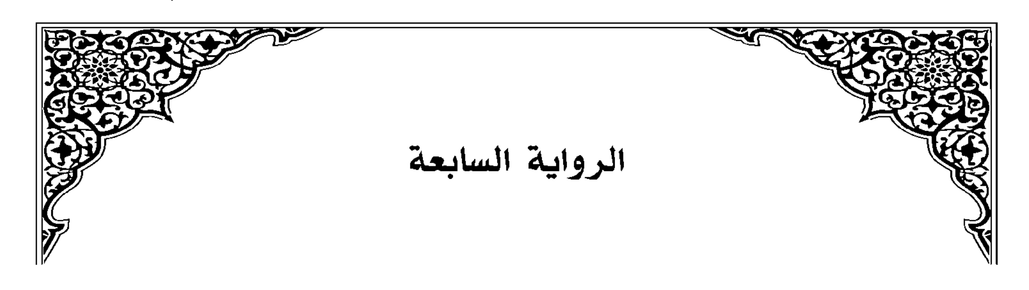
فهو يريد أن يبيِّن تفرد الطُّفَاوي بهذه الرواية عن أيوب، عن ابن سيرين، وأن هذا التفرد فيه نكارة.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي من جهة أن الطفاوي تفرد به عن أيوب عن ابن سيرين.

وهذا التفرد محتمل جدًّا، وهو من الحال الثانية من أحوال تفرد الطفاوي عن أيوب، وهو أن يُتابع أيوب في شيخه، وهو هنا كذلك؛ فإن أيوب قد توبع في الرواية عن ابن سيرين؛ فقد تابعه هشامُ بن حسَّان، وداودُ بن أبي هند، وكلا الروايتين في «صحيح مسلم».

---

(١) والحديث طويل، فبعضهم يرويه كاملًا وبعضهم يروي أجزاء منه، وكل من ذكرت متابعاتهم فإنه رواه كاملًا أو روى جزءًا منه وهو المتن الذي أورده ابن عدي، ثم إن للحديث طرقًا أخرى كثيرة عن أبي هريرة لم أستوعبها؛ لأن المقصود يحصل بما ذكرتُه.



الرواية السابعة

قال ابن عدي: «حدثنا عبد الله بن محمد بن ياسين، حدثنا محمد بن يحيى القُطَعي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **يَنفعُ من الجُذَام أن تأخذ سبع تَمَرات من عَجْوَة المدينة كل يوم، تفعل ذلك سبعةَ أيام**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عبد الله بن محمد بن ياسين: أبو الحسن الدُّوري**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية الرابعة من ترجمة بُريه بن عمر بن سفينة.

٢ ـ **محمد بن يحيى القُطَعِي: أبو عبد الله البصري**: صدوق، تقدمت ترجمته في الرواية الخامسة من هذه الترجمة.

٣ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٤ ـ **هشام بن عروة بن الزبير بن العوَّام، أبو المنذر الأسدي**: ثقة فقيه، ربما دلَّس، تقدمت ترجمته في الرواية السابعة من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني.

٥ ـ **عن أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوَّام الأسدي، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية السابعة من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني.

التخريج:

أخرجه: أبو نعيم الأصبهاني في «الطب النبوي» (٢/ ٧٥٩) رقم: (٨٩٩) من طريق محمد بن حنيفة الواسطي.

كلاهما (عبد الله بن محمد بن ياسين ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، ومحمد بن حنيفة) عن محمد بن يحيى القُطَعي، به مرفوعًا.

وجاء موقوفًا:

أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣٧) رقم: (٢٣٤٧٩) عن عبد الله بن نمير.

وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١١٣٩) من طريق عيسى بن يونس.

كلاهما (ابن نمير، وعيسى بن يونس) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «أنها كانت تأمر من الدُّوَام ـ أو الدُّوار ـ بسبع تمرات عجوة، في سبع غدوات، على الرِّيق».

الترجيح بين الوجهين:

الوجه الراجح عن هشام بن عروة هو رواية الوقف؛ فهو من رواية ابن نمير، وعيسى بن يونس عنه، وكلاهما حافظ ثبت[1]، وهما أرفع حالًا من الطُّفَاوي الذي تفرد برواية الرفع، عن هشام.

الحكم على الوجه الراجح:

صحيح إلى عائشة موقوفًا.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

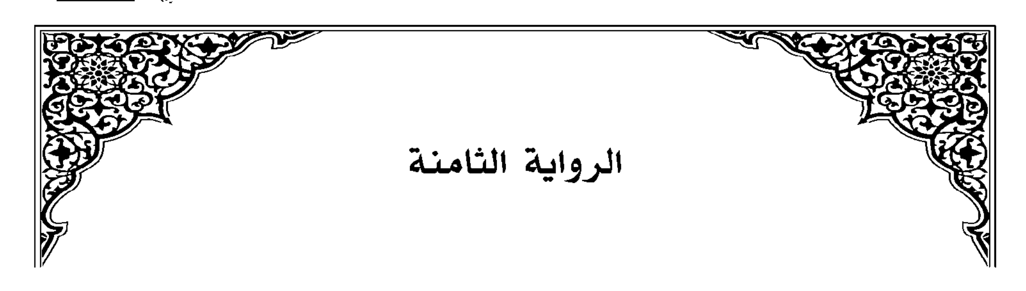
صرَّح ابن عدي بغرضه من هذه الرواية، فقال: «ولا أعلم رواه بهذا الإسناد عن هشام بن عروة غيرُ الطُّفَاوي».

فهو يريد أن يبين أن هذا مما تفرد به الطفاوي عن هشام، وأن هذا التفرد منكر، خصوصًا أنه جاء موقوفًا عن هشام من رواية اثنين من كبار أصحابه، وأن هذه النكارة من جملة ما يؤثِّر على ضبط الطُّفَاوي.

والأمر كما ذهب إليه ابن عدي.

---

(١) قال ابن حجر عن ابن نمير: «ثقة، صاحب حديث، من أهل السنة»، وقال عن عيسى بن يونس: «ثقة، مأمون»، انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٣٢٧) رقم: (٣٦٦٨)، (ص: ٤٤١) رقم: (٥٣٤١).



الرواية الثامنة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن إبراهيم بن الهيثم، حدثنا علي بن حَرْب، حدثنا عمرو بن عبد الجبار، عن محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان إذا أكل الطعام أو الإدَام أكل بثلاثة أصابع».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن إبراهيم بن الهيثم البلدي: أبو الحسن**: مستور الحال، تقدمت ترجمته في الرواية السادسة من ترجمة الخليل بن زكريا.

٢ ـ **علي بن حرب بن محمد بن علي بن حَيَّان الطائي، أبو الحسن الموصلي**: قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «صالح»، وقال الدارقطني: «ثقة»، وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتًا»[(١)]

■ **درجة الراوي**: ثقة.

٣ ـ **عمرو بن عبد الجبار: السنجاري، أبو معاوية**: قال العقيلي: «لا يُتابَع على حديثه»، وترجم له ابن عدي في «الكامل» فقال: «روى عن عمه عبيد بن حسان مناكير»، ثم أورد له عدة روايات، وقال: «وهذه الأحاديث التي أمليتها مع التي لم أذكرها لعمرو بن عبد الجبار كلها غير محفوظة»[(٢)]، وقال الدارقطني: «ضعيف»[(٣)]

■ **درجة الراوي**: ضعيف.

٤ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٤٩).

(٢) الكامل (٦/ ٢٤٢) رقم: (١٣٠٢).

(٣) انظر: «السنن»، للدارقطني (٣/ ٤٥٦) رقم: (٢٩٦١).

٥ ـ **هشام بن عروة: بن الزبير بن العوَّام، أبو المنذر الأسدي**: ثقة فقيه، ربما دلَّس، تقدمت ترجمته في الرواية السابعة من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني.

٦ ـ **عن أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوَّام الأسدي، أبو عبد الله المدني**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية السابعة من ترجمة عبد الرحيم بن هارون الغسَّاني.

التخريج:

أخرجه: ابن عدي أيضًا في ترجمة عمرو بن عبد الجبار (٦/ ٢٤٢) عن محمد بن علي بن إسماعيل.

كلاهما (علي بن إبراهيم بن الهيثم، ومحمد بن علي بن إسماعيل) عن علي بن حرب، به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث عن عائشة ضعيف جدًّا؛ لضعف عمرو بن عبد الجبار، وغرابة تفرد الطفاوي عن هشام.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من هذه الرواية، فقال بعد أن أورد هذه الرواية ثم أتبعها برواية أخرى بالإسناد نفسه: «وهذان الحديثان ضعيفان عن هشام بن عروة، وما رواهما عن هشام غير الطُّفَاوي»، فهو يريد أن يبين أن هذا مما تفرد به الطفاوي عن هشام، وأن هذا التفرد فيه نكارة.

وقد تقدم أن الذي رواه عن الطفاوي هو عمرو بن عبد الجبار، وهو ضعيف، فالعلة هنا أولى باللحاق به، فهو متأخر عن الطُّفَاوي، كما أن الطُّفَاوي أرفع حالًا منه، ولذا جوَّز ابن عدي أن يكون الخطأ من عمرو، فأورد هذه الرواية بعينها في ترجمة عمرو ـ كما تقدم ـ، وقد تنبه لهذا ابنُ القطان الفاسي، فقال في معرض كلامه عن هذا الحديث، فقال: «وقد كرَّر أبو أحمد ذكره في بابه، وأنكره عليه في جملة ما أورد له، ولم يخصَّ به الطفاوي، بل جاز عنده أن تكون الجناية من عمرو»[١]

---

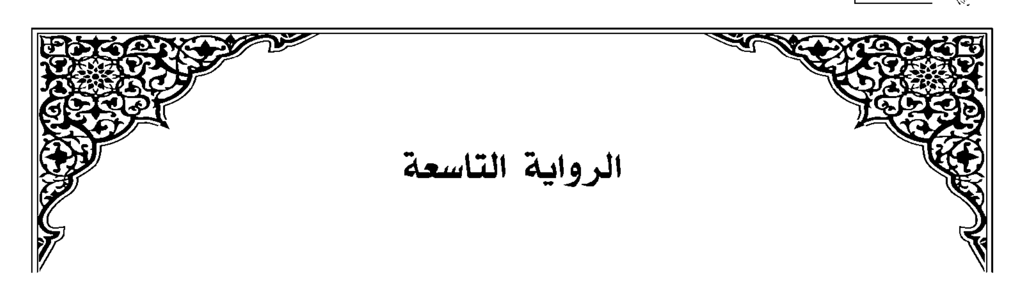
(١) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٢٢١).

وكذا تنبّه لهذا ابن حجر، وألحقَ العلة بعمرو بن عبد الجبار، فقال: «لكنه أورد ما رواها عن هشام بن عروة، والذنبُ فيها لغير الطفاوي، فإنها من رواية عمرو بن عبد الجبار السخاوي، عن الطفاوي، وقد أورد له ابنُ عدي الحديثَ الأول في ترجمته، وهو المتهم به»[1]

وعليه فإن الطفاوي قد سلِم من الخطأ في هذه الرواية.



(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٣١).



الرواية التاسعة

قال ابن عدي: «وبإسناده قال: كان النبي ﷺ يُغيِّر الاسم إذا كان قبيحًا، ويجعله حسنًا».

ترجمة رجال الإسناد: تقدمت ترجمتهم في الرواية السابقة.

التخريج:

أخرجه: الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٩٤) رقم: (٣٥٤٢) عن أحمد بن عيسى بن السُّكَين.

كلاهما (علي بن إبراهيم بن الهيثم ـ كما تقدم من رواية ابن عدي ـ، وأحمد بن عيسى بن السُّكَين) عن علي بن حرب، عن عمرو بن عبد الجبار، عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي[1]

وتوبع الطفاوي:

أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٠) من طريق سعيد بن يحيى بن الأزهر، والدارقطني في «العلل» (٨/ ١٩٣) رقم: (٣٥٤٢) من طريق الحسن بن شاذان، كلاهما (سعيد، والحسن) عن إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك بن عبد الله.

والترمذي في «الجامع» (٥/ ١٣٥) رقم: (٢٨٣٩)، عن أبي بكر بن نافع

(١) جاء في رواية الدارقطني وصف محمد بن عبد الرحمن ـ الذي هو الطفاوي ـ بأنه مجهول، قال الدارقطني: «حدثنا أحمد بن عيسى السُّكَين، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا عمرو بن عبد الجبار السنجاري، عن محمد بن عبد الرحمن البصري ـ مجهول ـ، عن هشام بن عروة...»، ولا أدري من الذي صرَّح هنا بأنه مجهول، وأغلب الظن أنه أحمد بن عيسى، فإنها لم تأتِ إلا في روايته، والسبب أنه لم يُنسب هنا، فلم يدرِ من هو، وهذا غير مؤثر في الطفاوي، فإنه مشهور معروف.

البصري، عن عمر بن علي المقدمي[١]

وإسماعيل الصفار ـ كما في «مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار» (ص: ٢٨٧) رقم: (٥٢٦) عن جنيد، عن عبد الله بن يونس بن بكير، عن أبيه.

والدارقطني في «العلل» (٨/ ١٩٣) رقم: (٣٥٤٢) من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن محمد بن الحسن الهمداني.

خمستهم (الطفاوي، وشريك، وعمر بن علي المقدمي، ويونس بن بكير، ومحمد بن الحسن الهمداني) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂، به مرفوعًا.

وخولف هؤلاء:

أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٦١) رقم: (٢٥٨٩٦) عن وكيع.

وتابعه حمادُ بن سلمة، وعَبْدَةُ بن سليمان ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٩٣) رقم: (٣٥٤٢) ـ.

ثلاثتهم (وكيع، وحماد بن سلمة، وعَبْدَة بن سليمان) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

الترجيح بين الوجهين:

الراجح هو الوجه الثاني، وهو رواية الإرسال؛ فإن رواته جبال في الحفظ؛ وكيعَ بن الجراح، وحمادَ بن سلمة[٢]، وعَبْدَةَ بن سليمان[٣]، بخلاف من رواه

---

(١) وقد اضطرب فيه المقدمي، فهذا هو الوجه الأول عنه، وهو من رواية أبي بكر بن نافع البصري، عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به مرفوعًا. ورواه مرة أخرى بالإرسال، قال الترمذي بعد أن أخرجه: «قال أبو بكر ـ يعني ابن نافع البصري ـ: وربما قال عمر بن علي في هذا الحديث: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عائشة». وجاء عنه وجه ثالث، أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٩١)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ١٩٣) رقم: (٣٥٤٢) والبغوي في «شرح السنة» (١٢/ ٣٤٢) رقم: (٣٣٧٥) من طريق أحمد بن المقدام، عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به مرفوعًا. قال الدارقطني عن هذا الوجه: «وهو وهم من عمر بن علي».

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٤٢)، قال عنه أحمد بن حنبل: «ثقة ثقة، وزيادة».

بالوجه الأول، فكلهم متكلَّمٌ فيهم، فإن الطفاوي له غرائب، وشريك متكلم فيه كثيرًا[١]، بالإضافة إلى أن في ثبوته إليه نظرًا[٢]، وعمر بن علي المقدمي اضطرب، فرواه بثلاثة أوجه، وهو ـ أي: المقدمي ـ شديد التدليس، حتى إنه يترخص في قول: «سمعت» و«حدثنا» ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عروة، . . »[٣]، وأما يونس بن بكير فالإسناد إليه ليس بالقوي، فيه جُنَيْد بن حَكِيم الدَّقَّاق، قال عنه الدارقطني: «ليس بالقوي»[٤]، ولو ثبت فليس هو من كبار أهل الحفظ والضبط، وأما محمد بن الحسن الهمداني فمُجمَع على ضعفه، بل كذبه بعض النقاد، كابن معين، وأبي داود السجستاني[٥].

وهذا ترجيحُ كبارِ النقاد، كالبخاري، والدارقطني، فقد قال البخاري: «إنما يُروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا»[٦]، وقال الدارقطني: «وهو الصحيح».

الحكم على الوجه الراجح:

صحيح إلى عروة بن الزبير، وقد أرسله إلى النبي ﷺ، ومعناه صحيح؛ فقد كان النبي ﷺ يغير الاسم القبيح إلى حسن، أو الحسن إلى ما هو أحسن منه، وهذا كثير في «الصحيحين» وغيرهما[٧].

وجاء مرفوعًا من وجه آخر عن عائشة:

أخرجه: إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٣/ ٩٩٤) عن عبد الله بن عون، وأبو يعلى في «المسند» (٨/ ٤٢) رقم: (٤٥٥٦)، والطحاوي في «شرح مشكل

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٦٤).

(٢) أشار إلى هذا ابنُ عدي، فلما أورد هذه الرواية من طريق إسحاق بن الأزرق عن شريك، قال: «سمعتُ ابنَ سعيد يقول: إسحاق بن الأزرق يُغرِب على شريك بأحاديث».

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٤٥).

(٤) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٢/ ٤٩٧) رقم: (١٩٨٢).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٤٣).

(٦) ترتيب العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٤٥) رقم: (٦٤٢).

(٧) بوّب البخاريُّ في «الصحيح» (٨/ ٤٣) فقال: «باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه»، وانظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري» (٨/ ٤٣) رقم: (٦١٩١)، (٨/ ٤٣) رقم: (٦١٩٢)، و«صحيح مسلم» (٣/ ١٦٩٢) رقم: (٢١٤٩)، (٣/ ١٦٨٧) رقم: (٢١٤١).

الآثار» (٥/ ١٠٤) رقم: (١٨٤٩)، وابن حبان في «الصحيح» (١٣/ ١٣٦) رقم: (٥٨٢١) من طريق محمد بن عبد الله بن نمير، كلاهما (عبد الله بن عون، ومحمد بن عبد الله بن نمير) عن عَبْدَة بن سليمان[١]، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: «أن النبي ﷺ مرَّ بأرض تسمى غَدِرَة فسماها خَضِرَة».

وهذا إسناد صحيح.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

صرَّح ابن عدي بغرضه من هذه الرواية، فقال بعد أن أورد هذه الرواية والتي قبلها: «وهذان الحديثان ضعيفان عن هشام بن عروة، وما رواهما عن هشام غير الطُّفَاوي»، فهو يريد أن يبين أن هذا مما تفرد به الطفاويُّ عن هشام، وأن هذا التفرد منكر، وأن هذه النكارة تؤثر على ضبطه.

وقد تقدم أن الطفاوي لم يتفرد به عن هشام؛ فقد تابعه على ذلك جماعة، وهم: شريك بن عبد الله النخعي، وعمر بن علي المقدمي، ويونس بن بكير، ومحمد بن الحسن الهمداني.

وابن عدي كان متنبِّهًا لهذا؛ فقد أورد هذه الرواية في ترجمة شريك بن عبد الله ـ كما تقدم ـ[٢]، ثم قال بعدها: «وهذا يرويه الطفاوي عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، من رواية عمرو بن عبد الجبار عنه، ويرويه عمرو بن علي المقدمي عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة، وجماعةٌ قد رووه مرسلًا، لا يذكرون عائشة، ولا أبو هريرة».

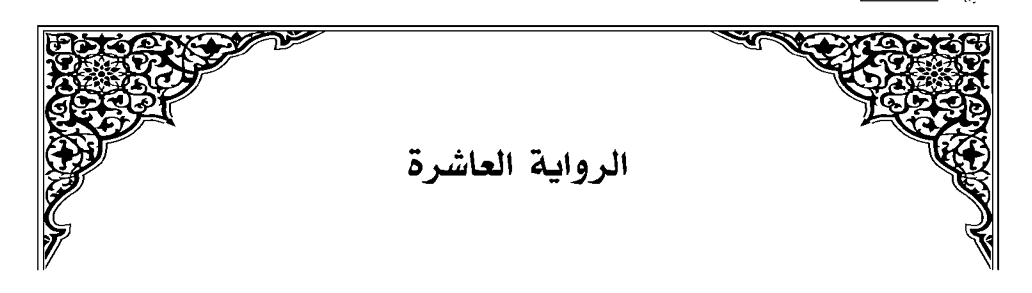
فلعله لم يستحضر هذا هنا، فذكر أن الطفاوي تفرَّد به عن هشام.

إلا أن مقصد الرواية هنا متحقق، وهو أن هذه الرواية مما تُستنكر على الطُّفَاوي وإن لم يتفرد بها، فقد تقدم أن الوجه الراجح عن هشام رواية الإرسال، فكل من رواه بالرفع ـ ومنهم الطفاوي ـ فقد وهم فيه.

---

(١) وقد تقدم أنه روى الحديث الأول عن هشام مرسلًا، وهذا ليس من الاختلاف عليه فيما يظهر؛ فإن هذا الحديث غير الأول.

(٢) تقدم أن ابن عدي أشار إلى أن العهدة هنا ليست من شريك، وإنما من الراوي عنه، وهو إسحاق بن الأزرق، فقال بعدها: «سمعتُ ابنَ سعيد يقول: إسحاق بن الأزرق يُغرِب على شريك بأحاديث».



الرواية العاشرة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن العباس، حدثنا عثمان بن حفص التُّومَني، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، عن ليث، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: رُخِّصَ في بيع المصاحف».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن العباس بن الوليد البجلي المَقَانِعي، أبو الحسن الكوفي**: قال الدارقطني: «ثقة، صدوق»[(١)]، وقال: «ثقة، نبيل»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: ثقة، قال ابن عبد الهادي: «مسند الكوفة»[(٣)]

٢ ـ **عثمان بن حفص التُّومَني: من أهل الأهواز**: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يُغرب»[(٤)]

■ **درجة الراوي**: مجهول الحال.

٣ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٤ ـ **ليث بن أبي سُليم بن زُنيم، القرشيُّ مولاهم، أبو بكر الكوفي**: ضعيف، وضعفُه على قسمين:

الأول: ضعف يُكتب معه حديثُه، وهذا إذا حدث من غير جمعٍ للشيوخ، وكان حديثه قديمًا، وإذا كان في المناسك فهو أقوى.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٢٥) رقم: (١٣٦).

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص: ٢٢٦) رقم: (٣١٥)، وانظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٥٧) رقم: (٤٧١).

(٣) طبقات علماء الحديث (٢/ ٤٧٦).

(٤) انظر ترجمته في: «الثقات»، لابن حبان (٨/ ٤٥٥) رقم: (١٤٤٠١).

الثاني: ضعف شديد، وهو إذا جمع بين الشيوخ، أو كان بعد اختلاطه، وإذا اجتمع فيه الأمران فهو أشد ضعفًا.

وقد تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة عبد الله بن هارون البجلي.

٥ ـ حماد: بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي: تكلم النقاد فيه كثيرًا، وكلامهم فيه منه ما يتعلق بعدالته، ومنه ما يتعلق بضبطه.

أما ما يتعلق بعدالته، فقد تكلموا في إرجائه، قال الثوري: «كان الأعمش يلقى حمادًا حين تكلم في الإرجاء، فلم يكن يسلم عليه»، ونقل أبو بكر بن عيَّاش عن الأعمش أنه قال في حماد: «غير ثقة»، وقال مالك: «كان الناس عندنا هم أهل العراق حتى وثب إنسان يُقال له: حماد، فاعترض هذا الدين، فقال فيه برأيه»، وقال أحمد بن حنبل: «كان يُرمى بالإرجاء»، وقال النسائي: «مرجئ».

وأما من جهة صدقه، فقد قال شعبة: «كان صدوق اللسان»، وقال أبو حاتم: «صدوق، لا يُحتج بحديثه. .»، فلعله يقصد بقوله: «صدوق»، أي: من جهة عدالته، وأنه لا يتعمد الكذب.

وأما ما يتعلق بضبطه فقد قال ابن معين: «ثقة»، وكذا قال العجلي، والنسائي، وقال أحمد: «مقارب الحديث، ما روى عنه القدماء: سفيان وشعبة»، وقال ابن عدي: «وحماد كثير الرواية، خاصةً عن إبراهيم، ويقع في حديثه أفراد وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به».

وقال شعبة: «كان لا يحفظ»، وقال الذهلي: «كثير الخطأ والوهم»، وقال أبو حاتم: «صدوق، لا يُحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثارَ شوَّش».

وروايته عن إبراهيم النخعي تقدم قول ابن عدي فيها، وقال حماد بن سلمة: «قلت له: قد سمعتَ إبراهيم؟ فكان يقول: إن العهد قد طال بإبراهيم»، وهذا من جهة روايته الحديثيَّة عنه، أما من جهة تفقُّهه فهو من أصحاب الاختصاص بإبراهيم؛ فقد قال مغيرة لإبراهيم: «إن حمادًا قعد يفتي، فقال ـ أي: إبراهيم ـ: وما يمنعه أن يفتي وقد سألني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره؟»[1]

■ **درجة الراوي**: حديثه على قسمين:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٣).

الأول: إذا روى عنه من سمع منه قديمًا، كالثوري وشعبة، فالأصل في حديثه الاستقامة، ويكون فيه صدوقًا.

الثاني: إذا روى عنه من سمع منه متأخرًا، فالأصل أن حديثه في هذه الحال ضعيف، خصوصًا إذا روى عن إبراهيم وتفرّد عنه.

ويدل على هذا ما تقدم من قول أحمد: «مقارب الحديث، ما روى عنه القدماء»، وكذلك يدل عليه تصريح حماد نفسه بذلك، حينما سأله حماد بن سلمة عن روايته عن إبراهيم، فقال: «إن العهد قد طال بإبراهيم».

وكذلك قول أبي حاتم الرازي، وابن عدي يدلان على هذا.

٦ ـ **إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عِمران الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية السابعة عشرة من ترجمة كامل بن العلاء.

٧ ـ **علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل الكوفي**: متفق على ثقته وجلالته، تقدمت ترجمته في الرواية السابعة عشرة من ترجمة كامل بن العلاء.

التخريج:

أخرجه: ابن عدي كما تقدم ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٨) رقم: (١١٠٧٢) ـ عن علي بن العباس المقانعي، عن عثمان بن حفص التومني، عن الطفاوي، عن ليث بن أبي سليم، به.

وخولف الطفاوي:

أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) رقم: (٢٠٢١٣) ـ ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٤٥) ـ عن ابن عُليَّة، عن ليث، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: «أنه كره شراء المصاحف وبيعها»[١]

---

(١) وخولف ابن أبي شيبة، خالفه الشافعي، فأخرجه في «الأم» (٧/ ١٨٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٨) رقم: (١١٠٧١) ـ عن ابن عُلَيَّة، عن حماد بن أبي سليمان، به. ولم يذكر ليث بن أبي سليم.

والذي يظهر أن الرواية المحفوظة عن ابن علية هي رواية ابن أبي شيبة عنه، بإثبات ليث بن أبي سليم بينه ـ أي: بين ابن علية ـ وبين حماد، فهي زيادة من ثقة، كما أن ابن علية معروف بالرواية عن ليث، أما روايته عن حماد بن أبي سليمان فعزيزة، وفي صحتها نظر.

الترجيح بين الوجهين:

لا شك أن الراجح هو الوجه الثاني، الذي هو من طريق ابن علية، عن ليث، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: «أنه كره شراء المصاحف وبيعها».

فإن ابن عُلية غاية في التثبت، قال ابن المديني: «ما أقول: إن أحدًا أثبت في الحديث من ابن علية»، وقال أحمد بن حنبل: «إليه المنتهى في التثبت في البصرة»[(١)]، أما الوجه الأول ففيه عثمان بن حفص التومني، وهو مجهول الحال ـ كما تقدم ـ، وعثمان يرويه عن الطفاوي، وليس هو ممن يقرب من حفظ وضبط ابن عُلية.

ومما يدل على أن المحفوظ عن ابن مسعود رضي الله عنه هو الوجه الثاني ـ وهو أنه كره شراء المصاحف وبيعها ـ: أن أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه يقولون بذلك، منهم: عبيدة، وعلقمة، ومسروق، وشُريح بن الحارث.

أما مسروق وشُريح، فقد أخرج: عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١١) رقم: (١٤٥١٩) من طريق أبي إسحاق الشيباني، وعبد الرزاق أيضًا في «المصنف» (٨/ ١١١) رقم: (١٤٥٢٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) رقم: (٢٠٢١٧) من طريق أبي حُصين، كلاهما (أبو إسحاق الشيباني، وأبو حصين) عن أبي الضحى، قال: «جاء رجل بمصاحف يبيعها، فسألتُ شُريحًا ومسروقًا، وعبد الله بن يزيد الخَطْمي، فقالوا: لا نرى أن تأخذ لكتاب الله تعالى ثمنًا».

وأما علقمة فقد أخرج: عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٢) رقم: (١٤٥٢٣) عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: «سئل: أشتري مصحفًا؟ قال: لا».

وأخرج: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) رقم: (٢٠٢١٥) من طريق الحكم، قال: «كان علقمة يكره بيع المصاحف».

وأما عَبيدة السلماني، فقد أخرج: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) رقم: (٢٠٢٠٨) من طريق ابن سيرين، عن عبيدة: «أنه كره بيع المصاحف وابتياعها».

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٠).

وكذلك من تلاميذهم: **إبراهيم النخعي**، وهو يرى الكراهة أيضًا، فقد أخرج: عبد الرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٤) رقم: (١٤٥٣١) عن الثوري، عن الأعمش، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) رقم: (٢٠٢١٠) من طريق أبي معشر، وفي «المصنف» أيضًا (٤/ ٢٨٧) رقم: (٢٠٢١١) من طريق مغيرة، ثلاثتهم (الأعمش، وأبو معشر، ومغيرة) عنه، أنه رأى كراهة بيع المصحف.

وعليه فالرواية الراجحة عن ابن مسعود، هي من طريق ابن عُليَّة، عن ليث بن أبي سليم، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله: «أنه كره شراء المصاحف وبيعها».

وأما الرواية التي أوردها ابن عدي عن علي بن العباس، عن عثمان بن حفص، عن الطفاوي، عن ليث بن أبي سليم، بمثل الإسناد السابق ولكن بمتن على خلافه، وهو قوله: «رُخِّص في بيع المصاحف» فهي رواية منكرة.

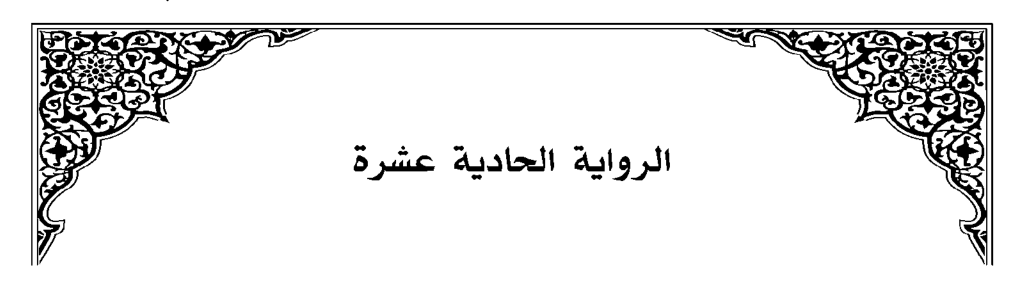
الحكم على الوجه الراجح:

الراوي عن ليث بن أبي سليم هو ابن عُلية، ولعله سمعه منه قديمًا، وهو متن موقوف، ومعناه مستقيم، يوافق ما عليه أصحاب ابن مسعود، وعليه **فهذه الرواية صالحة** إن شاء الله رغم ضعف ليث.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من هذه الرواية أن يبين نكارتها عن ابن مسعود، وأما ما يتعلق بالراوي الذي يُلحق به الخطأ فإن ابن عدي لما أورد هذه الرواية هنا في ترجمة الطفاوي قال: «وهذا لم أكتبه إلا عن علي بن العباس بهذا الإسناد»، وفي هذا إشارة من ابن عدي إلى أن العلة قد لا تلحق بالطفاوي، وإنما بالرواة عنه.

والذي يظهر أن الأمر هنا كما ذهب إليه ابن عدي، وأغلب الظن أن البلاء في هذه الرواية من عثمان بن حفص التومني؛ فهو مجهول الحال ـ كما تقدم ـ، لم أجد من تكلم فيه بجرح أو تعديل، ومروياته ليست معروفة، فلعله وهم في المتن فقَلَبه، ويحتمل أن تكون العلة من ليث بن أبي سليم، ويكون قد اضطرب فيه؛ فالطفاوي أرفع منه حالًا



الرواية الحادية عشرة

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن العباس المَقانعي، حدثنا عثمان بن حفص، حدثنا محمد بن عبد الرحمن، حثنا سعيد بن المَرْزُبان، عن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي، قال: نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر(١)».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن العباس بن الوليد البجلي المَقَانِعي، أبو الحسن الكوفي**: ثقة، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٢ ـ **عثمان بن حفص التُّومَني**: **من أهل الأهواز**: مجهول الحال، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٣ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي**: هو الراوي محل البحث، وهو صدوق، والأصل في روايته الاستقامة، إلا أنه يقع له بعضُ الأوهام، وهذه الأوهام محتملة.

٤ ـ **سعيد بن المَرْزُبان: العَبْسي، أبو سعد البقَّال الكوفي**: متفق على ضعفه، قال ابن معين: «ليس بشيء، لا يُكتب حديثه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال عمرو بن علي: «متروك الحديث»، وكذا قال الدارقطني.

وقال ابن عدي: «وأبو سعد البقَّال كوفيٌّ حدَّث عنه شعبةُ والثوري وابنُ عيينة، وهم وغيرهم من ثقات الناس، وله غير ما ذكرتُ من الحديث شيءٌ صالح، وهو في جملة ضعفاء الكوفة الذين يُجمع حديثهم، ولا يترك»(٢)

---

(١) خيبر بلد كثير الزرع والأهل، وهو يقع على بعد خمس وستين ومئة كيل شمال مدينة رسول الله ﷺ. انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٤٠٩)، و«معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» (ص: ١٨٢).

(٢) الكامل (٤/ ٤٣٢) رقم: (٨١١).

أما من جهة عدالته فهو عدل إن شاء الله، قال أبو زرعة: «لين الحديث، ومدلس، قيل: هو صدوق؟ قال: نعم، كان لا يكذب»

وهو مدلس، قال ابن المبارك: قلت لشريك: «أتعرف أبا سعد البقال؟ فقال: إي والله، أنا أعرفه عالي الإسناد، حدثته عن عبد الكريم الجَزَري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن مَعْقِل، عن ابن مسعود، بحديث: «الندم توبة»، فتركني، وترك عبد الكريم، وترك زيادًا، وحدَّث به عن عبد الله بن معقل»(١)

وممن وصفه بالتدليس أيضًا: أحمد، وأبو حاتم، والدارقطني(٢)

٥ ـ **عبد الله بن محمد بن علي: بن أبي طالب، أبو هاشم**: وثَّقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي.

وقال الزهري: «حدثنا عبد الله والحسن ابنا محمد بن علي، وكان الحسن أرضاهما ـ وفي رواية: أوثقهما ـ، وكان عبد الله يَتَّبع ـ وفي رواية: يجمع ـ أحاديث السبئية»(٣)

وحديثه مخرَّج في «الصحيحين».

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»(٤)

٦ ـ **عن أبيه: هو محمد بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم الهاشمي، المدني، المعروف بابن الحَنَفيَّة، وهي: خولة بنت جعفر بن قيس، من بني حنيفة، ويُقال: من مواليهم**: متفق على ثقته وضبطه، قال إبراهيم بن الجُنَيْد: «لا نعلم أحدًا أسند عن علي، ولا أصحَّ مما أسند محمد»(٥)

التخريج:

هذا الحديث رواه سعيد بن المرزبان، أبو سعد البقَّال، واختُلف عنه على وجهين:

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١). وقد وثَّقه حماد أبو أسامة، فلعله أراد من جهة عدالته، ولو قصد الضبط فهو مردود بتضعيف كبار أئمة النقد.

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٥٤) رقم: (١٣٧).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٢٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٢١) رقم: (٣٥٩٣).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٥٢).

الأول: رواه عن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، به.

الثاني: رواه عن الزهري، عن أنس، به.

أما الوجه الأول فقد أخرجه: ابن عدي ـ كما تقدم ـ من طريق الطفاوي.

والبزار في «المسند» (٢/ ٢٥٢) رقم: (٦٥٨) من طريق يعلى بن عبيد.

كلاهما (الطفاوي، ويعلى بن عبيد) عن أبي سعد البقَّال سعيد بن المرزبان، عن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، به.

وأما الوجه الثاني فقد علَّقه الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٦) رقم: (٤٥٨).

الترجيح بين الوجهين عن أبي سعد البقال:

الذي يظهر أن هذا الاضطراب منه، فهو متفق على ضعفه، كما تقدم.

وقد روى الزهري هذا الحديث عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، به:

أخرجه: مالك في «الموطأ» (٢/ ٥٤٢) رقم: (٤١) ـ ومن طريقه: الدارمي في «السنن» (٢/ ١٢٦٥) رقم: (٢٠٣٣)، والبخاري في «الصحيح» (٥/ ١٣٥) رقم: (٤٢١٦)، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٧) رقم: (١٤٠٧)، والترمذي في «الجامع» (٤/ ٢٥٤) رقم: (١٧٩٤)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ١٢٦) رقم: (٣٣٦٦)، وابن ماجه (١/ ٦٣٠) رقم: (١٩٦١) ـ[1]

وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٩) رقم: (٥٩٢)، والدارمي في «السنن» (٣/ ١٤٠٤) رقم: (٢٢٤٣) عن محمد بن يوسف الفريابي، والبخاري في «الصحيح» (٧/ ١٢) رقم: (٥١١٥) عن مالك بن إسماعيل، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٧) رقم: (١٤٠٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وزهير بن حرب، والترمذي في «الجامع» (٣/ ٤٢١) رقم: (١١٢١) عن محمد بن أبي عمر،

---

(١) وهذا هو الوجه الراجح عن مالك، قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٦) رقم: (٤٥٨): «اتفق أصحاب «الموطأ» عنه على قول واحد: عن الزهري، عن عبد الله والحسن، عن أبيهما، وقد اختلف عنه في غير «الموطأ»، ثم ساق الخلاف عنه، ولم أشأ أن أطيل بذكره اكتفاءً باتفاق أصحاب روايات «الموطأ»، واكتفاء بما ارتضاه الشيخان، وتصويب الدارقطني.

والنسائي في «السنن الصغرى» (٧/ ٢٠٢) رقم: (٤٣٣٤) من طريق الحارث بن مسكين، كلهم (أحمد بن حنبل، والفريابي، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وزهير بن حرب، ومحمد بن أبي عمر، والحارث بن مسكين) عن ابن عيينة.

وعبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٥٢٣) رقم: (٨٧٢٠) ـ ومن طريقه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٨٤) رقم: (١٢٠٤) ـ عن معمر[١].

والبخاري في «الصحيح» (٩/ ٢٤) رقم: (٦٩٦١)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٦/ ١٢٥) رقم: (٣٣٦٥) من طريق يحيى بن القطان، ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٨) رقم: (١٤٠٧) من طريق عبد الله بن نمير، كلاهما عن عبيد الله بن عمر[٢].

ومسلم في «الصحيح» (٢/ ١٠٢٨) رقم: (١٤٠٧)، والنسائي في «السنن الصغرى» (٧/ ٢٠٢) رقم: (٤٣٣٥) من طريق ابن وهب، عن يونس.

---

(١) وهذا هو الوجه الراجح عن معمر، وخالف عبدَ الرزاق حمادُ بن زيد؛ فرواه عارم ـ كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٦) رقم: (٤٥٨) ـ، ومحمدُ بن أبي بكر المقدمي ـ كما رواه عنه عبدُ الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (٢/ ١٨٩) رقم: (٨١٢) ـ كلاهما (عارم، والمقدمي) عن حماد بن زيد، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، به.
والراجحُ ما رواه عبد الرزاق عن معمر؛ فهو المقدم في أصحاب معمر، ولذا قال أحمد بن حنبل ـ كما في «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٧٠٦) ـ: «إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق»، بالإضافة إلى أن من روى عن معمر في اليمن فهو أضبط كعبد الرزاق، أما رواية البصريين عنه ففيها نظر، لكون معمر لم تكن كتبه معه فخلَّط هناك فلم يُتقنوا حديثه، وحماد بصري ـ انظر «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٧٦٦) ـ.
تنبيه: ذكر الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٦) رقم: (٤٥٨) أن المقدمي رواه عن حماد بن زيد عن معمر عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب ـ فأسقط محمد بن علي ـ، وقد تقدم أن عبد الله بن أحمد رواه عن حماد كرواية عارم، فإن صحَّت رواية المقدمي هذه التي ذكرها الدارقطني فهي مرجوحة؛ فإن عارمًا أثبت منه، قال أبو حاتم الرازي: «هو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد ابن مهدي» ـ انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٧٥) ـ، كما أن المقدمي اختلفت الرواية عنه، وهذا مشعرٌ بعدم الضبط.

(٢) وهذا هو الوجه الراجح عن عبيد الله، قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٦) رقم: (٤٥٨): «رواه عبدة بن سليمان، وأبو أسامة، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد الأُموي، وشريك، وعمرو بن عبد الغفار، فقالوا: عنه، عن الزهري، عن عبد الله والحسن، عن أبيهما»، ثم ساق الخلاف عنه، ولم أرَ أن أطيل بذكره اكتفاءً بما ارتضاه الشيخان.

والنسائي في «السنن الصغرى» (٧/ ٢٠٢) رقم: (٤٣٣٥) من طريق ابن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي.

ستتهم (مالك، وابن عيينة، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، ويونس، وأسامة) عن الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب، به[(١)]

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية الزهري مخرَّجٌ في «الصحيحين»، كما تقدم.

وأما رواية سعيد بن المرزبان، فقد تقدم أنه روى الحديث من وجهين:

الأول: عن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، به.

الثاني: رواه عن الزهري، عن أنس، به.

وقد تقدم أن الاضطراب منه، فهو ضعيف جدًّا، إلا أن الوجه الأول محتمل لكونه شارك الزهري في الرواية عن أحد ابني محمد بن الحنفية، وهو عبد الله.

أما الوجه الثاني، وهو روايته عن الزهري، عن أنس، فهذا منكر جدًّا، لم يأتِ به غيره.

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرض ابن عدي من هذه الرواية أن يبين تفرد الطفاوي بهذه الرواية عن سعيد بن المرزبان، وأن هذا التفرد ـ مع احتماله ـ إلا أنه قد يَلحقه به شيءٌ من الضعف.

وابنُ عدي لم يغفل عن ضعف سعيد بن المرزبان، فقد تقدم نقلُ قولِه فيه، وأنه يرى أن ابن المرزبان مع ضعفه يُكتب حديثه، إلا أن ابن عدي مال إلى أن العلة هنا تلحق بالطفاوي لأنه لم يقف على قول فيه، فاستراب منه، خصوصًا مع ما تقدم من تفرداته، بينما رأى أن ابن المرزبان مع ضعفه قد روى عنه شعبةُ والثوريُّ وابنُ

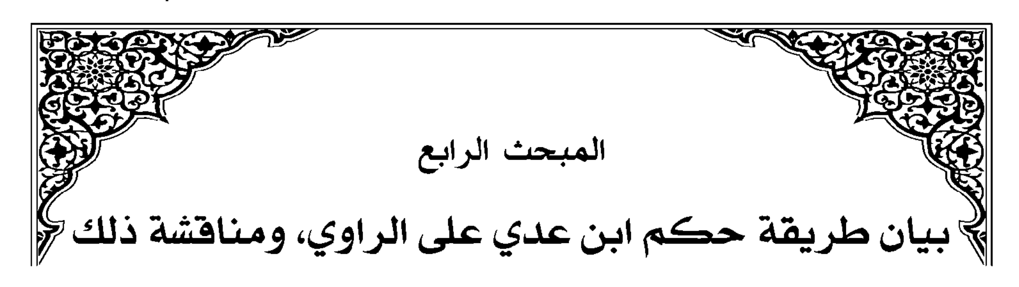
(١) وكل من رواه عن الزهري من غير هذا الوجه فقد غلط، فحسبك باجتماع مالك، ومعمر، وابن عيينة، على وجه واحد، بالإضافة إلى من تابعهم كعبيد الله بن عمر، ويونس، ولذا لم يخرج الشيخان في «صحيحيهما» غير هذا الوجه. انظر: «العلل» للدارقطني (٢/ ٦٦) رقم: (٤٥٨) ـ.

عيينة، وأن هذا مما يقويه، فلم يورد هذه الرواية في ترجمته، وأوردها هنا في ترجمة الطفاوي، وجعلها من منكراته.

وقد تقدم أن الطفاوي قد توبع، تابعه يعلى بن عبيد ـ وهو ثقة[1]، حديثه مُخرَّجٌ في «الصحيحين» ـ، وعليه فلا علة تلحق بالطفاوي هنا، كما أن هذه الرواية لو لم يتابع الطفاوي عليها لكانت العلة أولى أن تُلحق ـ فيما يظهر ـ بابن المرزبان؛ فقد اتفقوا على ضعفه، أو بعثمان بن حفص؛ فهو مجهول الحال.



(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٦٠٩) رقم: (٧٨٤٤)، وفيه: «ثقة إلا في حديثه عن الثوري، ففيه لين».



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «وللطُّفَاوي هذا غير ما ذكرتُ من الحديث، ورواياته عامة عمَّن رواه أفرادات وغرائب، وكلها مما يحتمل، ويُكتب حديثه، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وأخرجتُه في جملة مَن يُسمَّى محمد بن عبد الرحمن، لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك محتمل لا بأس به».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جَمَعَ مروياته فانتخب منها ما استغربه عليه، وأشار إلى ما لم يذكره منها، فقال: «وللطُّفَاوي هذا غير ما ذكرتُ من الحديث».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه كلامًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

الثالث: فَحَصَ مروياته فرأى عامّتها أفرادات وغرائب، ولذا قال: «ورواياته عامة عمَّن رواه أفرادات وغرائب»، ورأى أن أشدها ما تفرد به عن أيوب، ولذا قال: «وأخرجتُه في جملة مَن يُسمَّى محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها».

ثم تمعَّنَ في هذه التفردات، فرأى أنها مما يحتمل، سواء تفرداته عن أيوب أو عن غيره، ولذا قال عن تفرداته عمومًا: «وكلها مما يحتمل»، وقال عن تفرده عن أيوب خصوصًا: «وكل ذلك محتمل، لا بأس به».

الرابع: بعد ذلك حكم عليه بأن فيه ضعفًا ـ فترجمته له في «الكامل» دالة على هذا ـ، وأن ضعفه محتمل، وأنه يُكتب حديثه، قال: «وكل ذلك محتمل لا بأس به»، وقال: «ويُكتب حديثه».

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأمر الأول: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

تقدم أن جماعة من المتقدمين لهم أقوال في الطفاوي جرحًا وتعديلًا، وهم: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم.

والذي جعل ابنَ عدي يقول عبارته هذه في محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، مع ما قاله فيه المتقدمون، ما يلي:

أما ابن معين، فله فيه ثلاثة أقوال؛ قوله: «صالح»، وقوله: «ليس به بأس»، وقوله: «قدم علينا هاهنا، لم يكن به بأس، البصريون يرضونه».

أما قوله: «صالح»، فهو من رواية ابن أبي حاتم، عن إسحاق بن منصور، وليس عند ابن عدي في «الكامل» رواية عن ابن معين من طريق إسحاق بن منصور، فهذا سبب، وسببٌ آخر أنه قد تقدم أن ابن عدي لم يقف على كتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل»، وهذا القول رواه عن إسحاق ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

وأما قوله: «ليس به بأس»، فهو من رواية محمد بن يعقوب الأصم عن الدوري، وابنُ عدي يروي عن الدوري من طريق اثني عشر راويًا[1]، إلا أن محمد بن يعقوب الأصم الذي روى هذا القول عن الدوري عن ابن معين ليس من هؤلاء الرواة الاثني عشر، فلم يروِ عنه ابنُ عدي شيئًا في «الكامل»، فلعل ابن عدي لم يأخذ عنه شيئًا، ولذا لم يقف على هذا القول.

وأما قوله: «قدم علينا ها هنا، لم يكن به بأس، البصريون يرضونه»، فهو من رواية علي بن الحسين بن حبان، عن أبيه، عن ابن معين، والحسين بن حبان قال عنه الذهبي: «له كتاب «سؤالات عن ابن معين» غزير الفوائد، رواه عنه ابنه على وجادة»، وابنُ عدي ليس عنده عن ابن معين شيء من هذه الطريق، فلعله لم يقف على هذه السؤالات.

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٢٨٥).

وأما قول ابن المديني: «كان ثقة»، فهو من طريق أبي بكر الباغندي محمد بن محمد بن سليمان، عنه.

وابنُ عدي يروي عن ابن المديني أقواله في الجرح والتعديل بأكثر من أحد عشر طريقًا، ليس منها طريق لأبي بكر الباغندي.

إلا أن ابن عدي روى عن الباغندي في «الكامل» في عشرين موضعًا، كلها في المرويات إلا رواية واحدة، روى عنه حكايةً جرت له مع ابن عقدة[(١)]، وروايةً أخرى روى عنه عن عمرو بن علي الفلاس، عن يحيى القطان حكايةً له في الجرح والتعديل[(٢)].

والذي يظهر أن سببَ عدمِ رواية ابن عدي عن الباغندي عن ابن المديني شيئًا يتعلق بالجرح والتعديل[(٣)] ـ مع أنه إسنادٌ عالٍ ـ أن ابن عدي لا يرضاه، فقد ترجم له في «الكامل» وجَرَحَه وذكر أنه شديد التدليس، ونقل فيه قولَ إبراهيم ابن الأصبهاني: «كذاب»، ثم قال فيه: «وللباغندي أشياء أنكرتُ عليه من الأحاديث، وكان مدلِّسًا، يدلس على ألوان، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب»، وقال عنه في موضع آخر: «كان الباغندي شيطانًا في التدليس»[(٤)]، فلعل هذا الأمر جعل ابنَ عدي لا يحفل بما روى الباغندي عن ابن المديني.

وأما قول أحمد: «كان يدلس»، فهذا ليس قولًا يتعلق بالجرح والتعديل، ثم إنه من طريق مطيَّن عن أحمد، ولم يروِ ابن عدي من هذه الطريق شيئًا.

وأما قول أبي داود السجستاني: «ليس به بأس»، فابن عدي من المقلين جدًّا من نقل أقوال أبي داود، فمجموع ما له في «الكامل» لا يبلغ عشرة أقوال، ومع قلة نقله عنه إلا أنه يروي هذه الأقوال من أربع طرق[(٥)]، وهذا القول رواه الآجُرِّي عن أبي داود، وابن عدي لم يروِ عن الآجُرِّي شيئًا في «الكامل»، فلعله لم يلقه.

---

(١) انظر: «الكامل» (١/ ٣٣٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٩).

(٣) هذا القيد من أجل أن ابن عدي روى عن أبي بكر الباغندي عن ابن المديني روايةً واحدةً في المرويات ـ انظر: «الكامل» (٩/ ٢٠٩) ـ، أما في الجرح والتعديل فلم يروِ عنه عن ابن المديني شيئًا.

(٤) الكامل (٧/ ٥٦٤) رقم: (١٧٨٨).

(٥) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٧٩).

وأما قول أبي زرعة: «منكر الحديث»، وكذلك **قول أبي حاتم**: «ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهم أحيانًا»، فقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» ولا «العلل» لابن أبي حاتم، وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ولهذا السبب لم يورد ابنُ عدي هذين القولين.

الأمر الثاني من مناقشة ابن عدي: في قوله: «وأخرجتُه في جملة مَن يُسمَّى محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك محتمل لا بأس به».

تقدم أن ابن عدي أورد له إحدى عشرة رواية، وتفصيلها هكذا: عن أيوب ست روايات، وعن هشام بن عروة ثلاثًا، وعن ليث بن أبي سليم روايةً واحدة، وكذلك عن سعيد بن المرزبان.

فابن عدي في كلامه هنا يريد أن يُبيّن أن أكبر سبب جعله يترجم للطفاوي في «الكامل» هو تفرداته عن أيوب؛ لأنها أكثر، ولأنها أشد، فأيوب جليلُ القدر، كثيرُ التلاميذ.

وأما قوله: «**وكل ذلك محتمل، لا بأس به**»، فهو كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن ابن عدي أورد له ست روايات عن أيوب، تبيَّن بعد دراستها ما يلي:

- واحدة منها لم يتفرد بها الطُّفَاوي عن أيوب، بل قد توبع الطُّفَاوي عليها، فسلِم من النكارة.

- ثلاث منها تفرد بها الطُّفَاوي عن أيوب، لكن أيوب قد توبع عليها، وهذا مما يحتمل جدًّا.

- واحدة منها كالثلاث السابقة، تفرد بها الطُّفَاوي عن أيوب، وتوبع عليها أيوب، إلا أن رواية أيوب ومَن تابعه مرجوحة فلحقت العلة بالطُّفَاوي، وهذا أخف بكثير مما لو لم يُتابع أيوب.

- واحدة منها تفرَّد بها الطُّفَاوي عن أيوب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعًا، وتقدم أن متن الحديث معروف مشهور من أحاديث أخرى، فهذا التفرد مما يحتمل.

ولذا فإن الأمر كما قال ابن عدي من أن هذه التفردات عن أيوب كلها

محتملة، وقد ارتضى البخاريُّ أن يخرج في «الصحيح» روايةً تفرَّد بها الطُّفَاوي عن أيوب.

تنبيه: لم يُنبِّه ابنُ عدي في ترجمة الطُّفَاوي على أن البخاري أخرج له في «الصحيح»؛ وذلك ـ فيما يظهر ـ لأن البخاري لم يعتمد عليه، ولم يكثر عنه ـ كما تقدم ـ، بينما إذا كان الراوي ممن اعتمد عليه البخاري، وأكثر عنه، فإن ابن عدي ربما يُشير إلى ذلك، كما في ترجمة فُليح بن سليمان، فإنه قال فيه: «وقد اعتمده البخاريُّ في «صحاحه»، وروى عنه الكثير»[1]، وقال في ترجمة علي بن الجعد: «والبخاريُّ مع شدة استقصائه يروي عنه في «صحاحه»»[2].

وكلاهما قد اعتمد عليه البخاريُّ وأكثر عنه في «الصحيح»[3].

الأمر الثالث: قوله: «ورواياته عامة عمَّن رواه أفرادات وغرائب، وكلها مما يُحتمل، ويُكتب حديثه».

والأمر كما قاله رحمه الله من حيث إن ذلك كله محتمل، فإذا احتُملت تفرداته عن أيوب فغيرُها مما أورده ابن عدي من باب أولى.

والتفردات التي أوردها ابن عدي للطفاوي عن غير أيوب خمس روايات، ثلاث منها عن هشام بن عروة، وواحدة عن ليث بن أبي سليم، وواحدة عن سعيد بن المرزبان.

أما التي عن هشام بن عروة، فبعد دراستها تبيَّن ما يلي:

ـ واحدة منها لم تثبت إلى الطفاوي، بل البلاء من الراوي عنه.

ـ واحدة تُوبع عليها الطفاوي، إلا أن روايته ومن تابعه مرجوحة، ولا شك أن هذا أخف مما لو لم يتابع.

ـ واحدة تفرد بها الطفاوي عن هشام، عن عروة، عن عائشة، وأخطأ برفعه،

---

(١) انظر ترجمته: في «الكامل» (٨/ ٦٠٢) رقم: (١٥٨٠).

(٢) المصدر السابق (٨/ ١٥٢) رقم: (١٣٧٠).

(٣) وإذا ظهر إعراضُ البخاري عن رواية أو عن راوٍ في «الصحيح» فربما يشير ابنُ عدي إلى ذلك، فقد قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبَعي (٣/ ٩٦) رقم: (٣٤٣) ـ بعد أن أورد رواية له ـ: «وهذا الحديث يُعرف بجعفر بن سليمان، وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائي في «صحاحه»، ولم يدخله البخاريُّ»، وجعفرُ لم يخرج له البخاري في «الصحيح» مطلقًا.

ورواه غيره موقوفًا، وهو الصواب، وهذا الخطأ أمره يسير بالنسبة لمجموع مروياته.

وأما روايته عن ليث بن أبي سليم فلم تثبت إليه ـ أي: إلى الطفاوي ـ، بل الخطأ من الراوي عنه.

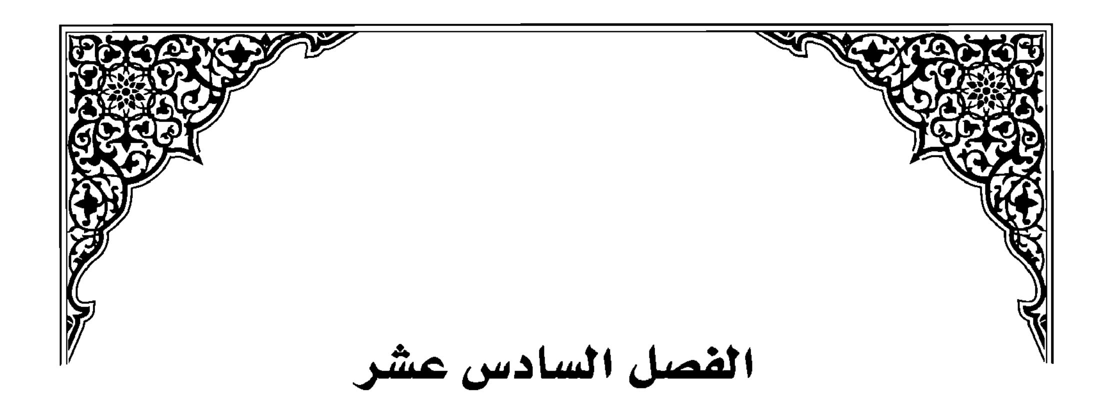
وأما روايته عن سعيد بن المرزبان فقد توبع الطفاوي عليها، والخطأ من سعيد، لا منه.

وبهذا يتبيَّن معنى احتمال تفردات الطُّفاوي كما قال ابن عدي، وأنه يُكتب حديثه، بل هو صدوق، الأصل في روايته الاستقامة، مع أنه يهم أحيانًا.

ومما سبق تتبيَّن دقةُ ابن عدي في منهجه؛ فإنه لم يجد للمتقدمين في الطُّفَاوي كلامًا، فلمَّا جمع مروياته وفحصها، خرج بما تقدم من الحكم عليه، وهذا الحكمُ منه بمعنى حكم أبي حاتم الرازي حينما قال: «ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهم أحيانًا»، وقولُ أبي حاتم قريبٌ من معنى قولِ ابن معين: «صالح»، وهذا مما يؤكِّد على أن ابن عدي يسير على طريقة ومسلك كبار النقاد؛ كابن معين وابن المديني وأحمد، والبخاري، وأبي زرعة وأبي حاتم، رحمهم الله جميعًا.

والله تعالى أعلم.



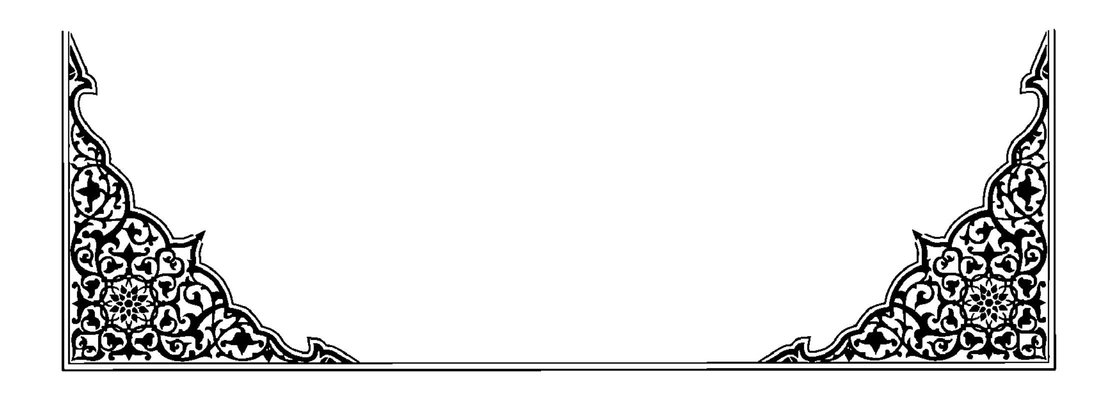


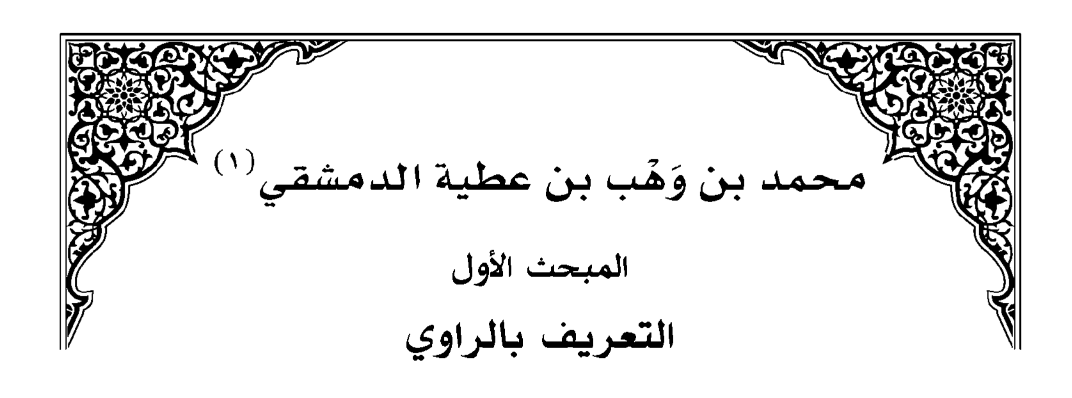
الفصل السادس عشر

ترجمة محمد بن وهب بن عطية

وفيه أربعة مباحث:

- ❑ المبحث الأول: **التعريف بالراوي.**
- ❑ المبحث الثاني: **ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال.**
- ❑ المبحث الثالث: **دراسة مروياته.**
- ❑ المبحث الرابع: **بيان طريقة ابن عدي في الحكم على الراوي، ومناقشة ذلك.**





محمد بن وَهْب بن عطية الدمشقي[1]

المبحث الأول

التعريف بالراوي

عرَّف به ابنُ عدي، فقال: «محمدُ بنُ وَهْب بن عَطِيَّة الدمشقي».

تنبيه: ترجم ابن عساكر في «تاريخ دمشق» لراويين:

الأول: محمد بن وهب بن سعد بن عطية، أبو عبد الله السلمي، ونقل فيه قول أبي حاتم: «صالح الحديث»[2]، وقول الدارقطني: «ثقة»[3].

الثاني: محمد بن وهب بن مسلم، أبو عمرو القرشي الدمشقي، ونقل فيه ما ذكره ابن عدي في ترجمته من الروايتين[4].

وقد اتفقوا على أن الأول هو الذي أخرج له البخاري في «الصحيح»[5]، وابن ماجه في «السنن»[6]، وهو الذي ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ونقل قول أبيه فيه: «صالح الحديث»[7].

ثم اختلفوا هل الراوي الآخر (ابن وهب القرشي) راوٍ آخر، أم هما واحد؟ على قولين، سأوردهما، وأذكر ما استدل به أصحابُ القول بالتفرقة، ثم أذكر سبب الخلاف، وأرجِّح بين القولين، وأُجيب عمَّا يتعلق بالقول المرجوح.

أما القولان فهما:

القول الأول: أنهما واحد، ذهب إلى هذا ابن عدي، والدارقطني، وكذلك أبو

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٣٧٩)، رقم الترجمة: (١٧٥٩).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١١٤) رقم: (٥٠٨).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧٢) رقم: (٤٨٢).

(٤) تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٠٥) رقم: (٧٠٩٥)، (٥٦/ ٢٠٦) رقم: (٧٠٩٦).

(٥) (٧/ ١٣٢) رقم: (٥٧٣٩).

(٦) (١/ ٨٨) رقم: (٢٤٢).

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ١١٤) رقم: (٥٠٨).

عبد الله ابن منده، وهو ظاهر صنيع أبي عبد الله الحاكم، ومن المحققين المتأخرين: المِزِّيّ.

أما ابن عدي فقد تقدم أنه ترجم في «الكامل» فقال: «محمدُ بنُ وَهْب بن عَطِيَّة الدمشقي»، ثم أورد له روايتين، وهاتان الروايتان عند من يفرِّق بينهما ليستا لابن وهب بن عطية، وإنما لابن وهب بن مسلم القرشي، فإيرادُ ابن عدي لهما في ترجمة ابن وهب بن عطية ظاهر في أنه لا يفرّق بينه وبين ابن وهب بن مسلم، ولذا نصَّ الذهبيُّ وابن حجر على أن ابن عدي يراهما واحدًا.

وأما الدارقطني، فإنه لما أورد في كتابه «غرائب مالك» الروايةَ التي أنكرها ابن عدي ـ وستأتي ـ قال: «هذا حديث غير محفوظ عن مالك، ولا عن سُمَيّ، والوليدُ بن مسلم ثقة، ومحمدُ بن وهب ومن دونه ليس بهم بأس، وأخاف أن يكون دخل لبعضهم حديث في حديث»[1]

فهذا ظاهر في أن الدارقطني يرى أن صاحب هذه الرواية هو محمد بن وهب بن عطية السلمي، وذلك لأمور:

الأول: أنه قد وثَّق ابنَ عطية السلمي ـ كما تقدم ـ، فلما جاء هنا استصحب حكمه السابق، فقال: «لا بأس به».

الثاني: أنه لو كان يرى أنهما اثنان لنبَّه هنا على ذلك، خصوصًا مع وقوع الاشتباه في الاسم والطبقة.

الثالث: أن الذين فرَّقوا بينهما لم يجعلوا مرتبةَ محمد بن وهب بن مسلم القرشي أنه لا بأس به أو أنهم مشَّوا حاله، بل على العكس من ذلك، فقد ذكروا أنه منكر الحديث، وأنه متَّهم بهذا الحديث الموضوع ـ كما سيأتي ـ، فلو كان الدارقطنيُّ يرى أنه غير ابن وهب بن عطية السلمي لرماه بنكارة الحديث هنا، أو على الأقل لم يعتذر له ولغيره في هذا الإسناد بأنه قد يكون دخل لبعضهم حديث على حديث[2]

---

(١) انظر: «لسان الميزان» (٧/ ٥٧٢) رقم: (٧٥٣٨).

(٢) استدلَّ الذهبيُّ من ضمن ما استدلَّ به على أنهما اثنان: بأن الدارقطنيَّ لم يكن ليوثِّق من يروي الموضوعات ـ ومن ضمنها هذه الرواية التي تكلَّم عنها الدارقطني في «غرائب مالك» ـ، فقال ـ كما في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥) ـ: «وما كان أبو حاتم والدارقطني ليثنيان على رجل يروي مثل هذا الحديث الموضوع». =

وأما ابن منده، فقد أسند إليه ابنُ عساكر قوله: «محمد بن وهب بن سعيد بن عطية مولى قريش، يكنى أبا عمرو، منكر الحديث، سكن مصر»[(١)]

وهذا ظاهر في أنه يرى أنهما واحد، فهو عنده علمٌ بابن عطية الذي أخرج له البخاري في «الصحيح»، فقد ذكره في كتابه «أسامي مشايخ البخاري» وقال: «محمد بن وهب بن عطية الدمشقي»[(٢)]، ثم ذكر هنا ـ أي: فيما أسند إليه ابنُ عساكر ـ أنه هو مولى قريش، وأنه أبو عمرو، وأنه الذي سكن مصر، وأنه منكر الحديث، وهذه صفات ابن وهب بن مسلم القرشي عند من يفرِّق بينهما، وهذا ما فهمه الذهبيُّ من ابن منده، فقال: «وممن خلط فيه الحافظ ابن منده»[(٣)]

وأما الحاكم، فإنه أخرج في «المستدرك»[(٤)] من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، عن محمد بن وهب الدمشقي، عن صدقة بن عبد الله، عن خالد بن دهقان، عن زيد بن أرطاة الفزاري، عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، قال: «يوم الملحمة الكبرى فسطاط المسلمين بأرض يقال لها: الغوطة، فيها مدينة يقال لها: دمشق، خير منازل المسلمين يومئذ».

ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه».

فهذا توثيق ضمنيٌّ منه لمحمد بن وهب الدمشقي، وهو هنا عند المفرِّقين

= **قلت**: وفي هذا نظر؛ لأن الدارقطني مشَّاه في الرواية نفسها التي استدل الذهبي على أنها موضوعة وأن الدارقطني لا يوثق من يروي مثلها، وتمشية الدارقطني له بقوله: «لا بأس به» ظاهرة في أنه يراه هو نفسه محمد بن وهب بن عطية السلمي، ولعل الذهبي لم يقف على هذا الكلام للدارقطني، ولذا قال ما قال، والله أعلم.

وقد رجَّح الألبانيُّ أن كلام الدارقطني يوحي بأنه يراهما واحدًا ـ كما في «السلسة الضعيفة» (٣/ ٤٠٨) ـ.

(١) تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦).

تنبيه: في طبعة تاريخ دمشق بياض مكان (سعيد)، وذكر المحقق أن في بعض النسخ (سعد)، ومن المعلوم أن طبعة «تاريخ دمشق» لا يُعتمد عليها في مثل هذا، وما أثبتُّه من «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥) فقد نقل قول ابن منده: «محمد بن وهب بن مسلم بن عطية...».

(٢) (ص٧٣) رقم: (٢٤٧).

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥). ووصف الذهبي ابنَ منده بأنه خلط بينهما بناءً على رأيه ـ أي: الذهبي ـ في التفرقة بينهما كما سيأتي.

(٤) (٤/ ٥٣٢) رقم: (٨٤٩٦).

محمد بن وهب بن مسلم القرشي؛ لأنه هو الذي يروي عن صدقة بن عبد الله[١]، فكون أبي عبد الله الحاكم يصحح هذا الإسناد فكأن هذا استصحاب منه أن ابن وهب هذا هو محمد بن وهب بن عطية، فلو كان يرى أنه غير ابن عطية لما صحَّحه، فهو عند المفرقين منكر الحديث.

وأما المزي فإنه ترجم لمحمد بن وهب بن عطية السلمي، وذكر من الرواة عنه الربيعَ بن سليمان الجيزي، والربيعُ إنما يروي عن ابن وهب القرشي عند مَن يُفرِّق بينهما، فابن عساكر لمَّا فرَّق بينهما ذكر الجيزي فيمن روى عن ابن وهب القرشي، ولم يذكره فيمن روى عن ابن عطية السلمي، فذكرُ المزي الربيعَ بن سليمان الجيزيَّ فيمن روى عن ابن وهب بن عطية السلمي قرينةٌ على أنه لا يفرِّق بينهما، خصوصًا أن من المصادر الأساسية عند المزي «تاريخ دمشق» لابن عساكر، فهو رابع أربعة من أصول ما اعتمده في «تهذيب الكمال»[٢]، وهذا يُشعر بأن المزي نصَّ على ذلك قصدًا وإشارةً منه إلى أنهما واحد.

ويؤكِّد هذا الأمر أن المزي لو كان يرى التفرقة بينهما لذكر الآخر تمييزًا كما يفعل في كثير من المواضع.

القول الثاني: أنهما اثنان، وأن محمد بن وهب بن عطية السلمي ليس هو محمد بن وهب بن مسلم القرشي، وأن هذه المرويات التي أوردها ابنُ عدي ليست لابن وهب بن عطية، وإنما لابن وهب بن مسلم القرشي، وإلى هذا ذهب ابن عساكر، والذهبي، وابن حجر[٣].

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦).

(٢) انظر مقدمته لكتابه: «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٢).

(٣) ابن عساكر أورد الرواية الأولى عند ابن عدي في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم القرشي، أما الرواية الثانية فلم يوردها في ترجمة أحد منهما، إلا أنه يُفهم من صنيعه أنه يرى أنها لابن وهب بن عطية؛ لأنه ذكر في الرواة عنه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ولم يذكر في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم أن الجوزجاني من الرواة عنه، والرواية الثانية التي عند ابن عدي هي من طريق الجوزجاني عن ابن وهب، فيُفهم من صنيع ابن عساكر أنه يراها لابن وهب بن عطية.

وخالفه الذهبي في ذلك، فأورد الرواية الثانية التي هي من طريق الجوزجاني في ترجمة ابن وهب بن مسلم القرشي، كما في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٨) رقم: (٧٨١٥)، وقال بعدها: «حديث منكر، فرد».

أما ابن عساكر، فقد تقدم أنه ترجم لمحمد بن وهب بن سعيد بن عطية السلمي، وأورد فيه قول أبي حاتم: «صالح الحديث»[١]، وقول الدارقطني: «ثقة»[٢]، ثم ترجم لمحمد بن وهب بن مسلم القرشي، وأورد فيه كلام ابن عدي[٣].

وأما **الذهبي**، فقد ترجم لابن وهب بن مسلم القرشي في «تاريخ الإسلام»، وقال: «خلطه بالذي بعده غير واحد، والصواب التفريق بينهما»، ثم ترجم لابن وهب بن عطية السلمي[٤].

ونصَّ على التفرقة بينهما أيضًا في «ميزان الاعتدال»[٥].

وأما ابن حجر، فقد ترجم لابن وهب بن عطية السلمي في «تهذيب التهذيب»، ثم ذكر ابن وهب بن مسلم القرشيَّ تمييزًا، وقال: «وقد فرَّق بينهما أبو القاسم ابن عساكر فأصاب»[٦].

وقد استدلَّ مَن فرَّق بينهما بأمور:

الأمر الأول: أن ابن يونس في «تاريخه» ترجم لراوٍ، فقال: «محمد بن وهب بن مسلم القرشي، يكنى أبا عمرو، دمشقي، قدم مصر، منكر الحديث، كان يسكن بجيزة الفسطاط[٧]، وسكن أيضًا بَلْبَيس[٨] من حوف مصر، توفي في عشر السبعين والمائتين»[٩].

وهذا الراوي مختلف في النسبة عن الراوي الذي أخرج له البخاري في

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١١٤) رقم: (٥٠٨).
(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧٢) رقم: (٤٨٢).
(٣) تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٠٥) رقم: (٧٠٩٥)، (٥٦/ ٢٠٦) رقم: (٧٠٩٦).
(٤) تاريخ الإسلام (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٤)، (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥).
(٥) (٤/ ٢٨٨) رقم: (٧٨١٥).
(٦) (٣/ ٧٢٥).
(٧) بليدة غربي فسطاط مصر، وهو الموضع الذي نزله عمرو بن العاص حين افتتاحه لمصر، وهي ـ أي: الجيزة ـ تقع غرب نهر النيل، وإليها يُنسب جماعة من العلماء، منهم: الربيع بن سليمان المرادي الجيزي، انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٢٠٠)، (٤/ ٢٦١)، و«أطلس بلدان العالم» للاروس (ص: ١٥٠).
(٨) بِلْبِيْس: مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام، فتحها عمرو بن العاص ﷺ. انظر: «معجم البلدان» للحموي (١/ ٤٧٩)، (٤/ ٢٦١)..
(٩) (٢/ ٢٢٨) رقم: (٦٠٩).

«الصحيح» والذي ترجم له ابن أبي حاتم، فالأول مشهور بأنه ابن وهب بن عطية السلمي ـ وبعضهم يقول: «محمد بن وهب بن سعيد بن عطية» كما تقدم عن ابن منده ـ، بينما هذا ابن مسلم القرشي، وكنيته مختلفة، فالأول أبو عبد الله، والثاني أبو عمرو، فدلَّ هذا على أنهما اثنان.

ويؤيّده أنه في كثير من المرويات يجيء الاسم للأول منسوبًا إلى الجد، فيُقال: محمد بن وهب بن عطية، وأما الآخر فصحيحٌ أنه في كثير من الروايات يأتي من غير نسبة، وإنما يُقال: محمد بن وهب الدمشقي، إلا أن في بعض الأسانيد ـ على قلتها ـ جاء مصرَّحًا بنسبته إلى جده، فقيل فيها: محمد بن وهب بن مسلم القرشي أو الدمشقي[1].

الثاني: أن ابن وهب بن مسلم القرشي يروي عنه الربيعُ بن سليمان الجيزي، والربيعُ لم يرحل من مصر، وابنُ وهب السلمي لم يُذكر في ترجمته أنه ذهب إلى مصر، بينما ابن وهب القرشي قد رحل إلى مصر، وسكنها، كما نصّ على ذلك ابن يونس، ومن هذا يُستنبط أنهما مختلفان، وأن الذي يروي عنه الربيع الجيزي غير الآخر، وهذا معنى كلام الذهبي[2].

الثالث: التفاوت بينهما في الدرجة من جهة المرويات، فابن وهب بن عطية السلمي أخرج له البخاري في «الصحيح»[3]، وقال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث»[4]، ووثَّقه الدارقطني[5] ـ كما تقدم ـ، بينما الآخر يأتي بمنكرات، وقد قال عنه ابن يونس: «منكر الحديث»[6]، وقال ابن عساكر: «ذاهب الحديث»[7].

---

(١) في «مسند الشاميين»، للطبراني (٣/ ٦٢) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح، قال: «حدثنا محمد بن وهب بن مسلم القرشي»، وفي «القناعة»، لابن السني (ص: ٤٧) من طريق سعيد بن عُفَيْر، قال: «حدثني محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي»، وفي «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٧) من طريق ابن رشدين، قال: «حدثنا محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي».

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥).

(٣) (٧/ ١٣٢) رقم: (٥٧٣٩).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١١٤) رقم: (٥٠٨).

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧٢) رقم: (٤٨٢).

(٦) (٢/ ٢٢٨) رقم: (٦٠٩).

(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٨٨) رقم: (٧٨١٥).

ولذا قال الذهبي: «وما كان أبو حاتم والدارقطني ليثنيان على رجل يروي مثل هذا الحديث الموضوع»[(١)]

الرابع: اختلاف الطبقة؛ فقد استدل الذهبي على أن ابن وهب القرشي أكبر من ابن وهب السلمي بأن القرشي روى عن عبد الله بن العلاء[(٢)]، فقال: «فهذا أكبرهما - يعني ابن وهب بن مسلم القرشي -؛ لأنه روى عن عبد الله بن العلاء»[(٣)]، بينما أكبر من روى عنه ابن وهب بن عطية محمد بن حرب الأبرش[(٤)]

هذا حاصل الخلاف بين المحدِّثين، وسأذكر هنا **سبب الاشتباه الذي نتج عنه هذا الخلاف**:

الذي يظهر أن لهذا الاشتباه عدة أسباب:

الأول: عدم شهرة محمد بن وهب، ومن المظاهر الدالة على هذا: أن البخاري لم يترجم له في «التاريخ الكبير»، ولم يروِ له في «صحيحه» إلا رواية واحدة[(٥)]، وليس له في الكتب الستة إلا هذه الرواية، ورواية أخرى أوردها ابن ماجه في «السنن»[(٦)]

ومن المظاهر أيضًا: ندرة مَن ترجم له قبل سنة أربع مئة، فالباحث في الكتب المتقدمة لا يكاد يجد له ترجمة عند أصحاب الكتب المشهورة في ذكر الرواة وتراجمهم، ولا في كتب السؤالات، ولا يقف للنقاد على حكم فيه، إلا شيئًا عزيزًا نادرًا، ومن المعلوم أن عدم الشهرة قد يتولد منها الاشتباه.

الثاني: الاتفاق في البلد، فكلاهما - عند من يفرِّق بينهما - دمشقيُّ الأصل[(٧)]، وهذا مظِنةٌ للاشتباه.

الثالث: الاشتراك في بعض الشيوخ، فكلاهما - عند من يفرِّق بينهما - يروي

---

(١) تاريخ الإسلام (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥).
(٢) مات سنة أربع وستين ومئة كما في «تقريب التهذيب» (ص: ٣١٧) رقم: (٣٥٢١).
(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥).
(٤) مات سنة أربع وتسعين ومئة كما في «تقريب التهذيب» (ص: ٤٧٣) رقم: (٥٨٠٥).
(٥) (٧/ ١٣٢) رقم: (٥٧٣٩).
(٦) (١/ ٨٨) رقم: (٢٤٢).
(٧) ثم يجعلون ابن وهب بن مسلم القرشي هو الذي دخل مصر وسكنها، بينما ابن وهب بن عطية السلمي لم يرحل إليها.

عن الوليد بن مسلم، بالإضافة إلى أن كثيرًا من شيوخهما وتلاميذهما طبقاتهم متقاربة ـ وسيأتي مزيد بيان لهذا ـ.

الرابع: أنه يرِد في السند أحيانًا منسوبًا، فيُقال: محمد بن وهب بن عطية، ويرد في أحيان ليست بالقليلة بلا نسبة، فيُقال: محمد بن وهب، أو محمد بن وهب الدمشقي، ومن المعلوم أن إهمال نسبة الراوي في الأسانيد من مسبِّبات الاشتباه.

الخامس: الاختلاف النسبي في درجة المرويات، فالروايات التي يُصرَّح فيها بابن وهب بن عطية هي روايات مستقيمة، بينما الروايات التي لا يأتي فيها منسوبًا تتفاوت، ومنها ما هو منكر، وهذا من الأسباب التي قوّت احتمال التفرقة بينهما.

الترجيح بين القولين:

الذي يظهر والله أعلم **أنهما واحد**؛ وذلك لعدة قرائن:

القرينة الأولى: أنه لا يوجد أحدٌ من المتقدمين قال بالتفرقة بينهما قبل ابن عساكر(١)، بينما يوجد من المتقدمين نقادٌ كبار اختاروا أنهما واحد، كابن عدي، والدارقطني، وأبي عبد الله ابن منده، وأبي عبد الله الحاكم، وهؤلاء النقاد أقرب زمنًا إلى الرجال والرواة، وأكثر درايةً بهم ممن جاء بعدهم، فاتفاقُ جماعةٍ منهم على قولٍ مع عدم وجود من يخالفهم من أهل عصرهم لا شك حينها أنه قولٌ قويٌّ وحقُّه أن يُقدَّم.

خصوصًا أن من هؤلاء النقاد مَن وقف على أهم حُجة استدلَّ بها من فرَّق بينهما ـ وهي ترجمة ابن يونس في «تاريخه» لمحمد بن وهب بن مسلم القرشي وما ذكر فيها من معلوماتٍ تُغايِر ترجمةَ محمد بن وهب بن عطية عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ـ، ومع هذا اختار أنهما واحد، فإن أبا عبد الله ابن منده أخذ

---

(١) ولا يشكل على هذا ترجمة ابن أبي حاتم له في «الجرح والتعديل»، وترجمة ابن يونس له في «تاريخه»؛ فإن ابن أبي حاتم ترجم له وسأل أباه عنه، فسمَّاه: محمد بن وهب بن عطية، أبا عبد الله السلمي، وليس في هذا تفرقة بينه وبين محمد بن وهب بن مسلم القرشي، كما أنه ليس فيه جزمٌ بأنهما واحد.

وأما ابن يونس فقد ترجم له وقال: «محمد بن وهب بن مسلم القرشي» وساق باقي الترجمة، وليس في هذا تفرقة بينه وبين محمد بن وهب بن عطية السلمي، كما أنه ليس فيه جزمٌ بأنهما واحد.

المعلومات التي ذكرها ابن يونس في «تاريخه» لمحمد بن وهب بن مسلم القرشي، وجعلها لمحمد بن وهب بن عطية السلمي[١].

القرينة الثانية: التشابه الظاهر في موضوع المرويات، فبَعْدَ اعتبار متون هذه المرويات لهذين الراويين ـ عند من يُفرِّق بينهما ـ ظهر أنها متقاربةُ الموضوع، فهي تدور حول ما يتعلق بأحوال الدار الآخرة، والرِّقاق، والأذكار، وشيء من الأخبار والمغازي، سواء المرفوعات منها أو الموقوفات، وليس منها شيء في الأحكام سوى الرواية والروايتين، وهذا التقارب من القرائن على أنهما واحد؛ إذ إن من أوجه التمييز بين الرواة النظر في مروياتهم من حيث موضوعاتها[٢].

القرينة الثالثة: تقارب المرويات من حيث الاستقامة والنكارة، وبيان هذا فيما يلي:

من أسباب القول بالتفرقة بينهما عند أصحاب هذا القول: أن محمد بن وهب بن مسلم القرشي يأتي بالمنكرات والموضوعات، بخلاف محمد بن وهب بن عطية، وأكبرُ ما استنكروا على القرشي الروايتان اللتان أوردهما ابن عدي ـ فإنهم يجعلونهما للقرشي لا للسلمي الذي صدَّر ابنُ عدي الترجمة بذكر اسمه ـ، وبعد الدراسة تبيَّن أن الرواية الثانية منهما قد خرج من عهدتها، فقد تابعه عليها ثلاثة، وأما الرواية الأولى فالعلة محتملة بين أن يكون هو سببها وبين أن تكون من غيره وعلى افتراض أنها منه، فقد أجاب الدارقطني عن هذا بأنه قد يكون دخل له أو لغيره حديث في حديث.

---

(١) أسند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦) إلى ابن منده أنه قال: «محمد بن وهب بن سعيد بن عطية مولى قريش، يكنى أبا عمرو، منكر الحديث، سكن مصر»، وكلُّ ما في هذه الجملة بعد ذكر اسم ابن عطية هي معلومات ذكرها ابنُ يونس في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم القرشي.

(٢) انظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري» (٧/ ١٣٢) رقم: (٥٧٣٩)، و«سنن ابن ماجه» (١/ ٨٨) رقم: (٢٤٢)، و«الصمت» لابن أبي الدنيا (ص: ٢٦٤) رقم: (٥٦٥)، و«الكنى والأسماء» للدولابي (١/ ٢٦٨) رقم: (٤٧٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٤/ ١١٤٠) رقم: (٦٤١٤)، (٥/ ١٥٤٥).

وقارن ما تقدم بما يلي: «القناعة» لابن السني (ص: ٤٧) رقم: (١٨)، و«الكامل» لابن عدي (٩/ ٣٧٩) رقم: (١٧٥٩)، و«مستدرك الحاكم» (٤/ ٥٣٢) رقم: (٨٤٩٦)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٦/ ٣٣٤) رقم: (٤٢٨٧).

ثم إن ابن وهب بن عطية السلمي الذي يرى المفرِّقون أنه أعلى في الرتبة من ابن وهب بن مسلم بكثير قد أورد له ابن الجوزي رواية في «الموضوعات»[(١)]، يرويها ابنُ وهب عن بقية بن الوليد، علَّق عليها ابن الجوزي قائلًا: «هذا موضوع أيضًا، وفيه جماعة مجهولون قبل أن يصل إلى بقية وليث ـ وهما ضعفاء ـ فالبلاء ممن قبلهم».

على أن المفرِّقين يختلفون في تحديد بعض الروايات هل هي للقرشي أم للسلمي، فعلى سبيل المثال: ذهب ابن عساكر إلى أن الرواية الثانية التي أوردها ابن عدي أنها للسلمي[(٢)]، بينما رأى الذهبي أنها للقرشي، وهذه الرواية قال عنها الذهبي: «حديث منكر فرد»[(٣)]

وعليه فلا يستقيم الاستدلال على كونهما اثنين بالتفاوت بينهما في درجة المرويات، وأن ابن عطية رواياته مستقيمة بينما ابن وهب بن مسلم رواياته منكرة؛ لما تقدم من أن لكل واحد منهما روايات مستقيمة وروايات منكرة.

إذا تقرَّر ما سبق فإن هذا التقارب في المرويات من حيث الاستقامة والنكارة من القرائن على أنهما واحد.

القرينة الرابعة: التقارب في طبقة الشيوخ والتلاميذ؛ فإن طبقة شيوخ ابن عطية السلمي عامتهم ممن توفي بين سنة تسعين ومئة وبين سنة مئتين، مثل: محمد بن حرب الأبرش (ت١٩٤هـ)[(٤)]، والوليد بن مسلم (ت١٩٥هـ)[(٥)]، وبقية بن الوليد (ت١٩٧هـ)[(٦)]، والهيثم بن عمران (ت١٩٩هـ)[(٧)]

ومن شيوخ ابن وهب القرشي الذين في هذه الطبقة: الوليد بن مسلم

---

(١) (٢/١٢٩).
(٢) بناءً على أنها من رواية الجوزجاني عن ابن وهب، وقد ذكر ابن عساكر أن ابن وهب بن عطية السلمي يروي عنه الجوزجاني، بينما لم يذكر الجوزجانيَّ في الرواة عن ابن وهب بن مسلم القرشي، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا.
(٣) ميزان الاعتدال (٤/٢٨٨) رقم: (٧٨١٥).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٣) رقم: (٥٨٠٥).
(٥) المصدر السابق (ص: ٥٨٤) رقم: (٧٤٥٦).
(٦) المصدر السابق (ص: ١٢٦) رقم: (٧٣٤).
(٧) تاريخ دمشق (٧٤/١١٤) رقم: (١٠٠٩٧).

(ت١٩٥هـ)[١]، وسويد بن عبد العزيز السلمي (ت١٩٤هـ)[٢]

وأما طبقة التلاميذ، فإن من أقدم تلاميذ ابن وهب بن عطية السلمي: أبا الربيع سليمان بن داود الختلي (ت٢٣١هـ)[٣]، ومحمد بن أبي السري العسقلاني (ت٢٣٨هـ)[٤]

ومثل هذه الطبقة موجودة في ابن وهب بن مسلم القرشي، فمن تلامذته المتقدمين: سعيد بن عفير (ت٢٢٦هـ)[٥]

وأما الطبقة المتوسطة من تلاميذ ابن وهب بن عطية، فهم ممن توفي ما بين سنة خمسين وبين ثمانين ومئتين، مثل: محمد بن خالد الرافقي (ت٢٥٥هـ)[٦]، ومحمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ)[٧]، وأحمد بن منصور الرمادي (ت٢٦٥هـ)[٨]، وأبي أمية الطَرَسوسي (ت٢٧٣هـ)[٩]، وعلي بن الحسين الهِسِنْجَاني (ت٢٧٥هـ)[١٠]، وأبي حاتم (ت٢٧٧هـ)[١١]

ومثل هذه الطبقة موجودة في تلامذة ابن وهب بن مسلم القرشي، فمن تلامذته في هذه الطبقة: الربيع بن سليمان الجيزي (ت٢٥٦هـ)[١٢]، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)[١٣]، وعبد الرحمن بن الجارود (ت٢٦١هـ)[١٤]

وأما الطبقة المتأخرة من تلاميذ ابن وهب بن عطية فهم ممن كان بعد التسعين

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤) رقم: (٧٤٥٦).
(٢) المصدر السابق (ص: ٢٦٠) رقم: (٢٦٨٧).
(٣) المصدر السابق (ص: ٢٥١) رقم: (٢٥٥٣).
(٤) المصدر السابق (ص: ٥٠٤) رقم: (٦٢٦٣).
(٥) المصدر السابق (ص: ٢٤٠) رقم: (٢٣٨٢).
(٦) المصدر السابق (ص: ٤٧١) رقم: (٥٧٧٩).
(٧) المصدر السابق (ص: ٥١٢) رقم: (٦٣٨٧).
(٨) المصدر السابق (ص: ٨٥) رقم: (١١٣).
(٩) المصدر السابق (ص: ٤٦٦) رقم: (٥٧٠٠).
(١٠) تاريخ الإسلام (٦/ ٥٧٨) رقم: (٢٨٣).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧) رقم: (٥٧١٨).
(١٢) المصدر السابق (ص: ٢٠٦) رقم: (١٨٩٣).
(١٣) المصدر السابق (ص: ٩٥) رقم: (٢٧٣).
(١٤) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٧٥) رقم: (٢٩٤).

ومئتين أو ما قاربها، مثل: علي بن محمد بن عيسى الهروي الجكاني (ت٢٩٢هـ)[١]، وحويت أبي سليمان (ت٢٩١ ـ ٣٠٠هـ)[٢].

ومثل هذه الطبقة موجودة في تلامذة ابن وهب بن مسلم القرشي، مثل: يحيى بن عثمان بن صالح (ت٢٨٢هـ)[٣]، ويحيى بن أيوب بن بادي العلاف (ت٢٨٩هـ)[٤]، وأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين (ت٢٩٢هـ)[٥].

هذه أهم القرائن التي تُرجِّح القول بأنهما واحد، **وأما القول بالتفرقة بينهما فقد استدلَّ أصحابه بعدة أمور، سأذكرها هنا وأجيب عنها:**

أولًا: استدلوا بما خلاصته أن ابن يونس ترجم للذي دخل مصر باسمٍ يُغاير اسمَ محمد بن وهب بن عطية، وهذه المغايرة من ثلاث جهات: اسم الجد، والنسبة، والكنية.

وكذلك استدلوا بأنه يرِد في الأسانيد مرةً بابن وهب بن عطية، ومرةً بدون نسبة، ومرة بالتصريح بأنه ابن وهب بن مسلم، وهذا يقوي أنهما اثنان.

والجواب عن هذا فيما يلي:

أما اختلاف اسم الجد، فلا مانع من أن يُقال: إن من أجداده من اسمه سعيد، ومنهم من اسمه مسلم، فتارة يُنسب إلى هذا، وتارة إلى هذا، كما أنه كثيرًا ما يُنسب إلى (عطية)، وهم يتفقون على أن (عطية) ليس جده الأول، ومع ذلك فإن نسبته إليه عند المتقدمين مشهورة[٦].

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٩٨٨) رقم: (٣٢١).
(٢) المصدر السابق (٦/ ٩٤١) رقم: (١٩٣).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٤) رقم: (٧٦٠٥).
(٤) المصدر السابق (ص: ٥٨٨) رقم: (٧٥٠٩).
(٥) لسان الميزان (١/ ٥٩٤) رقم: (٧٤٠).
(٦) كما أن من الاحتمالات الواردة أن يكون هناك تصحيف قديم بين (سعيد) و(مسلم)، ويبيِّنه: أن ابن يونس في «تاريخه» (٢/ ٢٢٨) رقم: (٦٠٩) قال: «محمد بن وهب بن مسلم القرشي»، وراويتُه هو أبو عبد الله بن منده، وهو ـ أي: ابن منده ـ قد أسند إليه ابنُ عساكر ـ كما في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦) ـ، أنه قال: «محمد بن وهب بن سعيد بن عطية، مولى قريش»، ثم ساق بقية الترجمة ككلام ابن يونس، فقد يُحمل هذا الاختلاف بين نقل ابن منده عن ابن يونس وبين قول ابن منده نفسه على أنه تصحيف من النساخ، لكن يُشكل على هذا وجودُ إسنادين جاء فيهما نسبته بابن وهب بن مسلم.

وأما النسبة فهو سلميٌّ بلا شك؛ نسبه بذلك أبو حاتم، وأما كونه قرشيًّا فبالولاء، وجاءت نسبته بهذا في كلا الترجمتين، فقد قال ابن منده: «محمد بن وهب بن سعيد بن عطية، مولى قريش»[١]، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «محمد بن وهب بن مسلم، أبو عمرو، القرشيّ مولاهم»[٢].

وأما الكنية فما أكثر الاختلافَ فيها خصوصًا عند المتقدمين، وليست بأمر ذي بال؛ فإن هذا الاختلاف يُحمل على أمور كثيرة، منها هنا: أن ابن وهب كان في دمشق، ثم ارتحل إلى مصر، فقد يكون في دمشق لم يكن له ولد، فكان يكنى بأبي عبد الله، ثم لما انتقل إلى مصر رُزق بابن فسماه عمرًا، أو أنه لم يكن لديه في دمشق إلا عبد الله، فلما انتقل إلى مصر رُزِق بعمرو فكُني بالآخر، وهذا له نظائر في كثير من الرواة.

وأما مجيئه في بعض الأسانيد منسوبًا إلى جده مسلم، فقد تقدم الكلام عليه وأنه لا يعارض كونهما واحدًا؛ فإنه يُحمل على أن مِن أجداده مَن اسمه مسلم، ومِن أجداده مَن اسمه سعيد، فتارَةً يُنسب إلى هذا وتارةً ينسب إلى هذا.

ثانيًا: مما استدلوا به أن ابن وهب بن مسلم القرشي يروي عنه الربيعُ بن سليمان الجيزي، والربيعُ لم يرحل من مصر، وابنُ وهب السلمي لم يُذكر في ترجمته أنه ذهب إلى مصر، بينما ابن وهب القرشي قد رحل إلى مصر، وسكنها، كما نصّ على ذلك ابن يونس.

والجواب عن هذا بأمور:

الأول: أن هذا الاستدلال مبني على أصل الخلاف، وهو أنهما اثنان، وحينها لا يكون صالحًا للاستدلال كما هو معلوم، فلا يُسلَّم أصلًا أنهما اثنان، فضلًا عن أن يُبنى عليه بعد ذلك أن ابن وهب بن عطية لم يرحل إلى مصر.

الثاني: عدم التسليم بأن الربيع بن سليمان الجيزي لم يرحل من مصر؛ بل أغلب الظن أنه رحل منها، خصوصًا إلى الحجاز، فقد ذكر الدارقطني أنه قد روى عن جماعة من أهل المدينة، منهم: إسماعيل بن أبي أويس المدني[٣]، ولم أجد من

---

(١) تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦).

(٢) (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٤).

(٣) المؤتلف والمختلف (٢/ ٩٥٤).

ذكر عن إسماعيل أنه رحل إلى مصر، فيكون هنا احتمال الرحلة متردد بين الربيع وبين إسماعيل أيهما الذي رحل إلى الآخر، والأظهر أن الربيع هو من رحل إلى المدينة، لبُعد أن يكون لم يحج في عمره كله، وبُعد أن يكون قد حج ثم لم يمرَّ بالمدينة ويسمع فيها.

ثالثًا ـ مما استدلُّوا به على التفرقة بينهما ـ: التفاوت بينهما في الدرجة من جهة المرويات؛ وأن ابن وهب بن عطية السلمي أخرج له البخاري في «الصحيح»، وقال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث»[١]، ووثَّقه الدارقطني[٢]، بينما الآخر يأتي بمنكرات، وقال عنه ابن يونس: «منكر الحديث»، وقال ابن عساكر: «ذاهب الحديث» ـ وقد تقدم ذلك ـ.

وصرَّح الذهبي بهذا فقال: «وما كان أبو حاتم والدارقطني ليثنيان على رجل يروي مثل هذا الحديث الموضوع»[٣]

والجواب عن هذا بأمور:

الأول: تقدم ذكره في القرينة الثالثة، وخلاصته: أن الأمر على العكس، وهو أن الدرجة متقاربة، وأن لكل منهما ما يُنكر، ثم إن بعض ما أُنكر عليه هو بريء من عهدته، كما أن هذه النكارة ليست بالشديدة.

الثاني: أن يُقال: إنه كان مستقيم الأمر لما كان في دمشق، ثم لما دخل مصر تغيّر، ويؤيده أنه قد طال به العمر، وجاوز المئة[٤]، واحتمالُ الاختلاط والتغير لمن طال عمره وارد جدًّا.

الثالث: أن يُقال: إنه صاحب تدليس، وإن النكارة جاءت بسبب تدليسه،

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١١٤) رقم: (٥٠٨).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧٢) رقم: (٤٨٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥).

(٤) ذكر الذهبي أن ابن وهب بن مسلم القرشي روى عن عبد الله بن العلاء بن زبر، وتقدم أن ابن العلاء هذا توفي سنة أربع وستين ومئة، فلو افترضنا أن ابن وهب سمع من ابن العلاء وهو ابن سبع سنين ثم نظرنا إلى ما نص عليه ابن يونس من أن وفاة ابن وهب بن مسلم كانت بعد الستين ومئتين، تبيَّن بعد ذلك أنه جاوز المئة، هذا إذا سُلِّم بصحة روايته عن ابن العلاء.

خصوصًا أنه شاميُّ الأصل، والتدليس يكثر في أهل الشام، كما أنه تلميذٌ لبقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وهما من أئمة التدليس، فلا يبعد أن يتشرَّب مذهبهما.

رابعًا ـ مما استدلُّوا به على التفرقة بينهما ـ: اختلاف الطبقة؛ فقد استدل الذهبي على أن ابن وهب القرشي أكبر من ابن وهب السلمي، بأن القرشي روى عن عبد الله بن العلاء[(١)]، ولذا قال: «فهذا أكبرهما ـ يعني ابن وهب بن مسلم القرشي ـ؛ لأنه روى عن عبد الله بن العلاء»[(٢)]، بينما أكبر من روى عنه ابنُ وهب بن عطية: محمد بن حرب الأبرش[(٣)].

والجواب عن هذا بأمور:

الأول: ما تقدم ذكره في القرينة الرابعة، من أن طبقة الشيوخ والتلاميذ متقاربة في عامة الطبقات.

الثاني: أن الذهبي قدَّر أن ابن وهب بن مسلم مات بين سنة إحدى وعشرين وبين سنة ثلاثين ومئتين[(٤)]، وهذا خلاف ما نص عليه ابنُ يونس من أنه مات بعد الستين ومئتين[(٥)]، ولا شك في تقديم قول ابن يونس هنا لعدة أمور ظاهرة، وأغلبُ الظن أن الذهبي لو وقف على قول ابن يونس لما جعل ابنَ وهب بن مسلم متقدمًا على ابن وهب بن عطية، بل لاستراب من هذا الأمر، وأصبح القولُ بالتفرقة بينهما محلَّ إشكال عنده، ويُبيِّنه **الجوابُ الثالث**:

أن رواية ابن وهب بن مسلم عن عبد الله بن العلاء لم يذكرها أحد قبل ابن عساكر، فلم ينصَّ عليها ابن يونس ولا غيره، وما وجدتها إلا في إسناد واحد، وهو من رواية أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن ابن وهب، عن عبد الله بن العلاء بن زبر[(٦)].

وأحمد بن محمد هذا متكلَّم فيه، ويكفي للتوقف في روايته قولُ ابن عدي:

---

(١) مات سنة أربع وستين ومئة كما في «تقريب التهذيب» (ص: ٣١٧) رقم: (٣٥٢١).
(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥).
(٣) مات سنة أربع وتسعين ومئة كما في «تقريب التهذيب» (ص: ٤٧٣) رقم: (٥٨٠٥).
(٤) تاريخ الإسلام (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٤).
(٥) تاريخ ابن يونس (٢/ ٢٢٨) رقم: (٦٠٩).
(٦) انظر: «شعب الإيمان» (٦/ ٣٣٤) رقم: (٤٢٨٧).

«كذَّبوه»[١]، وعليه فإن روايته عن عبد الله بن العلاء لا تثبت، وإذا سقطت روايته عن ابن العلاء فإن باقي الطبقات قريبةٌ من بعضها جدًّا، وحينها ينتفي الاستدلال باختلاف الطبقات.

وبناءً على ما مضى من أن الراجح أنهما واحد[٢]، فهذه ترجمته:

اسمه: محمد بن وهب بن عطية[٣]، أبو عبد الله ـ ويُقال: أبو عمرو ـ السلمي، مولى قريش، الدمشقي الأصل، نزيل مصر.

روى عن: بقية بن الوليد، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، وغيرهم.

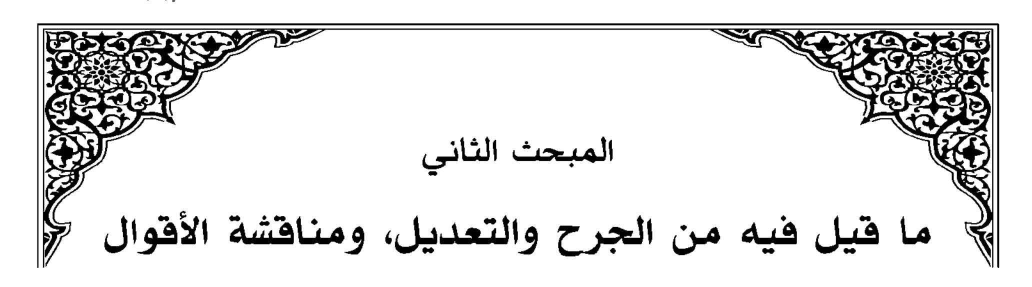
روى عنه: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم الرازي، والربيع بن سليمان الجيزي، وغيرهم.

أخرج له البخاري في «الصحيح» رواية واحدة[٤]، وأخرج له ابن ماجه في «السنن» رواية أخرى[٥].

وفاته: مات في عشر السبعين ومئتين[٦].



(١) انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (١/ ٥٩٤) رقم: (٧٤٠).
(٢) على أن القول بالتفرقة بينهما له حظٌّ من النظر، والله تعالى أعلم.
(٣) تقدم أن من أجداده سعيدًا ومسلمًا ـ إذا أسقطنا احتمال التصحيف بينهما ـ، ويتعذر معرفة من هو قبل الآخر، ولذا لم أذكرهما فوق.
(٤) (٧/ ١٣٢) رقم: (٥٧٣٩).
(٥) (١/ ٨٨) رقم: (٢٤٢).
(٦) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٥) رقم: (٧٠٩٥)، (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٤)، (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥)، و«لسان الميزان» (٧/ ٥٧٢) رقم: (٧٥٣٨).



المبحث الثاني

ما قيل فيه من الجرح والتعديل، ومناقشة الأقوال

المطلب الأول

ما قيل فيه من الجرح والتعديل

أورد له ابن عدي روايتين ثم قال عنه: «ولمحمد بن وهب بن عطية غير حديث منكر، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وقد رأيتُهم قد تكلموا فيمن هو خير منه».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»[(١)]

وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم له: «ثقة»[(٢)]

وقال الدارقطني ـ بعد أن أورد له رواية من طريق الوليد بن مسلم ـ: «ومحمد بن وهب ومن دونه ليس بهم بأس، وأخاف أن يكون دخل لبعضهم حديث في حديث»[(٣)]

ووثَّقه أبو عبد الله الحاكم، فأخرج في «المستدرك»[(٤)] حديثًا من طريق محمد بن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن وهب الدمشقي، عن محمد بن شعيب بن سابور، عن محمد بن أبي مسلم، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم قال: «هذا حديث غريب الإسناد والمتن، **ورواةُ هذا الحديث عن آخرهم ثقات**، غير أن محمد بن أبي مسلم مجهول، والله أعلم».

وقال عنه ابن يونس في «تاريخه»: «منكر الحديث»[(٥)]، وكذا قال ابن منده: «منكر الحديث»[(٦)]

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١١٤) رقم: (٥٠٨).
(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧٢) رقم: (٤٨٢).
(٣) انظر: «لسان الميزان» (٧/ ٥٧٢) رقم: (٧٥٣٨).
(٤) (٤/ ٢٨٤) رقم: (٧٦٥٦).
(٥) (٢/ ٢٢٨) رقم: (٦٠٩).
(٦) تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٠٧) رقم: (٧٠٩٦).

وقال ابن عساكر: «ذاهب الحديث»[(١)]

المطلب الثاني

مناقشة الأقوال

بناءً على ما تقدم من أن محمد بن وهب بن عطية السلمي ومحمد بن وهب بن مسلم القرشي واحد، فإن الذي يظهر من حاله من خلال ما تقدم من أقوال النقاد فيه، ومن دراسة المرويات التي أوردها ابن عدي ما يلي:

أولًا: أنه في بادئ أمره لما كان في دمشق كان متماسكًا مستقيمَ الرواية، فالرواة الذين سمعوا منه في هذه المدة الأصل أن حديثهم عنه صالح، ومما يدل على هذا أمور:

١ ـ قول أبي حاتم فيه: «صالح الحديث»، والذي يظهر أن أبا حاتم إنما لقي ابنَ وهب هذا لما كان في دمشق، قبل أن يرتحل ـ أي: ابن وهب ـ إلى مصر[(٢)]

٢ ـ أن راوي الحديث الذي أخرجه البخاري في «الصحيح» عن محمد بن وهب هو محمدُ بنُ يحيى الذهلي[(٣)]، وهو من الطبقات المتقدمة ممن سمع من ابن وهب، والأصلُ أن سماع هذه الطبقة من ابن وهب كان في دمشق.

٣ ـ أن أحاديث ابن وهب التي يرويها عنه الشاميون يظهر عليها ضبطُه لها، ومن الأمثلة على هذا: الرواية الثانية التي أوردها ابنُ عدي في ترجمته، فقد رواها عن ابن وهب إبراهيمُ بنُ يعقوب الجوزجاني الدمشقي[(٤)]، وهذه الرواية تُوبع عليها ابن وهب، فبرئ من الخطأ فيها.

ثانيًا: أنه لما ارتحل من دمشق ودخل مصر ساء حديثه فروى بعض المنكرات، وهذا قد يكون بسبب أنه لما طال عمره تغير واختلط، أو يكون بسبب تسمَّحه في

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٧٢٥).

(٢) أغلب الظن أن أبا حاتم سمع من ابن وهب في رحلته الأولى التي كانت سنة ثلاث عشرة ومئتين، واستمرت سبع سنين، ومرَّ فيها على دمشق وحمص وغيرهما من مدن الشام، انظر: «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ٢٠٢).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٥).

التدليس عن الضعفاء فنُسب الضعف إليه، أو يكون قد ترك كتبه في دمشق وحدث في مصر من حفظه فلم يضبط.

ومما يدل على هذا: قولُ ابن يونس: «منكر الحديث»، فمن الظاهر أن ابن يونس إنما عرفه وحكم عليه بهذا الحكم لما دخل مصر، وكذلك قول ابن منده، وقول ابن عساكر: «ذاهب الحديث» يُحملان على حاله لما كان في مصر، فإنهما اتَّكآ في حكمهما على قول ابن يونس.

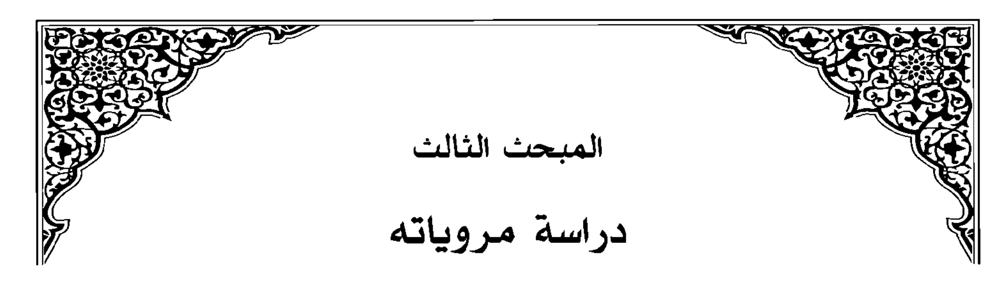
ومما يدل على هذا أيضًا: أن أحاديث ابن وهب التي يرويها عنه المصريون تظهر عليها النكارة، ومن الأمثلة على هذا: الرواية الأولى التي أوردها ابنُ عدي في ترجمته، فقد رواها عن ابن وهب الربيعُ بنُ سليمان الجيزي[1]، وهذه الرواية تفرَّد بها ابنُ وهب، والحملُ فيها عليه.

وعليه فخلاصة حال محمد بن وهب هذا: أن **ما رواه في الشام فالأصل فيه الاستقامة، وما رواه في مصر فالأصل فيه الضعف**، والله تعالى أعلم.



---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٩٢).



المبحث الثالث

دراسة مروياته

الرواية الأولى

قال ابن عدي: «حدثنا عيسى بن أحمد بن يحيى الصَّدفي بمصر، حدثنا الرَّبِيع بن سليمان الجِيزي، حدثنا محمد بن وهب الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا مالك بن أنس، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول ﷺ يقول: **أولُ ما خلق اللهُ القلمُ، ثم خلق النُّون، وهي الدَّوَاة، قال: وذلك في قول الله: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١﴾ [القلم: ١]، ثم قال له: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، ثم خلق العقل، فقال الجبار: ما خلقتُ خلقًا أعجبَ إليَّ منك، وعزتي لأُكْمِلَنَّكَ فيمن أحببتُ، ولأَنَقُصنَّك فيمن أبغضتُ**، ثم قال رسول الله ﷺ: **فأكملُ الناسِ عقلًا أطوعهم لله وأعملهم بطاعته، وأنقصُ الناس عقلًا أطوعهم للشيطان وأعملهم بطاعته**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **عيسى بن أحمد بن يحيى الصَّدَفي: أبو الطيب المصري، المعروف بابن بلغارية:** قال عنه ابن يونس: «ثقة»[(١)]

■ درجة الراوي: لا بأس به[(٢)]

(١) انظر ترجمته في: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»، لابن قطلوبغا (٧/ ٤٤٣) رقم: (٨٦٧٨).

(٢) ذكر ابن حجر في «اللسان» في ترجمة سَوَادة بن إبراهيم الأنصاري (٤/ ٢١٢) رقم: (٣٧٢٩) أن الدارقطني أخرج في «غرائب مالك»: «من طريق عيسى بن أحمد بن يحيى الصدفي وغيره: حدثنا [العباس ـ هكذا في الرواية التي تليها عندما أوردها ابن حجر، ونبَّه على أنه سقط عند الذهبي لما أورده ـ] ابن الفضل بن جعفر التنوخي، حدثنا سوادة بن عبد الله الأنصاري، قال: قال لي مالك: . . .» فذكر الحديث، ثم نقل ابنُ حجر قولَ الدارقطني بعد =

٢ ـ **الرَّبيع بن سليمان الجيزي: أبو محمد الأزدي مولاهم، المصري، الأعرج**: قال عنه ابن يونس: «ثقة»، وكذا قال الخطيب، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال مسلمة بن القاسم: «كان رجلًا صالحًا، كثير الحديث، مأمونًا ثقة»(١)

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»(٢)

٣ ـ **محمد بن وهب الدمشقي**: هو الراوي محل البحث، وخلاصة حاله: أن ما رواه في الشام فالأصل فيه الاستقامة، وما رواه في مصر فالأصل فيه الضعف.

٤ ـ **الوليد بن مسلم: القرشي، أبو العباس الدمشقي**: قال أبو مُسْهِر: «كان من ثقات أصحابنا»، وفي رواية: «من حفاظ أصحابنا»، وقال العجلي: «ثقة»، وكذا قال يعقوب بن شيبة، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال أحمد بن حنبل: «كان كثير الخطأ»، وقال: «كان رفَّاعًا»، وقال: «اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع، وكانت له منكرات».

وقال أبو داود: «روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منها أربعة عن نافع».

وقال الهيثم بن خارجة: «قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي، عن الزهري، ويحيى بن سعيد، وغيرُك يدخِل بين الأوزاعي وبين نافع عبدَ الله بنَ عامر، وبينه وبين الزهري إبراهيمَ بنَ مرة وقُرَّة، وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ عن هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعيُّ عن هؤلاء وهؤلاء وهم ضعفاء أحاديثَ مناكير، فأسقطتهم أنتَ وصيَّرتَها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضُعِّف الأوزاعيُّ، قال: فلم يلتفتْ إلى قولي»(٣)

= هذه الرواية: «لا يصح، ومَن دون مالك ضعفاء»، والأقرب أن الدارقطني يعني بمن دون مالك إلى شيخ عيسى بن أحمد الصدفي، فيكون هذا الإطلاق غيرَ شامل لعيسى الصدفي، وإليه يوحي نقلُ ابن حجر حينما قال: «من طريق عيسى بن أحمد بن يحيى الصدفي وغيره»، خصوصًا أن الصدفي قد توبع في هذه الرواية.

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٩٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٦) رقم: (١٨٩٣).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٥).

■ **درجة الراوي**: من الحفاظ، ويقع له الوهم بعد الوهم، وهو مع ذلك كثير التدليس، ويُسوِّي الأسانيد[١]

٥ ـ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي الحِمْيَري، أبو عبد الله المدني: متفق على إمامته، وجلالته، وثقته، قال الشافعي: «إذا جاء الأَثَرُ فمالكٌ النَّجْم»، واختار البخاريُّ أن أصحَّ الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وقال النسائي: «ما عندي بعد التابعين أنبلَ من مالك، ولا أجلَّ منه، ولا أوثقَ ولا آمنَ على الحديث منه»[٢]

٦ ـ سُمَيّ: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أبو عبد الله المدني: قال أحمد بن حنبل: «ثقة»، وكذا قال أبو حاتم، والنسائي[٣]

■ **درجة الراوي**: كما قال ابن حجر: «ثقة»[٤]

٧ ـ أبو صالح: هو ذكوان، أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات، المدني، مولى جوَيْريَة بنت الأحمس الغَطَفاني: متفق على ثقته وتثبته، تقدمت ترجمته في الرواية الأولى من ترجمة شهاب بن خراش.

التخريج:

أخرجه: ابن عدي كما تقدم ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠٨/٥٦) ـ عن عيسى بن أحمد الصدفي.

والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص١٥٨) عن محمد بن إسماعيل الحسيني، عن عبد الله بن محمد الأنصاري، عن محمد بن أحمد الجارودي، عن محمد بن عبد الله الفقيه، عن أحمد بن عُمَير بن يوسف.

وأورده الدارقطني في «غرائب مالك»[٥] عن علي بن أحمد بن الأزرق، عن أحمد بن جعفر بن أحمد بن سعيد الفهري.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤) رقم: (٧٤٥٦).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٦/٤).
(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١١٧/٢).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٦) رقم: (٢٦٣٥).
(٥) انظر: «لسان الميزان» (٥٧٢/٧) رقم: (٧٥٣٨).

ثلاثتهم (عيسى بن أحمد الصدفي، وأحمد بن عمير بن يوسف، وأحمد بن جعفر الفهري) عن الربيع بن سليمان الجِيزي، عن محمد بن وهب الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن سُمَيٍّ.

وجاء من طريق آخر:

أخرجه: أبو بكر الفريابي في «القدر» (ص: ٢٩) رقم: (١٨) ـ ومن طريقه: الآجري في «الشريعة» (١/ ٥١٣) رقم: (١٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٣٨٥) ـ.

وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣/ ٣٣٥) رقم: (١٣٦٤) من طريق محمد بن الهيثم أبي الأحوص.

والواحدي في «الوسيط» ٤/ ٣٣٣ (١٢٢٥) من طريق الوليد بن أبان، عن أحمد بن القاسم.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما ذكر ذلك ابن كثير في «التفسير» (٨/ ١٨٦) ـ عن أبيه[1]

أربعتهم (الفريابي، ومحمد بن الهيثم، وأحمد بن القاسم، وأبو حاتم) عن هشام بن خالد الأزرق الدمشقي، عن الحسن بن يحيى الخُشَني، عن ناصح أبي عبد الله مولى بني أمية[2]

كلاهما (سُمَيّ، وناصح) عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث جاء من طريقين:

الأول: من رواية محمد بن وهب الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، به.

---

(١) مختصرًا بلفظ: «خلق الله النون وهي الدواة».

(٢) وخالف هؤلاء الأربعة الفضلُ بن محمد، فقد أخرجه: الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (ص: ٧٦٥) رقم: (١٠٣٧)، فقال: «حدثنا الفضل بن محمد، حدثنا هشام بن خالد الدمشقي، حدثنا يحيى ـ وهو عندي يحيى بن الغساني ـ، حدثنا أبو عبد الله مولى بني أمية» به، فجعل يحيى الغساني بدلًا من الحسن بن يحيى الخشني، فإن لم يكن هناك تصحيف فالصواب ما رواه الجماعة كما أثبته فوق، مع أن احتمال التصحيف والسقط هنا قوي.

الثاني: من رواية هشام بن خالد الأزرق، عن الحسن بن يحيى الخشني، عن ناصح أبي عبد الله مولى بني أمية، عن أبي صالح، به.

وكلا الطريقين منكران، فأما **الطريق الأول** فإن نكارته من جهة تفرد محمد بن وهب بن عطية به، وهذا الحديث مخرجه مصريٌّ، وقد تقدم أن ابن وهب إذا روى في مصر جاء بالمنكرات، بالإضافة إلى أن هذا التفرد لا يُحتمل، فأين أصحاب الوليد عن هذا الحديث؟ ولو قُبل تفرده عن الوليد فكيف يُقبل تفرد الوليد عن مالك؟

ولذا قال ابن عدي بعد رواية هذا الحديث: «وهذا بهذا الإسناد باطل منكر»[١]، واستنكره أيضًا الدارقطني، فقال: «هذا حديث غير محفوظ عن مالك، ولا عن سُمَيّ، والوليد بن مسلم ثقة، ومحمد بن وهب ومن دونه ليس بهم بأس، وأخاف أن يكون دخل على بعضهم حديث في حديث، والله أعلم».

وأما **الطريق الثاني** فإن نكارته من أجل الحسن بن يحيى الخشني، فهو ثقة في نفسه إن شاء الله إلا أنه من جهة الضبط ضعيف جدًّا، قال عنه ابن معين في رواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال في رواية ابن الجنيد: «ضعيف، ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «صدوق، سيئ الحفظ»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه، وكان رجلًا صالحًا يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فحشت المناكير في أخباره، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فلذلك استحق الترك»، وقال الدارقطني: «متروك».

وأما ما جاء من قول ابن معين في رواية ابن أبي مريم: «ثقة»، فهو محمول على عدالته وصدقه في نفسه، ومثله قول أحمد بن حنبل: «لا بأس به»، أو أنه يُحمل على جملة حاله، ولا يعني هذا أنه لا يقع في رواياته ما يُستنكر.

وقريبٌ منه قول ابن عدي: «هو ممن تُحتمل رواياته»[٢]؛ فقد قالها بعدما أورد

---

(١) هكذا في كل نسخ «الكامل»، وكذلك نقله الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٩٧) رقم: (٤١٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٨) رقم: (٧٨١٥).
وجاء في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١/ ٢٣٣): «قال ابن عدي: باطل منكر، آفته محمد بن وهب، له غير حديث منكر»، وهذا تصرّف من الزَّبيدي ـ فهذا من كلامه على تخريج العراقي ـ، وإلا فابن عدي لم يصرّح بذلك، وإن كان هذا ما يُفهم من صنيعه.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٧).

له مروياتٍ استنكرها عليه، وبان مما سبق أن عامة النقاد على أنه له ما يُستنكر، وجمهورهم على تضعيفه، وضعفه شديد، وقد قال عنه الذهبي: «واهٍ»[١]

ويزيد هذا الطريقَ نكارةً أن الخُشَني يرويه عن أبي عبد الله مولى بني أمية الشامي، وهو ليس بذاك المشهور، وتفرده عن أبي صالح فيه نكارةٌ[٢]، وقد ساق الحديثَ ابنُ كثير من هذا الطريق، ثم قال: «غريب جدًّا»[٣]

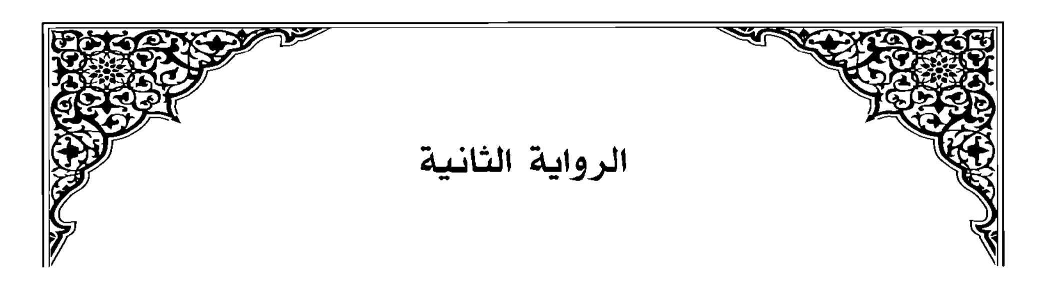
سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

غرضُ ابن عدي من إيراد هذه الرواية بيانُ نكارتها، وأن العلة فيها تلحق بمحمد بن وهب بن عطية، وأن هذ مما يُضعَّف به، قال ابن عدي بعد أن أوردها: «وهذا بهذا الإسناد باطل منكر».

والأمر كما ذهب إليه ابنُ عدي، وقد تقدم أن محمد بن وهب بن عطية لما دخل مصر ساء حديثُه فأتى بالمناكير، وهذه الرواية مما حدَّث به في مصر كما هو ظاهر[٤]



(١) المغني في الضعفاء (١/ ١٦٨) رقم: (١٤٩١).
(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١٧).
(٣) تفسير ابن كثير (٨/ ٢٠٦).
(٤) فإن الراوي عنه مصري، وهو الربيع بن سليمان الجيزي، ولم يُذكر في الكتب التي ترجمت له أن له رحلة، فضلًا عن أن يُذكر أن له رحلةً إلى دمشق حيث كان محمد بن وهب قبل أن ينتقل إلى مصر.



الرواية الثانية

قال ابن عدي: «حدثنا علي بن أحمد بن سليمان، حدثنا إبراهيم بن يعقوب، حدثنا محمد بن وهب، حدثني الوليد بن مسلم، حدثني الهيثم بن حُميد، عن الوَضِين بن عطاء، عن نصر بن علقمة، عن جُبير بن نُفير، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، قال: «**لقد قَبَضَ اللهُ داود من بين أصحابه، فما فُتِتنوا وما بدَّلوا، ولقد مَكَثَ** ـ يعني أصحابَ المسيح ـ **على هديه وسُنَّتِه مئتي سنة**».

ترجمة رجال الإسناد:

١ ـ **علي بن أحمد بن سليمان بن ربيعة، أبو الحسن بن الصَّيْقَل المصري، المعروف بابن علَّان**: قال عنه ابن يونس: «كان ثقةً، كثيرَ الحديث»[(١)]

■ درجة الراوي: ثقة.

٢ ـ **إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعْدي، أبو إسحاق الجوزجاني، سكن دمشق**: متفق على ثقته وضبطه، قال الدارقطني: «كان من الحفاظ المصنِّفين، والمُخرِّجين الثقات»[(٢)]

٣ ـ **محمد بن وهب الدمشقي**: هو الراوي محل البحث، وخلاصة حاله: أن ما رواه في الشام فالأصل فيه الاستقامة، وما رواه في مصر فالأصل فيه الضعف.

٤ ـ **الوليد بن مسلم: القرشي، أبو العباس الدمشقي**: من الحفاظ، ويقع له الوهم بعد الوهم، وهو مع ذلك كثير التدليس، ويُسوِّي الأسانيد، تقدمت ترجمته في الرواية السابقة.

٥ ـ **الهيثم بن حُمَيْد: الغسَّاني مولاهم، أبو أحمد ـ ويُقال: أبو الحارث ـ الدمشقي**: قال عنه ابن معين في رواية الدارمي: «ثقة»، وكذا قال أبو داود، وقال

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٢٧) رقم: (٣١٧).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٥).

ابن معين في رواية الحسين بن الحسن الرازي: «لا بأس به»، وقال أحمد بن حنبل: «لا أعلم إلا خيرًا»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة الدمشقي: «أعلم أهلِ دمشق بحديث مكحول الهيثمُ بن حميد، ويحيى بن حمزة».

وقال أبو مُسْهِر: «كان قدريًّا ضعيفًا»، وقال: «كان صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات، ولا من أهل الحفظ، وقد كنتُ أمسكتُ عن الحديث عنه، استضعفتُه»[(١)]

■ **درجة الراوي**: لا بأس به، ولعله يحدث من كتبه فلذا أصبح جيدًا في ضبطه ولم يرَ كبار النقاد في رواياته بأسًا كابن معين وأحمد، وأما من جهة الحفظ فليس من أهله كما قال أبو مسهر.

٦ ـ **الوَضِين بن عطاء بن كِنانَة بن مِصْدَع الخُزاعي، أبو كِنانة ـ ويقال: أبو عبد الله ـ الدمشقي**: قال ابن معين في رواية: «ثقة»، وكذا قال أحمد في رواية، ودُحيم، وقال ابن معين في رواية: «لا بأس به»، وقال أحمد في رواية: «ليس به بأس، كان يرى القدر»، وقال أبو داود: «صالح الحديث»، وقال ابن عدي: «ما أرى بأحاديثه بأسًا».

وقال الوليد بن مسلم: «كان صاحب خُطَب، ولم يكن في الحديث بذاك»، وقال الجوزجاني: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «تعرف وتُنكِر»[(٢)]

■ **درجة الراوي**: لعل الأقربَ في حاله قولُ ابن معين وأحمد وأبي داود، وهو أنه لا بأس به، وهو معنى كلام ابن عدي: «وما أرى بأحاديثه بأسًا»، وهذا لا يعني أنه لا يقع له ما يُنكر، وإنما يعني أن الأصل في روايته الاستقامة، وقد يقع له ما يُنكر مما يُحتمَل، وعليه يُحمل قول الوليد بن مسلم، وأبي حاتم.

أما قول الجوزجاني فهذا من تعنّته ﵀، وهو مردود بقول مَن تقدم، كابن معين، وأحمد.

٧ ـ **نَصْر بن علقمة: الحضرمي، أبو علقمة الحمصي**: قال دُحَيْم: «ثقة»،

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٩٥).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٠٩).

وذكره ابن حبان في «الثقات»[١].

■ **درجة الراوي**: لا بأس به.

٨ ـ **جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك بن عامر الحضرمي، أبو عبد الرحمن ـ ويُقال: أبو عبد الله ـ الحمصي**: متفق على ثقته، قال النسائي: «ليس أحدٌ من كبار التابعين أحسنَ روايةً عن الصحابي من ثلاثة: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النَّهْدي، وجُبَيْر بن نُفَيْر»[٢].

التخريج:

أخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٢) رقم: (٢٣٤٢)[٣]، والطبراني في «مسند الشاميين» (ص: ٣٧٧) رقم: (٦٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ٣٧٧)، وأبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (ص: ٢٧) رقم: (١٤) من طريق دُحَيْم.

وتوبع دُحَيْم:

أخرجه: البزار في «المسند» (١٠/ ٤٢) رقم: (٤١٠٣) عن بعض أصحابه.

وابن حبان في «الصحيح» (١٤/ ١٣٠) رقم: (٦٢٣٦) من طريق أبي همام.

ثلاثتهم (محمد بن وهب ـ كما تقدم في رواية ابن عدي ـ، ودُحَيْم، وأبو همَّام) عن الوليد بن مسلم، عن الهيثم بن حُميد، عن الوَضِين بن عطاء، وحفص بن غيلان ـ في رواية دحيم ـ، عن نصر بن علقمة، عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، به مرفوعًا.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث حسَّنه البزار، فقال بعد أن أخرجه: «وهذا الحديث لا نعلم يُروى عن رسول الله ﷺ من وجه متصلٍ إلا عن أبي الدرداء بهذا الإسناد، وإسنادُه حسن، كلُّ من فيه معروف بالنقل مشهور».

والذي يظهر أن **الحديث لا يثبت**؛ وذلك لعلةِ الانقطاع بين نصر بن علقمة

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٢١٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٩٢).

(٣) ولفظه: «قال دحيم».

وبين جبير بن نفير، قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أَبِي عن حديثٍ يرويه نصرُ بن علقمة، عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ولقد قبض اللهُ داودَ بين أصحابه فما افتتنوا ولا بدَّلوا» فذكر الحديث، قال أَبِي: نصرُ بن علقمة، عن جبير بن نفير، مرسل»[١]

وقد تقدم أن الوليد بن مسلم ممن يدلس تدليس التسوية، فربما يكون هو مَن سوَّى الإسناد هنا، فأسقط الراوي بين نصر وبين جبير.

وقد استنكر الذهبيُّ هذا الحديث، فقال: «هذا حديث منكرٌ فرد»[٢]

سبب إيراد ابن عدي للرواية، وبيان لحوق العلة:

أورد ابنُ عدي هذه الرواية هنا في ترجمة محمد بن وهب بن عطية، وأوردها أيضًا في ترجمة الوضين بن عطاء ـ كما تقدم في التخريج ـ، فكأنه متردِّدٌ في إلحاق الخطأ بينهما.

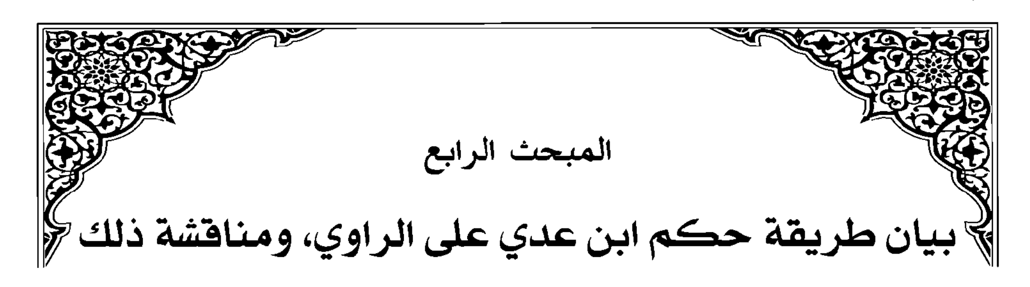
والذي يظهر أن العلة في هذه الرواية ليست من ابن وهب، ولا من الوَضِين؛ فإن ابن وهب قد تابعه جماعة، وأما الوَضِين فلا بأس به، وإنما العلة بسبب الانقطاع بين نصر بن علقمة وما بين جبير بن نفير، كما نبَّه على ذلك أبو حاتم[٣]



(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: ٢٢٦) رقم: (٨٥٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٨٨) رقم: (٧٨١٥).

(٣) على أن استنكار ابنِ عدي هذه الروايةَ مع تردُّدِه في السبب وعدم علمه بالانقطاع بين نصر بن علقمة وبين جبير بن نفير دلالةٌ على تضلّعه في صنعة النقد؛ حيث وافق حكمُه حكمَ مَن علم السبب كأبي حاتم.



المبحث الرابع

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي، ومناقشة ذلك

المطلب الأول

بيان طريقة حكم ابن عدي على الراوي

قال ابن عدي: «ولمحمد بن وهب بن عطية غيرُ حديث منكر، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وقد رأيتُهم قد تكلموا فيمن هو خير منه».

ويظهر من هذا أن ابن عدي حكم عليه بناء على أمور:

الأول: جمع مروياته فرأى فيها ما ينكر، فانتقى من حديثه أشدَّه نُكرة، فأورد له روايتين ثم أشار إلى أن له غير ذلك مما يُنكر، فقال: «ولمحمد بن وهب بن عطية غيرُ حديث منكر».

الثاني: تتبَّع أقوال النقاد من الأئمة فيه فلم يرَ لهم فيه كلامًا، ولذا قال: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا»، ثم أشار إلى سبب ذكره ـ مع أنه لم يجد أحدًا من المتقدمين تكلَّم فيه ـ وهو أنه رأى له ما يُنكر، وكان قد شرط في كتابه ـ بالإضافة إلى شرطه أن يذكر فيه كلَّ مَن تكلَّم فيه متكلِّم ـ أن يذكر من الرواة مَن يرى لهم ما يُنكر، وإن لم يتكلَّم فيهم متكلِّم، ثم سوَّغ ذكره له بأنه رأى النقاد من المتقدمين يتكلمون فيمن هو خير منه، وأن هذا الراوي أحق بأن يُتكلم فيه بالضعف من كثيرٍ من غيره، لِمَا وجد له من الروايات المنكرة.

الثالث: بعد ذلك حكم عليه، وحُكْمه هنا يُستنبط من صنيعه، فقد ظهر باستقراء صنيع ابن عدي في الرواة الذين لم يجد للمتقدمين فيهم كلامًا، أنه إذا أورد له ما يُنكر، وشدَّد في العبارة ـ كحاله هنا حين قال بعد الرواية الأولى: «وهذا بهذا الإسناد باطل منكر» ـ، ثم أشار في نهاية الترجمة إلى أن له من المنكرات غير ذلك، ثم لم يعقب ذلك باحتماله أو بكتابة حديثه، فإن هذا من ابن عدي تضعيف شديد، لا يُكتب الحديث معه.

المطلب الثاني

مناقشة حكم ابن عدي

هاهنا مناقشة لابن عدي في أمور:

الأول: في قوله: «ولمحمد بن وهب بن عطية غيرُ حديث منكر».

والأمر كما قال ابن عدي؛ فإن لمحمد بن وهب عدة أحاديث منكرة، ومن هذه الأحاديث المنكرة غير الرواية الأولى التي أوردها ابنُ عدي في ترجمته: ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٨٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن وهب الدمشقي، عن محمد بن شعيب بن سابور، عن محمد بن أبي مسلم، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة: «أن فتى من أبناء المهاجرين أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، استغفر لي، فتشاغل عنه رسول الله ﷺ، فردَّد ذلك على رسول الله ﷺ ثلاث مرات، فلما رأى أن رسولَ الله ﷺ لا يستغفر له، قال الفتى بين يدي رسول الله ﷺ ثلاث مرات: اللهم اغفر لي، اللهم اغفر لي، اللهم اغفر لي؛ فإن رسولك لم يستغفر لي...»، في حديث طويل.

قال الحاكم: «هذا الحديث غريب الإسناد والمتن»[(١)]

ومنها: ما أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٢٩) من طريق عمر بن عبد الرحيم، عن محمد بن وهب بن عطية الدمشقي، عن بقية بن الوليد، عن ليث بن أبي سليم، عن القعقاع بن مسور الشيباني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من صلَّى ليلةَ النصف من شعبان ثنتي عشرة ركعة، يقرأ في كل ركعة «قل هو الله أحد» ثلاثين مرة، لم يخرج حتى يرى مقعدَه من الجنة، ويشفع في عشرة من أهل بيته كلهم وجبتْ له النار».

قال ابن الجوزي: «هذا موضوع أيضًا، وفيه جماعة مجهولون قبل أن يصل إلى بقية وليث ـ وهما ضعفاء ـ، فالبلاء ممن قبلهم».

الثاني: في قوله: «ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا».

---

(١) وإن كان الأقرب هنا أن العلة لا تلحق بمحمد بن وهب، وإنما بمحمد بن أبي مسلم، قال الحاكم بعد أن أورد هذا الحديث: «ورواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، غير أن محمد بن أبي مسلم مجهول».

تقدم أنه لم يتكلم فيه أحد من طبقة شيوخ ابن عدي فمن فوق إلا ما جاء عن أبي حاتم الرازي أنه قال فيه: «صالح الحديث»، وهذا القول لأبي حاتم نقله عنه ابنه عبد الرحمن في «الجرح والتعديل»، وقد تقدم في الفصل الثاني من الباب الأول أن ابن عدي لم يقف على كتاب «الجرح والتعديل» وبسبب ذلك فاتته عامة أقوال أبي زرعة وأبي حاتم، ومنها هذا القول.

الثالث: في قوله: «وقد رأيتُهم قد تكلموا فيمن هو خير منه».

يظهر أن عدم كلام المتقدمين فيه ـ سوى ما تقدم من قول أبي حاتم، ومضمون إخراج البخاري له في «الصحيح» ـ راجعٌ لعدة أسباب، منها:

١ ـ تأخر طبقته نسبيًّا.

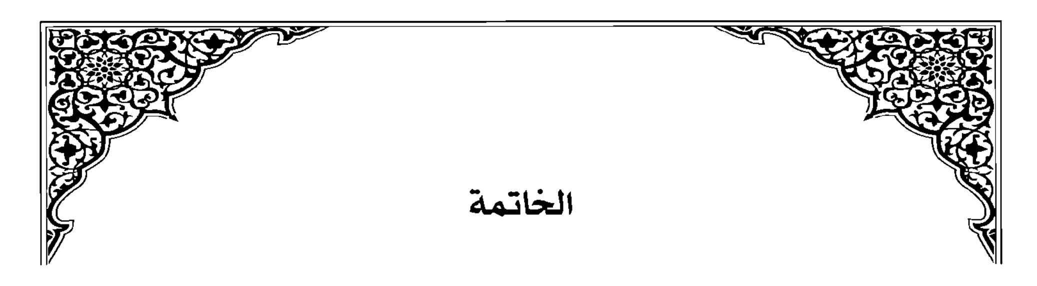
٢ ـ قلة حديثه.

٣ ـ موضوع حديثه؛ فقد تقدم أن عامة أحاديثه ليست في أصول العقائد والأحكام، وإنما في أمور الآخرة، والرِّقاق، والأخبار، ونحو ذلك.

٤ ـ بلده؛ فقد كان في الشام ثم رحل إلى مصر، ومن المعلوم أنه لم يكن فيهما أثناء زمن محمد بن وهب مِن كثرة النقاد مثل ما في الحجاز والعراق وخُراسان.

وكل هذا له أثر في نُدرة الأقوال فيه وعدم تتبع النقاد له؛ فإن النقاد يتتبعون رواةَ الأصول والأحكام، ويبيّنون أحوالهم لما يترتب على رواياتهم من التديّن والتعبّد، أكثر من تتبعهم رواةَ الرِّقاق، والفضائل، والأذكار، وأخبارِ مَن سلف، والله أعلم.





الخاتمة

في ختام هذا البحث أشير هنا إلى أبرز النتائج، وقد جعلتها في عدة محاور:

المحور الأول: أهم النتائج المتعلقة بشخصيَّة ابن عدي، وتكوينِه في الصنعة الحديثية، ومنزلته العلمية.

١ ـ كان ابنُ عدي ذا رحلة واسعة متعددة، وقد لقي كثيرًا من الشيوخ، حتى إنه ألَّف معجمًا لشيوخه زاد عددهم فيه عن ألف شيخ، ومع أن هذا المعجم لا نعلم عن مخطوطه شيئًا إلا أن عدد الشيوخ الذين روى عنهم ابنُ عدي في كتابه «الكامل» زادوا عن ألف شيخ.

٢ ـ أن ابن عدي إمامٌ ناقد، جارٍ على منهج الأئمة الكبار في النقد والجرح والتعديل، مثل: ابن معين، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وقد أكثر عنهم، وتشرَّب طرائقهم، وهو من الأئمة المتضلِّعين الراسخين في هذا العلم، وقد تتابع المحدِّثون على الثناء عليه.

٣ ـ لدى ابن عدي مِعْيَارٌ وميزانٌ واضح لمن يُقبل قولُه في نقد الرواة، فلم يكن يرتضي كلَّ متكلِّمٍ في الرواة، بل كان يعتمد أولئك النقاد الكبار، ويستأنس بمن دونهم في الرتبة، وأعرض عمَّن ليس من بابةِ أولئك.

٤ ـ أنه خبيرٌ بمنازل النقاد والمتكلمين في الرواة، عارفٌ بمراتبهم في هذا العلم، وهو يشير إلى ذلك ويُبيِّنه في عدة مواضع من كتابه «الكامل»، كما أنه بصيرٌ بمقاصد النقاد، عالمٌ بمرادهم من المصطلحات التي يستعملونها، ولذا فهو يُفسِّر عباراتهم في مواطن كثيرة تفسيرًا دقيقًا، بنفَسِ الخبير الماهر.

٥ ـ كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المجتهدين في باب الجرح والتعديل، ويخلصُ لأحكامه بناءً على ذلك، فهو مع استفادته من كلام النقاد استفادة كبيرة، إلا أنه لا يُتابع دون تحقيق، بل له نظره الخاص، ويظهر ذلك جليًّا في ختمِه كلَّ ترجمةٍ برأيه الشخصي، كما يظهر ذلك جليًّا في عنايته ببيانِ ما قد يقع للنقاد من أوهام.

٦ ـ يُعدُّ ابن عدي من المنصفين المعتدلين في نقد الرجال، وذو عِفَّةٍ في العبارة، وقد شهد له بذلك الذهبي، ومِن قبْلِه رضيَ الدارقطنيُّ مسلكَه وطريقتَه، وهذا ظاهر لمن تتبَّع أحكامه على الرواة.

٧ ـ عُني ابن عدي عنايةً فائقةً بتقصِّي وتتبُّعِ مرويات الراوي للوصول إلى الحكم فيه، فهو يحرص على جمع كل مرويات الراوي، حتى رواياته الموقوفة عن الصحابة، والمقطوعة عن التابعين، وهذا استيفاءٌ واسع، وهو طريقٌ لتمكُّن الناقدِ من الدقة في الحكم، كما أن سِمَةَ الاستقصاء عنده رَحِمَهُ اللهُ ظاهرةٌ في كثير من الجوانب الأخرى، مثل: محاولته استقصاءَ مَن استجاز الكلامَ في الرجال من عهد الصحابة إلى زمنه ـ كما ساق ذلك في مقدمة كتابه ـ، واستقصاءَ أقوال النقاد في جرح كلِّ راوٍ وتعديله، وذكر الأخبار التي لها أثر في الحكم على الراوي ولو لم تكن من صريح الجرح والتعديل.

٨ ـ دِقَّةُ ابن عدي في إلحاق الخطأ بالراوي، وعنايته بذلك عنايةً ظاهرة، فأصلُ كتابه «الكامل» قائمٌ على هذا، ومن مظاهر هذه الدقة: أنه يُنبِّه إلى أن عامة مرويات الراوي المنكرة ليس سبب نكارتها منه، وإنما من راوٍ آخر، كما أنه يورد الرواية في ترجمة الراوي ثم ينبِّه إلى أن الخطأ ليس منه، وإنما براوٍ آخر، وقد يأتي عن أحد النقاد إلحاقُ الخطأ في رواية معينة براوٍ معين، فيأتي ابنُ عدي ويخالفه في ذلك ويجعل الخطأ من راوٍ آخر، وهو رَحِمَهُ اللهُ قد يتأمل الروايةَ المنكَرة فلا يتبيَّن له الجزم بإلحاق العلة براوٍ، فيبني على غلبة الظنِّ وينصُّ على ذلك، كما أنه قد يجزم بنكارة الرواية مع توقُّفه فيمن يُلحق الخطأ به، ومن أكثر التراجم في «الكامل» التي تُبيِّن عنايةَ ابنِ عدي بمسألة إلحاق الخطأ بصاحب الترجمة أو بغيره ما جاء في ترجمة الحسن بن عمارة.

٩ ـ حرص ابنُ عدي على بيانِ ما قد يقع للنقاد من أوهام، بأدبٍ وإنصافٍ كبير، وهذه التعقبات منه رَحِمَهُ اللهُ تدلُّ على استقلالٍ في النظر، ورسوخٍ في هذا العلم، كما عُني بنقده لبعض أقوال النقاد التي يَشكُّ في ثبوتها عنهم، وهذا دليلٌ على الخبرة بأقوال النقاد وأحوالهم، وشدة الممارسة لكلامهم.

١٠ ـ أوتي قوةً في الحفظ، وهو من أئمة زمانه في هذا الباب، وقد قال الخليلي: «سألتُ عبدَ الله بن محمد القاضي الحافظ، فقلتُ: كان ابنُ عدي أحفظ

أم ابن قانع؟ فقال: ويحك! زِرُّ قميصِ ابنِ عدي أحفظُ من عبد الباقي»، ومن المظاهر الدالة على هذا: أنه أملى أجزاء من كتابه «الكامل» من حفظه.

١١ ـ أن ابن عدي قد أُشرِب في قلبه علم الرجال، وعنده تفاصيل لطيفة تدلُّ على تمكُّنِ هذا العلم من شغاف قلبه، فهو شديدُ العنايةِ بأحوال الرواة، وحريصٌ على تتبُّع كل ما يُفيد عنهم، حتى إنه كان يزور قبورَهم وينظر ما كُتب عليها، لعله يجد ما يُفيد في تراجمهم، مثل نسبهم وكناهم ونحو ذلك.

١٢ ـ أوتيَ ابنُ عديٍّ حُسْنَ أسلوب، وجودةَ تعبيرٍ في تراكيبِ الألفاظ والجُمَل، فهي فصيحة مسبوكة، مبيِّنة عن المراد، موضِّحة للمقصود بسهولةٍ ممتنعة، وأما اللحن الذي قد يقع فيه ابنُ عدي أحيانًا فغالبه عائد إلى الضمائر وشيءٍ من الكلمات.

١٣ ـ ألَّف ابنُ عدي تسعة مؤلَّفات، طُبع منها اثنان فقط، وهما «الكامل في ضعفاء الرجال»، و«أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح»، وقد ذكر بعضُهم أن لابن عدي مؤلَّفًا عاشرًا اسمُه «أسماء الصحابة»، وهذا وهم.

المحور الثاني: أهم النتائج المتعلقة بكتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» ومنزلته في هذا الفن.

١ ـ اتفقت كلمة النقاد في الثناء على كتاب «الكامل» لابن عدي، وتقدُّمِه على غيره، وأنه أوسع الكتب التي صُنِّفت في الضعفاء إلى عصره رَحِمَهُ اللَّهُ، قال الدارقطني: «فيه كفاية، لا يُزاد عليه».

٢ ـ ضخامةُ كتاب «الكامل» لابن عدي، وشموليته، وسعة شرطه فيه، فقد شرط على نفسه أن يذكر كل الرواة الذين تكلَّم فيه متكلِّم، والذين يشملهم اسمُ الضعف، حتى ولو لم يجد ابنُ عدي لمن سبقه فيهم جرحًا.

٣ ـ أن كتاب «الكامل» ما يزال بحاجة إلى عددٍ من الدراسات التي تُظهر قيمتَه ومكانته، ومن هذه الدراسات المقترحة:

أ ـ منهج ابن عدي في إعلال المرويات من خلال كتابه «الكامل».

ب ـ إلحاق الخطأ بالراوي عند ابن عدي في كتابه «الكامل».

ت ـ تعقبات ابن عدي على النقاد.

ث ـ شرح ابن عدي لعبارات أئمة الجرح والتعديل ـ دراسة تحليليَّة مقارنة ـ.

ج ـ كتابة حديث الراوي عند ابن عدي.

٤ ـ كتابُ «الكامل» كتابُ علل، بالإضافة إلى كونه كتابًا في الجرح والتعديل، وهذا ظاهرٌ في صنيع ابن عدي، وقد جاء في بعض النسخ الخطيَّة تسميةُ الكتاب بـ: «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث»، كما أن ثناء المحدثين على ابن عدي بأنه في باب العلل حافظٌ لا يجارى إنما جاء من خلال ما وقفوا عليه في كتاب «الكامل» من إعلال ابنِ عديٍّ للمرويات فيه.

٥ ـ أن ابن عدي كان يُملي كتابه أو أجزاء منه على عادة المحدِّثين الأوائل، وهذه مزيَّةٌ للكتاب؛ لأن الإملاء دليلٌ على رضا مصنِّفه عنه، وقبول أهل العلم له، ويُكسِبه مزيَّةً أخرى أيضًا، وهي: أن الإملاء مَظِنَّةٌ للوقوف على بعض الإشكالات في الكتاب، ومن ثَمَّ يُراجَع المصنِّف فيها فيُحرِّرها.

٦ ـ أن كتاب «الكامل» مصدرٌ واسعٌ لأحكام ابن عدي على الأحاديث، وهذه الأحكام قد تكون أحكامًا على مروياتٍ أوردها في تراجم الرواة ليُبيِّن نكارتها أو استقامتها، وقد تكون أحكامًا على مرويات كثيرة لم يذكرها ابنُ عديٍّ في كتابه، وإنما أطلق حكمًا كليًّا على مرويات راوٍ معين، إما بالرد أو بالقبول.

٧ ـ أن في كتاب «الكامل» بيانًا من ابن عديٍّ لسماتِ وقيمةِ بعض المصنفات ومناهج أصحابها، والموازنة بينها، مثل: كلامه عن منهج البخاري في «التاريخ الكبير» في عدة مواضع، وكلامه عن «سؤالات عثمان بن سعيد الدارمي لابن معين»، وثنائه على «المغازي» لابن إسحاق، وعقدِه موازنةً بين «تفسير محمد بن السائب الكلبي» وبين «تفسير مقاتل بن سليمان»، وغير ذلك.

٨ ـ أن كتاب «الكامل» مصدرٌ أصيلٌ ومهمٌّ للوقوف على أقوال جماعة من النقاد، خصوصًا الذين هم في طبقة شيوخه، مثل: الساجي، وعبدان الأهوازي، ومحمد بن صاعد.

المحور الثالث: أهم النتائج المتعلقة بتحرير مرادِ ابنِ عدي بعبارة البحث.

١ ـ استعمل ابنُ عديٍّ عدَّةَ عباراتٍ في كتابه «الكامل» تُشابه عبارةَ البحث من

بعض الوجوه، إلا أن عبارةَ البحث فارقت هذه العبارات بعدَّةِ خصائص، أهمها:

أولًا: أن ابن عدي لا يورد في ترجمة الراوي الذي يقول فيه هذه العبارة أيَّ كلامٍ للمتقدمين في تعديل الراوي أو جرحِه[(١)]

ثانيًا: أن النفي فيها يكون مطلقًا، دون تقييدِ النفي بالجرح أو التعديل.

ثالثًا: أن هذا النفيَ مُطْلَقٌ لا يُقرَن باستثناء.

٢ ـ معنى (المتقدمين) في عبارة البحث: كلَّ من تقدم ابنَ عدي من النقاد الذين يَعتد بهم، من طبقة شيوخه فمن فوق.

٣ ـ تفاوتت أحكام ابن عدي على الرواة الذين أطلق فيهم عبارةَ البحث، فتارةً يحتمل الراوي على ما في رواياته من منكرات، وتارةً يضعِّفه تضعيفًا يُعتبر فيه بحديثه، وتارةً يضعِّفه تضعيفًا شديدًا، مما يعني أن عبارة البحث ليس لها علاقة مباشرة بدرجة الراوي من حيث العدالة والضبط.

٤ ـ بلغ عددُ الرواة الذين أطلق عليهم ابنُ عدي عبارةَ البحث: اثنين وأربعين راويًا، منهم ستة عشر راويًا له رواية في الكتب الستة، وخمسةٌ منهم لهم رواية في «الصحيحين» أو أحدهما[(٢)]، وهو ما يقارب ثلثَ عدد رواة البحث.

٥ ـ من خلال البحث والتتبع ظهر أن عددَ رواة الكتب الستة الذين أوردهم ابنُ عديٍّ وأطلق عليهم عبارةَ البحث، ولم يوجد للمتقدمين فيهم كلام: راويان فقط[(٣)]، من أصل ستة عشر راويًا.

٦ ـ بلغ عددُ أقوال النقاد المتقدمين التي وقف عليها الباحث في رواة الكتب الستة الذين أطلق عليهم ابنُ عدي عبارةَ البحث: سبعة وستين قولًا، قالها أربعة

---

(١) ولا يُشكل على هذا ما جاء في ترجمة بعض الرواة الذين قال فيهم ابن عدي عبارة البحث مِن ذِكْرِ ابنِ عدي في تراجمهم كلامًا يتعلق بالعدالة؛ فقد تقدم أن ابن عدي لا يعدُّ ذلك تعديلًا صريحًا في باب الرواية، وإنما هو كلام في التزكية العامة المتعلقة بالديانة، ولم يرد هذا في رواة البحث إلا في راويين، وهما: داود بن أبي عوف، وعبد الله بن يحيى بن أبي كثير، ولو كان هذا الكلام في حكم التعديل الصريح المتعلق بالضبط فإنه نادرٌ لا حكم له.

(٢) أحد هؤلاء الرواة أخرج له البخاري تعليقًا.

(٣) وهما: عبد الله بن هارون البجلي، ومحمد بن زياد القرشي.

وعشرون ناقدًا، منها ثمانية وأربعون قولًا في باب التعديل، وتسعة عشر قولًا في باب التجريح.

٧ ـ اختلف المحدِّثون في معنى عبارة ابن عدي هذه على قولين:

الأول: أنها على ظاهرها، بأنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي أيَّ كلام، سواء في الجرح أو التعديل.

الثاني: أنه يريد بها أنه لم يرَ للمتقدمين في الراوي جرحًا فقط، ولا يلزم أنه لم ير لهم فيه تعديلًا.

٨ ـ تبيَّن بعد الدراسة أن الراجح في معنى عبارة البحث «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا» وما في معناها، ما يلي:

أولًا: أن ابن عدي لم ير في هذا الراوي جرحًا لِمن تقدم من النقاد الذين يَعتدُّ بهم، من طبقة شيوخه فمَن فوق.

ثانيًا: أن ابن عدي حينما استعمل هذه العبارة فإنه لم يجد للمتقدمين في هؤلاء الرواة تعديلًا.

٩ ـ تتلخص أسبابُ إطلاق ابنِ عديٍّ عبارةَ البحث وعدمِ إيراده تلك الأقوال في هؤلاء الرواة في خمسة أسباب، وهي:

الأول: عدم توفر مصادر هذه الأقوال عند ابن عدي، وأهم المصادر التي فاتته: كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وكتاب «الضعفاء» للعقيلي، و«الثقات» للعجلي، و«الطبقات» لابن سعد، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي[١].

ويلتحق بهذا السبب: نقادٌ يَعتدُّ ابنُ عدي بأقوالهم في النقد، إلا أنه لم يحصل على عامة أقوالهم، وليس لأقوالهم مصدرٌ بعينه يجمعها، ومن هؤلاء: صالح بن محمد البغدادي، الملقَّب بـ(صالح جزرة).

الثاني: عدم توفر طريق القول عند ابن عدي[٢].

(١) ترتيبها هنا بناءً على عدد ما فات ابنَ عديٍّ من أقوالٍ في رجالِ البحث من هذه المصادر.

(٢) وهذا السبب يختلف عن الذي قبله فالمقصود هنا: أن ابن عدي لم يتوفر له طريق معيَّن جاء به قول من الأقوال، مع أنه ينقل كلامًا لصاحب هذا القول من طرق أخرى، بينما المقصود من السبب السابق: أن ابن عدي لم يتوفر له المصدر الذي فيه أقوال ذلك الناقد، مما ترتَّب عليه أنه لم يقف على عامة أقوال ذلك الناقد.

الثالث: أن يكون في نسبة القول إلى قائله نظر، إما من جهة الثبوت وإما من جهة الدلالة.

الرابع: أن يكون قائلُ القول ليس من عادة ابن عدي أن ينقل أقواله، لأنه ليس في التمكُّن والبراعة مما يجعل ابن عدي يعتدُّ بنقده للرجال، ومن هؤلاء: أبو الحسن علي بن محمد المدائني، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وجعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، والقاسم بن زكريا المطرز، وإسحاق بن منصور السلولي.

الخامس: أن يكون القول قد فات ابنَ عدي من باب السهو والذهول، وهذا أقلها.

المحور الرابع: أهم النتائج في طريقة حكم ابن عدي على رجال البحث.

١ ـ مما يعطي دراسةَ رجالِ البحثِ أولويَّةً في معرفة طريقة ابنِ عديٍّ في الحكم على الرواة ـ بالإضافة إلى كونهم من رجال الكتب الستة، وأنهم من طبقة متقدمة، وهي: طبقة أتباع التابعين ـ: أن ابن عدي نصَّ على أنه لم يجد في هؤلاء الرواة أيَّ حكم فيهم لمن تقدم، فاجتهد في الحكم عليهم اجتهادًا محضًا، وأعمل حصيلةَ علومه للخلوص بحكم دقيق فيهم، فظهرت فيهم صنعتُه في النقد بجلاء.

٢ ـ أن من أهم السمات في طريقة حكم ابن عدي على الرواة سِمَةَ الاستقصاء، وقد ظهرت بوضوح في عنايته الفائقة بتقصِّي وتتبُّعِ مرويات الراوي للوصول إلى الحكم فيه، فهو يحرص على جمع كل مرويات الراوي، حتى رواياته الموقوفة عن الصحابة، والمقطوعة عن التابعين، وهذا استيفاءٌ واسع، يُمكِّن الناقدَ من الدقة في الحكم.

٣ ـ اتكَّأ ابنُ عديٍّ في الحكم على هؤلاء الرواة اتكاءً كبيرًا على حصر مروياتهم، ثم سبرها، وفحصها، واستخراج ما يُنكر منها، مع استحضارٍ فائقٍ يُقارِن به بين مرويات هذا الراوي وبين مرويات غيره من الثقات ومَن دونهم.

٤ ـ مما يمتاز به ابن عدي في أحكامه على الرواة أنه يَبسط الحكم ويُفصِّل فيه، وكثيرًا ما يتكوَّن حكمُه من عدة أمور، منها: ذكر مقدار أحاديث الراوي كثرةً وقلَّة، وبيان منشأ النكارة فيها، وموضع النكارة من هذه المرويات، مع إيضاح نوع النكارة، وبيان درجة ضبط الراوي، ثم التنبيه على درجة عدالته.

٥ ـ يراعي ابنُ عديٍّ في حكمه على الراوي النظرَ في موضوعِ أحاديثه، فكثيرًا

ما يُبيِّن ذلك، كأن يصف أحاديث راوٍ بأن عامتها في فضائل أهل البيت، أو أن أحاديثه ليست متعلقة بالأحكام الشرعية، وإنما في أبواب الرِّقاق، ونحو ذلك.

٦ ـ أثناء سياق ابنِ عدي لمرويات الراوي المنكرة يورد أحيانًا رواياتٍ قد يُظن أن النكارة فيها تلحق بهذا الراوي، مع أن الأظهر أن العلة تلحق بغيره، ليُنبِّه على براءته من هذه النكارة في هذا الحديث، وهذا من دِقَّته في إلحاق الخطأ بالراوي، وإنصافِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٧ ـ أهمية دراسة الترجمة كاملةً كما أوردها ابن عدي لمن أراد أن يعرف طريقة حكم ابن عدي على الراوي، أو أراد أن يستفيد من ترجمته للراوي، أو أراد مناقشته في أحكامه، خصوصًا ما يتعلق بدراسة المرويات؛ لأن حكم ابن عدي على الراوي يؤخذ من مجموع الترجمة، أما من يجتزئ شيئًا من الترجمة ويدرسه ثم يريد أن يعلم أبعاد حكم ابن عدي ويستفيد منه ويناقشه في ذلك فإن حكمه سيكون غلطًا بعيدًا عن الصواب.

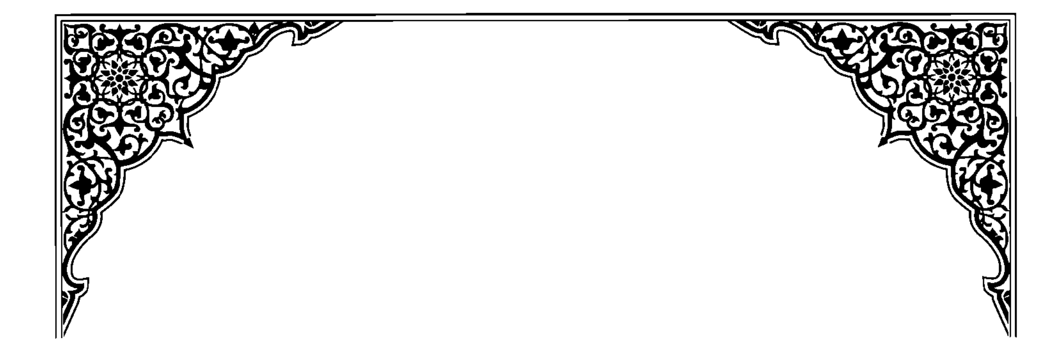
٨ ـ بلغ عددُ المرويات التي أوردها ابنُ عدي في تراجم رواة البحث: ستًّا وثمانين رواية، اثنتا عشرة رواية منها في الكتب الستة، ورواية واحدة منها عند البخاري في «الصحيح»، وأخرى عند مسلم في «الصحيح»[١]

٩ ـ درس الباحث كل هذه الروايات، وبيَّن غرضَ ابنِ عدي من إيراد كل رواية، وظهر من هذا أن أكثر هذه الروايات هي كما قال ابنُ عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جهة إلحاق الخطأ بالراوي أو إشارته إلى أن الخطأ من غيره، أو احتماله للرواية.

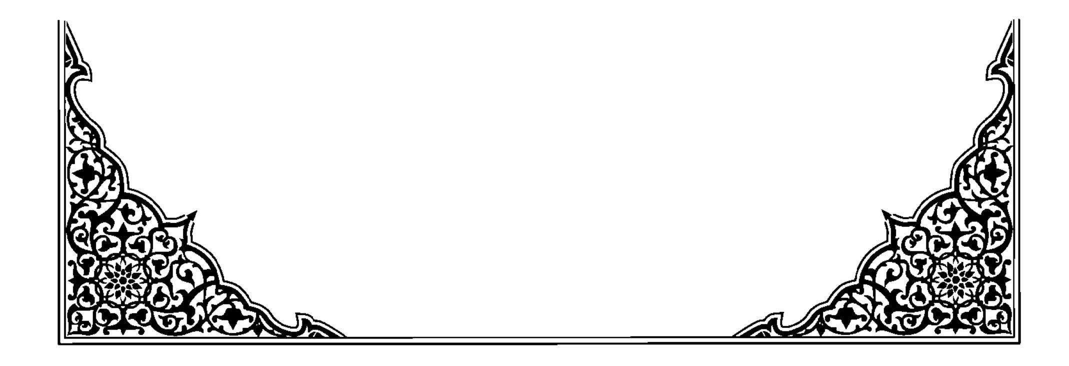
هذا ما تيسَّر إيراده، والله تعالى أعلم، وأصلِّي وأسلِّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّيْن.



(١) يُضاف إلى ذلك: قرابة سبع روايات في «مسند أحمد».



الفهارس العلمية



١ ـ فهرس الأحاديث

طرف الحديث — الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة



٢ ـ فهرس الآثار



٣ ـ فهرس الرواة المحكوم عليهم

الراوي	الحكم عليه	الصفحة
حبيب بن أبي ثابت	متفق على ثقته	٤٩٨
أبو حذافة السهمي= أحمد بن إسماعيل المدني		
أبو حذيفة النهدي= موسى بن مسعود النهدي البصري		
الحسن بن علي بن محمد بن سليمان؛ حسن بن علويه	ثقة	١٣٣
الحسن بن أبي الحسن يسار البصري	متفق على ثقته وإمامته وجلالته	١٣١
أبو الحسن الدوري= عبد الله بن محمد بن ياسين		
الحسن بن سالم بن أبي الجعد	صدوق	١٧٣
الحسن بن عمرو الفقيمي	ثقة	٥٣١
الحسن بن يحيى الخشني	ثقة في نفسه ضعيف جدا من جهة الضبط	٦٦٤
الحسين بن حفص	صدوق	٢٦٧
الحسين بن عبد الله القطان	ثقة	٢١٣
الحسين بن محمد بن مودود	ثقة، حافظ	٣٢٤
الحسين بن منصور الطويل	مجهول الحال	٣٠٢
أبو حفص الفلاس= عمرو بن علي بن بحر الباهلي		
الحكم بن عتيبة	متفق على ثقته وجلالته	٥٤١
الحكم بن موسى	ثقة	٢٧٢
حكيم بن جبير	ضعيف جدا	٥١٠
حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري	صدوق في قديمه ضعيف في متأخره	٦٢٣
أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية	رافضي مجمع على ضعفه	٥٢٦
حميد بن عبد الرحمن الشامي	مجهول	٤١٣
حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد	ثقة، جليل القدر	٤٦٩
ابن الحنفية= محمد بن علي بن أبي طالب		
خالد بن عبد الرحمن	ليس بذاك	٤٩٣
خالد بن يزيد العمري	كذاب	٢٨٧

الراوي	الحكم عليه	الصفحة
أبو علقمة الحمصي= نصر بن علقمة الحضرمي		
علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي	متفق على ثقته وجلالته	٥٤١
علي بن إبراهيم بن الهيثم البلدي	مستور الحال	١٤١
علي بن أحمد الجرجاني	صدوق	٤١٨
علي بن أحمد بن سليمان بن ربيعة	ثقة	٦٦٦
علي بن أحمد بن مروان	ثقة	٣٠٨
علي بن حرب بن محمد بن علي	ثقة	٦١٥
علي بن ربيعة	ثقة	٢٠٢
علي بن سعيد بن بشير	ثقة فيما يظهر	٢٩٧
علي بن سعيد بن عثمان البغدادي	ضعيف، يعتبر به	٦٠٦
علي بن العباس بن الوليد البجلي المقانعي	ثقة	٦٢٢
علي بن المبارك الهنائي	ثقة	٤٠٩
علي بن مجاهد بن مسلم الكابلي	متروك	١٠٣
علي بن المنذر	ثقة	١٥٩
علي بن نصر بن علي بن نصر الجهضمي	متفق على ثقته وحفظه	٣٢٤
علي بن هاشم بن البريد	صدوق، يتشيع	١٦٤
عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان	ثقة	١٦٧
عمر بن سفينة	صدوق	١٠١
عمر بن موسى	متفق على تركه	٥٦٢
أبو عمران التمار= موسى بن مروان		
عمرو بن دينار	متفق على ثقته، وإتقانه، وجلالته	٣٣٤
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو	ثقة في نفسه. . .	٥٧٣
عمرو بن عبد الجبار	ضعيف	٦١٥
عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي	متفق على ثقته وجلالته، وربما دلس، وقد اختلط في آخر عمره	٢٤٧

الراوي	الحكم عليه	الصفحة
مالك بن إسماعيل بن درهم	متفق على ثقته وتثبته	٤٦٩
مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر	متفق على إمامته، وجلالته، وثقته	٦٦٢
المبارك بن مجاهد	ضعيف	١٢٧
المثنى بن الصباح اليماني	متفق على ضعفه، يكتب حديثه	١٢٢
مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني	ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره	١٤٢
مجاهد بن جبر المكي	متفق على إمامته في التفسير، وثقته في الرواية	٥٤٤
محارب بن دثار بن كردوس	ثقة، إمام، زاهد	٥٣٢
محمد بن إبراهيم بن صدران	صدوق	٥٧٨
محمد بن أحمد بن بخيت	مجهول الحال	٢٨٥
محمد بن أحمد بن حمدان	متفق على كذبه	١٠٨
محمد بن أحمد بن سهيل	يضع الحديث متنا وإسنادا، ويسرق حديث الضعاف، ويلزقها على قوم ثقات	٣٠٦
محمد بن إسحاق	صدوق	١٢٨
محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك	ثقة	١٠٠
محمد بن بشار بن عثمان	ثقة	٢٤٩
محمد بن بكار بن الزبير	ثقة	٥٨١
محمد بن ثابت بن أسلم البناني البصري	متفق على ضعفه، ويكتب حديثه	١٣٦
محمد بن جعفر بن يزيد المطيري	ثقة	١٢٠
محمد بن الحسين بن حفص الأشناني	ثقة	١٥٩
محمد بن الحسين بن شهريار	صدوق	١٠٥
محمد بن الحسين بن مكرم	ثقة	٢٣٦
محمد بن حميد بن حيان الرازي	حافظ ضعيف	١٠٣

الراوي	الحكم عليه	الصفحة
يحيى بن إسحاق البجلي	ثقة	٤٠١
يحيى بن إسماعيل بن عبد الله	مجهول الحال	٥٣٥
يحيى بن جعدة	ثقة	٥٠٩
يحيى بن أبي حية أبو جناب الكلبي	لا بأس به، يدلس	٣٥٧
يحيى بن خلف الباهلي	صدوق	٤٣٥
يحيى بن عبدويه	أثنى عليه أحمد وطعن فيه ابن معين	٤٣٨
يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار	صدوق	٤٨٥
يحيى بن عنبسة	كذاب وضاع	٢٨٧
أبو يحيى القتات	لين الحديث	٥٤٣
يحيى بن أبي كثير الطائي	متفق على ثقته وإمامته	٤٠١
أبي يحيى بن أبي مسرة= عبد الله بن أحمد بن زكريا		
يحيى بن المنذر	مجهول	٥٢٦
يزيد بن أبان الرقاشي	متفق على عدالته وضعف ضبطه	٢٧٢
يزيد بن الأصم	ثقة	٤٩٢
يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي	ثقة	٦٠٦
يعقوب بن محمد الزهري	متكلم فيه	٥٢٦
أبو يعقوب الوراق= إسحاق بن إبراهيم بن يونس		
أبو يعلى الموصلي= أحمد بن علي بن المثنى الموصلي		



٤ ـ فهرس الفوائد العلمية

الفائدة الصفحة

الفائدة | الصفحة

الفائدة	الصفحة

الفائدة الصفحة

الفائدة | الصفحة

الفائدة | الصفحة



٥ ـ قائمة المصادر والمراجع

١ ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة = الإبانة الكبرى**؛ لابن بطة (٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا نعسان، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢ ـ **ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل**؛ لزهير عثمان عمر نور، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ.

٣ ـ **إتحاف الخيرة المهرة، بزوائد المسانيد العشرة**؛ لأبي العباس البوصيري (٨٤٠هـ)، حُقِّق بإشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

٤ ـ **إتحاف المهرة، بالفوائد المبتكرة، من أطراف العشرة**؛ لابن حجر (٨٥٢هـ)، حُقِّق بإشراف: زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد، المدينة، ط: ١، ١٤١٥هـ.

٥ ـ **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**؛ لشمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، المحقق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ.

٦ ـ **الآحاد والمثاني**؛ لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٧ ـ **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**؛ لضياء الدين أبي عبد الله المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٨ ـ **أحاديث من المسند الصحيح**؛ لابن الشَّرْقي (٣٢٥هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٩ ـ **الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**؛ لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (٥٨٢هـ)، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ.

١٠ ـ **أحوال الرِّجَال**؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكادمي، باكستان.

١١ ـ **أخبارُ القُضاة**؛ لمحمد بن خلف بن حيان، المُلقب بوكيع (٣٠٦هـ)، مراجعة: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.

١٢ ـ **الآداب**؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، اعتنى به: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٣ ـ **أدبُ الإملاء والاستِملاء**؛ لأبي سعد عبد الكريم السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

١٤ ـ **الأدب المفرد**؛ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: سمير بن أمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

١٥ ـ **إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني**؛ لنايف بن صلاح المنصوري، دار الكيان، الرياض، مكتبة ابن تيمية، الإمارات.

١٦ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**؛ للحافظ أبي يعلى الخليلي القزويني (٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٧ ـ **الأسامي والكنى**؛ لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، رواية صالح بن أحمد، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ **أسد الغابة**؛ لعز الدين بن الأثير (٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، د ط، ١٤٠٩هـ.

١٩ ـ **الاشتقاق**؛ لابن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٠ ـ **الإشراف في منازل الأشراف**؛ لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٢١ ـ **الأشربة**؛ لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣ ـ **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ**؛ للإمام الدارقطني؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٤ ـ **أطلس بلدان العالم**، للاروس، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

٢٥ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**؛ لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (المتوفى: ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط٢، ١٣٥٩هـ.

٢٦ ـ **اعتلال القلوب**؛ لمحمد بن جعفر الخرائطي (٣٢٧هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢٧ ـ **إعلام الموقعين**؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٨ ـ **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**؛ لموسى بن أحمد الحجاوي (٩٦٨هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت، لبنان.

٢٩ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**؛ لمغلطاي بن قليج الحنفي، علاء الدين (٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٠ ـ **الإكمال في رفع الارتياب، عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**؛ لابن ماكولا (٤٧٥هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط: ٢، ١٩٩٣.

٣١ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع**؛ للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، مصر، والمكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٣٨٩هـ.

٣٢ ـ **الأم**؛ لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٣ ـ **أمالي ابن بشران**؛ لأبي القاسم عبد الملك بن محمد ابن بشْران (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٤ ـ **أمالي أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، رواية ابن حيويه**، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية. رواية البزاني، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

٣٥ ـ **أمالي المحاملي، رواية ابن الصلت القرشي**، أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت المجبِّر (٤٠٥هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر [طبع مع أمالي المحاملي رواية ابن مهدي الفارسي]، ط١، ١٤٢٧هـ. ورواية ابن يحيى البيع، المحقق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم ـ عمان ـ الأردن، الدمام، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٦ ـ **الأنساب**؛ لأبي سعد السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وغيره، ط: ١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ.

٣٧ ـ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة**؛ لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٨ ـ **الأوائل**؛ لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٣٩ ـ **البحر الزخار = مسند البزَّار (٢٩٢هـ)**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٠ ـ **البداية والنهاية**؛ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٤١ ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ابن أبي أسامة (٢٨٢هـ)**، المنتقي: أبو الحسن الهيثمي (٨٠٧هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٢ ـ **بُغيَةُ الطلب في تاريخ حلب**؛ لابن العديم (٦٦٠هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

٤٣ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، لأبي جعفر الضبي، دار الكاتب العربي ـ القاهرة، ١٩٦٧.

٤٤ ـ **بلدان الخلافة الشرقية**؛ كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٤٥ ـ **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**؛ لابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٦ ـ **تاريخ ابن معين (٢٣٣هـ)، رواية الدارمي**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٤٧ ـ **تاريخ ابن معين (٢٣٣هـ)، رواية الدوري**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: ١، ١٣٩٩هـ.

٤٨ ـ **تاريخ ابن يونس المصري**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٩ ـ **تاريخ أسماء الثقات**؛ لابن شاهين (٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الدار السلفيةن الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٠ ـ **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان**؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ.

٥١ ـ **تاريخ الأدب العربي**؛ لكارل بروكلمان، دار المعارف، ط٥.

٥٢ ـ **تاريخ الإسلام، ووفَيات المشاهير والأعلام**؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣.

٥٣ ـ **تاريخ التراث العربي**؛ لفؤاد سزكين، نقله للعربية: محمود فهمي حجازي، ١٤١١هـ.

٥٤ ـ **التاريخ الصغير = الأوسط**؛ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٥ ـ **التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**؛ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥٦ ـ **التاريخ الكبير**؛ لأبي عبد الله إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦.

٥٧ ـ **تاريخ بغداد = تأريخ مدينة السلام، وأخبارُ مُحدِّثيها، وذكرُ قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها**؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

٥٨ ـ **تاريخ جرجان**، لأبي القاسم السهمي (٤٢٧هـ)، المحقق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط: ٤، ١٤٠٧هـ.

٥٩ ـ **تاريخ مدينة دمشق، وذكرُ فضلها، وتسمية من حلَّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**؛ لابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ.

٦٠ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لابن زبر الربعي (٣٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٦١ ـ **تاريخ واسط**؛ لأبي الحسن أسلم بن سهل بَحْشَل (٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

٦٢ ـ **التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم**، محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (٣٠١هـ)، المحقق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنة، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٣ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**؛ لأبي الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيمة، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٦٤ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، ابن العراقي (٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض.

٦٥ ـ **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٧هـ.

٦٦ ـ **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، العراقي (٨٠٦هـ)، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٧ ـ **تذكرة الحفاظ**؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٨ ـ **ترتيب الأمالي الخميسية** للقاضي محيي الدين العبشمي (٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٩ ـ **ترتيب المدارك، وتقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهب مالك**؛ للقاضي أبي الفضل عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط: ١، ١٤٠٣هـ.

٧٠ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**، لأبي حفص عمر بن أحمد، ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: طه أحمد مصلح الوعيل، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٥هـ.

٧١ ـ **الترغيب والترهيب**؛ لقوام السنة أبي القاسم الأصبهاني (٥٣٥هـ)، اعتنى به: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ.

٧٢ ـ **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، لأبي عبد الله الحاكم، ابن البيع (٤٠٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٧٣ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٤ ـ **تعظيم قدر الصلاة** محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٥ ـ **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط: ٣، ١٤١٩هـ.

٧٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**؛ لابن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى السيد محمد وعلي عبد الباقي وآخرين، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤٢١هـ.

٧٨ ـ **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: إحسان عبد المنان.

٧٩ ـ **تقريب التهذيب**؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٠ ـ **التمهيد لما في الموطَّأ مِنَ المعاني والأسانيد**؛ لابن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧هـ.

٨١ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي (١٣٨٦هـ)، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٨٢ ـ **تهذيب الآثار الطبري**، مسند ابن عباس، ومسند علي، ومسند عمر، المحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

٨٣ ـ تهذيب التهذيب؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ.

٨٤ ـ **تهذيب التهذيب**؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٥هـ.

٨٥ ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، إعداد: مجموعة من الباحثين، جمعية دار البِرّ، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٢١.

٨٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**؛ لجمال الدين المِزِّي (٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٨٧ ـ **التوبة** ابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، مصر.

٨٨ ـ **توضيح المُشتَبِه، في ضبط أسماء الرُّواة وأنسابهم وألقابهم وكُناهم**؛ لابن ناصر الدين القيسي (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٩ ـ **التوضيح، لشرح الجامع الصحيح**، لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ.

٩٠ ـ **ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه**، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (٤١٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار علوم الحديث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤١٠هـ.

٩١ ـ **الجامع**؛ لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي (١٥٣هـ)، (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، باكستان، ط: ٢، ١٤٠٣هـ.

٩٢ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن = تفسير الطبري**؛ لأبي جعفر بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٣ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**؛ لصلاح الدين أبي سعيد بن خليل العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٩٤ ـ **الجامع الصحيح**؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، ١٤١٢هـ.

٩٥ ـ **الجامع الكبير = سُنَن التِّرمذي**؛ للترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٧هـ.

٩٦ ـ **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**، بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ.

٩٧ ـ **جامع المسانيد**؛ لأبي الفرج بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٩٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله**؛ لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

٩٩ ـ **الجامع لأخلاقِ الراوي وآداب السامع**؛ لأبي بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ.

١٠٠ ـ **الجامع**، لابن وهب (١٩٧هـ)، المحقق: د مصطفى حسن، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠١ ـ **الجرح والتعديل**؛ لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ.

١٠٢ ـ **جزء ابنُ الغِطْريف** (٣٧٧هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧هـ.

١٠٣ ـ **جزء أبي الجهم** (٢٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠٤ ـ **جزء أبي عروبة برواية الأنطاكي**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٥ ـ **جزء فيه ستة مجالس من أمالي أبي يعلى الفرَّاء** (٤٥٨هـ)، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر، دار الصديق، ط١، ٢٠٠٤م.

١٠٦ ـ **الجوهر النقي على سنن البيهقي**؛ لابن التركماني (٧٤٥هـ)، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ.

١٠٧ ـ **حِلية الأولياء، وطبقات الأصفياء**؛ لأبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ.

١٠٨ ـ **حياة الحيوان الكبرى** للدميري (٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٠٩ ـ **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، (٣٠٣هـ)، المحقق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٦هـ.

١١٠ ـ **دلائل النُّبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١١ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، للذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

١١٢ ـ **ذخيرة الحفاظ**، لابن القيسراني (٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١١٣ ـ **الذرية الطاهرة** الدولابي (٣١٠هـ)، المحقق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧هـ.

١١٤ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، الذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ.

١١٥ ـ **ذيل ميزان الاعتدال**، العراقي (٨٠٦هـ)، المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

١١٦ ـ **رجال صحيح مسلم**؛ لابن مَنْجُويَه (٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١١٧ ـ **رد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

١١٨ ـ **رسالة طرق حديث من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه**، الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي.

١١٩ ـ **رفع الإصر عن قضاة مصر**، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢٠ ـ **الروض الداني = المعجم الصغير**؛ لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥هـ.

١٢١ ـ **الزهد**؛ لابن المبارك (١٨١هـ)، وزياداته، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٢ ـ **الزهد**؛ لأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: ياسر بن ابراهيم، غنيم بن عباس، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، ط: ١، ١٤١٤هـ.

١٢٣ ـ **الزهد**؛ للمعافى بن عمران الموصلي (١٨٥هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، المحقق: الدكتور عامر حسن صبري، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٢٤ ـ **الزهد**؛ لهنّاد بن السري (٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

١٢٥ ـ **زوائد عبد الله بن أحمد على المسند**، ترتيب: عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٢٦ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١٢٧ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة**؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

١٢٨ ـ **السنة**؛ لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

١٢٩ ـ **السنة**؛ لأبي بكر بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ.

١٣٠ ـ **السنة**؛ لعبد الله بن أحمد (٢٩٠هـ)، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٣١ ـ **سنن ابن ماجه** (٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٣٢ ـ **سنن أبي داود**؛ لأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

١٣٣ ـ **سنن الدارقطني**، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٣٤ ـ **السنن الكبرى**؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٥٢هـ.

١٣٥ ـ **السنن الكبرى**؛ لأبي عبد الرحمن النَّسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٣٦ ـ **سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين**، المحقق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٣٧ ـ **سؤالات أبي بكر البَرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

١٣٨ ـ **سؤالات أبي داود**؛ لأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

١٣٩ ـ **سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للإمام الدارقطني في الجرح والتعديل**، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٤٠ ـ **سؤالات الآجري لأبي داود** (٢٧٥هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم، مكتبة دار الاستقامة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤١ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري** للدارقطني (٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤ ه.

١٤٢ ـ **سؤالات السجزي** للحاكم (٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٤٣ ـ **سؤالات حمزة السهمي** للدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٤٤ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة** لعلي بن المديني (٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.

١٤٥ ـ **سير أعلام النبلاء**؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٤هـ.

١٤٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة**، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.

١٤٧ ـ **شرح السُّنَّة**؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٤٨ ـ **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢ ـ ١٤٢٨هـ.

١٤٩ ـ **شرح علل الترمذي**؛ لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، ط١، ١٣٩٨هـ.

١٥٠ ـ **شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**؛ ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥١ ـ **شرح مُشكل الآثار**؛ لأبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٢ ـ **شرح معاني الآثار**؛ لأبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ.

١٥٣ ـ **شعار أصحاب الحديث** لأبي أحمد الكرابيسي، المعروف بالحاكم الكبير (٣٧٨هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، دار الخلفاء، الكويت.

١٥٤ ـ **شعب الإيمان**؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد ناشرون، ط: ١، ١٤٢٣هـ.

١٥٥ ـ **الشكر**، لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، ضمن موسوعة ابن أبي الدنيا، المحقق: فاضل بن خلف الحمادة، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٥٦ ـ **صحيح ابن حبان**؛ لأبي حاتم محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة، ط: ١، ١٤٠٨هـ.

١٥٧ ـ **صحيح البخاري = الجامع المُسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه**؛ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥٨ ـ **الصمت** ابن أبي الدنيا، المحقق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٥٩ ـ **الضعفاء** لأبي زرعة الرازي، سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ.

١٦٠ ـ **الضعفاء والمتروكون** للدارقطني، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.

١٦١ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٦٢ ـ **الطب النبوي** أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، المحقق: مصطفى خضر التركي، دار ابن حزم، ط١.

١٦٣ ـ **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي (٣٠١هـ)، حققته وقدمت له: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧.

١٦٤ ـ **طبقات الشافعية الكُبرى**؛ للسُّبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.

١٦٥ ـ **طبقات الشافعيين**، بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

١٦٦ ـ **الطبقات الكبير**؛ لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦٧ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**؛ لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

١٦٨ ـ **طبقات علماء الحديث**، لابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.

١٦٩ ـ **الطبقات للنسائي**، المحقق: مشهور حسن ـ عبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٧٠ ـ **طرق حديث «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»** بتحقيق: عبد العزيز الطباطبائي.

١٧١ ـ **علل الترمذي الكبير**، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٧٢ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٧٣ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**؛ لأبي الحسن الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله الساغي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٧٤ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**؛ لبدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، دار الفكر.

١٧٥ ـ **غريب الحديث**؛ لأبي إسحاق الحربي (٢٨٥هـ)، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٧٦ ـ **فتح الباب، في الكنى والألقاب**؛ لابن مَنْدَه العبدي (٣٩٥هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١٧٧ ـ **فتح الباري، بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، عليه تعليقات: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت.

١٧٨ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**؛ لشمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٧٩ ـ **فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب ومعه: مسند الفردوس وتسديد القوس**، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٨٠ ـ **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**، لابن حزم (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨١ ـ **فضائل الخلفاء الراشدين** أبو نعيم (٤٣٠هـ)، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٨٢ ـ **فضائل الصحابة**؛ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٨٣ ـ **فضائل فاطمة**، لابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٨٤ ـ **الفقيه والمتفقه**؛ للخطيب البغدادي (٤٦٢هـ)، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ.

١٨٥ ـ **فوائد أبي محمد الفاكهي**، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

١٨٦ ـ **فوائد العراقيين** لأبي سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش (٤١٤هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، مصر.

١٨٧ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**؛ لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

١٨٨ ـ **الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب= الخلعيات**؛ رواية أبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين الخلعي (٤٩٢هـ)، اعتنى به: صالح اللحام، الدار العثمانية للنشر، الأردن، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ.

١٨٩ ـ **الفوائد**، لأبي القاسم تمام بن محمد (٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٢.

١٩٠ ـ **فيض القدير**، شرح الجامع الصغير؛ لعبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.

١٩١ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٩٢ ـ **قبول الأخبار ومعرفة الرجال**، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (٣١٩هـ)، المحقق: لأبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٣ ـ **القراءة خلف الإمام**، للبيهقي، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٩٤ ـ **القناعة** لابن السني (٣٦٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٩٥ ـ **قوة الحِجَاج في عموم المغفرة للحُجَّاج**، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٦ ـ **القول المسدد في الذب عن مسند أحمد**، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ.

١٩٧ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**؛ للذهبي (٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

١٩٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**؛ لابن عدي، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

١٩٩ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**؛ لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٠٠ ـ **كتاب الأمالي = الأمالي الخميسية**؛ ليحيى بن الحسين الشجري (٤٧٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٠١ ـ **كتاب التوحيد، وإثبات صفات الرب** ﷻ؛ لأبي بكر بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠٢ ـ **كتاب الثقات**؛ لأبي حاتم محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٤٠٢هـ.

٢٠٣ ـ **كتاب الدعاء**؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٠٤ ـ **كتاب الزهد والرقائق**؛ لعبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ.

٢٠٥ ـ **كتاب السنن**؛ لسعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٠٦ ـ **كتاب الشريعة**؛ لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢٠٧ ـ **كتاب الضعفاء الصغير**؛ لمحمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ويليه كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٠٨ ـ **كتاب الضُّعفاء الكبير**؛ لأبي جعفر العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٠٩ ـ **كتاب العظمة**؛ لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢١٠ ـ **كتاب العقل**، لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، المحقق: فاضل بن خلف الرقي، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٢١١ ـ **كتاب العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد**؛ لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢١٢ ـ **كتاب العِلَل**؛ لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين؛ بإشراف: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١٣ ـ **كتاب الفوائد** = **الغيلانيات**؛ لأبي بكر البزار ابن عبْدُويَه (٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١٤ ـ **كتاب القضاء والقدر**؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: صلاح الدين بن عباس شكر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢١٥ ـ **كتاب المتفق والمفترق**؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١٦ ـ **كتاب المجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين**؛ لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، د ط، ١٤١٢هـ.

٢١٧ ـ **الكشف والبيان = تفسير الثعلبي**؛ لأبي إسحاق أحمد، الثعلبي (٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢١٨ ـ **الكنى والأسماء**؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢١٩ ـ **الكنى والأسماء**؛ لأبي بِشر محمد بن أحمد الدولابي (٣١٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٢٠ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٢٢١ ـ **لسان الميزان**؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٢٢ ـ **اللطائف من دقائق المعارف** أبو موسى المديني (٥٨١هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٢٣ ـ **ما رواه الأكابرُ عن مالِكٍ**؛ لمحمد بن مخلد الدوري (٣٣١هـ)، تحقيق: عواد الخلف، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٢٤ ـ **المجالسة وجواهر العلم**، لأبي بكر الدينوري (٣٣٣هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٢٥ ـ **المجتبى = السنن الصغرى**؛ للنسائي (٣٠٣هـ)، اعتنى به ورقمه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٤، ١٤١٤هـ.

٢٢٦ ـ **مجموع الفتاوى**؛ لابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٢٧ ـ **مجموع فتاوى ومقالات ابن باز** (١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

٢٢٨ ـ **مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية**، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٢٩ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار**، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٣٠ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري**، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الاسلامية ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٣١ ـ **المحلى**؛ لابن حزم (٤٦٥هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط١، ١٣٤٧هـ.

٢٣٢ ـ **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحَاكم**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحَيدَان وسعد بن عبد الله الحميد، دَارُ العَاصِمَة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٢٣٣ ـ **مختصر الكامل في الضُعفاء وعلل الحديث لابن عدي**؛ لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدِّمَشقِي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣٤ ـ **مختصر تاريخ دمشق** لأبي الفضل بن منظور الأنصاري (٧١١هـ)، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

٢٣٥ ـ **مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر** محمد بن نصر المروزي للمقريزي.

٢٣٦ ـ **المخلصيات، وأجزاء أخرى**؛ لأبي طاهر المخلِّص (٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢٣٧ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**؛ للبيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢٣٨ ـ **المراسيل** لابن أبي حاتم، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.

٢٣٩ ـ **المراسيل**، لأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٤٠ ـ **مساوئ الأخلاق الخرائطي**، حققه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٤١ ـ **مسائل حرب**؛ لأبي محمد حرب الكرماني (٢٨٠هـ)، تحقيق: فايز بن أحمد بن حامد حابس، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ.

٢٤٢ ـ **المستخرج**، لأبي عوانة (٣١٦هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٤٣ ـ **المستدرك على الصحيحين**؛ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ)، مطبوعات مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، ط١، ١٣٤٠هـ.

٢٤٤ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**؛ ليونس بن حبيب (٢٦٧هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٤٦ ـ **مسند أبي هريرة**، لأبي إسحاق العسكري، المحقق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٤٧ ـ **مسند الحميدي**؛ لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارانيِّ، دار السقا، دمشق، ط١.

٢٤٨ ـ **مسند الروياني**؛ لأبي بكر محمد بن هارون الروياني (٣٠٧هـ)، علق عليه: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٤٩ ـ **مسند الشاميين**؛ لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٥٠ ـ **مسند الشِّهَاب**؛ لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٥١ ـ **المسند**؛ لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٥٢ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ.

٢٥٣ ـ **مشيخة ابن طهمان**، (١٦٨هـ)، المحقق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٢٥٤ ـ **مشيخة يعقوب الفَسَوي**، المحقق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٥٥ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني (٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٥٦ ـ **المُصنَّف**؛ لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، ١٤٢٧هـ.

٢٥٧ ـ **المصنف**؛ لعبد الرزاق الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٥٨ ـ **المطالب العالية، بزوائد المسانيد الثمانية**؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن عمر جردي المدخلي، دار العاصمة، دار الغيث، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥٩ ـ **معجم أبي يعلى الموصلي**، المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٦٠ ـ **معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٦١ ـ **المعجم الأوسط**؛ للطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٦٢ ـ **معجم البلدان**؛ لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٢٦٣ ـ **معجم الشعراء** للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (٣٨٤هـ)، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٦٤ ـ **معجم الصحابة**؛ لابن قانع (٣٥١هـ)، ضبطه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٦٥ ـ **المعجم الكبير**؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٢٦٦ ـ **المعجم المفهرس** لابن حجر، المحقق: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٦٧ ـ **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦٨ ـ **المعجم**؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ (٣٨١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٦٩ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم**؛ لأبي الحسن العجلي (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مطبعة المدني، القاهرة.

٢٧٠ ـ **معرفة الصحابة**؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٧١ ـ **معرفة علوم الحديث**؛ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٧٢ ـ **المعرفة والتاريخ**؛ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٠هـ.

٢٧٣ ـ **المغني في الضعفاء**، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.

٢٧٤ ـ **المقتنى، في سرد الكنى**؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٧٥ ـ **مكارم الأخلاق** ابن أبي الدنيا، المحقق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ.

٢٧٦ ـ **من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين** لابن ناصر الدين الدمشقي (٨٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٧٧ ـ **من تكلم فيه وهو موثق** للذهبي، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٧٨ ـ **من كلام ابن معين في الرجال رواية ابن طهمان**، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢٧٩ ـ **المُنتخَب من العِلَل للخلال**؛ لابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٨٠ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢٤٩هـ)**، المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٨١ ـ **المنتقى من سماعات محمد بن عبد الرحيم المقدسي المعروف بابن الكمال الحنبلي**، جزء حديثي مخطوط، المكتبة الشاملة.

٢٨٢ ـ **منتهى الإرادات**، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار (٩٧٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٨٣ ـ **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**؛ لابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٨٤ ـ **منهج النقد عند المحدثين**؛ لمحمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٨٥ ـ **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل** للحطَّاب الرُّعَيْني، دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ.

٢٨٦ ـ **المؤتلِف والمختلِف**؛ لأبي الحسن الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

٢٨٧ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**؛ لأبي بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٨٨ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**؛ لأبي الفرج بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٨٩ ـ **الموطأ**؛ لمالك بن أنس (١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٩٠ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**؛ للذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٩١ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**؛ لابن شاهين، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٩٢ ـ **النفقة على العيال**؛ لابن أبي الدنيا، المحقق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ.

٢٩٣ ـ **نهاية المحتاج**؛ للرملي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٩٤ ـ **النِّهاية في غريب الحديث والأثر**؛ لمجد الدين بن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.

٢٩٥ ـ **نوادر الأصول**، للحكيم الترمذي (٣٢٠هـ)، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولي، مكتبة الإمام البخاري، ط١، ٢٠٠٨.

٢٩٦ ـ **هدي الساري**، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٩٧ ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**؛ لإسماعيل بن محمد البغدادي (١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٩٨ ـ **الوافي بالوفَيَات**؛ لصلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٩٩ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**؛ لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٠٠ ـ **وصايا العلماء عند حضور الموت**، لابن زَبْر الرَّبَعي (٣٧٩هـ)، المحقق: صلاح محمد الخيمي والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.



٦ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

